أوضاع اللاجئين والنازحين الفلسطينيين

وحق العودة ووكالة الغوث
والمعاملة الدولية للمشكلة

السفير / محمود كريم

أول سفير لمصر لدى السلطة الوطنية الفلسطينية
وممثل مصر لدى وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين
خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٩



بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد

اسم الكتاب :أوضاع اللاجئين والنازحين الفلسطينيين

المؤلف : السفير : محمود كريم

رقم الإيداع : ٢٠١٠/٢٣٢٢٨

الترقيم الدولي :

الطبعة الأولى ٢٠١٠



مكتبة جزيرة الورد

القاهرة : ٤ ميدان حليم خلف بنك فيصل

ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ _ ٢٧٨٧٧٥٧٤

Tokoboko_5@yahoo.com



احتراز واجب

يقابل الدارس لموضوع اللاجئين إحصاءات وتقديرات لاتتفاوت من مرجع إلى آخر فحسب ، ولكنها تتفاوت بين مختلف أبواب المرجع نفسه ، وحتى فى الصفحة الواحدة تدرج تقديرات متباينة ، ولقد حرصنا على إيضاح كل مصدر على حدة لكل جدول من جداول الكتاب لكن ذلك لايغير من الصورة الواضحة والقواسم والسمات المشتركة للعرض .

هذا من ناحية الأرقام وتداولها من المراجع المطبوعة أو المصادر فى الشبكة المعلوماتية بتعدد مصادرها.

ومؤلف هذا الكتاب ترك العمل فى السلك الدبلوماسى بالتقاعد بعد نحوا من أربعين عاما قضاها فى خدمة وزارة الخارجية المصرية ، وغني عن أي بيان أن الآراء الواردة هنا ليس لها أي علاقة من قريب أو بعيد بوزارة خارجية مصر أو أي مؤسسة أو جهة حكومية أو غيرها داخل مصر أو خارجها . كما أن ما ورد بها من مصادر ومراجع لا تشمل أيا من أوراق الوزارة أو مكاتباتها أو إنتاجها لكنه جهد خاص بالكاتب .

وأسأل الله أن أكون بهذا الجهد قد أديت بعضاً من الواجب الذي ألقي على عاتقي تجاه اللاجئين الفلسطينيين من خلال معايشتي لهم وإطلاعي على مآسي حياتهم ومتابعة التطورات السياسية والتي لم تطالهم للآن والتي عززت إيماني بأنه لا حل للقضية الفلسطينية ما لم تحل مشكلة اللاجئين .

مقدمة الكتاب

كثيراً ما سمعت عن مشكلة اللاجئين والنكبة وتشرد أهل فلسطين ولجوئهم إلى البلاد المجاورة عام ١٩٤٨ ولجوء بعضهم إلى مناطق تحت الإدارتين المصرية في غزة والأردنية في الضفة الغربية لنهر الأردن ، لكن الحقيقة القاسية والمؤلمة التي جابهتني أثناء عملي كأول سفير لمصر لدى السلطة الوطنية الفلسطينية كانت أكبر من أي تخيل وأي تصور وفوق ما كان متوقعاً فلم تكن قضية اللاجئين مثارة بأية صورة من الصور أثناء عملي في الفترة من عام ١٩٩٥ – ١٩٩٩ ، من الناحية السياسية أو الاجتماعية أو الإنسانية أو القانونية .

كانت قضيتهم قد وضعت ضمن قضايا الحل النهائى التى ستعالج بعد ٥ سنوات من بدء العمل بالاتفاق مع قضايا : القدس والمستوطنات والحدود تنفيذا لاتفاق أوسلو ١٩٩٣ وقابلها كثير من التشكيك والقلق من ملايين اللاجئين في الدول المضيفة ، (والسلطة الفلسطينية تعتبر نفسها إحدى الدول المضيفة) وأتاحت لي الظروف زيارة جميع معسكرات غزة الثمانية وبعض معسكرات الضفة وكذلك البعض منها في سوريا والأردن . لذلك كان التفكير في إصدار هذا العمل الذي تناول قضية اللاجئين من مختلف نواحيها منذ هجوم العصابات الصهيونية قبل قيام الدولة العبرية عام ١٩٤٨ حتى وقتنا الحاضر .

وأمام مشكلة اللاجئين لا نجد حجماً هائلاً في المراجع فقط ، لكننا نجد عدداً كبيراً من مراكز البحوث المتخصصة في القضية ولكل منها إنتاجها وإصداراتها

وحتى دورياتها. وجاء هذا العمل فى تقديرنا بالقدر اللازم من التفصيل لكنه لا يشكل عملاً موسوعياً عن اللاجئين أو النكبة أو تشريد شعب بالكامل . والآراء الواردة فيه منسوبة إلى أصحابها وإن كنا قد استعرضنا عدداً كبيراً منها لنبرز مختلف الآراء ووجهات النظر.

ولا تقاس النكبة التى شردت الشعب الفلسطينى من وطنه عام ١٩٤٨ بما حدثت من غزوات استعمارية استيطانية فى أماكن مختلفة من العالم وعبر فترات زمنية عديدة .فهى لا تقاس مثلاً باستيلاء المستوطنين البريطانيين على أجزاء من القارة الاسترالية عام ١٧٨٨ ولاعن نزاعهم مع سكان الأرض الأصليين من الشعب الأبورجينى . كما لا تقاس أيضا باستيلاء المستوطنين الهولنديين على أجزاء من جنوب القارة الإفريقية ومكونة شعب « البووير » الذى طرد الأفارقة وجعلهم يعيشون فى معازل وبانتوستانات بينما يتمتع الغزاة بكل خيرات الأرض . كما لا تقاس أيضا باستيلاء الأوربيين على الأرض فى أمريكا الشمالية واضطهاد شعبها من الهنود الحمر .كذلك فهى لا تضاهى استيلاء الفرنسيين على مقاطعة « كيبك» فى كندا وطرد أهلها من قبائل «الإسكيمو» ليعيشوا فى معازل ومناطق خاصة بهم .

كما أنها لا تقاس بما فعله الفرنسيين فى محاولاتهم الاستيطانية وإنشاء «فرنسا عبر البحار» فى الجزائر وما أعقبه ذلك من ثورات شعبية أدت إلى استشهاد مليون شهيد .كما أنها بعيدة كل البعد عما أحدثه الاستعمار الألماني الاستيطاني فى ناميبيا . كما أنها أيضا لا تقارن بما أحدثه الاستيطان الأوروبي النيوزيلاندى وحروب الماورى .

ذلك أن النكبة التى حاقت بالشعب الفلسطينى عام ١٩٤٨ تختلف عن كل تلك الأنواع من الهجمات الاستيطانية الشرسة فى عديد من العوامل والأبعاد نذكر منها

على سبيل المثال :

١- البعد الأول هو بعد إنسانى ناتج عن نزوح حوالى مليون فلسطينى عام ١٩٤٨ يمثلون حوالى ٨٠٪ من الشعب الفلسطينى والذين وصل عددهم الآن عام (٢٠٠٩) بعد قرابة ستون عاماً إلى نحو ستة ملايين نسمة ، يعيشون في ظروف أقل ما تقال عنها أنها في أفضلها بعيده عن الظروف الإنسانية للحياة البشرية فى أدنى صورها .

٢- كما يتميز الصراع العربي الإسرائيلي فى أن الشعب الذى أراد المحتل الصهيوني التخلص منه (الشعب الفلسطيني) له ثقافة وحضارة وتاريخ وأمجاد سياسية واقتصادية وهذه الخلفية الحضارية لا تتوافر لأي من الصراعات الاستيطانية السابقة .

٣- حدوث الصراع بين الصهاينة الغزاة والسكان الفلسطينيين فى منطقة انبعاث الأديان السماوية الثلاث (اليهودية – المسيحية – الإسلام) وأماكن تواجد مقدساتها وهو ما أضفى على هذا الصراع البعد الديني للديانات الثلاث .

٤- كذلك أضفى على الصراع العنصرية الدينية التى تمثلت فى أن الغزاة القادمين لاحتلال الأرض كانوا من ديانة واحدة هى «اليهودية» وأرادوا إكساب صبغة دينية لأرض مقدسة ليس لهم فيها سوى ادعاء ملكيتها بالتوراة ، وأصبح عنصر الدين هو الدافع النظري لتكوين دولة خالصة لليهود تكون ملاذا وملجأ لجميع يهود العالم .

٥- الوضع الجغرافي لمنطقة الصراع حيث شكل الوجود الإسرائيلي فى الموقع الذى شغلته إسرائيل بين آسيا وإفريقيا فاصلا ليس فقط بين عرب المشرق وعرب المغرب بل أيضا بين القارتين . ومن ثم فليس من المستغرب بعد ذلك استماتة

إسرائيل فى الحصول على «قرية أم الرشراش» بعد انتهاء القتال فى عام ١٩٤٨ وبعد إعلان الهدنة بحوالى ٦ شهور .

٦- أن بؤرة الصراع وهى أرض فلسطين التاريخية منطقة جغرافية محدودة المساحة إذ تبلغ مساحتها ٥٨٨٨ كم مربع .

٧- الوضع الاستراتيجي لمنطقة الصراع فى الشرق الأوسط المطلة على المنافذ البحرية والممرات المائية (جبل طارق - قناة السويس – باب المندب – مضيق هرمز) .

٨- الإمكانيات الاقتصادية التى تتواجد فى دائرة الصراع الكبرى بما تحمله من بترول وغاز وأسواق مستهلكة وفوائض بترولية قابلة للاستثمار ، كما أن المنطقة تعد ممراً لخطوط أنابيب البترول والغاز .

٩- الصراعات السابق الإشارة إليها تتمثل فى صراع وافدين جدد على جزء من الأرض وليس كل الأرض حيث أن الحركة الصهيونية هدفت – ولا تزال إلى الآن – إلى احتلال كل فلسطين باعتبارها أرض بلا شعب لشعب بلا أرض أي أن الأمر هنا إحلال وتبديل وليس مشاركة الشعب الأساسي الأصيل فى الأرض والموارد ، بل إن أطماعها بالإضافة إلى فلسطين تمتد من النيل إلى الفرات .

١٠- كما يتميز هذا الصراع بالارتباطات الدولية بين القوى المتصارعة وبين القوى الكبرى والمؤثرة فى العالم حيث اعتمد الكيان الصهيوني الناشئ عام ١٩٤٨على بريطانيا أولاً لإصدار وعد بلفور عام ١٩١٧ ولأنها كانت الوصية على فلسطين بمقتضى قرار عصبة الأمم المتحدة ثم بعد أن خبت سطوة بريطانيا وتهاوى الأسد العجوز لجأت إلى فرنسا لإمدادها بالمفاعل النووي (ديمونة) والأسلحة والقوارب المحاربة ثم استطاعت أن تؤثر مؤخراً على صانع السياسة فى الولايات

المتحدة الأمريكية .

١١- أن هذا الصراع حظى فى مختلف مراحله على اهتمامات دولية متباينة لأسباب سبق الإشارة إليها وكان فى بؤرة الاهتمام العالمى وعنصراً من أهم عناصر الحرب والسلام فى العالم ، وهذه العوامل مجتمعة جعلت موضوع اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط موضوعاً بالغ الحساسية وبالغ الاستعصاء والصعوبة وربما يتبقى كآخر العناصر قابلية للحل فى المشكلة الفلسطينية . لكن من المؤكد لدى كاتب هذه السطور أن الشرق الأوسط لن يعرف سلاماً حتى تحل هذه المشكلة حلاً عادلاً طال الوقت أو قصر .

وقد أوردنا فى الباب الأول عن تاريخ فلسطين وعن الاستيطان الإسرائيلى .وقد تناولنا التسلسل التاريخي لخروج الشعب الفلسطيني من دياره عام ١٩٤٨ .

وتناولنا فى الباب الثانى العوامل التي أدت إلى هذا الخروج وناقشنا الادعاءات المختلفة في هذا الصدد .

ثم خصصنا الباب الثالث لخريطة توزيع اللاجئين والنازحين الفلسطينيين في الدول المجاورة المضيفة وأعدادهم في معسكراتهم وتفاصيل الحياة في المعسكرات والبيانات اللازمة التي يحتاجها من يريد تقييم حياة هؤلاء البؤساء في مناطق لجوئهم .

وأفردنا باباً خاصاً هو الباب الرابع عن وكالة UNRWA التي أنشأتها الأمم المتحدة لرعاية الفلسطينيين وتشغيلهم ويغطي هذا الباب تطور الوكالة منذ نشأتها إلى الآن ومجال أعمالها وأعداد العاملين فيها وماضيها وحاضرها وما نتوقعه لمستقبلها .

أما الباب الخامس فخصص لمعالجة اللاجئين الفلسطينيين في الاتفاق المصري

الإسرائيلي (كامب ديفيد ١٩٧٨) والذي بدأت به الاتفاقات العربية – الإسرائيلية تناولاً لأوضاع اللاجئين .

وخصصنا الباب السادس لمؤتمر مدريد ١٩٩١ والظروف السياسية لانعقاده ، واللجان المتفرعة عنه وخصصنا حيزاً أكبر لمتابعة أعمال لجنة اللاجئين المتفرعة عن المؤتمر لأن هذه اللجنة في تقديرنا تعطي مؤشرات قوية عن المواقف الإسرائيلية تجاه مشكلة اللاجئين .

ثم عالجنا في الباب السابع ما ورد في اتفاق أوسلو ١٩٩٣ عن اللاجئين وأن موضوعهم قد غيب وأخر إلى أن يحين وضع الحل النهائي .

وخصصنا الباب الثامن للمعالجة الدولية لمشكلة اللاجئين وموقف المجتمع الدولي باختلاف مؤسساته الدولية تجاهها .

ولقد أوردنا بالتفصيل في الباب التاسع المشاريع والمقترحات والمبادرات والأفكار التي صدرت من المسئولين من مختلف الدول ، والفلسطينيين كمعالجات فردية بعيدة عن التنظيم الدولي .

وفي الباب العاشر تناولنا موضوع التعويضات المقدرة من مختلف المصادر للفلسطينيين نتيجة الاحتلال وممارساته ، وكذلك تناولنا موضوع الادعاءات الإسرائيلية في تعويض اليهود الذين هاجروا من البلاد العربية .

وقد سجلنا في خاتمة الكتاب الملاحظات التي عنت لنا من المعايشة لقضية اللاجئين طوال أكثر من أربعة سنوات في غزة والضفة الغربية والتعامل مع المشكلة كممثل مصر لدي وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين UNRWA خلال الفترة من(١٩٩٦– ١٩٩٩)

وأتقدم بالشكر جزيلا وكثيراً لكل هؤلاء الذين تفضلوا بمساعدتي بتقديم المراجع أو البيانات أو الإحصاءات أو شرح لمواضيع الكتاب وهم كثير ، لكن ينبغي أن يوجه شكر خاص للصديق عقيل أبوشهاله من UNRWA الذي قدم لي كثيراً من الشرح لزوايا الموضوع المختلفة ، وكذلك أتقدم بالشكر للسيد (A.TAKKENBERG) الذي أهداني كتابه القيم عن اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي بصرف النظر عن آرائه الواردة فيه:

THE STATUS OF PALESTINIAN REFUGEES IN INTERNATIONAL LAw.

وبالطبع يجب أن أوجه شكرى الخاص للمفوض العام للـ UNRWA الدبلوماسي الدنماركي السيد (PETER HANSEN) الذي رأس هذه الوكالة لمدة ثمانية سنوات وكان مثالاً للعدالة وتفهم الموقف الفلسطيني والعربي والذي أسعدني استجابة جامعة الدول العربية لندائي فى الصحف المصرية بتكريمه والذي دفع ثمن نزاهته وعدالته وعدم رضوخه لإملاءات أو تهديدات إسرائيل . وهو الذي وقف أمام أطلال معسكر جنين عقب الاجتياح الإسرائيلي له وقال قولته المشهورة «أن هذا الجحيم ليس من أعمال البشر» ودفع ثمناً كبيراً من مستقبله السياسي جزاء نزاهته .



أوضاع اللاجئين والنازحين الفلسطينيين

وحق العودة ووكالة الغوث
والمعاملة الدولية للمشكلة

الباب الأول

التطورات التاريخية للكيان الفلسطيني من ١٣٣٠ قبل الميلاد حتى عام ١٩٤٨

◆◆◆

مقدمة عن التطورات التاريخية للكيان الفلسطيني

عاشت فلسطين ترزح تحت نير الموجات الاستعمارية موجه تلو الأخرى .وذلك بسبب :

أولاً – المكانة الدينية :

التى تتمتع بها عند جميع أتباع الديانات السماوية الثلاث :

١ - الديانة الإسلامية : حيث يتبعها (المسجد الأقصى ، مسجد قبة الصخرة ، حائط البراق ، مسجد عمر ، مراقد الصحابة) .

٢- الديانة المسيحية : حيث يتبعها (كنيسة القيامة ، والقبر المقدس ، كنيسة الجسمانية ، كنيسة مريم ، كثير من الكنائس والأديرة المقدسة) .

٣- الديانة اليهودية : حيث يدعى بعض اليهود بوجود الهيكل الأول والثانى تحت ساحة المسجد الأقصى .

ثانياً :الموقع الاستراتيجي :

تقع فلسطين على مقربة من مصر وقناة السويس ، ووجود اليهود فى فلسطين قصد به أن يشكل رأس حربة للاستعمار البريطانى فى المنطقة العربية ، كما رأت بريطانيا أن العرب سينشغلوا بحربهم مع اليهود عن مجابهة المصالح البريطانية الاستعمارية فى المنطقة وأن الكيان الصهيونى سيحافظ على تأمين سلامة المواصلات الإمبراطورية المؤدية إلى الهند درة التاج البريطانى .

فضلا عن أن وجود الكيان الصهيونى فى نقطة فاصلة يستطيع من خلالها عزل عرب المشرق عن عرب المغرب حتى لا تقوم قائمة لاتحاد عربى على أساس التواصل الجغرافى .

ثالثاً : الإمكانيات الاقتصادية :

تميز فلسطين بمحاصيلها الزراعية ، وتجاورها مع مناطق غنية فى إنتاج البترول مما أدى إلى إستهداف الشعب الفلسطينى خلال هذه الموجات الاستعمارية المتلاحقة فذاق ضروباً متعددة من العنت والظلم ، وصنوفاً شتى من العذاب والاضطهاد، حتى خيل للبعض أن الشعب الفلسطينى قد فقد كيانه الذاتى المستقل .

ويذكر التاريخ أن فلسطين كانت تسمى أرض كنعان (١٣٠٠- ١٢٠٠ ق.م) لاستقرار القبائل الكنعانية بها وكان لكل مدينة كنعانية ملكها ونظامها . ثم تأسست مملكة إسرائيل عام ١٠٠٠ ق.م ، وجاء حكم مملكة الحشمونين المستقلة (١٤٠- ٦٣ ق.م) ثم جاء العصر الفارسى ، وتلاه العصر اليونانى ، ثم العهد البطلمى فالعهد الرومانى البيزنطى (٦٣ ق.م – ٦٣٨ بعد الميلاد) .

ثم فتح المسلمون فلسطين عام ٦٣٨م فى عهد الخليفة عمر بن الخطاب وخضعت للحكم العربى فى عهوده المختلفة ، ودخلت فلسطين فى الإمبراطورية الإسلامية وارتبطت بخليفة المسلمين[1] .

وظلت فلسطين منذ عام ١٢٥٠ وحتى عام ١٥١٦ تابعة لحكم المماليك قبل دخول الجيش العثمانى ، فعندما ساءت العلاقات العثمانية المملوكية قرر السلطان سليم الأول دخول سوريا وكر المماليك عام ١٥١٦(وكانت فلسطين جزءا من

(١) محمود فهمى كريم : السلطة الوطنية الفلسطينية فلسطين فى الطريق إلى الدولة صـ٢٤٥ .

ولاية سوريا) .

وقد تم فعلاً ما أراد السلطان العثماني من دخول سوريا ودارت معركة عنيفة قرب حلب تدعى معركة « مرج دابق » عام ١٥١٦ ، وتابع الجيش العثماني زحفه على دمشق ، ثم قرر الزحف إلى مصر لكسر شوكة المماليك ماراً بفلسطين ثم سيناء ، ودخل سليم الأول مصر بعد معركة عنيفة بين العثمانيين والمماليك تدعى معركة «الريدانية» عام ١٥١٧ ، ومنذ ذلك التاريخ وحتى عام ١٩١٧ أي ما يقرب من ٤٠٠ عام وفلسطين تحت الإدارة العثمانية[١] .

---

(1) فتحى عبد النبي الوحيدى : التطورات الدستورية فى فلسطين ١٩١٧-١٩٩٥ صـ١٤٢-١٤٣ .

فلسطين تحت الحكم العثماني في (١٥١٧-١٩١٨)

خضعت فلسطين كغيرها من البلاد العربية فى أوائل القرن الـ١٦ للدولة العثمانية وأصبحت جزءاً منها ، وقد سرت فى هذا التاريخ روح القومية العربية فى مواجهة النزعة القومية لدى الأتراك .

وبالرغم من أن الأتراك لم يكونوا استعماريين ولا متسلطين ، حيث كانوا يولون على الأقاليم التابعة لهم ولاة من أهل البلد أو من العثمانيين الذين تأنس فيهم الدولة العثمانية حسن معاملة سكان الأقاليم الخاضعة لسيادتها ، إلا أن الروح القومية نمت فى هذه الفترة للمطالبة بالاستقلال عن الوالى العثمانى . وقد ساعد فى إذكاء هذه الروح القوى الأوروبية من الخارج ، والإرساليات التبشيرية فى الداخل ، وذلك باعتبار أن حكم السلاطين العثمانيين هو حكم إسلامى ، وإن كانت تركيا هى الرجل المريض فى أوروبا إلا أنه يجب تقطيع أوصالها حتى لا تقوم فى المستقبل دولة إسلامية فى هذه المنطقة من العالم.

ولم تكن فلسطين فى غياب عن هذه الحركة القومية العربية التى ما إن نشبت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) - والتى دخلت فيها تركيا الحرب إلى جانب دول المحور (ألمانيا ، النمسا) ضد دول الوفاق (بريطانيا ، فرنسا ، روسيا القيصرية) -إلا واتجهت أنظار المطالبين بالاستقلال عن الحكم التركى إلى الحلفاء الذين يحاربون الدولة العثمانية وتعهدوا بالقيام بالثورة على الأتراك فى مقابل اعتراف بريطانيا باستقلال البلاد العربية الخاضعة للحكم التركى (ولم تكن بريطانيا

حتى هذا الوقت تحتل أى جزء من العالم العربى) .

وفى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥م أرسل السير (هنرى مكماهون) الذى كان عندئذ مندوباً سامياً فى مصر كتاباً إلى شريف مكة (الأمير حسين) وقد ادعى بأن هذا الكتاب يتضمن تأييدا ووعداً لشريف مكة بالاعتراف باستقلال العرب ضمن البلاد التى اقترحها الشريف ، غير أن هذا الوعد مقرونا بتحفظ ورد فى نفس الكتاب وهذا التحفظ يستثنى ضمن ما يستثنى من المناطق - ذلك القسم من سوريا الواقع غربى ولاية الشام ـ وقد اعتبرت حكومة جلالته على الدوام بأن هذا التحفظ ـ يشمل ولاية بيروت وسنجق القدس المستقل .

وبناءً عليه تكون فلسطين برمتها غربى الأردن مستثناة من تعهد السير (هنرى مكماهون) . ومع ذلك ففى عزم حكومة جلالته تأسيس حكومة ذاتية واسعة النطاق فى فلسطين وإن كانت ترى تبعاً للظروف الخاصة فى تلك البلاد أن يتم استقلال البلاد العربية الخاضعة للحكم التركى تدريجياً لا طفرة[(١)].

وفى هذا الإطار قامت الثورة العربية الكبرى بقيادة شريف مكة (حسين بن على) للانقضاض على الأتراك ، وكون الجيش العربى جزءاً من الجيش البريطانى للمساعدة فى القضاء على حكم الأتراك .

وفى هذا الوقت عقد (الشريف حسين) اتفاقا مع (مكماهون) المندوب السامى البريطانى بمصر لمنح الأقاليم العربية استقلالها بعد القضاء على الدولة العثمانية . إلا أنه جرت مفاوضات نقيضة لذلك بين بريطانيا وفرنسا وروسيا لاقتسام تركة الرجل المريض المهزوم (الدولة العثمانية) التى امتدت سيطرتها على فلسطين ٤ قرون من عام ١٥١٧م إلى عام ١٩١٨م (٩٢٣ - ١٣٣٧هـ).

(١) فتحى عبدالنبى الوحيدى ، التطورات الدستورية فى فلسطين ١٩١٧ - ١٩٩٥م صـ ١٦١ .

وعند قيام النزعة الصهيونية حاول تيودور هرتزل الداعى لإنشاء دولة يهودية مع (السلطان عبدالحميد) السلطان العثمانى الذى كان على درجة عالية من الذكاء وطول الباع فى المفاوضات مع عتاة اليهود فى محاولة منهم للحصول على موطئ قدم فى فلسطين مقابل دفع مبلغ ٥٠ مليون ليرة إيطالية ذهبية ، لكن السلطان لم يوافق لهرتزل على مشروعه ، كذلك فشلت جهود هرتزل مع قيصر روسيا ومع البابا (إيمانويل) . إلا أن هرتزل لم ييأس واستمرت مساعيه التى أصابت النجاح مع بريطانيا . وعلى العكس من ذلك أصدرت الدولة العثمانية عام ١٨٨٢ قانوناً يعتبر دخول اليهود إلى فلسطين أمراً غير مشروع. وفى عام ١٨٨٨ أصدرت قانوناً آخر يمنع هجرة اليهود على نطاق واسع إلى أى منطقة فى الدولة العثمانية (والتى كانت فلسطين إحدى ولاياتها) واكتفت بالسماح لليهود بالزيارة لفترة ثلاثة أشهر فقط للحج إلى القدس .

فلسطين تحت الإدارة العسكرية البريطانية (١٩١٧- ١٩٢٠)

بدأت علامات الضعف تظهر على جبهة القتال التركية أثناء الحرب العالمية الأولى بين أعوام (١٩١٤ – ١٩١٨) وكانت هذه البداية عام ١٩١٥م ، لذلك قررت بريطانيا أن ترسل حملة (الحملة البريطانية المصرية) من قواتها الموجودة فى مصر لاحتلال فلسطين وإخراجها من دائرة النفوذ التركى لأن فلسطين تشكل اهتماما خاصاً بالنسبة للإستراتيجية البريطانية فى منطقة الشرق الأوسط عامة والمنطقة العربية خاصة .

تحركت القوات البريطانية من مصر باتجاه جنوب فلسطين واحتلته ثم تابعت الحملة سيرها باتجاه مدينة القدس واحتلتها فى ٩/ ١٢/ ١٩١٧ ،وتعهد القائد البريطانى الجنرال اللنبى بصيانة مقدسات الأديان الثلاثة ، وأصدر الجنرال اللنبى بياناً يطمئن فيه المواطنين ، إلا أنه لم يشر فى هذا البيان إلى الهدف السياسى الرئيسى الذى من أجله قامت بريطانيا باحتلال الأرض الفلسطينية وهو إعداد فلسطين لتكون الوطن القومى لليهود تطبيقاً لما نص عليه وعد بلفور الذى نشر رسمياً فى يوم ٢ / ١١ / ١٩١٧ أى قبل بضعة أسابيع من احتلال بريطانيا لمدينة القدس[١] .

وظلت الحملة البريطانية تحتل المدن الفلسطينية إلى أن تم لها احتلال جميع فلسطين فى شهر سبتمبر عام ١٩١٨ . ولا ننسى دفاع القوات التركية عن فلسطين

---

(1) رفيق النتشة ، د. إسماعيل ياغى ، د.عبد الفتاح أبو علية. تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر للمرحلة الثانوية صـ ١٢.

وبخاصة عن مدينة القدس . فقد دافع الأتراك بقيادة اللواء (على فؤاد) قائد الفيلق العشرين العثمانى عن القدس دفاعاً شديداً ، ولم يغادر المدينة إلا بعد أن استحكمت ضدهم جميع العوامل التى استحالت معها عملية الدفاع عن الأرض المقدسة التى يعتز بها الأتراك كثيراً لأنها أرض الإسراء والمعراج ، وأرض المقدسات وفيها المسجد الأقصى المبارك والصخرة المشرفة.

والحق يقال أن العثمانيين أقاموا فى فلسطين وبخاصة فى بيت المقدس الكثير من الأبنية ، وشيدوا المدارس ودور العلم ، ومدوا الطرق المعبرة والسكة الحديد التى تربط بين القدس ويافا ، واعتنوا بشؤون المقدسات الإسلامية فى القدس .

وهكذا ظل الحكم العثمانى التركى فى فلسطين مدة أربعة قرون مثمرة امتدت من عام ٩٢٣هـ / ١٥١٧ م إلى عام ١٣٣٧هـ / ١٩١٨م .

خضعت فلسطين برمتها بعد ذلك للاحتلال البريطانى ، وهو احتلال صليبى جديد لحملات صليبية جديدة ضد العالم الإسلامى . وقد عبر الجنرال اللنبى عن هذا المفهوم فقال عند دخوله القدس : «اليوم انتهت الحروب الصليبية» . وهكذا فإن الجنرال اللنبى لم يبق ما فى قلبه من كره للإسلام والمسلمين سراً ، وإنما عبّر عنه بصراحة فى خطاب ألقاه أمام حشد كبير من أعيان مدينة القدس وقراها[١].

ومن الجدير بالذكر أن الإدارة العسكرية البريطانية فى فلسطين كان قد أطلق عليها اسم «إدارة بلاد العدو المحتلة» أى البلاد التابعة للدولة التركية التى دخلت الحرب ضد بريطانيا ودول الوفاق الأخرى ووقفت إلى جانب ألمانيا والنمسا وهما دول المحور وعليه فإن الحكم العسكرى البريطانى فى فلسطين كان وسيلة من الوسائل التى اتخذتها الحكومة البريطانية للمحافظة على الوضع الراهن أثناء الحرب .

---

(١) رفيق النتشة ، د. اسماعيل ياغى ، د.عبدالفتاح أبوعلية : المصدر السابق صـ١٣ .

وهو ما تقضى به اتفاقية لاهاى .

وتعد الإدارة العسكرية البريطانية فى فلسطين فترة انتقال قصيرة مهدت السبيل لحكم الانتداب البريطانى فيها أو ما يطلق عليه تعبير «الانتداب البريطانى على فلسطين» .

وعلى الرغم من أن الإدارة العسكرية البريطانية فى فلسطين كانت خاضعة لإشراف المدير العام الذى عينته بريطانيا إلا أنه ظل يأتمر بأوامر القائد الأعلى للقوات البريطانية فى منطقة فلسطين وهو الجنرال اللنبى باعتباره القائد الأعلى لقوات دول الوفاق فى المنطقة .

أقام اليهود تحت سمع وبصر الإدارة العسكرية البريطانية مجموعة من التنظيمات التى تخدمهم فى إنشاء الوطن القومى اليهودى فى فلسطين وفى إنشاء الكيان الصهيونى أو الدولة الصهيونية اليهودية فيها ، ومن أهم هذه التنظيمات ما أسسته الطائفة اليهودية القليلة العدد فى فلسطين جهازاً للاستخبارات غضت الإدارة العسكرية البريطانية الطرف عنه لأنها تلتقى مع اليهود الصهاينة فى هدف استعمارى بعيد مشترك هو إنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين على الرغم من الخلاف المزعوم الذى كان يظهر بين الآونة والأخرى بين الإدارة العسكرية البريطانية وبين الصهاينة اليهود فى شأن عدد من القضايا الفرعية وليس القضايا الجوهرية فى التطبيق لأن الصهيونية كانت تريد من الإدارة العسكرية البريطانية إدارة صهيونية كاملة أو على الأقل إدارة يهودية .

ومن الجديد الذى ظهر فى عهد الإدارة العسكرية البريطانية أنها أعطت اليهود الحق فى انتخاب عضوين يهود يشاركان فى المجلس البلدى فى مدينة القدس لأول مرة وأدخلت النقود المصرية بدلاً من النقود العثمانية[1] .

---

(١) المصدر السابق صـ ١٨، ١٩ بتصرف.

ولعب الصهاينة اليهود بزعامة «حاييم وايزمان» دوراً بارزاً فى تحديد معالم التنظيمات الاقتصادية التى نظمتها الإدارة العسكرية البريطانية ، وطالب اليهود بأكثر من ذلك حين قالوا بوجوب اشتراكهم فى الإدارة العسكرية ، كما طالبوا الإدارة العسكرية بوجوب تشكيل لجنة خاصة بالأراضى فى فلسطين –لأن الأرض أكثر ما تعنيهم– تضم خبراء يهود تقوم الجمعية اليهودية بتعيينهم . وطالبوا بتأسيس لجنة خاصة لدراسة المرافق الطبيعية فى فلسطين ، وطالبوا أن يكون بنك (أنجلوا- فلسطين) وهو شركة يهودية هو المؤسسة المالية التى تتولى تقديم القروض للمزارعين العرب الفلسطينيين .

ويعد هذا من الإجراءات الاقتصادية التى تعطى مردوداً اقتصادياً لليهود وهنا يتضح أمر المخططات الصهيونية الرامية إلى استعمار الأرض الفلسطينية واستيطانها بالتواطؤ مع الحكومة البريطانية الظالمة[١] .

والجدير بالذكر أن بريطانيا اهتمت بأمر تعليم أبناء الطائفة اليهودية فى نظامها وإدارتها بعيداً عن إدارة المعارف التى أنشأتها الإدارة العسكرية البريطانية فى القدس . وبناءً عليه فإن اليهود نشطوا فى إقامة مدارسهم الخاصة بهم بمساعدة المؤسسات الصهيونية العالمية وبمساعدة دولة الاحتلال ، وعليه زادت نسبة الأولاد الفلسطينيين العرب الذين حرموا من الدراسة على نسبة أبناء اليهود الذين تمكنوا من دخول المدارس اليهودية التى فتحت من أجلهم[٢] .

---

(1) المصدر السابق صـ٢٠ .

(2) المصدر السابق صـ ٢١.

التعاون بين الإدارة العسكرية وبين الصهيونية

قام تعاون واضح بين الإدارة العسكرية البريطانية فى فلسطين وبين الصهيونية ، فسمحت الإدارة العسكرية لوفد صهيونى يهودى برئاسة «حاييم وايزمان» بزيارة القدس من أجل الاجتماع بالزعماء الفلسطينيين وإزالة مخاوفهم من تصريح بلفور ٢/ ١١/ ١٩١٧ وما تضمنه من إقامة الوطن القومى اليهودى فى فلسطين . وقد هيأ الكولونيل (رونالدو ستورز) حاكم مدينة القدس الجو المناسب والحماية الكافية للوفد الصهيونى اليهودى ، وبذل مساعيه لعقد اجتماعات بين وجهاء فلسطين وزعمائهم وبين الوفد الصهيونى الغرض منها شرح وجهة نظر الصهيونية ومشروعاتها فى فلسطين لإزالة مخاوف الشعب الفلسطينى من أهداف وعد بلفور .

وعلى أى حال فإن الشعب الفلسطينى ليس بحاجة إلى وعظ وإرشاد فى هذا المجال فهو شعب يعرف حق المعرفة ما تنطوى عليه أهداف الصهيونية ومشروعاتها فى تأسيس الوطن القومى اليهودى فى أرضهم ، وما تهدف إليه الصهيونية العالمية من تهجير اليهود من بلدان العالم ليدفعوا بهم إلى فلسطين لاستيطانها ، وإحلال اليهود محل الشعب الفلسطينى وتهجير الشعب الفلسطينى الآمن من بلاده ليعيش هنا وهناك مشرداً بلا وطن .

وهكذا فإن وعد بلفور ومخططات الصهيونية فى احتلال فلسطين واستيطانها هى فى حد ذاتها ضربات قاصمة ضد الإنسانية وضد حقوق الإنسان التى تتشدق بها بريطانيا ومعها الدول الأوربية الأخرى والولايات المتحدة الأمريكية[1] .

(١) المصدر السابق صـ٢٤.

فلسطين تحت الانتداب البريطاني
(١/٧/ ١٩٢٠-١٥/٥/١٩٤٨)

أنهت الحكومة البريطانية العمل بالإدارة العسكرية فى فلسطين بعد صدور موافقة «المجلس الأعلى لدول الوفاق »على جعل بريطانيا دولة منتدبة على فلسطين فى أول يوليو ١٩٢٠ وأقامت إدارة مدنية بدلاً من الإدارة العسكرية . وكان قد صدر فى ٢/ ١١/ ١٩١٧ وعد «آرثر جيمس بلفور» وزير الخارجية البريطانى فى رسالة مقدمة منه إلى رئيس الجالية اليهودية فى بريطانيا حيث أعطت بريطانيا بهذا الوعد لليهود حق إقامة وطن قومى لهم فى فلسطين مناقضة بذلك لتفاهمات (الحسين – مكماهون) لعام ١٩١٥ القاضية باستقلال الولايات العربية التى كانت تحت الحكم العثمانى قبل الحرب العالمية الأولى .

فضلا عن أن المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم لعام ١٩١٩ اعترفت بأن الشعب الفلسطينى شأنه شأن الشعوب العربية الأخرى التى انسلخت عن الدولة العثمانية هو شعب مستقل .

وفى ١ يوليو ١٩٢٠ عينت الحكومة البريطانية اليهودى الإنجليزى المتطرف «روبرت صامويل» مندوباً سامياً وذلك تحت ضغط من الحركة الصهيونية ذلك قبل أن تعهد عصبة الأمم للحكومة البريطانية بتوقيع معاهدة الصلح مع الدولة التركية من جهة وقبل أن تقر عصبة الأمم انتداب بريطانيا على فلسطين لأن إقرار عصبة الأمم على بنود الانتداب جاء فى ٢٩ / ٩ / ١٩٢٣ بعد أن وقعت الحكومة التركية على معاهدة الصلح المنوطة بها[١] .

---

(١) المصدر السابق صـ٢٦.

ويوضح هذا الإجراء البريطانى عدة علامات من أهمها :

١- مدى السلطة الفعلية التى تتمتع بها بريطانيا فى المجلس الأعلى للدول الحلفاء من جهة .

٢- مدى التواطؤ القائم بين الحكومة البريطانية وبين الحركة الصهيونية العالمية.

٣- مدى التواطؤ بين الحكومة البريطانية وبين الدول الكبرى ذات التأثير الفعلى فى مجلس عصبة الأمم وبين السلطة القوية التى لها فى مجلس عصبة الأمم من جهة أخرى .

٤- مدى عدم اكتراث بريطانيا بالقانون الدولى ومبادئ الدبلوماسية وأسسها ، حين نراها تقوم بتطبيق نظام الانتداب فى فلسطين قبل إقراره رسمياً بأكثر من ثلاث سنوات ، من ١ يونيو ١٩٢٠م إلى ٢٩ سبتمبر عام ١٩٢٣م .

٥- مدى الإلحاح الصهيونى على البريطانيين من أجل وضع ما جاء فى وعد بلفور موضع التنفيذ والعمل الفعلى دون انتظار القضايا الروتينية التى هى فى نظر الصهيونية أمور عادية تحتاج إلى مجرد وقت لكنها لا يجب أن تؤثر من بعيد أو قريب على أهداف الصهيونية ومخططاتها ومشروعاتها .

وبناء عليه فإن تعيين «روبرت صموئيل» كان ضربة موجهة ضد الشعور القومى العربى والإسلامى عامة ، وضد الشعب الفلسطينى خاصة ، وأن تعيينه ملأ الجو العربى مخاوفا واحتمالات خطيرة ، وشكل مظلة حامية للصهاينة اليهود فى فلسطين ، ومن هذا يتبين بوضوح أن الحركة الصهيونية ضغطت على الحكومة البريطانية لإصدار وعد بلفور، ثم ضغطت على عصبة الأمم لتضمين ذلك الوعد فى صك الانتداب الذى عينت به عصبة الأمم بريطانيا كدولة منتدبة على فلسطين ، وعليه كان لابد من ازدياد نشاط الحركة الوطنية الفلسطينية ضد الحكومة البريطانية وضد الصهيونية[١] .

(١) المصدر السابق صـ٢٧.

الهجرة اليهودية والاستيطان في فلسطين [1]

تميز القرن العشرين الميلادى بعدة أحداث تاريخية مهمة ساعدت المنظمة الصهيونية العالمية على تنظيم الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، مما أدى إلى ازدياد عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين وإلى ارتفاع نسبتهم بين السكان العرب . ومما قوى أيضاً من أطماع اليهود الصهاينة فى استيطان فلسطين والعمل على إنشاء الوطن القومى اليهودى فيها ونذكر من أهم هذه الأحداث :

١- قيام الحرب العالمية الأولى بعد أن تعذر على الدول الاستعمارية الكبرى الوصول إلى تفاهم بينها .

٢- تصريح بلفور١٩١٧ وما تضمنه من إنشاء الوطن القومى اليهودى فى فلسطين، والتأييد الدولى الاستعمارى له .

٣- انتصار دول الوفاق على دول المحور فى الحرب العالمية الأولى ، وقد ساعد هذا الوضع الدولى على نجاح المخططات الصهيونية الاستعمارية .

٤- بعض الظروف العامة التى ألمت باليهود فى أوروبا الشرقية ، بخاصة ما لاقوه من اضطهاد فى روسيا القيصرية وغيرها من بلدان أوروبا الشرقية بسبب ما أصاب هؤلاء من أذى اليهود وتدخلهم فى شئونهم السياسية والاقتصادية . وقد عرف هؤلاء الأوربيون أن اليهود جيران سيئون لا يمكن التفاهم معهم لأنهم

(١) رفيق النتشة ، د. إسماعيل ياغى ، د.عبدالفتاح أبوعلية : المصدر السابق صـ٣٥ – ٣٩.

جماعة يعد الغدر من أهم طباعهم .

٥- وقوع فلسطين خاصة وعدد كبير من البلدان العربية عامة تحت الانتداب البريطانى والفرنسى ، وأصبحت دولتا الانتداب تسيطران على جميع مرافق الحياة فى هذه البلاد .

وبناءً عليه فقد ازدادت الهجرة اليهودية إلى فلسطين فى هذا القرن ، فوصل عدد المهاجرين إلى فلسطين فى الفترة بين ١٩٠٤- ١٩١٤م فى حدود (٤٠,٠٠٠) يهودى . وقد بدأ اليهود بمساعدة المنظمة الصهيونية العالمية بتأسيس المستوطنات اليهودية فى فلسطين منذ عام ١٩١٤م ، وأصبحت لهم حياتهم الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بهم . وقد ساعدتهم ظروف الحرب العالمية ، وساعدهم أيضاً التطورات التى ألمت بالدولة العثمانية وما حدث فيها من الانقلاب الدستورى الذى أدى إلى تولى الاتحاديين السلطة وإلى عزل السلطان «عبدالحميد الثانى» الذى كان قد رفض بعنف كل المطالب الصهيونية محافظاً على دينه وشرفه .

وساعدت بريطانيا الهجرة اليهودية إلى فلسطين بعد احتلالها لها فى الحرب العالمية الأولى ، وبعد انتدابها عليها . وساعدت أموال الأغنياء الصهاينة على تمويل الهجرات اليهودية ، وعلى بناء المستوطنات اليهودية فى فلسطين ، وعلى إقامة المشروعات الزراعية والصناعية . فقد أنفقت أسرة البارون أدموند روتشيلد صاحبة البنوك فى أوروبا ما مقداره (٦,٥) مليون جنيه استرلينى على الاستيطان اليهودى فى فلسطين . وأنفقت أسرة البارون (دى هيرش) ما مقداره عشرة ملايين جنيه إسترلينى فى سبيل إنشاء الوطن القومى اليهودى فى فلسطين.

لقد فتحت بريطانيا أبواب فلسطين للهجرة اليهودية المنظمة وغير المنظمة من أجل تنفيذ سياستها الرامية إلى تهويد فلسطين . فكان عدد سكان فلسطين فى عام

١٩١٨م فى حدود (٧٠٠,٠٠٠) نسمة كان اليهود يشكلون نسبة ٨٪ فقط من مجموع السكان العرب الذين هم الأكثرية العظمى فى فلسطين إذ وصلت نسبتهم إلى ٩٢ ٪ من مجموع السكان .

وبناء على الإحصاءات البريطانية التى أجريت لسكان فلسطين عام ١٩٢٢م فقد وصل عدد سكان فلسطين إلى حوالى (٧٦٠,٠٠٠) نسمة ، كانت نسبة السكان العرب فى حدود ٨٧,٦٪ ، وبلغت نسبة اليهود فى حدود ١١٪ ، أى أن نسبة اليهود أخذت فى الازدياد التدريجى بفضل الهجرة اليهودية إلى فلسطين والتى تدعمها بريطانيا والحركة الصهيونية العالمية والقوى الاستعمارية المؤيدة لها[١] .

جدول يبين تطور عدد السكان العرب واليهود فى فلسطين ما بين ١٩٢٢ - ١٩٤٨[٢] :

السنة	العرب	اليهود	المجموع	نسبة الزيادة المئوية فى عدد السكان
١٩٢٢	٦٧٣,٣٨٨	٨٣,٧٩٤	٧٥٧,١٨٢	---
١٩٣١	٨٦١,١٨١	١٧٤,٦٤٠	١,٠٣٥,٨٢١	١٣٦٪
١٩٣٩	١,٠٥٦,٢٤١	٤٤٥,٤٥٧	١,٥٠١,٦٩٨	١٩٨٪
١٩٤٠	١,٠٨٠,٩٩٥	٤٦٣,٥٣٥	١,٥٤٤,٥٣٠	١٠٢,٨٪
١٩٤١	١,١١١,٣٩٨	٤٧٤,١٠٢	١,٥٨٥,٥٠٠	١٠٢,٦٪
١٩٤٢	١,١٣٥,٥٩٧	٤٨٤,٤٠٨	١,٦٢٠,٠٠٥	١٠٢٪
١٩٤٣	١,١٧٣,٦٥٩	٥٠٢,٩١٢	١,٦٧٦,٥٧١	١٠٣٪

(1) رفيق النتشة ، د. إسماعيل ياغى ، د.عبدالفتاح أبوعلية : المصدر السابق صـ٣٦.

(2) هند أمين البديري ، أرض فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ . الجامعة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٨، ص٢٦٨.

السنة	العرب	اليهود	المجموع	نسبة الزيادة المئوية فى عدد السكان
١٩٤٤	١,٢١٠,٩٢٢	٥٢٨,٧٠٢	١,٧٣٩,٦٢٤	٪١٠٣
١٩٤٥	١,٢١١,٠٠٠	٥٥٤,٠٠٠	١,٧٦٥,٠٠٠	٪١٠١
١٩٤٦	١,٣٢٨,٠٠٠	٦٠٨,٠٠٠	١,٩٣٦,٠٠٠	٪١٠٩,٧
مايو١٩٤٨	١,٤١٥,٠٠٠	٦٥٠,٠٠٠	٢,٠٦٥,٠٠٠	٪١٠٦,٦

ومن أهم معطيات الجدول زيادة عدد اليهود فى فلسطين فى عهد الانتداب البريطانى فوصل عدد سكان فلسطين حسب إحصاء بريطانيا عام ١٩٣١م إلى حدود (١,٠٣٥,٨٢١) ، بلغ عدد السكان العرب منهم فى حدود (٨٦١,١٨١) نسمة وبلغت نسبتهم فى حدود ٨٣,٢ ٪ بينما وصل عدد السكان اليهود إلى حوالى (١٧٤,٦٤٠) نسمة ، وبلغت نسبتهم فى حدود ١٦,٨٪ ، أى أن نسبة اليهود ازدادت ونسبة العرب تناقصت ، مع أن العرب نسبة تناسلهم أكثر بكثير من نسبة تناسل اليهود . وتعود زيادة نسبة اليهود فى فلسطين إلى ازدياد عدد المهاجرين اليهود إليها لا إلى زيادة نتيجة التناسل لأن نسبة التناسل عند اليهود نسبة ليست عالية بالقدر الذى هى عند السكان الفلسطينيين العرب بخاصة المسلمين منهم[١] .

وزاد عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين فى الفترة بين ١٩٣٢-١٩٣٦م إذ دخل فلسطين فى هذه الفترة من اليهود فى حدود (١٧٤,٠٠٠) يهودى ، مما أدى إلى ارتفاع نسبة اليهود بين السكان العرب ، فوصلت إلى حوالى ٢٨٪ ، ووصل عددهم فى فلسطين وقتذاك إلى حوالى (٣٨٥,٠٠٠) نسمة . وتعود هذه الزيادة إلى ظهور النازية وما قامت به من أعمال ضد اليهود ، مما أثلج صدور زعماء الحركة الصهيونية

(١) رفيق النتشة ، د. إسماعيل ياغى ، د.عبدالفتاح أبوعلية : المصدر السابق صـ٣٦.

العالمية الذين رأوا فى الاضطهاد النازى لليهود فرصة كبيرة لهم للضغط على اليهود فى سبيل قبول الهجرة إلى فلسطين .

ورأت بريطانيا فى الاضطهاد النازى لليهود فرصة سانحة لاستخدام اليهود وقدراتهم الاقتصادية فى المعركة التى ستخوضها ضد الألمان عندما بدت بوادر مقدمات الحرب العالمية الثانية تلوح فى الأفق . وهكذا نلاحظ أن الدول الكبرى فى حقب التاريخ القديم والوسيط والحديث هى التى تسخر اليهود وطاقاتهم الاقتصادية لخدمة أهدافها الاستعمارية على الرغم من أن اليهود يستفيدون من ذلك مؤمنين بنظرية التحالف مع الشيطان فى سبيل تنفيذ مآربهم ومصالحهم ، وقد تناقص عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين فى الأعوام فى ١٩٤٠م ، ١٩٤١م ، ١٩٤٢م ، ١٩٤٣م بسبب الحرب العالمية الثانية ، وبسبب تفوق دول المحور إلى حد ما فى هذه السنوات . لكن اليهود استأنفوا الهجرة الموسعة إلى فلسطين ثانية بعد ظهور علامات تفوق دول الحلفاء فى الحرب ، وبعد انتهاء الحرب لصالح هذه الدول المؤيدة للصهيونية العالمية . فوصل عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين عام ١٩٤٤م إلى (١٤,٦١٦) مهاجر ، وزاد هذا العدد فوصل إلى (٢٧,٥٦٩) مهاجر عام ١٩٤٦ وإلى (٢٠,٧٥٠) مهاجر عام ١٩٤٨م .

وقد أعطت حكومة الانتداب البريطانى على فلسطين تقديرات لعدد السكان فى فلسطين قبل انتهاء فترة انتدابها ، وقبل انسحابها من فلسطين ، فقد قدر جميع السكان بـ (١,٩٠٨,٧٧٥) نسمة ، بلغ عدد السكان العرب (١,٣٠٣,٥٨٥) نسمة ، وبلغت نسبتهم حوالى ٦٨,٢٪ من نسبة مجموع السكان . بينما وصل عدد اليهود فى فلسطين إلى حوالى (٥٨٩,٣٤٠) يهودى وبلغت نسبتهم حوالى ٣١,٨٪. وهكذا تتضح زيادة نسبة عدد اليهود فى فلسطين من جراء هجرتهم إليها . فبينما كان

عـددهم (١٢,٠٠٠) نسـمة عـام ١٩٤٥م ، نجـدهم يصـلون إلى حـوالى (٥٨٩,٣٤٠) نسمة عام ١٩٤٧م . وزاد عـددهم أيضاً عـام ١٩٤٨م ، وبعـد قيام الكيان الصهيونى المزعوم فى ١٤ مايو ١٩٤٨م .

جدول يبين تطور أعداد اليهود فى فلسطين أثناء الانتداب[١]

المناسبة	العام	العدد اليهود بالألف	العدد السكان بالألف	النسبة لليهود	ملحوظة
بدء الانتداب	١٩٢٠	٥٦	٦٢٢	٩ ٪	أغلبهم رعايا دول أجنبية
نهاية الانتداب	١٩٤٨	٦٠٥	٢٠١٦	٣٠٪	معظمهم فى المنطقة التى خصصها التقسيم لليهود

مما لا شك فيه أن تدفق موجات الهجرة اليهودية الـذى شـهدته فلسـطين قـد أثـر تأثيراً ضخماً على النمو السكانى ، ففى حين لم يزد عدد اليهود المقدر عام ١٩١٨ عن ٥٦ ألف يهودى يمثلون نحو ٨ ٪ من عدد سكان فلسطين نراه وقد تضخم بشكل مروع خلال ثلاثين عام ليبلغ عام ١٩٤٨ نحو ٦٥٠ ألف يهودى أو بنسبة ٣١,٤ ٪ لسكان فلسطين مما يعادل نحو ثلث السكان أى أنهم تضاعفوا نحـو اثني عشر مـرة تقريباً فى حين أن سكان فلسطين لم يتضاعفوا نتيجة الزيادة الطبيعية سوى مـرتين . الأمر الـذى أدى لـيس إلى إحـداث خلـل فى التركيـب الـديموغرافى فقـط ، وإنـما إلى تغيرات جوهرية اقتصادياً واجتماعياً[٢] .

واستمرت عمليات الاقتلاع للفلسطينيين من أرضـهم جارية عـلى قـدم وسـاق

(1) الجدول من حساب الكاتب مستعينا بـ : د . سلمان أبو ستة ، مجلة العربى الكويتيـة – فلسـطين النـداء ما قبل الأخير – مايو ٢٠٠٠.

(2) هند البديرى : أراضى فلسطين صـ٢٨٧. وملاحظ الاختلاف بين المصدرين .

بتهم واهية موجهة من قبل السلطات فالرعى ، أو الاحتطاب ، أو حتى سقى الحيوانات كان عملا يكفى لتشكيل جريمة تستحق العقاب الرادع تمارسها لجان عينت خصيصاً لهذه الغاية ، كان يتم بناء على قراراتها طرد الحائزين من أراضيهم .

ووفق التقديرات الرسمية فقد بلغ عدد الأسر المقتلعة من أراضيها عشرون ألف أسرة وصفتهم الحكومة بأنهم « مهاجرون من الريف للمدينة » ، لإضفاء نوع من التخفيف اللفظى أى أن نسبتهم تقدر بنحو ١٤٪ لباقى عدد الأسر القروية وإن كنا نعتقد أن هذا الرقم أكبر بكثير من ذلك .

جدول يوضح عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين من عام ١٩١٩ - ١٩٤٥م[1]

السنة	المهاجرين	السنة	المهاجرين	السنة	المهاجرين	السنة	المهاجرين
١٩١٩	١٨٠٦	١٩٢٦	١٣٠٨١	١٩٣٣	٣٠٣٢٧	١٩٤٠	٤٥٤٧
١٩٢٠	٨٢٢٣	١٩٢٧	٢٧١٣	١٩٣٤	٤٢٣٥٩	١٩٤١	٣٦٦٧
١٩٢١	٩١٤٩	١٩٢٨	٢١٧٨	١٩٣٥	٦١٨٥٤	١٩٤٢	٢١٩٤
١٩٢٢	٧٨٤٤	١٩٢٩	٥٢٤٩	١٩٣٦	٢٩٧٢٧	١٩٤٣	٨٥٠٧

أما عن قضية تسليم الأراضى الفلسطينية لليهود فقد اجتهدت بريطانيا كثيراً فى هذا الأمر لأن الأرض الفلسطينية هى الأرض التى عناها وعد بلفور وهى أرض الوطن القومى الذى جاء به تصريح بلفور . فاتخذت عدة أساليب لأخذ الأرض من الشعب الفلسطينى بالقوة وإعطائها لليهود الصهاينة بدون حق . فاستولت على الأرض الأميرية (الأرض الحكومية) وأعطتها لليهود . وضغطت على السكان العرب الفلسطينيين عن طريق فرض ضرائب عالية على الأرض ، كى لا يستطيعوا تسديدها وبالتالى تضع يدها على الأرض وتقدمها منحة للصهاينة اليهود. ومنها أسلوب مصادرة أراضى العرب وإعطائها لليهود . وقد ساعدتها المنظمة الصهيونية

(1) رفيق شاكر النتشة وآخرون (بتصرف) ، مرجع سابق .

بالمال اليهودى الذى يقدمه الصندوق التأسيسى اليهودى الذى أنشأه هرتزل ورفاقه الصهاينة منذ عام ١٩٠١م من أجل دعم عملية الاستيلاء على الأرض الفلسطينية وبناء المستوطنات الصهيونية عليها ، وإقامة المستوطنات الزراعية ، وتقديم الدعم والمشورة لهذه المستوطنات .

لقد بلغت مساحة فلسطين فى حدود (٢٧) مليون دونم مربع علماً بأن الدونم يساوى (١٠٠٠ متر مربع) ، وكانت مساحة الأراضى المسجلة رسميا باسم العرب الفلسطينيين فى حدود (١٣,٦٧٣,٣٢٠) دونم وبلغت مساحة الأرض الحكومية (الأميرية) التى تسيطر عليها حكومة الانتداب وتخضع لتصرفاتها فى حدود (١٢)مليون دونم. ولم يكن لليهود فى فلسطين سوى (٦٥٠,٠٠٠) دونم فقط .

وقد ركزت حكومة الانتداب البريطانى على إعطاء الأرض الأميرية لليهود ، متذرعة بعدة أسباب واهية . والواقع أن دولة الانتداب ليس لها أى حق شرعى أو قانونى من خلاله يجوز لها حرية التصرف بأرض الغير ، أرض الشعب الفلسطينى ، أرض العرب والمسلمين .

وتجدر الإشارة هنا أن حكومة الانتداب البريطانى كانت قد سلمت اليهود فى حدود (٣٠٠,٠٠٠) دونم من الأراضى الفلسطينية الأميرية دون مقابل ، وهى لا تملك الحق فى ذلك . كما أن بريطانيا مكنت اليهود من السيطرة على (٢٠٠,٠٠٠) دونم من الأراضى الفلسطينية الأميرية لقاء أجرة رمزية كوسيلة من الوسائل التى تبرر بها أعمالها التعسفية ضد الشعب العربى الفلسطينى ، لأن تأجير الأرض لليهود فى ظل سياسة التهويد ليس له إلا معنى واحد هو تسليم الأرض الفلسطينية لليهود .

وهكذا نلاحظ أن اليهود بدأوا يستولون على أراضى الشعب الفلسطينى بمساعدة دولة الانتداب ودعمها القوى لمشروعات تهويد فلسطين . كما أن بريطانيا

هيأت الصهاينة اليهود ليقوموا بعمليات الاستيلاء على الأرض الفلسطينية والمواقع الإدارية والعسكرية التى كانت تشغلها حكومة الانتداب عند رحيلها عن فلسطين بعد انتهاء فترة انتدابها عليها .

وازدادت عملية سيطرة اليهود على الأرض الفلسطينية بالقوة بعد قيام الكيان الصهيونى ، وبعد رحيل القوات البريطانية التدريجى من الأرض الفلسطينية بعد انتهاء فترة الانتداب . وبعد حرب عام ١٩٤٨م ، استطاعت الصهيونية بمساعدة الدول الاستعمارية الأوربية وعلى رأسها كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية من السيطرة الكاملة على جزء كبير من الأرض الفلسطينية . وخول الكيان الصهيونى لوزير الدفاع الصهيونى بناء على قانون الطوارئ إجلاء السكان العرب الذين لم يهاجروا من بلادهم - لكنهم صمموا على البقاء فى أرضهم مقاومين طردهم منها بالقوة - بحجة أن أرضهم هذه ضرورية لأمن الكيان الصهيونى . وبهذا الأسلوب الأمنى المزعوم استطاع الصهاينة اليهود أن يسيطروا بالقوة على جزء من الأرض الفلسطينية .

لقد رفض الشعب الفلسطينى مشروعات التهويد ، وقاومها بكفاحه وجهاده الطويل والمرير ضد الصهيونية وضد حكومة الانتداب البريطانى . قاوموا الهجرة اليهودية إلى بلادهم ، وقاوموا عملية السيطرة التدريجية على أراضيهم وممتلكاتهم ، وقاوموا وعد بلفور وتأسيس الوطن القومى اليهودى فى بلادهم ، وقاوموا تأسيس المستعمرات اليهودية فى وطنهم ، وقاوموا مشروعات المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية والمؤسسات الصهيونية الإرهابية ، على الرغم من أن بريطانيا جردتهم من السلاح ، وعلى الرغم من أنها استعملت ضدهم أقسى أنواع الظلم والتعسف ، كالإعدام ، والسجن ، والنفى ، والتعذيب ، وهدم المنازل ، إلى غير

ذلك من أعمال القهر والبطش . لكن الشعب الفلسطينى ظل يحافظ على هويته العربية الإسلامية ، وظل يرتبط بالمواطنة الفلسطينية والوطن الفلسطينى ، ولم يقبل البدائل التى طرحتها بريطانيا مقابل الوطن الذى توارثوه أباً عن جد منذ عهد الكنعانيين ومروراً بعهد أجدادهم العرب المسلمين الذين عمروا هذا الوطن وحضروه ، واهتموا بمقدساته وصانوها على مر التاريخ من أذى المعتدين ، وأعطوا الحرية لكل أتباع الديانات السماوية فى ممارسة شعائرهم الدينية[1] .

---

(1) رفيق النتشة ، وآخرين :- تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر للمرحلة الثانوية صـ٣٥:٣٩.

الإرهاب الصهيوني

يعتقد اليهود أنهم شعب الله المختار وأنهم الأطهار وأنهم بشر وأن ما عاداهم حيوانات فى صورة آدمية خلقت لخدمتهم . وفى سفر العدد – أحد أسفار التوراة الخمسة – الإصحاح ٣٣-٥٠-٥٣ يقول : «وكلم الرب موسى قائلاً كلم بنى إسرائيل وقل لهم : إنكم عابرون الأردن إلى أرض كنعان ، فتطردون كل سكان الأرض من أمامكم وتمحون جميع تصاويرهم ، وتبيدون كل أجناسهم المسبوكة . وتخربون مرتفعاتهم ، تملكون الأرض ، وتسكنون فيها ، لأنى أعطيتكم الأرض لكى تملكوها» .

وهناك الكثير من أحكام التمييز فى كتب التوراة والتلمود وغيرها من كتب اليهود الدينية . فقد جاء فى سفر التثنية الإصحاح الأول / ٧: «إياك قد اختار الرب إلهك لتكون له شعباً أخص من جميع الشعوب الذين على وجه الأرض»[1] .

(1) رفيق النتشة ، وآخرين تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر ، صـ٥٥.

فلسطين وقرار التقسيم ١٨١ الصادر في ١٩٤٧/١١/٢٩ (١)

عقب انسحاب آخر جندي بريطانى من فلسطين مساء ١٤/ ٥/ ١٩٤٨ أعلنت إسرائيل عند منتصف الليلة وفى الدقائق الأولى ليوم ١٥/ ٥/ ١٩٤٨ قيام دولة إسرائيل وكانت بريطانيا الدولة المنتدبة قد أعلنت أنها ستغادر فلسطين فى أغسطس من نفس العام لكنها بكرت بالانسحاب لمدة ثلاثة شهور مما أربك الدول العربية التى أعلنت فى هذا اليوم بدء حملتها العسكرية لإنقاذ فلسطين من العصابات الصهيونية التى أعلنت قيام دولة إسرائيل .

وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أصدرت القرار ١٨١ الصادر فى ٢٩/ ١١/ ١٩٤٧ القاضى بتقسيم فلسطين إلى ثلاثة كيانات :

أولا: دولة فلسطين .

ثانياً: دولة إسرائيل.

ثالثاً: أنشأت وضعاً قانونياً خاصاً ومستقلاً لمدينة القدس ووضعتها تحت الإشراف الدولى وكانت نتيجة التصويت فى الجمعية العامة ٣٢ دولة مؤيدة للقرار ، ١٣ دولة معارضة ، ١٠ دول امتنعت عن التصويت ودولة واحدة امتنعت عن الحضور وبذلك فقد أقرت المنظمة الدولية الجديدة التى خلفت عصبة الأمم والتى لم يكن قد مضى على إنشائها سوى ثلاثة سنوات، إنشاء دولتين فى فلسطين، وقد أيدت إسرائيل التى لم تكن

(1) فتحى عبدالنبى الوحيدى ، التطورات الدستورية فى فلسطين ١٩١٧ – ١٩٩٥م.

عضواً فى الأمم المتحدة حتى ذلك التاريخ هذا القرار وعارضته الدول العربية . وقد تعرض الشعب الفلسطينى لأبشع أنواع الظلم باتخاذ هذا القرار .

ونقدم فيما يلى الصورة التى توضح أن هذا القرار كان قراراً جائراً استخدم فيه «الرئيس الأمريكى ترومان» كل وسائل الضغط التى يملكها على الدول المختلفة حتى تؤيد القرار معارضاً بذلك وزير خارجيته . والذى طلب التأجيل من الجمعية العامة للتصويت لمدة ٤٨ ساعة مارست فيها الولايات المتحدة ضغوطها للتأثير على مواقف الدول الأعضاء حتى يأتى تصويتها لصالح القرار .

وفى خلال ٣٠ عاماً من السيطرة البريطانية على فلسطين فإن اليهود لم يحصلوا إلا على ٦,٦ ٪ من مساحة فلسطين بمساعدة بريطانيا .

منح هذا القرار لليهود الذين لم تزد نسبتهم عن٣٢ ٪ من عدد سكان فلسطين ولم تزد نسبة حيازتهم لأرض فلسطين عن ٦,٦ ٪ من مساحتها الإجمالية منحهم هذا التقسيم الظالم دون أدنى حق ٥٦ ٪ من مساحة فلسطين ، هكذا بمنتهى البساطة ، ليس هذا فحسب بل مكنهم من سهول فلسطين الخمسة التى تبلغ مساحتها خمسة مليون دونم[١] وتعتبر من أخصب أراضى فلسطين بخلاف موقعها الاستراتيجى الهام . وطرحت خطة التقسيم توزيعاً لحيازة الأراضى بين العرب واليهود على أن تبقى القدس مدينة دولية على النحو الموضح فى الجدول التالى .

توزيع حيازة الأراضى بين الدولتين العربية واليهودية والقدس الدولية بما فيها المساحة المائية وفق قرار التقسيم[٢] .

(1) الدونم : ١٠٠٠ متر مربع .

(2) هند البديرى ، أراضى فلسطين صـ٢٦٥ .

المناطق	المساحة بالدونم	النسبة المئوية لمساحة فلسطين الكلية
الدولة العربية	١١,٥٨٩,٨٧٠	٪ ٤٢,٨٨
الدولة اليهودية	١٥,٢٦١,٦٤٩	٪ ٥٦,٤٧
منطقة القدس الدولية	١٧٥,٥٠٤	٪ ٠,٨٥
مجموع	٢٧,٠٢٧,٠٢٣	١٠٠ ٪ «مقربة»

وبهذه المهزلة التاريخية فرضت أقلية أجنبية مهاجرة وافدة سيادتها على أكثر من نصف مساحة فلسطين ، أي تسعة أضعاف ما كانت تملك ، ولتقيم فيها دولة عبرية نصف سكانها من العرب الذين وجدوا أنفسهم بين يوم وليلة رعايا دولة أجنبية غازية .

أما الدولة العربية المقرر إقامتها على باقى فلسطين فكل سكانها عرب وليس فيها إلا حفنة من اليهود ولا توجد بالكاد مستعمرات يهودية إلا فى الدولة العبرية فقط ، وحتى هذه المستعمرات على كثرتها الظاهرة لم تكن إلا قواعد محصنه يسكن الواحدة منها من (١٠٠ - ٢٠٠) شخص من حاملى السلاح[١] .

جدول يوضح السكان كما تصورتهم خريطة التقسيم تبعا للقرار ١٨١[٢].

الدولة	اليهود بالألف	النسبة المئوية	العرب بالألف	النسبة المئوية	المجموع بالألف
الدولة اليهودية	٤٩٨	٪٥٠	٤٩٧	٪٥٠	٩٩٥
الدولةالعربية	١٠	٪١,٤	٧٢٥	٪٩٨,٦	٧٣٥
القدس	١٠٠	٪٤٨,٨	١٠٥	٪٥١,٢	٢٠٥
مجموع	٦٠٨		١٣٢٧		١٩٣٥

(1) سلمان أبو ستة ، فلسطين النداء الأخير ، مجلة العربى عدد مايو ٢٠٠٠.

(2) هند البديري أرض فلسطين .

احتلال الأراضي الفلسطينية

تمكن اليهود من انتزاع مساحة كبيرة من أرض فلسطين خلال ست سنوات فقط مابين ١٩١٤ - ١٩٢٠ ، وهى فترة حدوث الفوضى فى الحرب العالمية الأولى التى تم استغلالها بأبشع الصور من قبل اليهود الذين سعوا جاهدين للاستيلاء على أراضى عرب فلسطين تساندهم بريطانيا وإدارتها العسكرية ومن ثم المدنية فيما بعد .

وفيما يتعلق بمساحة الأراضى التى حازها اليهود أثناء الحكم البريطانى وحتى عام ١٩٤٨ فهناك تضارب بين مصدر وآخر فى تحديد هذه المساحة ، فقد ذكر مصدر عربى استند إلى سجلات مصلحة التسوية بأن هذه المساحة قدرها (١,٤٩١,٦٤٤) دونماً أى بنسبة قدرها ٥,٦ ٪ لمجموع مساحة فلسطين . أما فى المصادر البريطانية الرسمية فتعطى رقم (١,٧٣١,٣٠٠) دونم فى حين يذكر اليهود ذاتهم أرقاماً تتراوح بين (١,٧٦٥,٠٠٠) دونم، أو (١,٨٢٠,٠٠٠) دونم أو (١,٨٠٧,٠٠٠) دونم الذى قدمته الوكالة اليهودية مما يجعلنا أكثر ميلاً لقبول هذا الرقم الذى قدمته الوكالة اليهودية وفق إحصائها عام ١٩٤٧ .

وبرغم تواطؤ بريطانيا فإن اليهود لم يمتلكوا إلا ٩,٦ ٪ من مساحة فلسطين كما يدل على ذلك الجدول التالى :

جدول يبين مساحة الأراضي التى حازها اليهود حتى عام ١٩٤٧

كيفية حيازتها	مساحة الأراضى بالدونم	نسبتها للأراضى الزراعية	نسبتها للمساحة الإجمالية
فترة الحكم العثمانى وبداية الحكم العسكرى البريطانى	٤٢٠,٦٠٠	٤,٥٦٪	١,٥٥٪
أجرتها حكومة فلسطين لليهود	١٧٥,٠٠٠	١,٩٠٪	٠,٦٤٪
منحتها الحكومة للوكالة اليهودية	٣٢٥,٠٠٠	٣,٥٣٪	١,٢٠٪
مشتراة من كبار ملاك غائبين غير فلسطينين	٦٢٥,٠٠٠	٦,٦٨٪	٢,٣١٪
مشتراة من ملاك فلسطينين	٢٦١,٤٠٠	٢,٨٣٪	٠,٩٦٪
المجموع	١,٨٠٧,٠٠٠	١٩,٦٪	٦,٦٪

تبرز دراسة الجدول أن مجموع ما ادعى اليهود «بملكيته» - ولنا تحفظ على هذه الكلمة لا يزيد عن٦,٦ ٪ من مجموع مساحة فلسطين أو ما نسبته ١٩,٦ ٪ من مجموع مساحة الأراضى الزراعية وفق تقديرها لعام ١٩٤٥[١] .

وحتى لو افترضنا جدلاً أنهم حازوا الرقم الأعلى الذى قدمه خبير الأراضى «جرانوت» وهو(١,٨٥٠,٠٠٠) دونم وباعترافهم فإن ما تمكنوا من تسجيله حتى عام ١٩٤٦ لم يزد عن(٩٧٤,٢٠٢) دونم أى بنسبة ٥٢,٦ ٪ لمجموع ما حازوا أى بنسبة قدرها ٣,٦٪ لإجمالى مساحة أراضي فلسطين . وبنسبة قدرها ١٠,٥ ٪ لمساحة الأراضى الزراعية . أى أن المجموع الباقى من المساحة هو ٩٦,٤ ٪ من إجمالى مساحة أراضى فلسطين أو بنسبة ٨٩,٥ ٪ للأراضي الزراعية بقيت حقاً

(١) هند البديري ، أراضى فلسطين صـ ٢٦٢ :٢٦٣.

مطلقاً للعرب . إضافة لما حازه اليهود لأن حيازتهم له كانت دون وجه حق وعن طريق الاغتصاب وحتى عام ١٩٤٨ .

كانت حكومة فلسطين البريطانية خلال فترة حكمها التى دامت نحو ثلث قرن قد مكنت اليهود من حيازة ٨,٥ ٪ من مساحة فلسطين . برغم الجهود المضنية والضخمة التى بذلتها لتمرير الأرض عبر القوانين المتعددة ومجموعة الإجراءات التى استنزفت جهداً خارقاً بذلته الحكومة بكل الرضا فى سبيل إنشاء هذا «الوطن القومى الحلم»[١].

جدول يبين تفاصيل حيازة الأراضى التى حصل عليها اليهود حتى نهاية الانتداب فى ١٥/ ٥/ ١٩٤٨ [٢]

م	المساحة كم²	طرق الحصول عليها
١	١٧٥	امتيازات تأجير طويل الأمد أعطتها بريطانيا لليهود
٢	٥٧	حصة فى أرض غير مفروزة
٣	١٤٤٩	تملكها اليهود مباشرة
م	١٦٨١	وهى تساوى ٦٪ من مساحة فلسطين كلها والمقدرة بـ (٢,٦٠١,٦٦٦) كم مربع

وهذا من ادعائهم بصرف النظر عن مصداقية هذه الأرقام ، وفيما يخص توزيع حيازة الأراضى بين الأطراف المختلفة من عرب ويهود والقدس الدولية بدون المساحة المائية فيوضحها الجدول التالى .

(1) هند البديرى ، المصدر السابق صـ ٢٦٤.

(2) سلمان أبو ستة ، فلسطين النداء قبل الأخير ، مجلة العربى عدد مايو ٢٠٠٠.

توزيع حيازة الأراضى بين العرب واليهود والحكومة فى حالة التقسيم[1]

المناطق	عرب	يهود	طوائف أخرى	الحكومة	المجموع
الدولة العربية	٨٨٤٨٢٩٠	٩٥٥٤٣	٨٣٤٥٤	٢٣٦٢٥٨٣	١١٣٨٩٨٧٠
الدولة اليهودية	٣٥٧٧٨٢٥	١٣٨٣٨٥٨	٥٠٠٩٠	٩٧٤٥٨٧٦	١٤٧٥٧٦٤٩
القدس الدولية	١٤٨٦٥٩	١٢٢٩٨	٨٥٠٦	٦٠٤١	١٧٥٥٠٤
المجموع	١٢٥٧٤٧٧٤	١٤٩١٦٩٩	١٤٢٠٥٠	١٢١١٤٥٠	٢٦٣٢٣٠٢٣

كما قسم المشروع المدن والقرى بين العرب واليهود كما لو كان يقسم كعكة ميلاد الدولة اليهودية دون أى اعتبار تاريخى أو إنسانى والجدول التالى يبين .

توزيع المدن والقرى بين الدولتين العربية واليهودية فى حالة التقسيم[2]

المنطقة	الدولة العربية	الدولة اليهودية	القدس الدولية	المجموع
مدن عربية	١٦	١	٣	٢٠
قرى عربية	٥٥٢	٢٧٢	١٧	٨٤١
مدن يهودية	١	١٤	---	١٥
قرى يهودية	٢٢	١٨٣	٢	٢٠٧
مدن مختلطة	---	٣	١	٤

(1) المصدر هند البديرى ، أراضى فلسطين صـ٢٦٦.

(2) هند البديرى ، المصدر السابق ص٢٦٧.

المنطقة	الدولة العربية	الدولة اليهودية	القدس الدولية	المجموع
قرى مختلطة	---	١	---	١
مدن ألمانية	---	١	---	١
قرى ألمانية	---	٣	---	٣
مجموع المدن	١٧	١٩	٤	٤٠
مجموع القرى	٥٧٤	٤٥٨	١٩	١٠٥١

شكلت هذه التقسيمات المبينة فى الجداول السابقة صعوبة جمة فى التنفيذ مما دعا الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة تأليف لجنة مكونة من خمسة أعضاء سميت باللجنة الخماسية لدرس هذه المشكلة وتقديم توصياتها . وأوكل للجنة مهمة استلام وإدارة المناطق التى يتم الجلاء عنها من قبل الدولة المنتدبة بصفة مؤقتة ، واتخاذ تدابير إقامة الحدود بين الدولتين وغير ذلك الكثير حددته النقاط الخمس عشرة كخطوات تمهيدية للاستقلال تحت إشراف هذه اللجنة .

لقد شهدت الفترة التى أعقبت قرار التقسيم فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ والنهاية الفعلية للوصاية البريطانية فى ١٥ مايو ١٩٤٨ هجمة شرسة قادتها القوات الإرهابية اليهودية جيدة التنظيم والتدريب والتسليح تساندها قوات الجيش البريطانى باحتلال مساحات واسعة من الأراضي فى مناطق مختلفة من فلسطين ضاربين عرض الحائط بكل توصيات الجمعية العامة وتقسيمات المناطق كما وردت فى قرار التقسيم ، ومتخطين حدود الدولة اليهودية لانتزاع الأراضى من المنطقة المخصصة للدولة العربية(١) .

(١) هند البديرى ، المصدر السابق ص٢٦٨.



الباب الثاني

اللجوء والتهجير وتشتت الأسر ومغادرة الوطن عامي (١٩٤٨ - ١٩٤٩)

◆◆◆

مقدمة

عندما تزور أى معسكر من معسكرات اللاجئين الفلسطينيين المنتشرة فى قطاع غزة والدول العربية المضيفة المحيطة بإسرائيل : فى لبنان ، وسوريا والأردن ، وتجد فى طريقك طفلاً تسأله من أين أنت ؟ فلن يجيبك مباشرة بل سيندفع إلى داخل منزله وسيعود بسرعة البرق قبل أن يجيبك ويقدم لك مفتاحا قديما أسود اللون وثقيل الوزن ومعه لفافة من ورق السلوفان وسيقول لك : أنا من اللد أو الرملة أو حمامة أو أى واحدة من عشرات المدن والقرى التى هجر منها اللاجئون وهذا هو مفتاح بيتى وهذا هو «الطابو» وهى كلمة تركية معناها «سند الملكية الموثق» وهو ما يقابل عندنا «العقد المسجل فى الشهر العقارى» وسوف تسأله بالتبعية هل شاهدت منزلك هذا وسيقول لك: إن أبى شاهده عندما كان طفلاً ونزح من فلسطين وهذه صورة جدى سأضعها حال عودتى للمنزل وأنا عائد إن شاء الله.

وسوف تلاحظ فى عينى الطفل هذا الإصرار العجيب و الحماسة المتدفقة والإيمان العميق الذى لم يطفئه أو حتى يجعله يخبو بعد مرور ٦٢ عاماً حتى هذا الصيف عام (٢٠٠٩) على نزوح الآباء والأجداد ولم تنل من إصراره حروب عربية مع إسرائيل خسرناها ، ولا مناخ من اليأس يشيع فى بعضنا ، ولا سياسات فاشلة ، ولا ساسة أصبحوا مستسلمين للأمر الواقع ، وصعوبة تغييره وراحوا يتفقون غير مفوضين من جماهير النازحين الذين عاشوا لأجيال فى أسوأ ظروف معيشية عاش فيها الإنسان على مر التاريخ ، ومن وراء ظهورهم ليتنازلوا باسمهم عن حق

عودتهم ، أو مجرد أن يحدثوا خلخلة فى هذا الحق .

وتستطيع إسرائيل بسهولة أن تبيد هذا الطفل وأبوه وأهل المعسكر كلهم جميعاً بطائرة واحدة من طائرات الأباتشى المروحية ، أو طائرة F15 أو F16 من التى قدمتها لها الولايات المتحدة الأمريكية كمعونة عسكرية بدون مقابل ، أو تستطيع أن تضرب هذا المعسكر من البحر بغواصات قدمتها إليها ألمانيا أو زوارق توربين من التى قدمتها إليها فرنسا ، كما تقوم بفعل ذلك يومياً فى الوطن الفلسطينى المستباح ، لكن جميع أسلحة العالم لا تستطيع أن تفت فى عضد هذا الطفل وتجعل هذا الإصرار يخبو من عينيه أو تنال من تصميمه هو وأبوه وأهل المعسكرات جميعاً من إيمانهم العميق بأنهم عائدون .

وتجد هذا الإصرار فى كل المعسكرات فى البلاد المضيفة وفى بلاد الشتات بنفس الإيمان والحماس والثقة واليقين . فلماذا يترك شعب وطنه وأرضه وأهله وتراثه وثروته ومصدر رزقه ومرتع صباه وأرض أجداده وقد ترك كل ماله، وكل الأهل قد تشتتوا وذهب كل منهم إلى مستقبل مجهول لا يعلم كيف سيعيش ومن هم الذين سيجاورهم .

أسباب اللجوء والتهجير ومغادرة الديار

قبل إعلان قيام دولة إسرائيل قامت العصابات الصهيونية مثل (شتيرن – هاجاناه بقيادة بن جوريون – أرجون بقيادة مناحم بيجن – ليهى بقيادة إسحق شامير) بالترويع والقتل والحرق والاغتصاب وتدمير القرى والمزروعات وقتل الحيوانات وتم ذلك أيضا بعد قيام الدولة فى ١٥/ ٥/ ١٩٤٨ على يد القوات الإسرائيلية ، مما دعى عشرات الآلاف من الفلسطينيين إلى مغادرة أراضيهم وترك ديارهم والفرار من وجه هذا العدو المتوحش:

توزيع عدد اللاجئين وقراهم وأرضهم فى كل قضاء[1]

م	القضاء	السكان العرب ٤٨/٤٩	الأراضي المحتلة بالدونم	عدد المهجرين حتى ٢٠٠٨	القرى المهجرة
١	عكا	٤٧,٠٣٨	٣١٠,٥٧١	٤١٣,٣٩٧	٣١
٢	الرملة	٩٧,٤٠٥	٦٠٩,٠٤٦	٨٥٦,٠٥١	٦١
٣	بيسان	١٩,٦٠٢	٢٥٥,٠٢٩	١٧٢,٢٧٣	٣٣
٤	بئر السبع	٩٠,٥٠٧	١٢,٥٧٧,٠٠٠	٧٩٥,٤٢٨	١٨٤
٥	غزة	٧٩,٩٤٧	٨٠,٠١٨	٧٠٢,٦٢٠	٤٧
٦	حيفا	١٢١,١٩٦	٦٣٦,٤٢١	١,٠٦٥,١٤٠	٦٣
٧	الخليل	٢٢,٩٩١	٣٧٥,٩٦٠	٢٠٢,٠٥٨	١٦

(١) سلمان أبو ستة : حق العودة - إصدارات سياسية ، العدد رقم (١) يناير ١٩٩٩ ، المركز القومى للدراسات والتوثيق – مطابع منصور صـ٧ ، أما عدد المهجرين فى ٢٠٠٨ ، وعدد القرى المهجرة من خريطة مرفقة بجريدة العربى الكويتية مايو ٢٠٠٨ من إعداد سلمان أبو ستة.

م	القضاء	السكان العرب ٤٨/٤٩	الأراضي المحتلة بالدونم	عدد المهجرين حتى ٢٠٠٨	القرى المهجرة
٨	يافا	١٢٣,٢٢٧	٢١٠,٢٦٠	١,٠٨١,٢٦٨	٢٥
٩	القدس	٩٧,٩٥٠	٢٧٢,٧٣٥	٨٦٠,٨٤٠	٣٨
١٠	جنين	٤,٠٠٥	١٢٣,١٢٤	٣٥,١٩٨	٦
١١	الناصرة	٨,٧٤٦	٩١,٣٥٦	٧٦,٨٦٥	٧
١٢	صفد	٥٢,٢٤٨	٥٣١,٦٠٢	٤٥٩,١٨٥	٨٨
١٣	طبريا	٢٥,٨٧٢	٣٠٥,٢٠٧	٢٥٣,٧٤٣	٢٨
١٤	طولكرم	١١,٣٣٣	٢٠٠,٦٢٨	٩٦,٩٥٦	٢٦
مجموع الشمال		٢٧٧,٧٠٢	٢,١٢٩,١٨٦	---	-----
مجموع الوسط		٣٣٣,٩٢٠	١,٤١٥,٨٨٣	---	-----
مجموع الجنوب		١٩٣,٤٤٥	١٣,٦٣٢,٩٧٨	---	-----
المجموع الكلي		٨٠٥,٠٦٧	١٧,١٩٨,٠٤٧	٧,٠٧١,٠٠٠	٦٥٣

جدول يوضح أسباب النزوح والتهجير من فلسطين[1] :

حسب الملفات الإسرائيلية	عدد القرى	النسبة المئوية
الطرد على يد القوات اليهودية	١٢٢	٪٢٢,٩
الهجوم العسكرى اليهودى المباشر	٢٧٠	٪٥٠,٨
الخوف من هجوم يهودى متجه نحو القرى	٣٨	٪٧,١
تأثير سقوط مدينة قريبة	٤٩	٪٩,٢
الحرب النفسية	١٢	٪٢,٢
الخروج الاختيارى	٦	٪١,١
غير معروف	٣٤	٪٦,٤
المجموع	٥٣١	٪١٠٠

أى أن ٩٠ ٪ من القرى نزحت بسبب هجوم عسكرى يهودى .

(١) سلمان أبو ستة : حق العودة - إصدارات سياسية ، العدد رقم (١) يناير ١٩٩٩ ، المركز القومى للدراسات والتوثيق صـ٧.

تطور أوضاع اللاجئين الفلسطينيين[1]

وجد اللاجئون الفلسطينيون الذين أجبروا قسرا على الخروج من ديارهم ووطنهم مأوى وملاذا فيما تبقى لهم من الأراضى الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) وفى أماكن وبلدان أخرى ، حيث وضعوا فى نقاط تجمع أطلق عليها (المخيمات) .

وللإحاطة بواقع اللاجئين الفلسطينيين برؤية واضحة ، لابد أن نتعرف على أماكن تواجدهم ، تقسيماتهم ، عددهم وتوزيعهم وذلك من خلال قراءة إحصائية نقوم بعرضها على النحو التالى :

الجهة وتقديرها لعدد اللاجئين عام ١٩٤٨

م	تقدير أعداد اللاجئين الفلسطينيين عام ١٩٤٨ حسب الجهات / المصادر المختصة	العدد
١	التقديرات العربية	٩٤٠,٠٠٠
٢	وكالة الغوث الدولية «الأونروا»	٩١٤,٢٢١
٣	لجنة التوفيق	٧٦٦,٠٠٠
٤	الأمم المتحدة	٧٥٠,٠٠٠
٥	الخارجية البريطانية	٦٧٠,٠٠٠
٦	تقدير إسرائيلى – موشيه أفرت	٦٠٤,٠٠٠
٧	الملفات الإسرائيلية	٥٢٠,٠٠٠

(1) أسطوانة حاسب آلى : مجلة السياسة الدولية (اللاجئون من الحروب فى العالم العربى) هدية العدد ١٦٨ ابريل ٢٠٠٧.

م	تقدير أعداد اللاجئين الفلسطينيين عام ١٩٤٨ حسب / الباحثين والدارسين	العدد
١	ناهض زقوت	١,٢٠٠,٣٨٧
٢	عودة شحاتة	١,٠٠٠,٠٠٠
٣	د. هنرى كتن	٩٦٠,٠٠٠
٤	د. شريف كناعنة	٨٥٠,٠٠٠
٥	د. سلمان أبو ستة	٨٠٤,٧٤٧
٦	إيليا زريق	٨١٠,٠٠٠
٧	محمد سعيد	٨٠٠,٠٠٠
٨	جانيت أبو لغد	٧٧٠,٠٠٠
٩	سهيل الناطور	٧٥٠,٠٠٠
١٠	وليد الخالدى	٧٤٤,١٥٠
١١	د. رمضان بابا دجى	٧٢٦,٠٠٠

المجازر التي قامت بها القوات الصهيونية لدفع السكان مغادرة أراضيهم

إن كل مرحلة من مراحل الغزو الصهيوني كانت تفتتح بمذبحة تليها مذابح أخرى .

المرحلة الأولي : بدأت بمذبحة دير ياسين ، والثانية بمذبحة اللد ، والثالثة بمذبحة الدوايمة وسعسع ، ولقد سجلنا هنا عدد من المذابح حيث تعرف المذبحة بأنها (القتل الفردي للأهالي – أو قتل أسرى الحرب – أو القتل الجماعي للمدنيين بالغارات الجوية خصوصاً في أكتوبر ونوفمبر ١٩٤٨) .

مذبحة دير ياسين مشهورة ، لكن أكبر المذابح هى مذبحة الدوايمة ، حيث تقع قرية الدوايمة (٤,٣٠٠) نسمة في قضاء الخليل فبعد صلاة الجمعة ٢٩/ ١٠/ ١٩٤٨ تقدمت ٣ وحدات من الكتيبة ٨٩ فى اللواء الثامن ، إلى القرية وأحاطت بها من ٣ جهات ، تاركة الجهة الشرقية مفتوحة ، وكما يقول جندي شارك في المعركة «قتلت فى أول موجة ٨٠ – ١٠٠ عربي ، نساءً وأطفالاً بتهشيم رؤوسهم بالعصي ، لم يكن هناك بيت دون قتلى ، أخذوا امرأة تحمل طفلاً حديث الولادة لتنظيف المكان ثم أطلقوا النار عليها ، هذا لم يكن عملاً في خضم المعركة بل خطة للطرد والتدمير » .

قتل الجنود الإسرائيليون ٥٠ عربياً في المسجد. بعض الأهالي هربوا إلي مغارة «طور الزاغ» وصفوهم صفين ، وأطلقوا عليهم الرصاص. بعضهم نجا وحكى

القصة ، وبعد أسبوعين من المماطلة لإخفاء آثار الجريمة سمحت إسرائيل لمراقبي الأمم المتحدة بتفقد المكان. لاحظ المراقبون أن كثيراً من البيوت يتصاعد منها الدخان ولها رائحة غريبة كرائحة عظم يحترق ، وكان (بن جوريون) قد أشار إلى هذه المذبحة إشارة عابرة «هناك إشاعة عن ذبح ٧٠ – ٨٠ قروي» .

وبعد عدة سنوات زار مراسل صحيفة حداشوت المكان مع «مختار القرية» وحفروا ووجدوا هياكل عظمية منها لأطفال. قدم المختار قائمة للسلطات الأردنية (٥٨٠) ضحية وقت المذبحة[١]

ويوضح الجدول التالي بعض القرى التى تمت بها المجازر التى قامت بها القوات الإسرائيلية فقط فى عام ١٩٤٨ . وجرت مذابح أخرى قبل وبعد هذا التاريخ.

بعض القرى التى قامت القوات الإسرائيلية بإرتكاب المجازر فيها[٢]

م	اسم المجزرة	التاريخ	الأحداث والضحايا
١	مجزرة يافا	١٩٤٨/١/٤	مقتل ١٥ وجرح ٩٨
٢	مجزرةالسرايا	١٩٤٨/١/٤	(مقتل ٣٠ وجرح العشرات)
٣	مجزرة سميراميس	١٩٤٨/١/٥	قامت عصابة الهاجاناه بنسف الفندق فقتلت ١٩ وجرحت ٢٠ وبعدها بدأ سكان حى القطمون بالنزوح لأنه كان قريباً من الأحياء اليهودية
٤	مجزرة القدس	١٩٤٨/١/٧	مقتل ١٨ وجرح ٤١

(1) سلمان أبو ستة : حق العودة ـ إصدارات سياسية ، العدد رقم (١) يناير ١٩٩٩ صـ١٢.

(2) الدكتور: رفعت سيد أحمد : وثيقة تاريخية الهولوكست الصهيونى فى فلسطين ٧٠ عاماً من المجازر. مركز يافا للدراسات والأبحاث ، المعادي ـ القاهرة .

م	اسم المجزرة	التاريخ	الأحداث والضحايا
٥	مجزرة السرايا العربية	١٩٤٨/١/٨	والسرايا العربية بناية شامخة تقع فى مقابل ساعة يافا المعروفة وكانت بها مقر اللجنة القومية العربية وتم تفجير سيارة ملغومة بها فقتل ٧٠ وجرح العشرات
٦	مجزرة الرملة	١٩٤٨/١/١٥	ونفذتها جماعة البالماخ بقيادة إيجال آلون وإسحق رابين وبن جوريون وجميعهم كانوا قادة فى عصابة الأرجون وقتل فى المجزرة العشرات
٧	مجزرة يافا	١٩٤٨/١/١٦	مقتل ٣١ وجرح العشرات
٨	مجزرة يازور	١٩٤٨/١/٢٢	مقتل ١٥ وجرح العشرات ونفذها إسحق رابين وعصابة الهاجاناة
٩	مجزرة حيفا	١٩٤٨/١/٢٨	مقتل ٢٠ وجرح ٥٠
١٠	مجزرة طيرة طولكرم	١٩٤٨/٢/١٠	مقتل ٧ وإصابة ٥ بجراح
١١	مجزرة سعسع	١٩٤٨/٢/١٤	مقتل ٦٠ وجرح العشرات وكان أغلبهم من الأطفال
١٢	مجزرة القدس	١٩٤٨/٢/٢٠	مقتل ١٤ وجرح ٢٦ آخرين
١٣	مجزرة حيفا	١٩٤٨/٢/٢٠	مقتل ٦ وجرح ٣٠
١٤	مجزرة الحسينية	١٩٤٨/٣/١٣	مقتل ٣٠ وجرح العشرات
١٥	مجزرة أبو كبير	١٩٤٨/٣/٣١	مصرع العشرات على أيدى الهاجاناة
١٧	مجزرة قطار حيفا – يافا	١٩٤٨/٣/٣١	مصرع ٤٠ وجرح ٦٠ على أيدى

م	اسم المجزرة	التاريخ	الأحداث والضحايا
			عصابة شتيرن
١٨	مجزرة الرملة	مارس ١٩٤٨	مصرع ٢٥ وجرح العشرات
١٩	مجزرة دير ياسين	١٠/٤/١٩٤٨	مصرع ٢٥٤ رجلاً وامرأة وطفلاً منهم ٢٥ امرأة حامل و٥٢ طفل دون سن العاشرة وجرح المئات
٢٠	مجزرة قالونيا بالقدس	١٢/٤/١٩٤٨	مقتل ١٤ وإصابة العشرات
٢١	مجزرة اللجون	١٣/٤/١٩٤٨	مصرع ١٣ وإصابة العشرات
٢٢	مجزرة ناصر الدين	١٤/٤/١٩٤٨	مقتل ١٢ وإصابة العشرات
٢٣	مجزرة طبرية	١٩/٤/١٩٤٨	مقتل ١٤
٢٤	مجزرة حيفا	٢٢/٤/١٩٤٨	مقتل ١٠٠ وجرح ٢٠٠
٢٥	مجزرة عين الزيتون	١/٥/ ١٩٤٨	مقتل ٧٠ وكانوا أسرى مقيدين
٢٦	مجزرة صفد	١٣/٥/١٩٤٨	مقتل ٧٠ وإصابة العشرات
٢٧	مجزرة أبو شوشة	١٤/٥/١٩٤٨	مقتل ٦٠ وإصابة العشرات وتم القتل وهم مدفونون أحياء فى مقابر
٢٨	مجزرة بيت داراس	٢١/٥/١٩٤٨	مقتل العشرات بنفس أسلوب القتل فى دير ياسين
٢٩	مجزرة الطنطورة	٢٣/٥/١٩٤٨	مقتل ٥٠ واصابة العشرات
٣٠	مجزرة الرملة	يونيو ١٩٤٨	قتل فيها المئات ونتج عنها أنه لم يتبق فى الرملة سوى ٢٥ عائلة بعدها
٣١	مجزرة جمزو	٩/٧/١٩٤٨	قتل ١٠ وأصيب أكثر من مائة
٣٢	مجزرتا اللد	١٢/٧/١٩٤٨	قتل ٢٥٠ شهيداً و٧٠٠ جريح
٣٣	مجزرة المجدل	١٧/١٠/١٩٤٨	قتل العشرات بعد غارات

م	اسم المجزرة	التاريخ	الأحداث والضحايا
			بالطيران
٣٤	مجزرة الدوايمة	٢٩/١٠/١٩٤٨	قتل ما بين ٨٠ – ١٠٠ فلسطينى وأصيب المئات بجروح
٣٥	مجزرة عيلبون	٣٠/١٠/١٩٤٨	قتل ١٤ وإصابة العشرات
٣٦	مجزرة الحولة	٣٠/١٠/١٩٤٨	قتل ٧٠وإصابة العشرات
٣٧	مجزرة الدير والبعنة	٣١/١٠/١٩٤٨	قتل ٤ شباب وإصابة العشرات
٣٨	مجزرة عرب المواسى	٢/١١/١٩٤٨	قتل ١٤ وإصابة العشرات
٣٩	مجزرة مجد الكروم	٥/١١/١٩٤٨	قتل فيها ٧ شباب وامرأتين
٤٠	مجزرة أبو زريق	١٩٤٨	تم قتل وجرح العشرات
٤١	مجزرة أم الشوف	١٩٤٨	قتل ٧ شباب اختيروا عشوائيا لإعدامهم
٤٢	مجزرة الصفصاف	١٩٤٨	قتل ٥٢ رجلاً بعد ربطهم بالحبال واغتصبت ثلاث فتيات وقتلت أربعة أخريات
٤٣	مجزرة جيز	١٩٤٨	قتل ١١ رجلاً وامرأة وطفل
٤٤	مجزرة وادى شوباش	١٩٤٨	قتل فيها العشرات وكانت القوة الإسرائيلية بقيادة رحبعام زئيفى الوزير المقتول فى الانتفاضة الثانية المباركة

وفى محاولة من الدول العربية لمخاطبة الضمير العالمى وإحاطة العالم علماً بالمجازر التى قامت بها الجيوش الصهيونية مثل مجزرة «دير ياسين» فلقد أذاعت ونشرت أخبارها إلا أنها ساهمت على عكس ما كان مبتغى فى ترويع السكان الفلسطينيين والمساعدة بدون قصد فى تحقيق هدف العدو . وما دير ياسين إلا

واحدة من ١٧ مجزرة تمت أثناء الانتداب البريطانى وتحت مسئوليته فضلا عن ١٧ مجزرة أخرى تمت بعد انتهاء الانتداب وقبل قيام الدولة العبرية .

واتبعت القوات اليهودية سياسة التطهير العرقى فكانت تحيط بالقرية من ثلاث جهات وتترك الرابعة مفتوحة ثم تجمع سكان القرية فى مكان واحد وتختار عدداً من الشباب لتعذيبهم أمام الجميع أو تحرقهم أحياء إذا وجدتهم مختبئين فى مسجد أو كنيسة أو كهف وتترك الباقين ليهربوا وينقلوا أخبار الفظائع والمجازر أو تأخذ بعضاً منهم لأعمال السخرة لنقل أحجار وأثاث ومتاع البيوت العربية التى هدمتها أو تسخرهم لحفر قبورهم والقبور الجماعية لأهلهم وذويهم .

النهب والتدمير

لقد احتلت إسرائيل مئات القرى والمدن واحتلت ملايين الدونمات من الحقول والحدائق . فماذا عملت إسرائيل بكل هذه الغنائم ؟

أولاً : بدأت عملية نهب واسعة النطاق ليس لها مثيل حيث يقول الكاتب اليهودي الشهير «موشيه سيملانسكى» لقد تملكت الشعب اليهودي شهوة عارمة للنهب . كنت ترى رجالا و نساءً أفرادا ومجموعات يهجمون كالطيور الجارحة على كل شيء لينهبوه . ملابس وأبواب وشبابيك وكراسي وبلاط ...إلخ »

ويشكو حارس (أملاك العدو)[1] أنه من أصل (٥٠ , ٠٠٠) بيت عربي لم يصل مخازنه إلا ٥٠٩ سجادة ، والباقي سرقها موظفوه وآخرون في الطريق . على أن عملية النهب الكبرى تمت في اللد والرملة ، حيث أصدر «إسحق رابين» أوامره بطرد (٦٠ , ٠٠٠) من سكانها .حمل الجيش الإسرائيلي ١٨٠٠ شاحنة من أملاك

(١) هى المؤسسة التى أنشأتها إسرائيل لإدارة الأرض المستولى عليها من الفلسطينيين.

الأهالي، أخذ ضابط إسرائيلي الكتيبة الخامسة التي يقودها لنهب الرملة وزار ابن جوريون المدينتين وسجل في مفكرته «لقد رأيت ثروة ضخمة يجب ألا يضيع منها شيء واشتكى رجال الأحزاب من أن حزب (المباي) الحاكم استأثر بأحسن الأشياء [(1)].

---

(1) سلمان أبو ستة : حق العودة صـ١٩.

كيف حدث الهولوكوست الفلسطيني [1]

لكل قرية هجر أهلها سجلنا المعلومات الآتية بتسلسل زمنى : تاريخ النزوح ، عدد سكان القرية، المجموع التراكمى للاجئين|العملية العسكرية الإسرائيلية التي طردتهم ، مجموع العمليات ، المدن الرئيسية التي احتلت والمذابح التى ارتكبت من هذا التحليل يتضح لنا ملاحظات هامة :

أن إسرائيل بدأت عملية الغزو لفلسطين حسب خطة موضوعة منذ زمن بعيد وآخر تعديل لها هو خطة «دالت» التى بدأت فى أوائل أبريل ١٩٤٨ عندما كانت فلسطين تحت الحماية البريطانية ، ويقع الوزر على بريطانيا إضافة إلى إسرائيل حيث لم تقم بريطانيا بواجبها فى حماية السكان العزل ، وفى نفس الوقت الذى رفضت فيه بريطانيا دخول أى جيش عربى إلى فلسطين لإنقاذ أهلها قبل انتهاء الانتداب .

حتى نهاية الانتداب البريطانى فى١٥/ ٥/ ١٩٤٨ كان الصهاينة قد احتلوا (٢١٣ محلة وهى القرى الصغيرة) ٤٣٪ منها ، وطردوا (٤١٣,٠٠٠) لاجئ ٥٤٪ منها ، وإذا أضفنا إلى ٢٧ يوما من القتال بعد نهاية الانتداب إلى تلك المرحلة|باعتبار أن القوات العربية لم تألف بعد المكان أو تستعد للقتال بالشكل الكافى فيكون الصهاينة قد احتلو (٢٩١ محلة) ٥٩٪ وطردوا (٥٠٠,٠٠٠) لاجئ ٦٥ ٪ فى تلك الفترة . وبذلك يكون مصير فلسطين قد تقرر سلفا قبل أن تبدأ القوات العربية عملياتها لإنقاذ فلسطين من الصهاينة .لذلك فإن طرد اللاجئين لم يكن دفاعا عن النفس بل كان عدوانا صريحا وغزواً مخططا له من أجانب قادمين من الخارج .«من أصل

(1) الهولوكست : تعبير يقصد به محنة اليهود الأوروبيين بين عامي (١٩٤١-١٩٤٥) على يد ألمانيا النازية .

(٦٠٠,٠٠٠) يهودى كان (٢٥٠,٠٠٠) فقط يحملون الجنسية الفلسطينية».

المدهش حقا إنه لم يحدث نزوح أثناء توقف العمليات العسكرية لأى سبب ومهما كانت مدة التوقف قصيرة . فقد كان من المتوقع أنه إذا كان النزوح بأوامر عربية أو بسبب الهروب من الأخطار المحدقة أن تكون فترة توقف القتال فرصة ذهبية لجمع المتاع وترتيب هجرة الأسرة ، لكن ذلك لم يحدث . هذه ملاحظة فى غاية الأهمية ولم تذكرها دراسات سابقة بها يؤكد تمسك الأهالى بالأرض [(١)].

بدأت عملية تدمير واسعة للقرى . لكن بقيت المدن العربية وأهملت ومنع إصلاحها أو ترميمها . سكن فيها ثلث اليهود المهاجرين الجدد فى العشر سنوات الأولى فى القرى وهدموا البيوت وغيروا الطرق وقطعوا الأشجار وحرقوا المزروعات وأطلقوا الرصاص على كل من يعود لقريته وسموه «متسللا» ولكى لا يستطيع المواطنون البسطاء تمييز قراهم وأراضيهم ولكى يقطعوا الأمل فى العودة بدأوا بتدمير القرى فى ممرين رئيسيين(الطريق بين تل أبيب والقدس ، الطريق بين تل ابيب وحيفا) ثم فى المناطق الأخرى بدرجة أقل . وقد قام «غازى فلاح» عام ١٩٩٠ بمسح شامل لكل القرى المدمرة، نورد نتيجته فى جدول يوضح التدمير للقرى الفلسطينية الذى قامت به العصابات الصهيونية[(٢)] .

	عدد القرى	النسبة المئوية
تدمير شامل	٢٢١ قرية	٥٣٪ من مجموع القرى
تدمير جزئى	١٣٤ قرية	٣٢٪
تدمير بسيط	٥٢ قرية	١٢٪
قرى لم يمكن الوصول إليها	١١ قرية	٣٪
المجموع .	٤١٨ قرية	١٠٠٪

(1) المصدر السابق صـ١٠.

(2) المصدر السابق صـ٢٠.

تطور التهجير من فلسطين[1]

وما أن جاءت نهاية الانتداب البريطاني ورحيل آخر جندي بريطاني مساء يوم ١٤/ ٥/ ١٩٤٨ حتى سيطرت إسرائيل على ١٣٪ من مساحة فلسطين وطردت ٤٠٠ ألف لاجئ من ١٩٩ قرية أي أن أكثر من نصف اللاجئين طردتهم القوات اليهودية وهم تحت حماية بريطانية وقبل إعلان دولة إسرائيل وقبل دخول القوات العربية فلسطين كما يدل على ذلك الجدول التالي :

	عدد القرى	عدد اللاجئين
أثناء الانتداب وتحت حماية القوات البريطانية وقبل إعلان قيام دولة إسرائيل	١٣	٤١٣,٧٩٤٢ (٥٢٪)
خلال حرب ١٩٤٨	٦٤	٣٣٩,٢٧٢٢ (٤٢٪)
بعد توقيع اتفاقيات الهدنة (بما في ذلك تواريخ غير معروفة)	٥٤	٥٢,٠٠١ (٩٪)
المجموع	٥٣١	

وكان الفلسطينيون المغادرين لأرضهم يشعرون أنهم عائدون وإن هي إلا أسابيع قليلة أو شهور على الأكثر حتى تنجح الدول العربية في طرد هؤلاء الغزاة الصهاينة يعودون إلى قراهم التي هاجروا منها ، كما يدل على ذلك الجدول التالي والذي يؤرخ لبدء نكبة الشعب الفلسطيني والجدول التالي يبين.

(1) سلمان أبو ستة : فلسطين النداء ما قبل الأخير ،مجلة العربي عدد مايو ٢٠٠٠.

الأمـاكن التـى خـرج منهـا اللاجئـين الفلسـطينيين وأعـدادهم وأيـن كانـت مواطنهم[(١)]

القضاء	عدد القرى المهجرة	عدد اللاجئين	
		عام ١٩٤٨	وصل عام ٢٠٠٠
عكا	٣٠	٤٧,٠٣٨	٣٠٦,٧٥٣
الرملة	٦٤	٩٧,٤٠٥	٦٣٥,٢١٥
بيسان	٣١	١٩,٦٠٢	١٢٧,٨٣٢
بئر السبع	٨٨	٩٠,٥٠٧	٥٩٠,٢٣١
غزة	٤٦	٧٩,٩٤٧	٥٢١,٣٦٥
حيفا	٥٩	١٢١,١٩٦	٧٩٠,٣٦٥
الخليل	١٦	٢٢,٩٩١	١٤٩,٩٣٣
يافا	٢٥	١٢٣,٢٢٧	٨٠٣,٦١٠
القدس	٣٩	٩٧,٩٥٠	٦٣٨,٧٦٩
جنين	٦	٤,٠٠٥	٢٦,١١٨
الناصرة	٥	٨,٧٤٦	٥٧,٠٣٦
صفد	٧٨	٥٢,٢٤٨	٣٤٠,٧٢٩
طبرية	٢٦	٢٨,٨٧٢	١٨٨,٢٨٥
طولكرم	١٨	١١,٠٣٢	٧١,٩٤٤
المجموع	٥٣١	٨٠٤,٧٦٦	٥,٢٤٨,١٨٥

(١) سلمان أبو ستة : فلسطين النداء ما قبل الأخير ،مجلة العربى عدد مايو ٢٠٠٠.

أى أن ٨٥ ٪ مـن أهـالى الأرض التـى أقيمـت عليهـا إسرائيـل أصـبحوا لاجئين وكان من المعتقد فى ذلـك الوقـت أنـه مـن غـير المعقـول أن لا تـنجح الـدول العربيـة مجتمعة بها لها من عدد من السكان ومن الجيوش النظامية وما لهـا مـن موقـع جغرافى متميز ووزن دولى وحضارة وعلاقات دولية فى خلال وقت قصـير مـن طـرد هـؤلاء الغزاة وعودتهم من حيث أتوا إلى أوطانهم لكن هذا التصحيح لحركة التاريخ لم يتم حتى الآن (٢٠٠٩) ومرت ٦١ عاماً تحتفل إسرائيل فى كل منها بذكرى قيامها .

وضع الأراضي الفلسطينية في إسرائيل بعد قيام الدولة عام ١٩٤٨

عقب احتلال فلسطين سنت إسرائيل قانون أملاك الغائبين في مارس ١٩٥٠ اعتبرت فيه اللاجئين « غائبين » وحتى الفلسطينيون الباقون ، خصوصاً في النقب ، نقلتهم بالقوة إلى أماكن أخرى واعتبرتهم غائبين في التاريخ المحدد وبموجب هذا القانون تم تعيين حارس لإدارة تلك الأملاك «المهجرة» وأعطته صلاحيات المالك ، وجعلته مسئولاً (أمام المالك الغائب) عن قيمة هذه الأملاك (التي تم تثمينها بثمن بخس بموجب قانون آخر) ولكنه غير مسئول عن إعادتها إليه .

ولما كانت إسرائيل تخشي اتهامها بالاستيلاء على تلك الأملاك المحتلة وهو غير مشروع في القانون الدولي لجأت إلى حيلة قانونية وهي إنشاء هيئة مستقلة سمتها «هيئة التطوير» وذلك بموجب قانون « نقل الملكية » الصادر في يوليه ١٩٥٠ وقد حول حارس أملاك الغائبين هذه الأملاك إلى «هيئة التطوير» التي أعطيت صلاحيات واسعة للتصرف بها وبإنشاء تلك الهيئة المستقلة أرادت إسرائيل نفي أي مسئولية قانونية عنها في حال التصرف بتلك الأملاك لكنها أضافت إلى ذلك القانون مادة تقضي بأنه في حال حل تلك الهيئة تعود صلاحيتها إلى وزير المالية ، وهكذا عادت تلك الصلاحية إلي حكومة إسرائيل.

وتشمل صلاحيات هيئة التطوير ما يلي :

بيع وشراء وتأجير واستبدال وبناء وإصلاح وتطوير وفلاحة تلك الأملاك بشرط أن لا يتم البيع إطلاقاً إلا لدولة إسرائيل أو للصندوق القومي اليهودي أو

للسلطات المحلية أو إلى مؤسسة لاستيطان العرب من غير ذوي الأملاك وهذه المؤسسة الأخيرة ذكرت لذر الرماد في العيون لأنها لم تنشأ قط .

وبعد احتلال فلسطين حدث نزاع شديد بين دولة إسرائيل والصندوق القومي اليهودي استمر حوالي عشر سنوات حول الاستيلاء على أملاك العرب ، فقد رأي الصندوق وهو مسجل كشركة بريطانية عام ١٩٠٧ أنه مالك جميع تلك الأراضي باسم الشعب اليهودي في كل مكان إلي الأبد بينما رأت الدولة أنها الآن صاحبة هذا الحق بموجب انتصار الهاجاناه ونزوح العرب وأن مهمة الصندوق قد انتهت .

وقد انتهى النزاع عام ١٩٦٠ بسن مجموعة قوانين هي : القانون الأساسي الذي لا يسمح ببيع الأراضي بل بتأجيرها قانون أراضي إسرائيل وكان يسمي قانون أراضي الشعب اليهودي قانون إدارة أراضي «أراضي إسرائيل» وهكذا حذفت كلمة «الشعب اليهودي في كل مكان» واستبدلت بكلمة «دولة إسرائيل» في أسماء تلك القوانين[١] .

هذا النظام العنصري الواضح الذي نهب الأراضي الفلسطينية عياناً ويسبغ على ذلك ثوباً قانونياً مزيفاً يسهل التعامل معه كثيراً عند استرجاع الحقوق الفلسطينية للأسباب الآتية:

لا يستطيع أي يهودي استوطن أرض عربية ، أن يبرز للاجئ العائد «كوشان» وهو عقد تسجيل الأرض باسمه الشخصي ، فهو مستأجر فقط وبذلك يمكن تفادي نزاع شخصي بين ملايين اليهود وملايين الفلسطينيين .

ملكية الفلسطيني لأرضه تبقي ثابتة ، كما أسلفنا ولا يغير منها احتلال أرضه أو بسط سيادة أجنبية عليها ويكفي (للدلالة على الاستيلاء على أرض الفلسطينيين)

---

(١) د. سلمان أبو سته : حق العودة صـ٣٥.

تغيير القانون الأساسي بتغيير اسم المالك من الصندوق اليهودي أو الدولة إلى اسم المالك الفلسطيني .

إن «إدارة الأراضي» التي تؤجرها من المفترض أنها تملك كافة الوثائق عن الأرض الفلسطينية وإلا لما تمكنت من تأجيرها والتعامل معها ولذا فإن عملية استرجاع الملكية ليست معقدة.

إن معظم عقود الإيجار ينتهي بعد ٤٩ سنة أي عام ١٩٩٨ وهذه فرصة مناسبة لعودة اللاجئين ، يجب أنتهازها والاستعداد لها خلال السنتين القادمتين ولو فرضنا جدلاً أن النزاع سيطول حول تحديد الملكيات ، فإنه من الممكن عملياً وبسهولة بالغة تأجير أراضي قرية ما إلي أهالي تلك القرية جماعياً عند انتهاء عقد الإيجار الحالي وليست هناك صعوبة اجتماعية أو تاريخية في ذلك لأن كل قرية تتكون في الواقع من (٤ – ٥) عائلات كبيرة متقاربة ، ولا تزال متماسكة حتى اليوم ، ويعرف بعضها بعضاً ، كما أن الملكية الجماعية ليست جديدة عليهم فكثير من أراضيهم تسمي « مشاعاً » وتفلح جماعياً منذ مئات السنين [1].

وقد عرض على الكنيست الإسرائيلى فى يونيو ٢٠٠٩ مشروع قانون بنقل جميع الأراضى الفلسطينية المصادرة بدعوى أملاك الغائبين إلى الصندوق القومى اليهودى (كيرن كاياميت) مما يمنع الفلسطينيين حتى الموجودين داخل إسرائيل من استرداد حقوقهم ، مما أثار ردود فعل غاضبة محلية ودولية .

---

(١) المصدر السابق صـ٣٧.

العوامل المؤثرة في توجه المهاجرين واستقرارهم

عندما غادر المهاجرون قراهم ومدنهم فإنهم قد ساروا على أقدامهم فى قوافل يحملون متاعهم على ظهورهم وعلى دوابهم والسعداء حظا غادروا على سيارت نقل ، وتحفل ملفات الأونروا ووثائقها التى تصدرها فى المناسبات المختلفة صورا بالغة التأثير للأوضاع المعيشية بالغة القسوة لهؤلاء اللاجئين .

وكانت عوامل تحركهم تتحكم فيها :

العوامل الجغرافية : بالتوجه لأقرب مكان آمن لن تطوله هذه الوحوش الآدمية التى روعت بالقتل والتدمير القرى المجاورة (شمال فلسطين توجهوا إلى لبنان وسوريا عن طريق لبنان ، وسط فلسطين توجهوا إلى الضفة الغربية والأردن ، شرق وجنوب فلسطين توجهوا إلى قطاع غزة ومصر).

العوامل التاريخية : باللجوء للأماكن التى انحدرت منها أساساً القبائل والأسر والبطون والعشائر .

العوامل الأمنية : سلامة الطريق من تهديد العصابات الصهيونية التى كانت تترك لبعضهم مسارات آمنة حتى الحدود ، والرغبة فى الاحتماء بأحد الجيوش العربية التى اشتركت فى محاولة طرد العصابات الصهيونية .

العوامل السياسية والدينية : حيث شعر اللاجئون بالترحيب بهم من قبل هذه الدولة أو تلك كما لايغفل العامل الدينى حيث توجه كثير من المسيحيين إلى لبنان

حيث تعيش طوائف مسيحية.

العوامل المعيشية : والتى تصور اللاجئون أن الحياة ستكون فيها أفضل نسبياً من غيرها لحين العودة . كذلك كان هناك معلم بارز آخر فى حياة هؤلاء البؤساء الذين تركوا ورائهم كل شيء (الأرض- الوطن - المنزل - الثروة) وحتى حزء من الأهل استشهد وجزء آخر غير معروف مكان إقامته أو جزء بقى مستمسكاً بالأرض لم يغادرها رغم كل أنواع الترهيب والترغيب فى ترك الأرض ، وكان هذا المعلم البارز أن جامعة الدول العربية أصدرت قراراتها المتعاقبة بعدم توطين هؤلاء اللاجئين فى الأوطان العربية المضيفة لتظل قضيتهم حية ولا تموت باندماجهم فى البلاد اللاجئين إليها ، ونشأ عن ذلك وضع خطير هو القرارات بنفى هؤلاء حيث هم وكيف هم وأن أى تحسن فى مستوى معيشتهم سيعد توطيناً.

العوامل التي شكلت النظرة الوطنية للاجئين في الدول المضيفة

تباينت النظرة الوطنية والشعور الوطنى إلى قوافل اللاجئين الفلسطينيين عام ١٩٤٨ إلى الدول المضيفة من دولة لأخرى وذلك تبعا لعدة عوامل منها :

الشعور الوطنى القومى : وهو أن هؤلاء اللاجئين تعرضوا إلى البطش اليهودى ، والذى يمكن أن يطولهم فى دولهم ومن ثم فإن الترحيب باللاجئين واجب قومى عربى ، وإن كان الشعور بالقومية العربية فى مهده فى هذه الفترة المبكرة من الصراع .

الشعور الدينى : ونظرا لأن معظم اللاجئين من المسلمين فإن الاعتبارات الدينية تملى على مواطنى دول الجوار التضامن الإسلامى معهم وهم أخوة فى الدين ، وهو شعور تملك أيضا المسيحيين فى لبنان تجاه المسيحيين وطوائفهم .

الأحوال الاقتصادية المحلية : نبع الشعور الأساسى تجاه اللاجئين من البواعث الاقتصادية فحيثما كان اقتصاد البلد متقدم ، وهناك حاجة للعمالة فإن درجة الترغيب ارتبطت بهذا العامل أكثر من غيره . إلا أن بعض دول المهجر (إستراليا – كندا – الولايات المتحدة) تعتبر أحيانا أن المهاجرين يحملون معهم فرص إنعاش الاقتصاد الوطنى عن طريق ما يحملونه من استثمارات ، أو ما يطلقون عليه حيوية اقتصادية عن طريق حاجتهم إلى الإسكان – والتعليم – والعلاج – الطعام وهو ما يؤدى لزيادة الطلب على قطاعات الإنتاج ، وإن كانت مثل هذه الخدمات تحتاج لاستثمارات كبيرة لم يكن تحتملها معظم الدول المضيفة.

عوامل التجانس الثقافى والدينى بين اللاجئين والدولة المضيفة : لم تغلق أى دولة

عربية من دول الجوار (الطوق) المضيفة حدودها فى وجه هذه الموجات البشرية اللاجئة فى بداية الأزمة عام ١٩٤٨ ، ذلك لأنه لم يكن هناك قلق كبير من تغير التركيبة السكانية أو العرقية إلا فى لبنان حيث أن معظم اللاجئين كانوا من المسلمين السنة الذين قد يتعارضون مع لبنان المسيحى .

التقييم الوطنى للمساعدات الإقليمية والدولية : حيث خفف من ثقل وقع اللاجئين على الاقتصاديات المحلية سعى دول الجوار إلى توقيع مساعدات إقليمية ودولية ، بينما بعضها لم يتوقع أن تساهم هذه المساعدات ولاسيما من الدول العربية الغنية فى تحسين أحوال المهجرين .

العوامل الأمنية الخارجية : حيث توجست بعض الدول خيفة من أن تقوم من بين اللاجئين منظمات عسكرية فدائية تقوم بأعمال فى إسرائيل تدفع الدولة المضيفة أعبائها مما قد يعرضها لرد فعل إسرائيلى مضاد .

العوامل الأمنية الداخلية : حيث شكل اللاجئون مجتمعات أصبح بعضها يهدد الأمن الوطنى (كما حدث فى الأردن) أو الأمن الجنائى .

***

توزيع الفلسطينيين وأماكن اللجوء وعدد اللاجئين والمواطنين[١]

مكان اللجوء	عدد الفلسطينيين عام ٢٠٠٨	نسبتهم فى الدولة إلى اللاجئين فى العالم	النسبة لمجموع اللاجئين فى الدولة	عدد اللاجئون من الفلسطينين فى كل دولة	نسبة اللاجئين إلى عدد الفلسطينيين فى كل دولة
فلسطينى ١٩٤٨ إسرائيل	١٢٨٧٦٣٣	٪ ١٢,١٨	٪٥,١٥	٣٤٦٢٣٥	٪ ٢٦,٨
قطاع غزه	١٤٢٤٦٧٦	٪ ١٣,٨٤	٪١٥,٥٩	١١٠٢٧٦٧	٪ ٧٧,٤
الضفة الغربية	٢١٤٥٣٨٨	٪ ٢٠,٣٠	٪١٢,٣١	٨٧٠٩٨٦	٪ ٤٠,٦
الأردن	٣٢٥٠٢٠٤	٪ ٣٠,٧٥	٪٣٤,٧٦	٢٤٥٨١٦٠	٪ ٧٥,٦
لبنان	٥٠٢١٩٨	٪ ٤,٧٥	٪ ٦,٦٧	٤٧٢٢٥٣	٪ ٩٤,٠
سوريا	٥٩٤٨٦٧	٪ ٥,٦٢	٪ ٨,٠١	٥٦٦٨٥٨	٪ ٩٥,٣
مصر	٦٥٨٧٩	٪ ٠,٦٢	٪ ٠,٧٧	٥٤٦٤٩	٪ ٨٢,٩
السعودية	٣٧١٠٤٧	٪ ٣,٥١	٪ ٥,٢٤	٣٧١٠٤٧	٪ ١٠٠
الكويت	٥٠٩٠٦	٪ ٠,٤٨	٪ ٠,٦٥	٤٦٤١٤	٪ ٩١
دول الخليج	١٤٢٥٧٦	٪ ١,٣٤	٪ ٢,٠١	١٤٢٥٧٦	٪ ١٠٠
العراق وليبيا	١٠٠٣١٦	٪ ٠,٩٤	٪ ١,٤١	١٠٠٣١٦	٪ ١٠٠
الدول العربية الأخرى	٧٤٨٦	٪ ٠,٠٧	٪ ٠,١٠	٧٤٨٦	٪ ١٠٠
أمريكا الشمالية والجنوبية	٢٧٤,٩٣٢	٪ ٢,٦٠	٪ ٣,٣٠	٢٣٣٦٩٣	٪ ٨٥
باقى دول العالم	٣٥٠٠٩٨	٪ ٣,٣١	٪ ٤,٢٠	٢٩٧٥٨٣	٪ ٨٤,٩
المجموع	١٠٥٦٨٠٠٠	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠	٧٠٧١٠٠٠	٪ ٦٦,٩

(١) الخريطة المرفقة بمجلة العربى الكويتية عدد مايو ٢٠٠٨ ، أما النسب المئوية فهى من حساب الكاتب

الدعاوي الإسرائيلية بخصوص تهجير الفلسطينيين خارج إلى وطنهم

تدعى إسرائيل بعدة دعاوى لاتستقيم منطقا ولاقانونا لتبرير طردها لـ ٨٠٪ من شعب فلسطين عام ١٩٤٨ وترويعهم بالمذابح المختلفة تحت مبدأ (فلسطينيين أقل على أقل أرض) وممارسة التطهير العرقى والذى أصبح يتحدث عنه المؤرخون الإسرائيليون الجدد مثل «بنى موريس – إيلان بابه» وغيرهما .

ومن هذ الدعاوى :

«أن الدول العربية هى التى شنت على دولة إسرائيل الحرب حال قيامها فى ١٥/ ٥/ ١٩٤٨ ، ولولا ذلك لظل الشعب الفلسطينى يمارس حياته العادية على أرضه» ، وهو قول مردود عليه ببساطة أن الدول العربية التى دخلت الحرب كانت بهدف حماية شعب فلسطين ومنع إسرائيل من تهجيره والاستيلاء على أرضه .

إن إسرائيل كانت فى حالة دفاع عن النفس وأن هؤلاء اللاجئين فروا نتيجة العمليات العسكرية ، وهو قول يفتقر إلى المنطق والواقعية حيث أن الفلسطينيين الذين فروا من المجازر والعنف الإسرائيلى عندما حاولوا العودة اعتبرتهم إسرائيل متسللين ولم تسمح لهم بالعودة لأرضهم وأصبحوا لاجئين داخل إسرائيل .

«إن قادة الدول العربية رفضوا قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ فى ٢٩/ ١١/ ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين وأنهم أشعلوا الحرب للاستيلاء على إسرائيل وإلقائهم فى البحر» ، وهو قول مردود عليه أن إسرائيل لم تتوقف عند حدود

التقسيم الذى حددته الأمم المتحدة فى القرار السابق بل استولت على نسبة ٢٤٪ زيادة عن مساحة الأرض التى منحها لها قرار التقسيم وأن دوافع إسرائيل هى تطهير الأرض الفلسطينية من سكانها .

«إن الرؤساء العرب هم الذين طلبوا من الفلسطينيين إخلاء أرضهم حتى يمكن التخلص من اليهود ومن ثم دفعوهم إلى اللجوء بدعوى أنه لجوء مؤقت» ، وهو قول مردود عليه بأن الرؤساء العرب لم يكن لهم عمليا أية خطة مشتركة للحرب مع إسرائيل ، ومن ناحية أخرى فإن وجود الفلسطينيين على أرضهم يساعد ولا يعارض تقدم الجيوش العربية ، ولم يكن لدى العرب فى ذلك الوقت أو الآن أية أسلحة نووية يمكن أن تصيب العدو والصديق إذا استخدمت ضد إسرائيل الذين تمسكوا بالأرض الفلسطينية ولم يغادروها وصل تعدادهم حاليا إلى ٥ , ١ مليون نسمه يشكلون ٢٠٪ من تعداد إسرائيل البالغ ٣ , ٧ مليون نسمة تعتبرهم إسرائيل شوكة فى جانبها وطابور خامس وتريد التخلص منهم بعملية الترانسفير أو التهجير إلى أرض السلطة الفلسطينية أو الدولة الفلسطينية المزمعة أو الأردن .

«إن أرض فلسطين هى أرض بلا شعب لشعب بلا أرض » ، وأبسط رد على هذا الزعم هو ما قدمناه من جداول فى هذا الباب توضح أعداد الفلسطينيين وأعداد اليهود على مر سنوات الانتداب البريطانى والذى زاد من عدد اليهود لكنهم لم يجدوا أرضا بلا شعب بل وجدوا مقاومة ضارية من شعب أعزل لايملك وسائل قتال يتسلح بها .

«إن أرض إسرائيل لاتسمح بعودة اللاجئين لضغط السكان على الأرض وزيادة الكثافة السكانية» ، وهو قول مردود عليه بأن إسرائيل عام ١٩٩٣ استقدمت نحوا من مليون يهودى من دول الاتحاد السوفيتى السابق للعيش فى إسرائيل ، كما أنها

ترحب كل يوم بعشرات من اليهود المهاجرين من مختلف أنحاء العالم بينما الفلسطينى لا يستطيع العودة لأرضه ووطنه وبيته وعمله وأهله ، ورغم أنها تزعم ذلك فإن عودة اللاجئين الفلسطينيين ممكنة كما سنبين ذلك فى الباب الأخير من هذا الكتاب .

«تدعى إسرائيل فى السنوات الأخيرة منذ عام ٢٠٠٠ تقريبا أنها دولة يهودية (وليست دولة لكل مواطنيها كما تحاول الأقلية العربية أن تطالب بذلك) وأن عودة اللاجئين تخل بهذا المطلب وهذا التجانس» ، والرد على ذلك يوضح أن ذلك المطلب عنصرى وهو أيضا غير ديمقراطى ولا توجد أى دولة فى العالم تقوم على الدين سوى دولة الفاتيكان ، كما أن ذلك يتناقض مع جلب المهاجرين الروس الذين ثبت أن نصفهم تقريبا ليسوا يهودا بل قدموا للبحث عن ظروف معيشية أفضل من دول الاتحاد السوفيتى السابق .

«الاقتصاد الإسرائيلى محدود الموارد ، بينما بعض الدول العربية المضيفة للاجئين أراضيها واسعة ويمكنها بسهولة استيعاب اللاجئين إلا أنها لاتريد أن تحسن ظروفهم المعيشية ليظلوا يحلموا بالعودة إلى فلسطين حيث يتوفر لهم ظروف معيشية أفضل» ، وهذا الطرح مردود عليه بأن الأوطان لاتعوض بصرف النظر عن الحالة الاقتصادية التى يعيشها المواطن مع أهله وعلى أرضه متمتعا بخيراتها ، وأن اللاجئين ليسوا مهاجرين يرغبون فى الحضور للتمتع برغد العيش فى إسرائيل بل يريدون العودة للوطن الذى من حق أى يهودى فى العالم أن يحضر إليه وليس من حق صاحب الأرض العودة لوطنه .

«إن كثيرا من المدن والقرى التى كان يقيم فيها اللاجئين قبل رحيلهم عام ١٩٤٨ قد أزيلت وأقيمت مكانها تجمعات سكنية يهودية ولايمكن عودة اللاجئين

دون اقتلاع إسرائيليين من أماكنهم» ، والرد على هذا الادعاء أن من حق الفلسطينيين العودة والتعويض عن هذه الممتلكات التى نهبت ويمكن لهم إن لم يكن العودة لنفس الديار فإن إسرائيل التى تقيم المستوطنات على أرض فلسطين التى احتلتها عقب عدوان ١٩٦٧ يمكن أن تقيم لهم المساكن الملائمة للعودة .

«إن إسرائيل لا تستطيع قبول عودة هؤلاء الآلاف من العناصر التى تحمل العداء والكراهية لها الأمر الذى يهدد أمنها وبقائها» والرد على هذا الادعاء أن أى دولة متعددة الأعراق يمكن لشعبها أن يعيش فى سلام إذا كانت هناك ديمقراطية للجميع ، وبرغم إنكار حق الأقلية الفلسطينية العربية التى تمسكت بالأرض وبقيت فى إسرائيل فإنها تعايشت مع الحكم الإسرائيلى برغم ما يلحق بها من مظالم .

«إن نوعا من المقاصة قد حدث حيث أن عددا من اليهود غادروا البلاد العربية إلى إسرائيل لايقل عددهم عن عدد الفلسطينيين الذين غادروا إسرائيل وأن ممتلكات اليهود فى البلاد العربية تساوى أملاك الفلسطينيين فى إسرائيل» ، وهذه الدعوى سنخصص لها بابا من هذا الكتاب للرد عليها وتفنيدها ، كما أننا سنفرد بندا خاصا للرد على الموقف الإسرائيلى إزاء قرار الجمعية العامة بعودة اللاجئين رقم ١٩٤ فى ١١/ ١٢/ ١٩٤٨ [(١)].

«إن الله قد أعطى بنى إسرائيل فلسطين بنصوص توراتية باعتبارهم أرقى أنواع البشر وطلب منهم إبادة من يعيشون على أرضها» ، وهو ادعاء لا يستقيم مع المنطق إذ أن رسالات الديانات السماوية كلها تدعو إلى الحق والعدل والمساواة والخير والرحمة والتعاون .

(١) لمعرفة هذه الدعاوى الإسرائيلية راجع كتاب السفير طاهر شاش مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية الآمال والتحديات صـ ١١٨ وما بعدها ، دار الشروق .

«بل إن بعضهم ذهب إلى أن هناك آيات فى القرآن الكريم تؤكد حق إسرائيل فى أرض فلسطين مثل قوله تعالى :﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَٰذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا﴾[البقرة:٥٨] ، وقوله تعالى : ﴿ يَا قَوْمِ ادْخُلُوا الْأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ الَّتِي كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾ [المائدة:٢١] ، وقوله تعالى : ﴿ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ قَدْ أَنجَيْنَاكُم مِّنْ عَدُوِّكُمْ وَوَاعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنَ ﴾ [طه:٨٠] ذكر ذلك فى الإذاعة الإسرائيلية العربية باحتفالات ٦٠ عام على قيام إسرائيل فى ١٥/ ٥/ ٢٠٠٨ برنامج خاص .

«الادعاء بأن إسرائيل لا تقوم بحرب إبادة أو تفرقة عنصرية تجاه الفلسطينيين العرب وذلك بدليل أن هناك فى العام الحالى ٢٠٠٩ حوالى ١,٥ مليون عربى فلسطينى يعيشون بسلام ولهم نفس حقوق اليهود» ، وهذا القول ظاهره فيه الصحة وحقيقته أن إسرائيل كانت تود التخلص من الموجودين فيها من الفلسطينيين العرب عام ١٩٤٨ لكنها لم تستطع القيام بذلك بسبب تمسك بعض الفلسطينيين العرب بأرضهم ، كما أنها لم تعط هذه الأقلية أى حقوق متساوية مع اليهود ومدنهم وقراهم تشهد على ذلك حتى اليوم ، وأنها كانت مضطرة بعد نحوا من عشرة سنوات من التردد وفرض الحكم العسكرى عليهم عقب قيام الدولة أن تعطيهم حق الاقتراع السياسى والمواطنة لكى تقبل فى العالم كدولة ديمقراطية وهو شعار فارغ المضمون لأن الحكومة الإسرائيلية تضمن بقائهم أقلية رغم نسبة تزايد السكان العالية بينهم وذلك عن طريق جلب يهود جدد أسوة بها تم فى عام ١٩٩٣ من دول الاتحاد السوفيتى السابق .

إن الفلسطينيين فى إسرائيل حتى اليوم لايشعرون بالأمان فى وطنهم وذلك لتزايد التفرقة العنصرية المتزايدة فى كل الخدمات بالإضافة إلى الدعوة لنقلهم إلى البلاد العربية أو إلى الدولة الفلسطينية المقترحة (دعوى دولتين لشعبين التى أطلقت فى عهد الرئيس

بوش وأولمرت فى خطابه فى الكنيست بمناسبة مرور ٦٠ عام على قيام دولة إسرائيل ١٥/ ٥/ ٢٠٠٨ وتناقلتها وزيرة الخارجية تسيبى ليفنى والحكومة اليمينية العنصرية التى تلتها فى ١٠/ ٢/ ٢٠٠٩ برئاسة نتنياهو وعضوية ليبرمان الذى يريد أن يفرض مبدأ الولاء مقابل المواطنة ويطالبهم بالقسم لإسرائيل وعلمها ورموزها ويطالب بترحيلهم .

إن اللاجئين وحتى عرب إسرائيل مفروض أن يتوجهوا إلى الدول العربية لأسباب منها : أن العرب تستخدمهم كورقة ضغط سياسية على إسرائيل ببقائهم قنبلة قابلة للانفجار على حدود إسرائيل ، بالإضافة إلى أن الدول العربية فيها مساحات واسعة من الصحارى غير المستغلة يمكن الاستفادة منها بمساعدات دولية وتوطين اللاجئين فيها ، كما أن التركيب السكانى خاصة للدول البترولية غير كفء وتستورد العمالة الأجنبية من جنوب شرق آسيا وشرق أوروبا فلماذا لاتستخدم أهلهم من الفلسطينيين اللاجئين ، كما أن هناك تجانس عرقى ودينى بين اللاجئين وبين سكان الدول العربية مما يسهل اندماجهم مثل ماحدث بنسبة كبيرة فى مصر وسوريا والأردن ، كما أن الدول المضيفة للاجئين لاتريد تحسين أوضاعهم المعيشية حتى لايطلبوا الإقامة والتوطين فى البلد المضيفة .

كان هناك مشروع للتوطين للاجئين فى سيناء قبله الرئيس جمال عبدالناصر لكن الفلسطينيين رفضوه ، وسيناء يمكنها استيعاب جميع اللاجئين فى الدول المضيفة — دول الجوار أو الطوق لأن مساحتها حوالى ٦١ ألف كيلومتر مربع وعدد اللاجئين حاليا ٦ مليون نسمه (٢٠٠٩) ، وكما أن الأردن بمساحتة التى تقدر بـ (٩١ ألف كيلو متر مربع) يمكن أن تكون «الوطن البديل» بصحاريه الواسعة والمساعدات الدولية التى يمكن أن ترقى باقتصاده والرد عليه أن عملية نقل شعب بالكامل من دولته إلى دولة أخرى لأسباب مختلفة لإفراغ الوطن من أهله ليستعمرها قوم آخرون أتوا من بلاد العالم المختلفة هو بمثابة مطالبة بالترانسفير .

موقف إسرائيل من عودة اللاجئين

لاتقبل إسرائيل مجرد مناقشة أو تناول موضوع عودة اللاجئين فى أية مباحثات سياسية معها وذلك لدعاوى أن عودتهم ستغير الطابع اليهودى للدولة التى هى المشروع الصهيونى لكى تكون لليهود دولة حتى إذا ما نالهم أذى فى أى دولة من دول العالم تكون إسرائيل لهم ملجأ وملاذا . كما أنها تدعى أن العنصر اليهودى أرقى من العنصر العربى وأنها ستعانى دينيا واجتماعيا وسياسيا فى حالة عودة اللاجئين ، فضلا عن أنها ليست مسئولة عن خروجهم من فلسطين ، بل إنها تحلم بطرد من فيها حاليا من الفلسطينيين (داخل إسرائيل – الخط الأخضر – فلسطين ١٩٤٨) .

إلا أن إسرائيل أعلنت فى يوليو ١٩٤٩ قبول عودة مائة ألف لاجئ فى إطار جمع شمل العائلات بشرط أن يبدى العرب استعدادهم للدخول فى مفاوضات معها ، إلا أنها قلصت هذا العدد فى اقتراحها أمام لجنة التوفيق(التى عينتها الأمم المتحدة لتنفيذ قرار التقسم رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧) إلى أقل من نصف هذا العدد (٤٥ ألف) فقط وذلك بحجة أن هناك ٥٥ ألف فلسطينى تسللوا إلى إسرائيل (العائدون لأرضهم ووطنهم أطلقت عليهم متسللين) . وقد رفضت الدول العربية هذا الاقتراح كما رفضته الولايات المتحدة الأمريكية ، وسنتناول فى باب اتفاق أوسلو عودة النازحين بناء على قرارات اللجنة الرباعية التى أنشأت بموجب هذا الاتفاق .

***

البلد	المساحة كم٢	عدد اللاجئين بالألف ١٩٤٨	كثافة اللاجئين/كم٢
لبنان	١٠٤٠٠	١١٥٦	١١٠١١
سوريا	١٨٥١٨٠	٩٧٨	٠,٥٣
الأردن	٦٠٠٠٠	٨٠٨	٠,٨٩
الضفة الغربية	٥٨٧٩	٣٢٣	٥٤,٩٤
غزة	٣٧٨	٢١٩,٣	٥٨٠,١٥
القدس الشرقية	٤٥		

ملاحظات[١]:

- عدد السكان فى فلسطين عام ١٩٤٨ (عرب ، ويهود ، أخرى) ٢٠٦٥ ألف.
- عدد الفلسطينيين من هذا التعداد هو ١,٤٠٠ ألف .
- عدد غير الفلسطينيين بلغ ٦٦٥ ألف .
- اللاجئين المغادرين لوطنهم ٨٥٠ ألف بنسبة ٦٥ ٪ من الفلسطينيين .
- الذين احتفظوا بالأرض ولم يغادروا ١٥٦ ألف أى بنسبة ١١ ٪ تقريبا .
- فى عام ١٩٤٨ هاجر إلى العراق ٤٣٠٠ لاجىء وإلى مصر ٨٥٠٠ لاجئ.

ونظرا لأن نسبة كبيرة من الأردن فقيرة الموارد (صحراء) فإن الكثافة لاتعد المقياس الوحيد لوضع اللاجئين بل يجب أن تؤخذ فرص العمل وحاجة الاقتصاد

(١) مصدر هذه المعلومات : اللاجئون الفلسطينيون جوهر الصراع وعقدة التسوية صـ٥٠٦ ، أما النسب المئوية فمن حساب الكاتب ، أما مصدر مساحات (الأردن ، سوريا ، لبنان ، الضفة ، غزة ، القدس) من الموسوعة المبسطة لدول العالم صـ٢٠٥ .

القومى فى الاعتبار حيث رحبت بهم سوريا ، والعراق بدرجة كبيرة كما سيأتى ذكره عند تناول اللاجئين إلى كل بلد .

اللاجئين الى القدس اعتبروا ضمن اللاجئين إلى الضفة الغربية لكن أوردنا بيانات المساحة للاستدلال على الوضع الصعب .

بالرغم من أنه لم يكن هناك مستوطنات فى قطاع غزه عام ١٩٤٨ إلا أنه بعد ذلك أقيمت ٢٢ مستوطنة شغلت بالمنطقة الأمنية حولها ٤٠ ٪ من مساحة القطاع والمساحة هنا مسجلة حسب خطط الهدنة وليس الحالية .



الباب الثالث

أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية وفي الدول العربية المضيفة



مقدمة عن اللاجئين والنازحين

تناولنا في الباب السابق ما تعرض له المواطنين الفلسطينيين في بلدهم فلسطين من قهر وبطش وتنكيل وترويع وإباده ومذابح على يد العصابات الصهيونية (الأرجون ، الشتيرن ، الهاجاناه) عام ١٩٤٧ و ١٩٤٨ مما جعلهم يغادرون أرضهم لاجئين إلى مناطق جغرافية أخرى سواء داخل فلسطين إلى الضفة الغربية التي كانت تحت سيطرة الجيش الأردني عقب انتهاء حرب فلسطين وإعلان الهدنة الثانية في رودس عام ١٩٤٨.

كما لجأ بعض الفلسطينيين المهاجرين من جنوب فلسطين من بئر السبع وعسقلان والقرى المحيطة بهما إلى قطاع غزة للاحتماء بالجيش المصري الذي ظل في الأرض الفلسطينية بعد هدنة رودس الثانية . كما لجأ بعضهم إلى البلاد المجاورة جغرافياً (لبنان ، سوريا ، الأردن ، مصر) واستمر نزيف الهجرة منذ قيام الدولة ولكن بدرجات أقل حتى عام ١٩٥٢ حيث طرد الجيش الإسرائيلي أعداداً كبيرة من بدو النقب إلى سيناء .

ونتناول في هذا الباب أوضاع اللاجئين في الدول والمناطق التي لجأوا إليها والدول التي استقروا فيها في بقية مناطق الوطن العربي مثل الخليج العربي والمغرب العربي . لكن تناولنا لن يمتد ليشمل المهاجرين الفلسطينيين الذين هاجروا منطلقين من مناطق اللجوء إلى دول العالم المختلفة ولاسيما في أمريكا الجنوبية وهو ما يصلح في حد ذاته إلى دراسة أخرى أكثر عمقاً وشمولية عن اللاجئين الفلسطينيين خارج الوطن العربي .

وفي تناول هذا الباب يتضح حجم وأبعاد المأساة الإنسانية غير المسبوقة أو الملحوقة بمغادرة أكثر من ٦٠ ٪ من الفلسطينيين لأرضهم ووطنهم عام ١٩٤٨ . وسنحاول في هذا الباب إبراز بعض الخصائص الأساسية لكل تجمع من تجمعات اللاجئين الفلسطينيين سواء الديموجرافية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.

وستتناول الدراسة لأول مرة الأوضاع القانونية والسياسية لمجتمعات اللاجئين في مناطقهم المختلفة والتي كان معظم الذين يتناولون دراسة أوضاع اللاجئين الفلسطينيين يحجمون عنها لما لها من حساسية . كما أننا نقدم لأول مرة مقياساً أو معياراً لتقدير (جودة الحياة) ومستوي المعيشة في كل إقليم من أقاليم اللجوء .

- فقد بلغ عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية قبل إنشاء الدولة العبرية عام ١٩٤٨ مليون نسمة بينما بلغ عدد اليهود في ٢٩١ مستوطنة زراعية في نفس العام ٦٥٠ ألف .

- تم طرد ٨٥٠ ألف فلسطيني يشكلون ٦٠,٧٪ من إجمالي الشعب الفلسطيني ليصبحوا لاجئين في وطنهم والشتات .

أدت النكبة إلى إعادة رسم خريطة جديدة للتوزيع الديموجرافي الفلسطيني عام ١٩٤٨ كالآتي :

- السكان الذين صمدوا في ديارهم داخل الخط الأخضر ١٩٤٩ (إسرائيل حاليا) نحو ١٥٦ ألف .

- الذين فروا من الاحتلال إلى الضفة الغربية التي بقيت تحت الحكم الأردني من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٦٧ وبلغ مجموع سكانها بما فيهم اللاجئون ٨١٧,٣ ألف .

- سكان قطاع غزة الذى بقي تحت الإدارة المصرية حتى ١٩٦٧ بما فيهم اللاجئين ٢٩٩,٣ ألف .

- هناك ٣٠٧ ألف عربي فلسطيني أصبحوا خارج فلسطين (سوريا – لبنان – الأردن – مصر – العراق) وما لبث العديد منهم أن هاجر بعد عام ١٩٤٩ إلى المهاجر الأوربية والأمريكية ذات الجذب الاقتصادي .

- تركز ٨٠,٥٪ من مجموع اللاجئين في الضفة والقطاع عام ١٩٤٩ واضطر نحو ٣٠٧,٢ ألف إلى اللجوء لمناطق اللجوء العربية وهم يمثلون ١٩,٥٪ من مجموع اللاجئين عام ١٩٤٩ .

- تم طرد ٤٦٠ ألف فلسطيني بينهم عدد كبير من لاجئ ١٩٤٨ بعد احتلال الضفة والقطاع من قبل الجيش الإسرائيلي عام ١٩٦٧ .

- تم طرد نحو ٢٧٥ ألف فلسطيني بطرق غير مباشرة تحت وطأة السياسات الاقتصادية للسلطات الإسرائيلية خلال الفترة (١٩٦٧ – ٢٠٠٠) .

- الأردن أكثر الدول والمناطق التي يتركز فيها الفلسطينيون بعد ١٩٦٧.

- مجموع الشعب الفلسطيني عام ١٩٨١ إلى ٤,٥٦٦,١٥٣ نسمة.

- ارتفع عام ١٩٩٨ ليصل ٧,٣٨٩,١٥٤ نسمة .

- ثم عام ٢٠٠٠ وصل ٧,٧١٧,٤٥٦ نسمة .

- معدل النمو السنوي للفلسطينيين ٣٪

- وصل الفلسطينيين عام ٢٠٠٢ إلى ٨,١٨٧,٤٤٦ نسمة ، منهم ٤,٥٠٠,٠٠٠ لاجئ فلسطيني أى حوالي ٥٥٪ من إجمالي الشعب .

- سجلات الأونروا عام ٢٠٠٢ (٤,٠٠٠,٠٠٠) نسمة بنسبة ٨٨,٩٪ من إجمالي اللاجئين عام ٢٠٠٢ [(١)].

(١) حمد موعد : اللاجئون الفلسطينيون جوهر الصراع وعقدة التسوية مركز دراسات الغد العربي . دمشق ٢٠٣، صـ ٥٠٧.

وأشارت إحصائية لجهاز الإحصاء الفلسطيني إلى الآتي

- ارتفاع خصوبة المرأة الفلسطينية إلى ٦ ,٥ مولود لكل إمرأة .
- سيتساوى عدد الفلسطينيين مع عدد اليهود في ٢٠١٠ [١].
- بلغ عدد الفلسطينيين نهاية ٢٠٠٧ هو ٣ ,٥ مليون في مقابل ٥ ,٥ مليون إسرائيلي .
- زيادة عدد الأطفال تحت ١٥ عام لتصل إلى ٤٥ ٪ من عدد السكان .
- بلغ عدد الفلسطينيين في العالم بنهاية ٢٠٠٧ حوالي ١ ,١٠ مليون نسمه.
- عدد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة حاليا هو ٩٥ ,٣ مليون (٣٩٪ من الفلسطينيين في العالم) .
- في إسرائيل ٠٠٠ ,٥٠٠ فلسطيني ، وفي الأردن ٨ ,٢ مليون ، وفي دول عربية أخرى ٦ ,١ مليون ، وفي بعض الدول الأجنبية ٥٧٣ فلسطيني .

وبشكل عام استحوذت

م	أماكن اللجوء	اللاجئين عام ١٩٤٩ [٢]	النسبة ٪	عدد اللاجئين عام ٢٠٠٧ [٣]
١	الضفة الغربية	٣٢٣ ألف	٪٣٨	٧٢٧ ألف
٢	قطاع غزة	٢١٩,٣ ألف	٪ ٢٥,٨	١ مليون
٣	سوريا	٩٧,٨ ألف	٪ ١١,٥	٤٤٤ ألف
٤	لبنان	١١٥,٦ ألف	٪ ١٣,٧	٤٠٩ ألف
٥	الأردن	٨٠,٨ ألف	٪ ٩,٥	١؛٩ مليون

(1) وبمناسبة عيد الإستقلال الـ ٦١ أعلنت إسرائيل في الإذاعة العربية أن عدد الفلسطينيين فيها يساوي ٤ ,١ مليون وأن عدد الفلسطينيين من البحر إلى النهر سيتساوى مع عدد اليهود عام ٢٠١٦.

(2) حمد موعد : اللاجئون الفلسطينيون جوهر الصراع وعقدة التسوية صـ٥٠٧.

(3) جريدة الحياة اللندنية ٢١/ ٦/ ٢٠٠٧ صفحة رقم ٦.

م	أماكن اللجوء	اللاجئين عام ١٩٤٩ [٢]	النسبة ٪	عدد اللاجئين عام ٢٠٠٧ [٣]
٦	العراق	٤٣٠٠	٠,٥ ٪	
٧	مصر	٨٥٠٠	١,٠ ٪	



أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية

يطلق تعبير «أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية» على قطاع غزة والضفة الغربية لنهر الأردن تبعاً لاتفاق أوسلو ١٩٩٣ . وذلك مع الأخذ بكل الاعتبار العوامل التي تحد من سيطرة السلطة على قطاع غزة المحاصر براً وبحراً وجواً إلا في النذر اليسير من الأيام التي تسمح فيها إسرائيل بفتح المنافذ التجارية لدخول البضائع والمنتجات الزراعية الصادرة والواردة أو سماحها للأفراد بالعبور عبر منفذي رفح وبيت حانون حتى بعد انسحاب القوات الإسرائيلية والمستوطنات من القطاع في سبتمبر ٢٠٠٥ .

وغني عن البيان أن القطاع تعرض للعزل والإغلاق الكاملين عقب تولى حركة حماس السلطة فى يونيو ٢٠٠٦ وتعرض لحملة «الرصاص المصبوب» التى قامت إسرائيل فيها بالاعتداء الوحشى فى الفترة من ٢٦/ ١٢/ ٢٠٠٨ حتى ١٩/ ١/ ٢٠٠٩ والتى قتلت فيها إسرائيل حوالى ١٤٠٠ شهيد و ٤٠٠٠ مصاب .

وبالنسبة للضفة الغربية فإنها ممزقة إلى كانتونات أو مدن منعزلة عن بعضها بواسطة الطرق التي تقيم عليها إسرائيل نقاط التفتيش والتي بلغت نحوا من ٦٦٠ حاجزا في الضفة الغربية .

وبرغم ذلك فإن اللاجئين في مناطق السلطة الفلسطينية يعدون أوفر اللاجئين حظاً لأنهم يتمتعون بعكس غيرهم بالإقامة في جزء من بلدهم (فلسطين) وأن السلطة التي تمثلهم (السلطة الوطنية الفلسطينية) على اتصال جغرافي بهم وقد أصبحوا بمضي

السنوات يمثلون جزءاً من النسيج العام للمجتمع ولا يشعرون بأنهم غرباء أو ضيوف على المجتمع الذي يقيمون فيه بل أنهم جزء من أصحاب الحق والأرض .

وهم الوحيدين الذين سمح للقليل منهم بإحضار بعض أفراد أسرته تطبيقاً لمبدأ (لم شمل العائلات) عن طريق الصليب الأحمر الدولي ، وتدعي إسرائيل أنها قد أدخلت إلى مناطق السلطة منذ عام ١٩٦٧ إلى عام ١٩٩٣ نحوا من ٨٠ ألف مواطن فلسطيني ليلحقوا بذويهم في الضفة والقطاع . وتعتبر السلطة الوطنية نفسها (دولة مستقبلة ومضيفة للاجئين) شأنها شأن الأردن ، وسوريا ، ولبنان في هذا المجال .

هناك رقابة صارمة على تنقلات الفلسطينيين بمن فيهم اللاجئين ، داخل الأرض الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية ، وقطاع غزة) ومنها وإليها ، حيث تخضع تنقلاتهم لنظام تصاريح معقد تنفذه السلطات الإسرائيلية وكذلك لاتفاقات مختلفة ، بما فيها اتفاق التنقل والعبور المؤرخ ١٥ نوفمبر ٢٠٠٥ ، والذى تم التوصل إليه بمعرفة وزيرة الخارجية الأمريكية كوندليزا رايس ، ويمكن للاجئين الفلسطينيين الحصول على وثائق هوية فلسطينية من السلطة الوطنية الفلسطينية ، ولكن السلطات الإسرائيلية هي التي تشرف على منح وثائق الهوية للسكان الذين كانوا موجودين يوم الاحتلال للقطاع فى ٥ يونيو ١٩٦٧ وذرياتهم ، وتسجل وتراقب إصدار وثائق الهوية للضفة الغربية والقدس وقطاع غزة . ويحصل اللاجئون الفلسطينيون على خدمات السلطة الفلسطينية بالقدر الذي يحصل به على تلك الخدمات الفلسطينيون الآخرون في الأرض الفلسطينية المحتلة. كما أن للاجئين الفلسطينيين نفس الحقوق في التصويت في الانتخابات ، مثل غيرهم من المقيمين الفلسطينيين وإن كانت السلطة الوطنية الفلسطينية تترك تقديم الخدمات داخل معسكرات اللاجئين لمنظمة الأونروا.

أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة

في أعقاب العمليات الحربية عام ١٩٤٨ انتقل ما يزيد عن ٢٠٠ ألف لاجئ أغلبهم من جنوب فلسطين (عسقلان، المجدل، بئر السبع، ومن مناطق يافا، حيفا، عكا، والقدس) إلى الإقامة في قطاع غزة وذلك بالإضافة إلى السكان الأصليين الذين كان عددهم يبلغ في هذا العام ٨٠ ألف نسمة.

وقطاع غزة هو ذلك الجزء من أرض فلسطين الذي تمسك به الجيش المصري ولم ينسحب منه[(١)]. وهو شريط صغير من الأرض يبلغ أقصى اتساعه في الجنوب مع مصر ١٢ كم وأقل عرض له عند خان يونس ٦ كيلو متر بطول ٣٦ كم وطول الشاطئ ٤٢ كم وتبلغ مساحته ٣٦٥كم٢ حاليا.

يبلغ عدد اللاجئين في القطاع حوالي مليون لاجئ (في ٣١/ ٣/ ٢٠٠٦) طبقاً لإحصاءات الـ UNRWA يعيش أغلبهم في المعسكرات ويعيش الباقي خارجها.

وتعتبر المخيمات في قطاع غزة من أكثر الأماكن اكتظاظا بالسكان في العالم وكذلك القطاع كله حتى بعد جلاء الإسرائيليين من ٢٢ مستوطنة وأماكن عسكرية في سبتمبر عام ٢٠٠٥ كانت تحتل ٤٠٪ من مساحة القطاع وكان يسكن

(١) تحدد القطاع خطوط الفصل أو التحديد بين القطاع وإسرائيل وهى الواردة فى اتفاق الهدنة وتقضم إسرائيل منها باستمرار وهى ليست حدودا متفق عليها أو واردة فى اتفاق سلام، ولمزيد من المعلومات عن مساحة قطاع غزه الحقيقية وكيف قضمته إسرائيل، راجع جريدة الحياة اللندنية ٢٨/ ٣/ ٢٠٠٩ مقال «كيف قضمت إسرائيل قطاع غزة» سلمان أبو ستة صـ ١٥.

فى المستوطنات حوالي ألفين مستوطن إسرائيلى.

وقد ظل القطاع تحت الإدارة المصرية منذ توقف حرب ١٩٤٨ – حتى عام ١٩٦٧ باستثناء الفترة حوالي ٤ شهور عام ١٩٥٦ – ١٩٥٧ حيث ظل تحت الاحتلال الإسرائيلي أثناء العدوان الثلاثي ، ثم احتلت إسرائيل القطاع فى ٥/ ٦/ ١٩٦٧ كما احتلت سيناء والجولان وجنوب لبنان .

ومعسكرات غزة أعلى كثافة سكان في العالم ، وعلى سبيل المثال فإن معسكر الشاطئ به ٧٨,٧٠٠ نسمة يعشون في أقل من كيلو متر مربع واحد من الأرض ، وهذا يعكس اكتظاظ المدارس بالطلبة ، وهناك ٢,٠٠٦ طفل مسجلين لأول مرة في مدارس المعسكر في العام الدراسي ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥ ، و ٨٠٪ من المساكن متصلة بالمجاري وهناك ٣٥٨ ألف متر مربع من الطرق والحواري المرصوفة .

وهناك خصائص لإقليم غزة بالنسبة للاجئين :

هناك مكاتب رئاسة الأونروا ومكتب الأونروا لغزة ومقره مدينة غزة ونقلت لعمان بعد سيطرة حماس على القطاع فى يونيو ٢٠٠٧.

معظم سكان الإقليم من اللاجئين (حوالى مليون من مليون ونصف عام ٢٠٠٨) وهى ظاهرة لا توجد فى أى إقليم آخر .

أكثر من نصف اللاجئين يعيشون في ٨ معسكرات .

اللاجئين في القطاع من مدينة يافا وقراها وبئر السبع وقراها .

في عام ١٩٤٨ حضر لاجئا لغزة (للاحتماء بالجيش المصري الموجود فيها) ٢١٩,٣ ألف لاجئ والتي كان عدد سكانها فقط ٨٠ ألف نسمة أي بنسبة ٢٧٤٪ من عدد السكان الأصليين .

تمثل عملية اللجوء عبئاً شديداً على الأرض التي لاتزيد مساحتها عن ٣٦٥ كم٢ .

ثلاثة أرباع السكان المقيمين حالياً (١,٤) مليون لاجئين مسجلين .

يمثل اللاجئين في غزة ٢٢,٤٢٪ من المسجلين لدي الأونروا وفي مناطق عملياتها الخمسة .

حقائق وأرقام عن أوضاع اللاجئين في قطاع غزة[(١)] :

م	البيــان	عام ٢٠٠٥	عام ٢٠٠٨
١	مجموع اللاجئين المسجلين	٩٩٣,٨١٨	٩٨٦,٠٣٤
٢	مجموع اللاجئين في المعسكرات	٤٧٤,١٣٠	٤٩٤,٢٩٦
٣	عدد المعسكرات	٨	٨
٤	عدد المدارس الابتدائية والإعدادية	١٨٧	٢٢١
٥	عدد التلاميذ المقيدين في العام	١٩٢,١٠٥	١٩٨,٨٦٠
٦	عدد المراكز الصحة الأولية	١٨	١٨
٧	عدد حالات الإعسار الشديد	٨٣,٦١٣	٩٢,١٨٠
٨	العاملين في مكاتب الأونروا فى غزة	٩,٧١٥	١٠,٣٣٥

عدد مراكز التأهيل المجتمعى ٦ .

عدد مراكز البرامج النسائية ١٠ .

عدد مراكز التدريب المهنى والتقنى ٢ .

(١) موقع الأونروا على الإنترنت تقدير عام ٢٠٠٥ تم الحصول عليه فى ٣١/ ٣/ ٢٠٠٦ أما تقدير ٢٠٠٨ فتم الحصول عليه فى ٢٢/ ٤/ ٢٠٠٩.

عدد قروض التمويل الصغير والمشاريع الصغيرة الممنوحة (٨٨,٨٩٣).

القيمة التراكمية للقروض الممنوحة (٩٣,١٠٦,٦٣٥) مليون دولار .

جدول يوضح أعداد اللاجئين الفلسطينيين في معسكرات قطاع غزة (١)

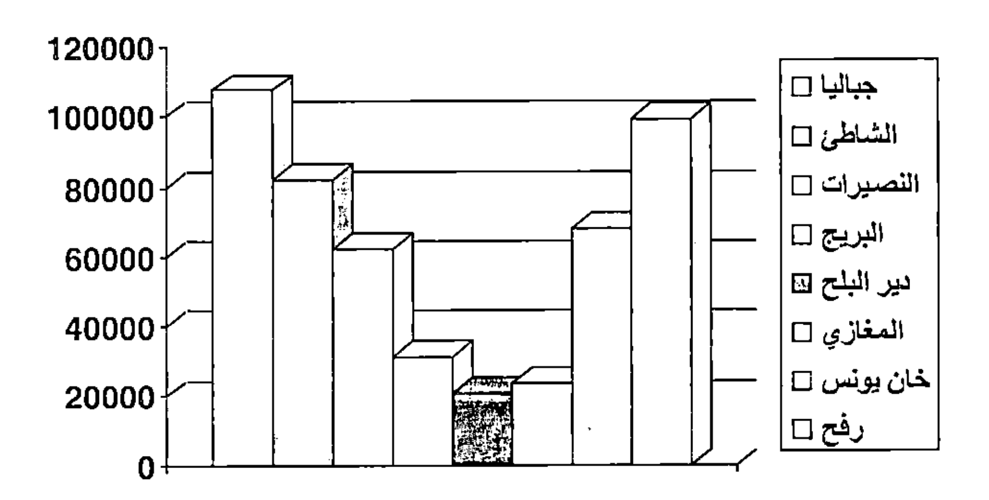
المخيم	تاريخ إنشائه	المساحة بالدونم	مصدر السكان	السكان ٢٠٠٢	السكان ٢٠٠٨
جباليا	١٩٤٨	١٤٠٣	يافا ، الرملة ، بئر السبع	١٠٣٤٤٣	١٠٧,٥٩٠
الشاطئ	١٩٤٨	٥١٩	اللد ، الرملة ، بئر السبع	٨١٩١٢	٨٢,٠٠٩
النصيرات	١٩٤٨	٥٩	بئر السبع	٥٢٣٦٠	٦٢,١١٧
البريج	١٩٤٩	٥٢٨	بئر السبع	٣٠٨٩٠	٣١,٣٦٠
دير البلح	١٩٤٨	١٥٦	ج فلسطين	١٨٧٢٣	٢٠,٧٥٣
المغازي	١٩٤٩	٥٥٩	ج فلسطين	٢١٩٩٩	٢٣,٩٨١
خان يونس	١٩٤٩	٥٤٩	بئر السبع	٦٤١٢٦	٦٨,٣٢٤
رفح	١٩٤٩	٢٥٠٠	مدينة رفح	٩٣٦١٤	٩٨,٨٧٢
المجموع	----	٦,٨١٣	-----	٤٦٨٠٦٧	٤٩٥,٠٠٦

الدونم = ١٠٠٠ متر مربع

***

(١) تعداد سكان ٢٠٠٨ من موقع الأونروا على الإنترنت ، تعداد سكان ٢٠٠٢ من نشرة الأونروا في أيلول ٢٠٠٢ .

رسم يوضح أعداد اللاجئين الفلسطينيين فى معسكرات قطاع غزه عام ٢٠٠٨[1].



حياة مجتمعات مختلفة ومتباينة في قطاع غزة

تعيش في القطاع مجتمعات مختلفة ومتباينة في كل شيء لكن يجمعها جميعاً الإحساس بالقهر من مستعمر كان يعيش داخل عيونهم وبينهم ذلك أن ٣٦٥كم٢ كان يوجد فيها ٢٢ مستوطنة[2]، ويقسم الجيش الإسرائيلي القطاع البالغ طوله ٣٦كم إلى ثلاثة أجزاء بالطرق العرضية التي تنبع من المستوطنات خارجة من القطاع مباشرة فضلاً على أن كل من هذه المستوطنات (الـ٢٢) يحيط بها نطاق آخر ، وتبلغ مساحتها مع المنطقة الأمنية حوالي ٤٠٪ من القطاع وهذا واقع ملموس على

(١) موقع الأونروا فى ٢٢/٤/٢٠٠٩.

(2) قبل انسحاب الجيش الإسرائيلى فى سبتمبر عام ٢٠٠٥ ولم يتغير وضع محاصرته للقطاع بل ازداد سوءا.

الأرض ينطبق على الجميع ، فضلاً عن صعوبة الخروج والدخول والتهديدات المستمرة بقطع الكهرباء وقطع إمدادات المياه وقطع الاتصالات التليفونية فضلاً عن قطع الأرزاق بإغلاق المنافذ ومنع الدخول والخروج ومنع دخول المواد الغذائية حيث لا ينتج القطاع إلا الحمضيات في المواسم والزهور على طول العام زهور تذبل دائماً لعدم القدرة على تصديرها تصبح طعاماً للأغنام والماعز ، وحتى القادرين على شراء المواد الغذائية إذا تعذر دخول الطحين (الدقيق) أو تعذر دخول القمح للمطاحن المهددة بالتوقف لعدم إمدادها بالقمح أو بالكهرباء ، ويشترك الجميع في تناول مياه من المخزون الجوفي الملوث لآخذ في التدهور ساعة بعد ساعة وليس يوماً بعد يوم حيث يسبب أمراض في الكلي لزيادة الأملاح الضارة لكل من لا يستطيع شراء مياه معدنية في زجاجات تأتي أحياناً من مصر وغالباً من إسرائيل وتقصر إمكانيات السواد الأعظم من الشعب عن شرائها ، وفي هذا المناخ والحياة التي يعيش فيها الجميع فإنه يتميز وجود ثلاثة مجتمعات على الأقل وهى :

أولها : مجتمع الغزاويين

الذين كانوا يعيشون وآباؤهم في القطاع قبل قيام الحرب الإسرائيلية العربية عام ١٩٤٨ وهم ملاك أرض وتجار وحرفيين ولم يحدث لهم أي تغيير في مكان الإقامة أو الحرفة أو التوجه . اللهم إلا تغير المدخولات نتيجة الأوضاع الاقتصادية المتغيرة والتي كانت أولاً في صالحهم حيث وفد عمال لاجئين مهاجرين ذوي أجر قليل للقيام بجمع وفلاحة الحمضيات (أشجار البرتقال ، واليوسفي ، والجريب فروت وغيرها) وكذلك لكبر حجم السوق الداخلي ولو أنه كان سوقاً من المعدمين اللاجئين الفقراء ثم تعرضت حياتهم الاقتصادية لكساد طويل نتيجة الاحتلال وممارساته على منع التصدير والاستيراد ، ثم انتعشت تجارتهم وحياتهم الاقتصادية عقب وفود (٣٥ ألف) وافد عقب اتفاق أوسلو ١٩٩٣ وظلت هناك عائلات

عريقة تمارس مهامها ونمط حياتها ويكنون كل الحب والتقدير لمصر خاصة زعميها الراحل جمال عبد الناصر الذي فتح أبواب مصر على مصراعيها لهم .

ثانيها : مجتمع اللاجئين فى غزة

وهم القادمين فراراً من ممارسات العصابات الصهيونية (الشيترن – البالماح الأرجون – وغيرها) قبل قيام الدولة العبرية ومن جيش الدولة أثناء وعقب حرب عام ١٩٤٨ . وهم يعيشون في معسكرات كانت أولاً من الخيام سميت «مخيمات» ثم بالتدريج تحولت إلى مباني يغطيها الحديد المموج «الجلزون» ثم بتقدم الحالة الاقتصادية تم بناؤها من الأسمنت وبعضها من عدة أدوار لكن معظمها له دور واحد وافتقارها إلى المرافق (الصرف الصحي منعدم في بعضها) ولها إمداد ضعيف من المياه ، وهذه المعسكرات تشرف عليها الـ UNRWA وهي تعد أكثر عشر مرات كثافة من أكبر كثافة سكانية في العالم .

والمعسكرات هي أماكن للإقامة والسكن فقط وليس هناك مجالات للعمالة داخلها سوى الخدمات القليلة التي يقدمها بعض سكانها مثل محلات (البقالة ، ورش النجارة والحدادة ، والتنجيد ، محلات لبيع بعض الأدوات البسيطة ، والملابس) لكن ليس فيها أي نوع من المصانع اللهم إلا بعض مشاغل الخياطة والملابس التى يطلبها التجار الإسرائيليين ويرسلون باتروناتها (نماذج لها) والأقمشة وكل المستلزمات ثم يطبعون بعد ذلك عليها (بطاقات) (تكيت) أنها صنعت في إسرائيل .

ثالثاً : مجتمع القادمين إلى غزه بعد توقيع اتفاق أوسلو ١٩٩٣ [1] .

وعددهم حوالي ٣٥ ألف قادم جديد من الشتات أصبحوا يعرفون «بجماعة

---

(1) لمزيد من المعلومات عن وصول الفلسطينيين بعد اتفاق أوسلو يراجع كتابنا : السلطة الوطنية الفلسطينية – فلسطين فى الطريق إلى الدولة. مطبعة الأهرام ٢٠٠٧.

أوسـلو» أو «المهـاجرين» فـيما يعـرف الغـزاويين الأصـلاء وسـكان المعسـكرات «بالأنصار» ، وقد قدموا حاملين معهم قيما وثقافة وحضارة البلاد التى قدموا منها ، فعلي سبيل المثال فإن القادمين من اليمن ومن ليبيا قد حملوا معهم أفكارا وتطبيقات إسلامية متشددة في مقابل القادمين من بلدان كالجزائر والمغرب الـذين حملـوا معهـم ثقافة أوروبيـة كتلـك التـي أثـرت في بلـدان المغـرب العـربي ، وذلـك في مقابـل فئـة عاشت الاعتدال الدينى والثقافي غير المتشدد في مصر والـذين كـانوا يمثلـون قـوات «عين جالوت» التي تمركزت في مصر لعشرات السنين.

ومن ثم فقد كان من الطبيعي والمتوقع أن تصـطدم هـذه الثقافـات والتوجهـات بعضـها بـبعض ولكـن فرحـة العـودة إلى الـوطن مـن دول الشـتات وأيضـاً ظـروف المعيشة الصعبة السـابق بيانهـا ، مـع الإدراك الـواعي الكامـل بوجـود عـدو مـتربص شرس لا يحترم عهوداً أو مواثيق ومع شعور الجميع بأن السلام لم يستتب بعـد ، وأن المشوار مازال أمامه طويلاً . ونستطيع أن نسجل هنا معلومة لم تسـلط عليهـا أضـواء كافية وهـي أن إسرائيـل كانـت تعي وتعلـم تمام العلـم عـن طريـق معاهـد أبحاثهـا ومراكزهـا العلميـة المنـتشرة في طـول الـبلاد وعرضـها أن التجـانس بـين مجموعـة الوافدين سيكون صعباً وأن مدة كافية يجب أن تنقضي حتى ينصهر الجميع في بوتقـة واحدة ونسيج واحد وأن أفضل ما يمكن أن يسرع بهذا التجانس ويقـوي عـراه هـو المجابهة العسكرية مع إسرائيل .

وفي هذه الفترة المبكرة من تطبيق اتفـاق أوسـلو في أعـوام مـن ١٩٩٣ إلى ١٩٩٨ فإن إسرائيل قد راهنـت عـلى حـدوث صراعـات داخليـة لـيس بـين فئـات القـادمين فحسب بل بين القادمين والمقيمين سواء سكان المخيمات أو سكان غـزة الأصـليين ، ومن العسير إن لم يكن من المستحيل أن يقتنع أي مراقب يعلـم التقـدم التكنولـوجي

الكبير الذي وصلت إليه إسرائيل (والذي من بين مظاهرة مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية لها في تطوير الصواريخ ومساعدة فرنسا في تصنيع طائرات الاستكشاف بدون طيارين والمساعدة التكنولوجية لدول غرب أوروبا في تطوير قدراتها العسكرية مثل مساعدة ألمانيا في تطوير دباباتها وهولندا في تطوير الأنظمة الالكترونية المتقدمة التي تمد بها الطائرات الأمريكية المقاتلة من طراز F16) فإنه من العسير إزاء هذا التقدم التكنولوجي أن لا تستطيع إسرائيل الكشف عن الأنفاق التي يحفرها الفلسطينيون بطريقة بدائية عبر ممر صلاح الدين (ممر فيلادلفي) والذي لا يتجاوز عرضه ٢٠٠ متر .

لكن إسرائيل في تقديرنا كانت تسمح بتهريب نوعيات معينة من السلاح عبر مصر براً وبحراً وذلك بأمل وهدف أن يحدث الصراع بالسلاح بين مختلف قوي الأمن والتي بلغ عددها على الأقل عشرة أجهزة مختلفة . وأن تحتك مثلاً القوة ١٧ (حرس الرئاسة) مع قوات الأمن الوطني برئاسة اللواء (عبد الرازق المجايدة) مع قوات الأمن الوقائي برئاسة العميد (محمد دحلان) مع قوات المخابرات برئاسة اللواء (أمين الهندي) وغيرها .

إلا أن الشعب الفلسطيني بوعيه وإدراكه قد فوت على إسرائيل هذه الفرصة، وذلك قبل استيلاء حماس على السلطة فى غزة فى يونيو ٢٠٠٧ ، وإن كان هناك احتكاكات قليلة العدد قليلة الضحايا غير غائرة الأبعاد قد حدثت . ومن ثم فإن إسرائيل بهجمتها الشرسة على رفح في إبريل ٢٠٠٤ كانت تهدف إلى تدمير هذه الأنفاق التي تعلمها جيداً والتي كانت تسمح تحت بصرها وسمعها بتهريب أنواع من السلاح لإحداث اقتتال داخلي (لم يحدث) ومن ثم فإن تدفق السلاح أصبح يهدد إسرائيل بعد أن فشل حتى الآن في إحداث اقتتال داخلي ، ونأمل أن لا يحدث

في المستقبل ، وهذا الأمر (توفير السلاح بين أيادي المواطنين الفلسطينيين) كانت له سابقة أخرى ، فقبل وصول السلطة الفلسطينية مباشرة فإن أي طفل فلسطيني كان يرسم على جدار منزله مدفعاً رشاشاً أو بندقية كان يتعرض للمسائلة الجنائية ، لكن إسرائيل عن طريق عملائها قد أنزلوا إلى الأسواق الفلسطينية كميات من الأسلحة الصغيرة ليشتريها الفلسطينيين بهدف قيام حرب أهلية بين الجبهات الإسلامية مثل حماس والجهاد وبين السلطة الوطنية الفلسطينية حديثة العهد كان الفلسطينيين يقولون أن تواجد السلاح أصبح متوفراً مثل البنادورا (الطماطم) لكن الفلسطينيين فوتوا عليهم أيضاً هذه الفرصة وكان هذا هو المناخ الثقافي والسياسي والعسكري الذي كان يموج به القطاع في السنوات الأولي لدخول السلطة الوطنية الفلسطينية .

أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية

يبلغ مجموع سكان الضفة عام ١٩٤٩ (٨١٧) ألف فلسطيني منهم ٣٢٣ ألف لاجئ طردوا في ١٩٤٨ أي بنسبة ٣٩,٥٪ .

تراجع مجموع اللاجئين إلى ٢٧٣ ألف عام ١٩٧٠ والسبب في ذلك عمليات الترانسفير الصهيونية التي طالت ٤٦٠ ألف فلسطيني من الضفة والقطاع في يونيو عام ١٩٦٧ ، ووقوع الضفة تحت الإدارة الأردنية .

وصل مجموع اللاجئين في الضفة عام ١٩٩٨ (٥٥٥٠٥٧) لاجئ .

زاد مجموع اللاجئين في الضفة عام ١٩٩٩ (٥٦٩٧٤١) لاجئ يمثلون ٤٠٪ من مجموع سكان الضفة الفلسطينية .

وصل مجموع اللاجئين في الضفة عام ٢٠٠١ إلى (٦٠٧٧٧٠) لاجئ .

زاد مجموع اللاجئين في الضفة عام ٢٠٠٢ إلى (٦٢٦٥٣٢) لاجئ .

استحوذت المخيمات الـ (١٩) التى تدار من قبل الأونروا على ٢٧٪ من إجمالي مجموع اللاجئين هناك .

تعود أصول ٧٠٪ من اللاجئين في الضفة إلى مناطق وسط فلسطين والساحل الفلسطيني[١] .

(١) حمد موعد : اللاجئون الفلسطينيون جوهر الصراع وعقدة التسوية ص٥١٩

اللاجئون في الضفة وخدمات الأونروا

أولاً : التعليم :

كان يتبع الأونروا (٩٥) مدرسة إعدادية وابتدائية في (٢٠٠١ – ٢٠٠٢) بعد أن كانت (٩٨) مدرسة بسبب تراجع موازنات الأونروا في هذا القطاع.

استوعبت المدارس (٥٨٥٠٩) طالب وطالبه في (٢٠٠١ – ٢٠٠٢) .

بلغت نسبة الإناث (٥٦,٢٪) .

يوجد في الضفة ٣ مراكز للتدريب المهني للوكالة بين اللاجئين فضلاً عن كليتين للعلوم والتربية[1] .

ثانياً : الصحة :

تدير الأونروا (٣٤) مركزا صحيا عاما ، ٢١ مركزا لخدمات صحة الأسنان وتشمل ٨ وحدات متنقلة .

استحوذت النشاطات في مجال الخدمات التربوية للوكالة على (٥٩,٤٪) من الموازنة البالغة (٥٦,٩٦) مليون دولار ، وقطاع الصحة على (١٧,٥٪) .

بلغت نفقات مجال الإغاثة والخدمات الاجتماعية (١٢,٢٪) من النفقات.

الخدمات التشغيلية والمشتركة بلغت نسبتها (١٠,٩٪) .

الخدمات الصحية (تنظيم الأسرة ، رعاية مرضي السكري ، ارتفاع ضغط الدم ، بالإضافة إلى مجموعات خدمات الرعاية الطبية الوقائية والعلاجية) .



(١) حمد موعد : اللاجئون الفلسطينيون جوهر الصراع وعقدة التسوية ص٥٢٠.

معسكرات اللاجئين في الضفة الغربية[1]

تشغل الضفة الغربية ٥٥٠٠ كم٢ ويسكنها عام ٢٠٠٣ حوالي ١,٩٨ مليون نسمة وربع اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية يسكنون في ١٩ معسكر معترف به (من قبل الأونروا) والغالبية من اللاجئين تسكن في مدن الضفة الغربية وقراها .

تقع بعض المعسكرات بجوار المدن الكبيرة ويقع بعضها في مناطق زراعية ، ويوجد في الضفة الغربية أكبر عدد من معسكرات اللاجئين التي تشرف عليها الأونروا ، وأكبر معسكر هو «بلاطة» الذى يأوي نفس عدد اللاجئين في أصغر معسكر في غزة .

بعد توقيع اتفاق أوسلو ١٩٩٣ والاتفاقات المرتبطة به أصبحت معسكرات اللاجئين في الضفة الغربية تقع ضمن مختلف المناطق التي حددها الاتفاق المذكور هي:

المنطقة أ: مناطق خاضعة بالكامل للسلطة الفلسطينية من الناحيتين الأمنية والإدارية .

المنطقة جـ: وهي خاضعة بالكامل لسلطة الاحتلال الإسرائيلي من الناحيتين الأمنية والإدارية .

المنطقة ب : التي تخضع تحت السلطة الفلسطينية إدارياً ولإسرائيل أمنياً .

معسكر شعفاط : الذي يقع ضمن الحدود الإدارية لمدينة القدس ظل تحت السلطة الإسرائيلية .

- معسكر قلنديا : وقع في المنطقة (ج) وظل تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة

(1) حمد موعد : اللاجئون الفلسطينيون جوهر الصراع وعقدة التسوية ص٥٢٠.

هناك ٦ معسكرات وهي :(دير عمار – الجلزون – الفوار – العروب – الفارعة – نور شمس) وقعت تحت السيطرة المشتركة للسلطة الفلسطينية وإسرائيل .

المنطقة (ب) : أما المعسكرات الاحدي عشر الباقية فقد وقعت تحت السيادة الفلسطينية الكاملة .

المنطقة (أ) : بعد التوقيع على اتفاق (واي – ريفر) المرحلة الأولي عام ١٩٩٨ فإن معسكري الفارعة ، ونور شمس انتقلا إلى المنطقة (أ) ليصبح عدد المعسكرات الواقعة في مناطق إشراف السلطة الوطنية الفلسطينية إلى ١٣ معسكر ولقد عاني سكان المعسكرات في الضفة الغربية بشدة نتيجة للإغلاق الذي تعرضت له الضفة الغربية بواسطة إسرائيل نظراً لأن السكان يعتمدون بنسبة كبيرة على الدخل الناتج من العمل في إسرائيل . وبالتالي ارتفع عدد العاطلين وتدهورت الحالة الاقتصادية والاجتماعية للسكان[(١)] .

ومخيمات الضفة الغربية عبارة عن وحدات اجتماعية نشطة فبينما لا تتحمل الأونروا إدارة المعسكرات فإنها فقط تدير المنشأة التي تتبعها وكذلك برامج العمل والأنشطة التي تقوم بها ، يدير سكان المعسكرات نشاطاتهم بأنفسهم وتدير المعسكرات لجانها المنبثقة عنها التي تمثل سكان المعسكر ، وتدير الأونروا عدد من مراكز البرامج النسائية ومراكز التأهيل وتدعيم البرامج الشبابية ومراكز تلبية احتياجات المرأة ، ومراكز المعاقين والشباب ، والعديد من الهيئات الغير حكومية وتعمل وزارات السلطة الفلسطينية بنشاط في معسكرات الضفة الغربية وتقدم لها عدد من الخدمات .

(١) كان هذا الوضع سائدا قبل الانتفاضة الثانية فى ٢٨/ ٩/ ٢٠٠٠ ، وبعدها ألغت إسرائيل عمليا هذه التقسيمات بين السلطة وإسرائيل كما ينص عليها اتفاق أوسلو ١٩٩٣ .

وتدير الأونروا المدارس الابتدائية والإعدادية، والعقبة الكبرى التي تقابلها في مجال التعليم في الضفة الغربية هو اكتظاظ الفصول الدراسية بمتوسط ٥٠ طفل في الفصل الواحد وذلك بسبب النمو في عدد التلاميذ ونقص المدارس . وهناك ٢٤ مدرسة تجري فيها الدراسة على مرحلتين أي أنهم يشتركون في مباني نفس المدرسة . وهناك ٢١ مدرسة يتم استئجار مبانيها . وكذلك المدارس التي دمرها الجيش الإسرائيلي منذ بدء الانتفاضة في سبتمبر ٢٠٠٠ .

وتدير الوكالة عدد من المراكز الصحية الابتدائية ومستشفي يضم ٤٣ سرير في قلقيليا ، ولكن العقبة الكبرى في مجال الرعاية الصحية التي تقدمها الأونروا للاجئين في المعسكرات هو العدد الكبير من المرضى الذين يزورون يومياً هذه المراكز الصحية والعبء الكبير الملقي على عاتق الأطباء وأطقم التمريض ، فمتوسط عدد الحالات التي تعرض على الطبيب يومياً تصل إلى ٨٩ حالة .

حقائق وأرقام عن معسكرات اللاجئين في الضفة الغربية[(١)]

م	البيان	٢٠٠٥	٢٠٠٨
١	عدد اللاجئين في الضفة الغربية	٦٨٧٥٤٢	٧٦٢,٨٢٠
٢	اللاجئين المسجلين داخل المخيمات	١٨١٢٤١	١٩٣٣٧٠
٣	القروض الممنوحة بمعرفة الأونروا	١٥٦٦٦ قرض	٤٢,٨٣
٤	قيمة القروض بالدولار الأمريكي	١٨ مليون دولار	٥٥,٧٤٦ دولار
٥	عدد المدارس	٩٦	٩٤
٦	الطلبة في المدارس (ابتدائى وإعدادى)	٦٠ ألف	٥٦,٣٨٤
٧	عدد المراكز الصحية	٢٢	٤١

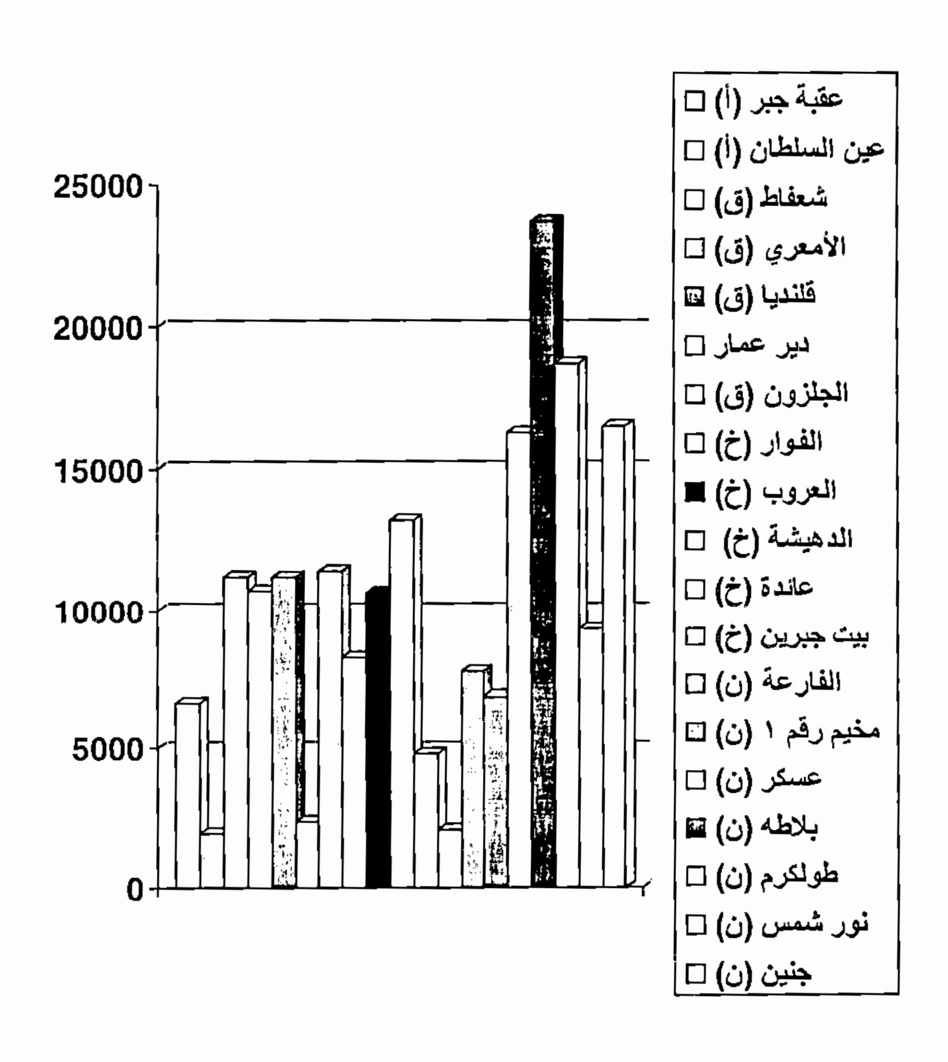
(١) موقع الأونروا بيانات ٢٠٠٥ بتاريخ ٢٣/ ١١/ ٢٠٠٦ ، بيانات ٢٠٠٨ بتاريخ ٢٢/ ٤/ ٢٠٠٩.

جدول يوضح توزيع اللاجئين في مخيمات الضفة الغربية والقدس[1]

م	المخيم	عام ٢٠٠٠	عام ٢٠٠٥	عام ٢٠٠٨
١	عقبة جبر (أ)	٤,٧٧٥	٥,٥١٠	٦,٥٨١
٢	عين السلطان (أ)	٢,١٨٧	١,٧٢٣	١,٩٦٦
٣	شعفاط (ق)	٨,٩٥٥	١٠,٠٦٩	١١,١٧٠
٤	الأمعري (ق)	٧,٣٩٦	٨,٨٠٥	١٠,٧٠٣
٥	قلنديا (ق)	٨,١٨٩	١٠,٠٢٤	١١,١٧٥
٦	دير عمار (ق)	٢,٠٤٣	٢,٢٧٥	٢,٤٠٤
٧	الجلزون (ق)	٨,٣٧٢	١٠,٣٩٠	١١,٣٩٣
٨	الفوار (خ)	٦,٤١٩	٧,٦٣٠	٨,٢٤٤
٩	العروب (خ)	٨٤٧	٩,٨٥٩	١٠,٥٨٤
١٠	الدهيشة (خ)	٩,٨١٢	١٢,٠٤٥	١٣,١٥٦
١١	عائدة (خ)	٣,٨٩٥	٤,٥٣٤	٤,٨٣٠
١٢	بيت جبرين (خ)	١,٧٢٧	٢,٠٢٥	٢,١١٨
١٣	الفارعة (ن)	٦,٣١٢	٧,٢٤٤	٧,٧٥٤
١٤	مخيم رقم ١ (ن)	٥,٨٤٧	٦,٥٠٨	٦,٨٥٤
١٥	عسكر (ن)	١٢,٧١٢	١٤,٦٢٩	١٦,٢٦١
١٦	بلاطه (ن)	١٩,١٩٦	٢١,٩٠٣	٢٣,٦٧٧
١٧	طولكرم (ن)	١٤,٨٦٢	١٧,٤٥٥	١٨,٧٠١
١٨	نور شمس (ن)	٧,٥٧٧	٨,٦٥٩	٩,٣٥١
١٩	جنين (ن)	١٣,٣٦١	١٥,٤٩٦	١٦,٤٤٨
٢٠	المجموع	١٥٥,٣٦٥	١٧٦,٧٨٣	١٩٣,٣٧٠

(1) البيانات مستفادة من موقع الأونروا على الـ INTER NET، ملحوظة أماكن المعسكرات : (أ) أريحا، (ق) القدس، (ن) نابلس، (خ) الخليل .

سكان معسكرات اللاجئين في الضفة الغربية والقدس[١]



(١) موقع الأونروا على الانترنت ٢٢/ ٤/ ٢٠٠٩.

التفاوض على القدس

لا يجب تناول موضوع اللاجئين في القدس قبل أن نتناول الوضع في القدس ذات المكانة المقدسة دينياً للمسلمين والمسيحيين واليهود ، فاحتلالها ليس كاحتلال أي جزء من فلسطين مثل نابلس أو رام الله أو نمرة ، فمن المعلوم أن قرار التقسيم (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ الصادر بتاريخ ٢٩/ ١١/ ١٩٤٧) والذي تم بموجبه تقسيم فلسطين التاريخية (فلسطين تحت الانتداب البريطاني وحتى عام١٩٤٨) إلى جزء لدولة عبرية وجزء لدولة فلسطين ، وبموجبه أصبحت القدس جزءاً آخر ثالث لا يقع تحت سيطرة أي منهما بل جزء منفصل تحت الإدارة الدولية للأمم المتحدة CORPUS SEPARATUM وقد حدد هذا القرار كل ما رأته الأمم المتحدة لازماً لإنشاء هذه الوحدة المستقلة ومن ذلك:

حدودها التي تشمل أبو ديس شرقاً وعين كارم غرباً والبلدان والقرى المجاورة والتي تشمل أيضاً بيت لحم جنوباً وحددت لذلك خريطة توضيحية.

تعيين مجلس وصاية لإدارة المدينة نيابة عن الأمم المتحدة

نظام أساسي(دستور) لإدارتها ويشمل الإدارة الحكومية-الحاكم والموظفون الإداريون-الاستقلال المحلى-تدابير الأمن-التنظيم التشريعي- القضاء - الاتحاد الاقتصادي والنظام الاقتصادي-حرية العبور والزيارة- العلاقة بين الدولتين العربية واليهودية- اللغات الرسمية – المواطنة - حريات المواطنين - الأماكن المقدسة.

وفى حرب عام ١٩٤٨ استولت إسرائيل على الجزء الغربي من المدينة وبقى الجزء الشرقي تحت الإدارة الأردنية وهو الذي يشمل المدينة القديمة والمساحة شرقها حتى نهر الأردن بما فيها مدينة أريحا ، وبذلك وقع الجزء الغربي من المدينة تحت الاحتلال الإسرائيلي والشرقي تحت الإدارة الأردنية .

والخطأ الواضح والقاتل للموقف السياسي العربي في تناول موضوع القدس (في رأى كاتب هذه السطور) أن أهم مبادئ التفاوض الدولي تدعو المفاوض أن يطلب أكثر كثيراً مما يريد الحصول عليه حتى يمكنه أن يحصل بعد التفاوض الشاق على ما يريد ، أو على الأقل تكون طموحاته وموقفه التفاوضي الأولى الذي يضعه على منضدة التفاوض هو سقف أعلى مما يرضى به وليس خط التفاوض الأحمر الذي لايمكن القبول بأدنى منه.

وكان يجب أن يكون الموقف التفاوضى الأول و الأساسي هو التفاوض على القدس كلها كما كانت في قرار التقسيم (بالرغم من عدم موافقة العرب على قرار التقسيم عند صدوره وبالرغم من وضعها الحالي تحت السيطرة الكاملة لإسرائيل ، وبالرغم من قوة العرب الحالية المادية أو العسكرية أو السياسية المتواضعة بالنسبة لقوة إسرائيل) .

أما تناول الموقف القانونى الحالى الذى تؤمن به حتى الولايات المتحدة الأمريكية فهو أن القدس أرض احتلت عقب عدوان ١٩٦٧ ومن ثم فهى لم تنقل سفارتها من تل أبيب إليها حتى الآن (٢٠٠٩) .

لكن للأسف الشديد (في رأينا) فإن إستراتيجية الدول العربية و كل المفاوضين بل والمتحدثين والدبلوماسيين العرب اقتصرت متطلباتهم بالقبول والرضا والاقتناع بالقدس الشرقية فقط لموقف تفاوضى أولى وهو تفريط لا مبرر له لا

قانونيا ، ولا سياسياً ، ولا إنسانياً فكان من غير المستغرب أن ترفض إسرائيل هذا الطرح وتتفاوض فقط على باحة المسجد الأقصى بل وما فوق الحرم وما تحت الحرم وجزء من الحرم ، والادعاء بأن الحائط الغربي وهو حائط البراق (والذي من أجله حدثت ثورات فلسطينية عديدة استشهد فيها آلاف الشهداء قبل عام١٩٤٨ ولاسيما خلال ثورة عام ١٩٣٦) جزء من الهيكل الأول والثاني وهو الذي جاءت من أجله لجنة من الأمم المتحدة وعاينت وبحثت وقررت أن ليس هناك لا هيكل أول ولا ثاني .

أوضـاع اللاجـئين الفلسـطينيين في الأردن

أعلنت بريطانيا (الدولة المنتدبة من قبل عصبة الأمم) إنهاء وجودها فى فلسطين فى منتصف ليل ١٤-١٥ مايو ١٩٤٨ ، وفى نفس الوقت أعلن المؤتمر اليهودى قيام دولة إسرائيل ، ودخلت الجيوش العربية الحرب ضد إسرائيل فى نفس اليوم ؛ واستمرت الحرب حتى وقعت فى جزيرة رودس[1] اتفاقات للهدنة بين الدول المحاربة وإسرائيل كما وقعت الهدنة الأردنية الإسرائيلية فى ٣/ ٤/ ١٩٤٩ .

وأصبحت المنطقة التي يسيطر عليها الجيش الأردني في الضفة الغربية لنهر الأردن تحت إدارة المملكة الأردنية الهاشمية ، مثلما أصبحت الأرض التي يسيطر عليها الجيش المصري في قطاع غزة تحت الإدارة المصرية ، وقد استمرت الإدارة الأردنية في الضفة الغربية حتى يوم ٥ يونيه ١٩٦٧ عندما احتل الجيش الإسرائيلي الضفة الغربية بالكامل وكذلك قطاع غزة . أي أن الضفة الغربية ظلت تحت الإدارة الأردنية من ٣/ ٤/ ١٩٤٩ حتى ٥ يونيه ١٩٦٧ أي نحوا من ثمانية عشر عاماً .

وقد فر كثير من الفلسطينيين تاركين أراضيهم إلى الضفة الغربية ومنهم من ترك أرضه في فلسطين مباشرة إلى الأردن ومنهم من ترك أرضه إلى الضفة الغربية ثم إلى الأردن وأصبحوا يشكلون عبئا كبيراً على موارد الأردن فإنه برغم مساحته الكبيرة والتي تبلغ ٩١,٨٦٠ كم مربع فإن ٨٠٪ من هذه المساحة هي أرض صحراوية رملية أو جبال جرداء ولا يملك من الثروات سوى ثروة معدنية صغيرة تقتصر على

(١) التابعة لليونان .

الفوسفات والبوتاس ومنفذا صغيرا على خليج العقبة يتمثل فى مدينة العقبة .

وقد تعرضت البنية الاجتماعية للأردن لهزة قوية عقب لجوء الفلسطينيين إليه في خلال وعقب الحرب العربية الإسرائيلية الأولي عام ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ وكذلك عندما تدفق عليه أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ من العاملين الفلسطينيين الذين يقيمون في العراق والكويت عقب غزو الرئيس صدام حسين للكويت عام ١٩٩٠ (وهم لا يعدوا من قبل وكالة الأونروا لاجئين لأنهم غير مسجلين لديها) . وقد تطور وضع الفلسطينيين واللاجئين منهم في الضفة الغربية وإلي المملكة الأردنية الهاشمية شرق نهر الأردن كالتالي :

منذ توقيع هدنة رودس في ٣/ ٤/ ١٩٤٩ وحتى ٣/ ٤/ ١٩٥٠ فإن الفلسطينيين كانوا يعيشون تحت الإدارة الأردنية بجنسيتهم الفلسطينية .

في عام ١٩٥٠ أعلن «الملك حسين بن طلال» ملك الأردن ضم الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية مكوناً المملكة الأردنية الهاشمية وبذلك أصبح الفلسطينيين مواطنين أردنيين .

وفيما بين عامي ١٩٥٠ ، ١٩٨٨ لم يكن هناك أي فارق بين الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية من لاجئين ومقيمين حتى عام ١٩٨٨ .

وفي ٣١/ ٧/ ١٩٨٨ أعلن «الملك حسين بن طلال» فك الارتباط بين شرق الأردن والضفة الغربية الذي كان قد أعلن في ٣/ ٤/ ١٩٥٠ .

ومنذ ذلك التاريخ لم يعد سكان الضفة الغربية واللاجئين منهم يتمتعون بالجنسية الأردنية ولم يعد يسمح لهم بالإقامة في الأردن ولكنهم برغم ذلك منحوا جوازات سفر أردنية صالحة لمدة عامين فقط (وهى تماثل وثائق السفر التى تمنحها كل من مصر وسوريا ولبنان للاجئين) لا تجيز لهم دخول الأردن إلا بتصريح دخول أو موافقة

يحصلون عليها من أفراد يرتبطون بالمملكة بعلاقات قوية ولهم حق منحها.

وأصبح أكثر من ربع السكان البالغ عددهم ١,٤ مليون مسجلون لدي الأونروا كلاجئين فلسطينيين، وهم يمثلون ما يساوي ٤٠,٦٪ من مجموع اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدي الأونروا، وهم الكتلة السكانية الأكبر مقارنة بالأقاليم الأربعة الأخرى (قطاع غزة والضفة الغربية وسوريا ولبنان).

جهود الحكومة الأردنية تجاه اللاجئين الفلسطينيين[1]

تتباين أعداد الفلسطينيين في المخيمات بين تقديرات وكالة الغوث وتقديرات دائرة الشئون الفلسطينية التابعة للحكومة الأردنية المبنية على نتائج المسح الوطني للسكان عام ١٩٩٤ ويشكل اللاجئين الفلسطينيين في الأردن ما نسبته ٤١ ٪ من مجموع اللاجئين المسجلين لدي الأونروا، وإذا استثنينا اللاجئين الفلسطينيين المتواجدين على الأرض الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) تصبح نسبة اللاجئين الفلسطينيين في الأردن أكثر من ٦٠٪ من أعداد اللاجئين في الدول المضيفة .

وتعتبر الأردن أكبر دولة مانحة لوكالة الغوث الدولية حيث تشير التقديرات المختلفة إلى أن قيمة الخدمات التي تقدمها الحكومة الأردنية للاجئين الفلسطينيين تبلغ قيمتها سنوياً حوالي ٣٥٠ مليون دولار أمريكي .

واللاجئ الفلسطيني في الأردن مواطن يحمل الجنسية الأردنية وله حرية التنقل والإقامة في أي من مناطق المملكة الهاشمية وهم أقل نسبة من اللاجئين المقيمين في المخيمات في أي دولة من الدول المضيفة للاجئين إذ يبلغ سكان المخيمات في المملكة

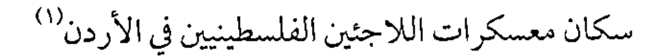
(١) The Department Of Palestinian Affairs «The Hashemite Kingdom «Of Jordan

ما نسبته ١٨٪ من مجموع اللاجئين المسجلين لدي الأونروا في منطقة عمليات الأردن ، ومن الصعب حصر كافة الخدمات المقدمة من حكومة الأردن للاجئين والنازحين باعتبارهم مواطنون أردنيون يتمتعون بكافة الحقوق والخدمات التي توفرها الحكومة الأردنية لمواطنيها في مختلف المجالات .

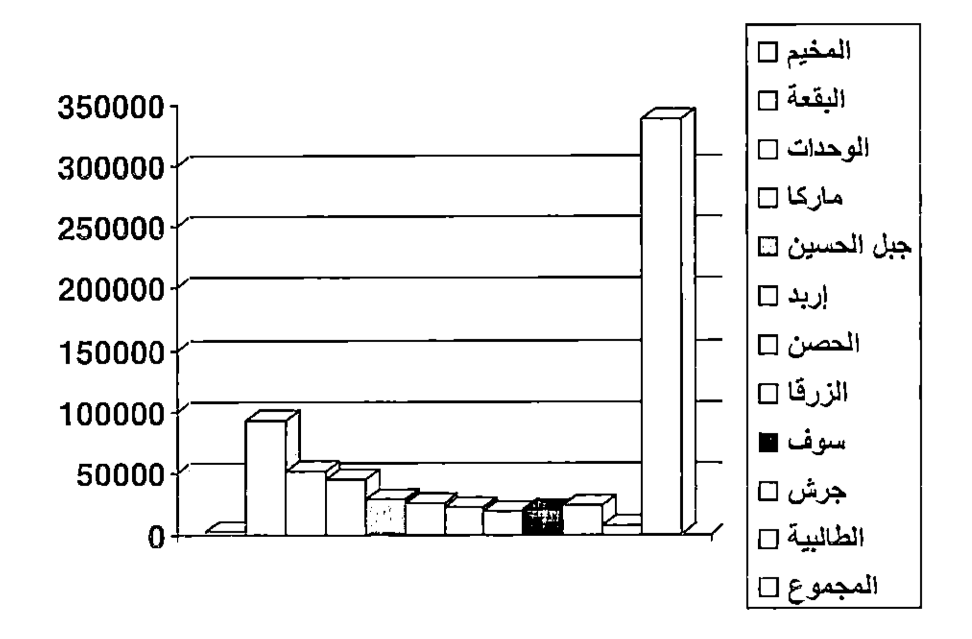
تطور عدد السكان الفلسطينيين اللاجئين في المخيمات الأردنية[1]

المخيم	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٨
البقعة	٦٣,٤٦٣	٧٥,٢٩٥	٦٨,٣٨٦	٩٣,٩١٦
الوحدات	٣٩,٨٦١	٧,١٨٤	٥٠,٧٠٣	٥١,٤٤٣
ماركا	٣٠,٥٨٠	٣٨,٦٣٠	٣٨,٤٢٥	٤٥,٥٩٣
جبل الحسين	٢٨,٧٥٤	٢٧,٨٧٠	٢٩,٩٩٨	٢٩,٤٦٤
إربد	١٩,٧٦٢	٢٢,٢٤٣	٢٤,٣٥١	٢٥,٢٥٠
الحصن	١٦,٠٣٩	١٨,٤٦٦	٢٠,٩٨٨	٢٢,١٩٤
الزرقا	١٥,٥٢٥	١٦,١٣٨	١٨,٠٠٤	١٨,٥٠٩
سوف	١٢,١٩٣	١٣,٩٦٧	١٥,٨٨٢	٢٠,١٤٢
جرش	١١,٤٧١	١٣,٨٥٢	١٥,٤٨٨	٢٤,٠٩٠
الطالبية	١,٠٤٠	٣,٤٦٣	٠,٨٧١	٦,٩٧٠
المجموع	٢٣٨,٦٨٨	٢٣٧,١٠٨	٢٨٣,٠٩٦	٣٣٧,٥٧١

(١) عداد ١٩٩٥ من كتاب صلاح عبد ربه : اللاجئون حلم العودة على أرض البرتقال الحزين وتعداد ٢٠٠٠ نقلا عن كتاب اللاجئين الفلسطينيين ووكالة الغوث١٩٩٦ للأستاذ / على فيصل أما تعدادى ٢٠٠٥ و ٢٠٠٨ من موقع الأونروا على الإنترنت ، يلاحظ أن الأرقام متزايدة ما عدا مخيم الطالبية فى تعداد ٢٠٠٥.



سكان معسكرات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن[1]



وهناك مخيمات لا تعترف بها وكالة الغوث ولا تقدم لها أي خدمات ولا تتوفر عنها أية معلومات أو سجلات لدي الوكالة وهي :

١- حي الأمير حسن .

٢- مأدبا .

٣- السخنة

وتقدم الحكومة الأردنية مباشرة الخدمات التالية لسكان المخيمات

دفع قيمة إيجار الأراضي المقامة عليها المخيمات (العشرة) .

تنفيذ مشاريع البني التحتية والخدمات العامة الأساسية مثل الطرق والماء

(١) من موقع الأونروا على الإنترنت ٢٢ / ٤ /٢٠٠٩.

والكهرباء والصرف الصحي.

تأمين خدمات الصحة والسلامة العامة والحفاظ على النظافة .

حفظ الأمن والنظام وإقامة مراكز الأمن العام والدفاع المدني .

التعليم الثانوية (وأحيانا الأساسي) .

خدمات الرعاية الصحية .

خدمات إدارية وإشرافية عامة .

دعم النازحين عبر تقديم مواد عينية أو مساعدات نقدية .

تقديم دعم مالي للهيئات التطوعية والنوادي داخل المخيمات .

إدارة ٣ مراكز لتعليم الخياطة في ثلاثة من المخيمات .

هذا وتقع على الأردن أعباء كثيرة لأن له أطول حدود لدولة عربية مع فلسطين إذ تبلغ ٣٦٠ كيلو متر يقع جزء منها مع الضفة الغربية التي يفصلها نهر الأردن وجزء آخر يفصله عنها حدوده على البحر الميت وهو بذلك حساس لأية اضطرابات في فلسطين قد تؤدي إلى تهجير مزيد من اللاجئين إليه مما لا تتحمله الموارد الأردنية والخدمات الأردنية التي يقدمها لمواطنيه .

والأردن شأنه شأن جميع الدول العربية المضيفة للاجئين لا يقبل ولا يتمنى توطين اللاجئين المقيمين فيه بل يتمني عودتهم إلى بلادهم (في إسرائيل والضفة الغربية وغزة) يمارسون حقهم في العودة ويعيشون حياة مستقرة . وترعى دائرة الشئون الفلسطينية التابعة مباشرة لمجلس الوزراء الأردني أحوال اللاجئين على الأرض الأردنية ، وقد أنشأت الحكومة الأردنية دوائر مختلفة عبر العقود الماضية لمعالجة المسألة الفلسطينية في جانبها الإنساني والسكاني ، واليوم كوريثة للدوائر

السابقة فإن دائرة الشئون الفلسطينية وهي دائرة حكومية مستقلة تعمل على تنفيذ السياسات الأردنية الرسمية وفق محاور أربعة هي :

تقديم الدعم الكامل للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وسلطتهم الوطنية الفلسطينية عبر تنسيق الجهود الرسمية التي تقوم بها الدوائر والوزارات المختلفة في هذا المجال باعتبارها مركزاً للمعلومات والمتابعة فيما يتعلق بالملف الفلسطيني .

متابعة تطورات القضية الفلسطينية إقليمياً ودولياً عبر المشاركة في المؤتمرات والاجتماعات الرسمية والمفاوضات المتعددة الأطراف وبخاصة مجموعة عمل اللاجئين واللجنة الرباعية المنبثقة عن اتفاق أوسلو الخاصة بالنازحين .

الإشراف على شئون المخيمات في المملكة وتقديم الخدمات العامة بكافة أشكالها والعمل على تنمية المجتمعات المحلية من سكان المخيمات ووضع الخطط والمشاريع الهادفة إلى رفع مستوي المعيشة والتخفيف من حدة الفقر والبطالة .

التعاون والتنسيق مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين UNRWA في جميع أعمالها داخل الأردن فيما يتعلق بالخدمات التي تقدمها كذلك في رسم السياسات العامة لعمل الوكالة من خلال عضوية لجنتها الاستشارية ومنتدى كبار الدول المانحة والمضيفة للأونروا.

اللاجئون الفلسطينيون والمواطنين الأردنيين[1]

مجموع الفلسطينيين في الأردن تتراوح نسبتهم إلى مجموع السكان هناك (٦٥ - ٧٠٪) بين عامى ١٩٤٨- ١٩٦٧ .

بلغ مجموع الفلسطينيين في الأردن (١ , ٢) مليون نسمة عام ١٩٩٣ .

(1) حمد موعد اللاجئون : الفلسطينيون جوهر الصراع وعقدة التسوية صـ٥١١-٥١٢.

زاد مجموع الفلسطينيين في عام ١٩٩٨ في الأردن ليصل (٢,٣) مليون .

كان هناك تقدير أن يصل عدد الفلسطينيين عام ٢٠٠٠ إلى (٢,٥) مليون ثم إلى (٢,٧) مليون في نهاية ٢٠٠٢ .

نسبة الفلسطينيين في الأردن إلى مجموع الشعب الفلسطيني في العام المذكور تصل إلى (٣٣,٣) ٪ من أصل (٨,٢) مليون فلسطيني .

من بين مجموع الفلسطينيين في الأردن عام ٢٠٠٢ هناك (١,٧) مليون لاجئ مسجل في الأونروا يمثلون ٦٣٪ من مجموع الفلسطينيين في الأردن .

يوجد نحو مليون نازح فلسطيني في الأردن هاجروا إبان احتلال الضفة والقطاع عام ١٩٦٧ وصل عددهم حوالى ١,٥ مليون نازح في عام ٢٠٠٢ .

يستحوذ الأردن على ٦٦,٧٪ من مجموع النازحين الفلسطينيين .

من بين (٣٩٧٣٣٦٠) لاجئ فلسطيني مسجل عام ٢٠٠٢ هناك (١٦٧٩٦٢٣) لاجئ يتركزون في الأردن يمثلون ٤٢,٣٪ من مجموع اللاجئين .

تعود أصول ٧٥٪ من اللاجئين في الأردن إلى مدن (اللد – الرملة – يافا – بيسان – طبريا) .

خصائص اللاجئين في الأردن[1] :

تشكل نسبة الأطفال دون ١٥ سنة أكثر من نصف اللاجئين الفلسطينيين .

يقدر العمر المتوقع بين اللاجئين الفلسطينيين ٦٨ عاماً .

تدني النشاط في مجال الزراعة في مناطق اللجوء الفلسطيني .

لا تتعدي معدلات القراءة والكتابة بين الكبار في الأردن ٧٠٪ ولا يتجاوز دخل

(1) المصدر السابق صـ٥١٢-٥١٣.

الفرد ٢٨٠٠ دولار .

ارتفعت معدلات الإعالة لتتعدى ٤ أفراد لارتفاع معدل الخصوبة عند المرأة.

تقدر نسبة العمل بين اللاجئين الفلسطينيين في الأردن ٢٧٪ ساهمت منها الإناث بـ ١٨٪ من إجمالي قوة العمل الفلسطينية .

يستوعب قطاع الزراعة الأردني ١٥٪ من إجمالى قوة العمل الفلسطينية وهو مؤشر متدني نظراً لظروف اللجوء .

يستحوذ قطاع الصناعة الأردني على ٢٣٪ من إجمالي قوة العمل للاجئين .

استأثر قطاع الخدمات الذي يضم القطاعات الأخرى ٦٢٪ .

يوجد في الأردن عشرة مخيمات فلسطينية تقدر مساحتها بـ ٤٧٤٠ دونم أكبرها مساحة هو مخيم البقعة .

مساحة مخيمات لاجىء ١٩٤٨ (الحسين ، الوحدات ، الزرقاء ، إربد) ١٢٧٩ دونم أي بنسبة ٢٢,٢٪ من المساحة الإجمالية .

مخيمات النازحين الذين طردوا في عام ١٩٦٧ تقدر مساحتها بـ (٤٤٧١) دونم وهي مخيمات (البقعة ، حطين ، الحصن ، الطالبية).

خدمات الأونروا للاجئين الفلسطينيين في الأردن[1]:

التعليم :

يستأثر التعليم بنسبة ٦٩,٦٪ من ميزانية الأونروا البالغة ٧١,٠٦٩ مليون دولار يوجد (١٩٠) مدرسة ابتدائية وإعدادية عام ٢٠٠٢ .

(1) تقرير المفوض العام لوكالة الأونروا فى (١ يناير – ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥).

عـدد التلاميـذ في مـدارس الأونـروا في الأردن في العـام الـدراسي (٢٠٠١ – ٢٠٠٢) ١٣٥٩٠١ تلميذ وتلميذة منهم (٤٩,٤٪) إناثا.

تدير الأونروا وتمول مركزين للتدريب المهني في الأردن إضافة إلى كلية علوم تربوية لمدة ٤ سنوات .

الصحة:

يعتبر قطاع الصحة النشاط الثاني للأونروا بين اللاجئين الفلسطينيين في الأردن إذ يستأثر بنسبة ١٥,٥٪ من المجانية المخصصة للأردن ، وتقدم الأونروا خدماتها الصحية عبر ٢٣ مركز صحي ويوجد أيضاً ٢٣ مركز صحي عام تقدم رعاية الأم والطفل ، ونفس العدد لصحة الأسنان منها ٣ وحدات متنقلة .

يتركز حوالي ١٧٪ من إجمالي اللاجئين في الأردن في المخيمات الفلسطينية بينما يقطن حوالي ٨٣٪ منهم في المدن الأردنية عام ٢٠٠٢ .

بعد القرار الأردني بفك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية أصبح بعض الفلسطينيين يحملون جوازات سفر أردنية مؤقتة صالحة لسنتين لكنها ليست دليلا على التمتع بالجنسية .

وعلي الرغم من اعتبار مشاريع التوطين الإسرائيلية والأمريكية بأن مسألة توطين اللاجئين في الأردن حيث هم مسألة سهلة للغاية ، فإن اللاجئين أصحاب الحق هناك أكدوا مراراً وفي كل المناسبات الوطنية خاصة خلال انتفاضة الأقصى أنه لا بديل عن حق العودة إلى الوطن ، وذلك رغم كافة السيناريوهات لشطب قضية اللاجئين الفلسطينيين التي تعتبر أهم القضايا في إطار القضية الفلسطينية حيث طالت ٧٧٪ من الأراضي الفلسطينية ونفس النسبة من مجموع الشعب الفلسطيني[(١)] .

---

(١) حمد موعد : اللاجئون الفلسطينيون جوهر الصراع وعقدة التسوية صـ٥١٣ ، ٥١٤.

ويقيم أكبر عدد من اللاجئين الفلسطينيين في الأردن ، حيث يتمتع معظمهم بالجنسية الأردنية ، ويمكنهم العمل في المكاتب الحكومية وفي جميع مجالات الاقتصاد المحلي كما يمكنهم الوصول إلى المؤسسات الحكومية والحصول على الأنواع الأخرى من المساعدات ، ومن الناحية الأخرى فإن الفلسطينيين الذين غادروا قطاع غزة عام ١٩٦٧ والمنحدرين منهم يحملون جوازات سفر أردنية مؤقتة فقط سارية المفعول لمدة سنتين وبدون أرقام هوية وطنية ، ويطلب قانون العمل لعام ١٩٩٦ من غير الأردنيين لكي يتمكنوا من العمل أن تكون لديهم إقامة قانونية وجوازات سفر سارية المفعول وأذونات بالعمل ، ويعتمد الحصول على فوائد الضمان الاجتماعي على الامتيازات المتبادلة مع بلد منشأ العامل مما يجعل اللاجئين الفلسطينيين باعتبار عدم انتمائهم لدولة غير مستحقين للضمان الاجتماعي وتقدم حكومة الأردن للاجئين الفلسطينيين وللنازحين خدمات واستحقاقات مثل التعليم والإيجار والمرافق والإعانات وحصص الإعاشة وخدمات المخيمات والرعاية الصحية والأمن العام والخدمات الاجتماعية.

المهام الخاصة للأردن بالنسبة للاجئين الفلسطينيين [1]

الأردن البلد المضيف المعني أكثر من غيره بمفاوضات الحل الدائم ، بحكم الديموغرافيا والجغرافيا السياسية ، ولأن الهاجس الدائم للسلطة الحاكمة يتركز على مقولة «الوطن البديل» و«الترانسفير شرقاً» تصبح المهمات المطلوب معالجتها من ذلك النوع الحساس .

معالجة التناقض الداخلي المفتعل بين «حق المواطنة» للفلسطينيين المقيمين في الأردن وبين «حق العودة» إلى فلسطين بما لا يجعل المواطنة نافية للعودة ولا يجعل

(١) اللاجئون الفلسطينيون جوهر الصراع وعقدة التسوية حمد موعد صـ٣٠٣ .

من حق العودة فيتو ينسف المواطنة .

البحث عن صيغة للتوافق بين ضوابط «الوحدة الوطنية» ومستلزمات الهوية القومية للمملكة.

معالجة الآثار السلبية الناشئة عن الالتزامات التوطينية الواردة في اتفاقية وادي عربة .

إعادة النظر في برنامج التأهيل وحزمه الأمان الاجتماعي بما يمنع الدمج السياسي للاجئين ويحافظ على دور الأونروا .

معالجة قضية التمثيل السياسي للاجئين الفلسطينيين بما يزيل التعارض بين دور منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ودور الأردن كدولة ذات السيادة .

التعامل الصريح لمطلب التعويض للدولة المضيفة بحيث يجري الاتفاق على تعريفه وطبيعته والآثار المترتبة عليه .

تطور أوضاع مخيمات اللاجئين فى الأردن

تضم المعسكرات الرسمية العشرة للاجئين في الأردن ٢٨٣١٨٣ لاجئ من المسجلين لدي الأونروا أو ما يعادل ١٦٪ من ١,٧ مليون لاجئ مسجل لدي الأونروا في الأردن ، وقد أقيمت ٤ من هذه المعسكرات في الضفة الشرقية لنهر الأردن في أعقاب الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٤٨ ، و٦ معسكرات بعد حرب ١٩٦٧ وبالإضافة إلى ذلك فهناك ٣ أحياء في عمان : الزرقا ، مأدبا ، والتي تعتبر معسكرات من قبل الحكومة الأردنية كما أنها تعتبر في نفس الوقت من قبل الأونروا معسكرات غير رسمية ، وعدد السكان في المعسكرات العشرة الرسمية والثلاثة غير الرسمية والسكان المحيطين بالمعسكرات الذين يعيشون في نفس

المستوي الاقتصادي والاجتماعي يشكلون جميعاً ٦٥٪ من مجموع اللاجئين الفلسطينيين في الأردن .

في عام ١٩٤٨ عبر حوالي ١٠٠ ألف لاجئ نهر الأردن واتخذوا مأوى لهم في معسكرات مؤقتة وفي المساجد والمدارس وفي المدن وفي القرى ، وقد قامت الهيئات الإنسانية الدولية مثل الهيئة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) بتقديم المساعدة الإنسانية للاجئين منذ عام ١٩٤٨ حتى بدأت الأونروا عملها في ١٩٥٠ .

وقد أقيم المعسكر الأول «الزرقاء» على بعد ٢٥ كم شمال غرب عمان وفي الفترة (١٩٥١ – ١٩٥٤) أقيمت ٣ معسكرات إضافية ٢ منها في منطقة عمان والثالث في مدينة إربد شمال الأردن .

وقد أقام اللاجئون في خيام حتى نهاية الخمسينات حيث استبدلت الأونروا الخيام بمواد أكثر تحملاً ، وكانت الإضافة عبارة عن غرفة واحدة مبنية بالطوب الأحمر ولها سقف من (الأسبستوس) وتم إسكان الأسرة التي تحتوي على ٤ أو ٥ أفراد في غرفة مساحتها ١٢ متر مربع والأسرة ذات ٦ إلى ٨ أفراد تحصل على منزل مكون من غرفتين على مساحة لا تتعدي ٨٠ إلى ١٠٠ متر مربع ، وسمح للاجئين بزيادة عدد الغرف في المساحة المخصصة لهم نتيجة زيادة أعضاء الأسرة بالميلاد أو بالزواج ، وبوصول اللاجئين إلى الجيل الرابع فإنه قد تم استخدام كل مساحة الأرض المخصصة للأسرة وأصبحت المعسكرات الآن مزدحمة للغاية ومكتظة بالسكان.

أصبح العديد من المعسكرات محاطة بمناطق سكنية كنتيجة للزيادة السكانية للشعب الأردني وما نتج عن ذلك من بناء مدن وقرى جديدة ، وقد تطورت المعسكرات بتقسيمها على مربعات مناظرة للمباني والأحياء التي بنيت بجوارهم

وقد عمل اللاجئين بكل جدية لتطوير حياتهم وقدمت الحكومة الأردنية لهم مبالغ طائلة لتقديم الخدمات الأساسية للمعسكرات .

عقب الحرب الإسرائيلية العربية ١٩٦٧ واحتلال القوات الإسرائيلية للضفة الغربية وقطاع غزة فقد حدثت موجة جديدة من المهاجرين إلى الأردن بعد الموجة الأولى عام ١٩٤٨ وكان هناك ١٤٠ ألف لاجئ فى الضفة سجلوا أنفسهم كلاجئين جدد لدي الأونروا منذ عام ١٩٤٨ واشترك معهم حوالي ٢٤٠ ألف مواطن من الضفة الغربية حيث تم تسجيلهم لأول مرة كلاجئين لدى الأونروا والذين عرفوا فيما بعد بالنازحين أي DISPLASED (وقد أدارت الأردن الضفة الغربية من ١٩٤٨-١٩٦٧) وبالتالى أصبح المجموع (٣٨٠,٠٠٠) لاجئ . هؤلاء اللاجئين الجدد اتخذوا ملاجئ لهم في معسكرات مؤقتة في وادي نهر الأردن عندما تصاعدت العمليات العسكرية وتحركوا إلى أماكن أكثر أمناً في الأردن .

وفي أوائل عام ١٩٦٨ أقيمت ٦ معسكرات طوارئ تشغلها الخيام لهؤلاء اللاجئين والنازحين ، وقد استبدلت الأونروا بعد ذلك الخيام بملاجئ سابقة التصنيع وقد قام اللاجئين أنفسهم باستبدال الحوائط سابقة التجهيز بمباني من الأسمنت المسلح ، وبالرغم أن هناك تقدما هائلا في معسكرات الطوارئ التي أقيمت عام ١٩٦٧ فإنهم لازالوا أقل تطوراً من المعسكرات التي أنشئت في الخمسينيات فبعضهم ينقصه المرافق الأساسية والخدمات العامة وخاصة المعسكرات في المناطق البعيدة .

وتنسق الأونروا أعمالها في الأردن مع الحكومة الأردنية (إدارة الشئون الفلسطينية في وزارة الخارجية) وكذلك مع مجالس تطوير المعسكرات المشكلة من اللاجئين أنفسهم والذين يتم اختيار بعضهم بمعرفة إدارة الشئون الفلسطينية من

بين الوجهاء وقادة المجتمع الذين يضطلعون بدور المجلس البلدي . ويعد إمداد المعسكرات بالمرافق الأساسية من مسئوليات الدولة المضيفة .

وبالرغم من ذلك فإن إدارات الأونروا الفنية تعمل يداً بيد مع إدارة الشئون الفلسطينية وجمعيات اللاجئين لتحسين أوضاع الطرق والأزقة والصرف الصحي ، وكل اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدي الأونروا في الأردن يحق لهم التمتع بخدمات الأونروا وبالرغم من ذلك فإن أولئك الذين يقيمون بالقرب من المعسكرات هم الأسوأ حالا من بين اللاجئين . وكل اللاجئين الفلسطينيين في الأردن يحصلون على المواطنة الأردنية وذلك باستثناء حوالي ١٢٠ ألف لاجئ من قطاع غزة ، الذي كان حتى عام ١٩٦٧ تحت الإدارة المصرية فإنهم يحصلون فقط على جوازات سفر أردنية مؤقتة لا تمنحهم مواطنة كاملة مثل حق التصويت أو التعيين في الحكومة .

كل اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدي الأونروا في الأردن سواء كانوا يقيمون في المعسكرات أو خارجها فإنهم مؤهلين للحصول على خدمات الأونروا ، وتقع في عمان الرئاسة الإقليمية لإقليم الأونروا في الأردن وكذلك رئاسة منطقة عمان .

مجموع اللاجئين المسجلين لدي الأونروا ١,٧٨٠,٧٠١ لاجئ .

عدد مراكز التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة ٨ مراكز .

عدد قروض التمويل الصغير والمشاريع الصغيرة الممنوحة ١٥,٥٩٤ .

القيمة التراكمية للقروض الممنوحة (١٩,٥٦٤,٥٤٨) مليون دولار

حقائق وأرقام عن اللاجئين الفلسطينيين في الأردن[1]

---

(1) موقع الأونروا على الإنترنت المسجلة بتاريخ ٣١/ ٣/ ٢٠٠٥.

م	البيان	٢٠٠٥	٢٠٠٨
١	عدد سكان المعسكرات المسجلين	٢٨٣,١٨٣	٣٣٧٥٧١
٢	عدد المعسكرات	١٠	١٠
٣	عدد المدارس الابتدائية والإعدادية	١٧٧	١٧٤
٤	عدد التلاميذ في الفصل الدراسي	١٣١١٥٥	١٢٣٩١٧
٥	عدد مراكز التدريب المهني	٢	٢
٦	مراكز الرعاية الصحية الأولية	٢٣	٢٤
٧	حالات اللاجئين ذوي الإعسار الشديد	٤٦٩٥٣	٥٠٥٣٨
٨	مراكز تنمية المرآة	٢١	١٤
٩	مراكز إعادة التأهيل المجتمعي	١٠	١٠
١٠	عدد العاملين في الأونروا	٦٦٦٩	٧١٥٥



أوضــاع اللاجــئين الفلســطينيين في لبنان

لا يحتاج الأمر لكثير من الجهد لإثبات أن اللاجئين الفلسطينيين أتعس اللاجئين في العـالم عـلى مـر التـاريخ ، ولا يحتـاج الأمـر أيضـاً جهـداً لإثبـات أن اللاجئـين الفلسـطينيين في لبنـان هـم أتعـس اللاجئـين الفلسـطينيين حظـاً . ذلـك أن الأردن وسـوريا لكـل منهما سياسـته المحسـوبة بطريقتـه الخاصـة في اسـتيعاب المهـاجرين الفلسطينيين بينما الحكومات اللبنانية المتعاقبة منـذ وصـول اللاجئـين إليهـا في عـامي ١٩٤٧ – ١٩٤٨ وقفت موقفاً ثابتاً في منع اللاجئين الفلسـطينيين مـن التفاعـل مـع المجتمع المحلي أو الاشتراك معه فضلاً عن الذوبان أو الانخراط فيه .

ذلك أن الحكومات اللبنانيـة عمومـاً والمؤسسـات الحاكمـة خصوصـاً نظـرت إلى هؤلاء المهاجرين والغالبية منهم من المسلمين على أنهم تهديد للتوازن الديني الدقيق بين المسيحيين والمسلمين في لبنان رغم أنهم يشكلون ١٠٪ فقط من الشعب اللبناني (وليسوا ٥٠ ٪ مثل الحالة في الأردن في وقت من الأوقات) ذلك لأنه في سوريا – الأردن فإن المهاجرين الفلسطينيين قدموا على مجتمعات متجانسة دينياً (إسلامية) أساسا، أما في لبنان فإن الموقف بالغ الحرج رغم أن من اللاجئين مسيحيو الديانة .

وقـد تـأثر مجتمـع اللاجئـين في لبنـان بالأوضـاع السياسـية السـائدة في لبنـان والصراعات الطائفية والدينية فيه منذ عـام ١٩٧٠ ، وفي ٦/ ٦/ ١٩٧٢ قـام شـارون بغزو لبنان (مشكوراً أنه تأخر يوما ولم يجعل مأساة ٥ يونيـه ١٩٦٧ مأسـاة متكـررة) ولقـد أضـافت الحـرب الأهليـة مـا بـين ١٩٧٦ حتـى ١٩٩١ (١٥ عـام) إلى معانـاة

إنسانية صعبة وسببت تهجيراً ولجوءاً للفلسطينيين واللبنانيين على حد سواء لمغادرة لبنان.

ويعتبر الفلسطينيين في لبنان – قانونيا – أجانب ، ومن ١٩٦٩-١٩٨٧ كانوا خاضعين لاتفاق القاهرة ، لكن الغالبية العظمي من الفلسطينيين في لبنان يعدون فاقدوا الجنسية ، وعندما كان «كميل شمعون»رئيساً لجمهورية لبنان فيما بين ١٩٥٢-١٩٥٨ قد منح كثيراً من اللاجئين الفلسطينيين المسيحيين الأغنياء الجنسية اللبنانية وذلك لإبقاء التوازن الإسلامي المسيحي في البلد .

ويعد الفلسطينيون فى لبنان أجانب في كل مناحي الحياة : (الملكية ، العمل الضرائب ، .....الخ) وعلي الراغبين منهم فى العمل فى أى مهنة كأطباء أو صيادلة أو محامين أو أصحاب أعمال فإن عليهم الحصول على تصريح من «وزارة الاقتصاد الوطني» ومن الصعب جداً على أي فلسطيني في لبنان أن يحصل على عمل قانوني خارج المعسكرات . (هناك نحوا من ٧٥ وظيفية محظور عليهم العمل فيها) [١] .

وفى لبنان كما هو الحال في مصر و سوريا والعراق فإن للفلسطينيين الحق في الحصول على الوثيقة التي أقرتها الجامعة العربية للاجئين الفلسطينيين في الدول العربية وذلك بخلاف الأردن التي أعطتهم جوازات سفر أردنية لمدة عامين .

ويحصل الفلسطينيين في لبنان على ثلاث أنواع من الوثائق [٢] .

المدرجين في كشوف (UNRWA) كلاجئين مسجلين يحصلون على وثيقة صالحة لمدة عام واحد يتم تجديدها لمدة ثلاثة مرات (أي بصلاحية كلية لمدة ٤

(1) راديوا إسرائيل : برنامج الوجه الآخر ١٣/ ٢/ ٢٠٠٧.

(2)مترجمة عن:
A.TAKKENBERG, THE STATUS OF PALESTINIAN REFUGEESIN INTERNATIONAL LW , AMESTERDM DECEMBER 95 P.

سنوات) .

اللاجئين غير المسجلين مع (UNRWA) لكن المسجلين مع جمعيات الصليب الأحمر الدولي عام ١٩٤٨ يمنحون وثيقة سفر مثل السابقة تماماً لكن مختومة بخاتم صالحة للعودة (AVEC RETURE) .

والفلسطينيين غير المسجلين لدي (UNRWA) ولا جمعيات الصليب الأحمر فإنهم يمنحون وثائق سفر صالحة فقط لمدة ثلاث شهور مختومة بخاتم غير صالحة للعودة (SAN RETURE) وعقب الغزو الإسرائيلي عام ١٩٨٢ فإن السلطات اللبنانية امتنعت كلية عن تجديد وثائق السفر حتى تم تدخل الأونروا وكذلك تدخلت وكالة اللاجئين الدولية العامة:

(UNITED NATIONAS HIGH COMMISSIONER FOR REFUGEES)

حتى عاد الأمر روتينيا بالتجديد .

ولقد عاني الفلسطينيون من حاملي الوثيقة اللبنانية المقيمين في ليبيا (والذين طردهم العقيد القذافي عقب توقيع إتفاق كامب ديفيد) صعوبة الرجوع إلى لبنان باستثناء أولئك الذين كانوا في لبنان عام ١٩٤٨ وحاصلين على وثائق موقعة من وزير الداخلية السابق «ميشيل المر» .

ومن الإنصاف أن يقال أن لبنان عاني كثيراً بسبب اللاجئين الفلسطينيين وأن الظروف بالغة الصعوبة التي يعيشها اللاجئون الآن ناتجة عن ظروفه الداخلية والانقسامات الموجودة فيه ، وتقول لبنان الرسمية أنها عانت من حروب الغير على أرضه والتي أدت إلى تدمير العديد من مدنه وقراه ، إضافة إلى عاصمته بيروت والأحداث العسكرية في احتلال إسرائيل للجنوب لمدة عشرين عاماً ، وأدت

جميعها إلى تهجير مالا يقل عن ٧٠٠ ألف لبناني داخل لبنان أى حوالي ربع سكانه ، وتهجير ربع مليون آخر للخارج ، مما يحتم على السلطة اللبنانية تكريس جهودها إلى إعادة بناء ما تهدم وتأمين عودة المهجرين وتشجيع اللبنانيين إلى العودة من الخارج من خلال فرص عمل لهم فلا يمكن بذلك تحميل لبنان أكثر من طاقته أو جعله يبدل سلم أولوياته على حساب استقراره وسلمه الوطني .

ويظهر هذا الاستعراض أيضاً الحساسية البالغة لأية مشاريع أو مجرد أفكار لتوطين اللاجئين في أماكن استضافتهم (في لبنان والدول المضيفة الأخرى) .

وتقول الحكومة اللبنانية أنها تقوم تجاه اللاجئين الفلسطينيين بما يلى[1] :

- تسجيل كثير من الطلاب اللاجئين في المدارس الرسمية اللبنانية .
- عدد الطلاب اللاجئين الفلسطينيين في الجامعات عام ١٩٩٧ هو ١٥٠٠ طالب.
- أن المستشفيات اللبنانية الحكومية المجانية تستقبل المرضي دون أي تميز.

وقد أنشأت الحكومة اللبنانية مجلس الجنوب لتقديم بعض المساعدات في مجال المياة والكهرباء لمناطق المخيمات بلغت في الفترة من ١٩٩٤ - ١٩٩٧ مليون ليرة لبنانية ، ولا يمكن تناول وضع معسكرات اللاجئين في لبنان دون التعرض لمذبحة مخيمي «صبرا وشاتيلا» التي قامت بها القوات المسيحية المارونية يوم ١٦/ ٩/ ١٩٨٢ وذلك بتشجيع من القوات الإسرائيلية المحتلة بقيادة وزير الدفاع شارون والذي قامت لجنة برلمانية إسرائيلية من الكنيست الإسرائيلي بعزله من وزارة الدفاع وتوليه منصب وزير الزراعة لدوره فى هذه المذبحة التى قتل فيها ما يتراوح بين ٢٠٠٠ - ٣٠٠٠ فلسطينى . كما لا يمكن إغفال مجزرتي قانا عامي ١٩٩٦-٢٠٠٦.

---

(١) ملف وزارة الخارجية اللبنانية المقدم لاجتماع الجامعة العربية للمشرفين على اللاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة فى القاهرة عام ١٩٩٤.

تصنيف اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حسب وضعهم القانوني

تتعاطى الدولة اللبنانية مع اللاجئين الفلسطينيين وفق تقسيمات أساسية لشرعية إقامتهم وهي كالتالي :

الفئة الأولي : هي التي شملها إحصاء اللجنة الدولية للصليب الأحمر والأونروا في الخمسينات وهي مسجلة في سجلات المديرية العامة للأمن العام، ومديرية شئون اللاجئين، ولا يوجد خلاف على شرعية إقامة هذه الفئة في لبنان، وبالتالي تم منحهم وثائق سفر لاجئين فلسطينيين تمكنهم من السفر إلى الخارج والعودة إلى لبنان وهذا الإجراء ساري المفعول .

الفئة الثانية : هذه الفئة لم يشملها الإحصاء الأول بالرغم من إقامتهم في الأرض اللبنانية وقد تمت تسوية أوضاعها في عام ١٩٦٦، وأصبح أفراد هذه الفئة يحصلون على وثائق مرور للسفر والعودة إلى لبنان بيد أن هذه الفئة ليست مسجلة في سجلات الأونروا وبالتالي لا تستفيد من الخدمات .

الفئة الثالثة : دخل أفراد هذه الفئة لبنان وأقاموا فيها بعد حرب ١٩٦٧ (بصفتهم نازحين) وهى تضم عددا كبيرا من الفلسطينيين وهؤلاء لا يملكون أي أوراق ثبوتية وليسوا مسجلين في قيود الأونروا أيضاً أي أن إقامتهم في نظر السلطات اللبنانية غير شرعية[١] .

الواقع والتوقع الديموغرافي لأعداد الاجئون فى لبنان

تؤكد المؤشرات أن نحو (١٠٠- ٣٠٠) ألف فلسطيني اضطروا للتوجه شمالاً إلى لبنان في عام ١٩٤٨، وارتفع الرقم بفعل الزيادة الطبيعية إلى (١٧٥,٩٥٨)

---

(١) حمد موعد اللاجئون الفلسطينيون جوهر الصراع وعقدة التسوية صـ٥٢٨.

لاجئ في عام ١٩٧٠ ثم إلى (٣٥١,٥٥٢) لاجئ عام ١٩٩٥، والمتوقع أنه بلغ(٤١٨) ألف في عام ٢٠٠٠ وبناء على معدل النمو السكاني ٣٪ سنوياً وصل الرقم إلى ٤٤٣,٥ ألف لاجئ نهاية عام ٢٠٠٢ .

لم يتعد مجموع اللاجئين في لبنان وفق الأونروا ٣٧٠ ألف في عام ١٩٩٩ ارتفع إلى ٣٧٦ ألف في عام ٢٠٠٠ ثم (٣٩٢,٨٤٩) لاجئ في نهاية عام ٢٠٠٢، ووصل عدد المسجلين فى الأونروا فى مارس ٢٠٠٩ إلى ٤٢٢ ألف فلسطينى[١].

الخصائص المختلفة للمخيمات وللاجئين الفلسطينيين في لبنان[٢]

تعتبر مخيمات لبنان من أكبر المخيمات التي تستوعب اللاجئين المسجلين في مناطق عمليات الأونروا الخمسة .

من أصل ٣٨٧,٠٤٣ لاجئ في لبنان عام ٢٠٠٢ يستحوذ ١٣ مخيما على نحو ٥٦٪ والنسبة الباقية تقيم في تجمعات مثل (القاسمية، وجل البحر في صور، ووادي الزينة إلى الشمال من صيدا) .

مساحة المخيمات المعترف بها من قبل الأونروا ١,٦٦٩,٢ دونم .

٤٢ ٪ من إجمالي اللاجئين الفلسطينيين في لبنان دون سن ١٥ سنة .

لا يتجاوز عدد الذكور المقابل لكل ١٠٠ أنثي ٩٥ ذكرا نظر لسيل الهجرة الكثيف للشباب إلى خارج لبنان للبحث عن عمل .

بلغ متوسط حجم الأسرة نحو ٦ أفراد والخصوبة الكلية للمرأة في لبنان ٥ مواليد طيلة حياتها الإنجابية عام ٢٠٠٠ .

(1) نشرة الأونروا من مكتبها بالقاهرة فى مارس ٢٠٠٩.

(2) حمد موعد اللاجئون الفلسطينيون جوهر الصراع وعقدة التسوية صـ٥٣٠.

ارتفع معدل وفيات الرضع ٦٠ في الألف بسبب تراجع الخدمات الصحية.

١٢٪ من إجمالي لاجئي لبنان في المهاجر المختلفة في أنحاء العالم (ألمانيا والدول الإسكندنافية) .

لا يوجد نقابات تحمي العامل الفلسطيني في القطاع الخاص اللبناني ولا يتمتع بالضمان الاجتماعي ، وقد تفاقمت أوضاع اللاجئين الفلسطينيين اقتصاديا خاصة بعد خروج منظمة التحرير من لبنان ١٩٨٢ .

معدلات البطالة وصلت إلى أكثر من ٤٠٪ عام ١٩٩٨ ، وزادت إلى ٤٣٪ عام ٢٠٠٠ من إجمالي قوة العمل الفلسطيني .

استحوذ قطاع الزراعة على ٣٢٪ من قوة العمل الفلسطيني في لبنان ، أما قطاع الخدمات ٢٤٪ ، وقطاع البناء ٢٠٪ ، و ١٦٪ قطاعات أخرى .

اللاجئون في لبنان وخدمات الأونروا

نسبة اللاجئين في لبنان حسب وكالة الغوث تصل عام ٢٠٠٢ إلى ١١,٤٪ من إجمالي سكان لبنان .

نسبة المسجلين في الأونروا في لبنان تصل إلى ١٠٪ من إجمالي مجموع اللاجئين المسجلين عام ٢٠٠٢ والبالغ عددهم ٣,٩٧٣,٣٦٠ لاجئ وتدير الأونروا ١٢ مخيم معترف بها في لبنان تستحوذ على ٥٦٪ من إجمالي اللاجئين .

تنتشر خدمات الأونروا عبر ٧٩ مدرسة فيها ٤٢,٢٥٩ طالب وطالبة خلال العام الدراسي (٢٠٠١- ٢٠٠٢) منهم ٥١,٨٪ إناث ، وأضيف لها مدرستان فقط حتى عام ٢٠٠٨.

تدير الأونروا ٢٥ مركزا صحيا عاما لرعاية الطفولة والأمومة ومرضى السكر.

بالإضافة إلى ١٧ مركزا صحيا لتقديم خدمات صحة الأسنان .

من بين إجمالي اللاجئين المسجلين في لبنان فإن ١٠٪ مسجلون في حالة العسر الشديد وهي النسبة الأكبر بين اللاجئين في إطار عمليات الأونروا فى مختلف البلدان

بلغت موازنة الأونروا للإنفاق على اللاجئين في لبنان عام (٢٠٠٢) إلى ٤٨,١٥٢ مليون دولار يستحوذ قطاع التعليم منها على ٦,٥٠٪ ، قطاع الصحة ٨,٢٣٪ وتوزعت باقي النسبة ٦,٢٥٪ على باقي القطاعات الإغاثة والخدمات الاجتماعية والتشغيلية المشتركة[١] .

الأحوال المادية في المخيمات اللبنانية في تدهور سريع ، والبنية التحتيه الخاصة بالمياه والمجاري في حالة انهيار ، ومما يفاقم هذا الوضع القيود التي تفرضها الحكومة اللبنانية على أي أعمال صيانة (داخل المعسكرات) . هذا إضافة إلى أن الأسر الفلسطينية المهجرة من مخيمات مدمرة كمخيمات تل الزعتر وجسر الباشا والنبطية ، والمقيمة خارج حدود المخيمات لا تتلقى أي خدمات اجتماعية على الإطلاق .

يعيش أكثر من ٦٠٪ من مجتمع اللاجئين تحت خط الفقر ، و٣٦٪ دون دخل منتظم ، كما أن البطالة بينهم وصلت إلى نسبة ٤٠٪ .

تطور أعداد اللاجئين الفلسطينيين فى لبنان المسجلين فى الأونروا[٢] .

****

(1) حمد موعد : اللاجئون الفلسطينيون جوهر الصراع وعقدة التسوية ، صـ٥٣١.

(2) تعداد عام ١٩٩٥ من تقارير الأونروا لعام ١٩٩٦ ، وتعداد عام (٢٠٠٠ ، ٢٠٠٢) من كتاب اللاجئون الفلسطينيون جوهر الصراع وعقدة التسوية وتعداد ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٨ من موقع الأونروا على الإنترنت.

اللاجئون في المخيمات	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠٠٨
عين الحلوة	٣٨٤٨٣	٤٢٣٦٩	٤٤١٢٠	٤٥٩٦٧	٤٧٦١٤
نهر البارد	٢٥٠٠٠	٢٦٧٩٢	٢٧٩٤٨	٣١٣٠٣	٣٣١٥٦
الرشيدية	٢٢٥٢٤	٢٣٧٠٥	٢٤٧٢٨	٢٩٣٦١	٢٧٥٢١
البرج الشمالي	١٦٣٣٢	١٧٤٥٧	١٨٢١١	١٩٠٧٤	١٩٧٧١
البداوي	١٣٤٣٢	١٥٠٠٤	١٥٦٥٢	١٥٩٤٧	١٦٥٩١
برج البراجنة	١٣٨٢٠	١٨٣٨٥	١٩١٧٩	١٥٧١٨	١٦٠٦٦
شاتيلا	٧١٨٦	١١٤٣٦	١١٩٣٠	٨٣٧٠	٨٦٤٥
البص	٨١٣٥	٩٤٩٨	٩٩٠٨	٩٥٠٨	٩٨٤٩
ويفل (بعلبك)	٧١٨٦	٧٠٧٨	٧٣٩٣	٧٦٦٨	٧٩٠٩
الميه ميه	٣٩٦٣	٥٠١٨	٥٢٣٥	٤٥٦٩	٤٦٨٣
ضبيه	٣٩٤٩	٤١٨٤	٤٣٦٥	٤٠٢٥	٤٠٤٨
مار إلياس	٦٣٥	١٣٩٧	١٤٥٧	٦١٦	٦١٥
المجموع	١٦٠٦٤٤	١٨٢٣٢٣	١٩٠١٢٦	١٩٢١٢٦	١٩٦,٤٦٨

حقائق وأرقام عن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان[(١)]

م	البيان	٢٠٠٥	٢٠٠٨
١	مجموع عدد اللاجئين المسجلين	٣٩٤,٥٣٢	٤٢٢,١٨٨
٢	عدد سكان المعسكرات	٢٢٣,٩٥٦	٢٢٢,٧٧٦

(١) موقع الأونروا على الإنترنت لعام ٢٠٠٥ بتاريخ ٢٦/١١/٢٠٠٦، أما عام ٢٠٠٨ بتاريخ ٢٥/٤/٢٠٠٩.

م	البيان	٢٠٠٥	٢٠٠٨
٣	عدد المعسكرات الرسمية	١٢	١٢
٥	عدد المدارس الابتدائية والإعدادية	٨١	٨١
٦	عدد المراكز الصحية مركز	٢٥	٣٠
٧	عدد التلاميذ في العام الدراسي	٤١,٥٨٣	٣٤,٥١٦
٨	حالات الإعسار الشديد	٤٦,٢٣٥	٤٨,٥٠٦
٩	عدد العاملين التابعين للأونروا في لبنان	٢,٦٢٩	٣,٢٦٥

عدد مراكز التأهيل الاجتماعى ١ .

عدد مراكز برامج المرأة ٩ .

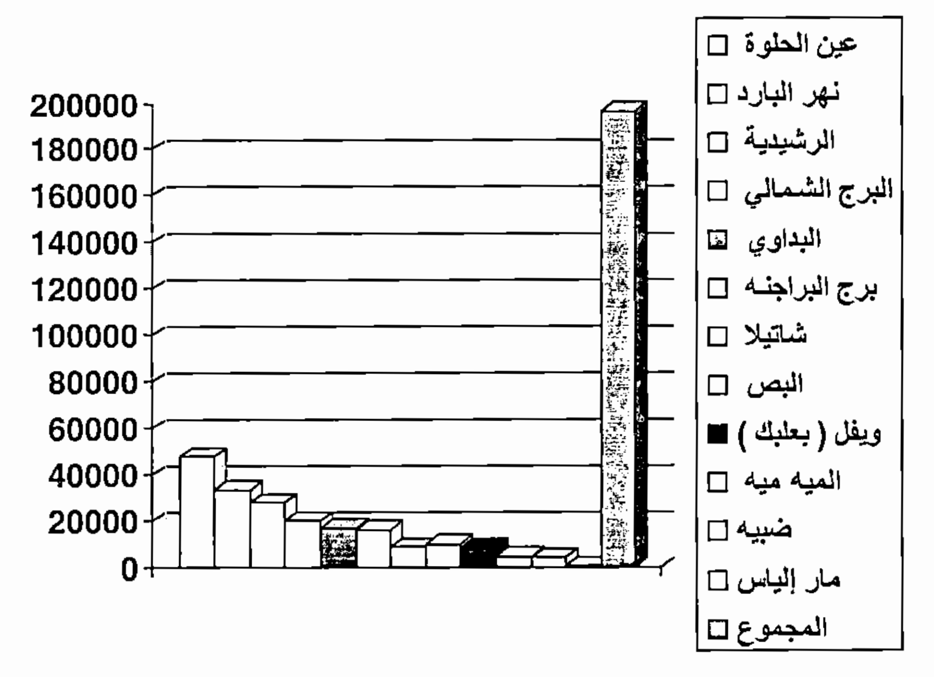
عدد مراكز التدريب المهنى ٢ .

عدد المعسكرات جميعها في لبنان ١٦ معسكر .

عدد المدارس الثانوية ٦ مدارس (لا ترعي الأونروا أي مدارس ثانوية في أي من أقاليمها الخمسة باستثناء ٦ مدارس في المعسكرات اللبنانية لعدم تمتع اللاجئين بالدخول في المدارس الحكومية اللبنانية بعكس ما هو كائن في الأقاليم الأربعة الأخرى : سوريا ، الأردن ، الضفة الغربية ، غزة) .

ونظرا لسوء الأحوال المعيشية بالنسبة للاجئين الفلسطينيين فى لبنان فإن أعداد كبيرة منهم تحاول النزوح إلى بلاد أخرى تكون فيها فرص المعيشة أفضل .

رسم توضيحي لعدد معسكرات اللاجئين فى لبنان عام ٢٠٠٨



اللاجئون الفلسطينيون في لبنان بالأرقام عام ١٩٩٥

عام ١٩٥١	١٠٦,٨٠٠ لاجئ
عام ١٩٩٥	٣٤٦,١٦٤ لاجئ
يقطنون المخيمات (١٢ مخيماً)	٪ ٥٣,٦
يقطنون خارج المخيمات	٪ ٤٦,٤
نسبتهم إلى مجموع السكان	٪ ١٠,٢
نسبة وفيات الأطفال	٣٠-٤٠ بالألف
العاطلون عن العمل	٪ ٤٠
يجيدون القراءة والكتابة	ذكور ٩٢ ٪ / إناث ٨١ ٪

تطور أعداد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان لدى الأونروا وغير المسجلين[١] .

الأعوام	١٩٤٨	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٩٣	٢٠٠٠	٢٠٠٢
اللاجئون بالألف	١٠٠-١٢٠	١٣٧	١٧٦	٣٧٨	٤١٨	٤٤٤

التطور التاريخي لمعسكرات اللاجئين في لبنان

تم تدمير ثلاثة معسكرات للاجئين الفلسطينيين في لبنان خلال سنوات المواجهة بين لبنان وإسرائيل ، ولم يتم إعادة بناءها منذ ذلك الحين كما لم يتم نقل اللاجئين فيها إلى معسكرات جديدة وهي معسكر النبطية في جنوب لبنان ، ومعسكر ديكوانا وجسر الباشا في منطقة بيروت . وهناك ٦ آلاف عائلة من اللاجئين – النازحين جاءوا من هذه المعسكرات المدمرة الثلاثة إلى معسكرات أخرى قائمة.

وهناك معسكر رابع في بعلبك تم إجلاء سكانه منذ العديد من السنوات ونقلهم إلى معسكر الرشيدية في منطقة الطير ، وهناك اليوم ١٢ معسكر رسمي للاجئين الفلسطينيين في لبنان يعانون من مشاكل حادة بسبب عدم وجود مجاري أو مياة نظيفة إضافى إلى الفقر المدقع والبطالة والاكتظاظ ، وتعاني المعسكرات في لبنان أكبر نسبة من تعتبرهم الأونروا (في فقر مدقع) .

فى نهاية عام ٢٠٠٣ بلغ عدد اللاجئين المسجلين في لبنان ٣٩٤,٥٣٢ لاجئ أو حوالي ١٠٪ من سكان لبنان البلد الصغيرة التي تزداد فيها كثافة السكان .

يعاني اللاجئون الفلسطينيون في لبنان مشاكل محددة فلا يتمتعون بحقوق مدنية أو اجتماعية ولديهم فرصة ضئيلة جداً في دخول المستشفيات اللبنانية أو المدارس الحكومية وليس لهم التمتع بالخدمات الاجتماعية.

(١) من ٤٨ ١٩– ٢٠٠٢ من كتاب اللاجئون الفلسطينيون جوهر الصراع وعقدة التسوية عام ٢٠٠٥ تقدير الباحث على أساس متوسط معدل نمو السكان خلال الفترة السابقة .

يعتمد غالبية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بصفة أساسية على الأونروا كمصدر وحيد للتعليم والخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية والإغاثة.

وتمنع الحكومة اللبنانية اللاجئين الفلسطينيين من العمل في أكثر من ٧٠ حرفة ووظيفة وهذا يؤدي إلى وجود نسبة عالية من البطالة بينهم.

المهمات الخاصة للبنان تجاه اللاجئين الفلسطينيين فيها

تعتبر لبنان البلد المضيف الثاني الأكثر حساسية من وجود اللاجئين الفلسطينيين على أرضه[1]، بحكم تركيبته الطائفية والسياسية ، حيث يتركز الهاجس الدائم للسلطة السياسية والقوى الطائفية للحكم وللمعارضة على مقولتي «التوطين» و«الأمن الداخلي». وبالنسبة لموضوع التوطين في لبنان فرغم أن رفض التوطين يشكل سياسة رسمية للبنان (أرساها اتفاق الطائف واعتمدها الدستور الجديد) ، فإن إثارته بين حين وآخر تتراوح بين الرفض المبدئي القومي الملتزم (كشعار حق) ، وبين الرفض السياسي الاستهلاكي (يراد به باطل) حيث تتخذ منه بعض القوى والشخصيات اللبنانية فزاعة في إطار حساباتها المحلية ولعبتها الداخلية لذلك يجب النظر في كيفية استخدام هذا الشعار والمناسبة والجهة والأغراض الخفية وهنا تبدو مهمة ترشيد الحملة ضد التوطين وإصدار إعلان لبناني فلسطيني رسمي مشترك ضد التوطين .

أما بالنسبة لموضوع الأمن الداخلي فإن الإشكالية الأمنية المتعلقة بسلاح المخيمات والمسلحين المتواجدين فيها تبرز على الساحة اللبنانية أكثر منها على الساحات العربية الأخرى وقد خضع هذا الموضوع لاجتهادات ومساومات

(1) الحساسية فى لبنان للانتماء الدينى (الإسلام) أما الانتماء الطائفى (السنة) ، أما الدولة الأكثر حساسية هى الأردن لنسبة أعداد اللاجئين للسكان الأصليين ٦٠٪ تقريبا.

ومناورات من الجانب الفلسطيني واللبناني ، كان آخرها اقتراح فلسطيني بالموافقة على جمع سلاح المخيمات مقابل رفع الحظر عن عمل الفلسطينيين في لبنان ومنحهم الحقوق الاجتماعية والإنسانية ولذلك تبرز مهمة ضبط الحالة الأمنية في المخيمات على رأس المهمات المشتركة .

لإنجاز تلك المهمة لابد من تصحيح العلاقة الفلسطينية اللبنانية الرسمية وإعادة التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني إلى سابق عهده ، بإعادة الاعتبار لمكانة ممثليه منظمة التحرير الفلسطينية ، بما يسمح لعودة التنسيق والتعاون السياسي والدبلوماسي بين الطرفين ، وبمعالجة الأزمات والمشكلات الناشئة في الوقت المناسب وتوقيع الاتفاقات والبروتوكولات الناظمة لتلك العلاقة الأخوية ، وإنجاز « ملف علمي وإحصائي دقيق »حول الوجود الفلسطيني في لبنان لحسم قضية التباين في الأرقام .

إعادة الاعتبار إلى المرجعية السياسية الشعبية الفلسطينية المحلية بما يسمح لها بإدارة العلاقات اليومية بين الطرفين ، ومعالجة الإشكاليات والاحتياجات ومتابعة أوضاع الفلسطينيين الاجتماعية الاقتصادية والحقوق المدنية وتنسيق العلاقة مع الوكالة ومع الجهات اللبنانية ذات العلاقة .

دعوة السلطة اللبنانية إلى تنفيذ مقررات الجامعة العربية حول تحسين أوضاع اللاجئين ومعاملتهم على نحو أفضل ، والموافقة على إدارة الملف الفلسطيني ومعالجة مشكلاته الحساسة كمشكلة التجنيس وجوازات السفر وتأشيرات الدخول والعودة ...إلخ .

العمل مع الجهات الرسمية المعنية ومع القوى السياسية والحزبية اللبنانية لخلق جبهة لبنانية فلسطينية موحدة وتنظيم حملة واسعة متوازنة (بين رفض التوطين والدفاع عن حق العودة) تشمل مؤتمرات فرعية ومؤتمر قطري ولجان مشتركة

للدفاع عن حق العودة مركزياً ومحلياً[١] .

وقد أضفت الحرب الإسرائيلية على لبنان فى الفترة من يوليه إلى أغسطس ٢٠٠٦ التى استمرت لمدة ٣٤ يوم أعباء إضافية ومسئوليات كبيرة ومفاجئة على عاتق وكالة الأونروا وقد تمثل ذلك فى :

- تقديم العلاج الصحى لكل المصابين الذين قصدوا أماكن العيادات العلاجية الخاصة فى جنوب لبنان وعددها ٢٥ مركز صحى .

- تقديم المأوى للنازحين من جنوب لبنان إلى الشمال بالإقامة فى مدارس الوكالة.

- تقديم العون اللوجستى لمنظمات الأمم المتحدة الأخرى مثل منظمة الصحة العالمية وغيرها .

- إخلاء الموظفين الدوليين من مناطق العمليات إلى الأردن وسوريا ، وقد كان هناك اتجاهات لحكومة (فؤاد السنيورة) لتحسين أوضاع اللاجئين فى المعسكرات فى لبنان لكن الأعمال القتالية أجهضتها .

وإذا كان اللاجئون المسجلون لدى الأونروا فى لبنان ٤٠٥ ألف لاجئ يقع ١٠٤ ألف منهم داخل صيدا ومحيطها و٩٩,٠٠٠ آخرون فى ضواحى صور عانوا أشد المعاناة من العمليات القتالية[٢] .

نشأة مخيم نهر البارد وتطور أوضاعه

نشأ المخيم عام ١٩٤٨ من عائلات الفلسطينيين المهجرين من شمال فلسطين

---

(1) حمد موعد : اللاجئون الفلسطينيون جوهر الصراع وعقدة التسوية صـ٣٠٤ ، ٣٠٥ .

(2) تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين فى الشرق الأدنى ١ يناير إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ ، الجمعية العامة ، الوثائق الرسمية ، الدورة الحادية والستون الملحق رقم ١٣ صـ ١٧.

والمتوجهين إلى سوريا حيث كانت الأنباء تصلهم أن الحياة فى سوريا أرحب من الحياة فى لبنان فاتجهوا إليها كذلك للحاق بذويهم هناك ، وبعد فترة من الوقت أغلقت السلطات السورية حدودها مع لبنان لوقف سيل اللاجئين إليها لذلك استقر اللاجئون فى لبنان وحاولوا التأقلم مع الواقع الزراعى للمخيم الذى استمد اسمه من نهر البارد الذى يجرى جنوبه وكان عددهم يتراوح بين ٦-٩ آلاف لاجئ .

وكان هناك فى كل معسكر من المعسكرات اللبنانية مركزين للأمن اللبنانى فالأول يتبع الشرطة و الثانى يتبع الجيش حتى اتفاق القاهرة عام ١٩٦٩ حيث حلت منظمة التحرير الفلسطينية محل أذرع السلطة اللبنانية وأدارت المعسكرات اللجان الشعبية التى تتكون من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية واتحادات المرأة والعمال والوجهاء وخلافه.

وعند دخول القوات السورية فإنها شجعت بعض الفصائل فى منظمة التحرير الفلسطينية مثل فتح الانتفاضة التي يتزعمها العقيد محمد سعيد موسى (أبوموسى) ومقره دمشق في الانشقاق عن حركة فتح التي يقودها اليوم رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس. ففي عام ١٩٨٣ دعمت سورية مجموعة من ضباط حركة فتح وجيش التحرير الفلسطيني في حركة انشقاق عن زعيم منظمة التحرير وحركة فتح ياسر عرفات قادها العقيد أبو موسى ، وأبو خالد العملة ، وعدلي الخطيب (أبوفاخر) وغيرهم. وجرت مواجهات عنيفة في شمال لبنان والبقاع أفضت إلى إخراج عرفات نفسه من طرابلس التي عاد إليها بعد طرده من دمشق، وتمخضت عن إعلان قيام مجلس قيادة الانتفاضة في حركة فتح التي عرفت فيما بعد بحركة فتح – الانتفاضة.

والجبهة الشعبية للقيادة العامة بقيادة أحمد جبريل وكانت قد أنشأت تنظيم فتح

الإسلام بقيادة (شاكر العبسى) المفرج عنه من السجون السورية بعد اتهامه بتهريب سلاح من الأردن والعمل على التخطيط لضرب أهداف فى إسرائيل انطلاقا من الجولان وقد حكمت عليه الأردن بالإعدام لاتهامه بعلاقته بتنظيم القاعدة فى العراق .

ويتهم (شاكر العبسى) بأنه فلسطينى متعصب دينيا كان من ضمن القوات الفلسطينية فى اليمن ثم انتقل إلى غزة وعمل طيارا فى سلطة الطيران الفلسطينية ثم انتقل إلى الأردن واستقر فى سوريا وهو مؤسس فتح الإسلام التى انشقت عن فتح الانتفاضة والتى انشقت بدورها عن تنظيم فتح أكبر فصيل فى منظمة التحرير الفلسطينية.

أبدت القوى المختلفة بخاصة الموالية لسوريا اعتراضا على استخدام قوة الجيش اللبنانى مثل قوات الصاعقة ، أو الجبهة الشعبية القيادة العامة بزعامة أحمد جبريل وتنظيم فتح الانتفاضة وفصائل أخرى خارج منظمة التحرير الفلسطينية مثل «جند الشام» و «عصبة الأنصار» والتى تتواجد فى اكبر مخيمات اللاجئين مساحة وسكانا فى لبنان (مخيم عين الحلوة) كما عارض ذلك أيضا منظمتا حماس والجهاد الإسلامى[1] .

هذا فى الوقت الذى يعلن فيه مندوب منظمة التحرير الفلسطينية فى لبنان أن المنظمة والفلسطينيين فى لبنان يقفون على بعد متساو بين مختلف الأطراف اللبنانية وأن قوة ووحدة لبنان هى نصر للقضية الفلسطينية والعكس مع التأكيد الدائم فى محاولة لإبعاد ملف بعض الأوساط اللبنانية وأن الوجود الفلسطينى فى لبنان هو وجود مؤقت وليس هناك أى فكر رسمى فلسطينى فى الاستيطان وأن الهدف هو

(1) مخيم نهر البارد : بقلم محمد ثابت عزة مقال على الإنترنت

العودة وأن الوجود فى لبنان مؤقت.

وعند تناول صعوبة الحياة فى معسكرات اللاجئين فى لبنان يجب أن يوضح مأساة نحوا من (٣-٥ آلاف) فلسطينى قدموا إلى لبنان بعد الصدام الذى حدث بين منظمة التحرير الفلسطينية والملك حسين والجيش الأردنى فى أحداث أيلول الأسود عام ١٩٧٠ حيث وصل إلى لبنان المبعدون من الأردن وهم لا يحملون أى وثائق من أى نوع لا أردنية ولا فلسطينية ولم يعطوا وثائق لبنانية ولم يذكروا فى أى مجال حتى فى الإحصاءات مما يشكل صعوبة متناهية لكل فرد منهم فى كل مناحى الحياة (التجول – الترحال – العلاج – الزواج) وتشغل حياتهم فجوة واسعة بين ما هو منصوص عليه فى القوانين الإنسانية والواقع المعاش ، وقد برزت مآسيهم بعد انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية واستقرار الأوضاع عام ١٩٨٢ [1].

موقف منظمة التحرير والقوى الفلسطينية من أزمة نهر البارد

حاولت المنظمة وممثلها فى لبنان أن تجعل هذا التمرد موضوعا فلسطينيا ولا تتدخل فيه أطراف لبنانية أو خارجية ، لعلمها أن هذا التدخل سيكون مدعاة لتدخل أكبر بعد انتهاء التمرد إن عاجلا أو آجلا وسيفقد الفلسطينيون اللاجئون فى المعسكرات خصوصياتهم بعدما فقدوا فرص الحياة الاقتصادية الكريمة بالعمل فى لبنان .

لكن عندما اشتدت المواجهات فإن المنظمة سعت بكل الطرق لإنهاء الصراع بأية وأسرع طريقة حرصا على المنازل والمساكن فى المخيم و الذى دمر تماما بعد احتلال القوات اللبنانية له فى ٢٤/ ٧/ ٢٠٠٧ .

(١) موقع المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) بيروت ١٤/ ٣/ ٢٠٠٧

مأساة مخيم نهر البارد

لا يمكن أن نترك موضوع معسكرات اللاجئين فى لبنان دون التطرق إلى مأساة مخيم نهر البارد مثل الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى تتصف بها حياة اللاجئين فى معسكرات اللاجئين فى لبنان ، ويبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين فى لبنان نحوا من ٤٠٠ ألف لاجئ يمثلون ١١٪ من سكان لبنان (٣,٦٤٦,٠٠٠ مواطن).

يستند أمل اللاجئين الفلسطينيين فى لبنان وسائر البلاد المضيفة فى العودة إلى بلادهم إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ الصادر بتاريخ ١١/ ١٢/ ١٩٤٨ الذى ينص على حق العودة أو التعويض للاجئين المغادرين لفلسطين عام ١٩٤٨ وذريتهم .

كان اتفاق القاهرة الذى وقع فى ٣/ ١١/ ١٩٦٩ بين منظمة التحرير الفلسطينية والدولة اللبنانية قد أعطى شرعية لوجود المقاومة الفلسطينية ، وشكل فى نظر الكثير من اللبنانيين انتهاكها لسيادة لبنان وأصبح هذا الاتفاق فى حكم الملغى بعد إخراج منظمة التحرير من لبنان عام ١٩٨٢ .

فرضت المنظمات الفلسطينية سلطتها على المعسكرات وجعلتها جزرا منعزلة عن الدولة اللبنانية لا يمتد سلطانها إليها .

وسط مخاوف اللبنانيين من توطين هؤلاء اللاجئين وهى مخاوف مشتركة بين كل الدول المضيفة إلا أنها فى لبنان تزداد بصورة مضاعفة للخوف من أثر التوطين على التركيبة السكانية التى هى منقسمة أصلا بين مسلمين ومسيحيين مع تشكيل كل من الطرفين لفصائل مختلفة داخل الاتجاه الواحد .

فلقد أدت عوامل مختلفة لانفجار الوضع ويمكن أن يشار إلى هذه العوامل التى

تشترك فيها معظم المخيمات بدرجة أو بأخرى فى لبنان وكذلك فى بقية مخيمات اللاجئين فى عديد من الدول المضيفة بدرجات متفاوتة .

العوامل المؤدية لانفجار الموقف فى المعسكرات

أولاً :العوامل الاقتصادية

أول هذه العوامل هو الوضع الاقتصادي بالغ السوء الذى يجد اللاجئون فى لبنان أنفسهم فيه نتيجة اقتصار فرصهم فى العمل على عدد محدد من المهن ، ومنع الاشتغال بأكثر من ٩٠ مهنة فى لبنان ومن ثم انعدام الدخل .

تتفاقم هذه الضائقة الاقتصادية والمعيشية نتيجة تناقص التبرعات و تراجع مساعدات الأونروا مقارنة بزيادة عدد اللاجئين وارتفاع تكاليف الخدمات ونشأة مصاريف غير متوقعة توجه إليها الميزانية المحدودة نتيجة استمرار العدوان الإسرائيلى وهدم المدارس والمنازل والمراكز التى تخدم اللاجئين فى مختلف مناطق الخدمات فى الضفة وغزه .

ثانياً : العوامل السياسية

يلعب انعدام الأفق السياسي أمام ساكنى المعسكرات وعدم رؤيتهم لضوء فى نهاية النفق بالإضافة إلى ما يتناهى إلى أسماعهم من مشاريع لتصفية قضية اللاجئين بصورة أو بأخرى ، مما سنعالجه فى الفصول القادمة مثل مشروع (أبو مازن – بيلين) أو (أبو بشار – بيلين) .

يساهم الوضع اللبناني المنقسم خاصة بعد مقتل رئيس الوزراء «رفيق الحريرى» والانقسام السياسى الحادث بين معارضى النفوذ السورى وبين التيار الوطنى فى زيادة اليأس لدى جميع اللاجئين .

لا يمكن كذلك استبعاد عامل الانقسام السياسى الحاد داخل الوطن الفلسطينى وفصل غزة عن الضفة وسيطرة حماس على السلطة فى غزه ، حيث انبرى الرئيس محمود عباس أبو مازن وحركة فتح وحكومة سلمان فياض فى الحديث عن تمثيلهم للوطن الفلسطينى ككل .

كما أن العامل السورى فى الصراع اللبنانى يلقى بظلاله على الأوضاع السياسية فى المخيمات وما دفع بعض اللبنانيين أولاً لتوجيه أصابع الاتهام إلى سوريا فى إذكاء الفتنه فى نهر البارد .

لا يمكن إهمال عنصر تحريض تنظيم القاعدة وفكرها التى تحاول أن تجعل العالم كله مسرحا لصراعها مع الولايات المتحدة الأمريكية والعناصر التى تعارضها من تدخل فى هذا الانفجار .

ثالثاً : العوامل الإعلامية

لا يمكن استبعاد العامل الإعلامى الذى جعل العالم كله قرية واحدة يستطيع اللاجئون من خلال مجالات الإعلام المسموعة والمرئية والمكتوبة أصبحت تعطى اللاجئ فكرة عن الحياة خارج المعسكر والوطن والبلد وحتى القارة وأصبح الأمل هو الهجرة أو إعادة اللجوء لظروف معيشي أفضل أو الإحباط إذا لم تجدي أي من هذه الوسائل .

وفى تقديري – للأسف – أن جميع المعسكرات فى لبنان وغيرها مرشحة لمثل هذه التفاعلات بدرجة أو بأخرى وأن العصر قد مضى الذى تحمل فيه ملايين الفلسطينيين أوضاعهم السيئة بصمت وسكينة وأذنت بفتح صفحة جديدة مضطربة من أوضاع المعسكرات وما يحيطها ما لم تتم تدارك تحسين الأوضاع الاقتصادية والسياسية وهو ما لا يتبدى –للأسف– فى الأفق المنظور .

أوضـاع اللاجـئين الفلسـطينيين في سوريا

تبلغ مساحة سوريا على وجه التقريب (١٨٤ , ٠٥٠) كيلو متر مربع ويبلغ عدد سكانها حالياً ٢٠ مليون نسمة وكان عددهم أقل من نصف هذا العدد عند بدء نزوح اللاجئين الفلسطينيين إليها عام ١٩٤٨ ، وتتمتع سوريا بإمكانيات اقتصادية ممتازة حيث أن ثلث مساحتها تقريباً أراضي صالحة للزراعة ويتكون سكانها من العرب بنسبة ٩٠ ٪ كما أن حوالي ٧٥٪ من سكانها من المسلمين السنة .

وتجود الزراعة فى سوريا على نهر «دجلة والفرات» وكان قدم إليها ١١٪ فقط من عدد اللاجئين النازحين من فلسطين بسبب الترويع الإسرائيلي . ومن ثم فإنهم قد قدموا إلى بلد إمكانياته الاقتصادية جيدة وكثافته السكانية قليلة وسكانه متجانسون عرقياً ودينياً لذلك كانوا محل ترحيب من السلطات السورية أكثر مما لاقاه اللاجئون الفلسطينيين في أي بلد مضيف آخر ولم يشكل نزوح نحوا من ٩٠ إلى ١٠٠ ألف مهاجر فلسطيني إلى سوريا عام ١٩٤٨ ضرراً على السكان الأصليين نظراً لأنهم لم يشكلوا إلا نسبة ٢ : ٣٪ من السكان .

لكن اللجوء إلى سوريا من شمال فلسطين كان صعباً لوجود عائق جغرافي طبيعي متمثل في هضبة الجولان وقد بلغ الترحيب باللاجئين الفلسطينيين في سوريا درجة كبيرة عام ١٩٤٩ لدرجة أن رئيس الوزراء آنذاك «الزعيم أديب الشيشكلي» قد عرض استعداد سوريا لاستقبال ٣٠٠ ألف مهاجر من خلال تسوية شاملة للقضية الفلسطينية .

وقد أصدرت الحكومة السورية قوانين بمساواة اللاجئين الفلسطينيين بالمواطنين السوريين تماماً في جميع المجالات في التعليم ، والتملك ، والعمل ، وبلغت المساواة درجة تامة فإن اللاجئين الفلسطينيين يعملون في المصالح الحكومية ويجندون في الجيش وهم بذلك قد تساووا مع إخوانهم اللاجئين في مصر أثناء حكم الرئيس «جمال عبد الناصر» .

ومازال بإمكان اللاجئين الفلسطينيين في الجمهورية العربية السورية الاستفادة بصورة كاملة من الخدمات الحكومية وسوق العمل باستثناء أنه بمقتضي القانون رقم ٢٦٠ لعام ١٩٥٦ لا يسمح للاجئين الفلسطينيين الذين لجأوا إلى الجمهورية العربية السورية بتاريخ ١٠ يوليو ١٩٥٦ أو بعده بتقلد مناصب مدنية في الحكومة وبموجب القانون السوري لعام ١٩٥٧ والمعني بالمركز القانوني للفلسطينيين فإن اللاجئين الفلسطينيين المقيمين يتمتعون تقريباً بنفس الحماية القانونية التي يتمتع بها المواطنون السوريون ولكن لا يحق لهم التجنس أو التصويت . وتقدم حكومة الجمهورية العربية السورية للاجئين الفلسطينيين خدمات مثل التعليم ، والصحة والإسكان ، والمرافق ، والأمن ، والخدمات الاجتماعية [1].

كما نزح من هضبة الجولان السورية ١٠٠ ألف آخرين نتيجة حرب عام ١٩٦٧ واستيلاء إسرائيل على هضبة الجولان في يونيه ١٩٦٧م كما لجأ إلى سوريا بضعة آلاف من الفلسطينيين الذين هربوا من لبنان على أثر اجتياح القوات الإسرائيلية للبنان عام ١٩٨٢ وتصدر السلطات السورية للاجئين وثائق سفر تسمح لهم بالخروج والعودة .

(1) تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (١ يناير – ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥) الجمعية العامة ، الوثائق الرسمية ، الدورة الحادية والستون ، الملحق رقم ١٣ (A/16/13) .

اللاجئون المقيمون فى المخيمات غير الرسمية عام ٢٠٠٨:

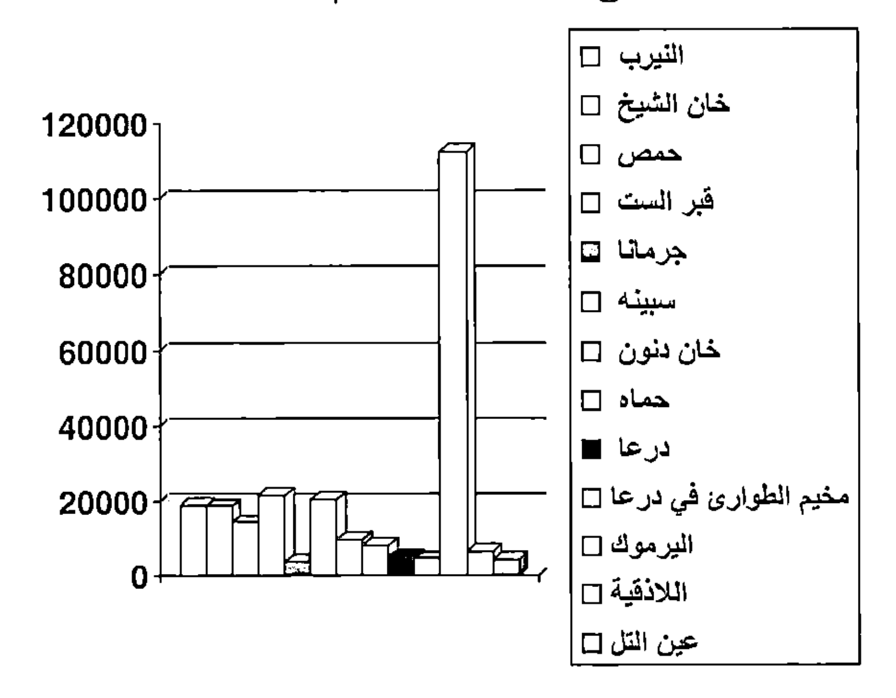
المخيم	اليرموك	اللاذقية	عين التل
٢٠٠٨	١١٢,٥٥٠	٦,٣٥٤	٤,٣٢٩

أعداد الفلسطينيين فى المخيمات فى سوريا[1] :

المخيم	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٨
النيرب	١٤,٣٨٧	١٦,٩٥١	١٨,٧٢٩	١٨,٨٤٠
خان الشيخ	١٢,٦١٩	١٥,٣٥٢	١٧,١٨٩	١٨,٤٨٨
حمص	١١,٣٣١	١٣,٣٤٩	١٣,٦٢٨	١٤,١٦٨
قبر الست	٩,٢٤٥	١٣,٠٦٦	٢٠,٦٠١	٢١,٦٤٣
جرمانا	٨,٨٧٩	٨,٩٥٠	٣,٧٦٧	٣,٧٢١
سبينة	٧,٣٠٣	١٥,٨٥٧	١٩,١٨٢	٢٠,٥٥٨
خان دنون	٦,٠١٤	٧,٩٧٣	٩,٠٢٤	٩,٦٢٥
حماة	٥,٩٢٠	٧,٢٢٣	٧,٨٣٧	٨,١٠٠
درعا	٤,١٧٧	٥,٨٠٨	٩,٥٤٨	٥,٢٠٣
مخيم درعا	٣,٤٤٥	٥,٣٨٠	؟؟؟	٤,٦٦٣
المجموع	٨٣,٣٢٠	١٠٩,٩٠٩	١١٩,٠٥٥	١٢٥,٠٠٩

(١) تعداد سنة ٢٠٠٠ اللاجئون الفلسطينيون جوهر الصراع وعقدة التسوية ، أما تعداد سنة ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٨ من موقع الأونروا على الإنترنت .

عدد الفلسطينيين فى جميع المخيمات فى سوريا عام ٢٠٠٨



اللاجئون الفلسطينيون في سوريا بالأرقام بين عامى ١٩٥١ - ١٩٩٥

عام ١٩٥١	٨٠,٥٠٠ لاجئ
عام ١٩٩٥	٣٣٧,٣٠٨ لاجئ
يقطنون المخيمات (عشرة)	٢٨,١ ٪
يقطنون خارج المخيمات	٧١,٩ ٪
نسبتهم إلى مجموع السكان	٢,٤ ٪
نسبة وفيات الأطفال	٣٠-٤٠ بالألف
العاطلون عن العمل	١٤-١٥ ٪
يجيدون القراءة والكتابة	ذكور ٩٤ ٪ ، وإناث ٨٤ ٪

تطور أعداد اللاجئين الفلسطينيين في سوريا [1]

مجموع اللاجئين الفلسطينيين الوافدين إلى سوريا عام ١٩٤٨ (٨٥-٩٠) ألف لاجئ، ارتفع عددهم ليصل في عام ١٩٦٠ إلى (١٢٦٦٦٢) لاجئ، ثم زاد في عام ١٩٥٨ إلى (٢٦٩٧٧٦) لاجئ ثم وصل إلى (٤٠٠) ألف لاجئ عام ٢٠٠٠ ووصل في نهاية عام ٢٠٠٢ إلى ٤٣١٠٧٩ لاجئ.

يوجد (٤٠٠٠ – ٥٠٠٠) من كراد الغنامة والبقارة في قضاء صفد على سبيل المثال غير مسجلين في الأونروا .

الخصائص المختلفة للاجئين في سوريا

- يتمركز اللاجئون الفلسطينيون في العاصمة السورية دمشق من (١٩٤٨ – ٢٠٠٢) بنسبة ٦٧ ٪ من مجموع اللاجئين .

- استحوذت محافظة درعا على ٩ , ٧٪ ، وحلب ٩ , ٧٪ ، حمص ٨ , ٤٪ ، حماه ١ , ٢ ٪ ، اللاذقية ٤ , ٢٪ .

- لا يعتبر مخيم اليرموك الذي يضم ١٣٠ ألف لاجئ فلسطيني من عداد المخيمات التي تديرها الأونروا رغم انتشار الخدمات الصحية والتربوية فيه وذلك لأنه يدار عبر إدارة محلية تابعة لوزارة الإدارة المحلية السورية في بلدية اليرموك وكذلك الحال بالنسبة لكل مخيمات المدن في دمشق ، وحندرات في حلب ، والرمل في اللاذقية .



(1) حمد موعد : اللاجئون الفلسطينيون جوهر الصراع وعقدة التسوية صـ٥٢٢.

أصول اللاجئين في سوريا

تندرج أصول اللاجئين الفلسطينيين القادمين إلى سوريا(من مدينة صفد وقضائها ٤٠٪ - من مدينة حيفا وقضائها ٢٢٪ - من مدينة طبرية والقضاء ١٦٪ - من مدينة عكا والقضاء ٨٪ - مدن الرملة واللد وبيسان والمدن الفلسطينية الأخرى ١٤٪).

قدرت نسبة الأطفال (٢٠٠٠ - ٢٠٠٢) بنحو ٤٣,٢٪ .

تصل نسبة القوي البشرية بين اللاجئين في سوريا إلى ٥٤,٥٪ وهي نسبة مقارنة بنحو ٦٠٪ في المجتمعات المتطورة .

متوسط دخل الفرد بين اللاجئين الفلسطينيين في سوريا حوالي ١٢٠٠ دولار سنوياً والعمر المتوقع ٦٨ عام ، تجاوز معدلات التعليم بين الكبار ٧٠٪[1].

خدمات الأونروا في سوريا

التعليم :

أقامت الأونروا في سوريا ١١١ مدرسة ابتدائية وإعدادية إضافة لمعهد للتدريب المهني في منطقة المزة غرب دمشق .

تضم تلك المدارس ٦٤٤٠٠ طالب وطالبة منهم ٤٨,٦٪ من الإناث إضافة إلى ٨٤٦ طالب وطالبة في مركز التدريب المهني .

يستحوذ قطاع التعليم على ١٢,٤٢٢ مليون دولار أي بنسبة ٤٧,٤ من إجمالي ميزانية الأونروا البالغة ٢٦,٢١٣ مليون دولار .

---

(١) المصدر السابق ص٥٢٣.

تنتشر خدمات الأونروا في التعليم الأساسي مع سهولة الولوج إلى المرحلة الثانوية حيث لا يتعدى الاتفاق على التسجيل والكتب الجامعية في السنة ١٠٠ دولار .

معدلات التعليم بين الكبار

- نسبة الملمين (٢٣٪) .
- شهادة ابتدائية (٣٢٪) .
- الإعدادية (١٦٪) .
- الثانوية (٨٪) .
- معهد متوسط (٧٪) .
- شهادة جامعية (٣٪) .

هناك ٨٠ ٪ من المسجلين الفلسطينيين في المدارس الابتدائية تستحوذ عليهم مدارس الأونروا ويتوزع ٢٠ ٪ الباقية من الطلبة على المدارس الحكومية والخاصة السورية ، كذلك تستأثر مدارس الأونروا على ٨٤ ٪ من إجمالي الطلبة في المرحلة الإعدادية . وتجاوز عدد الطلبة في المرحة الثانوية نحو (١١٨١٧) طالباً عام ٢٠٠٢ مقابل (١٠٥٠٠) طالب وُطالبة عام ١٩٩٨ ، ومن بين هؤلاء ٩٥ ٪ مسجلون في مدارس تابعة للحكومة ، و٥ ٪ فى المدارس الخاصة[1] .

الصحة :

فى مجال الصحة تقدم الأونروا خدمات علاجية ووقائية من خلال شبكة من المراكز الصحية .

---

(1) المصدر السابق صـ٥٢٥ ،٥٢٦.

- يوجد ١٣ مركزا صحيا لتقديم خدمات صحة الأسنان .

- تنشر الأونروا خدماتها الصحية بين اللاجئين في سوريا من خلال ٢٣

- مركزا صحيا لخدمات الأمومة والطفولة ، وأمراض السكري ، والأمراض الأخرى .

- يستحوذ قطاع الصحة على ٦,٦٦٣ مليون دولار بنسبة ٢٥,٣٪ من إجمالي ميزانية الأونروا البالغة ٢٦,٢١٣ مليون دولار ، باقي نسبة ٢٧,٣٪ على الإغاثة والخدمات الاجتماعية والتشغيلية المشتركة[1] .

مؤشرات اقتصادية واجتماعية

صدرت عدة قوانين في سوريا ساعدت على دخول اللاجئين الفلسطينيين في سوق العمل السورية مثل :

- إحداث مؤسسة اللاجئين الفلسطينيين لتنظيم سجلات اللاجئين في سوريا .

- يعتبر الفلسطينيين المقيمين في الأرض السورية بنفس السوية مع السوري مع الاحتفاظ بالجنسية الأصلية .

- إصدار وثائق سفر للاجئين العرب الفلسطينيين .

ومن بين حجم القوة البشرية بين اللاجئين في سوريا (وهم مجموع السكان مطروحاً منه غير القادرين عن العمل ومن بحكمهم كالأطفال – الشيوخ – المرضى – ذوي العاهات المستديمة) هناك ٢٩٪ من اللاجئين هم النشيطون اقتصادياً بسبب التركيب العمري الفتي نسبياً . كذلك ارتفع معدل الإعالة ليصل إلى ٤ أفراد للفرد العامل أي أن كل فرد في قوة العمل يعول إضافة لنفسه ٣ أفراد من خارج قوة العمل .

(1) المصدر السابق صـ٥٢٤.

أما قطاع الزراعة فيستحوذ على ٢٪ من قوة العمل في عام ٢٠٠٢ وهو بذلك أقل قطاع استحوذ على قوة العمل الفلسطينية من بين النشيطين اقتصادياً. واستوعب قطاع الخدمات السوري ٤١ ٪ من قوة العمل الفلسطينية في سوريا ، واستحوذت الصناعات التمويلية على ١٥ ٪ ، والتجارة على ٨ ٪ ، أما قطاع البناء فقد استأثر بنحو ٢٧ ٪ ، أما النسبة الباقية وهي ٣٪ توزعت على القطاعات الأخرى وبشكل أساسي على الكهرباء ، النقل ، قطاع المال ولم تتعد معدلات البطالة ١١ ٪ بين اللاجئين الفلسطينيين في سوريا .

ذكرنا أن معظم اللاجئين الفلسطينيين الذين لجأوا إلى سوريا كنتيجة لحرب ١٩٤٨ جاءوا من مناطق في شمال فلسطين أساساً من صفد ومن حيفا ويافا وفي عام ١٩٦٧ لجأ أكثر من ١٠٠ ألف من سكان مرتفعات الجولان السورية إلى أجزاء أخرى من سوريا منهم لاجئين فلسطينيين عندما احتلت إسرائيل الجولان . وفي عام ١٩٨٢ عندما اشتدت الحرب الإسرائيلية اللبنانية فإن عدة آلاف هاجروا إلى سوريا .

ويتمتع اللاجئون الفلسطينيون في سوريا بالخدمات الحكومية مثل المدارس الحكومية والجامعات والمستشفيات ، وتقدم الأونروا الخدمات التكميلية لما تقوم به الحكومة السورية وتأخذ الحكومة السورية على عاتقها تقديم الخدمات الأساسية في المعسكرات وتقدم الأونروا خدمات صحية بيئية مثل المجاري ، جمع القمامة ، التخلص من النفايات الصلبة ، ومقاومة الحشرات والآفات الضارة.

وبالرغم من ذلك فإن هناك العديد من مشروعات المجاري والمياه تحتاج إلى تحسين كبير وهناك معسكرات ما زالت تحتاج هذه الشبكات حيث لا توجد فيها بالمرة وتشكل عدم النظافة مشاكل صحية للاجئين ، وفي معظم المعسكرات فإن المساكن تقتصر على الأساسيات ومعظمها يحتاج إلى تعديلات هيكلية .

وتقوم الأونروا بإدارة المدارس وتقديم الدراسة الابتدائية والإعدادية متبعة نفس المناهج والمقررات الدراسية للطلبة السوريين في المدارس الحكومية وتدير الأونروا مركز تدريب حرفي في دمشق والذي يعد شباب اللاجئين للعمل وذلك بتسليحهم بمهارات تحتاجها السوق المحلية ، وهناك ١١٥٦٣ متدرب فيها بعد الدراسة الابتدائية والإعدادية تم تخرجهم من مركز التدريب منذ افتتاحه سنة ١٩٦١ .

وتشرف الأونروا على برامج النشاطات النسائية وإعادة التأهيل المجتمعي وتدعم اللاجئين في حالات الإعسار الشديد بمعونة إضافية وتتعاون الأونروا مع المؤسسة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب (G.A.P.A.R) وهي إدارة من إدارات وزارة العمل والشئون الاجتماعية التي أنشئت ١٩٥٠ .

حقائق وأرقام عن اللاجئين الفلسطينيين في سوريا المسجلين في الأونروا[١]

م	البيان	٢٠٠٥	٢٠٠٨
١	مجموع اللاجئين المسجلين	٤١٧,٣٤٦	٤٦١,٨٩٧
٢	مجموع اللاجئين المسجلين في المعسكرات	١١٠,٤٥٠	١٢٥,٠٠٩
٣	عدد المعسكرات	١٠	١٠
٤	عدد التلاميذ (٢٠٠١ – ٢٠٠٢)	٦٣,٩٥٠	٦٥,٤٧٩
٥	المدارس الابتدائية والإعدادية مدرسة	١٥	١٩
٦	اللاجئون المسجلون في حالات الفقر الشديد	٣١٢٨٨	٣٣,٠٤٠
٧	عدد مراكز التدريب المهني	١	١
٨	المراكز الصحية الأولية	٢٣	٢٣
٩	مراكز التأهيل المجتمعي	٥	٥
١٠	عدد العاملين في الأونروا	٣,١٦٤	٣,٦٦٤

(١) بيانات عام ٢٠٠٥ من موقع الأونروا ٢٣/ ١١/ ٢٠٠٦ أما بيانات ٢٠٠٨ فمن موقع الأونروا بتاريخ ٢٥/ ٤/ ٢٠٠٩.

- مشاريع إدارة الدخل ٤٩٧ مشروع .
- عدد مراكز برامج المرأة ١٦ .
- عدد قروض التمويل الصغير والمشاريع الصغيرة الممنوحة (١٨,٦٤٦) .
- القيمة التراكمية للقروض الممنوحة (١٢,٩٥٢,٨٢٨) مليون دولار .

المعاملات الخاصة لسوريا تجاه اللاجئين :

حيث أن سوريا أكثر البلدان المضيفة للفلسطينيين احتراماً لمكانتهم وتأميناً لحقوقهم وحسناً لمعاملتهم فإن المهمات القطرية بها تنحصر في :

تعزيز التعاون بين القيادتين الفلسطينية والسورية على جبهة المفاوضات لتشمل موضوع اللاجئين كما الموضوعات الأخرى والعمل ضمن استراتيجية موحدة لمعالجة قضية اللاجئين في الإطار السياسي والدولي .

إعادة الاعتبار إلى المرجعية الفلسطينية في سوريا بما يشمل تعزيز دورها في معالجة ملف اللاجئين والتمسك بحقوقهم والدفاع عن حق العودة والتنسيق مع الجهات السورية المعنية لمعالجة إشكاليات السفر والإقامة عند بروزها وإدارة العلاقة مع وكالة الأونروا والمشروعات التنموية التي ترعاها على الأراضي السورية .

العمل على تنسيق العمل والتحرك بين اللجان والجمعيات والمجموعات المختلفة المتواجدة بين اللاجئين في المخيمات للدفاع عن حق العودة من ناحية وتشكيل لجان سورية فلسطينية مشتركة للدفاع عن حق العودة بما يفعل الحملة الوطنية ويعزز الجبهة العربية المدافعة عن حق العودة[1] .

وعلي الرغم من أن سوريا لم تمنح اللاجئين الفلسطينيين الجنسية ، فإنه لم يكن

(1) اللاجئون الفلسطينيون جوهر الصراع وعقدة التسوية صـ٣٠٥، ٣٠٦.

لعدم حصولهم عليها أي تأثير يذكر بالنظر إلى طبيعة معاملتهم على المستوي الداخلي فقد استطاع الكثيرون منهم ولوج مراتب عليا في الوظائف الحكومية مثل وكيل وزارة ، أو ضابط برتبة لواء في الجيش السوري فضلاً عن استحواذ الكثير من الفلسطينيين على مرتبة المديرين في كثير من الوظائف الأخرى ، وفي الخمسينات صدرت سلسلة من القوانين والقرارات جعلت الفلسطينيين على قدم المساواة تقريباً مع المواطنين السوريين في مجالات حيوية كالتوظيف والنشاط التجاري والتعليم وبذلك استطاع اللاجئون الفلسطينيون في سوريا الاندماج في بنية الاقتصاد والمجتمع السوريين إلى درجة أبعد مما استطاعوه في أي بلد عربي آخر باستثناء الأردن الذي أعتبر فيه الفلسطيني أردنيا بعد حصوله على جواز أردني[(1)].

يحصل الفلسطينيون المقيمون في سوريا على وثيقة تخول لصاحبها خلال مدة صلاحيتها حق العودة إلى الجمهورية العربية السورية دون تأشيرة عودة على عكس وثيقة السفر الممنوحة من الحكومة المصرية ، وكذلك وثيقة السفر الممنوحة من الحكومة اللبنانية للاجئين الفلسطينيين والتي أصبح على حاملها ضرورة الحصول على تأشيرة عودة إذا كان خارج لبنان قبل عودته أو وضع تأشيرة ذهاب وعودة قبل السفر من لبنان إلى خارجها وهو الأمر الذي بدأ تطبيقه منذ صيف ١٩٩٥ عندما قامت السلطات الليبية بطرد الفلسطينيين من ليبيا ، ويحق للفلسطيني في سوريا تبعاً للقوانين الصادرة تملك أكثر من محل تجاري والتمتع بحقوق الانتفاع الناتجة عن حق الإيجار وفي هذا المجال عومل الفلسطيني معاملة المواطن السوري في استثمار المتاجر .

يحق للفلسطينيين الانتساب إلى النقابات السورية مثل (الأطباء ، المحامين ،

(1) نبيل السهلي: الفلسطينيون في سوريا الواقع الديموغرافي والاقتصادي والاجتماعي صـ٢٢ .

المقاولين ..الخ) ويكون للفلسطيني ذات الواجبات والحقوق التي تكون للمواطن السوري في النقابات السورية .

يحق للفلسطيني تملك شقة سكنية واحدة للعائلة (كل شخص متزوج وأسرته) بصيغة (الطابو) وهو السجل العقاري ، في حين يحق للمواطن السوري تملك العديد من الشقق بصيغة (الطابو) ، في مقابل ذلك يحق للفلسطيني أن يمتلك عدة شقق وأراضي زراعية ولكن بعقود غير مسجلة في السجل العقاري أي عن طريق (الكاتب بالعدل) .

وفي المنازعات حيال هذه الملكية الغير مسجلة يكون المالك الطرف الأضعف على عكس المالك بصيغة (الطابو) والسجل العقاري .

للفلسطيني في سوريا حق التقاضي وحق توكيل المحامين شأنه في ذلك شأن المواطن السوري ، وله مطلق الحرية والسفر داخل الأراضي السورية والسكن في أية قرية أو مدينة سورية ، إضافة إلى ذلك تسمح القوانين في سوريا بأن يمتلك اللاجئ الفلسطيني فيها المنقول (سيارات ، جرارات ، وسائل نقل ...الخ) شأنه في ذلك شأن المواطن السوري .

وعليه تبدو الحقوق المدنية للاجئ الفلسطيني كاملة في سوريا ما عدا حق الترشيح لعضوية مجلس الشعب والانتخابات في حين يرشح الفلسطيني لرئاسة وعضوية كافة النقابات السورية [1].



(1) نبيل السهلي : الفلسطينيون في سوريا الواقع الديموغرافي والاقتصادي والاجتماعي صـ٢٣ .

معيار جودة الحياة للاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة

تختلف ظروف الحياة بالنسبة للاجئين الفلسطينيين فى دولة عن دولة أخرى ، ويأتى هذا الاختلاف من عدة عوامل تتباين من دولة لأخرى ، ولم يتم حتى اليوم – على حد علمنا – دراسة شاملة لتقدير هذه العوامل ، وذلك بسبب حساسيات كثيرة قد تنشأ بين القائمين بالدراسة وبين الدولة المضيفة من ناحية ، وبين اللاجئين وبين الدول من ناحية أخرى .

وفى تقديرنا أنه ليس هناك عنصر واحد يمكن عن طريق تطبيقه الخروج باستنتاج يعطى صورة واضحة عن شكل الحياة فى المعسكرات وخارجها بالنسبة للاجئين فى الدولة المضيفة ، بل يجب استخدام عدة عناصر تكون معا فى مجموعها نوع الحياة للاجئين ، كما أن هذه العناصر ليست متساوية فى القيمة النسبية فحق العمل مثلا لايتعادل مع نسبة وفيات الأطفال .

ونقترح فيما يلى العناصر التى يشكل مجموعها النسبى شكل الحياة ودرجة جودتها فى بلد مضيف عن البلد الآخر بالنسبة للاجئين الفلسطينيين فيها داخل وخارج المعسكرات وهو ما يمكن أن يشكل وحده مجالا لدراسة أكبر وأكثر شمولا وتخصيصا ، ومن هذه العناصر التى نقترح تطبيقها ما يلى :

أولا : معايير حرية الحركة

– الحرية فى مغادرة المعسكر إلى المعسكرات الأخرى ، ومن المعسكرات إلى بقية أجزاء الدولة ، والعوائق التى قد توضع للحد من الحركة .

- الحرية فى مغادرة الدولة إلى الخارج والعودة بعد الحصول على التصاريح اللازمة .

- حرية الحصول على وثائق سفر للاجئين الفلسطينيين للسفر والعودة وعوائق ذلك والتكاليف المدفوعة لها .

- حرية وصول زائرين من الخارج للأهل والأصدقاء بالمعسكر وبلد الملجأ.

ثانيا : معايير ممارسة الحياة فى المعسكر وخارجه :

- نسبة عدد السكان إلى مساحة المعسكر .

- قوانين حرية العمل فى الدولة المضيفة ، ومدى السماح بها، ونوع الوظائف المتاحة ، وأى الوظائف ممنوع على اللاجئين ممارستها .

- مدى السماح للاجئين بتولى الوظائف العامة فى الدولة .

- مدى تمتع المعسكر بخدمات المياه ، والكهرباء ، الصرف الصحى ، ونسبة ما تدفعه الهيئات فى الدولة أو فى الـ UNRWA لكل من هذه المرافق .

- نسبة العوز أو الإعسار الشديد وما يقدم من مساعدات من جهات مختلفة (البلد المضيف – الحكومة الفلسطينية – الأونروا) .

- متوسط دخل الفرد فى المعسكر ونسبة التحويلات الخارجية التى تصل للاجئين ومدى انسيابها .

ثالثا : المعايير الصحية وصحة الأسرة

- معدل العمر عند الوفاة .

- نسبة وفيات الأطفال .

- عدد الأطباء بالنسبة لعدد السكان ، والطاقم الطبى .

- عدد المستشفيات ومدى إمكانية نقل المرضى للعلاج فى الخارج .

- مدى انتشار الأمراض المعدية (الكوليرا – الدرن – السل) .
- مدى توزيع العيادات الطبية ومعدل صرف الأدوية .

رابعا : المعايير الثقافية والتعليمية

- عدد الطلاب فى الفصل الدراسى .
- عدد المدارس بالنسبة لعدد الطلاب .
- عدد دورات الدراسة فى اليوم الواحد .
- الحق فى إستكمال الدراسة بعد الفترة التى تقدمها الـ UNRWA .
- عدد مراكز التدريب المهنى .
- مدى فعالية الدورات التى تقدم للارتقاء وتدريب المدرسين .
- نسبة عدد الحاسبات لكل طالب .
- نسبة ما ينفق على التعليم بالنسبة لكل فرد وطالب .

خامسا : المعايير الأمنية والسياسية

- مدى الترحيب باللاجئين الناتج عن عوامل (أمنية – اقتصادية – سياسية – التجانس العرقى والدينى) .
- مدى توفر الأمن الجنائى داخل المعسكر .
- مدى توفر تدبير الأمن الداخلى بمعرفة مؤسسات اللاجئين أنفسهم ، وإشتراك الدولة المضيفة فى هذه الإجراءات وتدخلها .
- مدى السماح للاجئين بتكوين منظماتهم السياسية والانخراط فى نشاطات سياسية فى البلد المضيف والانضمام إلى الحركات السياسية الفلسطينية

أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في إسرائيل

- أوضاع اللاجئين الفلسطينيين فى إسرائيل (لاجئو الداخل) بعد حرب ١٩٤٨ .
- بلديات اللاجئين التى هاجروا إليها بعد الحرب .
- الاستقرار العفوى بقرى ومدن اللجوء .
- القرى الغير معترف بها من قبل الدولة .
- وضع اللاجئين مع انتهاء عمليات الاحتلال .
- اللاجئون فى مقابل السكان الدائمين .
- وكالة غوث اللاجئين ١٩٤٩ – ١٩٥٠ .
- اتفاق أوسلو واللاجئين داخل إسرائيل .
- أراضى اللاجئين والجهاز القضائى .
- قانون أموال الغائبين .
- تحويل الصلاحيات من الأونروا إلى حكومة إسرائيل .
- قانون تملك الأراضى (مصادرة الأعمال والتعويض) .
- الحاصلون على التعويضات .
- دور تأجير الحكومة للأراضى المهجرة إلى اللاجئين لاستزراعها فى ظل تملك الحكومة للأرض .
- لاجئو الداخل فى الفترة من (١٩٦٧ – ١٩٩٧) .

أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في إسرائيل

قليلة هي المصادر التي تتناول شئون العرب في الجزء من فلسطين الذي احتلته إسرائيل في عام ١٩٤٨ عقب الحرب العربية الإسرائيلية الثانية ولهذا السبب سنفرد بعض الصفحات لبيان أوضاعهم ، ويعتبر كثير من المؤرخين أن الحرب بين السكان الفلسطينيين الأصليين والعصابات الصهيونية مثل (الأرجون – الشتيرن – الماباي) هي الحرب الأولى والتي انتهت بهزيمة الفلسطينيين وتشتيتهم نتيجة الإرهاب الإسرائيلي وتهجيرهم من وطنهم لاجئين في دول أخرى ، وهذه الحرب هي التي انتهت يوم ١٥/ ٥/ ١٩٤٨ بالإعلان عن قيام دولة إسرائيل عقب خروج آخر جندي بريطاني في مساء اليوم السابق [١].

وبهذا فقد وقعت حربان يدمجها الصهاينة عادة في واحدة هي الثانية تحديداً وهذا الدمج هو ما يجب كسره للخروج من الإشكالية المغشوشة وحتى نتمكن أخيراً من التحدث عن ضخامة الطرد ، وعن الزوال الفعلي للوطن الفلسطيني ، ويخلص «إلياس صنبر» إلى أن القوات العربية لم تخسر حرب الحفاظ على الأرض الفلسطينية وإنما حرب استعادتها .

وكنتيجة لذلك اندفع مئات الآلاف من الفلسطينيين تاركين وطنهم إلى البلاد المجاورة لبنان وسوريا بالإضافة إلى الأماكن التي بقيت تحت إدارة الجيشين الأردني

(١) الترانسفير : الإبعاد الجماعي في العقيدة الصهيونية ، ترجمات مختارة من العبرية تقديم د محجوب عمر، دار البيادر للنشر والتوزيع الطبعة الأولي ١٩٩٠ .

والمصري (في الضفة الغربية ، وقطاع غزة) على أن جزءاً آخر من المهجرين الذين أرغموا على ترك ديارهم لجأوا إلى مدن وقرى أخري في الأرض التي أصبحت دولة إسرائيل وهم بذلك قد أصبحوا لاجئين في وطنهم أو ما يطلق عليهم لاجئو الداخل وهم الذين تمسكوا بالأرض وبالوطن وبالأهل ورفضوا أن يشتركوا مع الأغلبية العظمي من السكان في لجوئهم إلى الخارج .

وهناك عوامل مختلفة حددت أماكن التطهير العرقى فى إسرائيل جغرافيا ومن هذه العوامل ما يلي :

بعد قيام الدولة العبرية أرادت الحكومة الإسرائيلية (تنظيف) واقتلاع قرى بكاملها بحيث لا يسكنها أي فلسطيني .

رغبة الجيش الإسرائيلي في إجراء توزيع سكاني بحيث لا يكون السكان الفلسطينيين العرب متركزين ككتلة سكانية متجانسة ومركزة ، حتى لا تطالب في المستقبل القريب أو البعيد بأن يكون لهم حكم ذاتي خاص أو إداري يميزها ككتلة مختلفة عن بقية الوطن اليهودي ، ذلك فضلاً عن عدم مطالبتها بالانفصال أو الاستقلال أو الانضمام إلى كيانات سياسية إقليمية أخرى ، وحتى اليوم فإن سعي الحكومة الإسرائيلية مازال متوجهاً وبتركيز شديد لتحقيق هذه الغاية وهي عدم وجود تركيز فلسطيني عربي سكاني في أي منطقة من إسرائيل وكان «شمعون بيريز» (نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق (٢٠٠٤) والذي انضم بعد هزيمته فى رئاسة حزب العمل أمام عمير بيرتس إلى حزب كديما الذي أسسه شارون عام ٢٠٠٥) قد نذر أن يقوم بتطوير النقب والجليل حيث يوجد التركيز الديموجرافي السكاني الفلسطيني وهي خطة معلنة لا تخشي إسرائيل من إعلانها على الملأ .

صدور قرار التقسيم رقم ١٨١ بتاريخ ٢٩/ ١١/ ١٩٤٧ والذي أعطت بموجبه

الأمم المتحدة الأرض التي سمحت فيها بقيام دولة إسرائيل ، وقد هاجر بعض الفلسطينيين من هذه الأماكن التي أصبح لا جدال في أنها ستتبع دولة إسرائيل إلى أماكن أخرى حددتها الأمم المتحدة لقيام دولة فلسطينية عليها .

وقد اعتمدنا بصورة رئيسية على كتاب «هليل كوهين» الغائبون الحاضرون ، اللاجئون الفلسطينيون في إسرائيل منذ سنة ١٩٤٨ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، الطبعة الثانية ٢٠٠٣ .

أعداد اللاجئين

لايتم تعداد اللاجئين بمعزل عن السكان العرب ولم يتم نشر أي بيانات منذ الخمسينات والسبب :

- الحيلولة دون تكتل هذه الفئة حول مطالب مشتركة .
- محاولة عدم إعطاء هذه المجموعة السكانية صبغة خاصة .
- دعم الزعم بأن مشكلة اللاجئين في الداخل لم يعد لها وجود .

تقدير الأعداد :

النشطاء العاملون في أوساط لاجئ الداخل حالياً ما بين ١٩٠,٠ ألف – إلى ربع مليون .

يرى «د. رمزي رباح» عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية أن ٤٠ ٪ من عرب إسرائيل لاجئون أي أن عددهم (٣٠٠,٠٠٠) عام ٢٠٠٧.

يرى «سامي سموحه» أن ٢٣,١٪ من السكان العرب من لاجئ الداخل بالإضافة إلى أحفاد وأبناء لاجئين أو أقاربه من الدرجة الأولى .

وهذه تقديرات بالمفهوم الضيق لمصطلح «لاجئو الداخل» ويجدر ملاحظة :

أن هذه الأرقام للاجئين الذين دمرت ديارهم (بوصفها أملاك غائبين) وبقوا في البلاد وتسميهم إسرائيل «الغائبون الحاضرون» .

أن الذين عادوا إلى قراهم (العائدون إلى حيفا وعكا) غير مشمولين بهذه الأرقام رغم أن أملاكهم سبق أن صودرت.

معطيات إسرائيلية منذ أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات في أرشيف الدولة وأرشيف الصندوق القومي اليهودى في عام ١٩٥٠ أن عددهم أكثر من ٢٠ ألف لاجئ فلسطيني (هاجروا إلى الدول العربية في تلك الفترة ٨٠٠ ألف لاجئ) .

استطلاع في أرشيف الصندوق القومي اليهودي يبين وجود (١٩,٠٧٤) لاجئ فى الداخل .

في وزارة الزراعة وثيقة تبين وجود (١٩,٤٠٦) من القرويين يضاف إليهم (٦,٠٠٠) فى المدن ليصل إلى خمسة وعشرون ألف لاجئ .

وصل العدد بعد عامين من تحويل صلاحية الأونروا إلى إسرائيل في وزارة العمل إلى (١٦,٠٠٠) لاجئ وهو عدد منخفض .

وكذلك كان هناك لاجئون من ضمن هذه الأعداد في مناطق أخرى في البلد وأشخاص تم ترحيلهم لكن عددهم أقل (سكان الخرب في المثلث الذين تم ترحيلهم إلى القرى الكبيرة وبضع مئات من اللاجئين الذين كانوا في المثلث بعد تسليمه لإسرائيل وبقوا فيه) .

نخلص من ذلك إلى أن أكثر من ٩٠ ٪ من لاجئ الداخل في إسرائيل هم من الجليل وأغلبيتهم العظمي من القرى ، وهناك بعض القرى التي لم يبق منها في الدولة غير بضعة أفراد وقرى أخرى بقي منها عدد كبير من السكان .

السكان الباقون في أراضيهم ولم يغادروها :

	صفد	عكا	حيفا	الناصرة	طبرية	بيسان
بقي منها أكثر من خمسمائة شخص	لا يوجد	٤	لا يوجد	٣	١	لا يوجد
قرى بقي منها ١٠٠-٥٠٠	٢	٥	٤	١	١	٢
قرى أقل من ١٠٠ شخص	١٢	٨	٨	١	٧	٢
قرى مهجرة أخرى	٥٤	٧	١٧	٢	١٦	٢٨
بلدات لجوء بمبادرة سلطة تأهل اللاجئين	٢	٦	لا يوجد	لا يوجد	١	لا يوجد
بلدات لجوء رئيسية أخرى	لا يوجد	٦	٤	٤	١	لا يوجد
قرى باقية	٤	٢١	٨	١٥	٣	١

وقد عقدت «لجنة المبادرة للدفاع عن حقوق المهجرين في داخل إسرائيل» إجتماعا في مارس ١٩٩٥ في عبلين حضره لاجئون من الداخل من ٨ قرى من القرى العشر التي بقي منها أكثر من ٥٠٠ شخص وقد تعيب أهالي عيلوط الذين عادوا في معظمهم إلى قريتهم وأهالي طبرية لكن أشخاصاً من ٢٢ قرية أخرى شاركوا في المؤتمر ، وهذا يدل على أن المطلب الأساسي بالعودة إلى القرى واسترجاع الأراضي غير منوط بعدد السكان الباقين .

ويمكن تقسيم عملية تهجير سكان إسرائيل العرب إلى أربعة موجات منذ بداية الحرب إلى نهايتها وهذه الموجات هي التي تسببت بنشوء ظاهرة لاجئ الداخل ولكل موجة ملامحها .

في الموجة الأولي

بناء على هذا التقسيم ، نزح الفلسطينيون عن البلد في الأشهر الأربعة الأولي من الحرب (ديسمبر ١٩٤٧ حتى مارس ١٩٤٨) وكان النازحون في معظمهم من الموسرين من سكان المدن الكبرى ، الذين أغلقوا بيوتهم وغادروها إلى مدن أخرى ، أملاً بالبقاء فيها إلى أن تستتب الأوضاع ، وهناك مجموعة أخرى من اللاجئين في هذه الموجة ، وهي من لاجئي القري في السهل الساحلي وبعض القرى الأخرى ، الذين هربوا في أغلبيتهم العظمي إلى مناطق ضمت لاحقاً إلى المملكة الأردنية . كما أن هناك ثمة آخرون عادوا فوجدوا أنفسهم لاجئين في دولة إسرائيل مع تسليم المثلث إلى إسرائيل بموجب اتفاقيات رودس .

الموجة الثانية

الموجة الأساسية من التهجير وقعت في الفترة الممتدة من (أبريل - يونيو ١٩٤٨) فخلال هذه الفترة تم ترحيل أهالي القرى الواقعة على جانبي طريق القدس – تل أبيب ، أما مدن حيفا ويافا وطبرية وصفد وعكا فقد احتلت ، وفر معظم سكانها ، كذلك احتلت مدينة (بيسان) في تلك الفترة ، ونزح القرويون من الجليل الشرقي وسهل الحولة عن قراهم . وفي أواخر تلك الفترة ، قام الجيش الإسرائيلي بعملية «بن – عامي» على امتداد شاطئ الجليل الغربي ، كما احتلت قواته مناطق واسعة في الجنوب ، فنزح سكان تلك المنطقة عنها أيضا وفرت أغلبيتهم العظمي إلى خارج حدود الدولة المستقبلية ، بينما لجأت أقلية منهم إلىَ الناصرة والمناطق المجاورة لها (وصل إلى الناصرة سكان من حيفا وطبرية والقرى الواقعة في هذين القضاءين) . هؤلاء وغيرهم وجدوا أنفسهم في يوليو ١٩٤٨ بعد عملية ديكل العسكرية في مناطق خاضعة للجيش الإسرائيلي .

أما موجة التهجير الثالثة :

فبدأت مع معارك الأيام العشرة في يوليو ١٩٤٨ (من ٩ إلى ١٨ يوليو) وانتهت بالعمليات العسكرية التي نفذت عشية الهدنة الثانية ، في أواسط أكتوبر من تلك السنة . في هذه المعارك تم احتلال اللد والرملة (عملية داني) ، وشفا عمرة والناصرة (عملية ديكل) ، وكذلك معظم قري الجليل الأسفل ، وأجزاء كبيرة من شمال النقب ، إضافة إلى القرى الواقعة على شاطئ جبال الكرمل (عملية شوتير) .

بلدات اللاجئين الأصلية

منذ أواسط ١٩٤٩ بدأ يظهر في معطيات مختلف الوزارات بشأن اللاجئين أسماء البلدات التي لجأوا إليها واستقروا بها دون ذكر بلداتهم الأصلية التى لم يهدم بعضها فعاد إليها أهلها وإجمالاً فقد أخليت ١٦٢ قرية في الشمال خلال الحرب والمعلومات عن اللاجئين الذين بقوا في الدولة تتعلق بـ٦٤ قرية في شمال البلد ويبدو أنه لم يبق أحد من سكان القرى الشمالية الأخرى والبالغ عددها ٩٨ داخل دولة إسرائيل .

ويعيش اليوم لاجئو الداخل في كل بلدة من البلدات والمدن العربية المختلفة في البلد تقريباً وهم يشكلون في بعض البلدان أكثرية السكان وفي بعضها الآخر لا يشكلون إلا نسبة ضئيلة وترجع الفوارق إلى الطرق المتعددة التي وصل بها اللاجئون إلى تلك البلدات فبعضهم وصل بشكل فردى وبعضهم الآخر تدخلت الدولة في توطينه .

كما أنشأت الدولة (إسرائيل) سلطة لتأهيل اللاجئين عملت لمدة ٤ أعوام تقريباً (١٩٤٩ – ١٩٥٣) باسم دولة إسرائيل ووطنت مئات اللاجئين في مختلف القرى ، وانصب عمل سلطة اللاجئين الأساسي على قرى اللجوء الرسمية التي عملت فيها وكانت هذه القرى شبه خاوية بعد أن غادرها معظم سكانها ثم وقع عليها الاختيار

لتوطين لاجئين من أماكن أخرى .

الاستقرار العفوي بقرى ومدن اللجوء

كان اللاجئون الذين هربوا من بيوتهم في أثناء المعارك يصلون عادة إلى القرى والمدن المجاورة لقراهم الأصلية ، وفي حال وجدوا القرية التي وصلوا إليها خالية من السكان أو هرب سكانها منها عند وجودهم فيها فإنهم كانوا يواصلون الترحال وكان هذا نمط النزوح الأساسي . ومع انتهاء المعارك حاول اللاجئون العودة إلى بيوتهم وسمح لمن بقيت قراهم ومدنهم على حالها بالعودة (علي الرغم من أن أملاكهم وضعت بموجب القانون تحت تصرف القيم على أموال الغائبين) أما الذين دمرت قراهم فقد اضطروا إلى البقاء في قرية اللجوء أو انتقلوا إلى مكان اعتقدوا أنه سيتم استقبالهم فيه بشكل أفضل لدي أقارب لهم أو أبناء الطائفة الدينية التي ينتمون إليها .

لم تحمل القرى العربية التي بقيت ضمن دولة إسرائيل عبء استقبال لاجئي الداخل بالتساوي فبعض القرى استقبل بضعة لاجئين وبعضها الآخر استقبل كثيرين وكانت مدينتا عكا والناصرة من المدن الرئيسية التي استوعبت اللاجئين في شمال إسرائيل وأدى دخول اللاجئين إلى قرى اللجوء إلى زعزعة بنيتها الاجتماعية وحدث أكثر من مرة مشاحنات بين اللاجئين وسكان القرى الأصليين الذين دلت الدراسات مؤخراً بأنهم لا يزالوا في معظمهم يشعرون بالغربة وبأنهم لاجئون في الأماكن التي لجأوا إليها ، وكانت الحكومة الإسرائيلية قد اقترحت تسجيل بعض البيوت بأسماء اللاجئين الذين سكنوا فيها في مقابل التنازل عن بيوتهم الأصلية وقد تلقي مهجروا (إقرث) وكفر (برعم) في إبريل ١٩٦١ رسائل من الحكومة فحواها أنهم يعتبرون الملاك الشرعيين للبيوت التي يسكنون فيها بسبب عدم موافقتهم على

الانتقال إلى الأحياء التي بنتها لهم الحكومة .

القرى الغير معترف بها من قبل الدولة

ظهرت في هذا الوقت مشكلة القرى غير المعترف بها ، وهو شكل آخر للاستقرار لدي لاجئي الداخل ، وهو عبارة عن تجمعات سكنية خارج البلدات القائمة بدون ترخيص وقد رفضت الدولة الاعتراف بمثل هذه القرى ويتجلى هذا الرفض من خلال عدم وصلها بشبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي . وعلي أية حال فإن نسبة بسيطة فقط من لاجئي الداخل هى التى تعيش في القرى غير المعترف بها بحيث لن يؤثر حل هذه المشكلة بصورة جوهرية في القضية برمتها ولن يؤثر أيضا في مطلب اللاجئين المتجدد بالعودة إلى قراهم التي غادروها قبل ٥٠ عاماً .

وضع اللاجئين مع انتهاء عمليات الاحتلال

كان الجيش الإسرائيلي يبارك هجرة أية بلدة عربية (وإن كانت هناك حالات استثنائية مثل حيفا) فقد قررت حكومة إسرائيل تأليف لجنة حكومية في ٢١/ ١١/ ١٩٤٨ لاتخاذ ما يلزم من قرارات بشأن ترحيل العرب من مكان إلى آخر داخل الدولة ، و قدمت وزارة الأقليات مذكرة قالت فيها (تعم الفوضى الشديدة عدة مناطق سكنية عربية بسبب الحرب ، فبعد احتلال هذه المناطق وجدناها شبه خالية بل كان بعضها مهجوراً تماماً وبعضها الآخر يعج باللاجئين ، وبسبب النزوح في جميع الاتجاهات تفرقت العائلات بعضها عن بعض الزوجات في مكان والأزواج في مكان آخر وكذلك تشتت الأطفال عن ذويهم . هؤلاء اللاجئون وخصوصاً عند الحديث عن النساء والأطفال – كانوا يعانون ضائقة اقتصادية خانقة وأصبحوا بمثابة حالات اجتماعية تدعو إلى القلق) ، وقدر مجموع اللاجئين

داخل حدود الدولة باستثناء البدو في الجنوب ما بين ١٥ – ٢٠ ألف لاجئ .

اللاجئون في مقابل السكان الدائمين

في تلك الفترة بدأ التوتر بين اللاجئين والسكان الدائمين نظراً لتضرر كثيرين منهم اقتصادياً بسبب الحرب فقد حرصت المنظمات العمالية في الناصرة مثلاً على تشغيل أبناء المدينة فقط وأهملت اللاجئين ولم يكن هناك أي تعاون من قبل السكان الأصليين مع اللاجئين أما في القرى التي تجمع اللاجئين فيها فلم يكن الوضع الاقتصادي أفضل حالاً أيضاً على الرغم أن اللاجئين هناك استقبلوا بحفاوة أكبر . إلا أن الدروز في جولس فقد حاولوا التخلص من اللاجئين الذين وصلوا إلى قريتهم ، والخلاصة أنه بقي نحو ٢٠ ألف لاجئ في شمال البلد ربعهم تقريباً في مدينة الناصرة.

اللاجئون داخل إسرائيل وعلاقتهم بوكالة غوث اللاجئين

فى أواسط يوليو ١٩٤٨ وبعد أن احتل الجيش الإسرائيلي الجليل الأسفل (بما فيه الناصرة ومناطق شاسعة من السهل الساحلي ومنطقة الجنوب) ومع سريان مفعول الهدنة الثانية توجهت جامعة الدول العربية إلى الأمم المتحدة رسمياً طالبة مساعدة إنسانية للاجئين الفلسطينيين أينما كانوا ولم يوافق مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة على الطلب إلا بعد مرور بعض الوقت وفى هذه الأثناء توجه وسيط الأمم المتحدة (الكونت السويدى فولك برنا دوت) إلى الدول والمنظمات العالمية مطالباً إياها بتقديم المساعدة إلى اللاجئين ، واستجابت جمعيات كثيرة كانت فى معظمها برعاية منظمات مسيحية عالمية مثل مشروع الإغاثة البلجيكى ومشروع الإغاثة للإرسالية المعمدانية وأيضاً منظمة الكويكرز بالإضافة إلى منظمة يهودية تدعى (المجتمع اليهودى للخدمات الإنسانية) وركزت منظمات الإغاثة نشاطها

على توزيع الطعام والملابس التى جلبت من الخارج .

وفى سبتمبر ١٩٤٨ أقامت الأمم المتحدة «مركز تنسيق أعمال الإغاثة» على هيئة مركز طوارئ (UN DISASTER RELIEF PROJECT. DRP) وفى نوفمبر ١٩٤٨ حلت محله وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين (UNITED NATIONS RELIEF FOR PALESTINIAN REFUGEES) التى نسقت بين مختلف المنظمات وبين الأذرع المتعددة للأمم المتحدة نفسها.

وقد أوكل تقديم المساعدة نفسها من قبل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين داخل دولة إسرائيل إلى الصليب الأحمر الدولي ، وفى أوائل سنة ١٩٤٩ أبرمت اتفاقية بين حكومة إسرائيل وبين الصليب الأحمر نظمت أعماله فى إسرائيل.

وقد حلت وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين فى الشرق الأدنى (UNRWA) بقرار الجمعية العامة فى ٨/ ١٢/ ١٩٤٩ والتى بدأت عملها فى مايو ١٩٥٠ محل وكالة غوث اللاجئين ، وحتى سنة ١٩٥٢ كانت تقدم الأونروا إلى اللاجئين فى إسرائيل(وعددهم ٣٢,٠٠٠) [1] الخدمات نفسها التى كانت تقدمها إلى اللاجئين فى المخيمات فى الدول العربية أى أنها كانت توزع عليهم الحصص التموينية وتساعدهم فى إيجاد عمل لكن فى صيف سنة ١٩٥٢ قررت الحكومة الإسرائيلية تحمل مسئولية اللاجئين الذين شملتهم الأونروا برعايتها وقد تزامن هذا الأمر مع إعلان وزارة الخارجية أنه لم يعد هناك أى لاجئين فى دولة إسرائيل .

مقاومة اللاجئين للأوضاع العسكرية التى فرضت عليهم بعد وقف القتال

مر خمسون عاماً منذ نشوء قضية لاجئي الداخل فى إسرائيل وكانت الأعوام

(١)تقرير المفوض العام للأونروا المقدم للأمين العام للأمم المتحدة عن الفترة ١/ ٧/ ١٩٩٧ الى ٣٠/ ٦/ ١٩٩٨.

الأولى هى الأصعب .إذ عاش اللاجئون فى معظمهم فى أكواخ وأحواش خارج القرى التى لم تهدم،وتلقوا المساعدات من الأونروا والصليب الأحمر لإعالتهم.وقد جوبهت مطالبهم بالعودة إلى أراضيهم وقراهم بالرفض،بل سنت الدولة قوانين مكنتها من وضع يدها على تلك الأراضي.كذلك واصلت الدولة حتى سنة ١٩٥٢ عملية ترحيل السكان بالقوة عن القرى والخرب ، حيث انضم هؤلاء المقتلعون إلى موكب لاجئي الداخل.

فى سنة ١٩٥٣ سن قانون استملاك الأراضي، الذى هدف إلى تسويغ نقل ملكية الأراضي إلى الدولة، وتمكين اللاجئين من الحصول على تعويضات فى مقابلها. لكن التعويضات كانت ضئيلة ، وقلة من اللاجئين توصلت إلى تسويات مع الدولة . وفى أواخر الخمسينات (من القرن العشرين) ومع تحديث نسب التعويضات ارتفع عدد مقدمى الطلبات (للتنازل عن الأرض) الذين لم يكن كثيرون منهم من لاجئي الداخل وإنما أصحاب أراضى لحق بهم الضرر بسبب قانون استملاك الأراضي. وفى تلك الفترة بلورت الدولة خطة أولية كحل للضائقة السكنية التى كان يعانى منها لاجئو الداخل ، الذين بدأوا يستقرون بالقرى التى لجأوا إليها ، أو بقرى أخرى انتقلوا إليها فى الفترة نفسها.

خلال تلك السنوات كان الحزب الشيوعى هو موجه دفة عملية مقاومة الحصول على التعويضات. لكن يمكن القول، إجمالاً،إن المعارضة كانت السمة الأساسية التى اتسم بها السكان العرب. فقد كانت المبادرة تأتى فى معظمها من طرف الحكومة ومبعوثيها : القيم على أموال الغائبين ، والحكم العسكرى ، وسلطة تأهيل اللاجئين ، وغيرها.

أما بعد حرب الأيام الستة ، فقد أخذ وعى العرب فى الدولة يزداد بإمكان

التصدى للقوانين التى اعتبروها قوانين لنهب الأراضي وذلك كلما تعززت الهوية الفلسطينية لديهم . ومع توقيع الاتفاقيات بين منظمة التحرير وإسرائيل ، وإقامة السلطة الفلسطينية ، طرأ تغير آخر على الشعور السياسى لدى العرب فى إسرائيل . إذ بدأوا حينها يطالبون بحقوقهم كمواطنين يتوجهون إلى حكومتهم الشرعية . وقد أدى بهم تخوفهم من أن تتنازل منظمة التحرير عن «حق العودة» ، وإدراكهم حقيقة أن هذه المنظمة لا تمثلهم ، إلى تأليف «لجنة المبادرة للدفاع عن حقوق المهجرين فى إسرائيل» ، وذلك للمطالبة بإعادة اللاجئين الراغبين فى العودة إلى أراضيهم (والتى لا تستغلها بموجب القانون المستوطنات اليهودية) ، وإلى قراهم . وكان هذا المطلب غير مقبول من أى من الأحزاب الصهيونية .

لكن هناك استثناء واحداً للنفى المطلق لمبدأ العودة هو قريتا (إقرث وكفر برعم) إذ قررت لجنة وزارية فى أواخر سنة ١٩٩٥ تمكين أهاليهما من إقامة قريتين أهليتين على أراضيهما . وتعود هذه المعاملة الاستثنائية إلى ظروف تهجير سكان هاتين القريتين اللتين لم ينزح عنهما السكان خلال الحرب وإنما غادروا بأمر من قادة الجيش الإسرائيلي ، إضافة إلى قرارات محكمة العدل العليا التى صدرت فى الخمسينات (من القرن العشرين) والتى أيدت مطالب أهالى القريتين . لكن هذا القرار الذى يتيح العودة الجزئية لأبناء مهجرى إقرث وكفر برعم كان يثير المعارضة الشديدة لدى المستوطنات فى المنطقة، ولدى مختلف الأوساط السياسية، خشية أن يعتبر الأمر سابقة . وهناك أمر لا يقل أهمية ، ويعتبر جوهر المعارضة ، وهو الفكرة التى بقيت سائدة طوال أعوام قيام الدولة (والتى، كما أسلفنا، تظهر من خلال معالجة قضية لاجئ الداخل) : إعطاء المواطنين العرب فى الدولة أدنى حد من الأراضي .

اتفاق أوسلو واللاجئين داخل إسرائيل

بدون أن نتعرض للعلاقة الوطنية بين منظمة التحرير الفلسطينية التى رأسها الشقيرى ثم تلاه الرئيس ياسر عرفات وبين الفلسطينيين فى الداخل (داخل الخط الأخضر – إسرائيل الـ ٤٨) لأنها تحتاج لدراسة كاملة عن عوامل المد والجزر فيها إلا أننا بصورة مستعجلة لا يمكن أن نغفل أن لاجئي الداخل كانوا يتطلعون إلى المنظمة باعتبارها ممثلهم الأعلى فى الحصول على حقوقهم فى العودة إلى قراهم ومدنهم التى أبعدوا عنها وهجروا منها والتعويض الناتج عن هذا التشتت والتشرذم والحياة على هامش المجتمعات التى لجأوا إليها عام ١٩٤٨ وما تلاه من إعادة توزيع لمهاجرى الداخل لا سيما أن مشاكلهم أيسر فى الحل لأنهم مواطنون إسرائيليون ولا يتطلب إنصافهم تغيير فى جنسيتهم أو حاجتهم للحصول على تصاريح دخول وإقامة مثل التى يحتاحها اللاجئون الذين غادروا البلد ولجأوا إلى لبنان وسوريا والأردن ومناطق الضفة الغربية وقطاع غزة ومصر ، كما أنهم يتمسكون بوضعيتهم كلاجئين ويطالبون بأن يطبق عليهم القرار رقم ١٩٤ الصادر فى ١١/ ١٢/ ١٩٤٨ الخاص بالعودة والتعويض ومن أجل هذه الغاية أنشأوا مؤخراً التنظيمات التى تطالب بحقوقهم ولإن كان المهاجرون فى الشتات (خارج إسرائيل) قد شعروا بغصة فى حلقهم وانتابهم القلق إن لم يكن الفزع مما ورد فى اتفاق منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل فى اتفاق أوسلو فى ١٣/ ٩/ ١٩٩٣ من تأجيل التعامل مع قضيتهم إلى مرحلة الحل النهائى حيث يتم معالجة المواضيع الشائكة مثل القدس والحدود والمستوطنات وما أضيف إليها بخصوص موضوع المياه فإذا كان هذا هو شعور اللاجئين فى الشتات فإن شعور اللاجئين فى الداخل كان أشد وقعاً وخيبة أمل ، لكنهم مع ذلك لم يستسلموا لليأس ومضوا منذ ذلك

الحين فى تفعيل وتنشيط وتكوين تجمعات اللاجئين فى الداخل (و قد أفردنا باباً خاصاً بتأثير اتفاق أوسلو على اللاجئين فى الدول العربية ومناطق السلطة الفلسطينية) .

أراضى اللاجئين والجهاز القضائى

بعد فترة وجيزة من قيام الدولة بدأت الحكومة سن الأنظمة لوضع أراضى اللاجئين تحت تصرفها ومنها أراضى لاجئى الداخل الذين منعوا من العودة إلى قراهم . وفى ٢٣ يونيو ١٩٤٨ تم إعلان أنظمة الطوارئ (الأملاك المتروكة لسنة ١٩٤٨) التى أوجبت على كل من يضع يده على أملاك غائبين تبليغ الشرطة ، وصدر أمر آخر فى ٣٠ من الشهر نفسه بفرض قانون الدولة على الأراضي المتروكة وعين قيما للنظر فى شئونها وفى ديسمبر ١٩٤٨ وضعت أنظمة طوارئ تتعلق بأملاك الغائبين حلت محل الأنظمة السابقة .

وعبر هذه الأنظمة والقانون الذى حل محلها وضع فى تصرف الدولة مئات الآلاف من الدونمات فى أنحاء البلد كافة أما النظام الآخر الذى وضعت الدولة يدها عن طريقه على أراضى شاسعة فكان أنظمة الطوارئ(استغلال الأراضى المبورة) لسنة ١٩٤٨ التى مكنت وزير الزراعة من حيازة أراضى لا يستغلها أصحابها وبموجب هذه الأنظمة حولت أراضى اللاجئين الذين هربوا من قراهم ولم يتلقوا إذناً بالعودة إليهم أو أولئك الذين تم ترحيلهم من قراهم بعد الحرب فقد آلت هذه الأراضي إلى وزارة الزراعة.

كانت الآلية القضائية الثانية التى استخدمت لنقل أراضى اللاجئين إلى سلطة الدولة هى إعلانها مناطق عسكرة مغلقة ، وكذلك استخدمت الأنظمة التى أعطت وزير الدفاع – بمصادقة لجنة الخارجية والأمن فى الكنيست–صلاحية إعلان

مناطق متاخمة للحدود (المنطقة المحمية) مناطق أمنية حيث تم ترحيل السكان عن أراضيهم وسميت هذه الأراضي مناطق أمن .

قانون أموال الغائبين

تم المصادقة على قانون فى الكنيست فى مارس ١٩٥٠ باسم قانون الغائبين والذى نظم عملية تجميع أملاك الغائبين ووضعها فى تصرف القيم مما أتاح للدولة استغلال أملاك الغائبين الحاضرين كأنها أملاكها الخاصة .

وللتمكن من فرض العقوبات القضائية على اللاجئين العائدين تم خلال سنة ١٩٥١ إعلان معظم القرى المهجرة مناطق عسكرية مغلقة ، وهكذا أصبح فى إمكان الحكم العسكرى أن يحاكم فوراً كل من يعثر عليه فى تلك القرى عائداً إلى قريته يفلح أرضه.

تحويل الصلاحيات من الأونروا إلى حكومة إسرائيل

كان هناك إصرار من اللاجئين على العودة إلى بيوتهم ورفض التوصل إلى ترتيبات مع الدولة وكان هناك وجهة نظر حكومية مفادها (بما أن مساعدة الصليب الأحمر مستمرة – للاجئين – فإنه لا يمكن التوقع أن تأتى المبادرة منهم للمطالبة بتدبير أمورهم أو تأهيلهم للعمل) وكانت هذه الفكرة أحد الأسباب الرئيسية التى جعلت الحكومة توافق على تحمل مسئولية تقديم المعونة وتوفير العمل للاجئين الذين بقوا داخل حدود إسرائيل أى تولى المهمات التى كان يتولاها فى السابق الصليب الأحمر والأونروا .

أما الهدف الثانى : فكان الحيلولة دون تكريس مكانة بارزة للاجئين فى دولة إسرائيل،وهكذا أصبحت إسرائيل الدولة الوحيدة فى الشرق الأوسط التى استغنت

عن خدمات الأونروا لكن دافعها كان مناقضاً لدوافع سائر الدول العربية التى سعت إلى تكريس قضية اللاجئين وقد انتقدت الدول العربية هذه السياسة .

قانون تملك الأراضي (مصادرة الأعمال والتعويض)

وقد أعطى هذا القانون صفة قانونية لوضع يد الحكومة على الأراضى و الذى تم سابقاً بدون سند قانونى ، والقسم الثانى منه يحدد إجراءات يمكن من خلالها لأصحاب الأراضى الحصول على تعويضات بسبب تحويلها إلى الدولة ولم يوجه النقد الحاد من قبل اللاجئين (إلى القانون) الذى نقل ملكية الأراضى للدولة فحسب ، بل لم يتقبل كثيرون طريقة التعويض التى نص عليها القانون .

الحاصلون على تعويضات

لم يحدد بدقة حجم الأراضى التى التزمت الحكومة بتعويض أصحابها عنهاوبناء على تقديرات القيمين على سلطة التعمير والإنشاء والصندوق القومى الذين تولوا تطبيق القانون كان هناك أراضى تتراوح مساحتها ما بين ٣٠٠,٠٠٠ دونم و٤٥٠,٠٠٠ دونم من أصحاب الإستحقاقات ولهذا فقد أعيد نحو ١٠٠,٠٠٠ دونم كتعويض ، إضافة إلى نحو ٢ مليون ليرة إسرائيلية عشية العام المالى ١٩٥٤ .

دور تأجير الحكومة الأراضي المهجورة اللاجئين فى ظل تملكها للأرض

بدأ تأجير الأراضي المهجورة للعرب وخصوصاً لمن لا يملكونها (وعلى رأسهم لاجئو الداخل) فى أواخر سنة١٩٤٩ مشكلاً بذلك إحدى الوسائل الفورية لحل مشكلة العمل والضائقة الاقتصادية لديهم ، وكان هذا التأجير قصير الأمد مريحاً للطرفين المعنيين ، فالدولة حافظت على سيطرتها على الأراضى والغائبون الحاضرون تمكنوا من استعمال أراضى ليست لهم .

لاجئو الداخل فى الفترة من (١٩٦٧-١٩٩٧)

لم تحتل قضية اللاجئين فى الداخل على أهميتها المتوقعة خلال الفترة سالفة الذكر لدى الجمهور العربى فى إسرائيل ، ذلك أن واقع اللاجئين كانوا فى معظمهم قد تدبروا أمورهم من الناحية الاقتصادية، إما بجهودهم الذاتية وإما بمساعدة الحكومة التى شجعت منذ أواخر الخمسينات على دمج العرب فى الاقتصاد والمرافق الاقتصادية كذلك طرأ تحول ملحوظ على الأوضاع السكنية لدى معظم اللاجئين، فقسم كبير منهم لم يعد يسكن فى أكواخ خارج القرى إذ بنى، إما بتمويل حكومى (فى حال توقيع وثيقة التنازل عن الأراضى- التى كان يملكها) وإما بتمويل خاص(فى حالة رفض التوقيع) ، وسكن بيوتا لا تختلف عن بيوت جيرانه.

لكن يبدوا أن هناك سبباً آخر (لغياب الاهتمام العربى بقضية لاجئي الداخل) فمع انتهاء حرب ١٩٦٧ وفتح الحدود بين إسرائيل والمناطق التى احتلتها، تحول اهتمام الجمهور العربى فى إسرائيل إلى ما يدور فى تلك المناطق ، وإلى العلاقات بين المجموعتين الفلسطينيتين اللتين التقتا بعد فراق دام ١٩ عام ، وهكذا أصبحت مشكلة لاجئى الداخل ثانوية .

والمؤسسة الحاكمة الإسرائيلية بدورها لم تنظر بجدية فى تلك الفترة إلى مشكلة لاجئى الداخل ، بسبب عدم وجود أى نظام أو تنظيم جدى من قبلهم فى ذلك الوقت .

وفى مقابل انشغال (الوسط العربى بمشكلات أخرى) ، ربما تدل على أنه تم التوصل على الصعيد الشخصى إلى حل عدد كثير من المشكلات،لكنها لا تدل على أن مشاعر الإحباط والغضب جراء سياسة الأراضى التى تبنتها الحكومة قد تبخرت . وقد سنحت الفرصة فى مارس ١٩٦٧ عندما قررت الحكومة مصادرة نحو ٢٠

ألف دونم من أجل توسيع بلدات ومستوطنات فى الجليل ، وبحسب المعطيات الحكومية فإن ثلث الأراضى فقط كان ملكاً للعرب من الأراضى المصادرة و الباقى كان ملكاً إما للدولة وإما لليهود ، لكن الجمهور العربى كان يعتبر جزءاً كبيراً من أراضى الدولة أراضى عربية ، لأنها صودرت بموجب القوانين المتعددة . وعلى أى حال بادرت اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضى إلى إعلان إضراب ٣٠/ ٣/ ١٩٦٧ حيث قتل خلال التظاهرات ٦ متظاهرين وأصيب العشرات برصاص قوات الأمن ، وسمى هذا اليوم «يوم الأرض» ومنذ ذلك التاريخ يحيى العرب ذكراه سنوياً .

وقد أوضحت «اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضى العربية فى إسرائيل» أن الحكومة صادرت حوالى ٤٠ ٪ من الأراضى التى يملكها العرب فى إسرائيل المقيمون فيها بصورة قانونية . لكن جيل الأبناء من اللاجئين الفلسطينيين فى الداخل الذين ولدوا بعد حرب١٩٤٨ وسعوا لحل مشكلة السكن لديهم كانت مشاعرهم تجاه الأراضى المهجورة أخف وطأة من مشاعر أهاليهم ، ومن جهة أخرى كانت حاجتهم السكنية أكبر،سواء كان ذلك من ناحية موضوعية بسبب (الزيادة العددية) أو من ناحية شخصية بسبب (الارتفاع فى مستوى المعيشة) ولهذا فقد استمر توقيع صفقات التنازل عن أراضى المهجرين فى مقابل الحصول (من الحكومة) على أراضى للبناء .

وحتى أواخر السبعينات لم ينتظم أهالى القرى المهجرة ضمن جمعيات أو فى أطر اجتماعية-سياسية ، باستثناء أهالى كل من قريتى إقرث، كفر برعم الذين يتمتعون بمكانة قانونية خاصة ، فهم لم يغادروا قريتهم أثناء المعارك وإنما تم ترحيلهم عنهما بعد انتهاءها (حيث أصدر إليهم الجيش أوامر إخلاء لفترة زمنية محددة) ولكن لم يسمح لهم بالعودة حتى اليوم .

لاجئو الداخل بين ثلاث سلطات

لقد طرأ تحول ملحوظ طوال أعوام قيام الدولة على العلاقات التبادلية بين المؤسسة الحاكمة ولاجئى الداخل، كجزء من التحول الذى طرأ على الدولة وتعاملها مع مواطنيها العرب كافة . من هنا ، يمكن اعتبار قضية لاجئى الداخل حالة اختبار لدراسة طبيعة علاقة المؤسسة الحاكمة بالمواطنين العرب فى الدولة، لأنهم بمجرد وجودهم يسلطون الضوء على مسألتين تقعان فى صلب الصراع بين العرب واليهود فى إسرائيل:الصراع بشأن الأرض، والخطيئة التى ارتكبت أو لم ترتكب بحق العرب خلال فترة «حمل وولادة» دولة إسرائيل . وكان التحول الذى طرأ على العلاقات متدرجاً ، وحدث على خمس مراحل أساسية وهى بإيجاز:

فى المرحلة الأولى(١٩٤٨-١٩٥٢)

عملت الدولة انطلاقا من مصالحها فقط ، أو بعبارة أدق : من مصالح الأكثرية اليهودية فيها . ولم تجر أية محاولات جدية لتحقيق الوعد بالمساواة فى الحقوق،الذى أعطى للمواطنين العرب داخل الدولة فى وثيقة الاستقلال . وخلال هذه المرحلة تم تهجير السكان العرب بالقوة ، سواء إلى خارج الحدود أو من منطقة إلى أخرى داخل حدود الدولة ، مع تجاهل حقوق المواطنة الأساسية وكانت تسويغات عمليات التهجير إما أمنية وإما استيطانية . وقد استمرت هذه المرحلة خمسة أعوام ، وقعت خلالها المسئولية الأساسية – من ناحية الاهتمام بإعالة اللاجئين ورفاهم – على عاتق جهات خارجية ، كان فى مقدمها الصليب الأحمر و الأونروا .

فى المرحلة الثانية (١٩٥٢-١٩٥٨)

اعترفت الدولة بمسؤوليتها عن اللاجئين الذين بقوا داخل حدودها ، وأخذت على عاتقها مسئولية حل مشكلاتهم ، على الرغم من أنها فعلت ذلك مكرهة ،

وبسبب الضغط العالمى الذى مورس عليها. ويعتبر قانون استملاك الأراضى ، وطريقة حساب التعويضات الواردة فيه ، مثالاً لهذا الإكراه ، وفى المقابل ، توقفت فى هذه المرحلة عمليات طرد لاجئين وأيضا «متسللين» إلى دول مجاورة.

فى المرحلة الثالثة (التى استمرت حتى سنة ١٩٦٧)

تم إشراك شخصيات عربية عامة فى تحديد قيمة التعويضات فى إطار قانون استملاك الأراضى وكان هذا بمثابة منفذ تمكنت من خلاله هذه الشخصيات من التأثير فى سياسة الدولة على أرض الواقع وهو ما شكل أول خطوة للتعاون المؤسس بين الجمهور العربى ومؤسسات الدولة، فى محاولة لإيجاد حل لقضية لاجئى الداخل ومشكلات السكن لدى الجمهور العربى بأكمله وخلال هذه المرحلة ارتفع المستوى المعيشى للاجئى الداخل سواء فى أعقاب التعويضات التى حصل عليها قسم من اللاجئين من الدولة، أو بفضل مبادرتهم الشخصية التى قاموا بها.

فى المرحلة الرابعة (من ١٩٦٧ حتى أوائل التسعينات من القرن العشرين)

فقد الموضوع مركزيته فى الأجندة العامة لدى العرب فى إسرائيل، وتابعت لجان قانون استملاك الأراضي (ولا تزال) عملها ، وتوصل القيّمون عليها إلى تسويات هادئة مع الدولة ، لكن على الصعيد الأساسى لم ينشغل أحد بالقضية تقريباً ابتداء من التسعينات (من القرن العشرين) ، وخصوصاً منذ سنة ١٩٩٢ . ويمكن الحديث عن مرحلة جديدة فى أعقاب عملية السلام بين منظمة التحرير وإسرائيل، وتوقيع اتفاقات أوسلو، حين حدث انبعاث جديد للوعى بالمشكلة .

ولأول مرة جاءت المبادرة ، على الأقل بشكل جزئى ، من طرف الجمهور العربى. فاستعداداً لانتخابات سنة١٩٩٦ طالبت القوائم العربية كافة ، وأيضاً

الجبهة الديمقراطية ، بإيجاد حل مناسب لقضية مهجرى ١٩٤٨ ، الذين يعيشون اليوم فى إسرائيل ، على أساس الاعتراف بحقوقهم فقد ألف المهجرون لجنة قطرية ، تضم لجاناً محلية لأهالى القرى التى هدمت ، وبدأوا يطالبون بإعادة أراضيهم التى وضعت الدولة يدها عليها ، وبإعادتهم إلى قراهم وكان الدافع إلى هذه المطالبة مزدوجاً : قوميا و شخصيا فعلى الصعيد القومى تعّبر المطالبة عن مطلب أقلية عربية تعيش فى الدولة للاعتراف بحقوقها(وأن ما سلب منها أخذ بالقوة) وعلى الصعيد الشخصى هناك الرغبة فى استعادة أرض مفقودة، وبناء بيوت عليها لأبناء الجيلين الثانى والثالث، وتحسين أوضاعهم الاقتصادية.

طوال الوقت، كانت الدولة مهتمة بالجانب الاقتصادى للقضية . وقد حصل المهجرون الذين كانوا معنيين بالأمر على تعويضات بموجب قانون استملاك الأراضى ، على الرغم من عدم وجود أى تناسب بين قيمة التعويضات وقيمة الأرض الفعلية . أمّا جوهر الخلاف فهو على الصعيد القومى ، إذ تتم المطالبة – بصورة علنية أو مبطنة- بأن تعترف الدولة بالظلم المتعمد الذى لحق بالمجتمع العربى على مر الزمن ، وتتحمل المسئولية الخلقية عما آل إليه اللاجئون . وحتى الآن لا تزال الدولة غير مهتمة بالاستجابة لهذا التحدى (عدا فى قضية إقرث وكفر برعم الاستثنائية).

تعود عمليات التغير التى طرأت على الطرفين إلى التغيرات الموضوعية التى حدثت على الساحتين الداخلية والعالمية (مثل انتصار إسرائيل فى حرب ١٩٦٧) ، وإلى التغيير الذى طرأ لدى كل طرف (زيادة ثقة إسرائيل بنفسها فى الستينات من القرن العشرين ، والتوترات بين الهوية الفلسطينية لدى العرب فى إسرائيل وبين هويتهم الإسرائيلية بعد سنة ١٩٦٧) .

لكن العامل الذى لا يقل أهمية هو التحولات التى طرأت على موازين القوى داخل المجتمع والمؤسسة الحاكمة ومختلف الجهات فى السلطة التنفيذية وبين هذه السلطة والسلطتين المهمتين : السلطة التشريعية (التى يشارك فيها أيضاً ممثلون عن المجتمع العربى) ، والسلطة القضائية (المحكمة العليا أساساً).

وبهذا المفهوم فإن مسألة التغيير فى النظرة إلى لاجئى الداخل تعتبر جزءا من عملية الدمقرطة التى تمر بها دولة إسرائيل . ومع ذلك لا يمكن إغفال الادعاء بأن التساهل النسبى الذى أظهرته الدولة منذ أواخر الخمسينات (من القرن العشرين) تجاه لاجئى الداخل جاء بعد أن وضعت يدها على أراضيهم الأمر الذى يدعو إلى التحفظ على طبيعة هذا التساهل .

أوضـــاع اللاجــئين الفلســطينيين في مصر

لا يوجـد أي لاجـئ فلسـطيني واحـد في مصر ترعـاه وكالـة الأونـروا (UNRWA) باستثناء معسكر كندا الذى تم ترحيل سكانه إلى رفح الفلسطينية[١] ولكن هناك نحوا من « ٥٠,٠٠٠ - إلى ١٠٠,٠٠٠ » فلسطيني يعيشـون في مصر حسب تقارير مختلفة : كما تفيد تقديرات أخرى أن عدد اللاجئين في مصر ٢٢٠ ألف لاجئ وأن هذا هو العدد الكلي للنازحين في غزة وصدرت لهم وثائق سفر مصرية ، أما المستقر منهم في مصر فعددهم حوالي ١٠٠ ألف فلسطيني[٢]. لكنهم لا يتمتعون برعاية الوكالة ذلك أنهم انتشروا فى طول البلاد وعرضها منذ أن هجروا من فلسطين عامى « ١٩٤٨-١٩٤٩ » .

ومن بين هؤلاء من لجأ إلى مصر مباشرة من فلسطين ، ومنهم من هاجر إلى قطاع غزة ثم إلى مصر فى ذلك التاريخ ، لكن المهاجرين الفلسطينيين فى مصر ذابوا فى نسيج المجتمع المصرى ولم يشكلوا فى أى وقت من الأوقات كتلة سكانية متجانسة أو مجتمعا متميزا أو كتلة جغرافية محددة ، ولقد أصبح كثيرا منهم من ذوى الخلفية التجارية تجارا مهرة ورجال أعمال متميزين يشتغلون فى محلاتهم ومراكزهم التجارية المرموقة محتفظين بوثائقهم وأوراقهم الثبوتية كلاجئين من فلسطين

---

(1) مترجمة عن الإنجليزية من كتاب:
The status of Palestinian refugees in International low A.TAKKENBERG

(2) معهد البحوث والدراسات العربية : المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية ، مؤسسة دار الهلال - القاهرة - ١٩٩٣ ، ص٤٧.

يقيمون إقامة متصلة بمصر وإن كان بعضهم قد تحايل مؤخرا – نظرا لطول مدة بقائهم بمصر خلال أجيال مختلفة – للحصول على الوثائق المصرية وبعضهم قد تم تجنيده فى الجيش مع نظرائهم من الشبان المصريين وأصبح بعضهم خلال أجيال مختلفة من التزاوج مع المصريين مصريون بالثقافة والتربية والهوى والمزاج .

ونظرا لطول مدة بقاء الرئيس أبو عمار بمصر منذ أن لجأ إليها طالبا فى المدارس الثانوية إلى أن تخرج من كلية الهندسة جامعة القاهرة الشعبة المدنية فإنه قد اكتسب طريقة الحديث بالعامية المصرية والتى كان من الصعب عليه أن يغيرها عندما عاد إلى فلسطين فى ١/ ٧/ ١٩٩٤ وكان يقول دائما «أنا مصرى الهوى» وكذلك كان كثير من الفلسطينين المنحدرين من أمهات مصريات وقد دخلوا إلى قطاع غزة وهم من مواليد مصر ليلتحقوا بآبائهم العائدين إلى فلسطين عقب اتفاق أوسلوا عام ١٩٩٣ ، والذين بعد أن أمضوا فترة قصيرة فى فلسطين رغبوا فى العودة إلى مصر لكن معظمهم كان قد فقد حق الإقامة بمصر ومن ثم فإن مجرد زيارتها وليس الإقامة فيها قد أصبح مستحيلا.

وقد كان الرئيس الراحل «جمال عبد الناصر» يشرع بأن تكون معاملة الفلسطينيين فى مصر كمعاملة أبناء الوطن تماما من حيث التعيين فى الوظائف الحكومية والتملك للأراضى والمساكن والمنشآت التجارية والصناعية والتعليم الجامعى وفوق الجامعي والمدارس بمختلف أنواعها ، ولهذا فإن معظم الحاصلين على شهادات جامعية فى قطاع غزة فى الخمسينات والستينات والسبعينات ممن درسوا فى مصر . ولا يحتاج أيا من أبناء الجيل الذى عاصر ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ فى قطاع غزة أن يذكره أحد بأهمية فلسطين فى سياسة مصر الخارجية وخوضها الحروب فى ١٩٤٨ - ١٩٥٦- ١٩٦٧ من أجل فلسطين وبوابة مصر الشرقية

وسقوط ١٢٠ ألف مصرى شهداء فى محاولة وقف التوسع الصهيونى الاستعمارى ، وما قدمته مصر فى التعليم العالى لأبناء قطاع غزة جهد يشكرها عليه الجميع بوفاء وعرفان .

وأذكر أننى وجدت وكيل وزارة التعليم فى قطاع غزة الدكتور «عبد الله عبد المنعم» من زملاء دفعتى فى كلية الزراعة بعين شمس سنة ١٩٦٣ وكذلك الدكتور «أبودية» عميد كلية التربية فى غزة التى تعتبر جامعة بحد ذاتها تدرس فيها العلوم فى مختلف الكليات ، ومنذ عام ١٩٧٠ وتولى الرئيس السادات الحكم فإن حقوق أبناء فلسطين فى مصر بدأت تتقلص شيئا فشيئا وأصبحوا يعاملون تقريبا كبقية الأجانب تماما.

وبمقتضى تعديل حديث فى قانون الجنسية (رقم ١٥٤ / لسنة ٢٠٠٤) فقد أصبح لأبناء المصريات المتزوجين من أجانب حق المطالبة بالدخول في الجنسية المصرية إلا أن تطبيق وزارة الداخلية للقانون استثنى أبناء الفلسطينيين وهذا الاستثناء تم الطعن عليه وألغى التطبيق وبذلك أصبح يحق لأبناء المصريات التجنس بالجنسية المصرية (جكم المحكمة الإدارية العليا الوارد بجريدة الأخبار فى ١٧/ ١٠/ ٢٠٠٦) وبهذا فإن عددا كبيرا من الأبناء لآباء فلسطينيين سيصبحون مصريو الجنسية ، ولاشك أن هذا سيزيل أعباء كثيرة عن كواهل تلك الأسر .

وكانت الجامعة العربية قد أصدرت قرارا فى بداية نزوح اللاجئين الفلسطينيين إلى البلاد المجاورة عام ١٩٤٨ يوصى بعدم اكتسابهم لجنسيات الدول اللاجئين إليها حتى لا تتآكل قضية اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة خاصة مع استمرار حرمانهم من العودة إلى ديارهم ، وقد طبقت مختلف الحكومات العربية هذا القرار بمنتهى الحزم.

وفي تقديرنا أن السبب الرئيسي وراء اتخاذ هذا القرار من جانب الجامعة العربية يهدف إلى عدم اندماج الفلسطينيين في البلاد المضيفة ، وكان ذلك مطلوبا عندما كانت أعدادهم قليلة لكنه بوصول الأعداد إلى حوالى ستة ملايين (٢٠٠٩) فلم يعد هناك أي خوف على قضية العودة على الأقل من الناحية الديموغرافية .

وتصدر وزارة الداخلية المصرية وثائق سفر صالحه لخمسة سنوات لثلاث فئات من اللاجئين الفلسطينيين كالتالى :

- اللاجئون الذين جاءوا إلى قطاع غزة كمهاجرين من أرض فلسطينية احتلتها إسرائيل أعوام ١٩٤٧ ،١٩٤٨، ١٩٤٩ .

- اللاجئون الذين جاءوا لمصر فى نفس المدة واستقروا فيها .

- الفلسطينيون غير اللاجئين والذين كانوا موجودين فى غزة قبل الهجمة الصهيونية الاستيطانية ويجب أن يحول الفلسطينى مبلغا ماليا بالعملة الصعبة لتجديد وثيقته.

كما يجب أن يحصل الفلسطينى قبل مغادرته مصر على إذن بالتغيب لمدة معينة يفقد بعدها حق الرجوع إلى مصر إذا لم يقدم أسبابا معقولة لتخلفه عن العودة وفى هذه الحالة فإنه يحصل على تأشيرة دخول من القنصليات المصرية فى الخارج قبل السماح بدخوله إلى مصر . وقد ازدادت صعوبة الحياة للفلسطينيين بمصر عقب غزو العراق للكويت سنة ١٩٩١ من النواحى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وقد منح عدد قليل من الفلسطينيين الموجودين بمصر والخارج المسموح لهم من قبل إسرائيل بالعودة إلى قطاع غزة تأشيرة مرور مصرية حيث ينقلون تحت الحراسة من المنافذ والمطارات إلى منفذ رفح ، وكان هذا متبعا أيضا مع الفلسطينيين المقيمين فى ليبيا وطردهم الرئيس (معمر القذافى) صيف عام ١٩٩٥ عقب اتفاق أوسلو ١٩٩٣ .

وحدثت فترة اضطراب فى إصدار مصر لوثائق السفر الفلسطينية عندما أصدرت السلطة الفلسطينية وثائق سفر (جوازات سفر) بمقتضى اتفاق أوسلو لكن سرعان ما تبين لوزارة الداخلية المصرية أن من حق الفلسطينيين المقيمين فى قطاع غزة والضفة الغربية وأبنائهم الموجودين أثناء دخول القوات الإسرائيلية عام ١٩٦٧ فقط فى الحصول على جوازات السفر الفلسطينية أما باقى اللاجئين الفلسطينيين فى دول العالم المختلفة والذين يقدر عددهم بحوالى خمسة ملايين نسمة فإنه ليس من حقهم الحصول على هذه الجوازات أو دخول فلسطين.

قبيلة الملالحة (أو البدون المصريين)

على جانبى كل حدود سياسية غير طبيعية فى العالم مرسومة على الخرائط ولا يطابقها على الأرض مظاهر جغرافية مميزة مثل نهر أو بحر أو جبل فإن الطبيعة البشرية لا تعترف بمثل هذه الحدود ولا تعترف بالحدود التى رسمها السياسيون أو العسكريون على الخرائط .

و مثال ذلك عدد من القبائل تتحرك فى صحراء النقب بين مصر وإسرائيل منها قبائل الحزازمة والذين استقر بعضهم فعلاً على جانب الحدود المصرية واستقر البعض الآخر على جانب الحدود الإسرائيلية وتحددت تبعاً لذلك هويتهم .

أما قبيلة الملالحة والذين كانوا يقيمون فى مثلث الحدود المصرية الفلسطينية الإسرائيلية وكان عددهم حوالى ٢٠٠٠ نسمة تبعاً لاحصاء الجيش الإسرائيلى عقب احتلال إسرائيل لقطاع غزة وسيناء فى ٥ يونيه ١٩٦٧ فقد اعتبرهم الجيش الإسرائيلى قبيلة مصرية بينما سجلتهم وكالة الأونروا لديها كلاجئين فلسطنيين تقدم لهم حتى اليوم خدماتها من معونات غذائية ورعاية صحية وهم لا يقيمون فى مخيم أو معسكر بل ينتشرون مع أغنامهم فى الصحراء بحثاً عن المرعى والماء منحدرين

من أصولهم حول مدينة بئر السبع وهم بذلك يمكن أن نطلق عليهم «البدون المصريين» استعارة لهذا التعبير من سكان دولة الكويت الذين لا يحصلون على الجنسية الكويتية وإن كانوا أكثر شهرة من قبيلة الملالحة فى صحراء سيناء وذلك لأن خط الحدود المصرى الإسرائيلى الفلسطينى فى سيناء لم يلق الاهتمام الإعلامى الكافى بعد انتهاء مشكلة طابا وعودتها إلى مصر وذلك قبل تولى حركة حماس السلطة فى غزة فى يونيو ٢٠٠٧ .

وإذا كان الفلسطينيين فى معسكر كندا برفح المصرية قد شملهم اتفاق فلسطينى إسرائيلى خاص وتم ترحيلهم إلى تل السلطان فى رفح فلسطين فإن قبيلة الملالحة لم يرد ذكرها فى أى اتفاق مصرى إسرائيلى .

معسكر كندا فى رفح المصرية

فى السبعينات من القرن الماضى عندما اشتدت المقاومة الفلسطينية فى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين الثمانية فى قطاع غزة حيث لم تستطع الآليات والمدرعات والدبابات الإسرائيلية المرور فى الحوارى الضيقة بين المساكن فلقد قامت القوات الإسرائيلية بهدم كثير من المساكن لتوسيع الطرقات لتمر فيها المركبات العسكرية الإسرائيلية ، وحدث هذا فى معسكر رفح فى مدينة رفح قبل انفصال التوأم رفح فلسطين ورفح سيناء وقد أنزلتهم القوات الإسرائيلية في أحد المعسكرات ولذلك سمى «بمعسكر كندا» التي كانت تقيم فيه القوة الكندية العاملة ضمن القوة الدولية المتعددة الجنسيات التي كانت تعمل كحاجز عسكري بين القوات المصرية والإسرائيلية المنسحبة من سيناء والتي لا تزال عناصرها موجودة حتى الآن لمراقبة الالتزام باتفاق كامب ديفيد في شقه العسكري رغم مرور أكثر من ٣٠ عاماً على توقيعه .

وبدأ عمل قوات المراقبة عقب الانفصال في ٢٥/ ٤/ ١٩٨٢ ووفقا لخط الحدود الموضوع عام ١٩٠٦ فإن «معسكر كندا» ظل فى الجانب المصرى وتم بشأنه اتفاق خاص ملحق باتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل بعد مفاوضات دامت ستة أشهر ، وكان الاتفاق يقضى بعودتهم لرفح الفلسطينية على مراحل بعد أن توفر لهم السلطات الإسرائيلية قطع الأراضى التى تمد لها الخدمات من مياه وكهرباء وصرف صحى فى تل السلطان برفح الفلسطينية ، على أن تقدم مصر لكل عائل أسرة مبلغ ثمانية آلاف دولار أمريكى يقوم بها ببناء مسكنه ثم يستدعى أفراد أسرته والذين تسمح لهم إسرائيل بالعودة إلى رفح فلسطين.

وقد تطور الوضع بأن تقوم مصر بتقديم ١٢ ألف دولار للمساهمة فى البناء واستقرار الأسر وقد ماطلت إسرائيل كثيراً فى عودة هؤلاء الفلسطينيين حتى لايشكلون سابقة لتطبيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين المنتشرين فى الدول العربية وعددهم ٥ مليون نسمة تقريباً ، ومن جهة أخرى حتى لايزداد سكان القطاع المزدحم أصلاً بالسكان والذين يعدون وقوداً فى الكفاح ضد الاحتلال الاسرائيلى ، ومن ناحية أخرى فإن هناك أصواتا إسرائيلية تعلو بين الحين والآخر مطالبة بتوطين اللاجئين الفلسطينيين فى صحراء سيناء .

وقد تعثرت مصر فى تقديم مساهمتها لعودة سكان معسكر « كندا » وقامت دولة الكويت بتقديم واحد مليون من الدولارات لهذه العملية وعندما ساءت الأحوال بين الكويتيين والفلسطينيين لاتهامها إياهم بمساعدة صدام حسين فى غزو الكويت ١٩٩٠ فإن الكويت قد توقفت عن تقديم معوناتها مباشرة للسلطة الفلسطينية وقدمتها من خلال منظمة «الأونروا» وظلت إسرائيل تماطل فى عودتهم حتى كانت الدفعة الأخيرة التى اشترطت إسرائيل فيها دخولهم وأمتعتهم وأثاث منازلهم عن

طريق منفذ رفح ومنفذ العوجة (نتسانا) حتى يتم الكشف الدقيق على أمتعتهم وأثاثهم وقد اشترطت مصر خروجهم من بوابة صلاح الدين[1]. إلا أن إسرائيل امتنعت عن ذلك وفى النهاية تم الاتفاق على خروجهم من منفذ صلاح الدين وعبورهم فى ممر صلاح الدين (ممر فيلادلفى) لمسافة حوالى ثلاثة كيلومترات دخلوا بعدها عن طريق معبر رفح .

وقد كانت وكالة الأونروا تقدم جميع الخدمات اللازمة للمعسكر من مساعدات غذائية وخدمات طبية ورعاية اجتماعية والإنفاق على المدرسة الوحيدة بالمعسكر ومدها بالمدرسين الفلسطينيين والكتب الدراسية من فلسطين ، ونظرا لكثافة عدد السكان فى المعسكر فلقد كانت هذه المدرسة هى المدرسة الوحيدة التى تشرف عليها الوكالة وتتم فيها الدراسة على ثلاثة فترات ، وقد أقيمت فى المدرسة المذكورة امتحانات الثانوية العامة الفلسطينية حيث كانت أسئلة الامتحان تصل صباح كل يوم من غزة وتعاد أوراق الإجابة فى نفس اليوم وذلك بتنسيق بذل فيه مكتب التمثيل فى غزة مع السلطات المصرية جهدا كبيرا حتى تم هذا الامتحان بدون أى إعاقة .

وهكذا بعد أن ظلت مصر لسنوات طويلة من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٩٦ ترسل امتحانات الشهادات الثانوية والإعدادية من مصر جاء حين من الدهر تعبر فيه الامتحانات والأسئلة من فلسطين إلى مدرسة معسكر «كندا» . وكانت مصر تسمح لسكان معسكر كندا بالعمل والدراسة فى مصر إلى حين نقلهم إلى رفح الفلسطينية .

واعترفت مصر بسكان المخيم كلاجئين مؤقتين يحملون وثيقة سفر مصرية

(١) وهى بوابة فريدة فى نظامها حيث تسمح إسرائيل للفلاحين الفلسطينيين بالتوجه إلى أرضهم فى رفح الفلسطينية ثم العودة لرفح المصرية كل مساء ، وذلك بدون تأشيرات حيث كان عددهم لايتجاوز ٢٠ فردا.

للاجئين الفلسطينيين يتم تجديدها كل ٦ أشهر بلا تصريح للعمل ويسمح الإسرائيليون من جانبهم لبضعة عشرات من أرباب الأسر بالانتقال أسبوعيا للمحافظة على أعمالهم في إسرائيل ، وأكد الطرفان بأن هذه الحالة مؤقتة واتفقا على تأمين عودة اللاجئين إلى غزة حيث سيقوم الإسرائيليون بإعداد قطع أرض مجهزة في تل السلطان على الجانب الآخر من الحدود بينما سيدفع المصريون ١٢ ألف دولار لكل أسرة لبناء منزل لهم .

وكان يجب الانتظار من عام ١٩٨٢ حتى عام ١٩٨٩ (لكي يتم تنفيذ عودة بعض الأسر) والواقع أن منظمة التحرير الفلسطينية هي التي تمول هذه العودة عن طريق مصر ، وخلال الفترة بين (١٩٨٩ – ١٩٩١) تم السماح لحوالي ١٥٠ أسرة بعبور الحدود (إلى فلسطين) لكن أزمة منظمة التحرير المالية عقب حرب الخليج أوقفت العملية ثم مضت ٣ سنوات دون أن تعود أي أسرة . وبدءا من عام ١٩٩٤ تمكنت ٥٠ أسرة أخرى من العودة لقطاع غزة (الذي أصبح تحت إدارة السلطة الوطنية الفلسطينية) . والواقع أن الحكومة الكندية التي تقود مجموعة العمل الخاصة باللاجئين في المفاوضات متعددة الأطراف المنبثقة عن إتفاق أوسلو ١٩٩٣ قررت منح مساعدة قدرها ٤ مليون دولار لتمويل عودة سكان المعسكر إلى فلسطين والذى كانت القوات الكندية تقيم فيه .

وبالرغم من أن مصر ليس بها لاجئين فلسطينيين ترعاهم وكالة «الأونروا» باستثناء قبيلة «الملاحة» كما أسلفنا فإن للوكالة مكتب صغير بالقاهرة يديره موظف واحد كانت له أهمية كبيرة فى شراء الكتب الدراسية من مصر حيث كان المنهاج المصرى يدرس فى جميع مدارس قطاع غزه من سنة ١٩٤٨ حتى بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٩٤ وكان هذا المكتب يرسل الكتب عبر سيناء التى كان

يحتلها الإسرائيليون عن طريق الصليب الأحمر والذى كان يرسلها بدوره إلى رئاسة منظمة اليونسكو إلى باريس (فرنسا) لإقرارها ثم إرسالها الى السلطات الإسرائيلية التى كانت تقوم بنزع وشطب كل المواد التى تحتوى على مواد قومية فى مقررات التاريخ والجغرافيا والقومية العربية وحتى اللغة العربية .

ونظرا لأن الامتحانات التى كانت ترسل إلى قطاع غزه هى نفس الامتحانات التى كان يمتحن بها الطلبة فى مصر فإن إذاعة فلسطين من القاهرة كانت تقوم بدور حيوى عبر موجات الأثير فى إذاعة وتدريس من المناهج الأجزاء التى حذفتها إسرائيل .

ونظرا للضائقة المالية المتزايدة التى تعمل فيها وكالة «الأونروا» كما أسلفنا وحرصها وحرص المفوض العام PETER HANSEN على تخفيض وترشيد الإنفاق فى سنوات عديدة فقد عزم على إلغاء مكتب الوكالة بالقاهرة ، إلا أننى نجحت فى إثناءه عن هذا الاتجاه عن طريق توضيح الأهمية السياسية واللوجستية التى يقوم بها هذا المكتب فى شراء مواد غذائية من السوق المصرية والكتب والمقررات الدراسية .

وقبل أن ننهى هذه السطور يجب أن نذكر أن عددا من المظاهرات قامت بها سيدات فلسطينيات أمام مكتب التمثيل المصرى فى غزة تطالب بالإفراج عن المساجين الفلسطينيين فى السجون المصرية ، وهم طائفة من الفلسطينيين غير مجرمين ولا مهربى مخدرات لكن نظرا لأنهم من «المطاردين» من قبل إسرائيل لاشتراكهم فى الانتفاضة الثانية التى دامت سبعة سنوات من ديسمبر ١٩٨٧ حتى اتفاق أوسلوا عام ١٩٩٣ فإنهم قد غادروا قطاع غزة ودخلوا إلى الأراضى المصرية هاربين من الملاحقة الإسرائيلية بدون وثائق سفر ولا موافقات أمنية على دخول

مصر وتم تقديمهم إلى المحاكمة بهذه التهمة ، وصدرت عليهم أحكام أتمها أغلبهم ولكنهم لا يجدون بلد أو ملجأ يأويهم.

فليس فى مصر النظام الموجود فى المملكة العربية السعودية حيث يودع الفلسطينيون الذين تنتهى إقامتهم فى المملكة ولا يجدون بلدا تقبلهم فيما يسمونه بالتراحيل انتظاراً لقبولهم وسفرهم الى أى بلد . وهم بذلك لا يوضعون فى السجون العادية مع المجرمين كما هو الحادث فى مصر . وقبل غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠ فلم تكن هناك مشكلة فى ترحيل أى فلسطينى تنتهى مدة إقامته فى أى بلد عربى مطلوب مغادرته منه حيث كان يجد الفرصة متاحة لدخول العراق أو السودان أو اليمن أو الجزائر أو أفغانستان.

لكن هذا الوضع انتهى بعد حرب الخليج ولم تعد هناك حاليا أى دولة تقبل دخول الفلسطينيين المطرودين من البلاد العربية ولا يملكون حق دخول الأراضى الفلسطينية المحتلة. كذلك طالبت المظاهرات النسائية التى قام بها أخوات وأمهات وبنات وقريبات المساجين الفلسطينيين أمام مكتب تمثيل مصر فى غزة بالإفراج عن فئة منهم دخلت الأراضى المصرية بدون إذن قادمين من ليبيا فى طريقهم إلى غزة أو العكس .

تطور عدد اللاجئين الفلسطينيين في مصر[(١)] :

السنة	١٩٤٨	١٩٩٣	١٩٩٨	٢٠٠٢
عدد اللاجئين	٨,٠٠٠	٤٩,٥٥٩	٥٨,٨٦١	٦٦,٢٤٩

تستأثر محافظة القاهرة والجيزة والإسكندرية بنحو ٧٦٪ من إجمالي عدد الفلسطينيين في جمهورية مصر العربية بينهم ٥٢٪ في القاهرة ، ٧٪ في الجيزة ، ١٧٪

(1) المصدر : اللاجئون الفلسطينيون جوهر الصراع وعقدة التسوية : حمد موعد صـ٥٣٣ .

في الإسكندرية.

وثائق السفر المصرية لعام ١٩٩٤ موزعة حسب فئات الإقامة[1]

الفئة	التعريف	العدد
فئة أ	الوافدين إلى مصر قبل نكبة ١٩٤٨	١,٠٧٥ لاجئ
فئة ب	الوافدين مع نكبة ١٩٤٨	١٣,٠٣٢ لاجئ
فئة جـ	الوافدين مع العدوان الثلاثي ١٩٥٦ وبعده	١٤٢ لاجئ
فئة د	الوافدين حتى اندلاع حرب ١٩٦٧	٦,٤١٧ لاجئ
فئة هـ	الوافدين بعد حرب يونيو ١٩٦٧	٢٣٦,٣٠٧ لاجئ
المجموع		٢٥٦,٩٧٣ لاجيء

هذا لا يعني بأن حجم الفلسطينيين يساوي هذا الرقم بل هو لا يتجاوز ١٠٠ ألف شخص وفقاً لأرقام ١٩٩٥ ، أما من تبقي فيعيش خارج مصر ، وتحول القيود التي فرضتها الحكومة المصرية على تنقل الفلسطينيين وإقامتهم دون تمكن العديد من حملة الوثائق المصرية من العودة والإقامة فيها .

في ربيع ١٩٩٥ أنهت وزارة الداخلية المصرية حصراً لعدد الفلسطينيين من أبناء قطاع غزة والمقيمين في مصر و الحاصلين على وثيقة السفر التي تمنحها مصر للفلسطينيين المقيمين فيها أو في قطاع غزة وأفاد المصدر أن مصر تضم أكبر عدد من النازحين من قطاع غزة حيث بلغ عددهم ٨٩ ألف بالإضافة إلى عدد عشوائي لم يتم حصره بعد يتراوح ما بين (١٠ – ٢٠) ألف مشتتين في ريف مصر وقراها علماً بأن مجموع من غادر فلسطين إبان نكبة ١٩٤٨ الفلسطينية الذين أقاموا في مصر يصل إلى حوالي ٣٥ ألف لاجئ .

(١) الفلسطينيون في مصر وشمال سيناء : عبد القادر ياسين وآخرون ، مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني (شمل) صـ١٧ .

ويتواجد التركيز الأكبر للفلسطينيين في مصر في القاهرة ثم مدن شمال سيناء وخاصة العريش ورفح تنتشر أعداد قليلة منهم في المحافظات الأخرى .

ويوضح الجدول التالي أعداد الفلسطينيين في مدن شمال سيناء (اعتبروا أجانب)

م	السنة	البلد	السكان	الأجانب	٪ للأجانب
١	١٩٤٧	العريش	-	١٢	-
٢	١٩٦٦	العريش	٤٠,٣٣٨	٢٥٦٣	٪١٠
٣	١٩٨٢	العريش	٤٤,١٣٦	٣٨٨٨	٪٧
٤	١٩٨٢	رفح	٧٦٢٧	٤٤٢٤	٪٥٨

وفي عام ١٩٨٨ وجدت فئات من العائلات نفسها بلا موارد وكانت تعيش على إعانات الأونروا من سلع غذائية وملابس ، وبسبب عدم وجود تصريح رسمي بالعمل فى مصر كانت الأسر تعيش بفضل الأونروا أو العمل بصفة غير رسمية أو التهريب أو الهجرة ، وكانت ليبيا خلال أعوام كثيرة هي الرئة الرئيسية للعديد من سكان مخيم «كندا» الذين يسعون للحصول على عمل ، ويقدر عدد المساجين السياسيين في السجون المصرية عام ١٩٩٥ بحوالي مائة شاب من رفح .

اختراقات وتحدي

إن تاريخ مخيم كندا هو قبل كل شيء كسر للقيود التي فرضت حتى لا ينقطع الاتصال بين جانبي السلك . فإن السكان يتحدثون يومياً مع أسرهم وأصدقائهم على الجانب الآخر من شريط حدودي عرضه ٢٠م ومحاطة بالأسوار المكهربة والأسلاك الشائكة وأبراج الحراسة التي يتظاهر السكان بتجاهلها .

من المؤكد أنه يجب الحديث بصوت عال حتى يتمكن الآخرون من السماع لكنها وسيلة أخرى لتأكيد العزم والتصميم ، فحين يكون هناك حفلة عرس فإنه ينقسم

إلى شطرين متماثلين على جانبي الأسلاك الشائكة لأن السلطات المصرية والإسرائيلية ترفضان منح تأشيرات دخول للمدعوين . وهذا يذكرنا بماحدث فى هضبة الجولان بالنسبة للسوريين تحت الاحتلال وأهلهم فى سوريا. ومع ذلك توجد أنفاق سرية تحت الأرض تم تشييدها لتربط بين البيوت الواقعة على جانبي الحدود . بل وبما هو أكثر من ذلك أي بعبور الرجال والأسلحة والبضائع وفي أثناء الانتفاضة كثيراً ما أثير موضوع هذه الظاهرة التي لا تزال موضع اهتمام السلطات المصرية وكذلك الإسرائيلية.

وهكذا طلبت لجنة الدفاع بمجلس الشعب المصري بداية عام ١٩٩٥ هدم المساكن المحاذية للحدود في رفح للقضاء على التسلل عبر الأنفاق . ويبدو أن الإجراءات لم توقف سيل المبادلات المتزايدة وليست لقصة رفح التي لم تحظ باهتمام الإعلام بما فيه الكفاية قيمة بسبب تفرد هذه الظاهرة في مصر فحسب بل وأيضا لم تكشف عنه من لامعقولية حين ترغب السلطات في فرض نفسها فوق نظام يتجدد نشاطه عند اقل ثغرة[1].

وفي مصر : فإن مهماتها تشمل علي :

- إعادة الاعتبار لوثائق السفر للفلسطينيين وتسهيل التجديد والإضافة .

- إزالة القيود المفروضة على دخول الفلسطينيين وإقامتهم وتحسين معاملتهم أسوة بالعرب الآخرين .تشكيل هيئة أو مرجعية تمثيلية للفلسطينيين هناك لمتابعة مشكلاتهم وحاجاتهم بالتنسيق مع السفارة الفلسطينية والجهات المصرية المعنية .

- العمل على إعادة التسهيلات التعليمية والإدارية أمام الطلاب الفلسطينيين في الجامعات والمعاهد المصرية.

---

(١) عبد القادر ياسين وآخرين: الفلسطينيون في مصر وشمال سيناء: صـ٥٨.

أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في المغرب العربي

اللاجئون الفلسطينيون فى تونس

هاجر بعض الفلسطينيين عقب نكبة سنة ١٩٤٨ إلى تونس وتمت هجرة أخرى إلى تونس عقب احتلال إسرائيل لجنوب لبنان لمدة عشرين عاماً هاجر خلالها أعداد كبيرة من الفلسطنيين إلى تونس . وقد عاد عدد كبير منهم إلى فلسطين عقب قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٩٤ بما فيهم الرئيس «ياسرعرفات» الذى كان يقيم فى تونس مع قيادات منظمة التحرير الفلسطينية عقب خروجهم من لبنان ، ولا تزال هناك ثلاثة دوائر لمنظمة التحرير باقية فى تونس وهى :-

الدائرة السياسية التى يرئسها فاروق القدومى (أبو اللطف) الذى يقيم بصفة أساسية فى تونس .دائرة اللاجئين . والدائرة العسكرية والتى صفت أعمالها بقبول منظمة التحرير فى الانخراط فى الحل السلمى .

اللاجئون الفلسطينيون فى الجزائر

وصل عدد اللاجئين الفلسطينين فى الجزائر إلى عشرة آلاف لاجئ لكن معظمهم غادرها بعد الحرب الأهلية بين جبهة الإنقاذ الإسلامى والحكومة الجزائرية . وقد حوصر عددا كبير من اللاجئين الفلسطينين - والذين يحمل معظمهم وثائق سفر مصرية - عند محاولة خروجهم من الجزائر فراراً من الحرب الأهلية لأن وثائق السفر التى يحملونها لا تسمح لهم بالعودة إلى مصر أو إلى أى بلد آخر وتعامل

الحكومة الجزائرية منظمة التحرير الفلسطينية بإعتبارها حركة تحرير وطنية وتمنحها كثيرا من التسهيلات .

اللاجئون الفلسطينيون فى ليبيا

تمتع جميع المواطنين العرب بمكانة خاصة فى ليبيا لسنوات طويلة متساوين فى ذلك مع المواطنين الليبيين فى حق الإقامة وحق المغادرة والعودة إلى ليبيا وحق العمل وقد تمتع بهذا الوضع عدة آلاف من الفلسطينيين الذين أقاموا فى ليبيا وحتى عهد قريب فلقد اعتبرت ليبيا واحدة من أكثر البلاد ترحيباً باللاجئين الفلسطنيين ومنحهم حق الإقامة والعمل وقد أدى هذا إلى هجرة عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين الذين ضاق بهم العيش فى بلاد مضيفة أخرى إلى التوجه إلى ليبيا ، ويقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين فى ليبيا عام ١٩٩٢ بحوالى ٣٠ ألف فلسطينى .

وفى أبريل عام ١٩٩٢ فرض مجلس الأمن حظراً إقتصادياً على ليبيا بسبب حادثتين : سقوط الطائرتين بان آم فى لوكيربى بإنجلترا والطائرة الفرنسية فوق النيجر مما أدى إلى تدهور خطير فى الاقتصاد الليبى أدى إلى أن تصبح ليبيا أقل جاذبية للاجئين الفلسطينيين . وفى نفس الوقت أعلنت ليبيا نيتها فى تخفيض عدد الأجانب فيها وأعلن الرئيس القذافى فى سبتمبر ١٩٩٥ أن جميع الفلسطينيين سيجبرون على مغادرة ليبيا ، وقبل هذا التوجه وبعده فإن آلاف كثيرة من المهاجرين الفلسطينيين المقيمين فى ليبيا والقادمين من بلاد مضيفة أخرى غادروها ، وقد وضع عدة مئات منهم على سفن للتوجه إلى سوريا ولبنان و حاولت السلطات الليبية الحد من عودة اللاجئين الفلسطينيين الذين كانوا يقيمون فى ليبيا عن طريق إصدار قوانين جديدة بشأن منحهم تأشيرات العودة.

واضطر العديد من الفلسطينيين لمغادرة ليبيا عن طريق البر إلى الأردن قاطعين

مسافة أكثر من ٢٠٠٠ كيلو متر وهم أولئك الذين كانوا يحملون جوازات سفر من الأردن وقد حوصر مئات من الفلسطينيين (الذين كان يقيم معظمهم من قطاع غزة ويحملون وثائق مصرية للاجئين الفلسطينيين) فى الصحراء الليبية على الحدود المصرية نظراً لفقدانهم حق الإقامة فى قطاع غزة بفضل إجراءات الاحتلال الإسرائيلى للقطاع . وكان موقفهم هو نفس موقف اللاجئين الفلسطينيين الذين طردوا من الكويت عام ١٩٩١ عقب تحرير الكويت من الغزو العراقى ومنذ أغسطس ١٩٩٥ فقد أقام نحوا من ٢٠٠ معظمهم من النساء والأطفال فى معسكرات ووسائل معيشة بدائية على الحدود المصرية وإزاء ضغط الحكومة المصرية على العقيد القذافى فقد ألغى التهجير القسرى للفلسطينيين مؤقتاً.

أوضـاع اللاجـئين الفلسـطينيون في دول الخليج العربي

أولا : اللاجئون الفلسطينيون فى الكويت

جاءت أول موجات الهجرة الفلسطينية إلى دول الخليج إلى الكويت مباشرة بعد حرب ١٩٤٨ عندما كانت الشياخة ما زالت تحت الحماية البريطانية . وكان الذين قدموا فارين من حرب عام ١٩٤٨ من الفلسطينيين المقيمين فى الضفة الغربية أصلا وكان من بينهم المدرسون والعمالة المهرة والعمالة غير المدربة وقد تزايد أعداد الفلسطينيين بمرور الزمان، ولتسهيل قدوم العمالةالأجنبية وقعت الكويت عدداً من الاتفاقيات مع الدول العربية الأخرى بإزالة طلب الحصول على تأشيرة الدخول للقادمين من الدول العربية ومنها اتفاقية مع الأردن بإلغاء شرط الحصول على تأشيرة دخول إلى الكويت للمواطنين الأردنيين فى عام ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ .

وقد أدى هذا إلى حدوث موجة هجرة إلى الكويت من شرق وغرب نهر الأردن وبعد أن تحسنت أحوال المهاجرين الفلسطينيين فى الأردن فإنهم قد أرسلوا فى إحضار ذويهم ومعارفهم من الفلسطينيين إلى الكويت وكونوا جالية فلسطينية كبيرة ظلت فى البلاد لمدة أكثر من ٣٠ عام . وفى عام ١٩٦٥ شكل الفلسطينيون نسبة تزايد عن ١٦٪ من سكان الكويت وثلث الأجانب فى الكويت. وفيما بين عامى ١٩٦٥ - ١٩٧٥ تزايد عدد الفلسطينيين الموجودين فى الكويت ثلاثة أضعاف حيث وصل عددهم إلى ما يزيد عن ٢٠٤٠٠٠ وفى وقت الغزو العراقى للكويت فى أغسطس ١٩٩٠ كان عدد الفلسطينيين يتراوح ما بين ٣٥٠ ألف إلى ٤٠٠ ألف

شكلوا أكبر تجمع فلسطينى فى دول الخليج .

وبالرغم من المدد الطويلة التى أمضاها الفلسطينيين فى الكويت فإنهم لم يحصلوا على حق المواطنة ، أو حق الإقامة الدائمة ، ولقد أصدرت الحكومية الكويتية عدة قوانين صارمة بخصوص تأشيرات الدخول والسماح بالإقامة وبالعمل وجعلت حق استقدام العمالة قاصر على أن تتم بطلب من مواطن كويتى فيما يعرف (بالكفيل) الذى يكون مسئول مسئولية كاملة عن العامل الأجنبى الذى يستقدمه وأصبح القانون يحتم مغادرة أى وكل أجنبى للكويت عقب انتهاء فترة عمله .

وأصبح لكل مؤسسة حق معلوم (كوته) لا تستطيع أن تزيد عنها فى استقدام العمال الأجانب وأصبح من المستحيل تمديد الإقامة لأى سبب . وقد سمح القانون بدخول ٥٠ مواطن أجنبى فقط كل عام فى الجنسية الكويتية ، لكنه فى تعديل عام ١٩٦٠ سمح للمواطنين العرب الذين أمضوا عشرة سنوات متصلة فى الكويت بالحصول على الجنسية الكويتية ، وهناك فارق واضح بين المواطن الكويتى والذين اكتسبوا الجنسية الكويتية حيث لا يسمح للمتجنسين بحق التصويت فى الانتخابات إلا بعد عشرين عاماً من حصولهم على الجنسية كما لا يحق لهم الترشيح لمجلس الأمة الكويتى أو التعيين كوزراء ، وحتى عام ١٩٩١ كانت العلاقات طيبة بين المجتمع الكويتى والحكومة الكويتية من ناحية وبين الفلسطينيين المقيمين فيها وكان لهم الفضل فى تطوير وتشكيل الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى الكويت عن أى جالية أخرى نظراً لدأبهم فى العمل وإخلاصهم فيه سواء فى القطاع العام أو الخاص واندماجهم فى الحياة الاقتصادية والوظيفية والمهنية ووسائل الاعلام أهلتهم لأن يصبحوا من أكثر المجتمعات الفلسطينية المهاجرة نجاحاً وانصهاراً عن أى دولة أخرى من دول الشتات التى عاش فيها الفلسطينيين.

ولقد تحولت العلاقة بين الحكومة الكويتية وحكام الكويت والمسئولين فيها وبين الجالية الفلسطينية عقب غزو «صدام حسين» للكويت فى أغسطس ١٩٩٠ إلى علاقة سيئة ومواجهة . وذلك نظراً لتأييد القيادة الفلسطينية وبعض المسئولين الفلسطينيين لصدام حسين واعتبر الفلسطينيون طابوراً خامساً من الجواسيس والعملاء لصدام حسين واعتبروا خائنين للدولة التى أعطتهم الملجأ والمأوى وفرص التقدم والازدهار إلا أنه لم تقدم إثباتات عملية لمدى هذا الادعاء. ويقدر الكويتيون (الذين بقوا فى بلدهم عقب الغزو العراقى) أن حوالى ١٠٪ فقط من الفلسطينيين المقيمين هم الذين قدموا المعونة الفعلية للقوات العراقية الغازية كما قدروا ان نسبة مماثلة تقريباً (١٠٪) منهم قد ساعدت على الوجه المقابل حركات المقاومة السرية الكويتية ضد القوات الغازية .

أما الباقين (٨٠٪) فقد امتثلوا للأوامر العسكرية العراقية أو استمروا فى ممارسة حياتهم العادية وعقب انتهاء الغزو فإن هذه الفئة قد اتهمت بأنه كان فى إمكانها الإضراب عن العمل ومقاطعة أعمالهم وهو ما أدى إلى الاعتقاد بخيانة الجالية الفلسطينية للكويتيين واعتبرتهم الحكومة غير مرغوب فيهم .

وكان قد غادر الكويت أثناء فترة الغزو التى استمرت من ٢/ ٨/ ١٩٩١ حتى ١٥/ ١/ ١٩٩٢ ما بين ١٨٠ إلى ٢٠٠ ألف فلسطينى وأعقب تحرير الكويت مورثه فى حق الفلسطينيين الذين استمروا فى الإقامة فى الكويت أعمال اضطهاد واسعة النطاق وانتهاك لحقوق الإنسان .

لكن هناك نحو من ٥٠ إلى ٦٠ ألف ظلوا بالكويت برغم ذلك وبعد عام واحد من انتهاء الغزو أصبح يقدر عدد الفلسطينيين ٢٥ ألف فقط وظل هذا العدد فى انخفاض مستمر حيث تطلع الفلسطينيون المغادرون إلى ظروف عمل ومناخ

سياسى أفضل . وقد كانت الغالبية العظمى من الفلسطينيين المقيمين فى الكويت من حاملى جوزات السفر الأردنية ومن ثم فقد كان من حقهم الرجوع إلى الأردن كما كان نحوا من ١٠٪ منهم يحملون وثائق السفر المصرية التى تصدرها الحكومة المصرية ، وكانت هذه الفئة هى التى واجهت أكبر المصاعب شأناً خاصة أولئك الفلسطنيين الذين قدموا إلى الكويت من قطاع غزة قبل عام ١٩٦٧ عندما وقع القطاع تحت الاحتلال الإسرائيلى ، وبذلك أصبحت هذه الفئة غير مستحقة للعودة لقطاع غزة وأصبحوا فى موقف حرج غير قادرين إلى العودة إلى القطاع أو دخول مصر ولم يعد لهم خيار إلا البقاء فى الكويت بطريقة غير قانونية أو المغادرة إلى العراق .

وفى منتصف عام ١٩٩١ فإن انتهاكات حقوق الانسان الفلسطينى فى الكويت قد تضاءلت إلا أنهم ظلوا مجال عداء من الشعب الكويتى ، وظلت الحكومة الكويتية ترغب فى تقليص عددهم ومغادرتهم للبلاد وأمهلوا حتى ١٥ نوفمبر ١٩٩١ لتجديد وثائق إقامتهم وقد مدت هذه الفترة حتى منتصف عام ١٩٩٢ . حيث كان على كل أجنبى لم يحصل على حق الإقامة حتى ذلك التاريخ أن يغادر الكويت وحتى هذا التاريخ فإن هناك نحواً من خمسة آلاف فلسطينى يحملون وثائق السفر المصرية محصورون فى الكويت واستمر العديد منهم فى المغادرة إلى العراق ، وفضل بعضهم البقاء بصورة غير قانونية.

اللاجئون الفلسطينيون فى المملكة العربية السعودية

وقد عاش الفلسطينيون المقيمون فى المملكة العربية السعودية فى ظروف عمل صعبة حيث أن مدة إقامتهم تبعاً لعقود عملهم تجدد كل عامين . وقد اختلف عدد الفلسطينيين العاملين فى دول الخليج تبعاً لحالتها الاقتصادية حيث لم يعملوا فيها

كعمال عاديين لأن دول الخليج استقدمت عمالة رخيصة من جنوب شرق آسيا ولكنهم عملوا كطبقة وسطى فى المؤسسات الصغيرة فى القطاع الخاص حيث يعتمدون بصورة أساسية على الكفيل الذى استقدمهم .

أوضـــاع اللاجـــئين الفلســـطينيين في العراق

وهـم الخـارجين عـن منـاطق خـدمات الأونـروا فمجمـوع الفلسـطينيين الـذين اضـطروا للـذهاب مـع الجـيش العراقـي الـذي كـان مرابطـاً في جـزء مـن السـاحل الفلسطيني أبان حرب عام ١٩٤٨ لم يتعد خمسة آلاف فلسطيني غـالبيتهم مـن قـرى مثلث أجزم وجبع وعين غزال في السـاحل الفلسـطيني إضـافة إلى أعـداد قليلـة مـن كفر لام وعين حوض والطيرة ومدينة حيفا .

الخصائص المختلفة بين اللاجئين في العراق :

وصل عدد اللاجئين الفلسطينيين في العراق إلى (٤٠٠٠٠) ألـف في عـام ٢٠٠٠ ونحـو (٤٢٤٣٦) لاجـئ عـام ٢٠٠٢ ، والمجتمـع الفلسـطيني هنـاك مجتمـع فتـي (٤١,١ ٪) منه دون الخامسة عشر من العمر ، ويتركـز ٩٦,١٪ مـنهم في العاصـمة بغداد بكونها منطقـة جـذب اقتصـادي ، تسـتحوذ الموصـل عـلى ٢,٤ ٪ ، والـبصرة ٥,١٪ ، ويتوزع اللاجئون على منـاطق حضـارية في منطقـة بغـداد الجديـدة ، مدينـة الحرية وحي السلام والطوبجي ، والزعفرانية .

تقسيم سكن اللاجئين الفلسطينيين في العراق

- الدور المجمدة لدي الدولة .
- الملاجئ وهي بيوت قديمة وكبيرة الحجم يقيم في كـل منهـا أسرة كبـيرة وهـي غير صالحة للسكن .

- الدور الحكومية والمستأجرة وهي أشبه ما يكون بالمساكن الشعبية .

- العمارات السكنية في حي ٧ نيسان وتقدر نسبة القاطنين فيها ٢٨ , ١٩٪ من اللاجئين في العراق .

- بيوت حكومية مؤجرة ومجمدة متنوعة وهذه متناثرة في مختلف مناطق بغداد وأحيائها الشعبية .

الخصائص الأساسية للاجئين الفلسطينيين في العراق

- تراجع الخصوبة الكلية للمرأة من ٧ مواليد فى السبعينات إلى ٤ مواليد فى عقد التسعينات .

- تراجع معدلات النمو السكاني لتصل إلى (٥ , ٣٪ عام ٢٠٠٠) مقابل ٤٪ في السبعينات .

- يقدر مجموع اللاجئين في العراق بنسبة (٥ , ١ ٪) من إجمالي مجموع الفلسطينيين المقدر عام ٢٠٠٢ .

- تشكل القوى البشرية بين اللاجئين في العراق نحو ٥٦٪ من إجمالي اللاجئين هناك ، ولا يتعدى معدل النشاط الاقتصادي ٢٧٪ ، ومرد ذلك للتركيب العمرى للسكان وانخفاض مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي حيث لا تتعدي ٩ ٪ .

- يستحوذ قطاع الصناعات التحويلية على ٢٣ ٪ ، والبناء ٢٦ ٪ والزراعة ٣ ٪ والمطاعم ١٧ ٪ وباقي القطاعات غير المذكورة تستوعب ٤١ ٪ .

- يلاحظ تدني استيعاب قطاع الزراعة لقوة العمل ويعود ذلك إلى حالة اللجوء التي أفقدت الفلسطيني ملكياته الزراعية ، وبالتالي نشاطه الزراعي الذي كان يطبع النشاط الاقتصادي الفلسطيني قبل عام ١٩٤٨ . وشأن الفلسطيني في العراق في

ذلك شأن كافة اللاجئين الفلسطينيين في الشتات والوطن .

- كان للحصار الدولي على العراق بالغ الأثر على دخل الأسرة الفلسطينية حيث لا يتعدى ٥٠ دولاراً بعد انخفاض قيمة العملة العراقية ، ولم يبق للاجئين الفلسطينيين في الوقت الراهن سوى السكن المجاني على حساب وزارة العمل وهو سكن في كل الأحوال لا يتمتع بالاستقرار .

- شارك اللاجئون الفلسطينيون في العراق في نضالات الشعب الفلسطيني وانضموا إلى فصائل العمل الوطني الفلسطيني منذ عام ١٩٦٤ وقدموا طوال الفترة الممتدة منذ العام المذكور أكثر من ٢٥٦ شهيداً أملاً بالعودة إلى الوطن

- للاجئين الفلسطينيين في العراق نشاط خاص في إطار النشاط المجتمعي الفلسطيني وذلك عبر فروع الاتحادات الشعبية الفلسطينية كاتحاد الكتاب والصحافة وهو ما يدل على حيوية المجتمع الفلسطيني في العراق [(١)].

اللاجئون	عام ١٩٤٨	عام ٢٠٠٠	عام ٢٠٠٢
العراق	٥٠٠٠	٤٠٠٠٠	٤٢٤٣٦

أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في العراق

أولاً : بدأت محنتهم عند طردهم من الكويت الدولة التي عاشوا فيها لعشرات السنين ولم يبق منهم بعد تحريرها من صدام حسين سوى القليل وفر الباقون إلى العراق أساساً حيث رحب بهم في محنتهم نظام صدام حسين وهم الذين اتهموا بأنهم ساندوا قواته عند غزوها للكويت . وكان هؤلاء قد قدموا الكويت من الأردن ثم عادوا إليها عن طريق العراق بعد حرب الخليج الثانية .

(1) المصدر : اللاجئون الفلسطينيون جوهر الصراع وعقدة التسوية : حمد موعد ص٥٣٣- ٥٣٦ .

ثانياً : ظلت أعداد من الفلسطينيين في العراق حتى نهاية حكم صدام ووصول الجنود الأمريكان في ٢٠٠٣ لكن بعضهم غادر إلى الأردن ومناطق أخرى وعانى آخرون من اضطهاد الشعب العراقي لهم ، حينئذ فروا إلى الحدود العراقية – الأردنية والسورية والسعودية حيث يعيشون في مخيمات بدائية مرة أخرى ، وكأن لعنة الترحال تلاحقهم أينما كانوا وهم حملة وثائق السفر المصرية أساساً ، والدليل على ذلك أنهم كونوا معسكرات على الحدود العراقية السورية والعراقية السعودية ، وفى أكتوبر ٢٠٠٧ سمح لألف منهم بالهجرة إلى البرازيل ، وحصل بعض مئات منهم على حق اللجوء فى السودان وسمحت أيسلندا لنحو مائة منهم باللجوء إليها كذلك شيلى.

ثالثا : مات عدد كبير من الفلسطينيين فى السجون العراقية منهم أبو العباس مختطف السفينة (أكيلى لاورو) فى البحر المتوسط ونعتقد أن هناك أصابع للموساد الإسرائيلى فيما يجرى للفلسطينيين فى العراق .

وفي العراق فإن مهماتها تتراوح في ظل الظروف الاستثنائية الراهنة بين :

– العمل على توفير الحماية الأمنية والسياسية للفلسطينيين المقيمين في العراق.

– الحفاظ على الحقوق المدنية المكتسبة للفلسطينيين عبر العقود الماضية .

– إيجاد علاقة بين اللاجئين ووكالة الأونروا لتحسين أوضاع الفلسطينيين .

– العمل مع القوى السياسية الوطنية على محاربة مشروع التوطين .

– بلورة مرجعية داخلية فلسطينية بين السكان المقيمين في العراق .

– تشكيل لجان محلية للدفاع عن حق العودة وربطها بشبكة اللجان المماثلة في البلدان الشقيقة .

- وضع الفلسطينيين في العراق منذ عام ١٩٤٨[1].

ينحدر الفلسطينيون المتواجدون في العراق من قرى مثلث الكرمل (إجزم، عين غزال جبع) قضاء حيفا والقرى المحيطة بها حيث استعصت قرى مثلث الكرمل على العصابات الصهيونية لمدة ثلاثة أشهر بعد سقوط مدينة حيفا.

وقد نزح سكان مثلث الكرمل وبعض سكان القرى المحيطة في سيلٍ من البشر باتجاه مدينة جنين حيث الجيش العراقي، وبعد أن استولى الجيش العراقي على مدينة جنين قام عبد الإله الوصي على عرش العراق والملكة عالية ملكة العراق آنذاك بزيارة لمدينة جنين لتفقد وحدات الجيش العراقي هناك ورأوا بأعينهم ما آل إليه وضع الفلسطينيين المهجرين من قرى مثلث الكرمل، وأثنائها قام قائد القوات العراقية بوصف مشهد الشجاعة والصمود الذي صمده أبناء هذه القرى وتعاونهم مع الجيش العراقي.

أمام هذا المشهد المؤلم أمرت الملكة عالية والأمير عبد الإله بأن يتم نقل هؤلاء اللاجئين ليحلوا ضيوفًا على الحكومة العراقية والشعب العراقي، وبالفعل نقلت عائلات اللاجئين باستثناء الشباب القادر على حمل السلاح في شهر آب من عام ١٩٤٨ بواسطة آليات الجيش العراقي عبر الأردن.

أوضاع الفلسطينيين فى العراق بعد الغزو الأمريكى

شهد الوضع الأمني لما يناهز ٣٤,٠٠٠ لاجئاً فلسطينياً في العراق تدهوراً حاداً منذ سقوط حكم صدام حسين في أبريل ٢٠٠٣ وتقوم جماعات مسلحة، جلّها من الشيعة، باستهداف هذه الأقلية التي يغلب عليها الطابع السني. فهم يهاجمون

(1) دراسة لمركز المعلومات الوطني الفلسطيني: اللاجئون الفلسطينيون فى العالم العربى، C D مجلة السياسة الدولية عدد ١٦٨ إبريل ٢٠٠٧.

مبانيهم، ويقتلون عشراتٍ منهم ، ويتوعدونهم بالأذى إن لم يغادروا العراق فوراً . وفي خضم العنف السياسي والإجرامي في العراق ، تم استهداف الفلسطينيين أكثر من الأقليات الأخرى بسبب الاستياء من المكاسب التي حصلوا عليها إبّان حكم صدام حسين ، وكذلك للاشتباه بأنهم يناصرون المقاومة .

تتحمل الحكومة العراقية شطرا كبيراً من المسئولية عن محنة الفلسطينيين في البلاد . ويساهم عناصر وزارة الداخلية في ما يصيب الفلسطينيين من اعتقالات تعسفية وتعذيب وقتل وحالات «اختفاء» . ورغم تمتعهم بصفة اللاجئين ، فإن فلسطينيي العراق يخضعون إلى شروط تسجيل جديدة شديدة الوطأة تفسح المجال أمام العداوة البيروقراطية ، وعلى النقيض من المواطنين العراقيين المعرضين للخطر ، والذين يتمكن معظمهم من إيجاد ملجأ خارج البلاد ، فليس أمام الفلسطينيين مكانٌ يفرون إليه(فدول المنطقة مع استثناءاتٍ قليلةٍ عارضة) تغلق حدودها بإحكامٍ أمام الفلسطينيين الفارين من العراق . ولا يكاد المجتمع الدولي يفعل شيئاً لتخفيف هذه المحنة.

لقد أضحى اللاجئون الفلسطينيون في العراق هدفاً للعنف والمضايقات والطرد من المنازل عقب سقوط الحكومة العراقية عام ٢٠٠٣ على يد قوات التحالف التي تقودها الولايات المتحدة .حيث دأب مهاجمون مجهولون على إطلاق أسلحتهم الهجومية وقذائف الهاون على أماكن سكن الفلسطينيين، وإلقاء القنابل داخل بيوتهم .ولعل من الأسباب الهامة للعداوة قيام الحكومة العراقية السابقة بتقديم السكن المدعوم للفلسطينيين، وغالباً على حساب المالكين الشيعة الذين كانت الحكومة تدفع لهم بدلات إيجار زهيدة .وفور سقوط حكومة صدام، قام المالكون الشيعة بطرد المستأجرين الفلسطينيين.

ومنذ ذلك الحين استمرت ظروف اللاجئين الفلسطينيين في العراق بالتدهور. وأدى تفجير ٢٢ فبراير ٢٠٠٦ الذي دمر واحداً من أقدس الأضرحة الشيعية، وهو جامع الإمام العسكري في سامراء، إلى موجةٍ من القتل الطائفي لازالت مستمرةً حتى اليوم. حيث هاجم مسلحون (قيل بأنهم من الشيعة) أماكن سكن الفلسطينيين في بغداد فقتلوا عشرة منهم على الأقل كان بينهم شقيقا الملحق الفلسطيني السابق في بغداد، واللذين اختطفا من منزل والدهما يوم 23 فبراير ثم وجدا مقتولين في أحد برادات الجثث بعد يومين. وعشية تفجير سامراء، قتل أشخاصٌ مجهولون سمير خالد الجيّاب، وهو فلسطيني في الخمسين، بأن ضربوه على رأسه بالسيف وأطلقوا عليه أكثر من ٢٠ طلقة. وفي ١٦ مارس، قام مسلحون مجهولون في حي الشعلة ببغداد بخنق الحلاق الفلسطيني محمد حسين صادق البالغ ٢٧ عاماً حتى الموت، إضافةً إلى اثنين من العراقيين السنة.

وفي أواسط شهر مارس، وزعت جماعةٌ مقاتلة تدعو نفسها «سرايا يوم الحساب» منشورات في مناطق سكن الفلسطينيين متهمةً إياهم بالتعاون مع مجموعات المتمردين. وقالت تلك المنشورات: «ننذركم بأننا سنطردكم جميعاً إذا لم تغادروا المنطقة نهائياً خلال عشرة أيام». وقد أدت حوادث القتل والتهديد به إلى جعل الفلسطينيين يعيشون حالة صدمة كما يقول مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين[1]. كما دعت تلك الحوادث رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس والمفوض السامي للاجئين أنطونيو غوتيريس إلى مناشدة الرئيس العراقي جلال الطالباني التدخل لوقف أعمال القتل بحق الفلسطينيين. ومازال الذعر يحيط بتجمعات الفلسطينيين في بغداد، وهناك آلافٌ من فلسطينيي العراق يتلهفون

(1) لا ترعى الـ UNRWA لاجئي فلسطين في العراق وكالة UNCHR.

لمغادرته. ومازال القتل مستمراً، فقد أفادت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين عن مقتل ما لا يقل عن ستة فلسطينيين عراقيين في بغداد وعن تجدد تهديدات القتل الموجهة إلى الفلسطينيين.

ولم تفعل الحكومات العراقية في مرحلة ما بعد صدام شيئاً يذكر لحماية الفلسطينيين العراقيي (الذين منحوا جميع حقوق المواطنين ما عدا المواطنة الفعلية وحق التملك) كما ساهم بعض العناصر داخل الحكومة مساهمةً فعلية في انعدام الأمن الذي يعيشونه. ففي أكتوبر ٢٠٠٥، دعت وزيرة الهجرة والمهجرين الحكومة إلى إبعاد جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى غزة متهمةً إياهم بالمشاركة في الأعمال الإرهابية.

وقد تلقت «هيومن رايتس ووتش» إفاداتٍ متطابقة من فلسطينيين عراقيين تتحدث عن قيام جهات تابعة لوزارة الداخلية بمضايقة اللاجئين الفلسطينيين في العراق وممارسة التمييز بحقهم واستهدافهم بالاعتقال واتهامهم بالإرهاب. وتحدث فلسطيني احتجز ثمانيةً وستين يوماً في قاعدة الكوت العسكرية جنوب بغداد عن التعذيب الذي يعتقد أنه تعرض له لمجرد كونه فلسطينياً كان الحرس يدخلون غرفة الاحتجاز ويسألون عن «الفلسطيني»؛ وكانوا يضربونه بانتظام ويعرضون قضيبه للتيار الكهربائي. وقد قال محامي مجموعة من الفلسطينيين اعتقلوا في مايو ٢٠٠٥ بتهمٍ تتعلق بالإرهاب أن موكليه تعرضوا للضرب بالسلاسل الحديدية وللصدمات الكهربائية ولحرق الوجه بالسجائر، ووضعوا في غرفةٍ تغمرها مياهٌ مكهربة كما اعتقلت وحدات الحرس الوطني العراقي في أبريل ٢٠٠٥ فلسطينياً في الخامسة والسبعين من العمر؛ ومازال الرجل «مختفياً»، مع وجود شكوك بقيامهم بقتله أثناء الاحتجاز.

وبعد أن كان اللاجئون الفلسطينيون يتمكنون بسهولةٍ من تجديد إقامتهم في

العراق فيما مضى ، أصدرت وزارة الداخلية تعليماتها لهم بالحصول على تصاريح إقامة قصيرة الأجل معاملةً إياهم بوصفهم أجانب غير مقيمين بدلاً من معاملتهم كلاجئين معترفٍ بهم . كما أن إجراءات الحصول على الإقامة شاقةٌ ومرهقة ، إذ تتطلب أن يُحضر اللاجئ الفلسطيني جميع أفراد أسرته إلى مكتب تابع لوزارة الداخلية بغية تجديد تصاريح الإقامة وهو أمر قد يستغرق أياماً أو أسابيع كما أن تصاريح الإقامة الجديدة تكون صالحةً لشهرٍ أو شهرين فقط.

ويواجه الفلسطينيون الذين يحاولون الفرار من العراق عقباتٍ أكبر بكثير مما يواجهه المواطنون العراقيون بمن فيهم أفراد الأقليات الأخرى المعرضون للخطر كالمندائيين والكلدان . حيث ترفض البلدان المجاورة كالأردن والكويت والسعودية وسوريا استقبالهم ، ولا تسمح إسرائيل عموماً بعودتهم إلى أراضيها أو إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة . أما فرص إعادة توطينهم في بلدانٍ أخرى فهي محدودة جداً .

لقد أدت الهجمات التي استهدفت اللاجئين الفلسطينيين العراقيين عام ٢٠٠٣ إلى تشريد الآلاف منهم داخلياً ، إضافةً إلى فرار المئات إلى الأردن . وقد أغلق الأردن حدوده في البداية، ثم سمح بدخول عدة مئات منهم إلى مخيم الرويشد المعزول القاحل الذي يقع على مسافة ٨٥ كم داخل الحدود الأردنية . أما بقية الفلسطينيين العراقيين فظلوا أكثر من سنتين في مخيم الكرامة الذي لا يقل قسوة والواقع داخل المنطقة العازلة على الحدود العراقية الأردنية ، إلى أن قامت السلطات الأردنية بإغلاقه عام ٢٠٠٥ ونقلهم إلى مخيم الرويشد .

الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في العراق

بعد وصول اللاجئين الفلسطينيين إلى العراق عام ١٩٤٨ أصبح هؤلاء تحت

ولاية وزارة الدفاع العراقية حيث تم توزيع سكنهم في المقرات الحكومية التي لا تستخدم عادة في فترة العطلة الصيفية مثل دار المعلمين وكليات الجامعة ، ومع انتهاء العطلة الصيفية تم توزيعهم على مناطق مختلفة من العراق بين البصرة وبغداد والموصل في معسكرات وأندية تتبع للحكومة ، وكان لهم مخصصات من الطعام والغذاء بشكل يومي كباقي قطع الجيش العراقي ، إذ كانوا يعتبرون جزءًا من قطع الجيش في هذه الناحية ، وبقي الحال هكذا حتى عام ١٩٥٠ حيث انتقلت ولايتهم إلى وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ضمن مديرية خاصة سميت مديرية شئون اللاجئين الفلسطينيين في العراق حيث أعيد توزيع سكن الفلسطينيين وفق نظام السكن الجماعي في الملاجئ التي تفتقر لأدنى متطلبات الرعاية الصحية .

ومع تشكيل وكالة الإغاثة الدولية (الأنروا) كان الفلسطينيون في العراق مشمولين برعايتها ، إلا أن الأنروا لم تمارس مهامها في العراق إلا لأشهر قليلة خرج بعد ذلك العراق من مناطق عمليات الأنروا بطلب من الحكومة العراقية وبموجب اتفاقية بين الحكومة العراقية والأنروا بأن تقوم الحكومة العراقية برعاية شئون اللاجئين الفلسطينيين في العراق مقابل إعفاء العراق من أي التزام مالي للأمم المتحدة بهذا الخصوص ، وفي هذه الأثناء خصصت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل العراقية مبلغ ١٦٠ ألف دينار كميزانية لمديرية شئون اللاجئين الفلسطينيين، وكانت مخصصات الأفراد (١٠٠ فلس للكبير و ٥٠ للصغير يوميًا) ، إلا أن هذه المخصصات بدلا من أن تزيد مع الزمن كانت تنقص بسبب ثبات الميزانية وازدياد عدد الفلسطينيين ، فلم تزدد الميزانية المخصصة للمديرية بين أعوام ١٩٥٥ - ١٩٧٣ سوى ٥٠ ألف دينار فقط في الوقت الذي زاد في أعداد الفلسطينيين في هذه الفترة أربعة أضعاف تقريبًا من (٣,٥٠٠ إلى ١٤,٠٠٠) ،

ومع ذلك لم يكن جميع الفلسطينيين في العراق مشمولين برعاية مديرية شئون اللاجئين فقد كان لهذه المديرية شروطها في تسجيل الفلسطينيين مثل :

- أن يكون من بلد محتل عام ١٩٤٨ .

- وأن يكون دخل العراق وأقام فيه قبل ٢٥/ ٩/ ١٩٥٨ .

- ولغرض لم الشمل أجازت الوزارة ضم الزوجة إلى زوجها المسجل قبل عام ١٩٦١ ولا يجوز العكس أي ضم الزوج إلى زوجته .

وبالعودة لموضوع المساعدات فقد كانت هذه المساعدات أداة ابتزاز بيد المديرية تقطعها متى شاءت بصلاحية قرار من مديرها فقط . ثم تقلص دور هذه المديرية وبدأت تقطع المعونات عن كل من يعمل أو يحصل على أي مصدر رزق إلى أن انتهى دورها من ناحية المساعدات لتقتصر على دور السجلات والتعاملات الورقية الخاصة بالفلسطينيين . هذا من ناحية ولاية ورعاية الفلسطينيين في العراق ، أما من ناحية القوانين الصادرة بحقهم فقد بقي وضعهم القانوني ضبابيًا قابلا للتأويل حتى صدور القرار الشهير ٢٠٢ عام ٢٠٠١ ، ففي عام١٩٦١ صدر قرار مرقم ب ٢٦ ينظم عملية منح الفلسطينيين في العراق وثائق سفر خاصة ويحدد مدة صلاحيتها ، وفي عام ١٩٦٤ صدر قرار بمعاملة الفلسطيني معاملة العراقي في الوظائف الحكومية من حيث الرواتب والعلاوات ، لكن الفلسطيني استثني بموجب هذا القرار من حصوله على امتياز الخدمة التقاعدية بحجة أن ذلك قد يدفعه للتمسك بالبقاء في العراق والتفريط بحق العودة ، ومنح الفلسطيني المنتهية خدمته راتب شهر واحد عن كل سنة من خدمته ، وفي العام ١٩٦٥ صدر قرار بشطب كلمة (اللاجئين) من وثائق السفر.

بعد حرب حزيران عام ١٩٦٧ قام وزير الشئون الاجتماعية والعمل العراقي

بزيارة للملاجئ التي يسكنها الفلسطينيون وهاله ما رأى من البؤس الذي يعيشه الفلسطينيون ، الأمر الذي دفع الحكومة العراقية لاتخاذ قرار رقم ١ لسنة ١٩٦٨ تتضمن توصيات بتخصيص أراضي للفلسطينيين مع سلف لمواد بناء ، وجرى إصدار تعليمات خاصة بالفلسطينيين تتضمن إعانات نقدية منتظمة . لكن لم يقدر لهذا القرار أن يخرج عن إطار التوصية، فقد جاء انقلاب حزب البعث في تموز (يوليو) ١٩٦٨ ، إلا أن مجلس قيادة الثورة قد أصدر القرار رقم ٣٦٦ المتخذ بجلسته المنعقدة بتاريخ١٧/ ٨/ ١٩٦٩ والذي عالج في نصه قضايا أهمها:

إنشاء مجمعات سكنية شعبية على غرار مدينة السلام يتوفر فيها كافة الشروط الصحية (كمجموعات سكنية متكاملة الخدمات) وتبقى هذه الدور ملك للدولة يتمتع الفلسطيني بمنفعتها مادام موجودًا في العراق ولا يحق له شراء الأراضي والبناء وطلب السلف التعاونية والعقارية .

مساواة الفلسطينيين بالعراقيين عند التعيين والترفيع والتقاعد على أن يبقى مشروطًا بالإنهاء في حال عودتهم إلى ديارهم .

ولم يسمح لهم مع ذلك بالترشح لمجلس الإدارة حتى عام ١٩٧١ حيث سمح للفلسطينيين بالتدرج الوظيفي حتى منصب مدير عام . وفي عام ١٩٨٠ صدر قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٢١٥ والذي يحق بموجبه تملك الفلسطيني المقيم إقامة دائمة دار للسكن بعد التدقيق و أخذ موافقة وزارة الداخلية و الموافقات الأمنية اللازمة، على أن تسجل الدار التي اشتراها الفلسطيني المقيم باسم وزارة المالية .

وفي عام ١٩٨٣ صدر قرار يوجب على الفلسطيني استصدار مو افقة المؤسسة العامة للعمل والتدريب المهني عند عمله أو انتقاله لعمل آخر حتى ضمن القطاع الخاص ، وهددت التعليمات كل من يخالفها بحمله على مغادرة البلاد ومنع دخوله

مستقبلا ، وفي عام ١٩٨٧ صدر قرار من مجلس قيادة الثورة السابق رقم ٩٣٦ والذي يحق بموجبه للفلسطيني المقيم إقامة دائمة تملك قطعة أرض سكنية أو دار سكنية أو قطعة أرض زراعية.

لكن في عام ١٩٨٩ صدر قرار يوقف العمل بالقرار ٢١٥ الصادر عام ١٩٨٠ والقرار ٩٣٦ لعام ١٩٨٧ لمدة خمس سنوات، وفي ٧/ ٣/ ١٩٩٤ عن مجلس قيادة الثورة نهاية المدة صدر قرار رقم ٢٣ ينص على : (يوقف العمل بالقوانين والقرارات التي تجيز تملك غير العراقي العقار أو استثمار أمواله في الشركات داخل العراق ، وكل ما من شأنه التملك أو الاستثمار في أي وجه كان) ، وبهذا عومل الفلسطيني الذي يقبع في العراق منذ أكثر من أربعة عقود .

وبهذا القرار أصبح الفلسطينيون في العراق عرضة لأي إجراء تعسفي وأصبح وضعهم القانوني في العراق عرضة لتأويلات أصغر موظفٍ حكومي وأصبح لا يحق للفلسطيني تملك ولو خط هاتف ، بقي الحال هكذا حتى صدر القرار ٢٠٢ عن مجلس قيادة الثورة في (جلسته ا لمنعقدة بتاريخ ١٢/ ٩/ ٢٠٠١ والذي نص: (يعامل الفلسطيني المقيم إقامة دائمة في العراق معاملة العراقي في جميع الحقوق والواجبات باستثناء الحق في الحصول على الجنسية العراقية) . كان هذا القرار الذي جاء بعد سبع سنوات من القرار٢٣ لعام ١٩٩٤ وبشكل غير قابل للتأويل لوضوح القرار بشكل كبير ، إلا أن الفلسطينيين في العراق لم يقدر لهم أن يتمتعوا بأول امتيازٍ قانوني واضح لهم منذ عام ١٩٤٨ ، فبعد عامين فقط احتلت بغداد وسقط معها هذا القرار لتحل مكانه قرارات الطائفية والعنصرية .

التوصيات

- دعوة الجامعة العربية للبحث في قضية اللاجئين الفلسطينيين في العراق لوقف

المجزرة من خلال الزيارات الميدانية لهم ، ومن ثم نقلهم إلى دول عربية لحين عودتهم إلى ديارهم التي هجروا منها، حيث لم يتجاوز مجموعهم في عام ٢٠٠٧ عشرين ألف لاجئ فلسطيني .

- ضرورة حث وكالة الغوث لأخذ دورها بين اللاجئين الفلسطينيين في العراق وتقديم الخدمات لهم لحين حل مشكلتهم .

- تشكيل لجنة فلسطينية من قبل منظمة التحرير الفلسطينية لمتابعة شئون اللاجئين الفلسطينيين في العراق والعمل على القيام بحملة إعلامية لفضح القوى التي ترتكب المجازر .

- ضرورة مساعدة اللجان المهتمة بحق العودة في التحضير لمؤتمر حول اللاجئين في العراق للوصول إلى نتائج وتوصيات محددة لرفع الظلم عن لاجئي العراق ووقف المعاناة بشكل نهائي لتهيئة الظروف لا سكانهم في دولة عربية أكثر أمنا لهم

- لا بد من الإشارة إلى أن شعار الصمود والإبقاء لعدد قليل من اللاجئين في بحر من الأعداء حولهم يشكل ضرب من ضروب الخيال، والحل الأسلم هو الهجرة إلى بلد عربي آخر، فبذور الحرب الطائفية آخذة بالتفاقم في العراق بدعم من قوى دولية وإقليمية فاعلة في المنطقة، وقد نجحت الولايات المتحدة وإسرائيل في تصوراتها عبر جعل الاقتتال الطائفي سيد الموقف في العراق الذي كان على الدوام العمق الاستراتيجي للعرب .

- مطالبة السيد «أنتونيو جوترس» المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين بالتدخل لدى الحكومة العراقية للضغط على الفصائل الشيعية التي ترتكب المجازر بحق اللاجئين الفلسطينيين في العراق وخاصة على قوات جيش «المهدي »التابعة لمقتدى الصدر، لوقف استهدافها للفلسطينيين .



الباب الرابع

وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين UNRWA

نشأتها وعملها وعلاقاتها بالدول المضيفة والأطراف المختلفة المؤثرة في حياة اللاجئين

تطور الجهود الدولية لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين قبل إنشاء الوكالة

فى أواسط يوليو ١٩٤٨ وبعد أن احتل الجيش الإسرائيلى الجليل الأسفل (بما فيه الناصرة ومناطق شاسعة من السهل الساحلى ومنطقة الجنوب ومع سريان مفعول الهدنة الثانية) توجهت الجامعة العربية إلى الأمم المتحدة رسميا طالبة مساعدة إنسانية للاجئين الفلسطينيين أينما كانوا ولم يوافق مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة إلا بعد مرور بعض الوقت ، وفى هذه الأثناء توجه وسيط الأمم المتحدة (الكونت السويدى فولك برنادوت) إلى الدول والمنظمات العالمية مطالبا إياها بتقديم المساعدة إلى اللاجئين واستجابت جمعيات كثيرة كانت فى معظمها برعاية منظمات مسيحية عالمية مثل مشروع الإغاثة البلجيكي ، مشروع الإغاثة الإرسالية المعمدانية وأيضا منظمة الكويكرز بالإضافة إلى منظمة يهودية تدعى (المجتمع اليهودى للخدمات الإنسانية) وركزت منظمات الإغاثة نشاطها على توزيع الطعام والملابس التى جلبت من الخارج .

وفى سبتمبر ١٩٤٨ أقامت الأمم المتحدة مركزا لتنسيق أعمال الإغاثة على هيئة مركز طوارئ (UN- DISASTER RELIEF PROJECT) وفى أواخر نوفمبر ١٩٤٨ حلت محله وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين :

UNITED NATIONS RELIEF FOR PALESTINIAN REFUGEES (UNRPR)

التى نسقت بين مختلف المنظمات وبين الأذرع المتعددة للأمم المتحدة نفسها .

وقد أوكل تقديم المساعدة من قبل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين داخل دولة إسرائيل إلى الصليب الأحمر الدولى . وفى أوائل سنة ١٩٤٩ أبرمت اتفاقية بين حكومة إسرائيل وبين الصليب الأحمر نظمت أعماله فى إسرائيل . وقد حلت وكالة غوث اللاجئين وحل محلها وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين فى الشرق الأدنى (UNRWA)[١] .

---

(1) بقرار الجمعية العامة فى ٨/ ١٢/ ١٩٤٩ وبدأت أعمالها فى مايو ١٩٥٠.

معالجة الأمم المتحدة لقضية اللاجئين وإنشاء وكالة الغوث

ازدادت أعداد المهاجرين الفلسطينيين المغادرين لوطنهم بسبب تصاعد الترويع والإرهاب الصهيونى عامى ١٩٤٧ - ١٩٤٨ على النحو الذى تناولناه فى الباب الثانى من هذا الكتاب ، لذلك لم يكن من المناسب أو الممكن تجاهل قضية اللاجئين من قبل هذه المنظمة الوليدة التى أنشئت فى سان فرانسيسكو على الشاطئ الغربى للولايات المتحدة الأمريكية فى سبتمبر ١٩٤٥ والتى خلفت عصبة الأمم المتحدة المنحلة ، وكان عمر الأمم المتحدة عند نشأة القضية أو النكبة الفلسطينية ثلاث سنوات فقط .

وزاد من اهتمام المعاملة الدولية أن الجيوش والإدارة البريطانية قد انسحبت من فلسطين يوم ١٤/ ٥/ ١٩٤٨ والتى كانت قد عينتها المنظمة المنحلة (عصبة الأمم) وأن العصابات الصهيونية أعلنت من اليوم التالى ١٥/ ٥/ ١٩٤٨ قيام دولة إسرائيل وفى نفس هذا اليوم أيضا أعلنت الدول العربية حربها ضد إسرائيل .

أوكلت الجمعية العامة للأمم المتحدة أمر اللاجئين أولا إلى هيئة الصليب الأحمر الدولية ثم أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد ذلك وكالة مؤقتة سميت «وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين» (UNITEDNATIONS RELIEF FOR PALESTINIAN REFUGEES) ثم تطورت المعالجة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة إزاء تدفق اللاجئين من فلسطين إلى الدول المجاورة والإدراك المتزايد بحجم الكارثة وأبعادها ، فأنشأت

الهيئة الدولية بقرارها رقم ٣٠٢ فى ديسمبر ١٩٤٩ وكالة إغاثة اللاجئين الفلسطينيين فى الشرق الأدنى وذلك بالفقرة الخامسة من القرار المذكور (UNITED NATIONS RELIEF AND WORKS AGENCY FOR PALESTINE REFUGEES IN THE NEAR EAST «UNRWA»)، وبدأت هذه الوكالة أعمالها فى الأول من مايو ١٩٥٠ للتعامل مع ثلاثة أرباع مليون من اللاجئين الفلسطينيين موزعين فى(إسرائيل – لبنان – سوريا – الأردن- قطاع غزه – الضفة الغربية) .

وقبل إنشاء وكالة إغاثة اللاجئين الفلسطينيين «UNRWA» بخمسة أيام فقط أنشأت الجمعية العامة وكالة أخرى تهتم برعاية اللاجئين فى قارات العالم المختلفة لكن ليس لها اهتمام باللاجئين الفلسطينيين وسميت الوكالة[1]:

UNITED NATIONS HIGH COMMISSION FOR REFUGEES «UNHCR»

ولما كان شعور اللاجئين الفلسطينيين أنهم سرعان ما سيعودوا إلى أرضهم بعد تطهيرها من العصابات الصهيونية ، لذلك كان هناك فى المجتمع الدولى شعور بأن المشكلة قابلة للحل فى وقت قصير لذلك كانت ولاية وكالة غوث اللاجئين الأونروا عام واحد فقط ثم مدت ولايتها لمدة ثلاثة سنوات ، وتجدد ولايتها منذ ذلك العام وحتى اليوم وولايتها الحالية هى الولاية الواحد والعشرون وتنتهى فى ٣٠ / ٦ / ٢٠١١ ومن الواجب والمتوقع تجديد ولايتها بعد ذلك التاريخ أيضا . حيث لا يلوح فى الأفق ـ للأسف ـ حل لمشكلة اللاجئين ، وتعمل الأونروا حاليا فى خمسة أقاليم هى (لبنان – سوريا ـ الأردن ـ الضفة الغربية – غزة) .

---

(1) ترعى UNHCR اللاجئين الفلسطينيين خارج نطاق UNRWA الجغرافي : العراق ـ مصر ـ دول الخليج .

وكانت الوكالة تعمل أيضا منذ إنشاؤها حتى عام ١٩٥٢ لرعاية اللاجئين الفلسطينيين الموجدين داخل الخط الأخضر (إسرائيل عام ١٩٤٨) ويقدر عددهم تقريباً ٢٢٥ ألف لاجئ، كما كانت «UNRWA» تعمل أيضا فى العراق حيث طلبت الحكومة العراقية إنهاء عملها فيها وذلك بعد بداية ممارسة مهامها بعدة شهور حيث أسند مهامها إلى مديرية شئون اللاجئين فى بغداد وكان عددهم ٣٥٠٠ لاجئ تقريباً . واتخذت الوكالة مقراً لها فى إحدى ضواحي بيروت، ثم عند بدء الحرب الأهلية اللبنانية نقلت مركزها الرئيسي إلى بيروت، ثم بعد اشتداد الحرب الأهلية اللبنانية نقلت مرة أخرى إلى مركزها الرئيسي فى «فيينا VIENNA» بالنمسا ثم نقلت مقرها إلى غزه عام ١٩٩٦ ثم إلى عمان بعد سيطرة حماس على السلطة فى غزه فى يونيو ٢٠٠٧.

أنشئت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين فى الشرق الأدنى (الأونروا) عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٠٢ (د-٤) المؤرخ ٨ ديسمبر ١٩٤٩. وقد استهلت الوكالة نشاطها فى مايو ١٩٥٠، وبدأت فى الاستجابة للاحتياجات الإنسانية لنحو (٨٨٠,٠٠٠) لاجئ فلسطيني فى المنطقة. وخلال العقود الخمسة الأخيرة، توسعت الوكالة لتصبح من أكبر برامج الأمم المتحدة، حيث تستخدم أكثر من ٢٦,٠٠٠ موظف.

وتمثل الغرض من إنشاء الأونروا فى المساهمة فى التنمية البشرية للاجئين الفلسطينيين فى قطاع غزة والضفة الغربية والأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية إلى أن يتم التوصل إلى حل عادل لقضية اللاجئين. وهى تقوم بذلك بتوفير الخدمات الأساسية وغيرها من أنواع الدعم فى إطار القانون الدولى لحقوق الإنسان والمعايير الأخرى ذات الصلة. وهى الوحيدة، من بين وكالات الأمم المتحدة،

التى تقدم مجموعة متنوعة من الخدمات إلى اللاجئين مباشرة .

وتعمل الوكالة فى بيئة سياسية معقدة وسريعة التغير بوجه خاص وهى قادرة على التفاعل بسرعة وبمرونة مع التغيرات التى تجرى فى المحيط الإقليمي والعملى . وتسعى الوكالة جاهدة لكى تتسم بالاستراتيجية والتركيز والابتكار والديناميكية وسرعة الحركة . ويقوم عملها على احتياجات اللاجئين وقدراتهم وآمالهم وتعمل بالشراكة مع منظمات أخرى وتعمل على إقامة أوجه التآزر بين برامجها. والوكالة مناصرة لحقوق اللاجئين الفلسطينيين وتسعى لحمايتها وهى تعمل كشاهد ، ووجودها يسهم فى حماية اللاجئين الفلسطينيين فى مناطق تسودها الأزمات الإنسانية ويعمها الصراع[1] .

---

(1) المصدر : تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين فى الشرق الأدنى ١ يناير إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ الجمعية العامة ، الوثائق الرسمية ، الدورة ٦١ الملحق رقم ١٣.

عمل ونشاطات الوكالة

تعمل الـ UNRWA فى منظمة الأمم المتحدة من خلال آلية للمجلس الإقتصادى والإجتماعى[1]، وتهتم الوكالة بأمور التعليم - الصحة - النشاطات الاجتماعية إغاثة الفئات بالغة الحاجة(الإعسار الشديد) .

فى مجال التعليم :

تقدم الوكالة التعليم لكل اللاجئين من سن٦ سنوات حتى نهاية الدراسة الإعدادية وهي أيضاً تقدم منح للدراسة في التعليم الثانوي الذي لا تتولاه الوكالة وكذلك منح في التعليم العالي بالإضافة إلى أنها تقدم تعليماً فنياً في بعض المدارس والمعاهد تتجاوب مع متطلبات السوق ولا تقدم الوكالة التعليم فوق الإعدادي سوى فى بعض المدارس فى لبنان والتى لا تسمح لأبناء اللاجئين فى الانخراط فى مدارسها الثانوية .

وفي مجال الصحة

تقدم الوكالة العيادات الطبية وبعض المستشفيات لعلاج المرضي من اللاجئين وكذلك تحاول علاج بعض المرضي الذين لا تستطيع إمكانياتها معالجتهم في الدول المضيفة .

وفي مجال الإغاثة

تقوم الوكالة بمساعدة اللاجئين الذين نستهدفهم إسرائيل بتدمير منازلهم والمرافق الأساسية في معسكراتهم ، كذلك تقوم بتقديم الأغذية للاجئين الذين

(١) خالد أبو اليسر : مدخل للتعريف بدور ومبادئ ومسئوليات منظومة الأمم المتحدة صـ ٧.

لا دخل لهم من أي مصدر وهم يعتمدون بصفة أساسية على ما تقدمه لهم الوكالة .

وفي مجال النشاطات الاجتماعية

تقدم الوكالة الأخصائيين الاجتماعيين لمحاولة علاج المشاكل الاجتماعية والنفسية الناتجة عن الممارسات الإسرائيلية .

اجتماعات الوكالة

تجري الوكالة اجتماعاً سنوياً للدول المانحة وتشترك فيه جميع الدول المانحة من برونای إلى الولايات المتحدة الأمريكية – وكندا وفرنسا – والاتحاد الأوروبي وبعض البلاد العربية ، ويعقد هذا الاجتماع في عمان – الأردن – لأن هناك عدد من الدول المانحة لا تعترف بإسرائيل ولا يمكن لها الدخول إلى الأراضي المحتلة لو عقد الاجتماع في مقر رئاسة الوكالة في غزة.

وتعقد الوكالة اجتماعاً سنوياً في الأردن (لنفس الأسباب السابقة) للدول المضيفة (سوريا والأردن ولبنان والسلطة الفلسطينية) ، وتعقد الوكالة أيضاً اجتماعاً سنوياً في عمان «الأردن» للجنة الاستشارية وكبار المانحين لمناقشة مشروع التقرير السنوي عن أعمال الوكالة الذي يقدمه المفوض العام سنوياً لسكرتير عام الأمم المتحدة .

كما أن الوكالة تجري اجتماعاً سنوياً على مستوى مديري الخدمات (التعليم ، الصحة ، الخدمات الاجتماعية) مع الاجتماع السنوي الذي تجريه جامعة الدول العربية في مقرها مع المشرفين على الخدمات المقدمة للاجئين في مختلف مناطق العمليات ومصر ، وتمثل الوكالة بمفوضها العام عند المناقشة السنوية لتقريرها في اللجنة المختصة في الأمم المتحدة .

كما تشترك الوكالة باعتبارها أكبر وكالة أو هيئة من هيئات الأمم المتحدة الـ٢٣ العاملة في الأراضي المحتلة في الاجتماع السنوى لمنظمات الأمم المتحدة العاملة في الأراضي المحتلة .

اللاجئون المسجلون لدى الوكالة

هم اللاجئين الذين هجروا عام ١٩٤٨ والذين ينطبق عليهم تعريف اللاجئ الذي تتبعه الوكالة وكذلك أبناءهم وأحفادهم .

تعريف الوكالة للاجئ

هو الشخص الذى كانت فلسطين مكان إقامته العادية لفترة لا تقل عن سنتين قبل نشأة النزاع فى سنة ١٩٤٨ مباشرة و الذى فقد جراء ذلك داره ومورد رزقه . وهناك في كل من الدول المضيفة لاجئين آخرين ينطبق عليهم معايير الوكالة لكنهم لأسباب مختلفة لم يسجلوا أنفسهم ضمن سجلات اللاجئين كما أن هناك لاجئين آخرين في مناطق خدمات الوكالة وغيرها ممن لا ينطبق عليهم تعريف الوكالة للاجئ .

اللاجئون في المعسكرات

ابتدأ اللجوء والتهجير بالإقامة في خيام أعدت للاجئين ومن ثم أطلق على التجمع «مخيم» .

لكن بتقدم السنون وتعرض الخيام للعوامل الجوية الصعبة في مناخ مناطق العمليات فإن الخيام تحولت إلى مباني بسيطة يعلوها جلزون (حديد مجلفن) ويمكن ملاحظة وضع أحجار عليه حتى لا يطير في الهواء في أثناء العواصف الشديدة ، كذلك بتحسين دخول بعض سكان المخيم تحول البناء إلى أنواع من المباني الأكثر ثباتاً .

اللاجئون خارج المعسكرات :

لم تتسع المعسكرات لكل اللاجئين فإن بعضهم يعيش خارج المعسكرات لأسباب مختلفة ، وبعضهم تقدم له الوكالة خدماتها ، وهم الذين تعتبرهم الوكالة بمقاييسها لاجئين لكن هناك لاجئين مقيمون خارج المعسكرات لا تعتبرهم الوكالة ضمن من ينطبق عليهم معايير الوكالة لتقديم الخدمات لهم

المعسكرات غير المعترف بها :

هي معسكرات أنشأها اللاجئون لكن لا تعترف بها الوكالة ، ولكنها برغم ذلك تقدم بعض الخدمات لبعض اللاجئين فيها . ولكن المعسكرات التي تعترف بها الوكالة تقدم لها الخدمات بالإضافة إلى الخدمات المقدمة للاجئين ، وخدمات المعسكرات المعترف بها تتضمن تقديم المياه والمجاري والنظافة والإنارة وذلك على مختلف الدرجات والمستويات ، ولكن هناك معسكرات لا تتمتع بكل هذه الخدمات .

ومن هذا العرض ثبت أن وكالة الأونروا هي الحكومة أو السلطة المسئولة عن معسكرات اللاجئين من جميع النواحي الحياتية والمعيشية .ويبلغ عدد موظفيها حوالي ٢٦ ألف موظف منهم حوالي مائة فقط من الموظفين الدوليين (الأجانب) والباقي من الدول المضيفة .

تقاعد (PETER HANSEN) الدبلوماسي الدنماركى المفوض العام للأونروا في مارس ٢٠٠٥ بعد ٩ سنوات من تولية المنصب عقب (ألتر تركمان) التركى الجنسية وعينت خلفاً له السيدة كارين أبو زيد التى أمضت ٥ سنوات نائبة للمفوض العام وبدأت ولايتها فى ٢٨/ ٦/ ٢٠٠٥ لمدة ٣ سنوات (وهى كندية الجنسية وزوجة دبلوماسى سودانى) وتجددت ولايتها بعد ذلك وحاليًا .

ويقدم المفوض العام لوكالة الأونروا تقريراً سنوياً تناقش مسودته اللجنة الاستشارية المعينة بقرار من الأمم المتحدة (١٣١٥ د – ١٢ المؤرخ فى ١٢ ديسمبر ١٩٥٨) وذلك عن الفترة من ١/ ٧ إلى ٣٠/ ٦ من العام التالى . لكن السيدة كارين أبو زيد غيرت الفترة التى يكتب عنها التقرير ليكون تقريراً سنوياً يبدأ فى ١ يناير وينتهي فى ٣١ ديسمبر وقد قدم التقرير الأول بهذا الشكل عن المدة من ١/ ١/ ٢٠٠٥ إلى ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٥.

ومن ثم فإن دور الـ UNRWA هو دور إنساني اجتماعي واقتصادي ، وليس لها أي علاقة من قريب أو بعيد بالنواحي السياسية أو تطبيق القرار المشهور بالعودة أو التعويض القرار رقم ١٩٤ بتاريخ ١١/ ١٢/ ١٩٤٨ للجمعية العامة للأمم المتحدة وهي لا تذكره في التقارير الختامية لاجتماعاتها وقد نأي مفوضوها العامين COMMISSIONER GENERAL OF UNRWA بأنفسهم ، وبالوكالة عن التدخل في الأمور السياسية.

هذا بالرغم من أن الدوافع والاتجاهات السياسية تؤثر تأثيراً كبيراً في عملها ونشاطها وأدائها لواجباتها . على سبيل المثال فإن الوكالة تتعرض لضغوط سياسية يتمثل بعضها في :

تتعرض الوكالة لرغبة أمريكية إسرائيلية لتصفية أعمالها التي تمثل (رغم عدم تناولها الأمور السياسية) كيان اللاجئين الفلسطينيين وتعتبر تجسيداً لمشكلاتهم.

إعاقة إسرائيل لأعمال الوكالة بعديد من الطرق منها :

إعاقة تحرك موظفي الوكالة من وإلى مناطق العمليات الخمسة .

إعاقة تحرك المساعدات التي تصل للوكالة من الدول المانحة .

الضغوط السياسية على المفوضين العامين لمحاولة تبني المواقف الإسرائيلية أو

عدم التعرض لسياسات وممارسات إسرائيلية تجاه هدم المساكن، تجريف الأراضي، تخريب المرافق الأساسية، وتجدر الإشارة في هذا المجال للحملات التي تعرض لها المفوض العام، الدبلوماسي الدنماركي (PETER HANSEN) المعين من قبل سكرتير عام الأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي وذلك باتهامه اتهامات مختلفة نتيجة :

ما عبر به عن التدمير اللاإنساني في معسكر جنين في الضفة الغربية عندما اجتاحته إسرائيل (ومعه TERRY LARSEN الدبلوماسى النرويجى الذى كان سببا فى اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ والمسئول عن جميع منظمات الأمم المتحدة الـ٢٣ العاملة في الأراضي المحتلة) من دخول معسكر جنين لمدة ٣ أيام وما عبر به عن التدمير الإسرائيلي من أنه «عمل لا إنساني».

اتهامه بأن سيارات إسعاف الوكالة تنقل صواريخ حماس الموجهة إلى إسرائيل نتيجة تصوير جوي إسرائيلي لمحفة حمل المصابين والتي اعتبرتها إسرائيل صواريخ، وحتى وصول خبراء من الأمم المتحدة أفادوا بعدم حدوث الاتهام وطلب الوكالة أن تعتذر إسرائيل للمفوض العام ولم تقم بذلك. جهود المفوض العام المستمرة لجمع تبرعات للوكالة أدت لعدم تعرضها للتصفية بدعوى عدم وجود مساعدات للوكالة.

إعاقة إسرائيل لإنشاء المشروعات الإنسانية التي تتبرع بها الدول المانحة لإقامة المنشآت والمدارس والمرافق. كما تتابع الوكالة باهتمام العلاقات السياسية بين السلطة الوطنية الفلسطينية وبين إسرائيل لأنها لها تأثيراً مباشراً في قدرتها على أدائها لواجباتها.

وبعد اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، فإن الوكالة تأثرت بمناخ السلام الذي أعقب الاتفاق وأنشأت من اجل ذلك «برنامج تعزيز السلام»، ذلك أن كافة الدول

المانحة كانت ولا زالت تعتقد أن تقديم المساعدات الاقتصادية لتحسين أحوال الشعب الفلسطيني سواء اللاجئين منهم أو غيرهم يسهل ويساعد على تطبيق اتفاقيات السلام باعتبار أن الاتفاقات قد تستقطع أجزاء من السيادة الفلسطينية ، أو على الأقل من الآمال والأهداف الفلسطينية وأن المساعدات الاقتصادية تغريهم وتساعدهم على ابتلاع الدواء السياسى المر المتمثل في اتفاقات منقوصة السيادة للفلسطينيين .

كما تراقب الوكالة بعين حذره وارتياب محاولات توطين اللاجئين في الدول المضيفة ومحاولات انتقاص المساعدات المقدمة إلى الوكالة على حسابها لتقديم المساعدات مباشرة إلى الدول المضيفة ، كما أن الأونروا لا تهتم (وإن كان يعنيها) بمعرفة الاتجاهات والانتماءات السياسية السائدة في معسكرات اللاجئين باعتبار أن الأوضاع السياسية لمجتمع اللاجئين تؤثر تأثيراً كبيراً في النواحي الاقتصادية والاجتماعية .

ولا يوجد تداخل أو تنازع اختصاصات بين الوكالة والسلطة الوطنية الفلسطينية إذ أن السلطة وكذلك الدول المضيفة ترحب بالخدمات التي تقدمها الوكالة لمجتمع اللاجئين ولولاها لزاد العبء الاقتصادي الذي تدفعه للاجئين ، وذلك مع اختلاف درجات الترحيب والتعاون .

ميزانية الوكالة

تعاني الوكالة تضاؤلاً مستمراً في ميزانيتها رغم تزايد أعبائها الناتج عن الزيادات الطبيعية في عدد السكان التي تعد ضعف أكبر دول العالم زيادة في السكان حيث تصل إلى ٢,٨٪ في الضفة الغربية و ٦,٧٪ في قطاع غزة بما تحتاجه هذه الزيادة السنوية من خدمات التعليم والصحة والإغاثة الاجتماعية .

والتبرعات التي تقدمها الدول المانحة للوكالة معظمها تبرعات نقدية لكن هناك دول تقدم تبرعات عينية وهي تشكل ١٥٪ تقريباً من ميزانية الوكالة ، كما أن تمويل وظائف الموظفين الدوليين الأجانب لا تدفع من ميزانية الوكالة بل من الوكالات المتخصصة فعلي سبيل المثال لا الحصر فإن وكالة الصحة العالمية (WHO) قدم مرتبات المشرفين من الأطباء والمديرين ومنظمة اليونسكو تقدم مرتبات الطاقم الإداري للتعليم وهكذا ، وتم نقل إدارة الأونروا من فيينا إلى غزة في ١٩٩٦ وتكلف النقل ١٥ مليون دولار.

وتختلف الأونروا عن بقية الوكالات التابعة للأمم المتحدة فإن الوكالة عندما تنشئ مشروعا فإنها لا تسلمه إلى أي جهة أخري بل تديره ولذلك فإن تكاليفها الإدارية تزداد بزيادة نشاطاتها . وتجرى الوكالة عملية مراجعة وإصلاح داخلي تهدف إلى ترشيد الإنفاق ورفع الكفاءة وتساعدها فى ذلك منظمات الأمم المتحدة الأخرى وآخرين .

الهيكل التنظيمى لرئاسة UNRWA



التعليم

ونظراً لكثافة أعداد المهاجرين وتمركزهم فى معسكرات ذات مساحة ضيقة فإن الوكالة تدير كثيراً من مدارسها على فترتين لكل من المرحلة الابتدائية والإعدادية وتقدم بعض المنح الدراسية للطلبة الممتازين للدراسة الثانوية ، وأيضاً الدراسة الجامعية في الدول المضيفة كما أسلفنا ، والمقررات الدراسية في كل إقليم من أقاليمها الخمسة تماثل تماماً المقررات الدراسية في المدارس الحكومية في الإقليم .

وهناك مدير للتعليم في كل من الأقاليم الخمسة ، ويديرهم مدير عام للتعليم في الوكالة ، ويخصص للتعليم نسبة حوالي ٤٠٪ من ميزانية الوكالة .

برنامج التعليم

مهمة برنامج التعليم في الأونروا هي أن توفر للاجئين الفلسطينيين التعليم العام والتدريب المهني والتقني وتدريب المعلمين في إطار النظم والمناهج التعليمية للحكومات المضيفة والسلطة الفلسطينية ووفقاً للاحتياجات التربوية للفلسطينيين وهويتهم وتراثهم الثقافي .

وعملاً باتفاقية بين الأونروا واليونسكو والحكومات المضيفة في مطلع الخمسينيات تتبني الوكالة الهيكلة التعليمية والمناهج والكتب المدرسية وغيرها لدى الحكومات المضيفة ولدي السلطة الفلسطينية أيضاً في الوقت الحاضر ، ويتم ذلك من أجل تسهيل أو انتقال التلاميذ اللاجئين من مدارس الأونروا إلى المدارس الحكومية أو الخاصة ، وانتقالهم من مرحلة تعليمية إلى أخرى .

ويبلغ عدد التلاميذ حالياً حوالي أكثر من نصف مليون طالب وطالبة يتعلمون في المدارس ومراكز التدريب المهني وقد بلغوا عام ١٩٩٩ حوالي ٤٧٥ ألف طالب ، هذا مع الأخذ في الاعتبار المدارس التي تحولت إلى ملاجئ يقيم فيها الفلسطينيون الذين تهدمت

منازلهم في رفح ومخيم جنين - على سبيل المثال لا الحصر - نتيجة العدوان الإسرائيلي .

التدريب المهني :

هناك ٨ مراكز للتدريب (٢ في الأردن ، ٣ في الضفة الغربية ، واحد في كل من غزة ، سوريا ، لبنان) مدة كل منها سنتان لما بعد المرحلة الإعدادية للتدريب على ميكانيكية الديزل ، ميكانيكية معدات ، البناء ، إصلاح هياكل السيارات ، أشغال البناء وتصنيع الآلات ، اللحام ، صيانة الراديو والتليفزيون ، صناعة الثياب ، إنتاج الملابس ، وتصفيف الشعر والتجميل .

وتشكل الرعاية الصحية للاجئين مجالاً هاماً لأنشطة الوكالة

من خلال برنامج الصحة ، تقوم الأونروا برعاية الوضع الصحى للاجئين الفلسطينيين وتعزيزه عن طريق توفير الحصول على رعاية صحية أساسية شاملة تتفق مع سياسات واستراتيجيات منظمة الصحة العالمية . وتشمل خدماتها الصحية الرعاية الطبية (خدمات المختبرات وخدمات العيادات الخارجية وصحة الأم والطفل والوقاية من الأمراض ومكافحتها وإعادة التأهيل البدنى وصحة الفم والصحة المدرسية وخدمات المستشفيات) وصحة البيئة (شبكات المجارى والصرف والإدارة السليمة للنفايات الصلبة وإمدادات المياه) والتغذية التكميلية وقد تم أكبر إنجاز للوكالة فى مجال الصحة العامة و الذى يتمثل فى افتتاح المستشفى الأوربي عام ١٩٩٨ وهو ثانى أكبر مستشفى فى القطاع ويضم ٢٣٢ سريراً ويقدم زيادة فى عدد الأسرة بمقدار ٢٥٪ من الأسر الموجودة في مستشفيات القطاع .

الإغاثة والخدمات الاجتماعية

وتقدم الأونروا من خلال برنامج الإغاثة والخدمات الاجتماعية ، شبكة أمان

اجتماعي للاجئين الفلسطينيين الأكثر حرماناً ، خاصة النساء والمسنين والشباب والمعاقين وتعزز اعتمادهم على ذاتهم . وتشمل خدمات الإغاثة والخدمات الاجتماعية التى تقدمها الدعم الغذائي وإعادة تأهيل المأوى والمساعدة النقدية للأسر التى تعيش فى ظروف مشقة خاصة ؛ والنهوض بالخدمات الاجتماعية للنساء والمعوقين والأطفال والشباب ؛ والدعم المجتمعي من خلال التمكين من الحصول على الائتمانات المدعومة .

ومن خلال برنامج التمويل البالغ الصغر والمشاريع البالغة الصغر ، تقوم الأونروا بتعزيز التنمية الاقتصادية وتخفيف الفقر عن طريق توفير الائتمانات للمشاريع بالغة الصغر واحتياجات استهلاك الأسر المعيشية واحتياجات السكن . ويحسن هذا الائتمان نوعية حياة الأسر المعيشية وأصحاب الأعمال الصغيرة والمشاريع بالغة الصغر ؛ ويحقق استمرارية الوظائف ؛ ويقلل من البطالة ، ويحدّ من الفقر ؛ ويمكّن المرأة ، ويوفر فرص إدرار الدخل للاجئين الفلسطينيين والفقراء الآخرين والفئات المهمشة وتشمل الخدمات الخاصة القروض الائتمانية للمشاريع البالغة الصغر ، والإقراض المضمون جماعياً ، ومشاريع الأعمال الصغيرة ، وإقراض المستهلكين ، وقروض السكن والتدريب على المشاريع الصغيرة والبالغة الصغر[1]. يتأثر باعتبارات سياسية ويلقى هذا عبئا كبيرا على مخططي الوكالة إذ أنهم يعملون في ظروف صعبة منها :

- الزيادة الطبيعية في أعداد اللاجئين والتي هي ضعف اكبر زيادة في العالم .
- نقص مستمر في التمويل لاعتبارات سياسية لدى الدول المانحة .
- صعوبات لدى الدول المضيفة تحاول من خلال ميزانيتها إرضاء شعبها فضلا

(1) المصدر السابق.

عن تقديم دعم للوكالة والمخيمات فيها .

- الارتفاع الطبيعي المتواصل في أسعار السلع والخدمات التي تقدمها الوكالة اللاجئين .

- كما أن الوكالة أيضا لها مدة ولاية (MANDATE) تجدد كل ٣ سنوات مما يضفى عليها عنصر عدم الثبات والاستمرارية .

- العمليات التدميرية للبنية التحتية التى تقوم بها إسرائيل لمرافق الوكالة ومساكن اللاجئين ومعسكراتهم .

أما عدد اللاجئين المستحقين للعودة لبلدهم تبعا للقرار ١٩٤ فهو أكثر بكثير من الأعداد التي تذكرها الوكالة باعتبار أن هناك :

- لاجئين في مناطق عمليات لكنهم غير مسجلين لسبب أو لآخر .

- كما أن هناك لاجئين لا ينطبق عليهم تعريف الوكالة في مناطق العمليات .

- هناك لاجئين موزعين في جميع أنحاء العالم .

أما بالنسبة لتعريف الـ(UNRWA) فهناك من لا ينطبق عليهم وصف لاجئ مثل :

- المقيمين في مصر حيث لا تقدم الوكالة خدمات فيها وكذلك بقية الدول العربية بخلاف دول الجوار .

- الذين غادروا مكان الصراع إلى بلاد العالم المختلفة .

- المواطنين الفلسطينيين الذين غادروا إلى المهاجر أو الدراسة أو العمل أو العلاج أو لغير ذلك من الأسباب ولم يمضوا في فلسطين عامين قبل نشأة الصراع.

- أما المهاجرين الذين فقدوا منازلهم وكان لهم موارد رزق في أماكن أخرى

للعمل المؤقت ولكن موطنهم هو فلسطين فلا تعتبرهم الوكالة لاجئين . ويدير الوكالة مفوض عام معين من قبل السكرتير العام للأمم المتحدة لمدة ثلاثة سنوات يمكن تمديدها وهو يعين الموظفين الأجانب وأيضا الموظفين المحليين والذين لهم نقابة تمثلهم ولهم عقود عمل ومستحقات تقاعد .

وقد أضرب العاملون المحليين أكثر من مرة أثناء مدة خدمتى في غزة(١٩٩٥ – ١٩٩٩) وذلك للمطالبة برفع رواتبهم ويجد المفوض العام نفسه في موقف بالغ الحرج نظرا لقصور الميزانية ، هل يزيد مرتب الموظفين المحليين والذين ربما ظل بعضهم خلال عشرة سنوات لا يزيد مرتبه بنسبه معقولة ؟ أم يقلل الخدمات الممنوحة لجماهير اللاجئين ؟ هذا مع العلم أن زيادة المرتبات تؤدى حتما إلى تحسين نوعية الخدمات المقدمة للاجئين.

علاقة وكالة الغوث (الأونروا) بالسلطة الفلسطينية

١- علاقة الأونروا بالسلطة الوطنية الفلسطينية

تحملت وكالة الغوث «الأونروا» مسئولية حياة اللاجئين فى المعسكرات منذ بداية مشكلة اللجوء عام ١٩٤٨ ، وهى تقدم خدماتها للاجئين الفلسطينيين داخل وخارج المعسكرات المنتشرة فى الدول المضيفة .

والسلطة الوطنية الفلسطينية كيان جديد نشأ فقط عقب توقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ وبدأ وجودها الفعلى على الأرض فى منتصف العام التالى ، وتنظر السلطة الوطنية الفلسطينية لوكالة الغوث على أنها تساعدها فى تقديم المعونة الإنسانية والغذائية والاجتماعية لجماهير اللاجئين ، ومن ثم فإنها عامل مساعد ولاسيما أن وكالة الغوث ليس لها أى نشاط سياسى من أى نوع ، وكل اهتماماتها إنسانية ، وبذلك لا يوجد أى نوع من التعارض أو المناقشة بل التكامل والمساعدة.

ولولا قيام الوكالة برعاية اللاجئين لأضيف عبء كبير جدا على كاهل السلطة . حقيقة أن المعسكرات هى موقع خصب للجماعات الإسلامية مثل حماس والجهاد ومركز للمقاومة ضد إسرائيل ، ومعظمها معارض لنهج منظمة التحرير الفلسطينية بلجوئها للسلام فى أوسلو ، ولكن مثل هذا التوجه السياسى لم يشكل فى أى يوم معارضة ذات صبغة منظمة ، حيث لايوجد أى تشكيل سياسى أو تنظيمى فى المعسكرات سواء فى المعسكر الواحد أو فى مجموع المعسكرات فى البلد

الواحد ، وبالتالى ليس هناك تنظيم على مستوى اللاجئين .

نظراً لعدم تناول اتفاق أوسلوعام١٩٩٣ لموضوع اللاجئين الفلسطينيين وتأخيره إلى مرحلة الحل النهائي أسوة بالقضايا الشائكة الأخرى فإن اهتمام السلطة الوطنية بموضوع اللاجئين كان اهتماما هامشياً وضعيفاً . فعلى سبيل المثال لا الحصر فإن الوزارات الفلسطينية المتعاقبة قد خلت من وزير مختص بشؤون اللاجئين الذين بلغ تعدادهم حوالي ٤ مليون نسمة (عند تكوين السلطة الوطنية الفلسطينية موزعين في خمسة مناطق) و بالرغم من تعيين وزير لشئون «الأسرى والمعتقلين» الذين يبلغ عددهم عند دخول السلطة حوالي ٥آلاف أسير وقد عين الرئيس عرفات عدة مسئولين ليكونوا حلقة وصل بين السلطة وبين اللاجئين في المعسكرات بصورة شكلية فقط وتولى هذه المسئولية أفراد من خارج دائرة إهتمام السلطة .

ولم يكن هناك أي تدخل من قبل السلطة في شئون المعسكرات واعتبرت السلطة نفسها كيانا مضيفا مثل أي دولة مضيفة للاجئين وأعلنت بوضوح كامل أنها لا تقبل تكوين أي كيانات أو أطر تنظيمية أو حتى مجرد مجالس قروية أو بلدية أو أي تشكيل من أي نوع داخل هذه المعسكرات، وفي تقديرنا أن ملف اللاجئين لم يلق الاهتمام الكافي من السلطة وقد يرجع ذلك إلى:

عدم رغبة السلطة في إثارة الهواجس الإسرائيلية عن مدى التزامها بتأجيل التعامل مع هذا الملف حال دخولها ، وهو المنصوص على معاملته فى مرحلة الحل النهائى فى اتفاق أوسلو .

الانشغال بما وجدت السلطة نفسها فيه من المشاكل السياسية والاقتصادية والإدارية عقب دخولها.

الركون إلى أن أوضاع اللاجئين في المعسكرات تعالجها وكالة الأونروا بكفاءة من الناحية الإنسانية والتي كانت بمثابة «دولة داخل الدولة» وإن كان هناك تنسيق بين أجهزة الأونروا في التعليم والصحة والشئون الاجتماعية مع نظيرتها في السلطة وليس أدل على عدم التركيز على ملف اللاجئين أن الملف قد أوكل لعديد من الأفراد الممتازين والذين لم تتح لأي منهم الفرصة الكافية للإلمام والمعالجة والتعرف على القضية ومنهم :

اللواء (أحمد بيوض التميمي) وكيل وزارة الداخلية ، والذي حاول الرئيس ياسر عرفات في إحدى المراحل تعينه وزيراً للداخلية لكنه فشل في ذلك لعدم استجابة قيادات الأجنحة الأمنية المختلفة ، والذي قام بجهد خارق في إنشاء الأحوال المدنية في وزارة الداخلية على أعلى مستوى تكنولوجي في العالم بمساعدة الدول المانحة .

السيد الدكتور (زهدى سعيد) «أبو محمود» محافظ محافظة شمال غزة ، والذي كان مسئولا عن الانتفاضة الفلسطينية وهو في تونس وهو من خيرة رجال الرئيس ياسر عرفات وإليه يرجع الفضل في استمرار الانتفاضة الأولى التي بدأت في ديسمبر١٩٨٧ لمدة ثمانية سنوات.

الدكتور (أسعد عبد الرحمن) الحاصل على الدكتوراه من الولايات المتحدة في العلوم السياسية في موضوع منظمة التحرير الفلسطينية .

وعملاً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يدعو اللجنة الاستشارية للأونروا إلى إقامة علاقة عمل مع منظمة التحرير الفلسطينية(المقرر٤٨/ ٤١٧ المؤرخ في ١٠/ ١٢/ ١٩٩٣) فإن ممثل فلسطين لدى الأمم المتحدة يحضر أعمال اللجنة الاستشارية بصفة مراقب ويطلع على نسخة من مسودة تقرير المفوض العام .

الأوضاع الأمنية وتأثيرها على خدمات الأونروا في عهد حكومة حماس٢٠٠٦

تدهورت الأوضاع المعيشية في الأرض الفلسطينية المحتلة تدهوراً سريعاً خلال عام ٢٠٠٦ مما أدى إلى ازدياد الطلبات على خدمات الوكالة إلى حد كبير. فبحلول نهاية عام ٢٠٠٥ كانت تداعيات الانتفاضة الثانية قد ألقت بثقلها على الأرض الفلسطينية المحتلة وسكانها، فارتفعت مستويات الفقر والبطالة والركود الاقتصادي واستنفدت آليات التغلب عليها. وأدى انتخاب حكومة جديدة في يناير٢٠٠٦ تقودها حماس إلى فرض نظام عقوبات بحكم الواقع، حيث قطعت إسرائيل والجهات المانحة الكبرى المساعدات المالية التي كانت تقدمها إلى السلطة الفلسطينية وجمدت فعلياً المعاملات المصرفية.

ونتيجة لذلك بلغت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية مستويات أدنى مما كانت عليه سابقاً. وبتوقف السلطة الفلسطينية اعتباراً من مارس٢٠٠٦ عن دفع أجور موظفيها البالغ عددهم (١٥٢,٠٠٠) موظف بسبب عجزها عن ذلك، وتعطل الخدمات العامة التي كانت تقدمها في مجالات الصحة والمياه والصرف الصحي والطاقة أدى إلى تدهور حاد في الأوضاع المعيشية، وارتفعت بشدة معدلات البطالة والفقر وانعدام الأمن الغذائي بفعل إحكام نظام الإغلاق واضطرار المؤسسات والمحال التجارية الصغيرة إلى إغلاق أبوابها بسبب انعدام القدرة الائتمانية وحرمان الفلسطينيين من العمل في إسرائيل والنفاذ إلى أسواقها. ولم تكن هذه الظروف لتساعد على الاستقرار وسيادة القانون في الأرض الفلسطينية المحتلة.

أوردت الأونروا في تقريرها للأمين العام للأمم المتحدة عام٢٠٠٦ ما يلي :

تعرضت منشآت الأونروا في الضفة الغربية وقطاع غزة بما في ذلك مدارسها

لغارات من جانب مقاتلين فلسطينيين بلغ عددها ١١ في ٨ مناسبات، ومن جانب قوات أمن السلطة الفلسطينية ثلاث مرات. وفي كل حالة قدمت الوكالة احتجاجاً إلى السلطة الفلسطينية. ولم تحدث أي غارات على مباني الأونروا في الأردن أو في لبنان أو الجمهورية العربية السورية .

وفي ٢٠٠٦ سددت السلطة الفلسطينية للوكالة حوالي ٩ ,٨ مليون دولار عن ضريبة القيمة المضافة التي دفعتها الوكالة في السنوات السابقة. وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ كان مجموع القيمة المضافة المستحقة على السلطة الفلسطينية للوكالة يبلغ (٢ ,٨) مليون دولار تقريباً. وأقرت السلطة الفلسطينية بوجوب تسديد هذا المبلغ للوكالة، غير أنها لم تقم بذلك حتى الآن (٢٠٠٧).

أسفر تدهور الأوضاع الأمنية الفلسطينية الداخلية في أغسطس ٢٠٠٥ واختطاف اثنين من موظفي الأونروا لفترة قصيرة عن إطالة فترة نقل الموظفين الدوليين في غزة، باستثناء أولئك المعنيين مباشرة بعمليات الإغاثة الطارئة أو الإنسانية أو بالشئون الأمنية، إلى خارج مقر غزة. وبنهاية فترة التقرير كان الموظفون لا يزالون في عمان والقدس .

ولمواجهة الأوضاع السريعة التردي ، زادت الأونروا من قيمة المبالغ المالية التي تحتاجها للطوارئ لعام ٢٠٠٦ من ٩٥ مليون دولار إلى (١٧١) مليون دولار ، وتشتمل الأنشطة المتوخي تنفيذها في إطار هذا النداء على توسيع نطاق البرامج الطارئة المتعلقة بخلق الوظائف وتقديم المساعدات النقدية لكي تلبي جزئياً الطلبات التي تزداد بشكل حاد. كما وسعت الوكالة نطاق المساعدات التي تقدمها ليشمل نحو ٢٣٠٠٠ لاجئ فلسطيني يعملون لدى السلطة الفلسطينية والذين فقدوا أي دخل لهم.

وفي مايو ٢٠٠٦ وافقت المجموعة الرباعية (الولايات المتحدة ، الاتحاد الأوربي والاتحاد الروسي ، الأمم المتحدة) على اقتراح قدمه الاتحاد الأوروبي لإنشاء آلية دولية مؤقتة لضمان تسليم مساعدات محدودة إلى الشعب الفلسطيني بشكل مباشر. وأثناء الأسبوع الأخير من يوليه، أرسلت كمية من الوقود وقطع الغيار إلى إحدى مؤسسات المنافع العامة في غزة، وأعلن في ٢٧ يوليه، أنه تم صرف المدفوعات الأولى إلى بعض العاملين فى قطاع الصحة. غير أنه حتى نهاية أغسطس، لم تكن هناك أى إشارة إلى موعد صرف الإعانات المالية إلى الفقراء .

وفى ٢٥ يونيه ٢٠٠٦ شن مقاتلون فلسطينيون هجوماً على موقع عسكرى تابع لقوات الدفاع الإسرائيلية في (كيرم شالوم) فقتلوا جنديين وأصابوا أربعة جنود بجروح وأسروا جندياً واحداً (جلعاد شاليط) . وأدت هذه العملية إلى بلوغ الصراع المسلح مستويات جديدة من الحدة ، مع تحمل اللاجئين والمدنيين فى قطاع غزة وطأة أعمال العنف. فحتى نهاية يوليه، شملت الخسائر البشرية قضاء ١٦١ شخصاً وإصابة ٦٠٥ أشخاص بجروح مع نزوح الآلاف من ديارهم. وكثف المقاتلون الفلسطينيون من عدد الصواريخ التى أطلقوها باتجاه إسرائيل، وجوبهت عمليات توغل الجيش الإسرائيلى المتكررة داخل غزة بمقاومة مسلحة.

وأدى القصف البرى والجوى الذى قام به الجيش الإسرائيلي إلى تدمير منازل ومؤسسات تجارية صغيرة وبنى تحتية حيوية، من بينها مطار غزة ومبنيا وزارتين وستة جسور وجميع المحولات الكهربائية الستة التابعة لمعمل الطاقة الكهربائية فى قطاع غزة الذى يوفر ٤٣ ٪ من إمدادات الكهرباء فى غزة. وزاد انقطاع إمدادات الكهرباء والمياه من الأوضاع الإنسانية سوءاً ، ونحو ٣٠٠٠ شخص من النازحين من مناطق بيت حانون ومغازى ، وبيت لهيا، ورفح، الذين لم يجدوا من يستقبلهم

من الأسر والأصدقاء، منحوا اللجوء والرعاية بشكل مؤقت فى (٦) مدارس تابعة للأونروا. وبما أن السنة الدراسية ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بدأت فى شهر سبتمبر، فإن الأونروا بحثت عن بدائل لتأمين مساكن للنازحين. وبين شهري يناير ويوليه ٢٠٠٦، أغلق معبر كارنى بنسبة ٤٢ ٪ من الوقت مقارنة بنسبة ١٨ ٪ عام٢٠٠٥ و١٩ ٪ فى عام٢٠٠٤ [١].

وغنى عن البيان ما ألم بامكانيات الـ UNRWA نتيجة حملة الرصاص المصبوب التى شنتها إسرائيل على غزه فى ١٧/ ١٢/ ٢٠٠٨ حتى ١٨/ ١/ ٢٠٠٩، وقد طلبت لجنة تحقيق تابعة للأمم المتحدة نشرت تقريرها فى ٥/ ٥/ ٢٠٠٩ من إسرائيل التعويض عما أحدثته من تدمير للمرافق الأساسية للأونروا .

---

(١) تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين فى الشرق الأدنى ٣١ يناير إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥، الجمعية العامة، الوثائق الرسمية، الدورة ٦١، الملحق رقم ١٣ (١٣ / ١٦١ a).

علاقة الوكالة بالولايات المتحدة الأمريكية

ليس هناك أية صعوبة أو جهد يحتاج أن يبذل للتدليل على أن وجود وكالة الأونروا وقيامها بمهامها هو أحد أهم العقبات فى سبيل تصفية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، و بالتالى المشكلة الفلسطينية التى تقوم على عنصرين أساسيين هما ، احتلال أرض فلسطين من قبل إسرائيل ، وتهجير شعبها ليصبحوا لاجئين ترعاهم الوكالة ، ومن يريد أن يتخلص من مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وحقهم فى العودة عليه أن يتخلص أولاً من الوكالة ووجودها هذا بالرغم من أن عمل الوكالة ونشاطاتها هو عمل إنساني اجتماعي ولم تمارس في أي وقت أي دور سياسي ولم تشترك في أى جهد خاص بحل قضية اللاجئين فهذا خارج عن نطاق صلاحيتها .

وتلجأ الولايات المتحدة في مجال النيل من مكانة ووجود وخدمات وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين كهدف نهائي بتصفيتها وتوطين اللاجئين الفلسطينيين المهجرين من أرضهم عام ١٩٤٨ والنازحين منها عام ١٩٦٧ فى الدول المضيفة إلى :

تخفيض الدعم المالى والتبرعات التى تقدمها من ميزانية الحكومة الأمريكية إلى الوكالة.

حث الدول التى تتأثر بسياسة الولايات المتحدة إلى مجاراتها فى اتجاه تقليص المساعدات .

تحويل الخدمات التى تقدم إلى اللاجئين الفلسطينيين من خلال الوكالة إلى خدمات تقوم بها الدول المضيفة عن طريق تحويل أموال الدعم الموجهة إلى الوكالة

بالتدريج إلى الدول المضيفة من خلال مشاريع محددة.

محاولة التحكم فى الوكالة من الداخل عن طريق تعيين مفوض عام لا يتحمس لقضية اللاجئين ويساعد فى تحقيق أهداف السياسة الأمريكية ، أو عن طريق إدخال جهات أخرى من منظمة الأمم المتحدة للتدخل فى شئون الوكالة والإشراف على أداء مهامها وتقييم أدائها.

محاولة ممارسة الضغوط على الدول المانحة خاصة الدول العربية واستثمار حالة عدم التفاهم أو العداء بينها وبين الفلسطينيين كما حدث على سبيل المثال فى الكويت وليبيا وذلك بهدف تقليل معوناتها إلى الوكالة وتوجيهها مباشرة إلى الدول المضيفة .

وتهدف الولايات المتحدة الأمريكية إلى التخلص التدريجى من هذه الوكالة من خلال عدة وسائل وخطوات مختلفة حتى تصبح مشكلة اللاجئين هى مشكلة كل بلد يأويهم وبذلك تتحول مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من مشكلة سياسية يطالبون فيها بحق العودة إلى مشكلة إنسانية واجتماعية تقع على عاتق الدول المضيفة وقد برزت مؤخرا اتجاهات فى غاية الخطورة فى السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية فى مجال تصفية اللاجئين وإلغاء حق العودة وإن لم تكن غير متوقعة لدى المهتمين بقضية اللاجئين .

وأهم هذه المؤشرات هو خطاب الرئيس بوش رئيس الولايات المتحدة الأمريكية إلى شارون رئيس الوزراء الإسرائيلي فى أبريل ٢٠٠٤ (وذلك أثناء زيارة الرئيس مبارك للولايات المتحدة الأمريكية) أوضح فى أحد فقراته أن عودة اللاجئين الفلسطينيين لا يجب أن تتم إلى أرض إسرائيل (الأرض التى هجروا منها وتركوا فيها بيوتهم) وما احتواه هذا التعهد الخطير الذى اعتمده الكونجرس الأمريكي بأغلبية ساحقة من الأصوات كما تضمن هذا الموقف أيضا من أن حدود

١٩٦٧ (أى حدود هدنة رودس ١٩٤٩) أصبحت غير واقعية وأنه يجب الأخذ بعين الاعتبار الوضع الراهن.

وكثيرة هى المرات التى خضت فيها كرئيس لوفد مصر لدى الوكالة مع رئيس الوفد الأمريكي (القنصل الأمريكي العام فى القدس) مناقشات ومساجلات عديدة من أجل تضمين البيان الختامي لاجتماعات كبار المانحين أو لجنة تسيير الوكالة – التى عقدت فى عمان عاصمة الأردن – نصاً يطالب المجتمع الدولى بالاستمرار فى تدعيم الوكالة ، أو أن تكون الوكالة أحد وسائل تطبيق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة باللاجئين الفلسطينيين (لأن ذلك يعنى مباشرة تطبيق القرار ١٩٤ الخاص بالعودة والتعويض) .

ولازلت أذكر أنه فى أحد هذه المرات عندما كان النقاش يحتدم بيننا كان القنصل العام الأمريكي يستأذن مرات عديدة للاتصال بواشنطن حيث كان هناك فريق من الخبراء القانونيين المتخصصين مجتمعين - رغم فارق التوقيت- لتقديم المساعدة والمشورة القانونية له .

وعندما كانت المناقشة تحتدم وتطول لساعات فإن كثير من الوفود كانت تغادر مكان الاجتماع وتعود بعد عدة ساعات تكون قد تناولت فيه غدائها أو عشائها ثم تعود لتجد المناقشة محتدمة ، وكانت الوفود السورية و اللبنانية تجد فى الموقف المصرى ليس دعما لها فقط بل دعما لقضية اللاجئين وعدم تهميشها وكان هذا هو الموقف أيضا عندما كنت عضوا فى الوفد الذى رأسه السفير القدير الدكتور أحمد جمعة لاجتماعات لجنة التسيير وكبار المانحين.

علاقة الوكالة بإسرائيل

فى يوم الخميس ٢/ ٩/ ٢٠٠٤ وصل PETER HANSEN المفوض العامة لوكالة الـ «UNRWA» إلى حاجز إيريز (بيت حانون) خارجا من غزة حيث مقر رئاسة الوكالة إلى إسرائيل متوجها إلى مطار «بن جوريون» مطار اللد الإسرائيلي فى طريقه إلى الولايات المتحدة الأمريكية للاشتراك فى مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة بخصوص الوكالة لكن القوات الإسرائيلية على الحاجز ردته إلى قطاع غزة حيث يقيم .

ولم تكن هذه المرة الأولى التي يتم منعه من التحرك بحرية حيث سبق منعه من دخول معسكر جنين وبرفقته مندوب السكرتير العام للأمم المتحدة ورئيس منظماتها الـ ٢٣ فى الأراضي المحتلة TERRY LARSEN النرويجى الجنسية ، كذلك منعته إسرائيل من دخول معسكرات اللاجئين فى رفح عقب اجتياحها فى مايو ٢٠٠٤ .

وكان المفوض العام يصرح لوكالات الأنباء والفضائيات منتقداً الممارسات الإسرائيلية والمجازر التي ترتكبها إسرائيل حيال الفلسطينيين ، مما يضيف أعباء جديدة على كاهل الوكالة لا تستطيع الالتزام بها نظراً للتناقص المستمر في ميزانية الوكالة والتبرعات المتقلصة باستمرار لميزانيتها . وتنوه إسرائيل دائماً بأن هذا المفوض العام قد عين من قبل الدكتور بطرس غالي الأمين العام المصري السابق للمنظمة الدولية .

وبالإضافة إلى أن «الأونروا» وكالة دولية تابعة للأمم المتحدة فهي شاهد عيان في المنطقة للممارسات الإسرائيلية غير الإنسانية مما يكون له مصداقية أكبر من وكالات الأنباء والقنوات الفضائية في الانتقادات التي تقدمها للسياسة الإسرائيلية .

وليست إعاقة حركة المفوض العام للوكالة هي المصدر الوحيد لشكوها التي تضمنتها تقاريرها بل إعاقة حركة كل متحرك يحمل اسم الوكالة ابتداء من إعاقة المواد التي تصلها للإغاثة عن طريق ميناء «أسدود» ومطار «بن جوريون» وحتى سيارات الإسعاف التي تهب لإنقاذ ضحايا القذف الوحشي لطائرات الأباتشي وضرب الدبابات لمنازل المواطنين .

وهدف إسرائيل هو وضع عوائق في طريق عمل الوكالة لعرقلة عمليات الإغاثة والرعاية التي تقدمها الوكالة لمجتمع اللاجئين في غزة والضفة الغربية لوضع مزيد من المصاعب في حياة اللاجئين الفلسطينيين لعلهم يتنازلون يوما ما عن حقهم في العودة إلى ديارهم في الأرض التي هي إسرائيل وذلك مقابل تحسين أوضاعهم عن طريق تسهيل مهمة الوكالة بفروعها المختلفة في التعليم - الصحة - الخدمات الاجتماعية - الإغاثة وكل من هذه البنود يحتاج تحرك مستمر بين الموانئ والمطارات ومناطق العمليات الخمس .

وإذا كان هذا هو موقف إسرائيل السياسي واللوجستي تجاه الوكالة إلا أنها على النقيض من ذلك تحاول بكل الوسائل الاستفادة المادية من ميزانية الوكالة ومن تقديم الخدمات والسلع لها من الإنتاج الإسرائيلي ، وهي في هذا تعيق وصول المواد الغذائية من مصر أو الأردن وكذلك وصول السلع والخدمات من الدول المجاورة ، وتحصل عليها الضرائب والرسوم وهي هيئة دولية يجب أن تكون معفاة من أي جمارك أو ضرائب على مستورداتها أو الوقود المستخدم لسياراتها .

ولا تمل الوكالة فى جميع تقاريرها من أن تذكر بوضوح الإعاقات التى تقوم بها إسرائيل لعرقلة نشاطاتها وتشمل :

- اعتقال الموظفين واحتجازهم (محليين ودوليين) .

- عدم تقديم إسرائيل لبيانات عن احتجاز موظفى الوكالة لتقديم المعونة القانونية لهم .

- منع وصول الجهات القانونية فى «الأونروا» إلى هؤلاء المحتجزين أثناء اعتقالهم .

- إساءة معاملة الموظفين المحتجزين حتى ولو كانوا فى حاجة لرعاية صحية مكثفة .

- البند الذى ينطبق على الجميع وهو إعاقة تنقل الموظفين بين الضفة وغزة .

- عدم السماح للموظفين بمغادرة القطاع والضفة أثناء الإغلاق وهو إجراء تلجأ إليه إسرائيل كثيراً لفترة قد تطول لأسابيع بدعوى وجود إنذارات ساخنة بوجود عمليات فدائية ضدها .

- كذلك هناك إغلاق داخلى ، مثل تقسيم قطاع غزة إلى ثلاثة أقسام ومنع أى متحرك من أحد الأقسام للقسم الآخر (قبل أن تنسحب من القطاع فى سبتمبر ٢٠٠٥) .

- رفض إعطاء التصاريح لفئة كبيرة ممن تتقدم الوكالة بطلبات لإسرائيل لحصولهم عليها وذلك لمغادرة ودخول أراضى و مناطق العمليات .

- إعاقة الدخول إلى القدس بصورة خاصة .

- تفتيش الموظفين الرسميين على الحواجز (وخاصة إيريز) ، بيت حانون .

- تأخر المرور عن (جسر اللبنى) للأفراد و المواد أو معبر الكرامة .

- الإعاقة فى تقديم إقامات للموظفين الدوليين الأجانب .

- تفتيش السلع الداخلية للوكالة بطريقة مهينة ومعيبة حتى الدقيق .

- عدم التعويض على خصم ضريبة القيمة المضافة على السلع المشتراة من إسرائيل .

- تقديم لوائح جنائية ضد بعض موظفى الوكالة انتهاكاً للاتفاقات .

وللتدليل على ذلك فقد جاء فى تقرير المفوض العام للأونروا عن الفترة من ٣١ يناير إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ ما يلى :

فى عام ٢٠٠٦، استمر فرض القيود على حرية حركة موظفى الوكالة ومركباتها وسلعها، ولا سيما فى الأرض الفلسطينية المحتلة ومن جانب السلطات الإسرائيلية. ونالت هذه القيود من قدرة الأونروا على توفير خدماتها الضرورية و الطارئة. ورغم الإشارة إلى الشواغل الأمنية كسبب لفرض هذه القيود، ترى الوكالة أن كثير منها يشكل انتهاكاً للقانون الدولى الواجب التطبيق ، وقد أسفرت عن خسائر مالية كثيرة للوكالة بالإضافة إلى تأثيرها على اللاجئين من الناحية الإنسانية .

وتكبدت الوكالة كذلك خسائر مالية نتيجة فرض رسوم إضافية على إمداداتها ونتيجة للضرر المادى الذى لحق بمنشآتها من جراء العمليات العسكرية للجيش الإسرائيلي واستمرار عدم تسديد السلطة الفلسطينية لجميع مبالغ ضريبة القيمة المضافة المستحقة للوكالة.

واصلت السلطات الإسرائيلية ، متذرعة بالشواغل الأمنية ، فرض قيود على حرية حركة العاملين بالأونروا فى الأرض الفلسطينية المحتلة. وشملت القيود ما يلى:

- الإغلاق الخارجى للضفة الغربية وقطاع غزة .

- فرض حظر تجول وعمليات إغلاق داخلية .

- حظر سفر الموظفين المحليين الذين يتنقلون بمركبات الأمم المتحدة عبر معبر

إيريز وعبر جسر اللنبى وفى إسرائيل وفى أجزاء من الأرض الفلسطينية المحتلة التى ضمتها إسرائيل .

- الاستمرار بتنفيذ الإجراءات المفرطة فى التعقيد الخاصة بالتصاريح التى غالباً ما يرفض منحها للموظفين المحليين الذين يعيشون فى الضفة الغربية وقطاع غزة لدخول إسرائيل والقدس الشرقية.

وواصلت السلطات الإسرائيلية كذلك فرض قيود أخرى على سفر موظفى الأونروا ومركباتها عبر الحدود وفى نقاط العبور. وكثيراً ما أسفرت الإجراءات التعقيدية فى معبر إيريز عن تأخير مطول على جانب المعبر الواقع فى غزة، وفى المنطقة غير المحمية بنقطة التفتيش الفلسطينية، مما يهدد سلامة الموظفين. وغالباً ما يتم منع الموظفين الوطنيين من استخدام معبر إيريز ومعبر رفح. وتتعارض هذه القيود مع المبادئ الراسخة فى القانون الدولى. وميثاق الأمم المتحدة واتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصانتها عام ١٩٤٦ والرسائل المتبادلة فى عام ١٩٦٧ بين الوكالة وحكومة إسرائيل (اتفاق كوماى – ميشلمور) الذى يلزم ضمن جملة أمور حكومة إسرائيل «بتيسير مهمة الأونروا قدر استطاعتها وأن تكون إعاقتها رهناً فقط بالنظم والترتيبات التى قد تقضيها اعتبارات الأمن العسكرى» .

وترى الوكالة أنه لا علاقة لكثير من التدابير بالأمن العسكرى بل هى إجراءات متصلة بشئون الشرطة ، وأن ما تطالب به هو تسهيل الإجراءات الإدارية . ومع ذلك فقد أصرت السلطات الإسرائيلية على أن القيود التى تفرضها لازمة للأمن العسكرى أو للدفاع عن النفس ، بما فى ذلك ضد الهجمات الإرهابية و واصلت الوكالة تقديم اعتراضات إلى السلطات الإسرائيلية على جميع المستويات لإزالة العراقيل التى تؤثر على عملياتها .

وأفضت عمليات الإغلاق هذه ، التى أعزتها إسرائيل لأسباب أمنية إلى حدوث نقص حاد فى الأدوية والمواد الغذائية الأساسية مثل الدقيق ومصادر البروتين . وبسبب إغلاق معبر كارنى (المنطار) فى الفترة نفسها ، تكبدت الأونروا تكاليف بلغت ٤٩٠ , ٧٣٦ دولاراً لقاء خزن هذه البضائع ، وغرامات التأخير الخاصة بها ، ونقلها

وفى معبر إيريز ، اعتباراً من مايو ٢٠٠٦ ، أصبحت الإجراءات التى تتخذ على الأرض غاية فى التقييد ولا يمكن التنبؤ بها . كما اشتدت القيود المفروضة على حركة موظفى الأونروا داخل الضفة الغربية ، بما فى ذلك إلى القدس الشرقية ومنها ، نتيجة – إلى حد كبير – لمواصلة بناء الجدار فى الأرض الفلسطينية المحتلة .

وفى كل من الضفة الغربية وقطاع غزة ، أسفر تعزيز التنسيق عن طريق ضباط الاتصال فى الجيش الإسرائيلى عن إدخال بعض التحسن فى حركة الموظفين فى الشهور الستة الأخيرة من فترة التقرير ، ولا سيما فى ضوء فك الارتباط بقطاع غزة. ومع ذلك لم يحدث تحسن عام كبير ، ولا يزال من غير الممكن التنبؤ بحرية حركة موظفى الأونروا . وفى أعقاب فك الارتباط الإسرائيلي بقطاع غزة فى أواسط سبتمبر ٢٠٠٥ ، رفعت القيود المفروضة على الحركة الداخلية فى قطاع غزة . وأصبحت حركة الموظفين عن طريق رفح أسهل فى أعقاب التنفيذ الجزئى لاتفاق ١٥ نوفمبر٢٠٠٥ بشأن التنقل والعبور ، ولكن ازدادت شدة القيود المفروضة عليه بعد هجوم مقاتلين فلسطينيين على الجيش الإسرائيلى فى معبر كيرم شالوم فى يونيه ٢٠٠٦ .

وأسفرت القيود المفروضة على الحركة فى الضفة الغربية وقطاع غزة عن خسارة أيام عمل وتكاليف استبدال العاملين وتكاليف إدارية مرتبطة بها بما يصل مجموعها

إلى (٣٤,٩٢٩,٤) دولارا أثناء تلك الفترة .

وأثناء ٢٠٠٦(فترة التقرير) لم تفرض حكومات الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية والسلطة الفلسطينية أى قيود هامة على حركة موظفى الأونروا .

وفى نهاية ٢٠٠٦ كان هناك ٤٧ موظفا قيد الاحتجاز ، ٣٤ منهم لدى السلطات الإسرائيلية بينما احتجزت السلطات الفلسطينية ١٠ منهم ، كما احتجز موظف واحد فى كل من الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية . ورغم الطلبات المقدمة وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٦ / ٢٣٢ المؤرخ ١٨ ديسمبر ١٩٨١ ، لم تسمح السلطات الإسرائيلية بالوصول إلى موظفى الأونروا المحتجزين أو بتوفير جميع المعلومات والوثائق ذات الصلة فى كثير من الحالات ولذا فليس بمقدور الوكالة كفالة الامتثال من جانب إسرائيل لجميع الحقوق والواجبات المنبثقة عن ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية عام ١٩٤٦ لا وعن النظامين الإدارى والأساسى لموظفى الوكالة .

وعلاوة على ذلك أدى عدم التمكن من الاطلاع على المعلومات الموثقة إلى عرقلة كبيرة لقدرة الوكالة على النظر فى تطبيق تدابير تأديبية وفقا للمعايير القائمة فى الأمم المتحدة مما أجبر الأونروا على دفع ٩٨٣٩٦ دولار فى عام ٢٠٠٥ . وترى الوكالة أن هذه الرسوم تمثل ضريبة مباشرة يجب أن تعفى منها بموجب اتفاق عام ١٩٤٦.

وفى معظم الأحوال ، تسبب إغلاق السلطات الإسرائيلية لمعبر كارنى فى تكبيد الأونروا لرسوم تخزين وغرامات تأخير أكثر من اللازم وصلت إلى مبلغ (١٤٩,٣٥٥,١) دولارا بما فى ذالك غرامات تأخير بلغت ٧٨٨ ١١٥ دولارا للحاويات الفارغة التى تركت فى قطاع غزة . ورغم ان القيود المفروضة على حركة

السلع عن طريق معبر كارنى التى أصرت السلطات الإسرائيلية على ربطها بالحوادث والإنذارات الأمنية وأن حركة البضائع عن طريق معبر كارنى ظلت كافية فى الأشهر التى سبقت مباشرة فك الارتباط الإسرائيلى بقطاع غزة ، ترى الوكالة أن الحركة خلال معظم تلك الفترات لا تتماشى مع التزامات إسرائيل بموجب اتفاق (كوماى – ميشلمور) وبموجب المادة ٥٩ من اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب .

إن الأونروا ملزمة بإدخال شحناتها من السلع والإمدادات الإنسانية إلى قطاع غزة عن طريق معبر كارنى ، باستثناء مواد البناء التى تدخل إلى قطاع غزة عن طريق معبر صوفا . وتواصل السلطات الإسرائيلية فرض رسوم عبور على الحاويات التى تعبر معبر كارنى .

ولا تزال مسألة تسديد حكومة إسرائيل لرسوم المرافق وغيرها من الرسوم ذات الصلة التى تكبدتها الوكالة فيما يتعلق بالسلع المستوردة إلى قطاع غزة والضفة الغربية عن طريق إسرائيل مسألة بدون حل. وترى الوكالة أن التزام تسديد رسوم المرافئ وغيرها من الرسوم ذات الصلة يجب ان تتكفل به حكومة إسرائيل عملا بأحكام اتفاق (كوماى – ميشلمور) ومجموع مبلغ رسوم المرافئ المستحقة للوكالة حتى الأول ديسمبر ٢٠٠٥ هو ٢٥٧٦٤٨٢٠ دولار قدمت الوكالة به طلبا الى حكومة إسرائيل ويشمل هذا المبلغ المطلوب تكاليف رسوم عبور الحاويات ورسوم التخزين وغرامات التأخير المفرطة[١] .

---

(١) تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين فى الشرق الأدنى ، ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ الجمعية العامة الوثائق الرسمية الدورة ٦١ الملحق رقم ١٣ (a161 /13) ص ١٩ وما بعدها.

علاقة الوكالة بمصر

برغم أن مصر ليس بها حالياً لاجئين فلسطينيين ترعاهم وكالة الأونروا باستثناء قبيلة «الملاحة» الذي يقدر عدد أفرادها حالياً ٣ آلاف نسمة وتتم رعايتهم من مركز الوكالة في غزة فإن للوكالة مكتب صغير فى القاهرة يديره موظف واحد كما أسلفنا ، ويقوم هذا المكتب بالاتصال بإدارة شئون فلسطين بوزارة الخارجية المصرية وكذلك وزارة الداخلية فيما يتعلق بشئون الوكالة وعلاقتها بمصر ، كذلك كان له شأن هام فى شراء الكتب المدرسية عندما كانت المقررات المصرية تدرس فى غزه كما أنه يقوم بمهمات فى إدخال المواد الغذائية والمساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة عقب تولى حماس السلطة فى يونيو ٢٠٠٧ ، وكذلك عقب الاعتداء الإسرائيلى فى الرصاص المصبوب .

وتقدم مصر الدعم السياسى والمعنوى للوكالة وتطالب بتدعيمها وزيادة مساهمة الدول المانحة فى ميزانيتها وتطالب باستمرار عملها من خلال المهمة التى أولتها إياها الجمعية العامة للأمم المتحدة حتى تنتهى مشكلة اللاجئين الفلسطينيين .

ويستنكر ممثل مصر لدى الوكالة (رئيس مكتب التمثيل فى غزة) استمرار عرقلة إسرائيل لمهام الوكالة ، وتؤيد مصر المفوض العام الحالى (كارين أبو زيد) فى جهودها لترشيد الإنفاق وتخفيض العمالة الدولية فى الوكالة ، وتؤيد برنامج الوكالة الإضافي المسمى (بتدعيم السلام) ، وبالرغم من أن مصر تقدم الدعم للفلسطينيين من خلال العلاقات الثنائية المباشرة مع السلطة الوطنية الفلسطينية كما يقيم بها

حوالى (١٠٠ , ١٠٠) من الفلسطينيين فإنها تقدم مساهمة عينية ونقدية متواضعة إلى الوكالة ، وهى سند سياسى كبير للوكالة التى تعتبر مصر من أهم مراكز الثقل السياسى فى موضوع اللاجئين الفلسطينيين وتشركها فى جميع اجتماعاتها بالرغم أنها ليست من كبار المانحين.

ويقوم المفوض العام بزيارات متكررة إلى القاهرة حيث يجتمع بكبار المسئولين المصريين لإطلاعهم على أحوال اللاجئين الفلسطينيين ويحصل على دعم القاهرة فى كل ما يخص تخفيف المعاناه عن اللاجئين الفلسطينيين الذين أمضوا فى المعسكرات ما يزيد عن ٦١ عاماً .

ويمثل مصر لدي الوكالة سفيرها في الدولة التي يوجد بها مقر رئاسة الوكالة وكان سفيرنا في بيروت ممثل مصر لديها ، ثم انتقل مقر رئاستها إلى فيينا (النمسا) ومثلنا لديها سفيرنا في النمسا ، ثم عندما انتقلت إلى جوار مناطق عملياتها الخمس في قطاع غزة عام ١٩٩٦ تشرفت بأن كنت أول ممثل لمصر لدي الوكالة في مقرها الجديد ، وعقب تولى حماس السلطة فى غزة عام ٢٠٠٧ فإنها نقلت جزءا من مهمات مكتب الرئاسة إلى عمان .

علاقة الوكالة بالاتحاد الأوروبي والدول المانحة

تفضل كثير من الدول تقديم معوناتها إلى اللاجئين الفلسطينيين المقيمين فى المعسكرات عن طريق وكالة الأونروا وتقدم مساعداتها للفلسطينيين عموماً عن طريق السلطة الوطنية الفلسطينية بطريق ثنائى .

وفى الأحوال السياسية التى لا يكون هناك علاقات طيبة بين السلطة الوطنية الفلسطينية وبعض البلاد (مثل الكويت بعد غزو العراق ، وليبيا بعد توقيع اتفاق أوسلو١٩٩٣) فإن الوكالة هى الوسيط المناسب لتقديم العون إلى الفلسطينيين .

وأكبر مساهم فى ميزانية الوكالة هى الولايات المتحدة الأمريكية تليها السويد واليابان وبريطانيا كما أن هناك دولاً تتبرع بمساهمات رمزية مثل جزر المالديف التى تقدم ألف دولار فقط ومالطة والمكسيك التى تقدم كل منهما ثلاثة آلاف دولار وهناك دول أوروبية مثل إيطاليا وهولندا والنرويج تقدم كل منها مبالغ فى حدود ١٥ مليون دولار.

وتخلو القائمة للأسف الشديد من أى مساهمات ذات بال مقدمة من الدول العربية مثل الكويت أو الإمارات أو عمان أو المملكة العربية السعودية كما تخلو للأسف من أى مساهمات كبيرة من دول إسلامية غنية مثل بروناى أو ماليزيا أو أندونيسيا أو غيرها .

وعندما أوشكت الوكالة على الإفلاس فى عام ١٩٩٨ فإنها أرسلت بعثة استغاثة إلى الدول المذكورة آنفاً حيث لم تلق منها أى استجابة تذكر ، وتفضل بعض

الدول تقديم مساهماتها عينياً من خلال القائمة التى تعدها الوكالة باحتياجاتها .

الوثائق ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة (الخاصة باللاجئين الفلسطينيين)[١] .

رقم القرار		تاريخ اعتماده	رقم القرار		تاريخ اعتماده
١٩٤	(د -٣)	١٩٤٨/١٢/١١	٢٤٥٢	(د -٢٣) أ - ج	١٩٦٨/١٢/١٩
٢١٢	(د -٣)	١٩٤٨/١١/١٩	٢٥٣٥	(د -٢٤) أ - ج	١٩٦٩/١٢/١٠
٣٠٢	(د -٤)	١٩٤٩/١٢/٨	٢٦٥٦	(د -٢٥)	١٩٧٠/١٢/٧
٣٩٣	(د -٥)	١٩٥٠/١٢/٢	٢٦٧٢	(د -٢٥) أ - د	١٩٧٠/١٢/٨
٥١٣	(د -٦)	١٩٥٢/١/٢٦	٢٧٢٨	(د -٢٥)	١٩٧٠/١٢/١٥
٦١٤	(د -٧)	١٩٥٢/١١/٦	٢٧٩١	(د -٢٦)	١٩٧٠/١٢/٦
٧٢٠	(د -٨)	١٩٥٣/١١/٢٧	٢٧٩٢	أ - هـ (د -٢٦)	١٩٧٠/١٢/٦
٨١٨	(د -٩)	١٩٥٤/١٢/٤	٢٩٦٣	أ - هـ (د -٢٧)	١٩٧٢/١٢/١٣
٩١٦	(د -١٠)	١٩٥٥/١٢/٣	٢٩٦٤	(د -٢٧)	١٩٧٢/١٢/١٣
١٠١٨	(د -١١)	١٩٥٧/٢/٢٨	٣٠٨٩	أ - هـ (د -٢٨)	١٩٧٢/١٢/٧
١١٩١	(د -١٢)	١٩٥٧/١٢/١٢	٣٠٩٠	(د -٢٨)	١٩٧٣/١٢/٧
١٣١٥	(د -١٢)	١٢١٩٥٨/١٢	٣٣٣٠	(د -٢٩)	١٩٧٤/١٢/١٧
١٤٥٦	(د -١٤)	١٩٥٩/١٢/٩	٣٣٣١	أ - د (د -٢٩)	١٩٧٤/١٢/١٧
١٦٠٤	(د -١٥)	١٩٦١/٤/٢١	٣٤١٩	أ - د (د -٣٠)	١٩٧٥/١٢/٨
١٧٢٥	(د -١٦)	١٩٦١/١٢/٢٠	١٥/٣١	أ - هـ	١٩٧٦/١١/٢٣
١٨٥٦	(د -١٧)	١٩٦٢/١٢/٢٠	٩٠/٣٢	أ - و	١٩٧٧/١٢/١٣
١٩١٢	(د -١٨)	١٩٦٣/١٢/٣	١١٢/٣٣	أ - و	١٩٧٨/١٢/١٨
٢٠٠٢	(د -١٩)	١٩٦٥/٢/١٠	٥٢/٣٤	أ - و	١٩٧٩/١١/٢٣

(١) تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين فى الشرق الأدنى (١ يوليو ١٩٩٧ - ٣٠ يونيو ١٩٩٨) الجمعية العامة ، الوثائق الرسمية ، الدورة الثالثة والخمسون ، الملحق رقم ١٣ (A /53 /13) صـ ٩٧ ، ٩٨.

٢٠٥٢	(د -٢٠)	١٩٦٥/١٢/١٥	١٣/٣٥	أ - و	١٩٨٠/١١/٣
٢١٥٤	(د -٢١)	١٩٦٦/١١/١٧	١٤٦/٣٦	أ - ح	١٩٨١/١٢/١٦
٢٢٥٢	(دإط -٥)	١٩٦٧/٧/٤	١٢٠/٣٧	أ - ك	١٩٨٢/١٢/١٦
٢٣٤١	(د -٢٢) أ - ب	١٩٦٧/١٢/١٩	٨٣/٣٨	أ - ك	١٩٨٣/١٢/١٥
٩٩/٣٩	أ - ك	١٩٨٤/١٢/١٤	٦٩/٤٧	أ - ك	١٩٩٢/١٢/١٤
١٦٥/٤٠	أ - ك	١٩٨٥/١٢/١٦	٤٠/٤٨	أ - ي	١٩٩٣/١٢/١٠
٦٩/٤١	أ - ك	١٩٨٦/١٢/٣	٢١/٤٩	باء	١٩٩٤/١٢/٢
٦٩/٤٢	أ - ك	١٩٨٧/١٢/٢	٣٥/٤٩	أ - ز	١٩٩٤/١٢/٩
٥٧/٤٣	أ - ي	١٩٨٨/١٢/٦	٢١/٤٩	س	١٩٩٥/٤/٢١
٤٧/٤٤	أ - ك	١٩٨٩/١٢/٨	٢٨/٥٠	أ - ز	١٩٩٥/١٢/٦
٧٣/٤٥	أ - ك	١٩٩٠/١٢/١١	١٢٤/٥١	الى١٣٠/٥١	١٩٩٦/١٢/١٣
٤٦/٤٦	أ - ك	١٩٩١/١٢/٩	٥٧/٥٢	إلى ٦٣/٥٢	١٩٩٧/١٢/١٠





الباب الخامس

تناول موضوع اللاجئين والنازحين في اتفاق كامب ديفيد ١٩٧٨/٩/١٧

◆◆◆

تطور الصراع العربي الإسرائيلي منذ حرب ١٩٤٨ [(١)]

مرت العمليات العسكرية بين الجيوش العربية وإسرائيل بالمراحل التالية :

- بدء المعارك القتالية ودخول الجيوش العربية فلسطين فى ١٥/ ٥/ ١٩٤٨ .
- قتال الأسابيع الأولى (١٥ مايو – ١١ يونيو) ١٩٤٨ .
- الهدنة الأولى (١١ يونيو – ٧ يوليو) ١٩٤٨ .
- قتال الأيام العشرة (٨ يوليو – ١٨ يوليو) ١٩٤٨ .
- القتال الثانى (١٩ يوليو – ٣٠ نوفمبر) ١٩٤٨ .

وتمت اتفاقيات الهدنة فى جزيرة رودس بين الجيوش العربية وإسرائيل كالتالى:

- الهدنة المصرية – الإسرائيلية ٢٤/ ٢/ ١٩٤٩ .
- الهدنة اللبنانية – الإسرائيلية ٢٣/ ٣/ ١٩٤٩ (فى الناقورة) شمال إسرائيل .
- الهدنة الأردنية – الإسرائيلية ٤/ ٤/ ١٩٤٩ .
- الهدنة السورية – الإسرائيلية ٢٠/ ٦/ ١٩٤٩ .

وقامت إسرائيل بعد ذلك بعدوانها على الأراضي المصرية والسورية والفلسطينية في صباح يوم ٥ يونيه ١٩٦٧ مدعية أنها تقوم بضربة استباقية إجهاضية لهجوم (مصري – سوري) وشيك على أراضيها وقد صدر قرار عن مجلس الأمن (القرار

(١) فلسطين تاريخها وقضيتها – المرحلة الثانوية ص ١٢٠.

الشهير ٢٤٢ في ٢٢/ ١١/ ١٩٦٧ بعد خمسة شهور ونصف من بدء الهجوم الإسرائيلي).

ونتج عن هذا العدوان احتلال شبه جزيرة سيناء بالكامل وقطاع غزة والضفة الغربية والجولان السوري ، وقد حاولت مصر بكل الوسائل الدبلوماسية الاستجابة لكل المبادرات الدولية والغربية لإزالة الاحتلال إلا أن هذه الجهود السلمية لم تنجح وأدركت مصر ضرورة اللجوء إلى العمل العسكري .

وفي يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ وهو (يوم كيبور أو عيد الغفران عند الشعب اليهودي) قامت مصر وسوريا في نفس الوقت ببدء حرب على الاحتلال الإسرائيلي ، إلا أن حرب أكتوبر لم تكن حرب تحريرشاملة نظراً لعدم كفاية السلاح وكفاية الدعم العربي ولعوامل أخرى كثيرة ، إلا أنها كانت حرب تحريك في الموقف . وبالرغم من أن الجيش المصري نجح في سيمفونية خالدة في عبور أكبر مانع مائي في التاريخ (قناة السويس) وحطم أكبر خط دفاعي عرفته الحروب الحديثة (خط بارليف) وتقدمت القوات المصرية إلى أقصى مدى يمكن لها أن تبلغه في سيناء تحت حماية الصواريخ المصرية ودون أن تتجاوز مداها .

وفي المقابل قام الجيش الإسرائيلي بعبور القناة إلى الغرب في ثغرة الدفرسوار بين الجيشين الثالث والثاني وحوصر الجيش الثالث في سيناء بناء على رصد الأقمار الصناعية الأمريكية لتحركات الجيش المصري فى سيناء ، ولم يكن هذا التحريك للوضع العسكري كافياً من وجهة نظر إسرائيل للدخول في مفاوضات مع مصر وسوريا للانسحاب من الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ .

دعوة الرئيس أنور السادات لمؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط

وفي يوم ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ وبعد عشرة أيام من بدء حرب أكتوبر وفي الوقت الذي كانت فيه القوات المسلحة المصرية في أوج مجدها وانتصاراتها ، وقبل أن تحدث عملية الثغرة التي قادها شارون غرب القناة ، ألقى الرئيس أنور السادات خطاباً في مجلس الأمة أعلن فيه لأول مرة عن « فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام » ضمن مبادرة عرضها للسلام من خمس نقاط منها :

التزام مصر بقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة (وهذا ضمنياً قد يعني قرار التقسيم رقم ١٩٤ الصادر فى ١١/ ١٢/ ١٩٤٨ ويعني ضمنياً أيضاً الاعتراف بإسرائيل) .

استعداد مصر للقبول بوقف إطلاق النار .

استعداد مصر لحضور مؤتمر سلام دولي في الأمم المتحدة لوضع قواعد السلام في المنطقة وذلك فور الانسحاب الإسرائيلي .

وكانت هذه أول مرة يتم فيها طرح مناقشة القضية تحت إشراف دولي ، وفي ليلة ٢١/ ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ ، أصدر مجلس الأمن القرار رقم ٣٣٨ الذي دعا فيه جميع الأطراف في القتال إلى وقف إطلاق النيران وأن يبدأ فور ذلك تنفيذ القرار ٢٤٢ الصادر في ٢٢/ ١١/ ١٩٦٧ وأن تبدأ المفاوضات فوراً وفي وقت واحد مع وقف إطلاق النار بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط .

وهكذا أضاف مجلس الأمن إلى قراره ٢٤٢ الذى أصدره عقب قيام حرب يونيو ١٩٦٧ وأكد عليه مرة ثانية عقب حرب ١٩٧٣ و أضاف بعدًا جديدًا وهو أن يتم تنفيذه من خلال مفاوضات تتم تحت الإشراف الملائم تاركًا للأطراف التوصل إلى تحديد هذا الإشراف .

وبخطاب الرئيس أنور السادات فقد تهيأت الساحة الدولية لأول مرة لعقد مؤتمر دولى لمناقشة العلاقات العربية – الإسرائيلية وهو ما أدى إلى انعقاد مؤتمر جنيف ١٩٧٣ بعد بدء الحرب الناجحة التى عبر فيها الجيش المصري في ٦/ ١٠/ ١٩٧٣ بحوالى شهرين ونصف .

مؤتمر جينيف ١٩٧٣/١٢/٢١

تطبيقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ وبعد اتصالات مكثفة ومذكرة من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قام (كورت فالدهايم) سكرتير عام الأمم المتحدة بتوجيه الدعوة يوم ١٨ ديسمبر ١٩٧٣ إلى كل من مصر وسوريا والأردن وإسرائيل لحضور المؤتمر الذي عقد في ٢١ ديسمبر في مقر قصر الأمم في جينيف بسويسرا.

وفي اليوم المحدد افتتح (كورت فالدهايم) الجلسة الافتتاحية فى الساعة الحادية عشرة متأخراً أربعين دقيقة عن الموعد المحدد بسبب أزمة وقعت في اللحظة الأخيرة حول جلوس الوفود داخل قاعة المؤتمر . وقد جاء ترتيب جلوس الوفود على أساس سباعي (على شكل V) يترأسه السكرتير العام للأمم المتحدة وإلي يمينه الوفد المصري ثم الوفد الأمريكي ثم الوفد الأردني أما إلى يسار السكرتير العام فقد جلس الوفد الإسرائيلي ثم الوفد السوفيتي ، ثم مائدة الوفد السوري الذى ظلت مقاعده خالية ولم يحضر المؤتمر .

وقد عقد المؤتمر ٣ جلسات يومي ٢١ و ٢٢ ديسمبر تحدث فيها بعد السكرتير العام (أندريه جروميكو) وزير خارجية الاتحاد السوفيتي ، ثم (هنرى كيسنجر) وزير خارجية الولايات المتحدة ، ثم (إسماعيل فهمي) وزير خارجية مصر ، ثم (زيد الرفاعي) رئيس الوفد الأردني ، وكان آخر المتحدثين (أبا إيبان) وزير خارجية إسرائيل الذي أعلن أن إسرائيل لن تتخلي عن كل الأراضي العربية من أجل ما وصفه « بتأمين حدود آمنة لها » وقال إنه بالنسبة للفلسطينيين فإن دولتهم ينبغي أن

تقام في الأردن بعد تسوية مشكلة الأراضي ، كما أعلن أن إسرائيل لن تعيد القدس العربية إلى الأردن ، وفي يوم السبت ٢٢ / ١٢/ ١٩٧٣ انتهي مؤتمر السلام في جنيف ولم يعد للاجتماع بعد ذلك .

ملاحظات على مؤتمر جينيف :

استبعاد الفلسطينيين من الاشتراك فيه نتيجة إصرار إسرائيل على أن هذا المؤتمر جاء تنفيذاً للقرار ٢٤٢ وأن الفلسطينيين لا علاقة لهم بهذا القرار ، ومن ثم فإنه ليس لدي الفلسطينيين ما يمكن التوصل إلى اتفاق بشأنه مع إسرائيل .وبهذا المفهوم الواضح فقد كانت القضية الفلسطينية غير مدرجة على جدول أعمال المؤتمر .

عدم اشتراك سوريا في المؤتمر .

إن كان المؤتمر قد عقد تحت الإشراف الدولي فإن الرئاسة فيه كانت مشتركة للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، وفي الواقع فإن دور الأمم المتحدة كان محدوداً وكان دور سكرتيرها شكلياً .

لم يكن لأوربا أي دور في المؤتمر ولم تشترك فيه .

لم يكن للمؤتمر طريق محدد سلفاً يوضح الخطوة التالية لانعقاده وبالتالي اقتصر المؤتمر على ٣ جلسات شكلية تحدث فيها رؤساء الوفود وانتهي المؤتمر بدون أي نتيجة تذكر ، بل أن بعض الدول العربية اتهمت من حضره بالخيانة واعتبرت جلوسهم على مائدة واحدة مع ممثلي إسرائيل حتى في ظل حضور السكرتير العام للأمم المتحدة وممثلي الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ما يعني قبول التفاوض مع إسرائيل والاعتراف بالكيان الصهيوني ! [1]

(١) صلاح منتصر ، الطريق إلى السلام مدريد ١٩٩١ صـ١٠ .

زيارة الرئيس أنور السادات إلى القدس ومؤتمر مينا هاوس

تم عقب حرب أكتوبر (٦/ ١٠/ ١٩٧٣) التوصل فى ليلة ٢١ / ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ إلى القرار ٣٣٨ الذي كان ينص في أول بنوده على وقف إطلاق النار، وقد تجمد الوضع في الجبهة العسكرية على ما هو عليه عند صدور قرار مجلس الأمن، وكانت بعض القوات الإسرائيلية قد نجحت في اختراق المنطقة الفاصلة بين الجيشين الثاني والثالث وعبرت إلى الضفة الغربية للقناه، وقد عقد المؤتمر الدولي في جينيف وهذه القوات الإسرائيلية في مكانها.

وقد نتج عن عبور هذه القوات الإسرائيلية أنها وضعت الجيش المصري الثالث الموجود في سيناء شرق القناة في موقف ضعيف بسبب سيطرة القوات الإسرائيلية على طرق إمداداته، ولذلك كان من الضروري إنهاء هذا الوضع ولو باستخدام القوة لتصفية القوات الإسرائيلية غرب القناة، خصوصاً أن الوضع الذي كانت فيه كان يمكن معه محاصرتها وإنهاؤها.

وفي ١١ يناير ١٩٧٤ «هنري كيسنجر» وزير الخارجية الأمريكي إلى مصر وكان موضوع الثغرة هو أول موضوع جري بحثه مع الرئيس السادات، وقد تم الاتفاق في أسبوع واحد – يوم ١٧ يناير – على إجراء فك اشتباك عسكري ينهي وجود القوات العسكرية الإسرائيلية التي عبرت إلى غرب القناة. وكان من بين ما قاله كيسنجر للرئيس السادات أنه إذا بدأت مصر في تصفية هذه القوات الإسرائيلية فإن الولايات المتحدة ملتزمة بمساعدة إسرائيل ضد مصر لأنها لن تسمح مطلقاً بهزيمة

السلاح الأمريكي بسلاح سوفيتي .

وعلى الجبهة السورية تم أيضاً تحقيق فك اشتباك بعد سلسلة من الزيارات قام بها كيسنجر انتهت بتوقيع اتفاق فصل القوات في جبهة الجولان يوم ٣١ مايو ١٩٧٤ في جنيف .

ومع مرور الأيام والشهور والسنوات بدأ الإحساس بأن الأوضاع على مختلف الجبهات قد استقرت عند الخطوط التي تقف عندها القوات الإسرائيلية ، وهو وضع يرضي إسرائيل التي استطاعت تبريد الموقف الساخن في أعقاب حرب ١٩٧٣ في الوقت الذي كانت فيه القوتان العظميتان (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) قد راحتا تدخلان مرحلة جديدة من العلاقات التي تنهي ما بينهما من خلافات ساخنة بل والدعوة لاسترخاء عسكري في الشرق الأوسط .

وبصورة مفاجئة أعلن الرئيس الرئيس أنور السادات في خطاب افتتح به الدورة الجديدة لمجلس الأمة يوم ٩ نوفمبر ١٩٧٧ أنه على استعداد من أجل منع تكرار الحروب ومنع إراقة أي نقطة دم أن يذهب إلى آخر الدنيا ، بل أنه على استعداد للذهاب إلى الكنيست (البرلمان الإسرائيلي) نفسه ! .

وفي البداية تصور البعض أنها زلة لسان أو أنها مبالغة من رئيس يريد أن يجد حلاً للمشكلة التي سادها الركود ، ولكن الأحداث المتطورة كشفت أنها لم تكن غلطة لسان ولا مبالغة وصفية .. فبعد يوم واحد تلقي الرئيس السادات دعوة من الحكومة الإسرائيلية بزيارة إسرائيل ، وفي يوم ١٩ نوفمبر ١٩٧٧ وقف العالم على أطراف أصابعه وهو يتابع الحدث الغريب والفريد في نوعه بعد أن أتاحت الأقمار الصناعية فرصة نقله لتذاع وقائع الزيارة كاملة على الهواء وكان من أهمها الخطاب التاريخي الذي ألقاه السادات في القدس .

ونتيجة لهذه الزيارة وبعد حالة الاسترخاء التي كانت قد استراحت لها إسرائيل بدأت طاقة دفع جديدة ، ففي ٢٧ نوفمبر ١٩٧٧ وجهت مصر رسمياً الدعوة إلى حكومات الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي والأردن ولبنان وسوريا والفلسطينيين لحضور الاجتماع التحضيري لمؤتمر جينيف الدولى والذى حددت مصر مكان انعقاده في فندق مينا هاوس[١] .

ورفعت أعلام جميع الدول المشتركة ، إلا أن الحضور اقتصر على مصر وإسرائيل والولايات المتحدة التي قررت عدم التوقف والمضي قدما على الطريق[٢] .

---

(1) تحضيراً لمؤتمر دولى آخر يعقد فى جينيف (الدورة الثانية لمؤتمر جينيف).

(2) المصدر السابق صـ١١ .

اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية

وفي سابقة لم تحدث من قبل دعا الرئيس الأمريكي جيمي كارتر في ذلك الوقت الرئيس أنور السادات ومناجم بيجن رئيس وزراء إسرائيل إلى اجتماع في كامب ديفيد وهي استراحة يمضي فيها الرئيس الأمريكي عطلته .. وكان المتصور أن يتم التوصل في يومين أو ثلاثة على الأكثر إلى اتفاق ولكن الثلاثة (كارتر والسادات وبيجين) استمر اجتماعهم ١٣ يوماً من ٥ إلى ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ .. وتم في النهاية التوقيع على ما أصبح معروفاً باتفاقية كامب ديفيد . وهي عبارة عن إطار حدد فيه المجتمعون العلاقات التي يسترشدون بها عند مناقشة الموضوعين الأساسيين اللذين ثار حولهما الجدل والخلاف : موضوع الضفة الغربية وغزة ، ثم موضوع العلاقات بين مصر وإسرائيل فى إطار مخصص لكل منهما.

أما بالنسبة للعلاقات بين مصر وإسرائيل فقد شمل اتفاق إطار كامب ديفيد أن تبدأ مصر وإسرائيل التفاوض لتوقيع معاهدة سلام بينهما ، وقد تم التوصل بالفعل إلى هذه المعاهدة وتوقيعها يوم ٢٦ مارس ١٩٧٩ وبمقتضاها تم تحديد جدول لانسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء وتطبيع العلاقات المصرية الإسرائيلية . وقد حدث أن اغتيل الرئيس أنورالسادات فى ٦/ ١٠/ ١٩٨١ [١].

(١) المصدر السابق صـ١٣.

إطار السلام في الشرق الأوسط
(كامب ديفيد ١٩٧٨/٩/١٧)

وقد ورد فيه ما يلى :

أ- الضفة الغربية وقطاع غزة

ينبغي أن تشترك مصر ، وإسرائيل ، والأردن ، وممثلو الشعب الفلسطيني في المفاوضات الخاصة بحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها ولتحقيق هذا الهدف فإن المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية وغزة ينبغي أن تتم على عدة مراحل :

خلال الفترة الانتقالية يشكل ممثلو مصر وإسرائيل والأردن وسلطة الحكم الذاتي لجنة تعقد جلساتها باستمرار وتقرر باتفاق الأطراف صلاحيات السماح بعودة الأفراد الذين طردوا من الضفة الغربية وغزة في ١٩٦٧ مع اتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع الاضطراب وأوجه التمزق . ويجوز أيضاً لهذه اللجنة أن تعالج الأمور الأخرى ذات الاهتمام المشترك .

ستعمل مصر وإسرائيل مع بعضهما البعض ومع الأطراف الأخرى المهتمة لوضع إجراءات متفق عليها للتنفيذ العاجل والعادل والشامل لحل مشكلة اللاجئين .

ومن الجدير بالملاحظة أن اتفاق كامب ديفيد أول من أحدث الفرقة أو الخلخلة و التمييز بين اللاجئين وهم الذين هاجروا من فلسطين التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٤٨ و بين النازحين الذين هاجروا من فلسطين التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ (الضفة وغزة).

جدول تقريبى يبين الفرق بين النازحين واللاجئين

الاسم بالعربية	الاسم بالإنجليزية	عام الخروج	الخروج من	العودة المطلوبة إلى	الأعداد حسب العرب	مناقشة أوضاعهم فى اتفاق أوسلو ١٩٧٣
اللاجئين	REFUGEES	١٩٤٨	فلسطين بعد حرب ١٩٤٨	إسرائيل	حوالى مليون	فى المرحلة النهائية لأوسلو التى لم تبدأ
النازحين	DISPLACED	١٩٦٧	الضفة وغزه	الضفة وغزه وإسرائيل	منهم مائة ألف بمصر	بدأت فى اللجنة الرباعية لأوسلو

أوضاعهم	التقدير الإسرائيلى	القرار الخاص بهم من الأمم المتحدة	أماكن تواجدهم	الهيئة التى تختص بهم	الجنسية	اعدادهم عام ٢٠٠٧
لاجئين	ليس هناك تقدير رسمى اسرائيلى لهم	قرار العودة الصادر من الجمعية العامة ١٩٤٨/١٩٤	الدول المجاورة	UNRWA	منهم من يحملون جنسيات بلاد أخري	٤,٥ مليون تخدمهم UNRWA
منهم لاجئين ثم نزحوا مرة أخرى	٣٠ ألف فرد	قرار مجلس الأمن رقم ١٩٦٧/٢٤٢	الضفة و غزة و سوريا ولبنان والأردن	ترعاهم أيضاً UNRWA	معظمهم لايحملون أى جنسية أخرى	- - -

ملاحظات على حقوق عودة اللاجئين في إطار كامب ديفيد

رأينا أن الجمعية العامة للأمم المتحدة اهتمت فى قرارها رقم ١٩٤ الصادر فى ١١/ ١٢/ ١٩٤٨ إلى جانب حق تقرير المصير للفلسطينيين – بحقهم في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم ، وتعويض من لا يرغب في العودة منهم . وتكل الاتفاقية أمر حسم مشكلة العودة إلى الاتفاق المشترك لكافة الأطراف . فالقرار الصادر عن هذه اللجنة الرباعية بالسماح بالعودة لا يكون إلا بالإجماع ، أي لابد أن توافق عليه إسرائيل ، وهذا تقييد كبير بلا شك في حق العودة للنازحين، وعلي صلاحيات الحكم الذاتي .

أما القيد الآخر الأشد خطورة ، فهو ذلك القيد الذي يحصر من لهم حق العودة على الأقل خلال الفترة الانتقالية – على هؤلاء الذين طردوا عام ١٩٦٧ م فهو لن يشمل إذن من طردوا عام ١٩٤٨ م ، مع أن معظمهم طرد بسبب الأعمال الوحشية والقتل والتخريب التي أقامها زعماء الصهيونية غداة إقامة إسرائيل وإعلان الحرب عليها من الدول العربية ونأمل أن يصل الأطراف إلى حل آخر لهذه المشكلة من خلال مفاوضات تتسم بالعدالة ، ولا شك أن الحلول الأخرى للمشكلة كما تريدها إسرائيل لن تكون إلا في تنفيذ الاقتراح الإسرائيلي الذي عرضته مراراً ، والخاص بدمج الفلسطينيين في حياة منتجة في الدول التي يوجدون فيها ، مع منحهم التعويضات اللازمة[١] .

(١) جعفر عبد السلام : دكتور ، محمد السيد حسن داود دكتور : الصراع العربي الإسرائيلي بين النضال المسلح والتسوية السلمية دراسة تأصيلية على ضوء القانون الدولي والفقه الإسلامي - رابطة العالم الإسلامي - المركز العلمي للطباعة والكمبيوتر ٢٠٠٦، صـ١١٦.

وعندما كنت أعمل في فلسطين فإني سمعت بعض الآراء التي تتساءل :

هل كان من حق مصر القانوني بصفتها تدير الإقليم (قطاع غزة) لوجود جيشها فيه عقب هزيمة حرب عام ١٩٤٨ ، أن تدخل في مفاوضات باسم أهل غزة أنفسهم مع إسرائيل . وهذا التساؤل ينطبق أيضاً على الضفة الغربية والتي كانت تديرها الأردن .

أليس التفاوض المصري (بشأن قطاع غزة) والأردني (بشأن الضفة الغربية) يجعل الأرض الفلسطينية في المنطقتين عبارة عن (أرض منازع عليها) من قبل إسرائيل .

أن مصر والأردن لم تستشيرا الفلسطينيين قبل توقيع اتفاق كامب ديفيد ، لا المنظمة ولا الفلسطينيين بالداخل أو الخارج .

وحتى بفرض تغيبهم عن المؤتمر التمهيدي الذي عقد في القاهرة في مينا هاوس بناء على دعوة وجهتها مصر في ٢٧ نوفمبر ١٩٧٧ إلى حكومات(الولايات المتحدة الأمريكية ، الاتحاد السوفيتي ، الأردن ، ولبنان ، وسوريا ، الفلسطينيين) والذي جاء بناء على اتفاق كامب ديفيد في شقه الفلسطيني . فإنه لم يكن من المناسب استبعادهم فى المراحل التالية من التفاوض باعتبار أنهم أصحاب الأرض وأنهم الشعب الذى يجرى التفاوض بشأن مستقبلهم .

أن اتفاق كامب ديفيد وما تبعه من زيارة القدس ، اعتبرته إسرائيل سابقة يجب أن تقاس عليها وتحاكي من قبل بعض الدول العربية وهذا أدى إلى :

مطالبة إسرائيل لسوريا لبدء مفاوضات السلام معها أن يحضر الرئيس الأسد إلى القدس كما فعل الرئيس السادات .

التفاوض فرادي مع كل دولة أسوة بما فعلته مصر مع إسرائيل وما تلاها بين الأردن

في (وادي عربة في أكتوبر ١٩٩٤) بدلا من أن تتفاوض الدول العربية مجتمعه مع إسرائيل وتحصل على شروط أفضل من تلك التي تحصل عليها كل دولة على حدة .

أن اتفاق كامب ديفيد يتناقض مع اتفاق الدفاع العربي المشترك لأن نصوصه تجب الاتفاق المذكور ، بعدم التعرض لإسرائيل حتى لو دخلت في حرب مع إحدى الدول العربية وهو ما يحدث حالياً في عمليات إبادة الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة .

بالإضافة إلى عدم ذكر الاتفاق لقرار العودة .

كما أن اتفاق الإطار المشار إليه تطرق إلى مشاركة الأردن مشاركة بديهية ومفروضة ولم يترك لها حرية الحركة وافترض موافقتها عل ما أناط الاتفاق بها من التزامات .

تطور الاتفاقات الخاصة بفلسطين بين الجانب العربى والإسرائيلى

يلاحظ الدارس أن اتفاق الإطار (Frame Work) الذى تم التوصل إليه خلال مباحثات تمت فى كامب ديفيد فى الولايات المتحدة الأمريكية برعاية الرئيس الأمريكى كارتر فى الفترة من (٥ – ١٧ سبتمبر ١٩٧٧) والذى سمى «إطار السلام فى الشرق الأوسط» لتناول تكوين كيان فلسطينى (حكم ذاتى) لبعض النواحى الإدارية والإنسانية والنظامية والذى لم يتناول أى رموز السيادة أو كيان دولة أو استقلال كان هو القاعدة والأساس فيما تلاه من اتفاقات مثل (اتفاق مدريد ١٩٩١ ، واتفاق أوسلو ١٩٩٣) وما تبعها من اقتراحات ومبادرات اعتمدت أساسا على ما ورد فى هذا الاتفاق (الإطار) بإضافة فقرة هنا وتنازل هناك من قبل هذا الطرف أو ذاك ، إلا أن اتفاق الإطار لم يتطور ليشكل اتفاق فى المباحثات التى جرت عقب التوقيع عليه من قبل مصر وإسرائيل .





الباب السادس

تناول اللاجئين الفلسطينيين في مؤتمر مدريد في ١٩٩١/١٠/٣٠ ولجانه الفرعية

◆◆◆

المناخ الدولي الذي عقد فيه المؤتمر

كانت كارثة الخليج الثانية التي تفجرت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ على أثر احتلال العراق لدولة الكويت وما ترتب على ذلك من تطورات وتداعيات ، قد تركت تأثيرات عميقة على بنية النظام الإقليمي العربي وقضاياه ، وهي بذلك كانت بمثابة نقطة فاصلة في تطور هذا النظام ومستقبله ، وفي هذا السياق كانت الأزمة وما تركته من تأثيرات على صعيد الصراع العربي الإسرائيلي ، الذي تمثل القضية الفلسطينية جوهره وأساسه .

ويحتل موضوع اللاجئين الفلسطينيين جزءاً هاماً من هذه القضية مؤشراً لبداية مرحلة جديدة في مسيرة هذا الصراع ، فعقب حسم الأزمة عسكرياً ، قامت الولايات المتحدة الأمريكية – التي استثمرت الأزمة على نحو جيد لتدعيم مركزها الدولي كقوة عظمى وحيدة في عالم ما بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه – قامت بجهود مكثفة لمحاولة إغلاق ملف الصراع العربي الإسرائيلي ، وذلك من خلال وضع الترتيبات اللازمة للتوصل إلى تسوية لهذا الصراع ، وذلك انطلاقاً من رؤية استراتيجية لارتباط هذه العملية بالمصالح الأمريكية في المنطقة ، وبدورها على الصعيد العالمي[1] .

(1) د. حسن نافعة محرر : المجتمع الدولى والقضية الفلسطينية ، معهد البحوث والدراسات العربية ص٣٥٧.

الأوضاع العربية الممهدة لعقد المؤتمر

عندما ننظر إلى الظروف التي اجتمع فيها المؤتمر الدولي نجد أنه قد بدأ في وقت لم يحدث أن كان العرب فيه – منذ سنوات طويلة – في موقف الضعف الذي هم عليه وقت انعقاد المؤتمر .

أولا : بسبب الآثار التي أحدثتها جريمة صدام حسين ضد الكويت وما نتج عنها من ضياع ثروة وقوة ووحدة العرب .

ثانياً: بسبب النتائج التي انتهت إليها التجربة الشيوعية وجعلت الاتحاد السوفيتي وهي الدولة العظمي ينضم إلى طابور الدول الفقيرة طالبي المساعدات الاقتصادية من الغرب.

ثالثاً : بسبب الحالة النفسية التي أصابت معظم العرب من منظمة التحرير الفلسطينية بعد الذي جري منها خلال أزمة العراق والكويت ، وفقدت المنظمة بسببه ليس فقط الدعم المادي وإنما الأهم هو التعاطف الأدبي والمعنوي والتأييد الحماسي الذي كان يملأ نفوس الملايين من العرب .

ورغم هذا الموقف بالغ الضعف الذي تعانيه الأمة العربية ، فها هو ذا مؤتمر السلام قد بدأ في مدريد ، الأمر الذي لابد أن يجعل أي مفكر أو محلل سياسي يسأل : هل هو فعلاً مؤتمر للسلام أم للاستسلام ؟

وإذا كنا قد أشرنا إلى عوامل ضعف الموقف العربي فلعلنا لا ننسي العوامل الجديدة التى أدت إلى ضعف الموقف الإسرائيلى و التى تتمثل في : الانتفاضة الفلسطينية وزوال دور إسرائيل كحارس للمنطقة ضد الشيوعية بعد أن لم تعد الشيوعية خطراً يهدد أي كيان ، ثم انحسار دور إسرائيل الاستراتيجي أيضاً كحامية لمصالح الغرب والولايات المتحدة بالذات بعد أن أصبح للولايات المتحدة وجود قوي في المنطقة ، وبعد أن تأكد أن إسرائيل لم تعد هي التي تستطيع أن تتدخل في كل أزمة .

ومن هذا الضعف للموقف العربي والضعف للموقف الإسرائيلي ظهر ما يمكن أن نسميه توازن الضعف الذي استثمرته الولايات المتحدة لدفع الأطراف إلى مؤتمر السلام وبدء المفاوضات المباشرة لثانى مرة في تاريخ الصراع بعد المفاوضات المصرية الإسرائيلية [1].

---

(١) صلاح منتصر : الطريق الى السلام (مدريد ١٩٩١) ص١٦.

التطور التاريخي لعقد مؤتمر مدريد[1]

في ٦ مارس ١٩٩١ بعد أن تم تحرير الكويت أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش في حديث أمام جلسة مشتركة لمجلسي الشيوخ والنواب أن الوقت قد حان لإنهاء النزاع العربي الإسرائيلي ، ويجب أن يستند السلام الشامل على قراري الأمم المتحدة ٢٤٢ و ٣٣٨ وعلي مبدأ الأرض مقابل السلام ، وأن يشمل هذا المبدأ أمن إسرائيل والاعتراف بها ، وكذلك ضمان الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني ، وفي أعقاب ذلك بدأ وزير الخارجية الأمريكي (جيمس بيكر) سلسلة من الزيارات إلى المنطقة وصلت إلى ٨ زيارات انتهت إلى عقد مؤتمر السلام الدولي في مدريد في الفترة من ٣٠ أكتوبر إلى أول نوفمبر ١٩٩١ بحضور الرئيسين الأمريكي «جورج بوش» والسوفيتي «ميخائيل جورباتشوف» إشارة وتأكيداً للأهمية التي يعطيانها للمؤتمر ، وقد تميز هذا المؤتمر بما يلي :

انعقاد المؤتمر برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي كراعيين.

حضور الفلسطينيين لأول مرة ، وإن كان اشتراكهم قد تم من خلال وفد أردني فلسطيني مشترك فإنه روعي إعطاء ممثل الفلسطينيين وقتاً لإلقاء خطابة وتعقيبه على قدم المساواة مع كل الوفود الأخرى .

حضور كل أطراف الصراع في المنطقة : سوريا والأردن ولبنان والفلسطينيين إلى

(1) صلاح منتصر : الطريق الى السلام (مدريد ١٩٩١) دار المعارف ـ القاهرة ١٩٩١ص١٥ -١٦.

جانب مصر ودول مجلس التعاون الخليجي ودول الوحدة الأوروبية وممثل للأمم المتحدة .

بدء مفاوضات مباشرة بين إسرائيل والدول المعنية : سوريا ولبنان والوفد الأردني الفلسطيني .

أعلنت الدول العربية قبول السلام وهو ما لم يكن موجوداً من قبل .

العوامل التي شجعت الدول العربية على الاشتراك في المؤتمر[1] .

تشجعت الوفود العربية بالانخراط في مؤتمر مدريد وما تبعه من مباحثات وذلك استناداً للمرجعيات التي وضعت للمؤتمر وهي :

- موقف الولايات المتحدة المشجع في عدة مواضيع مثل وقف سياسة الإبعاد للعناصر الإسلامية في مرج الزهور على الحدود اللبنانية – الإسرائيلية وقوة الدفع التي وضعتها أمريكا وراء الاجتماع .

- موافقة إسرائيل على اشتراك الشهيد (فيصل الحسيني) في المباحثات وهو من القدس (كانت إسرائيل قد رفضت أن يشترك في الوفد الفلسطيني أي فلسطيني من القدس أو من خارج الأرض المحتلة أو من عناصر منظمة التحرير الفلسطينية أو من ينتمي لها) .

- قبول الدول العربية المشاركة في المؤتمر لرسائل التطمينات التى قدمتها الولايات المتحدة لكل من سوريا ولبنان والفلسطينيين وإسرائيل .

- قبول المنظمة اشتراك فلسطيني الداخل في المؤتمر كممثلين للشعب الفلسطيني

(1) د. حسن نافعه المحرر : المجتمع الدولى والقضية الفلسطينية ص٣٧٨ وما بعدها. معهد البحوث والدراسات العربية.

ولم تشترط حضورها كممثل شرعى ووحيد للفلسطينيين فى الداخل والخارج كما أقرها بذلك مؤتمر القمة العربية فى الرباط .

ملاحظات على المشاركة الفلسطينية في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١

- لم تدع منظمة التحرير الفلسطينية للمؤتمر .
- لم تدع كذلك الجامعة العربية للمشاركة فى المؤتمر.
- عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته العشرين في الجزائر في الفترة من ٢٣- ٢٨/ ٩/ ١٩٩١ أي قبل انعقاد مؤتمر مدريد بحوالي شهر ، والذي :
- وضع أسس التسوية المقبولة فلسطينياً .
- عدم وجود تمثيل فلسطيني مستقل بل حضر الوفد الفلسطيني من خلال وفد أردني – فلسطيني مشترك .

لم يكن هناك إجماع فلسطيني على المشاركة في مسيرة التسوية ، حيث عارضت بعض الفصائل والتنظيمات والشخصيات الفلسطينية وكانت المعارضة : إما لعملية التسوية من حيث المبدأ ، أو بسبب الشروط وآليات ومنهج المشاركة الفلسطينية في المؤتمر ، وذلك في إطار منظمة التحرير الفلسطينية ومن خارجها ومن داخل الأراضي المحتلة ومن خارجها أيضاً.

إطار عمل مؤتمر مدريد

فى الجلسة الافتتاحية يومى ٣٠-٣١/ ١٠/ ١٩٩١ ألقيت فيه كلمات كل من :

- الداعين للمؤتمر (جورج بوش – ميخائيل جورباتشوف)
- المرحبين بالمؤتمر (رئيس الوزراء الأسبانى فيليب جونزالس – هانز بروك ممثل المجموعة الأوروبية).

* رؤساء الوفود ممثلين فى :

- عمرو موسى وزير الخارجية المصرية .

- إسحق شامير رئيس وزراء ورئيس وفد إسرائيل .

- كامل أبو جابر وزير خارجية الأردن ورئيس الوفد الأردنى الفلسطينى المشترك .

- الدكتور حيدر عبدالشافى رئيس الوفد الفلسطينى .

- فايز بويز وزير خارجية لبنان ورئيس وفدها .

- فاروق الشرع وزير خارجية سوريا ورئيس وفدها .

وتمت الاجتماعات على مستويين

أولاً : المستوى الثنائي (ليجتمع بعد ٤ أيام من نهاية المؤتمر) : تمت فيه مفاوضات مباشرة بين إسرائيل وكل من

١- سوريا . ٢- لبنان . ٣- الأردن . ٤- فلسطين ضمن الوفد الأردنى .

ثانياً : المستوى الجماعي (متعدد الأطراف) : انظر الرسم التوضيحى المرفق

تكونت لجان (لتجتمع بعد أسبوعين) لمناقشة موضوعات :

- نزع السلاح والأمن الإقليمي .

- البيئة .

- التنمية والتطوير الاقتصادي الإقليمي .

- المياه .

وهذا التمييز الذى أقامه مؤتمر مدريد بين المفاوضات الثنائية والمفاوضات الإقليمية (المتعددة الأطراف) كان يقصد به إقامة تكامل بين المشكلات العملية

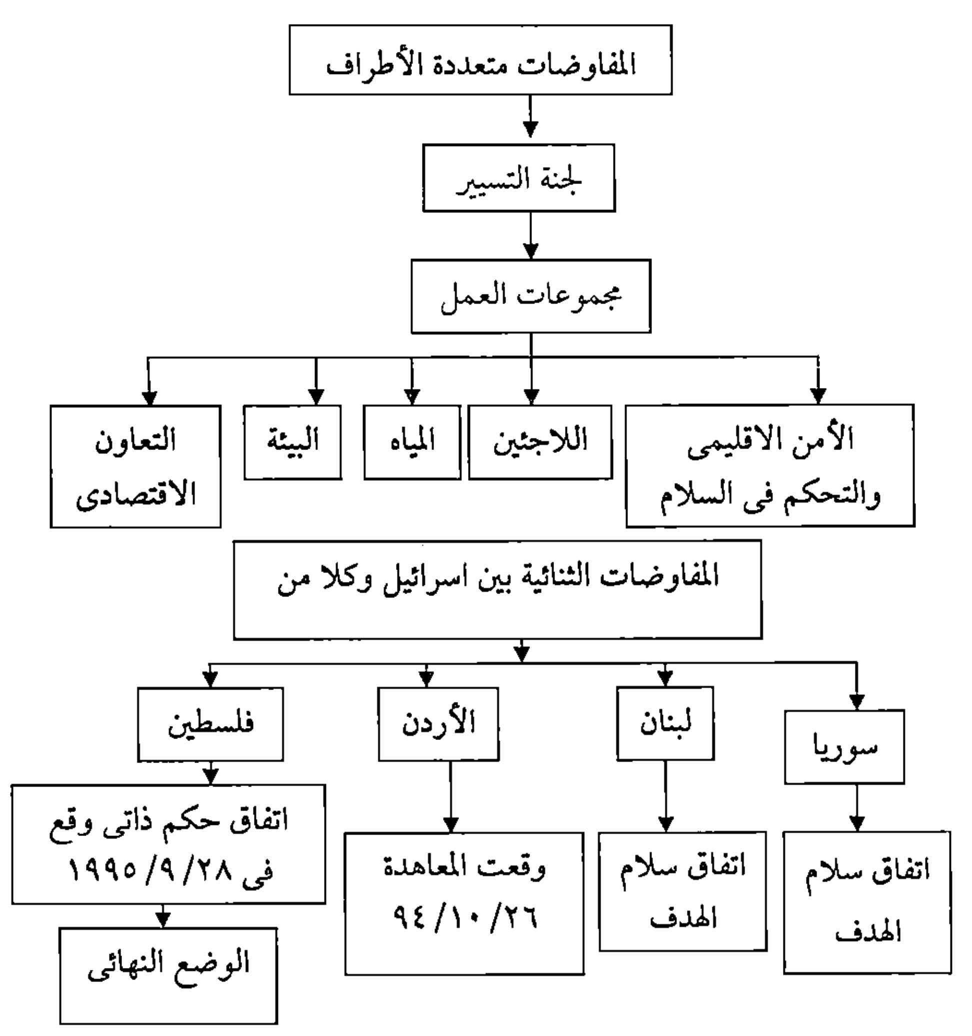
الملموسة التى يتفاوض الجانبان العربى والإسرائيلى بشأنها مباشرة ، وبين القضايا العالمية التى يمكن أن تساهم الأطراف الخارجية المهتمة فيها ، أو التى يمكن أن تفيد منها . ولقد افترض أن تقوم الجهات المتعددة الأطراف بإيجاد صيغ إقليمية للتعاون ، من شأنها تسهيل جو المفاوضات التى تعزز الوصول لاتفاقات ثنائية [1] .

وفي أول اجتماع للجنة التسيير في موسكو في يناير ١٩٩٢ طلبت مصر في بيان وزير خارجيتها تشكيل مجموعة عمل تعني باللاجئين الفلسطينيين اتساقاً مع مراجع الإسناد التي قام عليها مؤتمر السلام ولاسيما قرار مجلس الأمن ٢٤٢ الذي يدعو في مادته الثانية (الفقرة B) إلى تأكيد ضرورة تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين ، وقد استجاب راعيا المؤتمر والأطراف المشاركة العربية والإسرائيلية لهذا المطلب ووافقوا على تشكيل مجموعة عمل معنية باللاجئين تشارك مصر في عضويتها ومداولاتها بوصفها طرفاً إقليمياً جنباً إلى جنب مع الأطراف الإقليمية الأخرى (الأردن – الفلسطينيين – سوريا – لبنان) عندما يقررون الحضور والمشاركة في أعمال المجموعة وعندما تم وضع آلية عمل الأطراف المتعددة قاطع السوريون واللبنانيون المباحثات لأنهم ربطوا أى تقدم فى المحادثات الإقليمية بشرط إحراز تقدم فى التنازلات الإسرائيلية الثنائية إزاء الجولان والجنوب اللبنانى .

---

(1) سليم تمارى : مستقبل اللاجئين الفلسطينيين صـ ٨.

إطار عمل مؤتمر مدريد للسلام ٣٠ أكتوبر – انوفمبر ١٩٩١[1].



* هدف المحادثات المتعددة الأطراف بناء شرق أوسط جديد

* المواضيع ذات الاهتمام الاقليمى المشترك تناقش بطريقة تدعو للتعاون وبناء الثقة بين الأطراف

(1) The middle east peace procuress, An over view, Information division , Ministry of foreign affairs Jerusalem _ Sate of Israel

* هدف المفاوضات الثنائية حل مشاكل الماضى.

* هدف المفاوضات مع الدول العربية الوصول إلى اتفاقيات سلام ثنائية .

* هدف المحادثات مع الفلسطينيين تحقيق تسويه على مرحلتين خلال ٥ سنوات .

ملاحظات على الرسم التوضيحى

لم يتم أى اختراق أو إنجاز فى المفاوضات الثنائية ولم يحقق المؤتمر أى اتفاق سلام.

تم خارج إطار مؤتمر مدريد توقيع اتفاق أوسلو فى ١٣/ ٩/ ١٩٩٣ (بعد حوالى عامين من مؤتمر مدريد) بين الفلسطينيين وإسرائيل ، بينما الوفد الفلسطينى فى المباحثات الثنائية المنبثقة عن مدريد يفاوض فى واشنطن بدون علمه عما يجرى فى أوسلو .

تمت اتفاقية بين الأردن وإسرائيل (وادى عربة) بعد مؤتمر مدريد بحوالى ثلاثة أعوام فى ٢٦/ ١٠/ ١٩٩٤ وخارج نطاق المؤتمر .

حقق مؤتمر مدريد إنجازا فى كسر مناخ العزلة بين العرب وإسرائيل (تجاوزا لمبادئ : لاتفاوض ولا اعتراف) حيث جرت لقاءات ثنائية بين كل من سوريا ولبنان وإسرائيل والأردن والتى كان لها اتصالات غير معلنة مع إسرائيل من قبل .

وقد تكونت لجنة اللاجئين متعددة الأطراف من :

- كندا كمقرر (GAVEL HOLDER) أو منظم أو راعي .
- الولايات المتحدة الأمريكية – والاتحاد الأوروبي – اليابان نواب للمنظم (CO-ORGANIZERS) أو للراعي .
- اللجان الفرعية للجنة اللاجئين المشكلة تبعا لمؤتمر مدريد.

- لم شمل العائلات (فرنسا) .
- قواعد المعلومات (النرويج) .
- تنمية الموارد البشرية وإيجاد فرص عمل (الولايات المتحدة) .
- الصحة العامة (إيطاليا) .
- رفاه الأطفال (السويد) .
- التنمية الاقتصادية والبنية التحتية الاجتماعية (الاتحاد الأوروبي) .

- إطار عمل لجنة اللاجئين .

وقد اعتبرت المجموعة أن ولايتها العامة هي رفع المعاناة عن الأشخاص الذين أدي النزاع العربي الإسرائيلي إلى تشريدهم ، وأن أساس عملها هو افتراض أن تحسين الأحوال المعيشية للاجئين الفلسطينيين ، والبحث عن حل سياسي يكمل أحدهما الآخر إذ أن أية إنجازات في مجال تحسين ظروف المعيشة اليومية لهؤلاء اللاجئين يجب ألا تمس بالوضع النهائي لهم وبالتسوية السياسية للمشكلة .

وبدأت المجموعة العمل في ثلاثة مجالات هي : تحديد نطاق وطبيعة مشكلة اللاجئين ، وتشجيع الحوار ، وتعبئة الموارد .

المجال الأول

الذى تولت رعايته النرويج وهو الخاص بتوفير المعلومات والبيانات الحديثة عن اللاجئين الفلسطينيين وتنظيمها وتيسير الحصول عليها . وقدم (معهد فافو النرويجى) تقريرين عن مسح شامل أجراه في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، الأول في عام ١٩٩٢ والثاني عام ١٩٩٣ بشأن الأوضاع المعيشية في الأراضي المحتلة ، كما تولت إيطاليا دراسة الأحوال الصحية ، واهتمت السويد بشئون الطفولة .

المجال الثاني

فهو تشجيع الحوار بشأن جوانب مشكلة اللاجئين، وقد تولت فرنسا بحث موضوع جمع شمل العائلات، وقام (برنار باجوليه) رئيس الوفد الفرنسي بزيارتين للمنطقة تقدم بعدهما بعدة توصيات تتلخص في : زيادة عدد المستفيدين من جمع شمل لاجئي ١٩٦٧ إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، ويبدو أن إسرائيل أصبحت تتخوف من أن تمثل عودتهم إقراراً بمبدأ العودة بوجه عام بما قد يعرضها مستقبلاً إلى ضغوط دولية لقبول عودة أعداد من لاجئ ١٩٤٨ . وبرغم الجهود الكبيرة من أطراف وأعضاء هذه اللجنة إلا أنها لاقت معارضة من إسرائيل التي لم تحضر معظم جلساتها .

وقد عقدت لجنة اللاجئين متعددة الأطراف الاجتماعات التالية :

- الجولة الأولي (٢٨-٢٩) / ١ / ١٩٩٢ موسكو .
- الجولة الثانية (١٣-١٥) / ٥ / ١٩٩٢ أوتاوا .
- الجولة الثالثة (١١-١٢) / ١١ / ١٩٩٢ أوتاوا .
- الجولة الرابعة (١١-١٣) / ٥ / ١٩٩٣ أوسلو .
- الجولة الخامسة (١٢-١٤) / ١٠ / ١٩٩٣ تونس .
- الجولة السادسة (١٠-١٢) / ٥ / ٢٠٠٤ القاهرة .
- الجولة السابعة (١٢-١٥) / ١٢ / ١٩٩٤ أنطاليا (تركيا) .
- الجولة الثامنة (١٢-١٤) / ١٢ / ١٩٩٥ جنيف .
- لجنة التوجيه نوفمبر ١٩٩٦ البتراء (الأردن) .

وهكذا أسفر مؤتمر مدريد عن العمل فى مجالين أو إطارين لمعالجة المشاكل العربية الإسرائيلية أولاهما لجنة ثنائية أردنية فلسطينية مشتركة للتفاوض مع إسرائيل ، وكان جل اهتمام هذه اللجنة قد انحصر فقط فى إنشاء كيان حكم ذاتى ولم تتعرض من قريب أو بعيد لمواضيع اللاجئين وقد عقدت هذه اللجنة ١٠ اجتماعات ثنائية نورد فيما يلى تلخيصا سريعا لم دار فى هذه الاجتماعات الـ ١٠ لهذه اللجنة الثنائية[1].

الجولة التفاوضية الأولى : في مدريد عقب إنهاء جلسات المؤتمر الخطابية في ٣/ ١١/ ١٩٩١ .

الجولة التفاوضية الثانية : ٤-١٧/ ١٢/ ١٩٩١ ولم يتم فيها مناقشات بل سادتها رغبة الوفد الإسرائيلي أن يتم التفاوض من خلال وفد فلسطيني – أردني مشترك وليس في مقارين منفصلين .

الجولة الثالثة : ١٣-١٦-١-١٩٩٢ وتقدم فيها الوفد الفلسطيني بعدة أوراق:

- ورقة تطالب بالوقف الفوري لعملية الاستيطان .
- ورقة بشأن انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة .
- الخطوط العامة للمشروع الفلسطيني للترتيبات الانتقالية للحكم الذاتي .

الجولة الرابعة : ٢٤-٢ إلى ٤/ ٣/ ١٩٩٢ قدم الوفد الفلسطيني خطة موسعة لترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي وإجراءات تمهيديه له وقواعد الانسحاب .

الجولة الخامسة : ٢٧-٣٠ / ٤/ ١٩٩٢ تقدم الوفد الفلسطيني بعدد من المطالب

إلغاء الأمر العسكري الذي أوقفت إسرائيل بمقتضاه عمليات تسجيل

(١) السفير طاهر شاش : المواجهة والسلام فى الشرق الأوسط صـ ٢٢٧ – ٢٥٧ ملخصا.

العقارات .

- وقف التغيرات التي أجرتها إسرائيل على قانون التنظيم المدني .

- إلغاء سيطرة شركة المياه الوطنية الإسرائيلية على جميع موارد المياه في الأرض المحتلة .

- المطالبة بحرية الفلسطينيين في الاطلاع على السجلات العامة ومنها سجل السكان وسجل العقارات .

الجولة السادسة : ٢٤-٨/ ٢٤-٩/ ١٩٩٢ تقدم الوفد الفلسطيني بمشروع اتفاق بشأن ترتيبات الحكم الذاتي الفلسطيني .

الجولة السابعة : ٢١-١٠/ ٢٠-١١/ ١٩٩٢ تم فيها تشكيل ثلاثة مجموعات عمل هى :

- مجموعة لمناقشة مفهوم الترتيبات الانتقالية .

- مجموعة لمناقشة مواضيع الأرض والمياه .

- مجموعة لمناقشة حقوق الإنسان وكان الوفد الفلسطيني في هذه الجولة كسابقتها يصر على تأكيدات القرار ٢٤٢ على المرحلة الانتقالية .

الجولة الثامنة : ٧-١٧/ ١٢/ ١٩٩٢ أرسلت القيادة الفلسطينية وفد من ٤ أعضاء فقط تعبيراً عن الاستياء من مسيرة المفاوضات وقد قدم الوفد الإسرائيلي ورقة عن تصوره بشأن الترتيبات الانتقالية للحكم الذاتي

الجولة التاسعة : ٢٧/ ٤-١٣/ ٥/ ٢٠٠٦ قدم الوفد الإسرائيلي في هذه الجولة مشروعاً لإعلان المبادئ لم يلق أي قبول لدي الوفد الفلسطيني ، كذلك قدم الوفد الفلسطيني مشروعاً لإعلان المبادئ لم يلق قبولاً من الوفد الإسرائيلي . وقد قدمت

الولايات المتحدة مشروعاً أثار استياء الفلسطينيين . وكل هذه المشاريع لم يذكر في أي منها بالطبع موضوع من مواضيع الحل الدائم (المستوطنات – القدس – اللاجئين – المياه –الحدود) .

الجولة العاشرة : ١٥-٦- إلى ١/ ٧/ ١٩٩٣ لم يحدث في هذه الجولة أيضاً أي تطور يذكر بشأن أي من مواضيع التفاوض ، ومن الجدير بالذكر أن في هذه المفاوضات الثنائية رفضت إسرائيل أن يمثل فيها منظمة التحرير الفلسطينية أو مواطنين من القدس وظلت علاقة الوفد الفلسطيني بالمنظمة في تونس سرية إلى ، أن تحولت إلى علنية حيث استقبل الرئيس ياسر عرفات الوفد في القاهرة وعمان ، لكن وافقت إسرائيل على ضم شخصيات من المجلس الوطني الفلسطيني (مجلس كل الفلسطينيين في الداخل والخارج المكون من حوالى ٦٦٠ عضوا) ورأس الوفد الفلسطيني في مفاوضات اللاجئين «إلياس صنبر» عضو المجلس .

بعد سرد الجولات العشر ، وقبل التطرق للجنة اللاجئين ، يمكن الاستنتاج أن اللقاءات الثنائية لم تتناول قضية اللاجئين الذين هجروا عام ١٩٤٨ أو أولئك الذين نزحوا نتيجة حرب ١٩٦٧ ، لكنها انصبت وتركزت على إنشاء كيان فلسطيني وحكم ذاتي مؤقت يؤدى في مخيلة الفلسطينيين إلى دولة كاملة السيادة فيما بعد ، ويؤدي في مخيلة الإسرائيليين إلى تكوين كيان ضخم لهم يتولى إدارة واحتلال الأرض والتحكم في كل صغيرة وكبيرة في حياة الشعب الفلسطيني دون أن يتكبدوا خسائر في الأرواح والمعدات والنفقات في الوضع الذي كان سائداً وفيه يتواجد الجنود الإسرائيليون في كل شارع وكل مدينة وكل معسكر للاجئين في احتلال مباشر للأرض ومن عليها .

لكن ما قدمه مؤتمر مدريد للاجئين هو تلك اللجنة التي كلفت بتناول قضيتهم

في المفاوضات متعددة الأطراف بهدف أن تكون مجالاً لتنسيق التدخل الدولي لتحسين حياة اللاجئين من الناحية الإنسانية دون التطرق من قريب أو بعيد لحقوق العودة أو التعويض أو القرار ١٩٤ أو نحوه من الحقوق السياسية التي كفلتها لهم الشرعية الدولية .

ومنذ البداية أثيرت عدة قضايا بشأن تأليف المجموعة وموضوعات مناقشاتها [(١)].

أ) تمثيل الفلسطينيين فى لجنة اللاجئين :

كانت المعركة الأولى لمجموعة العمل الخاصة باللاجئين تدور حول من يمثل الفلسطينيين ، ومنذ أن اعتبر الإسرائيليون أن شروط مؤتمر مدريد تعني ألا يكون أعضاء الوفد الفلسطيني من منظمة التحرير الفلسطينية ، ولا من فلسطينيي الشتات ولا من القدس ، فقد ساد الاجتماعين الأولين في أوتاوا جدل بشأن رئاسة الفريق الفلسطيني ، إذا اعترضت إسرائيل على وجود (إلياس صنبر) على رأس الفريق (بحجة أنه من فلسطيني الشتات) ، ثم على وجود محمد الحلاج (بحجة أنه عضو في المجلس الوطني الفلسطيني) . وفي كل حالة ، كان على الفريق الفلسطيني أن يظهر تحت مظلة الفريق الأردني – الفلسطيني المشترك ، وهو ما عني إلغاء التمثيل المستقل . وقد قاطع الإسرائيليون الاجتماع الأول لمجموعة العمل الخاصة باللاجئين ، وانتهي الاجتماع الثاني إلى مأزق بسبب هيمنة موضوع التمثيل على النقاش .

ولم تحل قضية التمثيل حتى اجتماع القاهرة في مايو ١٩٩٤ ، الذي عقد بعد توقيع «إعلان المبادئ» ، وأصبحت منظمة التحرير المفاوض المباشر للإسرائيليين .

---

(1) سليم تماري : مستقبل اللاجئين الفلسطينيين صـ ١٢ - ٢٠.

ب) معرفة مجال مجموعة العمل الخاصة باللاجئين فهل اليهود لاجئون أيضا

خلال انعقاد الاجتماع الثاني (في أوتاوا، نوفمبر ١٩٩٢)، أثار الإسرائيليون قضية تضمين مناقشات مجموعة العمل موضوع لاجئين يهود ولاجئين آخرين. وفي اجتماع للجنة لشبونة التوجيهية (مايو ١٩٩٢)، حاول الوفد الأمريكي أيضاً أن توسع نطاق لجنة العمل الخاصة باللاجئين ليضم لاجئين غير فلسطينيين، بمن فيهم الأكراد والأرمن. وعلي نحو خاص، رأى الإسرائيليون في ذلك فرصة لمعالجة مشكلة الوضع النهائي لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين في سياق التغير السكاني، وذلك عن طريق التلميح بأن اللاجئين الفلسطينيين استبدلوا بموجة اللاجئين اليهود من شمال إفريقيا واليمن والعراق ودول عربية أخرى، ويستند هذا الموقف إلى زعم مبكر للتعويض تبناه (ديفيد بن جوريون) سنة ١٩٤٨ :

عندما تكون الدول العربية مستعدة للتوصل إلى اتفاق سلام مع إسرائيل فإن مسألة اللاجئين ستعرض لحل إيجابي يرتكز على تسوية عامة، وبالنظر إلى مطالبنا المضادة فيما يختص بتدمير الحياة والملكية اليهودية. ومن وجهة النظر الفلسطينية ووجهة نظر الوفود العربية الأخرى، تم التعامل مع هذه الرؤية كمحاولة لإحباط عمل اللجنة التي تم تفويضها في لجنة موسكو التوجيهية. ولقد تعرض الوفد الفلسطيني لموضوع «التبادل» هذا عن طريق تأكيد ثلاث نقاط تتعلق بالمهاجرين اليهود إلى إسرائيل :

أولاً : إن اليهود الذين هاجروا من الدول العربية – بصورة رئيسية – جاءوا إلى إسرائيل طوعاً، في حين أن الفلسطينيين أجبروا على مغادرة بيوتهم .

ثانياً : إن الفلسطينيين لجأوا إلى دول مضيفة غير تلك التي هاجر اليهود منها إلى إسرائيل (ولاسيما العراق والمغرب واليمن) .

ثالثاً : إن الدول العربية – كحالة المغرب – اعترفت ، نظرياً على الأقل ، بحق المواطنين اليهود في العودة إلى بلادهم . وبالتالي أصر الفلسطينيون على أن تثار وبصورة ثنائية مع الدول العربية المعنية ، قضايا التعويض والعودة إلى الوطن من جانب المهاجرين اليهود في إسرائيل ، تماماً كما سيثير الفلسطينيون هذه القضايا بصورة ثنائية مع إسرائيل خلال مفاوضات الوضع النهائي .

ج) القضايا المطروحة : مساعدة إنسانية من خلال الحقوق السياسية

تصارعت وجهتا نظر في حلبة النقاش بشأن حقوق اللاجئين : المساعدة الإنسانية باتجاه دمج اللاجئين في البنية الاجتماعية للدول المضيفة ، أو باتجاه تأكيد حقوقهم السياسية . وكانت الصيغة الناتجة حلا وسطاً برزت من خلاله سبعة موضوعات تتعلق بأوضاع اللاجئين في الأراضي المحتلة والدول المضيفة ، دون الانتقاص من مباحثات الوضع النهائي للاجئين .

وأصبح هذا الشرط عنصراً أساسياً في البيان الختامي لكل اجتماع كما أصر الفلسطينيون على تضمين إشارة علنية إلى قرار الجمعية العامة رقم ٩٤ (حق العودة) الذي كان يتم إضعافه دائماً في البيان الختامي بإشارة عامة إلى قرارات الأمم المتحدة بشأن اللاجئين .

ومن بين الموضوعات السبعة ، تم التعامل مع موضوع واحد فقط بصورة ملموسة هو لم شمل العائلة ، أما الموضوعات الستة الأخرى فعالجت قضايا تنمية المجتمع وأحوال معيشة اللاجئين وقد خصص لكل موضوع دولة تعني به كما أسلفنا.

واتضح أخيراً أن لم شمل العائلة كان قضية حساسة جداً يصعب التعامل معها كقضية حيادية لتحسين وضع اللاجئين ، بعد أن فجرت جدلاً ساخناً تمحور حول

قضايا التشريد ، وقوانين الإقامة ، والسيطرة الديموغرافية للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة .

وسنولي في تحليلنا أدناه اهتماماً خاصاً لثلاث وثائق أثرت في مجري المفاوضات المتعددة الأطراف : الجدل بشأن لم شمل العائلة وقد أثبت أنه قضية مثيرة للخلاف أكثر مما هو متوقع ، الجدل بشأن المفهوم الكندي لكيفية إزالة العقبات التي تعترض المفاوضات (الورقة المتضمنة للرؤية) ، الجدل بشأن محاولات الاتحاد الأوروبي لربط المساعدة اللاجئين بطرح خيارات لدمج لاجئين في الدول العربية المضيفة .

لم شمل العائلة مشكلات واحتمالات

خلال ست جولات لاجتماعات مجموعة العمل الخاصة باللاجئين وجلستين بشأن لم شمل العائلة (تونس وباريس) ، تم تحقيق بعض التقدم المحدود وبقي عدد من المشكلات العالقة . ويتعلق التقدم الرئيسي باتفاق جميع الأطراف على الحاجة إلى تبني معيار واضح وتعريفات ، وإجراءات لتقديم طلبات لم شمل العائلة وفقاً لتوصيات تقرير «الراعي» الفرنسي بشأن وضع العائلات المشتتة وهو التقرير الذي أصبح يعرف باسم واضعه ، رئيس الوفد الفرنسي باجوليه(BAJOLET) وقد وافقت الحكومة الإسرائيلية أيضاً على رفع سقف الحصة السنوية من طلبات لم شمل العائلة من ألف إلى ألفي حالة وهو عدد ينبغي أن ينظر إليه من ناحية أهميته النسبية وطول ٢٨ عاماً من السيطرة العسكرية ، ولم توافق الإدارة المدنية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة إلا على أقل من خمس مجموع الطلبات ، التي صنفت – بدورها – ضمن الفئة المقبولة والفئة المرفوضة .

وخلف هذه الاتفاقات المحدودة ، بقي شبح لم شمل العائلة ، الذي تعامل كثير من الإسرائيليين معه (علي نحو مغلوط فيه - كما أعتقد) بوصفه «حق عودة من

الباب الخلفي» ، كما ذهبت الصحافة اليمنية إلى ذلك بين حين وآخر .

ولعل المشكلات الرئيسية تتعلق بالتطبيق الفعلي للمبادئ المتفق عليها ، واستمرار زخم التقدم الذي بدأ في اجتماعات لجنة العمل الخاصة باللاجئين في أوسلو وتونس . وقد اتخذ الفلسطينيون ، وغيرهم ، الموقف الذي يقول إن الحصة المعلنة في أوسلو (ألفا حالة سنوياً) كانت دون التوقعات التي أثارها اتفاق أوسلو والاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي في الرابع من مايو ١٩٩٤ في القاهرة .

المشكلات التى تعترض مقدمي طلبات لم شمل العائلة

على الرغم من الاتفاق الذي تم التوصل إليه في المحادثات مع الإسرائيليين للاعتراف بألفي حالة لم شمل سنوياً (أو ٦ آلاف شخص) في الجولة الثالثة من المفاوضات ، فإن الكثير من الإجراءات ذات الصلة بالمؤهل لذلك وبإجراءات تقديم الطلب وطلب هذه «الحصة» لم يجربتة بعد.

في فبراير ١٩٩٤ ، التقي ممثلو ثماني منظمات مؤتلفة تعني بحقوق الإنسان ودائرة القانون الدولي في الجيش الإسرائيلي ومسئولين آخرين ، للبحث في لم شمل العائلة وامتد الاتفاق إلى المحكمة العليا ليشمل جميع الزوجات أو الأزواج والأطفال الذين دخلوا البلد خلال فترة الزيارة الصيفية سنة ١٩٩٣ .

أما البنود الإجرائية الرئيسية ، التي تم التطرق إليها في هذا الاتفاق الإضافي ، فكانت :

- عدم المطالبة بالغرامات المفروضة بأثر رجعي على أولئك الذين أقاموا بـ «صورة غير قانوينة» في الضفة الغربية وقطاع غزة .

- أن يشمل اتفاق المحكمة العليا الزوار الداخلين إلى إسرائيل أول مرة ثم إلى الأراضي المحتلة ، بحيث يحصلون على التفويض ذاته الذي حصل عليه أولئك

الذين دخلوا إلى المناطق مباشرة : تصاريح تجديد الزيارة لمدة ستة أشهر ، وفوائد أخرى .

- ينبغي أن يذكر خطياً سبب رفض طلب لم شمل العائلة .

- عندما تقدم المجموعة التي تحظي بموافقة المحكمة العليا طلب إقامة دائمة أو طلب تمديد تصريح ، يتم اتخاذ قرار بشأن التفويض بحسب الوثائق المقدمة من صاحب الطلب ، بعد التحقق من تاريخ الدخول إلى المناطق . وفي حالة غياب مثل هذه الوثائق ، يتم الرجوع إلى المعلومات الموجودة في جهاز الكومبيوتر الخاص بالإدارة المدنية .

- يعتبر الشخص متزوجاً منذ يوم توقيع عقد الزواج (بحسب الشرع الإسلامي) ، لا منذ تاريخ حفل الزفاف .

- وفقاً لاتفاق المحكمة العليا ، يسمح لجميع الزوار ممن يحملون تصاريح زيارة لمدة ستة أشهر بالمغادرة والعودة إلى المناطق من دون يضطروا إلى دفع غرامة عندما يعودون إلى المناطق مرة أخرى .

- إذا لم يراجع طلب لم شمل عائلة ، فإن صاحب الطلب لن يضطر إلى دفع رسوم طلب ثان للسنة الثانية وينطبق ذلك على تلك الطلبات التي لم تراجع بسبب استكمال الحصة .

- التزمت الإدارة المدنية الإسرائيلية نشر الإجراءات والخطوط العريضة الخاصة بطلبات لم شمل العائلة .

وقد اتضح خلال سنتي ١٩٩٤ ، ١٩٩٥ أن الإدارة المدنية ارتكبت مئات التجاوزات للنقاط الرئيسية في الاتفاق ويندرج معظم التجاوزات في فئتين : رفض تمديد تصاريح الزيارة أو تصاريح الدخول المضمونة وفقاً للاتفاقات ، وعدم الرد

على طلبات لم شمل العائلة خلال ثلاثة أشهر ، بتأخير يصل إلى عام أو أكثر في بعض الحالات . كما أن مجموعات حقوق الإنسان سجلت حالات رفض الإدارة المدنية قبول طلبات من المحكمة العليا . وتتضمن فئات أخرى من التجاوزات طلب دفع غرامات بأثر رجعي لترتيب وضع الإقامة ، وعدم تقديم عذر خطي عند رفض طلبات لم شمل عائلة ، ورفض توفير خدمات طبية للقاصرين المشمولين في الاتفاق ، ورفض إعادة الأموال المرصودة كضمان ، ومشكلات بيروقراطية في الحصول على موافقة نهائية على لم شمل العائلة في نهاية فترة اختبار تدوم عاماً واحداً . وعلاوة على ذلك ، فإنه يتعين على الإدارة المدنية نشر الإجراءات الخاصة بطلبات لم شمل العائلة ، كما وعدت .

الخلاصة

كانت دعوة الولايات المتحدة الأمريكية لانعقاد مؤتمر مدريد كمحاولة لحل مشاكل الشرق الأوسط بعد انتهاء حربها الأولى مع نظام صدام حسين وإنهاء احتلال الكويت وجاء هذا المعنى إيماناً لا ينازعه أي شك لا من جانب الولايات المتحدة وحدها بل من قبل جميع أطراف النزاع في الشرق الأوسط أنه بدون حل القصة الفلسطينية لب الصراع وجوهره وأساسه ستظل المنطقة مشتعلة وصراعاتها قائمة ، وإن هدأت أحياناً لتعود النار الكامنة للاشتعال مرة أخرى وأضخم ، ومن المعلوم الآن أن مؤتمر مدريد كان الهدف منه فقط هو استخلاص المجتمع الدولي للأرض التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ لينشأ فيها حكم ذاتي ، وكان هذا هو قمة المراد من رب العباد .

لذلك لم يكن هناك سوى الخطابات الافتتاحية من قبل جميع أطراف المؤتمر انفرج الستار بعدها عن إطار العمل ، وتضمن إطار عمل مدريد مستويين :

اجتماعات ثنائية من كل من إسرائيل والدول المعنية (الأردن – وفد مشترك أردني فلسطين – سوريا – لبنان) .

اجتماعات متعددة الأطراف تتناول مواضيع العلاقات المختلفة مثل نزع السلاح والتحكم فيه والبنية الاقتصادية . ولم يمكن للاجئين الفلسطينيين أي ذكر في أي مرحلة أو مناسبة من المؤتمر أو مستوياته الثنائية والمتعددة الأطراف .

إلا أن رئيس وفد مصر تقدم في أول اجتماع للجان متعددة الأطراف (لجنة التسيير) في موسكو ١٩٩٢ تقدم باقتراح بأن تشكل لجنة خاصة للاجئين ، وقد وافق المؤتمر على ذلك بالرغم من عدم ترحيب الوفدين الأمريكي والإسرائيلي بالإفراج ، إلا أنه تحت ضغط المؤتمر وافق الجميع على إنشاء هذه اللجنة .

ولقد حاولت إسرائيل التي تغيبت عن بعض جلسات هذه اللجنة ومن ورائها الولايات المتحدة بشتى الطرق تمييع المشكلة بإدخال عناصر أخرى من (اللاجئين – الأكراد – الأرمن) إلا أن المؤتمرين تصدوا بالرفض لهذه المحاولات المكشوفة لتعطيل عمل اللجنة .

وبظهور الفارس الجديد على المسرح الدولي وهو اتفاق أوسلو (١٣/ ٩/ ١٩٩٣) فإن أعمال لجان مؤتمر مدريد أوقفت أعمالها بدون تحقيق أى شيء ملموس سوى تقديم بعض المعايير لرجوع النازحين .

وهكذا يتبين من العرض السابق لما تم فى مؤتمر مدريد بالنسبة للاجئين الفلسطينيين أنه لم يحافظ على الزخم الذى تحقق فى اتفاق الإطار فى كامب ديفيد والذى وضع أسسا لعودة لاجئى عام ١٩٦٧ (النازحين) .



الباب السابع

أوضاع اللاجئين والنازحين في اتفاقات أوسلو ١٩٩٣

◆◆◆

الأرض الضائعة والمشاريع المجهضة في الصراع العربي الإسرائيلي

في الصراع العربي الإسرائيلي حلقات كل واحدة منها تسلم الأخرى ، وحتى عندما نتناول اتفاق أوسلو في ١٣/ ٩/ ١٩٩٣ فإننا نجد هذا الاتفاق ليس بمعزل عما سبق من اتفاقات ، وهو كما سنرى تحوير وتبديل في اتفاقات كامب ديفيد عام ١٩٧٨ بين مصر وإسرائيل فيما يتعلق بالجزء الفلسطيني منها .

نتعرض هنا في مقدمة موجزة عن المناخ الدولي الذي جرت فيه الاتصالات الإسرائيلية الفلسطينية التي أدت إلى توقيع الاتفاق وذلك قبل أن نتعرض للاتفاق نفسه . فأوضاع اللاجئين تتراوح قوة وضعفاً باختلاف الاتفاقات التي تناولت موضوع الصراع العربي الإسرائيلي ، وإن كان يحلو للبعض – وأنا لست منهم – أن يدعي بأن القضية الفلسطينية هى قضية الفرص الضائعة وأنه من المحتم القول أن القضية الفلسطينية قضية الفرص المجهضة أو التي لم يسمح بأن تكتمل .

ومن المعلوم الآن – على نطاق واسع – أن زيارة الرئيس السادات للقدس في ١٩/ ١١/ ١٩٧٧ قد أجهضت الاستعدادات التي كانت جارية على قدم وساق لعقد مؤتمر جينيف الثاني والذي كان يتوقع أن نحصل منه – كعرب – على نتائج حاسمة ، فإن الرئيس السادات قد أجهضه بزيارته المفاجئة للقدس[١] .

وهذا الإجهاض هو الذي حدث تماماً مرة أخرى في اتفاق أوسلو

(1) انظر تفصيلات أكثر عن الموضوع في كتاب الوزير السابق إسماعيل فهمي عن التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط – الشروق – القاهرة طبعة أولي ٢٠٠٦ .

١٣/ ٩/ ١٩٩٣ إذ بينما الوفدان الفلسطيني (والأردني المشترك) يجتمعان في عشر جولات من مارس١٩٩١ حتى يوليو ١٩٩٣ فإن الرئيس عرفات قد فاجأ المجتمعين في واشنطن والعالم كله بإعلان الاتفاق الذي تم التوقيع عليه بالأحرف الأولي في يوم ٢٠/ ٨/ ١٩٩٣ في أوسلو ثم التوقيع النهائي في واشنطن في ١٣/ ٩/ ١٩٩٣ وكان الرئيس أبو عمار في تقييمه لاتفاق أوسلو ١٩٩٣ قد أراد أن يرد عملياً على أولئك الذين يقولون أن قضية فلسطين هي قضية الفرص الضائعة بقبوله فرصة أثبتت فيما بعد أنها غير ناجحة أو فاعلة أو ناجعة .

ولو لم يقبل الرئيس عرفات اتفاق أوسلو لأضافه المشككون في حتمية الصراع إلى ما يقولونه من فرض ضائعة من قبول قرار التقسيم ١٩٤ لسنة ١٩٤٨ أو قبول دولة على الضفة وغزة أو مما قيل بعد ذلك من رفضه للأوراق المعروضة عليه في كامب ديفيد رقم ٢ مع باراك وكلينتون يوليو ٢٠٠٠ .

ها هو قد قبل أوسلو على علاته لكن المشككون لم يقدموا له أي دعم ، وصدق أبو مازن عندما قال «لو حصلنا على كل حقوقنا فبفضل اتفاق أوسلو ولو خسرنا كل شيء فنتيجة لهذا الاتفاق[1]» .

---

(1) لقاء مع محمود عباس أبو مازن عند وصوله لغزة لأول مرة من تونس .

المناخ الدولي الذي انعقد فيه اتفاق أوسلو ١٩٩٣

كانت قيادة منظمة التحرير في تونس لديها من أسباب الإحباط ما يمكن أن نتناوله على النحو التالي .

أولاً : الموقف العسكري العربي :

بخروج مصر من المعادلة العسكرية في المجابهة العربية الإسرائيلية وذلك عن طريق اتفاق كامب ديفيد عام ١٩٧٨ والذي استخلصت منه مصر أراضيها في سيناء بالشروط التي باتت معروفة للجميع ومن ثم فإنه لن يكون هناك على الأقل في المستقبل المنظور حساب للموقف العسكري المصري في معادلة المجابهة مع إسرائيل .

كذلك أحدث توجه الرئيس السادات إلى القدس في ١٩/ ١١/ ١٩٧٧ غصة في حلق الشعب والقيادة الفلسطينية باعتباره على الأقل غير مفوض للتحدث باسمهم مع إسرائيل ، حيث لم يحصل على تشاور ولا على تفويض من الفلسطينيين ، والذين عهدت جامعة الدول العربية لمصر في إدارة الجزء الذي كانت فيه بقايا جيشها المنسحب من حرب عام ١٩٤٨ [1].

وإذا كانت الفترة من تاريخ عقد اتفاق كامب ديفيد عام ١٩٧٨ إلى عام ١٩٩٣

(١) على سبيل المثال : حديث السفير نبيل العربي مستشار الوفد المصري إلى مباحثات كامب ديفيد قناة الجزيرة ٥/ ١٠/ ٢٠٠٧.

تاريخ توقيع اتفاق أوسلو فترة كافية لاندمال بعض الجروح إلا أنه بات على الفلسطينيين تطبيق المثل الفلسطيني الدارج (كل واحد يخلع شوكه بإيده) .

وضح انشغال سوريا بالجولان وأن الآلة العسكرية الإسرائيلية أصبحت مركزة على الجولان باعتبار أن الجبهات الأخرى محايدة أو غير قادرة.

كما أن العراق برئاسة الرئيس صدام حسين كان كل جهده منصب على الداخل ومكافحة تدخلات الخارج .

ثانياً : الموقف السياسي العربي

باحتلال العراق للكويت فى ٢/ ٨/ ١٩٩٠ ، وحرب تحرير الكويت فى مارس ١٩٩١ انقسم العالم العربي إلى قسمين أحدهما يؤيد الرئيس صدام حسين من حيث منطلقاته وليس من حيث الاحتلال ، وضمت منظمة التحرير الفلسطينية إلى هذا القسم باعتبار أن صدام حسين هو القائد الوحيد الذي لازال يجابه إسرائيل عسكرياً وأيديلوجياً وهو الرئيس الوحيد الذي وصلت صواريخه إلى تل أبيب ، فحرمت الدول العربية المنظمة من تلك المساعدات القيمة التي كانت توجهها لها ، وبالإضافة إلى ذلك فإن الدول العربية قد حرمت المنظمة من تلك النسبة الضئيلة التي تخصم من مرتبات الفلسطينيين العاملين في دول الخليج لتسلم مباشره إلى المنظمة (حوالي ٥-١٠٪ من مرتب كل عامل) .

ثالثاً : الموقف السياسي الدولي

كان قطار مؤتمر مدريد مستمراً في مسيرته وإن كان هناك عديد من الجولات التفاوضية لم تسفر عن شيء ، وكان هناك وفد فلسطيني مفاوض تحت راية الوفد الفلسطيني الأردني المشترك ثم تحول إلى وفد فلسطيني مستقل ، وكانت إسرائيل

تصر على ألا يكون للوفد المفاوض (وهو من الداخل) علاقة بمنظمة التحرير الفلسطينية في تونس وكانت القيادة في تونس تتصلب وتتشدد في مقابل المفاوضات السرية الموازية التي كانت قد بدأت للتوصل لاتفاق أوسلو .

وسيقول التاريخ كلمته فيما إذا كان الوفد المفاوض يستطيع أن يصل إلى نتائج أفضل مما تم في اتفاق أوسلو لو كانت القيادة في تونس أبدت نفس المرونة التي أبدتها في الاتفاق ، ومن ثم فإن المستشار القانوني للوفد الفلسطيني المفاوض وهو نفسه المستشار القانوني لاتفاق أوسلو ١٩٩٣ والخبير في شئون هذا الصراع السفير المخضرم طاهر شاش يذكر في كتابه (المواجهة والسلام في الشرق الأوسط) « أن وصولي إلى أوسلو جاء متأخراً يوماً كاملاً ولم يعد ممكناً سوي قيامي بقراءة سريعة للمشروع الذي أصبح في شكله النهائي ولم يعد هناك مجال لإدخال تعديلات عليه ، ولما فرغت من قراءة الأوراق ، ذكرت أن المشروع في ضوء مفاوضات واشنجتون – يعد مشروعاً جيداً ولا غبار على صياغته »[١].

---

(1) السفير طاهر شاش: المواجهة والسلام في الشرق الأوسط الطريق إلى غزة أريحا ـ دار الشروق ١٩٩٥ ـ الطبعة الأولي صـ٢٦٨ .

التفرقة بين اللاجئين والنازحين

لقد وضح في اتفاق كامب ديفيد ١٩٧٨ لأول مرة التصميم الإسرائيلي على الفصل بين اللاجئين (REFUGEES) وهم أولئك الفلسطينيين الذين غادروا أرضهم قبل وأثناء عام ١٩٤٨ . وبين النازحين (DISPLACED) الذين غادروا الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧ .

يأتي الإصرار الإسرائيلي على عودة النازحين فقط إلى الدولة الفلسطينية الوليدة أو على الأقل إلى مناطق الحكم الذاتي بشروط وضحت في الاتفاق (أسلو) ، ويبدو أن هناك إجماع واتفاق إسرائيلي داخلي من الحكومات الإسرائيلية ومعظم فئات وأحزاب إسرائيل على عدم تناول موضوع اللاجئين الذي يجب أن يعودوا إلى أرض إسرائيل الخط الأخضر/ أو الـ٤٨/ أو إسرائيل ما قبل ٥/ ٦/ ١٩٦٧ لا من الناحية السياسية ولا حتى من الناحية الإنسانية فكأن اللاجئين الذين اضطروا إلى ترك ديارهم عام ١٩٤٨ ليست إسرائيل مسئولة عنهم ولم يغادروا ديارهم التي أصبحت أرضاً لها، ولكنها كما يدعون دولة (شعب بلا أرض لأرض بلا شعب) وأن هؤلاء اللاجئين على الأكثر قد احتلوا أرض فلسطين التي أعطاها الله لإسرائيل ومن ثم فإن حرب عام ١٩٤٨ هي حرب تحرير كما يزعمون في كل مناسبة .

ومنذ بدأت المأساة حتى اليوم (٢٠١٠) لم يرد أى ذكر للاجئين في أي وثيقة وقعت عليها إسرائيل . وقد أثار اتفاق أوسلو١٩٩٣ زوبعة في الوسط واليمين الإسرائيلي لمجرد ذكر أن موضوع اللاجئين ضمن المواضع الأخرى المؤجلة وأنه مجرد محل تفاوض في المرحلة النهائية أو الثانية .

مراحل توقيع اتفاقات أوسلو

١ - مفاوضات سرية في بعض العواصم الأوروبية وأوسلو أسفرت عن توقيع اتفاق بالأحرف الأولي في أوسلو «النرويج» يوم ٢٠/ ٨/ ١٩٩٣ عرف باتفاق المبادئ DECLARATION OF PRINCIPALES .

٢- تم التوقيع النهائي على الاتفاق يوم ١٣/ ٩/ ١٩٩٣ في حدائق البيت الأبيض ووقعه الرئيس ياسر عرفات ومحمود عباس أبو مازن عن الجانب الفلسطيني وعن الجانب الإسرائيلي (إسحق رابين و شيمون بريز) .

٣- اتفاق القاهرة أو ما عرف (باتفاق غزة - أريحا) في ٤/ ٥/ ١٩٩٤ وهو الاتفاق الذي ينظم دخول السلطة الوطنية الفلسطينية إلى غزة وكذلك أريحا .

٤ - اتفاق واشنطن ٢٨/ ٩/ ١٩٩٥ (الخاص بالمجلس المنتخب وإعادة الانتشار والترتيبات الأمنية والعلاقات بين إسرائيل و السلطة والممر الآمن) وألحق به بروتوكول لاتفاق اقتصادي وضع في باريس في ٢٩/ ٤/ ١٩٩٤ الموقع من أبو العلاء (أحمد قريع) رئيس الدائرة الاقتصادية في (م . ت . ف) والوزير الإسرائيلي (شوحط) .

ما ورد بخصوص اللاجئين في اتفاق أوسلو ١٣/ ٩/ ١٩٩٣ : ورد في اتفاق إعلان المبادئ (فقط) DECLARTION OF PRINCIPALES (D . O . P) كالتالي :

المادة الخامسة : الفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع الدائم :

١ - تبدأ فترة السنوات الخمس الانتقالية فور الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا.

٢- سوف تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني في أقرب وقت ممكن ولكن بها لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية ، (وهي المفاوضات التي لم تبدأ أبداً في أي وقت) .

٣- من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية بما فيها القدس واللاجئين والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك .

٤- يتفق الطرفان على أن لا تجحف ، أو تخل اتفاقات المرحلة الانتقالية بنتيجة مفاوضات الحل الدائم[1] .

وفيما يلي النص الرسمي كما ورد في الاتفاق باللغة الإنجليزية :

Article V

TRANSITIONAL PERIOD AND PERMANENT STATUS NEGOTIATIONS

The five – year transitional period will begin upon the withdrawal from the Gaza Strip and Jericho area.

Permanent status negotiations will commence as soon as possible, but not later than the beginning of the third year of the interim period, between the Government of Israel and the Palestinian people representatives.

(1) التقرير النهائي عن موضوع السلام في الشرق الأوسط الأسس المسارات – التحديات لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومي دور الانعقاد السادس عشر ، مجلس الشورى (المصري) ١٩٩٦ .

It is understood that these negotiations shall cover remaining issues , including : Jerusalem , refugees , settlements , security arrangements , borders , relations and cooperation with other neighbors , and other issues of common interest .

The two parties agree that the outcome of the permanent status negotiations should not be prejudiced or preempted by agreements reached for the interim period.[1]

---

(1) التقرير النهائي عن موضوع السلام في الشرق الأوسط الأسس المسارات – التحديات لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومي دور الانعقاد السادس عشر ، مجلس الشورى (المصري) ١٩٩٦ .

معالجة موضوع النازحين في اتفاق أوسلو

إذا كان اتفاق أوسلو بكل مراحله لم يتعرض للاجئين (REFUGEES) فإنه قد أسهب في تفصيلات معالجة النازحين (DISPLACED) أو المرحلين وذلك على النحو التالي :

أولاً: اتفاق المبادئ (D.O.P) في ١٣/ ٩/ ١٩٩٣ (المادة ١٢) يقوم الطرفان بدعوة حكومتي الأردن ومصر للمشاركة في إقامة المزيد من ترتيبات الارتباط والتعاون بين حكومة إسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة ، وحكومتي الأردن ومصر من جهة أخرى ، للنهوض بالتعاون بينهم ، وستتضمن هذه الترتيبات إنشاء لجنة مستمرة ستقرر بالاتفاق الأشكال (MODALITIES) للسماح للأشخاص المرحلين (DISPLACED) من الضفة الغربية وقطاع غزة في ١٩٦٧ ، وبالترافق مع الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى والإخلال بالنظام وستتعاطى هذه اللجنة مع مسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك .

وفيما يلي النص الإنجليزي[١] :

(يلاحظ أن نصوص الاتفاقات تمت باللغة الإنجليزية وكل طرف قام بالترجمة إلى لغته وهي العربية والعبرية دون أن يلزم الترجمة أحد الطرفين بصورة رسمية) .

(1)Negotiation Department : PALESTINIAN NATIONAL AUTHORITY , DECLARATION OF PRINCIPALES ON INTERIM SELF GOVERNMENT AGREEMENTS

Article XII

LIAISON AND COOPERATION WITH JORDAN AND EGYPT

The two parties will invite the Governments of Jordan and Egypt to participate in establishing further liaison and cooperation arrangements between the Government of Israel and the Palestinian representatives , on the one hand , and the Government of Jordan and Egypt , on the other hand . to promote cooperation between them . these arrangements will include the constitution of a continuing committee that will decide by agreement on the modalities of admission of person displaced from the west Bank and Gaza strip in 1967,together with necessary measures to prevent disruption and disorder . other matters of common concern will be dealt with by this committee .

وفيما يلى ما ذكره سليم تمارى عن النازحين فى أعمال اللجنة :

النازحون : حلول انتقالية لمشكلة اللاجئين[1].

بتوافق مع الفوارق الواردة في مؤتمر مدريد للسلام ، وفر اتفاق أسلو شروطا لحل قضية نازحي سنة ١٩٦٧ ، وذلك في سياق لجنة رباعية تمثل الأردن ومصر وإسرائيل والفلسطينيين . وعقدت اللجنة الرباعية المستمرة اجتماعا على مستوى وزاري فى عمان فى مارس ١٩٩٥ بعد التوصل إلى اتفاق سلام إسرائيلي – أردني وقررت عقد اجتماعات بين حين وآخر على مستوى الخبراء (اللجنة الفنية) ومرة كل ثلاث أشهر على المستوى الوزاري للبحث فى التوصيات التى ترفعها اللجنة الفنية . وكان إطار مرجعيتها « إعلان المبادئ » (المادة رقم ١٢) واتفاق السلام الأردني –

(1) سليم تمارى : مستقبل اللاجئين الفلسطينيين أعمال لجنة اللاجئين في المفاوضات المتعددة الأطراف ، واللجنة الرباعية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ص٣٢.

الإسرائيلي وتلك البنود الواردة في اتفاق كامب ديفيد ذات الصلة بالنازحين . وكان يقصد بتضمين اتفاق السلام الأردني – موافقة الأردن على الانضمام إلى اللجنة الرباعية ، التي جاءت نتيجة اتفاق ثنائي بين الفلسطينيين والإسرائيليون .

وقد تضمن اتفاق كامب ديفيد . من ناحية أخرى إشارة قوية إلى إعادة النازحين وفقا لجدول زمنى يتجاوز الفترة القصوى للحكم الذاتي خمسة أعوام ومثل هذا الجدول الزمنى لم يتضمنه « إعلان المبادئ »[1] .

التقت اللجنة سبع مرات منذ بداية ١٩٩٥ (فى كل من عمان وبئر السبع والقاهرة وغزة ثم عمان وحيفا والقاهرة) وفى ربيع ١٩٩٥ وخلال اجتماع فى بئر السبع تبنت اللجنة جدول عمل يدور حول أربعة موضوعات : (تعريف النازحين ، أعدادهم ، كيفية العودة والإدخال) كما ورد فى نص إعلان المبادئ محاولة إضافة جدول زمنى إلى جدول العمل وقد عارض الإسرائيليون النقطة الأخيرة واستنفدت الاجتماعات اللاحقة للجنة الفنية بالخلافات بشان ما يعنيه تعريف النازحين وكانت الخلافات تدور حول أية فئات من الفلسطينيين شردت بفعل حرب سنة ١٩٦٧ .

وجاء الموقف الاسرائيلى من النازحين فى مذكرة صادرة فى ٥ يونيو ١٩٩٥ حيث اعتبر النازحين هم «أولئك المواطنون اللذين شردوا من الضفة الغربية وقطاع غزة نتيجة للقتال» وأشار الإسرائيليون إلى أن الحكومة الإسرائيلية سمحت – كبادرة حسن نية – بعودة فلسطينيين بعد ٢ يوليو ١٩٦٧ عبر مكاتب الصليب الأحمر . وسمحت منذ ذالك الحين بعودة ٨٨ ألف شخص فى إطار خطط لم شمل العائلة في الفترة الواقعة بين عامى ١٩٦٧ و ١٩٩٤ [2] .

(1) سليم تمارى : المصدر السابق ص٣٣.

(2) سليم تمارى : المصدر السابق ص٣٤.

لكن هذا التعريف المحدد للنازحين ، بالتشدد على كلمتى نتيجة القتال يتناقض مع «نتيجة للحرب واعتبر غير مقبول جملة وتفصيلا بالنسبة إلى الفلسطينيين والدولتين العربيتين (مصر والأردن) واعتبر المصطلح مناقضا أيضا لشروط إعلان المبادئ الذى يشير فى (المادة الثانية عشر) إلى المرحلين من الضفة الغربية وقطاع غزة فى سنة ١٩٦٧».

واقترح الوفدان الأردنى والفلسطينى كلاهما التعريف البديل التالى :

«النازحون أولئك الأفراد وعائلاتهم وذريتهم الذين غادروا منازلهم فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، أو كانوا غير قادرين على العودة إلى منازلهم كنتيجة لحرب ١٩٦٧» وفى محاولة لحل مشكلة تعريف من هو النازح ، قسمت اللجنة فئات النازحين إلى ثلاث مجموعات :

أولئك الفلسطينيون الذين كانوا خارج الضفة الغربية وقطاع غزة عشية الحرب والذين سجلوا فى سجل السكان فى الأردن وقطاع غزة . ويتضمن هؤلاء طلابا ورجال أعمال وعمالا ....إلخ ، ممن لم يكن فى مقدورهم العودة إلى منازلهم بسبب الاحتلال الإسرائيلى .

مواطنو الضفة الغربية وقطاع غزة الذين شردوا خلال الحرب أو بعدها.

أولئك الذين غادروا الأراضى المحتلة بعد إحصاء السكان فى سبتمبر ١٩٦٧ ومنعهم الإسرائيليون من العودة . والناس فى هذه الفئة ينتمون فى معظمهم إلى ما يطلق عليهم صفة «المتأخرين» (أناس لم تجدد تصاريح خروجهم) والمبعدين .

وقد اعترض الإسرائيليون على المجموعتين الأولى والثالثة لأنهما تضمان «نازحين» كم عارضوا تضمين التعريف كلمتى «عائلات» و«الذرية» ولما كان من المستحيل متابعة قضية كيفية العودة دون الاتفاق على التعريف فقد قرر الاجتماع

التوصل إلى إجماع على الفئة الثانية (أولئك الذين غادروا منازلهم نتيجة للحرب) ومواصلة البحث فى قضايا الإعداد والوسائل فى حين تستمر المناقشات بشأن النازحين من الفئتين الأولى والثالثة .

تحول نوعى فى قضايا النازحين

مع بداية اتفاق أوسلو وانعقاد اللجنة الرباعية بشأن النازحين ، بدأت موضوعات الجدل بشأن اللاجئين بالتحول . وكان الأثر الأكثر وضوحا فى هذا هو التحول تهميش اللجنة المتعددة الأطراف بشأن اللاجئين . وكانت سنة ١٩٩٥ هى السنة الأولى فى مفاوضات السلام التى لم يعقد فيها أى اجتماع لمجموعة العمل الخاصة باللاجئين ، وقد استبدل الأمريكيون والكنديون الذين يشرفون على محادثات اللاجئين ويتناوبون على رئاستها رئيسى وفدهم بطاقم جديد .

وفى إطار العالم العربى كان اتفاق السلام الأردنى - الإسرائيلى مؤشرا إلى عهد جديد من التطبيع الذى تراجع فيه الضغط العربى الجماعى على إسرائيل فيما يتعلق بقضية اللاجئين . وبطبيعة تشكيلها الإقليمى استبعدت اللجنة الرباعية فى مداولاتها مشاركة الدول الأوربية والأمريكية والدول العربية ، ناقلة قضية اللاجئين إلى إطار إقليمى .

وبدأت الصحافة الإسرائيلية فى تناول المحادثات بشان اللاجئين وأخذت تحذر من أن القبول بعودة نازحي ١٩٦٧ يعتبر مؤشرا إلى عودة لاجئي ١٩٤٨ . وأعرب «شلومو جازيت» الذى عين مستشارا خاصا للجانب الإسرائيلى فى المحادثات المتعددة الأطراف _ عن الرأى القائل أن على الوفد الإسرائيلى الذاهب إلى المحادثات الثنائية الإصرار على وجوب أن يتضمن شرط إعادة الانتشار الإسرائيلى لمصلحة السلطة الوطنية الفلسطينية تصفية مشكلة اللاجئين المقيمين داخل القطاع ،

إلغاء المكانة القانونية الرسمية الخاصة باللاجئين ، السعى لخروج الأونروا من مناطق القطاع ، ووقف دعم الوكالة ، وتوزيع الحصص الغذائية من قبلها ، وبدء مشروع لتفكيك المخيمات من خلال إقامة أحياء ومواقع سكنية دائمة لسكانها .

وفى لب الحوار بشان وسائل الاعتراف بالنازحين مدى سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية على قضايا معابر الحدود ومنح تصاريح الإقامة للفلسطينيين العائدين من منافيهم . ويزعم المفاوضون الإسرائيليون على نحو غير رسمى أن هذه السيطرة ستصبح أكثر مرونة وأن صلاحيتها ستنتقل إلى الجانب الفلسطيني بقدر تأكدهم من أن مسائل الأمن هى تحت السيطرة فى مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية وحالما يسمح النمو فى الاقتصاد الفلسطينى بمستوى أعلى من استيعاب المنفيين عن الوطن .

وأصر الفلسطينيون على وجوب أن تكون النقطة الأخيرة مسألة داخلية للسلطة الوطنية الفلسطينية ، وعلى أنة ليس للإسرائيليين حق فى التحكم فى عدد الفلسطينيين المعترف بهم بدعوى الاعتبارات الأمنية إذ أن نقطة تحول برزت بتوقيع الاتفاق المرحلى بشان الحكم الذاتى (أوسلو- ٢) الموقع فى واشنطن فى ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥ وقد تم البحث فى التغيرات الجارية فى هذا الاتفاق فى الجزء سادسا أدناه .

لكن النقلة فى التركيز على اللاجئين حدثت فى إطار تساؤلات أكثر عمومية بشأن دور الأطراف المتعددة ، فى الوقت الذى انتقلت «عملية السلام» من قضية إقليمية إلى محادثات ثنائية بين الأردن وإسرائيل وإلى مفاوضات إسرائيلية - فلسطينية ، وفى هذة النقطة حاول الكنديون إزالة العقبات باقتراح خطوط سياسية جديدة للمفاوضات بشأن اللاجئين .

(أوسلو - ٢) والتغيرات في وضع الفلسطينيين العائدين

يتضمن اتفاق (أوسلو – ٢)عددا من الموضوعات الجديدة بشأن وضع الإقامة ولم شمل العائلة التى ستقود على الأرجح إلى تعديلات مهمة فى وضع الفلسطينيين العائدين وحجمهم ، حالماً أن تقوم السلطة الفلسطينية فى باقى الضفة الغربية .

ويضع الاتفاق الجديد سياسات لإقامة عدد من فئات الفلسطينيين العائدين الذين رفض دخولهم وهو يتضمن أيضا بنودًا جديدة للعمل والدراسة وتسجيل الأطفال وقد بحث فى تفصيلات هذة السياسات الجديدة فى الملحق رقم ٢ أدناه ومن بين أبرز البنود الجديدة.

منح المنفيين عن الوطن الإقامة من خلال القانون الانتخابي : إذا استطاع الفلسطينيون الذين يعيشون حاليا فى الأراضى المحتلة ولا يملكون إقامة هناك أن يثبتوا أنهم عاشوا فى فلسطين خلال الأعوام الثلاثة أو الأربعة الأخيرة (بحسب السن) فإنهم سيمنحون أوراق إقامة بالانضمام إلى سجل الناخبين (بروتوكول الانتخابات / الملحق رقم ٢) .

لم شمل العائلة : تمنح الخطوط السياسية العريضة أولوية للمستثمرين وأزواج المقيمات أو زوجات المقيمين وكذلك لفئة «الحالات الإنسانية غير المعروفة» وقد تم إنجاز تقدم ضئيل هنا بشان الخطوط العريضة السابقة التى اتبعها الحكم العسكرى الإسرائيلى (بروتوكول الشؤون المدنية/ الملحق ٣ الذيل ١ المادة رقم ٢٨).

الأطفال تحت سن ١٦ سنة : الآن يمنح الأطفال الذين يعيشون فى الخارج (أو فى فلسطين) ممن دون السادسة عشر - والذين يقيم أبويهم إقامة دون الحاجة إلى

موافقة إسرائيلية مسبقة ، وهذه الشروط لا تتفق مع سياسات الإدارة المدنية الإسرائيلية الراهنة التى عرفت الأطفال منذ سنة ١٩٩٤ بأنهم أولئك الذين تقل أعمارهم عن سن ١٨ سنة (راجع المادة رقم ١٢ ، رقم ١٣).

النازحون الذين فقدوا إقامتهم : ربما الأكثر أهمية فى الاتفاق الجديد هو ما يشير إلى تأليف لجنة مشتركة لحل قضية الاقامات المنتهية مددها (الملحق رقم ٣ المادة رقم ٢٨) وليس ثمة إجراءات منصوص عليها لتفويض هذه اللجنة المشتركة الآن .

وبينما يخاطب الاتفاق المرحلى وضع الفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة فإنه يبدو أن وضع عرب القدس سيبقى مبهما من الناحية القانونية . وفى أى حال فما دام بعض هذه البنود (بشأن المتأخرين ، والسجلات الانتخابية) ذو علاقة بمواطنى القدس فإنه من المتوقع أن يستفيد المقدسيون أيضا من التغيرات الإجرائية.

وتحتوى البنود فى الاتفاق على عدة تحسينات لوضع الإقامة الراهن الذى رفض حتى الآن منحة لمقدمى الطلبات الفلسطينيين وخصوصا بالنسبة إلى الزوج أو الزوجة والأطفال ، وقد مهد ذلك لوسائل مهمة لتنظيم الإقامة بالنسبة لأولئك الذين يعيشون مع عائلاتهم «بصوره غير قانونية» وأغلبهم من حملة تصاريح الزيارة المنتهية مددها من خلال إجراءات تسجيل الناخبين .

والاتفاق يفوض السلطة أيضا منح تراخيص العمل وتصاريح الدراسة والزيارة وتمديد هذة التصاريح إلى إصدار الإقامة لكن معظم هذة التحسينات ولاسيما تلك المتعلقة بلم الشمل العائلة لا تزال تعتمد على اتفاق مسبق مع السلطة الإسرائيلية . وما دامت إسرائيل تحتفظ بحصة مقيدة إزاء هذة التصاريح (حاليا ٢٠٠٠ حالة سنويا) فان الكثير من هذه التحسينات سيقيد بشدة [1] .

---

(1) سليم تمارى : مستقبل اللاجئين الفلسطينيين.

مزايا ومآخذ اتفاق أوسلو

أوضحنا سابقا المناخ الذى تم فيه اتفاق أوسلو والمفاوضات السرية التى أدت إليه وهى تعتبر جزءا لا يتجزأ لمن أراد أن يقدم على تقييم هذا الاتفاق ، ولا سيما وأن هناك أربعة عشر عاما مضت منذ توقيع هذا الاتفاق فى واشنطن فى ١٣/ ٩/ ١٩٩٣ وبالنسبة للاجئين الفلسطينيين فإننا نجد:

أولاً : ذكر اتفاق المبادئ (D.O.P) موضوع اللاجئين وأنه سيبحث وتتفاوض حوله فى المرحلة النهائية وهذا فى حد ذاته – إقلال من أهمية هذا الموضوع بالنسبة لعدد من الفلسطينيين فى الشتات يساوى عددهم تقريبا عام (٢٠٠٧) عدد من بداخل أراضى السلطة الوطنية الفلسطينية . (غزة – الضفة – القدس) أى أربعة ملايين مواطن تقريبا.

ثانيا : تم ذكر القرارات الدولية (٢٤٢) ، (٣٨٣) على أساس أنها مراجع التسوية أو مراجع أوسلو ١٩٩٣ لكن لم يذكر القانون الأساسى بالنسبة للاجئين الذى يقرر عودتهم وهذا القرار (١٩٤لسنة ١٩٤٨) .

ثالثا : تم بمقتضى الاتفاق المذكور تجزئة مجتمع اللاجئين إلى لاجئين من عام ١٩٤٨ ولا يحق لهم العودة إلى إسرائيل ولا يأتى مجرد ذكرهم ، ولاجئي عام ١٩٦٧ وهم الذين أنشأ الاتفاق المعايير لعودتهم لبلادهم فى الضفة الغربية وغزة ويذكر الكثير من الدارسين لموضوع اللاجئين أن مجرد التجزئة عمل يجحف بقضية اللاجئين عموما .

رابعا : إذا كان اتفاق المبادئ (D. O . P) ١٩٩٣ لم يذكر بالتفصيل كيفية تناول حل موضوع اللاجئين . فإنه كان من المنتظر أن يحوي اتفاق أوسلو ٢ أو اتفاق واشنطن في ٢٥/ ٩/ ١٩٩٥ إطاراً لتنفيذ الالتزامات التي وردت فيه بخصوص النازحين أو المرحلين الذين أجبروا على المغادرة عقب عدوان ١٩٦٧ وذلك مثل الجدول الذي احتواه اتفاق كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل في الشق الخاص بالاتفاق الفلسطيني .

خامساً : السلبية الكبرى في اتفاق أوسلو أنه قلل من أهمية مرجعية الأمم المتحدة (الجمعية العامة ، ومجلس الأمن وأذرعتها) في الاختصاص بموضوع اللاجئين. على سبيل المثال فإن الدول في الجمعية العامة التي تبنت القرار ١٩٤ أعادت تأييد القرار في كل سنة منذ تاريخ إقراره في عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٩٣ بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية وعارضته إسرائيل فقط باستمرار ، لكن بدءا من عام ١٩٩٣ فإن الولايات المتحدة عارضت القرار بدعوى أنه أصبح من اختصاص اتفاق أوسلو ١٩٩٣ وبذلك انتقل الموضوع من المحافل العالمية إلى المعالجة الثنائية[1] .

سادساً : حول اتفاق أوسلو ٢ (اتفاق واشنطن ٢٥/ ٩/ ١٩٩٥) موضوع حق اللاجئين القانوني والسياسي في العودة إلى موضوع إنساني يخضع لرحمة وسماحة إسرائيل في لم وجمع شمل العائلات وهذا يفقد اللاجئين عنصراً هاماً وأساسياً في كفاحهم من أجل تكريس حق العودة .

---

(1) لمزيد من التفصيلات عن سلبيات وإيجابيات اتفاق أوسلو انظر : المواجهة والسلام في الشرق الأوسط فصل الأرباح والخسائر صـ٢٩٩ للسفير طاهر شاش . دار الشروق ـ القاهرة .

ردود أفعال اللاجئين الفلسطينيين في المعسكرات على اتفاق أوسلو

في الداخل الفلسطيني (غزة والقدس)

أيقن معظم اللاجئين أن نهج (م . ت . ف) المتمثل في اتفاق أوسلو ١٩٩٣ أو ربما من قبل ذلك بجنوحها للسلام مع إسرائيل أنهم سيكونون ثمن هذا السلام وضحيته وذلك وسط تزايد المؤشرات على أنهم يشكلون عقبة كبرى في سبيل التسوية ، وإذا كان رئيس المنظمة؛ الرئيس ياسر عرفات قد وقع اعترافا بإسرائيل نرى أنه لم يكن لمسئول غيره القدرة على توقيعه يوم ٩/ ٩/ ١٩٩٣ وذلك لما له من باع في التاريخ والنضال الفلسطيني ، فإن ذلك القائد التاريخي العظيم لم يجسر أن يوقع على أية وثيقة تنص صراحة على إهدار أو التصرف في هذا الحق ، وإن كان هناك من يعتقد أن اتفاق أوسلو قد أجحف بحق اللاجئين وأن المساس بحقوق اللاجئين كان أحد العوامل الرئيسية التي جعلت الرئيس ياسر عرفات يرفض التوقيع على وثيقة الاجتماع الثلاثي في كامب ديفيد في آخر أيام عمل الرئيس كلينتون .

وفي تقديرنا أنه مع كثرة الاجتهادات التي تصل لحد التنازلات في محاولات للاقتراب من هذا الحق والتي سنفرد لها بابا خاصا فإنه لن يستطيع قائد فلسطيني مهما كانت شعبيته التنازل صراحة عن حق العودة . وبعد توقيع اتفاق أوسلو ١٩٩٣ أدركت جموع اللاجئين في الداخل والخارج أن عليها واجب التحرك لحماية حقوقها وعدم التفريط في حق التعويض عن المعاناة التي عانوها في المخيمات من

عام ١٩٤٨ إلى ذلك الوقت ١٩٩٣ أي بما يقرب من ٤٥ عاما .

لذلك نشطت تجمعات في المخيمات لإجراء انتخابات في كل مخيم تفرز لجنة تشترك مع كل مخيمات الداخل لتكوين لجنة دائمة تتحدث باسم اللاجئين في الداخل ، إلا أن ذلك لقى معارضة شديدة من السلطة الوطنية عند دخولها وذلك حتى لا تحدث ازدواجية في التعامل مع الوضع الدولي وذلك بزعم أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وأن المجلس التشريعي هو ممثل الفلسطينيين في الداخل سواء كانوا لاجئين أو غيرهم من المقيمين الفلسطينيين وأن المجلس الوطني الفلسطيني الذي يتشكل من نحو(٧٠٠) عضو يمثل الفلسطينيين في الداخل والخارج ولا حاجة إذن لكيان ثالث قد يزيد الموقف تعقيدا .

إلا أننا نعتقد أن هذا الكيان الثالث اللاجئين الذين يتمتعون ببطاقة الأونروا يمكن أن يعد له كيان خاص داخل المجلس التشريعي ، لأنه في تقديرنا أن مشكلة اللاجئين لا يمكن أن يحلها غير اللاجئين الفلسطينيين أنفسهم وليس بالنيابة أو بالتوكيل فلم يعذب عذابهم أحد ولم يتشرد مثلهم أحد ولم يعان مثلهم أحد ولا يمكن أن يمثلهم من ليس من بينهم ، وليس أبو مازن أو أبو علاء أو ياسر عبد ربه أو سواهم ممن لم يعش حياة اللاجئين الفلسطينيين بمصاعبها .

وكانت الأونروا وهي الوكالة الغير مختصة بالشئون السياسية تلاحظ باهتمام شديد تقدم الجماهير الفلسطينية في المعسكرات في إجراء الانتخابات التمهيدية أو الجزئية والتي نتج عنها اجتماع مخيم الفارعة في الضفة الغربية ٨/ ١٢/ ١٩٩٥ والذي مثلت فيه جميع مخيمات الضفة الغربية الـ(١٩) .

ردود أفعال اللاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة على اتفاق أوسلو

لقد كانت ولادة السلطة الوطنية الفلسطينية من رحم منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت متمركزة في تونس ولادة قيصرية ومتعثرة ، حيث نشأت مشكلة عدم اكتمال النصاب في التصويت على اتفاق أوسلو في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وقيام المجلس المركزى المكون من حوالى ١٣٠ عضوا بالتصويت نيابة عن المجلس الوطنى لتشكيل السلطة الوطنية .

وإذا كان للمعترضين على الاتفاق من أسباب لذلك التصويت فإن للاجئين أسباب أكثر كثيرا في هذا المجال ، وإذا كان للاجئين في غزة في ٨ معسكرات والضفة في ١٩ معسكرا من أسباب تخصهم فإن للاجئين في دول الجوار أسباب أكثر وأكثر للاعتراض على اتفاق أوسلو فاللاجئون في الداخل سيعيشون في بلدهم ، لكن لاجئى دول الجوار يعانون قسوة الغربة مع اختلاف طريقة معاملتهم من قبل الدول المضيفة .

لذلك لم يكن الفرح لديهم كبيرا باتفاق أوسلو بقدر ما كانت الشكوك أكبر والتفاؤل أقل بإمكانية أن يحقق اتفاق أوسلو أية نجاحات . وبذلك تحول كثير منهم عن الانضمام لفتح (حركة التحرير الفلسطينية برئاسة الرئيس ياسر عرفات) واحتضنتهم لذلك حركات أكثر راديكالية ويسارية وإسلامية كفرت بالنهج السلمي لمنظمة التحرير الفلسطينية ولذلك انشقت حركات وأحزاب فلسطينية عن بعضها حيث توجهت إلى دمشق الفئات المعارضة للاتفاق. ولا شك أن جماهير

اللاجئين في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية أو بالأحرى الضفة الغربية وغزة والقدس، قبل أن تنشأ السلطة بموجب اتفاق أوسلو ١٩٩٣ كان لها نفس المشاعر التي أوردناها في التمهيد والمناخ الدولي لاتفاق أوسلو ١٩٩٣ .

لكن جماهير اللاجئين في معسكرات غزة لم تشعر بالسعادة الغامرة لأن الاتفاق لم يذكر شيئا عنهم سوى تأجيل المفاوضات بشأنهم إلى المرحلة النهائية ، لكن السعادة غمرتهم لأنه أصبح لهم حكومة أو كيان أو رئاسة على الأرض أمامهم ويستطيعون الاتصال بها مباشرة بدلا من إرسال الوفود والمراسلات إلى الرئاسة في بلاد الشتات سواء في الأردن أو في لبنان أو أخيرا في تونس ، حيث كانت شواغل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية يأتي في آخرها أوضاعهم وتحسين معيشتهم لأنهم على الأقل يتمتعون برعاية وكالة الأونروا الذين يحصلون منها على العون من خلال أفرع مساعدتها المختلفة (الصحية والتعليمية والاجتماعية وغيرها) بل ربما يحسدهم غيرهم من فقراء المواطنين الفلسطينيين القاطنين في غزة ولا يتمتعون بمظلة ورعاية الـ (UNRWA).

ويمكن تفهم هذا الوضع حاليا على الأقل عندما توقفت عمليه السلام وأصبح الحديث أولا عن فتح المعابر للمواد التموينية وفتح المعابر للأشخاص الذين يعملون أو يريدون أن يعملوا خارج غزة والضفة كذلك حرية تحرك الأشخاص المرضى إلى خارج القطاع والضفة للحصول على العلاج في الأردن ومصر ، ثم يرتفع الاهتمام للمطالبة بوقف الحصار الجائر الذي هددت فيه الولايات المتحدة وحليفاتها كل من يستخدم أحد المصارف لنقل أموال للشعب المحاصر بأنه يمد الإرهابيين بالأموال ، ثم يرتقى اهتمام الوزارة الفلسطينية نحو من إحدى عشرة ألف مسجون ، ثم يأتي الحديث عن مواضع الحل النهائي أو الدائم أو المواضع الأكثر صعوبة مثل اللاجئين والمستوطنات والحدود والأمن والمياه ....إلخ .





الباب الثامن

التناول القانوني الدولي
لمشكلة اللاجئين وحق العودة

◆◆◆

حق العودة والمعالجة الدولية لقضية اللاجئين الفلسطينيين

من البديهى أن شعب طرد ٨٠٪ منه عام ١٩٤٨ (حوالى مليون نسمة) بوسائل القهر والتعذيب والتنكيل والبطش يجب أن يعود إلى دياره وينال حقوقه فى وطنه وأن يعوض عن جريمة طرده .

هذه العودة هى حق طبيعى لا يحتاج لأى بحث قانونى ، إذ أن العودة واجب أخلاقى على المجتمع الدولى أن يرعاه ويصونه ويحفظه ضمانا للعدالة وصيانة للأمن والسلام الدوليين ، وحتى لا تسود شريعة الغاب والتعامل بالقوة فى هذا المجتمع مما يؤدى إلى نتائج كارثية إذا لم تشعر الدول الصغيرة بالحماية الدولية .

وبرغم ذلك فإننا نحلق فى هذا الباب حول الأسس القانونية التى يستند إليها حق العودة ، ولا نهدف من خلاله إلى إجراء دراسة قانونية صرفة عن هذا الحق ومعالجته دوليا ، فمكانها الدراسات القانونية المتخصصة وهى متوفرة ، لكننا نورد إحاطه شاملة لهذا الحق القانونى غير القابل للتصرف نظرا لأنه جوهر المشكلة ومحورها المركزى .

وبالرغم من أن معظم – إن لم يكن جميع – الذين تناولوا حق العودة بالدراسة والبحث القانونى يقرون حق العودة ، إلا أنهم يختلفون فى التوصيف القانونى لهذا الحق ومدى تمتع اللاجئين الفلسطينيين بالرعاية والحماية الدولية تحت هذه الاتفاقية أو تلك ومدى انطباق بنود المعاهدات على الأوضاع القانونية الفلسطينية باختلاف أماكن إقامتهم وباختلاف المراحل الزمنية التى عاشتها القضية ، وسنورد فيما يلى

الآراء المختلفة باختصار وذلك لاستكمال صورة أوضاع اللاجئين .

كما سنورد الحجج التى يتعلل بها الموقف الإسرائيلى من هذا الحق ، وإن كانت إسرائيل لا تأبه كثيرا للموقف الدولى سواء القانونى أو الرأى العام طالما كانت تستظل بحماية دولة كبرى تعطل القرارات الدولية التى تتخذ فى غير صالحها ، وذلك بعد أن بينا فى الباب الثانى الادعاءات الإسرائيلية فى أسباب نزوح اللاجئين الفلسطينيين عن ديارهم كما سنورد أيضا المواقف الفلسطينية المختلفة تجاه هذا الحق ، وتطور وضعه فى سلم الأولويات الفلسطينية ، والجهود الفلسطينية المبذولة لتحقيقه .

تندرج حقوق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة إلى ديارهم التى هجروا منها وتعويضهم تحت نوعين رئيسيين من القوانين ، نوردها باختصار لتبيان موقع كل نص من النصوص التى تعطى للفلسطينيين حقا من مكانه من القانون الدولى .

أولا : القانون الدولى لحقوق الإنسان

وهو يعنى بحقوق الإنسان عموما فى كل من وقت السلم ووقت الحرب ، فهو قانون عام يشمل جميع أنواع الحقوق ، وحماية الإنسان من تعسف السلطة هى الغاية العظمى للقانون ، ويهدف إلى حماية الإنسان فى ذاته بغض النظر عن لونه وجنسيته ومعتقده وموطنه .

ثانيا : القانون الدولى الإنسانى

وهو يعنى بحماية حقوق الإنسان خلال النزاعات المسلحة (أى الحروب بين الدول والحروب الأهلية داخل الدول) وكان يسمى سابقا قانون الحرب ، أو قانون النزاعات المسلحة ، وتشير قرارات الأمم المتحدة إلى ذلك القانون دائما بعبارة (حقوق الإنسان المطبقة فى النزاعات المسلحة) ، وهناك نواحى مشتركة بين القانونين وهى أنهما يلتقيان

حول محور واحد هو حماية الإنسان ، أما التمايز بينهما فهو :

- فى الضمانات التى يوفرها كل منهما للإنسان .
- فى فترة سريان كل منهما .
- آليات التنفيذ لكل منهما .
- تطور كل منهما .
- تطور نشأة القانونين

تعود جذور القانون الدولى لحقوق الإنسان إلى المواثيق والإعلانات الصادرة فى :

- بريطانيا (الماجنا كارتا ١٢١٥ - وثيقة الحقوق ١٦٨٨) .
- الولايات المتحدة (وثيقة إعلان الاستقلال عام ١٧٧٦) .
- فرنسا (وثيقة إعلان حقوق الإنسان والمواطن عام ١٧٩٨) .
- فى الأمم المتحدة .
- (الإعلان العالمى لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨) .
- الاتفاقية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية ١٩٦٦ .
- الاتفاقية الخاصة بالحقوق الاجتماعية – الثقافية – السياسية ١٩٦٦ .

جذور القانون الدولى الإنسانى : تعود إلى الآراء والفلسفات والنظريات التى أذاعها الحكماء والفلاسفة وعممتها الأديان السماوية وإلى داعة التعامل الإنسانى فى المنازعات المسلحة .

مضمون القانونين مختلف : القانون الدولى لحقوق الإنسان يعنى بحماية الفرد من تعسف السلطة ، والقانون الإنسانى يعنى بحماية الفرد والممتلكات خلال العمليات

الحربية .

فترة سريانها : القانون الدولى الإنسانى لا يطبق سوى فى الحروب ، أما القانون الدولى لحقوق الإنسان فلا يطبق إلا فى زمن السلم .

مصادر القانونين

القانون الدولى لحقوق الإنسان مصادره مجموعة المبادئ والقواعد المنصوص عليها فى الإعلانات والاتفاقيات الدولية الرامية إلى تأمين حقوق الأفراد والشعوب ، أما القانون الدولى الإنسانى فله ثلاث مصادر أساسية هى :

أولا : اتفاقيات جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩ – والبروتكولان الملحقان بها عام ١٩٧٧ ويطلق عليها «مدونة جينيف» وتتضمن اتفاقيات أربعة هى :

الاتفاقية الأولى : خاصة بتحسين أحوال المرضى والجرحى من أفراد القوات المسلحة فى الميدان (البر) .

الاتفاقية الثانية: خاصة بتحسين أحوال المرضى والجرحى من القوات المسلحة فى البحر .

الاتفاقية الثالثة : تتعلق بحماية أسرى الحرب .

الاتفاقية الرابعة : حماية المدنيين وقت الحرب .

ثانيا : مدونة لاهاى (فى هولندا) : **وهى الاتفاقات التى تمت فى لاهاى ١٨٩٩ و١٩٠٧.**

ثالثا : الاتفاقيات التى رعتها الأمم المتحدة منذ إنشائها من أجل تأمين حقوق الإنسان فى أوقات النزاعات المسلحة والحد من استخدام الأسلحة الفتاكة .

***

اللجنة الدولية للصليب الأحمر

هى لجنة مكونة من أكثر من عشرة آلاف مراقب ، ومقرها جينيف بسويسرا وأعضاؤها من السويسريين فقط ينتشرون فى جميع أنحاء العالم ، وتشهد على حسن تطبيق القانون الدولى الإنسانى وتطويره ونشر مبادئه ، ومن مهماتها أيضا حماية ضحايا النزاعات المسلحة وإدارة الأنشطة الدولية للإغاثة

وبتطبيق هذه المبادئ والأوضاع العامة والتذكر بأن إسرائيل طرفا ، وموقعه على اتفاقيات جينيف الأربعة (وإن كانت غير موقعة على البروتوكولين الإضافيين الأول والثانى) فهى بذلك ملزمة بمراعاة حق الشعب الفلسطينى وخاصة فى الاتفاقية الرابعة[1] .

---

(1) دكتور طارق المجذوب ، دكتور محمد المجذوب : القانون الدولى الإنسانى ص ٤٠ بتصرف. منشورات الحلبي ، بيروت ـ لابنان ٢٠٠٩ ص٤٠ بتصرف .

التناول السياسي الدولي لمشكلة اللاجئين وحق العودة

تطورت قضية فلسطين فى التنظيم الدولى منذ أن عهدت عصبة الأمم (المنظمة الدولية السابقة على الأمم المتحدة) إلى بريطانيا بالوصاية على فلسطين بتاريخ ١/ ٧/ ١٩٢٠ وذلك على نحو ما أوضحناه بالباب الأول من هذا الكتاب ، وظلت قضية فلسطين تتفاعل قبل إنشاء منظمة الأمم المتحدة التى وقع ميثاقها فى ٢٦ يونيه ١٩٤٥ فى سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة ، وأصبح الميثاق نافذا فى ٢٤ أكتوبر ١٩٤٥ (أى بعد أربعة شهور تقريبا من توقيع الميثاق).

استحوذت نكبة الشعب الفلسطينى على الاهتمام الدولى منذ نشأتها عام ١٩٤٨ وحتى الآن. وإن كانت هناك فترات اشتد فيها الاهتمام الدولى وفترات عانت فيه المشكلة أنواعاً من الإهمال والركود . ولقد كان الاهتمام من مختلف المؤسسات السياسية الدولية كبيراً ليس بسبب عدد اللاجئين الذين تركوا ديارهم فحسب بل لأسباب أخرى كثيرة تناولناها سابقاً .

معالجة الأمم المتحدة لقضية اللاجئين الفلسطينيين

يمكن أن نميز بين نمطين من المعالجة لقضية هذا الطوفان البشرى - المضطرين لإخلاء بلادهم - فى أكبر وأهم تنظيم دولى (الأمم المتحدة) والتى نشأت فى وقت معاصر تقريبا للمشكلة الفلسطينية بين العرب وإسرائيل عموما وبين إسرائيل واللاجئين خصوصا وهذان النمطان هما :

١- معالجة إنسانية للمشكلة

وذلك عن طريق تكليف الصليب الأحمر الدولى بمعالجة المشكلة ، وتطور الاهتمام الإنسانى بها وإنشاء وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين والذى أسفر عن القرار رقم٣٠٢ بتاريخ ٨/ ١٢/ ١٩٤٩ بإنشاء وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين فى الشرق الأدنى UNRWA على النحو الذى أفردنا له الباب الثالث من هذا الكتاب .

٢- المعالجة القانونية لقضية اللاجئين الفلسطينيين

وذلك ما سوف نتناوله فى الباب الحالى من زاوية الجهود السياسية للأمم المتحدة لمعالجة المشكلة . ويجدر بنا قبل الدخول فى تفاصيل معالجة الأمم المتحدة لقضية اللاجئين الفلسطينيين أن نبين لمحة عن التصويت فى المنظمة الدولية وأجهزتها وذلك لتقييم قراراتها وتبين موقع كل قرار ومدى أهميته:

أولا: التصويت فى مجلس الأمن [1]

كان مجلس الأمن يتكون منذ إنشاء الأمم المتحدة فى عام ١٩٤٥ من ٥ دول فقط هى الدول العظمى فى ذلك الوقت (بريطانيا – فرنسا – الولايات المتحدة – روسيا – تايوان) وكان التصويت على القرارات يتم بأغلبية الأصوات ، ولكل دولة حق الاعتراض الـ (VITO) وبذلك لا يصدر القرار .

ثم تغيرت تشكيلة مجلس الأمن وذلك بمنح الصين مقعد تايوان ، واستمر نظام التصويت على ما هو عليه سابقا .

كذلك تغير تشكيل مجلس الأمن إذ أصبح يتكون من (٥) دول دائمة العضوية

---

(1) الدكتور عبد العزيز محمد سرحان : المنظمات الدولية صـ ٤٠٦ .

بالإضافة إلى عشرة دول تمثل قارات العالم المختلفة تنتخبهم الجمعية العامة ممثلين لكل قارة . وظل التصويت بأغلبية (٩) أعضاء ولكل دولة من الدول الخمسة الدائمة العضوية حق الاعتراض الـ (VITO) .

ويصدر رئيس المجلس «بيان رئاسى» فى بعض الأمور يشمل آراء جميع الأعضاء خلاف القرار الذى يصدر بموافقة (٩) أعضاء وهو مجرد بيان غير ملزم ، ويكون لكل عضو من أعضاء مجلس الأمن صوت واحد وتصدر القرارات فى المسائل الإجرائية بموافقة (٩) من أعضائه . كما تصدر قرارات مجلس الأمن فى المسائل الأخرى كافة بموافقة (٩) من أعضائه يكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين . وذلك عدا القرارات المتخذة تطبيقا لأحكام الفصل السادس والفقرة (٣) من المادة (٥٢) فإنه يمتنع عن التصويت من كان طرفا فى النزاع .

ثانيا : التصويت فى الجمعية العامة (فى المسائل العامة)

تصدر الجمعية العامة قراراتها فى المسائل العامة بأغلبية ثلثى الأعضاء الحاضرين المشتركين فى التصويت حيث يكون لكل عضو صوت واحد وتشمل هذه المسائل :

- التوصيات الخاصة بحفظ السلام والأمن الدولى .
- انتخاب أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين .
- انتخاب أعضاء المجلس الاقتصادى والاجتماعى .
- انتخاب أعضاء مجلس الوصاية .
- قبول أعضاء جدد فى الأمم المتحدة .
- وقف الأعضاء عن مباشرة حقوق العضوية والتمتع بمزاياها .

- فصل الأعضاء .
- المسائل المتعلقة بسير نظام الوصاية .
- المسائل الخاصة بالميزانية .
- القرارات فى المسائل الأخرى .

ويدخل فى ذلك تحديد المسائل الإضافية عما سبق التى تتطلب فى إقرارها أغلبية الثلثين وتصدر بالأغلبية المطلقة لعدد الأعضاء الحاضرين المشتركين فى التصويت .

ثالثا : التصويت فى اجتماع «مجتمعون من أجل السلام»[1]:

والذى يشمل أعضاء مجلس الأمن مع الجمعية العامة ويكون بأغلبية مطلقة للأصوات (حيث لكل دولة صوت واحد) وبذلك يتضح أن قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وإن كانت تعكس رأى المجتمع الدولى حول مواضيع معينة إلا أن قراراتها رغم قيمتها المعنوية والسياسية تبقى غير ملزمة.

هذا وقد تعاملت الأمم المتحدة منذ إنشائها عام ١٩٤٥ بمختلف أفرعها مع القضية الفلسطينية وتناولت حقوق اللاجئين الفلسطينيين . وسنورد فى ما يلى موجزا لأهم تلك القرارات تأثيرا على الموقف القانونى لحقوق اللاجئين الفلسطينيين كما نراها ، ويراها مختلف المعنيين .

***

(١) ألكس تاكنبرج فى رؤيته لحل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين فى ندوة بوزارة الإعلام الفلسطينية نشرتها جريدة النهار الفلسطينية بتاريخ ٢٤/ ٥/ ١٩٩٧ صـ٦ .

قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاصة بقضية اللاجئين

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة كثيرا من القرارات فى شأن اللاجئين الفلسطينيين ومن أهم هذه القرارات :

١- قرار التقسيم ١٨١ لسنة ١٩٤٧

الذى لم يتضمن إشارة إلى حق العودة ، فلم تكن تلك الإشارة ضرورية حيث أن هدف خطة التقسيم لأرض فلسطين كان التقليل من عملية نزوح السكان.

كذلك فإن قرار التقسيم تضمن نصوصا تؤمن حقوق الأقليات ، الأمر الذى كان سيترتب على تنفيذ التقسيم وخروج الفلسطينيين لا يعفى إسرائيل أيا من مسئولياتها على نحو ما أكدته تقارير الوسيط الدولى لفلسطين ، إذ جاء فى تقرير (برنا دوت) إلى الدورة الثالثة للجمعية العامة (١٩٤٨) «أنه لا يمكن أن تكون هناك تسوية عادلة وكاملة إذا لم يكن هناك اعتراف بحق اللاجئين فى العودة إلى ديارهم وأنها ستكون إهانة لمبادئ العدالة إذا حرم ضحايا الصراع من العودة إلى ديارهم بينما يتدفق المهاجرون اليهود إلى فلسطين» .

وكان هذا التقرير سببا لاغتيال الكونت (برنادوت) السويدى الجنسية على يد عصابة «الشتيرن» فى ١٨/ ٩/ ١٩٤٨ أى بعد يومين من تقديم تقريره إلى الجمعية العامة إلى الأمم المتحدة الذى يطالب فيه بالاعتراف بحق اللاجئ الفلسطينى بالعودة إلى الديار التى طرد منها .

٢- القرار رقم ١٩٤ الخاص بعودة اللاجئين(١):

أصدرت الجمعية العامة فى ١١/ ١٢/ ١٩٤٨ قرارها رقم ١٩٤ بشأن عودة اللاجئين وهو أهم قرار ينص على حق العودة ونظرا لأهميته فإننا ونورد هنا فقط فقرته رقم (١١) الواضحة بشأن هذا الحق .

Resolves that , the Refugees wishing to return to their homes and live at peace with their neighbors SHOULD be permitted to do so at the earliest practical date , and that compensation should be paid to the property of those chosing not to return and for loss of , or damage to property which , under principles of international law or in equity , should be made good by the governments or authorities responsible instructs the conciliation commission to facilitate repatriation , resettlement and economic and social rehabilitation of the refugees and the payment of compansation and to maintain close relahions with the directon of the united nations relif for palestinian refugees , and through him with the appropriate organs and agencie of the united nations .

وبهذا أكد القرار حق العودة وأكدته الجمعية العامة فى قرارات لاحقة فى الدورات المتعاقبة. وقد تضمن القرار فى الفقرة (١١) السابق إيرادها نصا يقرر أن اللاجئين الراغبين فى العودة إلى ديارهم والعيش فى سلام مع جيرانهم يجب السماح لهم بذلك فى أسرع وقت ممكن ، مع ضرورة دفع تعويض عن ممتلكات الذين لا يختارون العودة عن فقد أو تلف الممتلكات التى يتعين على الحكومات أو السلطات المسئولة أن تدفعها طبقا لمبادئ القانون الدولى أو الإنصاف وأن يعوض عن ذلك

(1) DOCUMENT ON PALESTINE PASSIA, PALESTINIAN ACADEMEC SOCIETY FOR STUDY OF INTERNATIONAL AFFAIRS VOLUM , PAGE 173.

الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسئولة ، وتصدر تعليمات إلى لجنة التوفيق بتسهيل إعادة اللاجئين ، وتوطينهم من جديد ، وإعادة تأهيلهم الاقتصادى والاجتماعي ، وكذلك دفع التعويضات ، والمحافظة على الاتصال الوثيق بمدير إغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين ومن خلاله بالهيئات والوكالات المختصة المناسبة فى منظمة الأمم المتحدة .

وقد ظلت الفقرة (١١) فى قرار الجمعية العامة مثارا للتفسير والجدل ، فقد كانت مجرد فكرة العودة لأعداد كبيرة من الفلسطينيين إلى القرى أو المدن أو إلى أى جزء من فلسطين تثير أعمق المخاوف من الإسرائيليين تجاه شرعية أو استمرارية المشروع الصهيونى ككل والتوازن السكانى العربى اليهودى فى فلسطين .

وفى ديسمبر ١٩٤٨ أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة وكالة «حماية» منفصلة وموطدة للغرض الرئيسى الذى هو حل أزمة اللاجئين الفلسطينيين والسعى لحل المشكلة الفلسطينية – الإسرائيلية بما يتوافق مع توصية التقسيم . وكانت هذه الوكالة لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين (U.N.C.C.P) وهى اختصار لـ (UNITED NATIONS CONCILIATION COMMISSION FOR PALESTINE) وقد تحددت بنية لجنة التوفيق وصلاحيتها فى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٤ ونص القرار على أن تكون اللجنة مؤلفة من ثلاث دول أعضاء فى الأمم المتحدة يتعين عليها مواصلة جهود وسيط الأمم المتحدة بشان فلسطين عقب اغتيال الكونت (برنادوت) والشروع فى جهود التوفيق فورا ، وزودت اللجنة أيضا بتعليمات تقضى بأن «تتخذ خطوات لمساعدة الحكومات والسلطات المعنية لتحقيق تسوية نهائية للمسائل المعلقة بينها» وخصوصا وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٤ (٣) الفقرة ١١ لضمان العودة والتعويض .

وتم فعلا إنشاء لجنة مؤلفة من ٣ أعضاء (فرنسا – تركيا – الولايات المتحدة) وفوضت اللجنة سلطات واسعة لتنفيذ المهام التى كانت موكولة للوسيط الدولى لفلسطين فى مساعدة الحكومات فى التوصل إلى تسوية نهائية لجميع المسائل المعلقة بينها ، وقد كلفت اللجنة لتسهيل إعادة توطين ، وإعادة استقرار أو توطين وإعادة التأهيل الاقتصادى والاجتماعى للاجئين ودفع التعويض . وعلى الرغم من أن هذا القرار لم ينطو على تعهد رسمى – فى نظر بعض المعلقين والمتابعين وإن كنا نختلف معهم – فقد أثار فى نفوس الفلسطينيين اللاجئين والنازحين مشاعر الأمل ، وظنوا أن القرار ونصوصه وعدا أكبر مما فيها بالفعل[1] .

وهكذا أسندت إلى لجنة التوفيق وظائف الحماية الأساسية المعينة عادة للمفوضية السامية ، لكن مع تفويض محدد جدا بمقتضيات حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين والتوصيات إلى الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة بشأن الفلسطينيين التي صيغت عند إنشاء لجنة التوفيق والمفوضية السامية والأونروا تؤكد أن الهيئة العالمية أجمعت على وجوب اشتمال قرار حل المشكلة الفلسطينية على تحقيق حق اللاجئين فى العودة إلى ديارهم وفى تعويض مناسب عن خسائرهم ، وذلك بتوافق مع مبادئ قانونية ملزمة بشأن حق اللاجئين فى العودة ، وطبقا لرغباتهم ولم تأل لجنة التوفيق جهدا لتحقيق ما فوضت من أجله: فقد طالبت الدول العربية والفلسطينيون بإعادة تامة للاجئين ، بينما رفضت إسرائيل قبول أى إعادة للاجئين .

وهكذا قامت اللجنة بعدة زيارات إلى المنطقة ، ودعت حكومات الدول العربية إلى اجتماع فى بيروت من ٢١ مارس حتى ٥ إبريل ١٩٤٩ ، وكان موضوع اللاجئين هو الموضوع الأساسى الذى نوقش فى الاجتماع ، واتفقت الوفود العربية على

(١) ألكس تاكنبرج : المصدر السابق.

ضرورة إعطاء هذه المشكلة الأولوية المطلقة وحلها على أساس قبول إسرائيل للقرار رقم ١٩٤ . وفى حين اعترفت اللجنة بسلامة الموقف العربى ، فإنها أبدت التحفظ على تنفيذه عملياً وطالبت الدول العربية بقبول أعداد من اللاجئين ، ورأت اللجنة أنه لا يمكن حل المشكلة حلا دائما دون تسوية المسائل السياسية الأخرى . وقد رفض(موسى شاريت) وزير الخارجية الإسرائيلية وقتئذ اقتراح عودة اللاجئين مطالباً بتوطينهم فى الدول العربية .

وفى الفترة من ٢٧ أبريل حتى ١٥ سبتمبر ١٩٤٩ ، عقدت لجنة التوفيق اجتماعا للوفود العربية ووفد إسرائيل فى مدينة لوزان السويسرية ، وطلبت من الجانبين توقيع ما يعرف باسم (بروتوكول لوزان) الذى يتضمن قبول اتخاذ قرارى التقسيم واللاجئين (١٨١ و١٩٤ على التوالى) أساساً للمناقشة .

وقد وقع الجانبان البروتوكول فى ١٢ مايو ١٩٤٩ ، إلا أن ممثل إسرائيل أبدى التحفظ عليه وبعث برسالة إلى رئيس اللجنة يبلغه فيها عن استعداده لقبول اقتراحه بشرط ألا يمس ذلك بحق الوفد فى الكلام بحرية عند مناقشة النقاط التى يتضمنها البروتوكول والتى يتحفظ فى موقفه بشأنها تحفظاً كاملاً ، أما الوفود العربية ، فقد تقدمت باقتراح عودة اللاجئين القادمين من المناطق المشار إليها فى خريطة التقسيم الملحقة بالبروتوكول كأراض عربية . ورفض الوفد الإسرائيلي الاقتراح العربى بحجة افتقاره إلى الواقعية وفشلت لجنة التوفيق فى التوصل إلى حل بين أطراف مشكلة اللاجئين بسبب رفض إسرائيل القاطع لعودتهم .

وفى أغسطس ١٩٤٩ قررت لجنة التوفيق تشكيل بعثة اقتصادية لدراسة الأوضاع الفلسطينية وتقديم توصياتها بشأن برنامج الإصلاحات الاقتصادية الضرورية «للتغلب على آثار المعارك وتسهيل عودة اللاجئين وتوطينهم ورفع

مستواهم الاقتصادي والاجتماعي ودفع التعويضات المشار إليها فى القرار ١٩٤ من أجل إدماج اللاجئين فى الحياة الاقتصادية فى المنطقة» . وقد شكلت البعثة برئاسة الأمريكى (جور دون كلاب) رئيس مجلس إدارة هيئة (وادى تينيسى) وعضوية البريطانى (إيدمون مورتون) نائباً للرئيس وممثلين لفرنسا وتركيا.وبعد أن قامت البعثة بزيارات للمنطقة ودراسات للأوضاع الاقتصادية فيها ، تقدمت بتقريرها متضمناً «إن التنمية الاقتصادية لا يمكنها فى حد ذاتها أن تصنع السلام فما دامت إرادة السلام غير متوافرة ، فإن الحلول الاقتصادية لا تعنى سوى القليل» واقترحت عدداً من المشروعات لاستغلال المياه فى سوريا ولبنان والأردن .

وفى سبتمبر ١٩٥١ ، عقدت لجنة التوفيق اجتماعاً مع مختلف الدول العربية وإسرائيل ، فى باريس ، واقترحت أن تقبل إسرائيل أعدادا محددة من اللاجئين ، وتقبل الدول العربية توطين بقية اللاجئين فى العالم العربى على أن تقوم إسرائيل بدفع مبلغ إجمالى على أساس تقدير المكتب التابع للجنة أملاك اللاجئين وبحسب قدرتها المالية وأن يفرج الجانبان عن الأرصدة المجمدة لديهم والتى يملكها كل منهما .

وقد رفضت كل من إسرائيل والدول العربية اقتراح اللجنة ، لكنها نجحت فى إقناع (موسى شاريت) بالإفراج عن بعض الأرصدة العربية المجمدة فى إسرائيل . كما أنها تمكنت من تقييم أموال وممتلكات اللاجئين الفلسطينيين التى تركوها فى فلسطين قبل التهجير، وكلفت الجمعية العامة بقرارها رقم ٣٩٤ فى ١٤ ديسمبر ١٩٥٠ لجنة التوفيق بإنشاء (مكتب لتقييم التعويضات للاجئين وإعداد الترتيبات لدفعها) وقد قدر المكتب مساحة الأراضى التى تركها اللاجئون بأكثر من ٤ ملايين هكتار ، منها ١,٥ مليون هكتار أرض قابلة للزراعة [1] .

---

(١) السفير / طاهر شاش : مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية الآمال والتحديات صـ١١٣:١١٤.

وعلى الرغم من أن حق العودة كما حدده القرار ١٩٤ لعام ١٩٤٨ كان يفتقر إلى التحديد الدقيق ، ولم يكن حقا مطلقا بل قيد بشرط العيش فى سلام مع الجيران وتحقيقه فى إطار تسوية تفاوضية ، وكان مشوبا بالغموض فى تحديد هوية العائدين أو أماكن ومستويات التعويض أو فقد وتلف الممتلكات ، فقد تطور مفهوم العودة لدى الفلسطينيين بصرف النظر عن الغموض أو عدم التحديد فى المفهوم سواء كان يعنى عودة كل الفلسطينيين أو أحفادهم أو بعضهم من المنفى إلى كل فلسطين أو جزء من فلسطين ، ولا شك فى أن عمق إدراك الفلسطينيين لدلالات النكبة التى حلت بهم جعلهم يشعرون بمضامين حق العودة التى انطوى عليها القرار .

ويرى «جورج طعمه» أن قرار الجمعية العامة فى ١١ مايو ١٩٤٩ بقبول إسرائيل عضوا فى الأمم المتحدة قد نص فى الفقرة (٤) من الديباجة أنه قد أخذ علما ببيانات إسرائيل بقبولها دون تحفظ لالتزامات الميثاق وتعهدها بقبولها ، كما يشير إلى أنه فى ١٢ مايو ١٩٤٩ تم توقيع بروتوكول لوزان برعاية لجنة التوفيق المعنية بفلسطين وقد أرفق بالبروتوكول خريطة بحدود قرار التقسيم ١٨١ ويخلص (جورج طعمه) إلى أن قبول إسرائيل عضوا بالأمم المتحدة كان يعنى ضمنيا التزامها بتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٤ وفقرته (١١) وقد أكدت هذا المعنى ورقة العمل المقدمة من الإدارة القانونية للأمانة العامة للأمم المتحدة فى مارس ١٩٥١ حول تنفيذ القرار ١٩٤ بواسطة لجنة التوفيق التى فشلت فى تحقيق مهمتها .

فقرار الجمعية العامة رقم ٢٥٣٥ الصادر فى ١٠/ ١٢/ ١٩٦٩ يتضمن «الاعتراف بأن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين قد نشأت بسبب إنكار حقوقهم غير القابلة للتصرف (التى لهم) طبقا لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمى لحقوق الإنسان» ، وقرارها رقم (٣٠٨٩) الصادر فى ٧ ديسمبر يتضمن أن الجمعية تعلن

«أن الاحترام الكامل للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطينى وتحقيقها ، وبوجه خاص حقه فى تقرير المصير وحق اللاجئين العرب الفلسطينيين فى العودة إلى منازلهم وأملاكهم ، ذلك الحق الذى اعترفت به الجمعية العامة فى قرارها ١٩٤ بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٤٨ ، و أكدته مرارا لا غنى عنها لبلوغ تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين وممارسة حق شعب فلسطين فى تقرير مصيره» كما أكد هذا الحق أيضا قرار الجمعية العامة رقم ٣٠٨٩ لسنة ١٩٧٣ .

ثانيا : قرارات مجلس الأمن[1]:

تسببت حرب ١٩٦٧ فى نزوح عدد كبير من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة ويقدر تقرير سكرتير عام الأمم المتحدة عددهم بحوالى ١٠٠ ألف لاجئ ، وكان فرارهم بسبب القتال أو الخوف من انتقام القوات الإسرائيلية التى اتبعت نفس الممارسات التى شهدتها معارك ١٩٤٧ – ١٩٤٩ من ضغوط وتهديدات وحرب نفسية وعمليات نهب .

فى السنوات التالية لحرب يونيو ١٩٦٧ اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة سلسلة من القرارات التى تتناول حق عودة جماعات الفلسطينيين النازحين نتيجة حرب ١٩٤٧ - ١٩٤٨ ومجموعات النازحين نتيجة حرب ١٩٦٧ وهذه القرارات هى رقم ٢٤٥٢ فى١٩/ ١٢/ ١٩٦٨ فى الدورة (٢٣) ، ورقم ٢٥٣٥ عام ١٩٦٩ فى الدورة (٢٤) ، ورقم ٢٩٦٣ ١٣/ ١٢/ ١٩٧٢ فى الدورة (٢٧) . والواقع أن الجمعية العامة أكدت بعشرات القرارات التى أصدرتها تمسكها بتنفيذ قراراها رقم ١٩٤ باعتباره الأساس الوحيد المقبول والمتفق مع الشرعية الدولية لمشكلة اللاجئين

---

(١) السفير / طاهر شاش :- مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية الآمال والتحديات طبعة أولى ١٩٩٩ دار الشروق صـ١١٥:١١٦.

الفلسطينيين، ومكملا لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

وكذلك أصدر مجلس الأمن في ١٤ يونيو ١٩٦٧ قراره رقم ٢٣٧ الذي طالب فيه إسرائيل «تأمين سلامة وأمن ورفاهية السكان في المناطق التي وقعت فيها العمليات الحربية»، وتسهيل عودة السكان الذين فروا من هذه المناطق منذ بدأ المعارك. وكلف السكرتير العام بمتابعة تنفيذ القرار. كما أصدرت الجمعية العامة قراراً مماثلاً (رقم ٢٢٥٢ في ٤ يوليو ١٩٦٧).

وقام السكرتير العام بتعيين السويدي (نيلس جوران) للقيام بمهمة التحقيق في أوضاع اللاجئين وأسرى الحرب. واضطرت الحكومة الإسرائيلية، تحت الضغوط الدولية للموافقة على عودة لاجئين بشروط وإجراءات حددتها في ٢ يوليو ١٩٦٧، حيث اشترطت أن يملأ الراغبون في العودة خلال الفترة من ١٠ يوليو إلى أغسطس نماذج قامت بإعدادها ويتقدمون بها عن طريق الصليب الأحمر، وأن يقدموا الدليل على إقامتهم السابقة فضلاً عن شهادات صحية وجمركية، ثم اضطرت الحكومة الإسرائيلية إلى مد هذا الأجل القصير بالنسبة لمن تقدموا بطلباتهم خلال تلك الفترة.

ووافقت إسرائيل على قبول عودة ٢١ ألف من تلك الطلبات، ولكنها لم تسمح سوى لـ(١٤ ألف) لاجئ بالعودة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة أو (٢٢١٧٩ لاجئاً على حد تقدير المصادر الإسرائيلية). وقد تضمن تقرير وكالة غوث اللاجئين (أونروا) المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١١ سبتمبر ١٩٦٧ أنه «حتى شهر ديسمبر انضم ١١٠ آلاف لاجئ فلسطيني من الذين كانوا مسجلين لدى الوكالة في الضفة الغربية و١٥ ألفا في قطاع غزة – إلى ٣٣٢ ألف لاجئ يعيشون في الضفة الشرقية، وأن ١٢٠ ألفاً من المقيمين في الضفة الغربية أصبحوا

لاجئين للمرة الأولى .. وقد أصبح عدد اللاجئين فى الضفة ٢٧٠ ألفاً ومثله فى قطاع غزة» . وفيما عدا العدد الضئيل المشار إليه و الذى قبلت إسرائيل عودته من بين لاجئ عام ١٩٦٧ ، فإنها ظلت على مواقفها الرافضة لعودة اللاجئين الفلسطينيين سواء إلى أرضها أو إلى الأراضى الفلسطينية المحتلة ، غير أنها وافقت فى اتفاق كامب ديفد على مبدأ عودة «النازحين» فى عام ١٩٦٧ وفقا لترتيبات تقررها لجنة رباعية من إسرائيل ومصر والأردن وممثلى الفلسطينيين .

واستمرارا من الأمم المتحدة لمعالجة قضية اللاجئين الفلسطينيين سياسيا من خلال الاهتمام بالقضية الفلسطينية فقد وضعت القضية الفلسطينية ضمن اختصاصات لجنة تصفية الاستعمار وتم تعيين لجنة مكونة من ٥ أعضاء برئاسة السنغال لمتابعة القضية ، وترفض إسرائيل زيارة هذه اللجنة دائما ولم تسمح لها أبدا بالدخول ، ذكر ذلك فى لقاء أعضاء اللجنة مع السفير محمود كريم مدير إدارة شئون فلسطين بالخارجية المصرية خلال زيارة اللجنة عامى ١٩٩٣ – ١٩٩٤ للقاهرة .

المواقف الدولية المختلفة تجاه حق العودة فى القرار رقم ١٩٤

لعل من أكثر التصريحات الأمريكية صراحة تجاه العودة لا التوطين ، ما ورد فى مناقشات الجمعية العامة ١٩٥٤ فى بيان ألقاه السفير الأمريكى (جيمس ودورث) شرح فيه الموقف الأمريكى تجاه القرار رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨ فقال : «إن القرار يطالب بإعادة التوطين أو التعويض للعرب الذين لا يختارون العودة ، وأما بيانى السابق بأن على إسرائيل أن تفى بحق من هذين الحقين قد أسيىء فهمه فأنا لم أقل أنه على إسرائيل أن تختار نهجا أو آخر من النهجين ، ولا يجب أن يقرأ أحد البيان بمعنى التخلى عن إعادة التوطين من أجل التعويض ولا يجب أن يقرأ فى البيان أن

إسرائيل – لا اللاجئين – لها الحق فى اختيار هذين الحقين» .

ويتساءل (هارفى) ماذا يمكن لإسرائيل أن تقدمه للعرب مقابل العلاقات السلمية والاعتراف بإسرائيل ويرى أن الإجابة واضحة وهى عرض إسرائيل بإعادة توطين بعض اللاجئين الفلسطينيين .

وتجدر الإشارة إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة كانت تؤكد التصويت على القرار ١٩٤ كل عام منذ أن تم إقراره عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٩٣ ووصل التصويت إلى حوالى ٤٠ مرة ، وبتوقيع اتفاق أوسلو فى ١٣/ ٩/ ١٩٩٣ فإن مندوبة الولايات المتحدة الأمريكية فى المنظمة الدولية (مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية فيما بعد) قد امتنعت عن التصويت على القرار (بعد أن كانت الولايات المتحدة تؤيده فى الـ ٤٠ عاما السابقة) بدعوى أن اتفاق أوسلو قد خلف مناخا وواقعا جديدا وأن القرارات الدولية أصبحت قديمة وتحتاج لمراجعة .

قرار مجلس الأمن ٢٤٢

قامت إسرائيل بالهجوم على الأراضى العربية يوم ٥ يونيو١٩٦٧ حيث احتلت إسرائيل باقى فلسطين التى لم تحتلها عام ١٩٤٨ عندما توقفت على خطوط الهدنة التى عقدت معها فى رودس ١٩٤٩ ، تاركة من فلسطين التاريخية أو فلسطين الانتداب فقط الضفة الغربية لنهر الأردن ومساحتها (٥٨٦٠ كم مربع) وقطاع غزه ومساحته(٣٦٥ كم مربع) من مجمل مساحة فلسطين الانتداب ، وعقب هذا العدوان صدر قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ فى ٢٢/ ١١/ ١٩٦٧ ونظرا لأهمية القرار نورد هنا فقط النص الوارد بخصوص اللاجئين:

(Affirms further thenecessity for achieving agust settlement of the refugees problem)

ويتضمن القرار أن يعين السكرتير العام للأمم المتحدة مندوبا له لمحاولة تنفيذ القرار وفعلا عين الدبلوماسى السويدى (جونار يارنج) إلا أن جهوده لم تثمر عن شيء تجاه قضية اللاجئين أو أى قضية أخرى .

ويحاول القرار وضع إطار للسلام العادل والدائم فى الشرق الأوسط ويحدد لهذا الإطار عدة مبادئ من بينها ضرورة التوصل لتسوية عادلة لمشكلة اللاجئين ، ولم ينص القرار على عناصر معينة لمثل هذه التسوية العادلة ، وبرغم ذلك فإن هذه التسوية العادلة التى لم تحدد لها نصوص لم توضع موضع التطبيق .

ونرى أنه لا مبرر أن يظل تفسير القرار مقصورا على أنه ينطبق فقط على لاجئ ١٩٦٧ بل نرى أن يشمل كل اللاجئين فى المنطقة سواء فى عام ١٩٤٨ أو عام ١٩٦٧ وعلى الرغم من خلو القرار ٢٤٢ من تحديد الأسس التفصيلية للتسوية العادلة لمشكلة اللاجئين فإن القراءة التحليلية المدققة لتصريحات المسئولين فى الإدارة الأمريكية لتفسير القرار ٢٤٢ توضح بجلاء اتساع الفقرة الخاصة بالتسوية العادلة للاجئين فى إطار القرار ككل كمرجع استناد لمفاوضات السلام لتشمل الحقوق السياسة المشروعة للفلسطينيين بما فى ذلك حق العودة كحق مشروع ومقرر.

وهناك ثلاث منظمات للأمم المتحدة تتعامل نشاطاتها مع الحقوق القانونية الدولية للاجئين الفلسطينيين وهى .

- لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين (UNCCP) المنشأة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨ (قرار العودة) .

- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين (U.N.C.H.R) المنشأة بقرار الجمعية العامة رقم (٥) لسنة ١٩٥٠ .

- وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين فى الشرق الأدنى (UNRWA) المنشأة بقرار الجمعية العامة ٣٠٢ فقرة ٤ فى ٨/ ١٢/ ١٩٤٩ وبموجب المادة ٢٢ من ميثاق الأمم المتحدة التى تخول للجمعية العامة إنشاء أجهزة فرعية لتأدية وظائفها .

موقف إسرائيل من القرارات الدولية الخاصة بعودة اللاجئين الفلسطينيين

من الملاحظ أن إسرائيل لا تكلف نفسها عناء الردود القانونية على القرارات الدولية سواء تلك التى تصدر من الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن أو وكالاتها المتخصصة فى حقوق الإنسان أو حتى مطالب وكالة غوث اللاجئين (الأونروا) وذلك اكتفاء بالدعم اللامحدود الذى تقدمه القوى العظمى كل فى مجالها واكتفاء بحق الفيتو الذى تمارسه بكفاءة السياسة الأمريكية لإجهاض أى قرار يفضى لإجراء يمس إسرائيل ، إلا أن ذلك لا يعنى أن المراكز البحثية الإسرائيلية الأكاديمية والسياسية الكثيرة التى تشتهر بها إسرائيل قد أهملت هذا الموضوع .

وظل الإسرائيليون على موقفهم بأن مشكلة اللاجئين هى مسئولية الدول العربية على أساس أنه لا محل لإعادة توطينهم لأنهم يمثلون مشكلة أمنية ، ولذلك فقد دعا الإسرائيليون لتوطينهم واستقرارهم فى الدول العربية . وقد ظلت الدول العربية واللاجئون الفلسطينيون على رفضهم لكل المقترحات التى تدعو للتوطن فى البلدان العربية .

الموقف الإسرائيلى فى نص قرار العودة رقم ١٩٤

كان موقف إسرائيل تجاه قرار العودة رقم ١٩٤ يتمثل فى أن القرار ورد به (THE REFUGEES SHOULD RETURN) وذلك فى مختلف لغات الأمم المتحدة لكنه لم ينص على (THE REFUGEES SHALL RETURN)

والموقف الإسرائيلي يوضح أن (SHOULD) معناها سيعودون وهى توصية وليست إلزام وكانت إسرائيل تصوت للعام الثانى على التوالى ضد القرار ١٩٤ ، بعد أن كانت تكتفى ومنذ قيامها بالامتناع عن التصويت عليه كلما عرض على الجمعية العامة للأمم المتحدة [١] .

ثم تكرر نفس الموقف عندما صدر القرار ٢٤٢ عام ١٩٦٧ فإن إسرائيل فسرت الفقرة الأساسية التى تنص على : (WITHDRAWAL FROM TERRITORIES) كما وردت باللغة الإنجليزية ، ومتغافلة عن عمد أن لغات الأمم المتحدة فى وقت صدور القرار ثلاث لغات هى (الإنجليزية – الفرنسية – الأسبانية) وأن اللغات الثلاثة متساوية الحجة ، وأن اللغة الفرنسية واللغة الأسبانية قد ورد فيها أداة التعريف (الـ) أو (LE).

وبذلك استغلت النص الإنجليزي وبررت عدم الانسحاب من الأراضى المحتلة مدعية فقط أن القرار لم يطالبها بذلك ، وإن كانت لم تنسحب لا من جزء ولا من كل الأراضى المحتلة فى عدوان ٥ يونيو ١٩٦٧ باستثناء الانسحاب المشروط من سيناء . ولكن يمكن أن يكون هناك مفاوضات على مكان العودة – وزمان العودة – وتوقيت بدء العودة – والبرنامج الزمنى للعودة ... وهكذا ، وتدعى أن (SHALL) تعنى وجوب العودة وهو ما لم يحدده القرار ١٩٤ .

وقد صدقت إسرائيل على اتفاقية «المعهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية» والتى تنص فى المادة (١٢) على أنه «لكل فرد حرية مغادرة أى بلد بما فى ذلك بلده» وأنه «لا يجوز حرمان أحد بصورة تعسفية من الدخول إلى بلده» والموقعة فى ٣ أكتوبر ١٩٩١ ولم تتحفظ على المادة (١٢) هذه ، ولكنها تفسرها بأنها لا تنطبق إلا

(١) على فيصل : اللاجئون الفلسطينيون ووكالة الغوث صـ ١١٧ .

على مواطني دولة اللاجئ، وبالتالى فإنها لا تنطبق بشأن اللاجئين الفلسطينيين.

وتذكر (روث لابيدوت) أستاذة القانون الدولى الإسرائيلية : «إن حق العودة يملكه مواطنو الدولة وعلى الأكثر المقيمين بصفة دائمة فيها . واللاجئون لم يكونوا يوما مواطنين أو مقيمين دائمين فى إسرائيل ، إذ أنهم فروا قبل قيامها عام ١٩٤٨ ، أو فى عام ١٩٦٧ قبل احتلالها للمناطق التى يعيشون فيها » ، وتضيف (لابيدوت) فى مقالها «إن عودة أكثر من مليون ونصف مليون لاجئ عدائى يؤدى إلى انتهاك حقوق وحريات الآخرين فى إسرائيل ، وقد يخل بالنظام العام وبازدهار المجتمع الديموقراطى» (كتب هذا المقال عندما كان عدد اللاجئين ٥ ,١ مليون فقط وليس ما يقرب من ٦ مليون كما هو الحال الآن عام ٢٠٠٩.

وتستند إلى ما نصت عليه المادة (٤) من الاتفاقية المشار إليها من انه «يجوز للدول الأطراف فى الاتفاقية الحالية ، فى أوقات الطوارئ العامة التى تهدد حياة الأمة والتى يعلن عن وجودها بصفة رسمية ، أن تتخذ من الإجراءات ما يحلها من التزاماتها طبقا للاتفاقية الحالية إلى المدى الذى تقتضيه بدقة متطلبات الوضع ، على ألا تتعارض مع التزاماتها الأخرى بموجب القانون الدولى ، ومن دون أن تتضمن تمييزا على أساس العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الديانة أو الأصل الاجتماعى فقط» .

ومن الواضح أن مقال (لابيدوت) ملئ بالمغالطات ، فالإعلان العالمى لحقوق الإنسان والاتفاقات الخاصة بها تشيران إلى عودة الشخص إلى «بلده» وليست إلى «دولته» واستعمال تعبير البلد متعمد بقصد حماية حقوق الإنسان فى أى مكان و إلا أضير سكان الأقاليم التى لا تعتبر دولا ذات سيادة ، وقد أوقعها تفسيرها فى مأزق كبير عندما أشارت إلى المناطق التى وقعت تحت الاحتلال الإسرائيلى عام ١٩٦٧ ،

فاضطرت – تبريرا للسياسة الإسرائيلية- إلى القول بعدم تمتع هؤلاء اللاجئين بحق العودة رغم أنهم كانوا حتى ذلك الوقت رعايا للدولة الأردنية .

ومن ناحية أخرى ، فإنه بالنسبة لما أشارت إليه (لابيدوت) من حق الدولة فى التحلل من التزاماتها طبقا للاتفاقية ، فإن هذا الحق موقوت بفترة الطوارئ المعلنة رسميا والتى لا يمكن الادعاء بها بعد خمسين عاما (وصلت إلى ٦٠ عاما الآن فى ٢٠٠٩ ، وفى وقت تجرى فيه المفاوضات بشأن الوضع الدائم فى الأراضى الفلسطينية و إقامة السلام الشامل فى الشرق الأوسط على أساس اجتماع أنابوليس فى ٢٦/ ١١/ ٢٠٠٧ .

وواقع الأمر أن إسرائيل ترفض حق عودة اللاجئين الفلسطينيين لأسباب أيديولوجية معروفة ، ولا تنكرها ، هى إقامة دولة يهودية خالصة وترى فى وجود أعداد كبيرة من الفلسطينيين فيها ما يؤثر على طابعها . وقد كان التخلص من عرب فلسطين هدفا ثابتا من أهداف الصهيونية منذ البداية كما أوضحنا من قبل . وقال رئيس الوزراء الإسرائيلى السابق (شامير) عام ١٩٩٢ «أن حق العودة لن يحدث فى أى وقت وبأى شكل ولا بأى طريقة».

ما تقدم يفسر الرفض الإسرائيلى لكل قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بحق العودة للاجئين الفلسطينيين والتى اتخذت تباعا منذ العام ١٩٤٨ والقرار ١٩٤ وحتى يومنا هذا مرورا بقرارى (٢٤٢)عام ١٩٦٧ و(٣٣٨) عام ١٩٧٣ من حيث التأكيد على إيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين ، وعندما ربطت الشرعية الدولية القرار ٢٧٣ عام ١٩٤٩ أى الموافقة على قبول عضوية إسرائيل فى هيئة الأمم المتحدة بقبولها قرار التقسيم للعام ١٩٤٧ (القرار ١٨١) ذهب (بن جوريون) نحو قبوله ليدخل تحت مظلة الأمم المتحدة وهو الأهم منذ ذلك الوقت .

الموقف الرسمي الفلسطيني الداعي لزيادة الاهتمام بحق العودة

أوردنا فيما سبق أراءًا لبعض المسئولين الفلسطينيين الحاليين والسابقين لحل مشكلة اللاجئين وهى كلها – فى تقديرنا – آراء واجتهادات وليست موقفا رسميا ولا تخرج عن كونها مبادرات شخصية واجتهادات أراد القائمون بها (بحسن نية فى تقديرنا) تقديم خلخلة لوضع اللاجئين ولم لا ومثل هذه الآراء والاجتهادات والمحاولات هى التى نتج عنها اتفاق أوسلو.

وإن كنا نقدر – بكل أسف – أن مثل هذه المبادرات والتصريحات التى أوردناها لها آثارها المدمرة على الحق الفلسطينى الغير قابل للتصرف فى العودة فهى تزيد من إحباط الذين ينادون بالواقعية ويستسلمون للدعايات الإسرائيلية ويدعون أن الموقف قد تغير على الأرض من عام ١٩٤٨ وصدور القرار ١٩٤ وأن العرب لا حول لهم ولا قوة أمام التأييد العسكرى والسياسى للولايات المتحدة الأمريكية وما تفرع عنه من تأييد دبلوماسى فى المحافل الدولية ومن ناحية أخرى تعتبرها إسرائيل مواقف شبه رسمية ويمكن البناء والتعويل عليها والمفاوضة منها مدعمة بذلك بخطاب الرئيس السابق جورج بوش الموجه إلى رئيس الوزراء الإسرائيلى السابق شارون بتاريخ ١٤/ ٤/ ٢٠٠٤ والذى دعا للأخذ فى الاعتبار الموقف الراهن عند تقرير الحل النهائى ، والذى يستفاد منه بعدم عودة اللاجئين وتقرير الحق فى الاستيطان .

ونسجل هنا بوضوح أن هذه الحلول ليست حلولا رسمية أو مقدمة من أى سلطة رسمية سواء :

منظمة التحرير الفلسطينية – الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى (ممثل الفلسطينيين فى الداخل والخارج) .

أو من السلطة الوطنية الفلسطينية الوليد الشرعى فى تونس للمنظمة والمناط به إدارة الأرض (المحررة باتفاق أوسلو ١٩٩٣) .

أو من الوزارة الفلسطينية المشكلة تبعا لاتفاق أوسلو و التى استحدث فيها منصب رئيس الوزراء ، وهو منصبا لم يكن مدرجا فى اتفاق أوسلو الأصلى لتعيين أبو مازن ليسحب سلطة الرئيس ياسر عرفات وهو إجراء لم يتم واستقال محمود عباس من المنصب .

الموقف الرسمى للمنظمة هو التمسك بحق العودة والتعويض ولا تزحزح عنها قيد أنملة .

والموقف الذى سجلته على نفسها منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة فى السلطة الوطنية الفلسطينية هو ما جاء فى اتفاق أوسلو حيث وافقت فى ٢٨/ ٨/ ١٩٩٣ بالتوقيع بالأحرف الأولى فى أوسلو ثم فى١٣/ ٩/ ١٩٩٣ فى البيت الأبيض فى واشنطن على إرجاء وتأجيل التفاوض بشأن اللاجئين إلى مرحلة الحل النهائى فى مدة أقصاها خمسة سنوات من الاتفاق ، ولم يبدأ هذا التفاوض للآن لأسباب خارجة عن نطاق هذه الدراسة ، ولا يعد هذا بأى شكل من الأشكال تنازلا عن حق العودة أو الإقلال من قيمته فى نظرنا .

ويسترعى الانتباه إلى أن مستندات اتفاق أوسلو ذكرت أن إسرائيل والوفد الفلسطينى الأردنى المشترك المفاوض فى اتفاق مؤتمر السلام وليس منظمة التحرير الفلسطينية هى طرف التفاوض[1] .

---

(١) محمود عباس (أبو مازن) طريق أوسلو صـ٣٤٩.

ويجب أن نذكر أن هناك أفكار لعديد من الباحثين تدور حول :

-أن مسألة عودة اللاجئين إلى أماكن سكناهم هى مسألة موجودة فى الوجدان فقط وهناك فرق بين الوجدان والواقع .

- يجب التركيز على عودة النازحين أولا ثم بعد حلها التطرق لمشكلة اللاجئين

- أن معالجة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من خلال المعادلة التى تضبط العملية السلمية والتى لا تعتمد على أية مرجعية تضعنا فى موقف المجادلة قدر الإمكان على أن نركز على إيجاد حلول من خلال القرارات الدولية كمرجعية .

- ويقترح عودة رقم متفق عليه بين إسرائيل والفلسطينيين بحيث لا يقل عن ١٠٪ من أعداد اللاجئين الحاليين (٤ مليون لاجئ عام ٢٠٠٦) ، ويحصل الباقين على الجنسية الفلسطينية وذلك رغم عدم وجودهم على أراضى فلسطينية .

- أهمية وجود مشروع مثل مشروع مارشال فى أوروبا من أجل تحسين وضع المنطقة اقتصاديا بحيث يحصل على نصيب الأسد .

- وضع تشريعات فى الدول المضيفة لحماية وجود اللاجئين الفلسطينيين فيها.

- استيعاب اللاجئين بالكامل فى الضفة الغربية وقطاع غزة (الباقى ١٠٪ فى إسرائيل) بمساعدة مشروع مارشال الدولى لمساعدتهم .

- استيعاب اللاجئين الفلسطينيين فى دول الخليج .

- استيعاب اللاجئين الفلسطينيين فى دول الهجرة (استراليا – كندا –أمريكا) .

الدعوة لعقد مؤتمر تقرير المصير للاجئين

ومن المحاولات الفردية التى تحاول إثارة حقوق اللاجئين وتسعى لعدم تهميش قضيتهم هى الجهود التى يبذلها الدكتور (نصير عارورى) المحاضر فى جامعة ماسوشيست الأمريكية لإثارة قضية اللاجئين والمطالبة بحق العودة لحوالى (٥ ملايين) فلسطينى يعيشون فى دول عديدة فى الشتات ، ويقول «د. عارورى» إن هناك فراغ قانونى يجب العمل على حله من خلال تشكيل هيئة عليا تمثل اللاجئين وتدافع عن حقوقهم فى المحافل الدولية ، وأنه يجب الدعوة «لمؤتمر العودة وتقرير المصير» وأوضح أن القرارات الدولية الخاصة باللاجئين تتعرض للتهميش نتيجة ما آلت إليه مع التوقيع على اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣ وأنه مع الضعف الذى اعترى عملية المطالبة بتطبيق تلك القوانين والتشريعات الدولية بعدما أصاب منظمة التحرير الفلسطينية من انزواء عن المواجهة السياسية لصالح السلطة الوطنية الفلسطينية .

وقال إنه كمؤشر على أن اتفاقات أوسلو جاءت لمحاولة أن تحل محل القوانين الدولية ما قامت به (مادلين أولبرايت) مندوبة الولايات المتحدة الأمريكية لدى منظمة الأمم المتحدة أرسلت فى سبتمبر ١٩٩٤ رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة أوضحت فيها أن قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بفلسطين أصبحت مثيرة للجدل وقديمة فى إشارة إلى أنه ينبغى تجاهلها ، وقال الدكتور نصير عارورى: إن الفلسطينيين أصبحوا على أعتاب فقدان الإطار القانونى والسياسى الذى يحدد حقوقهم ويضمنها .

ويضيف «د. العاروري» إن تعامل الفلسطينيين القانوني مع هذه القرارات لا يتم بشكل جريء وإنما بطريق أقرب إلى الشعارات ، واتهم المفاوضين الفلسطينيين أنهم بدلا من أن يضعوا أنفسهم في موقع المدافع والحارس لهذه الحقوق فإنهم بدأوا المشاركة في استبعادها إلى جانب الإسرائيليين . ووصف قيام المجلس الوطني الفلسطيني قبل شهر من الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة بتعديل الميثاق لمنظمة (م. ت. ف) بأنه واحد من المواقف غير المشرفة في التاريخ الفلسطيني الحديث[1]، مشيرا إلى وصف رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق (شيمون بيريز) لقرار المجلس بأنه أهم التغيرات الأيديولوجية في هذا القرن (تعديل دستور منظمة التحرير الفلسطينية والذي يعترف بإسرائيل) واعتبر الدكتور العاروري إن مؤتمر العودة الذي يناصره ويعمل من أجله يشكل حالة مناقضة للحالة التي خرج بها مؤتمر أوسلو ١٩٩٣ . وقال إن المؤتمر المأمول في عقده سيكون منتدى علنيا ومفتوحا للمشاركة الأهلية ولن يكون منحازا لأي فصيل أو رؤية سياسية أو أيديولوجية وسيكون مرتكزا على القرارات الدولية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

وقال «د.عاروري» إن الأسباب الأساسية للدعوة للمؤتمر هي :

-قيام كيان يمثل اللاجئين في الستينات لأن المجلس التشريعي الفلسطيني الحالي يمثل فلسطينيو الضفة الغربية وغزة والقدس .

- انحسار منظمة التحرير الفلسطينية وتواريها خلف السلطة الوطنية الفلسطينية .

- انكفاء وعدم فاعلية عمل المجلس الوطني الفلسطيني .

- سيشارك في المؤتمر ممثلين للاجئين وليس لاجئي المنطقة فقط بل دول الشتات (الولايات المتحدة – كندا – دول أمريكا الجنوبية) والذين لم يسمع لهم صوتا من قبل .

(١) جريدة النهار ٢٠/ ٨/ ١٩٩٦.

وكذلك الدكتور(تيسير عمر)عضو الوفد الفلسطيني المفاوض في لجنة اللاجئين في اللجنة المتفرعة عن مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ وذلك في ندوة جامعة بيت لحم عن اللاجئين [1]. وقدم في المؤتمر المذكور الدكتور (ناجح جرار) مدير البرنامج الأكاديمي للاجئين في جامعة النجاح بنابلس عدة اقتراحات منها :

إذا كان (بيريز) وقد أصبح بعد ذلك في وزارة برئاسة شارون (الليكود) أو أولمرت (كاديما) يدعو لتوطين الإسرائيليين في المثلث الشمالي (الجليل) فمن باب أولى عودة اللاجئين الفلسطينيين حاليا في لبنان إلى شمال إسرائيل وهناك دراسات أثبتت إمكانية ذلك وهو ما ليس مستحيلا من الناحية الاقتصادية أو السكانية .

توسيع قطاع غزة في صحراء النقب (على نحو ما هو وارد بخريطة التقسيم التي أقرتها الأمم المتحدة)لاستيعاب لاجئين من الأردن .

هذا ونرى أن اقتراح الدكتور نصير عاروري من إنشاء «مؤتمر للعودة وتقرير المصير »لا يتعارض مع ما يقترحه الدكتور سليمان أبو ستة من إقامة «هيئة أرض فلسطين» إذ أن الهدف الأول هو هدف سياسي وقانوني بينما الهدف الثاني هو هدف مادي لإقرار الحقوق الفلسطينية في الأرض وعلى الأرض .

---

(١) جريدة النهار ٢٥/ ١١/ ١٩٩٩غزة .

المصادر القانونية الخاصة بمعاملة اللاجئين

تنقسم المصادر القانونية فيما يختص بمعاملة اللاجئين عموما إلى ستة أنواع من المصادر هى :

- الاتفاقات الدولية .
- الإعلانات الدولية .
- الاتفاقات الإقليمية .
- تطور وضع الفرد الأجنبى .
- الحركة الدولية لحقوق الإنسان .
- التشريعات الوطنية (وقد تناولناها فى الباب الثالث) .

المصادر الخاصة

هى القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن وبعبارة أخرى فإن حقوق اللاجئين هى حقوق الإنسان الأساسية كما وردت فى الصكوك والاتفاقات الدولية ، وقرارات الأمم المتحدة ، فحقوق اللاجئين الفلسطينيين بشكل خاص هى حقوق الإنسان الأساسية والحقوق التى اعترفت لهم بها الأمم المتحدة . وثمة عدد من الوثائق الدولية تؤثر فى وضع الفلسطينيين كلاجئين وأشخاص فاقدى الجنسية :

- ميثاق الأمم المتحدة ١٩٤٥ .

- القانون الدولى .

- الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين الموقعة فى جنيف فى ٢٨/ ٧/ ١٩٥١ ، ودخلت حيز التنفيذ فى ٢٢/ ٤/ ١٩٥٤ .

- البروتوكول المتعلق بوضع اللاجئين (بروتوكول اللاجئين) الموقع فى نيويورك فى ٢٢/ ٤/ ١٩٥٤ ، و الذى دخل حيز التنفيذ فى ٣١/ ١/ ١٩٦٧ وقد وقعت إسرائيل على الاتفاقية والبروتوكول – ومن البلاد العربية (مصر، الجزائر ، المغرب ، جيبوتى ، الصومال ، السودان ، تونس ، اليمن) .

- الاتفاقية المتعلقة بوضع الأشخاص عديمى الجنسية (اتفاقية انعدام الجنسية) الموقعة فى ٢٨/ ٩/ ١٩٥٤ .

- اتفاقية إبطال انعدام الجنسية (اتفاقية انعدام الجنسية) الموقعة فى ٣٠/ ٨/ ١٩٦١ ، وقد سرى مفعولها فى ١٣/ ١٢/ ١٩٧٥ .

- الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ١٩٤٨ .

- القانون الإنسانى العام ١٩٦٦ .

- الميثاق العالمى لحقوق الإنسان السياسية ١٩٦٦.

كما أكدت حق العودة الاتفاقيات الإقليمية لحقوق الإنسان ومنها :

- المعاهدة أو الميثاق الأمريكى لحقوق الإنسان ١٩٦٩ .

- الميثاق الأفريقى لحقوق الإنسان والشعوب ١٩٨١ .

وفيما يلى ما تناولته بعض هذه المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات من حقوق للاجئين الفلسطينيين .

١- ميثاق الأمم المتحدة

أكد الميثاق فى فقرته الثانية من الديباجة على «الحقوق الأساسية للإنسان وكرامة الفرد وقدره ، وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية» ونص فى فقرته الثالثة «بحق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولى» وقد خصص الفصل الحادى عشر من الميثاق لحقوق الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى ، وخصص الفصل الثانى عشر لنظام الوصاية الدولى (عندما قامت الأمم المتحدة كانت فلسطين تحت الانتداب البريطانى بمقتضى قرار من عصبة الأمم) .

٢- الإعلان العالمى لحقوق الإنسان

تضمن الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الذى أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ديسمبر ١٩٤٨ فى الدورة الثالثة بالقرار ٢١٧ فى المادة ١٣ فقرة (٢) «لكل فرد الحق فى مغادرة أى بلد بما فيها بلده والحق فى العودة إليه» .

٣- العهد أو الميثاق أو الإعلان الدولى للحقوق المدنية

تضمن العهد الدولى للحقوق المدنية الموقع فى ١٦/ ١٢/ ١٩٦٦ والبروتوكول الملحق به فى المادة ١٢ فقرة (٢ ، ٤) «الحق فى مغادرة الفرد لأى بلد بما فى ذلك بلده ، وعدم حرمانه بطريقة متعسفة بدخول بلده ولا يجوز أن يحرم أحد بالقوة من العودة لوطنه» .

٤- الاتفاقية الأوروبية لحماية الحقوق الأساسية للانسان

وقد ورد بها «أنه من غير المسموح به حرمان أى شخص من الدولة التى كان الفرد أحد مواطنيها من العودة لوطنه» .

٥- الميثاق الأمريكى لحقوق الإنسان

وقد ورد به «من غير المعقول طرد أى شخص من وطنه وحرمانه من العودة إليه» .

٦- الميثاق الأفريقى لحقوق الإنسان

وقد ور دبه «لكل شخص الحق فى العودة إلى بلده» .

٧- اتفاقيات جنيف

بالرغم من أن حق العودة للاجئين إلى أوطانهم اعتبر شيئا عاديا بل وبديهيا فى الحياة اليومية ، وحظى نتيجة لذلك بالقليل من الاهتمام فى القانون الدولى ، بالمقارنة مع مبادئ أخرى فقد أكدت إتفاقيات جنيف على حق العودة فى عدد من المواقع ومن أهمها:

- المادة الخامسة والمادة الثالثة والستين من اتفاقيات جينيف الأولى .
- المادة السادسة والمادة الثانية والستين فى اتفاقيات جينيف الثانية .
- المادة الخامسة والمادة الثانية والأربعين من اتفاقيات جينيف الثالثة
- المادة مائة وثمانية وخمسين من اتفاقية جينيف الرابعة .

كذلك فإن اتفاقية جنيف الرابعة (١٢أغسطس ١٩٤٩) لحماية المواطنين وقت الحرب فى مادتها (٤٩) الخاصة بإجراءات الترحيل والنقل والإجلاء ، تحظر على سلطات الاحتلال الإبعاد الفردى أو الجماعى خارج الأرض المحتلة مهما كان الدافع وإن أجازت لها بشروط خاصة تتصل باعتبارات أمن السكان أو المقتضيات العسكرية أن تتخذ إجراءات محددة ، وقررت الاتفاقية فى الوقت نفسه إعادة المبعدين أو الذين تم إجلاؤهم إلى ديارهم فور توقف الأعمال العدائية.

إذاً فحق العودة مكفول تحت حق تقرير المصير، وحق الملكية الذى لا يسقط بالتقادم ولا بالسيادة ولا بالاحتلال وليست له مدة زمنية فهو حق مطلق، حتى ولو قبل المهزوم باتفاقية فإن ذلك لا يسقط حق الملكية، وإلى ذلك كله فإن حق العودة مكفول جماعيا بحق تقرير المصير وهذا الحق اعترفت به الأمم المتحدة عام ١٩٤٦ واعتبرت فيه أن حق تقرير المصير هو مبدأ قانونى، وكلمة مبدأ معناها أنه غير قابل للتصرف وليس موضع مفاوضة أو انتقاص.

وهناك محاولات واجتهادات أكثر لدراسة مدى انطباق المعاهدات والقوانين المختلفة على اللاجئين الفلسطينيين لبحث ودراسة مدى الحماية الدولية والامتيازات التى تحصلت عليها بموجب تلك الاتفاقية وبنودها من عدمه.

ولا يهمنا هنا أن نبرز أو نوضح كل هذه الدعاوى، والدعاوى المضادة على أهميتها لأن مجالها هو كتب القانون المختصة بقدر ما يهمنا الإحاطة بالخطوط العريضة لذلك الإطار القانونى الذى يستظل بحمايته اللاجئون عموما واللاجئون الفلسطينيون خصوصا.

من ناحية القانون الدولى[1]:

تحكم مشكلة اللاجئين الفلسطينيين فى سياقها القانونى اعتبارات تتصل ضمن ما تتصل بتعريف اللاجىء ومدى انطباق هذا التعريف على مجموعتى اللاجئين الفلسطينيين عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧. وحتى يمكن معرفة مدى تمتع اللاجئين الفلسطينيين بحقوق الحماية وإلى أى مدى يمكن وقوعهم تحت مظلة الاتفاقيات والمواثيق والقوانين الدولية العامة التى تتبادل حقوق اللاجئين يجب علينا أولا أن

(١) معهد البحوث والدراسات العربية: المجتمع الدولى والقضية الفلسطينية مجموعة باحثين(صـ٤٨ : صـ٥٣).

نوصف ونشخص تعريف من هو اللاجئ الفلسطيني .

ويتصل التعريف أيضا بالحقوق الأساسية المقررة للاجئين وفقا لما قررته المواثيق الدولية سواء منها ما يتعلق بحقوق الإنسان عامة ، أو بوضع اللاجئين بصفة خاصة ، وفقا لما قررته الأمم المتحدة سواء ما صدر عن مجلس الأمن أو الجمعية العامة .

هذا ، ويثير حق العودة عددا من الإشكاليات ، وقد جاءت المحاولات الأولى فى إطار الوثائق الدولية لتعريف اللاجئ متمثلة فى اتفاقية جينيف الموقعة فى ٢٨ يوليو ١٩٥١ وكذلك فى تعريف وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين فى الشرق الأدنى (الأونروا) عام ١٩٥١.

أما اتفاقية جنيف فقد عرفت اللاجئ بالآتى:

«كل من وجد نتيجة لأحداث أو ظروف وقعت قبل الأول من يناير ١٩٥١ وتعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه لفئة معينة أو بسبب آرائه السياسية – خارج البلد التى يحمل جنسيتها ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب الخوف من العودة إلى تلك البلد ، أو كل من لا جنسية له وهو خارج مكان إقامته السابقة ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب الخوف فى العودة لذلك البلد» .

وفى ترجمة أخرى

تعرف اتفاقية جينيف بشأن اللاجئين لسنة ١٩٥١ بأنه «كل من وجد نتيجة لأحداث أو ظروف وقعت قبل أول يناير ١٩٥١ وتعرض لاضطهاد بسبب أصله العرقى أو ديانته أو جنسيته أو انتمائه لفئة معينة أو بسبب آرائه السياسية خارج البلد التى يحمل جنسيتها ، ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب الخوف من العودة إلى تلك البلد ، أو كل من لا جنسية له ويكون خارج مكان إقامته السابق ، ولا يستطيع

العودة أولا يرغب فى العودة إليها بسبب الخوف » .

ومن الواضح أن التعريف الأول قاصر على المستفيدين من خدمات (أونروا) ، أما الأخير فانه مرتبط بظروف الحرب العالمية الأخيرة . وقد نشب الخلاف فى مجموعة العمل الخاصة باللاجئين (فى المفاوضات المتعددة الأطراف) بشأن أفراد عائلة اللاجئين الذين تطبق بشأنهم ترتيبات جمع شمل العائلات ، كما وقع الخلاف بشأن تعريف النازحين عام ١٩٦٧ .

وتعريف اللاجئ الفلسطينى الذى تقوم منظمة الأونروا بتقديم المعونة المادية له هو فى تقديرنا تعريف إنسانى فقط بغرض تقديم العون وليس تعريفا قانونيا ، وذلك لأنه حتى بهذا التعريف أو المعيار فإن كثيرا من اللاجئين لا تقدم لهم الأونروا الخدمات بسبب عدم انطباق تعريفها عليهم ، ولا يستطيع أحد أيا كان أن يحذفهم من أعداد اللاجئين الذين طردوا من أرضهم عام ١٩٤٨ وهذا التعريف هو:

أ - طبقا لتعريف (أونروا) يعتبر اللاجئ الفلسطينى هو «الشخص الذى كانت إقامته العادية فى فلسطين لسنتين على الأقل قبل حرب ١٩٤٨ ويكون قد فقد بسبب هذه الحرب منزله ووسائل معيشته ولجأ عام ١٩٤٨ إلى إحدى البلاد التى تؤمن فيها الأونروا المعونة» .

وفى ترجمة أخرى

عرفت (الأونروا) اللاجئ الفلسطينى على وجه التحديد بأنه «الشخص الذى كان مسكنه الطبيعى فى فلسطين لمدة عامين على الأقل قبل عام ١٩٤٨ و الذى فقد نتيجة لحرب ١٩٤٨ مسكنه ووسائل معيشته ولجأ إلى إحدى الدول حيث تقدم الوكالة مساعدتها» وينسحب هذا التعريف وأهلية تلقى المساعدة على أولاده وأحفاده .

وقد صدرت بعد ذلك عدة قرارات وإعلانات واتفاقيات دولية سواء بشأن اللاجئين بصفة عامة أو بشأن اللاجئين الفلسطينيين بصفة خاصة من أجل استكمال أوجه النقص فى التعريفين السابقين واللحاق بالأوضاع الدولية والتطور القانونى المواكب لها ولحماية تلك الطائفة من البشر التى توجد فى وضع إنسانى خاص بحيث أصبح التعريف الأشمل للاجئ حاليا هو أنه ذلك الشخص المضطر إلى ترك بلده لاعتقاد حقيقى وجدى بالإضطهاد والخوف على حياته أو كيانه بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو رأيه السياسى .

وهناك عديد من الدراسات التى يرى أصحابها انطباق تلك المعاهدة ، أو تلك الفقرة أو الأخرى عن الضفة وغزة باعتبار أن سكان الإقليميين قد دفعوا للجوء مرة أخرى نتيجة احتلال إسرائيلى مسلح بدأ يوم ٥/ ٦/ ١٩٦٧ ولا زال يرزح مكانهما تحت وطأته حتى اليوم ، سواء السكان الأصليين المقيمين فيهما قبل عام ١٩٤٨ أو أولئك اللاجئين الذين وصلت جموعهم إليها والذين تغير وضعهم القانونى (STATUS) .

والضفة الغربية على سبيل المثال كانت ضمن إقليم الشام ثم خضعت للحكم العثمانى ثم الانتداب البريطانى.ثم الانخراط فى المملكة الأردنية الهاشمية ومثل هذا الوضع حدث تماما لإقليم غزة باستثناء أن إدارته المصرية لم تضمه للأراضى المصرية واحتفظت له بكيانه السياسى .

وأصبح القانون الإنسانى وهو الذى يعالج أوضاع المواطنين أثناء الحرب واجب التطبيق على الضفة وغزة باعتبارهما تحت الاحتلال الإسرائيلى حتى اليوم ولوقوع اللاجئين فيهما ضحايا للنزاعات المسلحة ، وهذا الوضع لا ينطبق على اللاجئين فى أى مكان آخر ، وذلك باستثناء وقوع أجزاء من لبنان تحت الاحتلال

الإسرائيلى ووقوع السكان فيها ومنهم اللاجئون تحت طائلته ، وكذلك وقوع الكويت الموجود بها آلاف اللاجئين الفلسطينيين تحت الاحتلال العراقى أثناء غزو الرئيس العراقى صدام حسين فى الفترة من أغسطس ١٩٩٠ وحتى يناير ١٩٩١ ، وبذلك أصبح السكان فى الضفة وغزة محميين بالقانون الإنسانى الدولى ، والذى تنفذه الحماية الدولية للصليب الأحمر:

INTERNATIONAL COMMITTEE OF THE RED CROSS (I. C. R. C)

وكثير من الذين تناولوا حق العودة بالدراسة ينادون بفكرة أنه أصبح مرادفا لدى الفلسطينيين لأرض إسرائيل بالنسبة لليهود (ERETZ ISRAEL) وأن الفلسطينيين بذلك قد حملوا قرار الجمعية العامة أكثر مما يحتمل قانونيا .

ويقول بعض الدارسين بأن للاجئين الفلسطينيين وضع فريد من نوعه بحسب القانون الدولى ، فخلافا لأى جماعة أو فئة أخرى من اللاجئين فى العالم ، يميز الفلسطينيون بمعاملة استثنائية فى الوثائق القانونية الدولية الرئيسية التى تنظم حقوق الدول وواجباتها تجاه اللاجئين والأشخاص الفاقدى الجنسية ، وقد فسرت جميع الدول والكيانات الدولية تقريبا الأحكام ذات الصلة فى هذه الوثائق بأنها تحد بشدة من حقوق اللاجئين الفلسطينيين مقارنة بالحقوق المضمونة لكل جماعة أخرى من اللاجئين ، ونتيجة لذلك يعامل اللاجئون الفلسطينيون بوصفهم غير مؤهلين لمعظم حقوق الحماية الأساسية التى يوفرها القانون الدولى للاجئين والأشخاص الفاقدى الجنسية عموما ، الأمر الذى يزيد من تآكل الضمانات القانونية الدولية غير المستقرة التى تقدمها حقوق الإنسان الدوليّة والقانون الإنسانى حاليا إلى هؤلاء السكان .

إن عددا من العواقب ينهال من هذا التطبيق الفريد لقانون اللاجئين على وضع

اللاجئين الفلسطينيين .

يؤثر فى نوع الحماية المقدمة إلى الفلسطينيين بموجب قانون اللاجئين الدولى مقارنة بالمساعدة التى يتلقونها كلاجئين .

يؤثر فى المدى الذى يمكن أن يبلغه اللاجئون الفلسطينيون - الأشخاص الفاقدو الجنسية - فى المطالبة بضمانات حقوق الإنسان الدولية[1] وما إذا كان هناك منابر متاحة لهم للمطالبة بمثل هذه الحقوق .

يقود إلى مسألة ماهية الكيان أو الوكالة التى لها سلطة تمثيل مصالح اللاجئين الفلسطينيين ، سواء فى هيئات دولية كالأمم المتحدة أو أمام منابر قانونية - سياسية دولية أو محلية ، أو فى مفاوضات مع دول مثل إسرائيل .

الفردية المعترف بها فى ظل القانون الدولى وتوطيد هذه الحقوق فى حالة اللاجئين الفلسطينيين عندما تصطدم حقوق كهذه بحقوق جماعية بموجب القانون الدولى - وفى هذه الحالة ، حق تقرير المصير.

وينادى كاتب هذه السطور بأن تفسير مبادئ قانون اللاجئين ووثائقه يتطلب للاجئين الفلسطينيين نظاما دوليا لحقوق الإنسان يكون خاصا لكنه ضعيف على نحو استثنائى إنما هو تفسير للقانون غير صحيح . فاللاجئون الفلسطينيون مخولون

---

(1) القانون الدولى لحقوق الإنسان ينطبق على كل فرد ، بصرف النظر عن المكان والحال ، والوثائق الرئيسية الدولية لحقوق الإنسان التى ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية تضم قرار الجمعية العامة 217 (A) , UN GAOR 3rd sess, UN DOC. A /٨١٠ (١٩٤٨) بشأن الإعلان العالمى لحقوق الإنسان . المعاهدة الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) ، التى استهل التوقيع عليها فى ١٩ ديسمبر ١٩٦٦ (171 UNTS 999) وقد سرى مفعولها فى ٣ يناير ١٩٧٦ ((6ILM 360 (1967)). ونصوص هذه الوثائق فضلا عن نصوص الوثائق ملزمة لدولة فى أى موقف خاص إنما يتوقف على عدد من العوامل المعقدة ، التى لا يمكن معالجتها هنا .

لا للحصول على حماية منقوصة ، بل للحصول على نظام حماية مضاعفة . والاستنتاجات هذه مرتكزة على مراجعة مضنية للكلام الواضح للنصوص ذات الصلة ، ونيات واضعى مسودات الوثائق ، وغرض الوثائق نفسها والمجال الذى تغطيه ، وإعادة تفسير الوثائق بهذه الطريقة تغير بشكل درامى الاستنتاجات التى يستخلصها المرء بشأن كل مسألة من المسائل الآنفة الذكر . ونتناول باختصار القضايا الأربع المدرجة فى القائمة ، ويبحث فى تطبيقها بمقتضى الوثائق المعاد تفسيرها ، ويناقش بعضا من مضامينها من أجل ترسيخ حلول دائمة للاجئين الفلسطينيين[1] .

ويذكر ALEX TAKENBERG : أن من المشكوك فيه وقوع اللاجئين فى الضفة وغزة تحت نصوص هذه الاتفاقية لأن اللاجئين فيها لا يقعون فى دولة متعاقدة على الاتفاقية ، وهو يذكر أن (هذا الاستثناء للاجئين فى الضفة وغزة) يتفق مع الخطوط العريضة للقانون الإنسانى الدولى (اتفاقية جينيف) ، والاتفاقية تقع فقط على من لا تقدم لهم الأونروا خدمات مثل اللاجئين فى مصر – كندا – الولايات المتحدة – والدول الأخرى الملتزمة بالاتفاقية ، وتشكيل المعاهدة لايؤسس حقوقا للاجئين بل يوضح معايير معاملتهم فى بلد اللجوء مثل مواطنى هذا البلد فى (العمل – القضاء – الرعاية الصحية.....إلخ).

فالمعاهدة توضح معاملة الفارين اختيارا من بلدهم بسبب (الاضطهاد الدينى – السياسى – العرقى – الاجتماعى) إلى بلد المهجر وهم لا يريدون العودة إلى بلدهم الأصلى للأسباب السابقة . وبالرغم من أن هذه المعاهدة تترك عددا من الأمور الهامة لم تعالجها فلفظ لاجئ لا يعبر من تلقاء نفسه عن عملية الانتقال هل هى

(1) د. نصير عارورى : اللاجئون الفلسطينيون حق العودة ، مركز دراسات الوحدة العربية صـ٢٥١ – ٢٥٢.

طواعية مثل اللجوء السياسى أو اللجوء الدينى أو الجنسى أو العرقى . أو اللجوء الاضطرارى بسبب ظروف سياسية – أو طبيعية – أو اقتصادية أو أمنية .

وتعطى معاهدة اللاجئين ١٩٥١ فوائد ومميزات للاجئين من الناحية القانونية والسياسية ، ولكن الأونروا لا تعطى اللاجئين أى حقوق حتى فى مستوى المساعدة للمستحقين لها والأونروا حددت فقط من هجر اللاجئين ليس من هى حقوق التى يخضع لميزانيتها المعتبرة .

وقد طالبت الاتفاقية بعدد من الامتيازات لحماية اللاجئين منها :«أنه لا تقوم أى من الدول المتعاقدة بطرد أو الحيلولة دون عودة اللاجئين بأى طريقة كانت ، وأن لا تكون حريتهم وحركتهم عرضة للخطر على أساس العرق أو الدين أو العضوية فى جماعات سياسية أو اجتماعية أو نتيجة لآرائهم السياسية ، وقد طلب الميثاق بتوفير عدد من التسهيلات للاجئين

وتنص جميعا على أن أى إشعار بانتهاء سريان الاتفاقية (التى تحمى اللاجئين) بنص محدود إلى أن تتم التوقيع على (اتفاقيات) السلام وبعد أن تتم العمليات المرتبطة بالنزاعات مثل إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين وتوطين أو عودة اللاجئين [(١)] .

ويبنى الكتاب الذين ينكرون حق الفلسطينيين فى التمتع باتفاقية عام ١٩٥١على عدد من الأسس هى :

– أن اللاجئين عام ١٩٤٨ كانوا تحت الانتداب البريطانى ولم يكن لهم جنسية أى عديمى الجنسية (STATELESS).

– أنهم لم يغادروا إلى دولة ما ، لكنهم لجأوا إلى الضفة الغربية التى كانت تحت الإدارة الأردنية وليست السيادة الأردنية بدليل أن الأردن ضم الضفة الغربية عام

(١) حمد موعد :اللاجئون الفلسطينيون جوهر الصراع وعقدة التسوية صـ ٤٥٤

١٩٥٠ وفك الارتباط ولا سيادة له على الضفة ومن ثم فإن اللاجئين لا يتمتعون بحماية معاهدة اللاجئين عام ١٩٥١ وهذا الحال ينطبق على مصر التى كانت تدير قطاع غزة وليس لها السيادة عليه .

- أن اللاجئين يتمتعون بمظلة الأونروا ومن ثم فهم ليسوا بحاجة إلى حماية المعاهدة .

- أنه تم خلق كيان سياسى جديد ، وان كان الكيان الذى هجروا منه (فلسطين) لم يعد موجودا ليحق لهم العودة إليه ، وذلك مع الانتهاء التلقائى للانتداب البريطانى .

- إن جزء منهم من فلسطين ورفض إسرائيل لعودتهم وضع نهائية للممارسة المؤقتة لتقرير المصير من قبل الفلسطينيين .

- إن حق عودة اللاجئين الفلسطينيين وحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى متدخلان بشكل وثيق

- للاجئين الفلسطينيين بلا شك الحق فى العودة إلى بلادهم فلسطين وطالما لا يوجد دولة فلسطينية فإن هذا الحق ينطبق على مجمل منطقة الانتداب البريطانى .

ومع ذلك ، ولأن منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها ممثل للشعب الفلسطينى قد اعترفت بحق إسرائيل فى الوجود .

من الواضح أن اللاجئين الفلسطينيين سيكونون فى إمكانهم فقط ممارسة حقهم فى العودة بالتوازى مع حقهم فى تقرير المصير

كما أن اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ تحذف من تحت مظلتها اللاجئين الذين تخدمهم أى وكالة أخرى غير وكالة اللاجئين (UN H C R) حيث تنص على «لا تنطبق هذه الاتفاقية على أشخاص يتلقون حاليا حماية أو مساعدة من أجهزة أو

وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة غير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين . وفى تقدير كاتب هذه السطور :

أنه من غير المنطقى أن يكون القصد بعدم تقديم الحماية القانونية للاجئين تناولهم معونات مادية من وكالة أخرى .

إذ أننا نرى أن المقصود هو عدم ازدواجية الحماية الدولية .وبما أن الأونروا لا تقدم حماية قانونية أو سياسية فإن اللاجئين الفلسطينيين الذين تقدم لهم الأونروا الدعم المادى لا يجب أن يستثنوا من حماية المنظمة الدولية (UN H C R) وبذلك يكون هناك وكالة لتقديم الخدمات و يتمتع اللاجئين بالحقوق السياسية والمظلة التى توفرها اتفاقية اللاجئين عن طريق ولاية (UN H C R) .

ولنا وجهة نظر أخرى تبدو بالغة الوضوح وهى :

إن اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بالوجود الإسرائيلى لا يعنى أن هذا الكيان الإسرائيلى لا يسدد ما عليه من التزامات قانونية وأهمها عودة اللاجئين ، وهو فى هذا ما يمكن أن يقال أن مشتر قام بشراء منزل على أن يدفع البائع ما عليه من أقساط والتزامات سابقة على تاريخ الشراء أى أن الاعتراف لا يسقط التزام إسرائيل تجاه اللاجئين ، ولا يعطى اعتراف (م. ت. ف) بإسرائيل فى الحق فى إسقاط ما عليها من التزامات دولية وعلى سبيل المثال فقد ردت إسرائيل حقوق مودعين أجانب فى بنوك فلسطين الانتدابية وبفرض التسليم بما يقوله (ALEX TAKENBERG) .

إن اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل لم يحدد لها حدودا معترفا بها من قبل الفلسطينيين فإن حق العودة يظل كذلك من الناحية النظرية حتى تعترف (م.ت. ف) بالمكان الجغرافى لفلسطين .

وعلى سبيل المثال فإن ألمانيا قد دفعت تعويضات لليهود ، ولم تكن حكومتها التى دفعت التعويضات هى التى أساءت إلى اليهود فيها .

وبفرض أن منظمة التحرير اعترفت لإسرائيل بالوجود فى اتفاق أوسلو فى ١٣/ ٩/ ١٩٩٣ فإنه كان للاجئين حق العودة من تاريخ طردهم عام ١٩٤٨ - حتى ذلك العام وهذا لا يسقط بالتقادم أو بالتصرف ، أى أن اللاجئين من المفترض أن يكونوا قد عادوا إلى أرضهم قبل اتفاق منظمة التحرير ، وقد نص الاتفاق المذكور على أن موضوع اللاجئين سيعالج فيما بعد . ولا يوجد أى إيحاء فى نصوصه بأن المنظمة أسقطته أو قبلت بالتقليل من أهمية هذا الحق لأنها وإن كانت لم تنص على تطبيق القرار ١٩٤ إلا أنها وضعته فى مصاف مساو لقضايا (القدس - المستوطنات - الحدود - المياه) كما أن من الأهمية بمكان أن نرد على ادعاءات بأن دولة فلسطين لا وجود لها ومن ثم فليس للاجئين حق العودة والتعويض .

وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن الحكومة الألمانية تمثل ألمانيا فإن أجزاء كبيرة من ألمانيا اقتطعت وتكونت فيها على سبيل المثال ألمانيا الشرقية ، إذاً التزام ألمانيا قائم برغم تعديل الإقليم الذى تمارس عليه سيادتها وهو مناظر تماما لالتزام إسرائيل بعودة اللاجئين وإن لم تكن هناك دولة فلسطينية قائمة حتى اليوم وذلك تنفيذا لمبدأ توارث الدول .

ويمكن الرد بسهولة على ادعاء عدم وجود جنسية للاجئين قبل لجوؤهم إلى خارج بلادهم عام ١٩٤٨ بالآتى :

الجنسية الفلسطينية كانت موجودة من عام ١٩١٩ ففى ٢٨/ ٤/ ١٩١٩ قالت عصبة الأمم إن الجنسية الفلسطينية ستكون محل استشارة إدارية ، ومساعدة من قبل سلطات الانتداب حتى يحين الزمان الذى يستطيع الفلسطينيون أن يحكموا أنفسهم

بأنفسهم .

فى عام ١٩٢١ ذكر صك الانتداب فى المادة السابعة أن الإدارة فى فلسطين ستكون مسئولة عن إصدار قانون الجنسية .

نصت المادة ٣ من اتفاق لوزان الموقعة فى ٢٤/ ٧/ ١٩٢٣ على أن كل المواطنين الأتراك المقيمين فى الأراضى التى سلخت عن تركيا نتيجة لمواد سابقة فى الاتفاقية سيصبحون فى ذات أنفسهم (IPSO FACTO) مواطنين فى الدولة التى تتبع لها هذه الأراضى .

أكدت الحكومة البريطانية من خلال ما يعرف بمذكرة تشرشل وزير المستعمرات حينئذ الصادرة فى ٣/ ٧/ ١٩٢٢ حق قانون الجنسية المذكور .

أن فلسطين كان لها مقومات الدولة وأصدرت الحكومة الفلسطينية جوزات سفر وطوابع وعملات مالية

مبادئ القانون الدولي لانعدام الجنسية المنطبقة على الفلسطينيين [1]

بالإضافة إلى اتفاقية اللاجئين فإن حقوق الإنسان للأفراد الفلسطينيين متأثرة أيضا بوثائق تنظيم حقوقهم كأشخاص عديمى الجنسية . ومسألة بم يعرف الوضع القانونى الدولى «الفلسطينى» معقدة للغاية وهى طبعا تحدد الحقوق التى يتعين تقديمها إليهم .

وباختصار فى ظل الانتداب البريطانى ، سلم الفلسطينيون بالوضع القانونى إما كرعايا وإما مواطنى فلسطين ، وإما كرعايا ومواطنين معا ، ووضع الرعايا (المواطنين الفلسطينيين) بعد إنشاء دولة إسرائيل محدد بمبادئ خلافة الدول ، وحقوق الإنسان ، والقانون الإنسانى وهناك جدل كبير حول ما إذا كان إعلان دولة إسرائيل والاعتراف بها قد أنهيا وضع مواطنة الفلسطينيين كأمر يتعلق بالقانون الدولى ، وكان الأثر النهائى لتأسيس إسرائيل وإقرار قانون الجنسية الإسرائيلى هو أن الأغلبية الساحقة من الفلسطينيين الذين طردوا من بيوتهم وأراضيهم أصبحت عديمة الجنسية ، سواء بحكم القانون أو بحكم الواقع كمسألة قانونية أو كنتيجة عملية .

الوضع القانونى للفلسطينيين حسب قانون اللاجئين

إن الفلسطينيين المقيمين فى الضفة الغربية وغزه ، والذين ظلوا فى أماكن نشأتهم

(1) راجع كتاب دكتور نصير عاروری : اللاجئون الفلسطينيون حق العودة صـ ٢٥٣.

ليسوا لاجئين ، سواء بمفهوم اتفاقية اللاجئين أو بمفهوم الأمر الواقع الذى استخدمه واضعو صياغة المادة (١د) فى الاتفاقية وما لم يحوزوا المواطنة الإسرائيلية – كما فعل كثير من المقدسيين– فإنهم ليسوا «رعايا أى دولة» حيث أنه لا توجد حتى الآن دولة فلسطين معترف بها ، وهم لذلك عديمى الجنسية لكنهم ليسوا لاجئين ، وبالإضافة إلى ذلك فإن الفلسطينيين الذين تعترف حكومة البلاد التى يقيمون فيها بأنهم ذوى حقوق مثل أى مواطن وعليهم واجباته يمكن استبعادهم من اعتبارهم لاجئين بموجب اتفاقية اللاجئين.

ومثل هؤلاء قد لا يكونوا لاجئين لكن يظلون عديمى الجنسية . والفلسطينيون الذين حازوا جنسية جديدة وحماية الدولة الجديدة لا يعتبرون لاجئين وهم ليسوا عديمى الجنسية أيضا بموجب أحكام اتفاقية انعدام الجنسية لكن مسألة ما إذا كان الفلسطينيون الذين هم مواطنون أردنيون يتمتعون بجنسية جديدة وحماية فليست مسألة بسيطة فى ضوء إجراءات كثيرة اتخذها الأردن لتجريد الفلسطينيين من جوازات سفرهم وإصدار جوازات سفر مؤقتة لهم ، وحرمان جماعات أو فئات من الفلسطينيين من حقوق الإنسان والحريات ، ومن المهم الإشارة إلى أنه سواء بقى الفلسطينى لاجئا أو عديم الجنسية ، فإن ذلك لا يؤثر بالضرورة على حقه فى العودة إلى مكانه الأصلى أو فى استرداد ما فقده أو فى الحصول على تعويض عن أملاكه داخل حدود ١٩٤٨ .

من الذى يمثل اللاجئين حاليا واقتراحات تمثيلهم مستقبلا [١]

فى ما يتعلق بما هو الكيان أو ما هى الوكالة التى لها سلطة تمثيل مصالح اللاجئين الفلسطينيين يجب على المرء أولا الاعتراف بأن النظام الخاص يتطلب أن تكون

(١) تحرير د. نصير عاروري : اللاجئون الفلسطينيون حق العودة صـ ٢٨٠ : صـ ٢٨٥.

وكالة مستقلة مخولة المقدرة على الحلول محل اللاجئين الفلسطينيين . ووفق هذه المقدمة المنطقية ، إذا كانت لجنة التوفيق (الدولية المنشأة بقرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ لسنة ١٩٤٧) قادرة على تأدية وظائف انتداب كهذا ، فإن الخيار الواضح المحقق للمادة (١ د) هو المفوضية السامية . وبالفعل إن للمفوضية السامية انتدابا جليا لتمثيل الفلسطينيين فى معظم المحافل الدولية ، فى التفاوض بشأن حلول مستديمة للاجئين، وفى لجان ثنائية أو متعددة أو فى قوات عمل . والمفوضية السامية تقوم فى الواقع بمثل هذا الدور بالإضافة إلى ممثلى الدول أو غير التابعين لدول والذين يفاوضون بخصوص نزاعات فيها لاجئون كثيرون معنيون. وفى الحالة الفلسطينية ينبغى أن تكون المفوضية السامية مشتركة مع منظمة التحرير الفلسطينية فى تمثيل مصالح اللاجئين . وعلاوة على ذلك فى إمكان المفوضية السامية أيضا إيصال مطالب اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وإلى المجلس الاقتصادى والاجتماعى (ECOSOC) ومحكمة العدل الدولية .

وقد أقرت محكمة العدل الدولية فى «رأيها الاستشارى» بشأن تعويضات عن أضرار واقعة فى أثناء خدمة الأمم المتحدة بأن للأمم المتحدة على رفع دعوى دولية ضد دولة مع النظر إلى الحصول على تعويض عن ضرر ألحق بممثلها أو بـ «المصالح التى هى وصية عليها» وبمقتضى نظرية هذا «الرأى الاستشارى» فإن للمفوضية السامية ، كهيئة تابعة للأمم المتحدة الحق فى تمثيل مصالح اللاجئين أمام تلك الهيئة وإذا كانت نظرية قضية التعويضات سليمة ، فإنه يتعين تخويل المفوضية السامية إثارة القضايا فى المحكمة الدولية مباشرة ضمن صلاحيتها ، كما هى محددة فى نظامها الأساسى ومن هذه القضايا دعم الإعادة إلى الوطن طوعا وتحويل

موجودات اللاجئين كما أن المادة (٣٨) من اتفاقية اللاجئين تنص على إمكانية رفع نزاعات على قضايا ناشئة بموجب الاتفاقية إلى محكمة العدل الدولية .

وإلى أن تنشأ حكومة فلسطينية تمثل دولة ، ينبغى أن تخول المفوضية السامية بفعل قوة اجتهاد التعويضات ، رفع مثل هذه المطالب إلى محكمة العدل الدولية نيابة عن اللاجئين الفلسطينيين وفى إمكان الدول الموقعة على اتفاقية اللاجئين ولديها مقيمون فلسطينيون على أراضيها أن ترفع إلى محكمة العدل الدولية مطالب ضد إسرائيل بمقتضى المادة ٣٨ ، إلا أن أيا منها لم تتخذ مثل هذه الخطوة حتى الآن .

وثمة خيار آخر هو توسيع دور الأونروا ليشتمل على جوانب معينة من حماية اللاجئين الدولية ، مثل العمل كممثل لمصالح اللاجئين فى مفاوضات دولية . وقد بذلت جهود كهذه من حين إلى آخر . وعلى سبيل المثال ، حضرت الأونروا بصفة مراقب فى اللجان التى أنشأتها المفاوضات المتعددة بموجب اتفاقية مدريد ، غير أن إسرائيل اعترضت بشدة على أى توسيع لدور الأونروا وليس للأونروا حاليا صفة تمثيل اللاجئين بنصوص اللوائح الخاصة بها ، وفضلا عن ذلك لا تستطيع الأونروا الحلول محل أعوام المفوضية السامية العديدة والغنية بالخبرة فى حماية اللاجئين الدولية فى جميع أرجاء العالم والحل الوحيد الذى يؤلف بين جوانب قوة كلتا الوكالتين لخير اللاجئين الفلسطينية التام ، هو أن تتولى المفوضية السامية وظائف الحماية بمقتضى نظامها الأساسى ، وأن تواصل الأونروا وظيفتها فى تقديم المساعدة .

وسيكون ذلك متوافقا إلى أقصى حد مع النظام الأصلى لحماية اللاجئين المعززة . ومع أن عمل الجمعية العامة قد يكون ضروريا لتحقيق نظام كهذا ، فإن نظام المفوضية السامية الأساسى وعملها يؤمنان خيارا مثل هذا . فبموجب الفصل الثانى ، الفقرة العاشرة من نظام المفوضية السامية الأساسى فى إمكان الوكالة أن

توكل وتنسق مساعدة اللاجئين مع وكالات أخرى «خاصة وعامة» والمفوضية السامية تنسق المساعدة على مستوى عملى مع وكالات ومنظمات عديدة فى العالم كله .

وثمة إمكانية أخيرة لتمثيل اللاجئين هى إنشاء هيئات مستقلة مفوضة من اللاجئين مباشرة لتحقيق رغباتهم والأمثلة على ذلك هى مختلف الجماعات اليهودية التى فاوضت ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية بشأن التعويض وإعادة ما فقد ، وهناك مثل آخر هو المنظمة العالمية لليهود من بلاد عربية ، التى تمثل مصالح هؤلاء الأفراد فى مطالباتهم للدول العربية برد ما فقد وبالتعويض .

إن قضية تمثيل اللاجئين الفلسطينيين حاسمة وملحة إزاء محادثات الوضع النهائى ومنظمة التحرير الفلسطينية التى تجرى المفاوضات نيابة عن الفلسطينيين تمثل مصالح جميع المؤتمنين على موضوع النزاع فى الجانب الفلسطينى ولذلك قد تكون مصالح اللاجئين كأفراد فى الحالة الفلسطينية معرضة تماما للحقوق الجماعية للفلسطينيين ولمؤتمنين آخرين فى العملية .

وبمقتضى مبادئ قانون اللاجئين ينبغى أن تكون مصالح اللاجئين ممثلة بشكل مستقل بوكالة حماية كافية إلى جانب منظمة التحرير فى المفاوضات المنوطة على حلولهم البعيدة الأجل ، وبموجب نظام الحماية المعززة المقام من أجل اللاجئين الفلسطينيين يجب أن تكون قضية التمثيل مبتوتة فورا من طريق واحد من الخيارات المقترحة هنا .

وفى ما يتعلق بالقضية الأخيرة أى ما إذا كان فى الإمكان حماية وتوطيد حقوق الإنسان الفردية المعترف بها بموجب القانون الدولى فى حالة اللاجئين الفلسطينيين حين تصطدم هذه الحقوق الفردية بالحقوق الجماعية ، فإن الحالة الفلسطينية تبدو فريدة فى هذه الناحية . إنها فريدة من حيث أنه لا يوجد وضع آخر للاجئين حرم فيه

سكان بكاملهم من الجنسية وحرموا أيضا من دخول أرض بكاملها تشكل دولتهم السابقة . وقرارات الأمم المتحدة بشأن المسألة الفلسطينية تسلك مسارين مختلفين :

لقد ركزت مبدئيا على الحقوق الفردية ، ومن ثم فى السبعينيات دعت إلى حل يركز على الحق الجماعى ، حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره . واستنادا إلى مقدمة أن اللاجئين الفلسطينيين مؤهلون للانتفاع من السباقات المثبتة فى أوضاع لاجئين آخرين ، يستطيع المرء تطبيق المعادلات المستخدمة فى حالات مماثلة حيث كل من الحق الفردى والحق الجماعى مشمول . وفى كل وضع من هذه الأوضاع (البوسنة وكوسوفو مثالان بالغا الأهمية) حفظت الحقوق الجماعية فى كيان مستقل أو دولة مستقلة ، فى محاذاة أو آلية(ميكانيزم) للاجئين كأفراد لتأكيد مطالبهم بالعودة واسترداد ما فقدوه وبالتعويض . واشتمل كل وضع من هذه الأوضاع على إقامة لجان مطالب كجزء من تسوية متفاوض بشأنها لكن حق الفرد فى تأكيد مطلبه حفظ بشكل مستقل عن نتيجة قضية تقرير المصير.

موقف الجامعة العربية من كارثة اللاجئين الفلسطينيين

عقب نكبة ١٩٤٨ راود معظم دول الجامعة الخوف من ضياع القضية الفلسطينية لذلك حرصت مختلف الوسائل التى تملكها الدول العربية فى إطار الأمانة العامة المحافظة على القضية الفلسطينية من الاندثار من خلال مختلف عناصرها (احتلال الأراضى - القدس - اللاجئين) ولذلك حرصت على عدم ذوبان اللاجئين فى المجتمعات التى هاجروا إليها ومن ثم تضيع أحد عناصر المشكلة فى نكبة هؤلاء اللاجئين لذلك أصدرت قراراتها بعدم حصول اللاجئين على جنسية الدول العربية التى هاجروا إليها .

وقد اتخذت بعض الدول العربية للأسف هذه القرارات ذريعة لجعل اللاجئين منبوذين فى معسكراتهم وتضيق عليهم الأحوال المعيشية ومتعللة بقرارات الجامعة العربية ، وقد تدرج التمثيل الفلسطينى فى الجامعة للمطالبة بالحقوق الفلسطينية ومنها حقوق اللاجئين كالتالى :

فقد أكدت مؤتمرات القمة العربية منذ مؤتمر الإسكندرية عام ١٩٦٤ ثم مؤتمر الجزائر عام١٩٧٣ ثم مؤتمر الرباط عام ١٩٧٤ أن منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى .

ومنذ ٩ سبتمبر ١٩٧٦ ، أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية تباشر دورها فى إطار جامعة الدول العربية وكان دور المنظمة فى الدفاع عن قضية اللاجئين بارزا وقد تمثل فى قرارات مجلس الجامعة ومجلس وزراء الداخلية العرب كالتالى :

قرارات جامعة الدول العربية بخصوص اللاجئين الفلسطينيين

أولاً : قائمة تمثل قرارات الدول العربية بخصوص اللاجئين الفلسطينيين أو الفلسطينيين عموماً :

قرارات مجلس الجامعة العربية :

قرار رقم (٤٢٤) : بتاريخ ١٤ / ٩/ ١٩٥٢ عن العائلات الفلسطينية المشتتة فى منح وثيقة السفر الموحدة .

قرار رقم(٥٢٤) : بتاريخ ٩/ ٤/ ١٩٥٣ إصدار وثيقة السفر الموحدة للاجئين الفلسطينيين .

قرار رقم (٧١٤) : بتاريخ ٢٧ / ١/ ١٩٥٤ إصدار وثيقة السفر الموحدة للاجئين الفلسطينيين .

قرار رقم (٧١٥) : بتاريخ ٢٧/ ١/ ١٩٥٤ عن استثناء اللاجئين الفلسطينيين من دفع رسوم التأشيرات وتجديد جوازات السفر .

قرار رقم (٩١٤) : بتاريخ ٣١/ ٣/ ١٩٥٥ عن إعطاء جنسية بعض الدول العربية للاجئين فلسطينيين .

قرار رقم (١٧٠٥) : بتاريخ ٧/ ٩/ ١٩٦٠ إصدار وثيقة سفر موحدة للاجئين الفلسطينيين .

قرار رقم (١٩٦٤) : بتاريخ ٣١/ ٣/ ١٩٦٤ عن المناشدة بعمل مؤتمر سنوى للمشرفين على الشئون الفلسطينية فى الدول العربية .

قرار رقم (٢٠١٩) : بتاريخ ٣٠/ ٩/ ١٩٦٤ معاملة الفلسطينيين كعرب أجانب فى أمور السفر والانتقال والإقامة .

قرار رقم (٢٤٤٥) : بتاريخ ٣/ ٩/ ١٩٦٨ بخصوص تسهيل سفر الطلاب والعمال المشردين من قطاع غزه بإعطائهم وثائق سفر مصرية بغض النظر عن إقامتهم.

قرار رقم (٢٦٦٩) : بتاريخ ١٥/ ٩/ ١٩٧٠ بخصوص تشجيع الاتصال مع منظمة التحرير الفلسطينية فى أمور السفر والإقامة والعمل .

قرار رقم (٢٧١٧) : بتاريخ ٢٤/ ٣/ ١٩٧١ عن مراجعة وتجديد التوصيات الخاصة بإجراءات السفر والإقامة والعمل بخصوص الفلسطينيين فى الدول العربية.

قرار رقم (٢٩٥٨) : بتاريخ ١/ ٩/ ١٩٧٢ بتأكيد التوصيات السابقة بخصوص إجراءات السفر والإقامة والعمل للفلسطينيين فى الدول العربية.

قرار رقم (٣١٨٠) : بتاريخ ٤/ ٩/ ١٩٧٤ لتأكيد توصيات الاتصالات الثنائية فيما يخص إجراءات السفر ، والإقامة والعمل للفلسطينيين فيالدول العربية .

قرار رقم (٣٦٢٥) : بتاريخ ٦/ ٩/ ١٩٧٧ بالتوصية الجهود الثنائية بواسطة منظمة التحرير الفلسطينية لإصدار جواز سفر فلسطينى .

قرار رقم (٣٧٤٣) : بتاريخ ١٣/ ٩/ ١٩٧٨ توصية بمتابعة تطبيق البروتوكول الخاص بمعاملة الفلسطينيين فى الدول العربية .

قرار رقم (٣٨٠٧) : بتاريخ ٢٥/ ٣/ ١٩٧٩ متابعة التقارير المتعلقة بالاتصالات الثنائية بخصوص إجراءات السفر والإقامة والعمل للفلسطينيين فى الدول العربية.

قرار رقم (٣٩٠٦) : بتاريخ ٢٦/ ٣/ ١٩٨٠ بتشجيع الاتصالات الثنائية بواسطة منظمة التحرير الفلسطينية فيما يخص إجراءات السفر والإقامة والعمل للفلسطينيين فى الدول العربية .

قرار رقم (٤٢٤٣) : بتاريخ ٣١/ ٣/ ١٩٨٣ تطبيق بروتوكول معاملة الفلسطينيين فى الدول العربية فى الدول التى لم تكن جزء من البروتوكول.

قرار رقم (٤٣٣٢) : بتاريخ ٣١/ ٣/ ١٩٨٤ نفس النص أعلاه .

قرار رقم (٤٤٢٦) : بتاريخ ٢٨/ ٣/ ١٩٨٥ متابعة القرار رقم (٤٣٣٢) .

قرار رقم (٤٦١٧) : بتاريخ ١٩/ ١٠/ ١٩٨٦ بخصوص تسهيل مهمة الوفد الخاص .

قرار قم (٤٦٤٤) : بتاريخ ٦/ ٤/ ١٩٨٧ بتأجيل المداولات حتى إصدار تقرير الوفد الخاص .

قرار رقم (٤٧٠٤) : بتاريخ ٢٢/ ٩/ ١٩٨٧ بإسراع العمل المتعلق بالوفد الخاص .

قرار رقم (٤٧٧٠): بتاريخ ٢/ ٤/ ١٩٨٨ متابعة تطبيق بروتوكول معاملة الفلسطينيين فى الدول العربية .

قرار رقم (٥٠٩٣) : بتاريخ ١٢/ ٩/ ١٩٩١ تقريرين عن مؤتمر المشرفين على الشئون الفلسطينية فى الدول المضيفة (جلستي ٤٥ و ٤٦) .

ثانيا : قرارات مجلس وزراء الداخلية العرب

قرار رقم (٨) : بتاريخ ١٥/ ١٢/ ١٩٨٢ قرار خاص بمعاملة الفلسطينيين فى الدول العربية .

قرار رقم (٢٠): بتاريخ ٧/ ١٢/ ١٩٨٣ بخصوص تطبيق قرار المجلس الخاص رقم (٨) بمعاملة الفلسطينيين فى الدول العربية .

قرار رقم (٣٣) : بتاريخ ٢/ ١٢/ ١٩٨٤ بخصوص تطبيق قرار المجلس الخاص بمعاملة الفلسطينيين فى الدول العربية .

قرار رقم (٥١) : بتاريخ ٥/ ٢/ ١٩٨٦ بخصوص تطبيق قرارات المجلس أرقام (٢٠) و (٣٣) الخاص بمعاملة الفلسطينيين فى الدول العربية .

قرار رقم (١١١) : بتاريخ ٢/ ١٢/ ١٩٨٧ بمعاملة الفلسطينيين فى البلاد العربية .

قرار رقم (١٤٣) : بتاريخ ٣/ ١٢/ ١٩٨٩ بمعاملة الفلسطينيين فى البلاد العربية .

خاتمة

إن تفسير المادة (١ د) من اتفاقية اللاجئين والنصوص المتعلقة بها فى نظام المفوضية السامية الأساسى ، وقرار لجنة التوفيق ولوائح الأونروا يحمل بالضبط على الاستنتاج بأن نظام حماية معززة أعد – وأنشئ فعلا – من أجل اللاجئين الفلسطينيين ورغم أنه لا يمكن فعل أكثر من تلخيص القواعد لأجل الاستنتاجات المستخلصة هنا ، ونتائجها بالنسبة إلى محادثات الوضع النهائى الفلسطينية – الإسرائيلية بشأن قضية اللاجئين ، فإنه لأمر حاسم إجراء تقويم للإطار الشامل لقانون اللاجئين وهو الإطار الذى يجب أن يتم فيه التوصل إلى حل نهائى لمسألة اللاجئين الفلسطينيين .

ولا دليل على أن واضعى صيغ الوثائق ذات الصلة لم يتصوروا قط نظام حماية ضعيفة . وعلاوة على ذلك ليس هناك من مبرر قانونى لحرمان اللاجئين الفلسطينيين من منافع نظام اللاجئين القائم والمنظم لحقوق جميع اللاجئين الآخرين فى أنحاء العالم . وبهدف التوافق مع مبادئ قانون اللاجئين الدولى وسوابقه ، يجب توجيه الاهتمام إلى بعض القضايا العاجلة :

يجب فورا تخويل وكالة أو كيان مؤهل تماما لتمثيل مصالح اللاجئين ودعم مطالبهم على أن يتم ذلك فى سياق المفاوضات نفسها وأمام محافل دولية ومحافل أخرى .

يجب الاعتراف بأن الخطة البديلة للمادة (١ د) تمد اللاجئين الفلسطينيين بالمنافع الكاملة بموجب اتفاقية اللاجئين، بما فى ذلك وسيلة الحصول على الحق فى حماية مؤقتة، واللجوء والإقامة فى أى دولة يجدون أنفسهم فيها إلى أن يتمكنوا من ممارسة حقوقهم فى العودة والتعويض واسترداد ما فقدوه، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

يجب على المفوضية السامية بوصفها الوكالة المنتدبة بشكل ملائم، أن تتدخل لدى إسرائيل ولدى دول أخرى موقعة على اتفاقية اللاجئين، واتفاقيتى عديمى الجنسية التى وجد فيها اللاجئون الفلسطينيون ليطالبوا بحمايتهم كلاجئين أو أشخاص عديمى الجنسية. ومثل هذا التدخل ضرورى لحيلولة دون مزيد من تأكل حقوق اللاجئين الإنسانية فى انتظار حل نهائى لوضعهم. وقد يتضمن هذا انتفاع الوكالة من رأى محكمة العدل الدولية الاستشارى لرفع مطالب إلى تلك الهيئة إلى أن يصبح هناك كيان كامل السيادة ومفوض لرفع مثل هذه المطالب نيابة عن اللاجئين.

يجب على المفوضية السامية أو على الوكالة المختارة لتمثيل اللاجئين أن تصوغ إطارها الخاص بها من أجل حلول مستديمة ومرتكزة على قرارات الأمم المتحدة الملائمة بشأن المسألة، وأن توضح لجميع المؤتمنين على موضوع النزاع إن أى اتفاق غير قائم على هذه القرارات المجسدة للإجماع على العودة وإعادة ما فقد والتعويض لن يكون مقبولا لدى اللاجئين.

إن لجان اللاجئين نفسها بحاجة إلى إدراك الإطار القانونى المتاح لها لكى تقدر الخيارات والاحتمالات بدقة من أجل إثارة مطالبها داخل سياق المفاوضات وخارجه. وبإطار كهذا فقط يمكن إيجاد حل عادل ومستديم لوضع اللاجئين الفلسطينيين.



الباب التاسع

المشاريع والمبادرات التي طرحت لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين



مقدمة

منذ نشأة مأساة اللاجئين الفلسطينيين ، ومنذ تم الاعتراف بها دوليا جرت محاولات عديدة لتقام مشاريع لحل المشكلة كليا أو جزئيا أو جغرافيا بالنسبة لمنطقة معينة .

وتختلف هذه المشاريع من ناحية الجهات التى تقدمها وأهداف كل منها ، إلا أن مشروعا واحدا غاب عن كل هذه المشروعات والاجتهادات ألا وهو عودة اللاجئين إلى بيوتهم وأرضهم وأهلهم وأماكن هجرتهم .

ظلت هذه المحاولات للحل الجزئى مستمرة حتى اليوم ، وأغلب الظن أنها ستستمر حتى الوصول إلى اتفاق نهائى يرضى جموع اللاجئين حتى لو تم اتفاق نهائى بين الفرقاء لا يمثل فيه اللاجئين .

المشاريع والمبادرات التي طرحت لحل مشكلة اللاجئين من قبل الدول الغربية منذ عام ١٩٥٠ إلى عام١٩٧٦

١- الاقتراح الأمريكي عام ١٩٤٩.[١]

بعد قيام دولة إسرائيل وبالتحديد عام١٩٤٩ ، طرحت أمريكا اقتراحاً يقضي بأن تسمح إسرائيل بعودة (٢٠٠,٠٠٠) لاجئ فلسطيني ، على أن تتحمل أمريكا نفقات إعادة تأهيل باقي اللاجئين في الدول العربية،ورفض ديفد بن جوريون رئيس حكومة إسرائيل آنذاك الاقتراح الأمريكي الداعي إلى استيعاب هؤلاء اللاجئين إلى إسرائيل ، وكبديل لذلك اقترح إنشاء صندوق دولي لمعالجة موضوع اللاجئين وتشترك إسرائيل فيه ، دون أن تتحمل المسئولية ، على أن تجرى معالجة الأمر على أساس عمليات إعادة تأهيل جماعية لا تعويضات فردية .

وأمام الرفض الإسرائيلي لمسالة العودة ولو لعدد قليل من اللاجئين ،أصبح الموقف الأوروبي عموما والأمريكي خصوصا يشجع دفع التعويضات ،ويدفع باتجاه حل القضية الفلسطينية وفق مشاريع أمريكية اقتصادية إنسانية في معظمها.

٢ـ مؤتمر باريس للسلام بتاريخ ١٣ سبتمبر ١٩٥١[٢].

اقترحت لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة : أن جميع المطالبات المتعلقة بأضرار

---

(1) محمد جردات : اللاجئون وحلم العودة لأرض البرتقال الحزين مركز المعلومات البديلة ١٩٩٦ مطبعة الجراشي - بيت لحم صـ ٥٤.

(2) محمد جردات : المصدر السابق ص٥٥.

الحرب الناشئة عن الأعمال العدائية عام ١٩٤٨ ينبغي إلغاؤها، وأن توافق الحكومة الإسرائيلية على إعادة توطين عدد محدد من اللاجئين العرب فى فئات يمكن دمجها في الاقتصاد الإسرائيلي ، وأن تقبل الحكومة الإسرائيلية الالتزام بأن تدفع كتعويض عن الممتلكات التى تخلى عنها اللاجئون (الذين غادروا ديارهم ليعاد توطنهم) مبلغا يحسب على أساس القيمة التى يحددها مكتب اللاجئين التابع للجنة ، وأن توضع خطة للدفع تراعى فيها قدرة الحكومة الإسرائيلية على الدفع من قبل لجنة خاصة مؤلفة من خبراء اقتصاديين وماليين يقوم بإنشائها وصى تابع للأمم المتحدة .

وأن تنظر حكومات مصر والأردن ولبنان وسوريا وإسرائيل في إطار مساعى الأمم المتحدة في تنقيح أو تعديل اتفاقيات الهدنة ، خاصة فيما يتعلق بتسوية الأراضي الإقليمية ، بما في ذلك المناطق المنزوعة السلاح ، إنشاء سلطة مياه دولية لمعالجة استخدام نهرى الأردن واليرموك وروافدهما ، وكذلك مياه بحيرة طبرية . والتصرف بقطاع غزة الذى كانت تديره مصر آنذاك وإنشاء ميناء حر فى حيفا ، ومراعاة أنظمة الحدود والوصول بحرية إلى الأماكن المقدسة فى القدس وبيت لحم والترتيبات المتعلقة بتسهيل التنمية الاقتصادية للمنطقة.

٣ـ مشروع جونستون عام ١٩٥٥.[1]

ويستهدف هذا المشروع تصفيه قضية اللاجئين الفلسطينيين عن طريق تعاون الدول العربية وإسرائيل فى استثمار مياه نهر الأردن استثمارا مشتركا ، وقد بدأ (اريك جونستون) مبعوث أيزنهاور زيارته للمنطقة فى أكتوبر١٩٥٣ ، ثم عاد لزيارتها ثلاث مرات كان آخرها خريف ١٩٥٥ ويتضح من مشروعه الاستمرار فى السياسة الأمريكية إذ أن قواعد مشروع (جونستون) كانت قد أرسيت فى عهد الرئيس الأمريكي ترومان وقد

(1) محمد جردات : المصدر السابق ص٥٧.

أطلق على هذا المشروع «مشروع الإنماء الموحد لموارد مياه نهر الأردن» .

أما خلاصة المشروع فهى كما يلى:

ينفذ المشروع على خمسة مراحل تستغرق كل مرحلة منها سنتين أو ثلاثا وتقدر تكاليف المشروع بنحو ١٣٠ مليون دولار (فى حينه) ينفق منها نحو ٣٠٪على توليد الطاقة الكهربائية وبناء محطاتها.

إنشاء خزان على بعد نحو عشرين كيلومترا من ملتقى نهر الحاصبانى بنهر الأردن فى منطقة واقعة شرق قرية «إبل السقي اللبنانية» ، وفى هذا الخزان تجمع مياه النهر فى فصل الشتاء وتقدر بنحو ١٣٠ مليون متر مكعب فى العام وتوزع فى الشهور التى تمس الحاجة فيها إلى الري ، وبواسطة هذا الخزان يصبح فى الاستطاعة التحكم نسبيا فى مياه القسم العلوى من نهر الأردن التى تصب فى بحيرة الحولة ، وتشق قناة تتفرع من هذا الخزان إلى قرب مستعمرة «تل حى» فى فلسطين تقام عليها محطة لتوليد القوة الكهربائية ، ثم تجرى منها المياه إلى القناة الأساسية التى ستزود منطقة الجبال لتحويل المياه من «دان وتل القاضي» إلى تلك القناة .

إنشاء سد آخر بالقرب من قرية «عين الحمراء» فى فلسطين لتحويل مياه نهر بانياس إلى القناة الأساسية لرى منطقة جبال الجليل .

إنشاء قناة أساسية طولها ١٢٠ كيلومتر تتحول إليها مياه نهر بانياس ونهر دان ومنابع «تل القاضي» ومياه القسم الذى يقع تحت السد فى نهر الحاصبانى وتسير المياه فى هذه القناة جنوبا حتى تصل إلى غرب طبرية وتتفرع عن هذه القناة الأساسية قنوات فرعية طولها نحو ١٢٠ كيلومتر لرى «جبال الجليل ، ومرج ابن عامر» .

تجفيف المستنقعات الواقعة شمال «بحيرة الحولة» واستغلالها بعد ذلك فى زراعة الحبوب وإنشاء قنوات محلية فى تلك المنطقة ، وتوسيع مخرج المياه من بحيرة الحولة.

زيادة مترين فى ارتفاع السد القائم على نهر الأردن عند خروجه من بحيرة طبرية لزيادة تخزين المياه .

إنشاء قناتين من سد بحيرة طبرية الأولى لرى جميع أراضى الغور الغربى من بحيرة طبرية إلى البحر الميت ويبلغ طولها نحو ١٠٠ كيلومتر «بخلاف القنوات التى تتفرغ عنها» أما القناة الأخرى فالغرض منها نقل المياه من بحيرة طبرية إلى الغور الشرقى فى أوقات الجفاف .

إنشاء قناة تبدأ من سد نهر اليرموك قرب قرية العدسية الأردنية تستخدم مياهه فى توليد الكهرباء بواسطة محطة تقام قرب القرية المذكورة وتحول منها مياه النهر إلى بحيرة طبرية .

إنشاء سد ومحطة كهربائية لمياه اليرموك من محطة «المقارن» فى الأردن لتنمية المياه فى خزان بحيرة طبرية .

وقد شكلت الحكومات العربية (مصر، سوريا ، الأردن ، لبنان) لجنة فنية من الخبراء العرب لدراسة المشروع وإبداء الرأى فيه انتهت إلى رفضه. وآخر قرار برفض مشروع جونستون هو القرار الذى اتخذه مؤتمر اللاجئين المنعقد فى القدس بتاريخ ٢٠ «يوليو» ١٩٥٥ .

٤ـ مشروع أنطونى إيدن ١٩٥٥.[1]

أعلن رئيس الوزراء البريطانى (أنطونى إيدن) فى ٩ نوفمبر ١٩٥٥ عن استعداده (بمساهمة دول أخرى) لتقديم الضمانات الرسمية اللازمة إلى إسرائيل والدول العربية إذا ما تم التوصل إلى اتفاق هدفه موضوع الحدود بين الطرفين ، وقد ارتكز

(١) محمد جردات : المصدر السابق ص٥٨.

أنطونى إيدن على النقاط التالية :

- على الجانبين العربى والإسرائيلى أن يقدما تنازلات متبادلة .

- السعى إلى الاتفاق على «صيغة تسوية» بين الموقف العربى الذى يطالب بالعودة إلى حدود التقسيم عام ١٩٤٧ ، والموقف الإسرائيلى الذى يتمسك بخطوط الهدنة كخطوط دائمة ، وقد رفضت إسرائيل هذا المشروع على لسان (بن جوريون) لأنه يشير إلى قرارات الأمم المتحدة .

٥ـ مشروع دالاس عام ١٩٥٦. (١)

ألقى دالاس وزير خارجية أمريكا خطابا بتاريخ ٢٦ أغسطس ١٩٥٦ حدد فيه سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية وتتلخص النقاط الرئيسية فى مشروع التسوية الأمريكى الذى طرحة دالاس فيما يلى :

وضع حد لبؤس مليون لاجئ فلسطينى ، مما يستدعى تأمين حياة كريمة لهم عن طريق العودة إلى وطنهم الأول ضمن حدود الممكن وتوطينهم فى المناطق العربية الموجودين فيها ، ومن أجل تحقيق التوطين اقترح دالاس استصلاح المزيد من الأراضى من خلال مشاريع الرى بحيث يتمكن اللاجئون من العمل ومن أجل تحقيق هذه الأفكار اقترح دالاس على إسرائيل دفع تعويضات للاجئين يتم تحويلها من خلال قرض دولى تشارك فيه الولايات المتحدة الأمريكية بصورة أساسية .

بسبب الخوف الذى يسيطر على دول المنطقة مما يجعلها عاجزة عن الشعور بالأمان ، اقترح دالاس إجراءات جماعية هدفها ردع أى عدوان بشكل حاسم وأعرب عن استعداد أمريكا الدخول فى معاهدات هدفها منع أى عمل من قبل أى

(١) محمد جردات : المصدر السابق ص٥٩.

من الطرفين من شأنه تغيير الحدود بين إسرائيل وجيرانها بالقوة .

من أجل ضمان الحدود يجب أن يكون هناك اتفاق مسبق حول طبيعة هذه الحدود ، وبما أن الحدود التى تفصل إسرائيل عن الدول العربية ناتجة عن اتفاقات لجنة الهدنة عام ١٩٤٩ ولا تشكل حدودا دائمة ، تصبح مسألة الحدود من أهم المسائل التى يجب حلها من اجل الوصول إلى تسوية سليمة .

٦ـ مشروع كندى عام ١٩٥٧ [1].

طرح «ليستر بيرسون» وزير الخارجية الكندية مشروعا أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٦ فبراير ١٩٥٧ من أجل تثبيت الوضع فى المنطقة وليس للتسوية وذلك على اعتبار أن المنظمة الدولية وعلى حد تعبير وزير الخارجية الكندى قد وصلت إلى نقطة «اللارجوع» بالنسبة للنزاع العربى الإسرائيلى الذى يأخذ فى التصاعد بسبب المواقف المتناقضة بين الأطراف المعنية ، وقد ركز المشروع الكندى على التقيد باتفاقيات الهدنة وإقامة إدارة مدنية تابعة لهيئة الأمم فى غزة بالتعاون بين مصر وإسرائيل ووضع قوات طوارئ على خطوط الهدنة وانسحاب إسرائيل من شرم الشيخ ودخول قوات دولية إليها .

٧ـ مشروع منزيس رئيس الوزراء الاسترالي عام ١٩٥٧ [2] .

اقترح رئيس الوزراء الاسترالي «منزيس» آنذاك بتاريخ ٢١ أكتوبر ١٩٥٧ النقاط التالية كأساس للتسوية العربية الإسرائيلية :

- تسوية نهائية ومضمونة للحدود العربية الإسرائيلية.

---

(1) محمد جردات : المصدر السابق ص٥٩.

(2) محمد جردات : المصدر السابق ص٥٩.

- تسوية قضية اللاجئين .
- تقديم مساعدات اقتصادية دولية غير مشروطة إلى الدول التى تحتاجها.
- تشجيع التبادل التجاري السلمي بين الطرفين العربي و الإسرائيلى .
- الاعتراف بالجوانب المدنية والاقتصادية «لحلف بغداد»وتوسيعها.

٨- مشروع همرشولد عام ١٩٥٩ [١].

وقد رفضه الفلسطينيون واعتبروا هذا المشروع وكافة المشاريع المتشابهة في مجالي الإسكان والتعويضات خيانة وطنية للفلسطينيين وحذروا من قبولها ، وفي مطلع الخمسينيات كان الإسرائيليون أيضاً قد رفضوا مشروع (جاما الأمريكي) وكان هذا المشروع قد مات ودفن نتيجة رفض بن جوريون رئيس وزراء إسرائيل مناقشة التفاصيل المتعلقة بالتنازلات الإسرائيلية .

ولقد جاء هذا المشروع بعد ثورة يوليو في مصر بقيادة جمال عبد الناصر ١٩٥٢ ونص هذا المشروع في الفقرة الثانية منه أنه على إسرائيل أن توافق من حيث المبدأ على قبول الفلسطينيين الذين يرغبون في العودة إلى منازلهم .

٩- مشروع جونسون عام ١٩٦١ [٢].

كلفت الحكومة الأمريكية عام ١٩٦١ الدكتور (جوزيف جونسون) رئيس مؤسسة كارينجي للسلام العالمي للقيام بدراسة جديدة عن مشكلة اللاجئين وفي ٢ أكتوبر ١٩٦٢ اقترح جونسون مشروع حل تضمن ما يلي :

يعطي كل رب أسرة من اللاجئين فرصة الاختيار الحر ، وبمعزل عن أي ضغط

(1) محمد جردات : المصدر السابق ص٦٠.

(2) محمد جردات : المصدر السابق ص٦١.

من أي مصدر كان بين العودة إلى فلسطين أو التعويض .

ينبغي أن يكون كل لاجئ على علم تام بالأمور بطبيعة الفرصة المتاحة له للاندماج في حياة المجتمع الإسرائيلي إذ هو اختار العودة ، وقيمة التعويضات التي سيتلقاها كبديل إذا هو اختار البقاء حيث هو.

يتم حساب التعويضات على أساس قيمة الممتلكات كما كانت عام ١٩٤٧ وعام ١٩٤٨ مضافاً إليها الفوائد المستحقة .

تقوم الولايات المتحدة وغيرها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بما فيها إسرائيل بالإسهام في توفير الأموال اللازمة لدفع التعويضات .

من حق إسرائيل أن تجري كشفاً (أمنياً) على كل لاجئ يختار العودة إلى أرضه .

يستفيد اللاجئون الذين لم يكن لهم ممتلكات في فلسطين من تعويض مالي محدد لمساعدتهم على الاندماج في المجتمعات التي يختارون التوطن فيها .

يحق لكل حكومة الانسحاب من هذا المشروع إذا اعتبرت فيه تهديداً لمصالحها الحيوية .

يتم تطبيق المشروع بصورة تدريجية كما أن التخلي عنه في منتصف الطريق لن يترك اللاجئين في وضع أسوأ مما كانوا عليه قبل الشروع في تنفيذه.

١٠- مشروع أيزنهاور ١٩٥٥ [١].

طوال نحو نصف قرن ومنذ أن وجدت قضية اللاجئين الفلسطينية كإحدى النتائج الرئيسية لنكبة عام ١٩٤٨ كانت إدارة الرئيس (دوايت أيزنهاور) هي

(1) على فيصل ، اللاجئون الفلسطينيون ووكالة الغوث، شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر بيروت ١٩٩٦، ص١٥٢ ، ص١٥٣.

الإدارة الأمريكية الوحيدة التي اعتبرت إعادة جزء من اللاجئين الفلسطينيين إلى مناطقهم التي هاجروا منها هو الحل العادل للمشكلة وإقامة السلام في المنطقة ، واستند الرئيس أيزنهاور في موقفه لدراسة وضعها (ريتشارد كرافت ، وجاك هيمر) عن منطقة الشرق الأدني ووضع المخطط لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين عام ١٩٥٥ وخلاصته :

اللاجئون مجموعهم نصف مليون ونيف يشكلون ١٥٠ ألف أسرة تعيش في المخيمات الموزعة بين الأردن ، ولبنان ، وسورية ، وغزة .

إعادة ١٠٠ ألف لاجئ في المرحلة الأولي عام ١٩٥٦ – ١٩٥٧ وفي المرحلة الثانية أيضاً ١٠٠ ألف لاجئ عام ١٩٥٩ – ١٩٦٠ .

أصحاب الأملاك الذين لا يرغبون فى العودة يتقاضون تعويضاً عن أملاكهم .

توطين ١٦٠ ألف في سوريا و١٢٥ ألف في الأردن .

يتم إنشاء صندوق بإشراف الأمم المتحدة لتوطين اللاجئين الذين لا يعودون في مستوطنات ويخصص لكل أسرة منزل مع قطعة أرض زراعية .

١١- مشروع سايروس فانس [1].

وفي عام ١٩٦٩ وضعت اللجنة الأمريكية التي يتزعمها «سايروس فانس» وزير خارجية الولايات المتحدة الأسبق مشروعاً لتوطين اللاجئين الذين كان عددهم آنذاك ٦٧٨ ألفاً في الأردن ، و ٢٣٦ ألفاً في لبنان ، و١٤٤ ألفاً في سورية و ٢٨٠ ألفاً في غزة وينص المشروع على إنشاء صندوق دولي (٣ مليار دولار) لتوطين ٧٠٠ ألف في الأردن ، و ٥٠٠ ألف في سوريا ، وتفريغ لبنان من اللاجئين الفلسطينيين كما تدفع تعويضات

(1) على فيصل ، المصدر السابق ص١٥٣ .

لأصحاب الأملاك وفقاً للجداول التي وضعتها لجنة التقديرات عام ١٩٥٠ وتسهم في دفع الأموال كل من الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية .

وفي عام ١٩٧٣ ، أدخل (هنرى كيسنجر) تعديلات على المشروع بحيث يتم توطين ثلثي اللاجئين في الأردن ، والثلث الباقي في سوريا ، وتدفع التعويضات لأصحاب الأملاك التي استولت عليها إسرائيل .

١٢- ورقة عمل مركز ويذر هيلد للشئون الدولية بجامعة هارفارد [1].

قام المركز بتشكيل مجموعة عمل تضم عددًا من الشخصيات الإسرائيلية والفلسطينية : فى إطار ورشة عمل نشرت فى مايو ١٩٩٨ تقريرها الذى توصلت فيه إلى عدد من الخيارات ، منها حل وسط قدمه الفلسطينيون وآخر قدمه الإسرائيليون .

أما الحل الذى اقترحه الفلسطينيون فيتلخص فيما يلى :

- قبول إسرائيل عودة عدد محدود من اللاجئين إليها ، واعترافها بالحق فى عودتهم لدولتهم .

- يكون تحديد أعداد اللاجئين الفلسطينيين إلى الدولة الفلسطينية من سلطة هذه الدولة مع الأخذ فى الاعتبار أن حدودها ستكون حدود ١٩٦٧ .

- توطين اللاجئين الراغبين فى البقاء فى الدول المضيفة فى هذه الدول إذا ما وافقت على ذلك .

- يتلقى من لم يمارس حقه فى العودة تعويضا فرديا ، كما تقدم تعويضات جماعية للدولة الفلسطينية التى تخصصها لتمويل مشاريع الاستيعاب وإعادة التأهيل .

---

(1) السفير طاهر شاش ، مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية الآمال والتحديات مكتبة دار الشروق - القاهرة، صـ ١٣١ .

وتقوم إسرائيل بتقديم هذه التعويضات مع إمكان أن يتم ذلك تحت مظلة دولية ومشاركة الدول المانحة .

- إلغاء وكالة (أونروا) .

- وأما الحل المقترح من جانب الإسرائيليين ، فيتلخص فيما يلى :

- اعتراف إسرائيل إلى حد ما ومع أطراف أخرى بالمسئولية العملية عن أحداث ١٩٤٨ (ولكن ليس بالمسئولية الأدبية) وعن معاناة اللاجئين.

- قبول إسرائيل عودة اللاجئين إلى الدولة الفلسطينية ، على أن تلتزم الأخيرة بأن يكون تدفق اللاجئين إليها فى حدود قدرتها ، وإلا أوقفت إسرائيل تنفيذ التزامها وخاصة التعويضات التى تقدمها لها .

- قيام إسرائيل بتعويض اللاجئين عن ممتلكاتهم على أساس جماعى ، وقيام الدول العربية بتعويض اليهود عن أملاكهم التى تركوها فيها وإنشاء آليتين لهذا الغرض فى إطار المفاوضات المتعددة الأطراف .

ويتفق الحلان الفلسطينى والإسرائيلى على عناصر أربعة هى :

- عودة عدد محدود من اللاجئين إلى إسرائيل .

- وعودة العدد الأكبر منهم إلى الدولة الفلسطينية .

- استيعاب اللاجئين فى الدول العربية المضيفة .

- وتوفير التعويضات للاجئين سواء على أساس فردى أو جماعى .

١٣- أفكار الرئيس كلينتون ٢٠٠٠/١٢/٣٠[1].

لا يوجد نص رسمى مكتوب للأفكار التى طرحها الرئيس الأمريكى «بيل

(1) أسطوانة مجلة السياسة الدولية عدد أكتوبر ٢٠٠٧.

كلينتـون» للتوصـل إلى حـل نهـائى للنـزاع الفلسـطينى – الإسرائـيلى ، فقـد طـرح «كلينتـون» أفكـاره عـبر تلاوتهـا عـلى مسـامع الوفـدين الفلسـطينى و الإسرائـيلى فى البيت الأبيض يوم السبت (٢٠/ ١٢/ ٢٠٠٠) .

وقـد حضر اللقـاء بجانـب «كلينتـون» وزيـرة خارجيتـه «مـادلين أولبرايـت» ومستشاره للأمن القومى «ساندى برجر» وأعضـاء فريـق السـلام : «دينس روس» و«أرون ميلـر» و«روب مـالى» بالإضـافة لـ «جـون باديسـتا» كبـير مـوظفى البيـت الأبيض و«بروس رايدل» نائب برجر ، بالإضافة للمترجم «جمال هلال».

وضم الوفد الفلسطينى :

الدكتور «صائب عريقات» والعقيـد «محمـد دحـلان» والـدكتور «سـميح العبـد» و«غيث العمرى» من طاقم الخبراء والمستشارين والقانونيين.

وضم الوفد الإسرائيلى :

«شلومو بن عـامى» و«جلعـاد شـير» و«شـلومو ينـاى» رئـيس هيئـة التخطـيط فى الجيش الإسرائيلى ، و«بنى ميدان» من مكتـب «إيهـود بـاراك» و«غيـدى غريشـتاين» مساعد شير.

ووفقـا لمصـادر فلسـطينية وإسرائيليـة فـإن أفكـار «كلينتـون» – كـما وردت فى المحاضر التى سجلها الوفدان خلال تلاوة «كلينتون» لها على مدى عشريـن دقيقـة ، رفض بعدها إجراء أى نقاش .

اللاجئون (فى حديث الرئيس كلينتون):

– أشعر بأن الخلافات تتعلق بدرجة أكبر بالصياغات وبدرجة أقل بما يجرى على مستوى عملى .

- أعتقد بأن إسرائيل مستعدة للاعتراف بالمعاناة المعنوية والمادية التى تعرض لها الشعب الفلسطينى نتيجة لحرب (١٩٤٨) وبالحاجة إلى تقديم المساعدة للمجتمع الدولى فى معالجة المشكلة .

- ينبغى إنشاء لجنة دولية لتنفيذ كل الجوانب التى تنجم عن اتفاقكم: التعويض وإعادة التأهيل .....إلخ .

- إن الولايات المتحدة مستعدة لأن تقود جهدا دوليا لمساعدة اللاجئين .

- الفجوة الأساسية تدور حول كيفية التعامل مع مفهوم حق العودة .

- اعرف تاريخ القضية ، وكم سيكون صعبا بالنسبة إلى القيادة الفلسطينية أن يبدو أنها تتخلى عن هذا المبدأ ؟!.

- لم يكن باستطاعة الجانب الإسرائيلى أن يقبل بأية إشارة إلى حق فى العودة ينطوى عل حق للهجرة إلى إسرائيل من غير اعتبار لسياسات إسرائيل المستقلة فيما يتعلق بدخول أراضيها أو موافقتها ، أو بطريقة من شأنها تهديد الطابع اليهودى للدولة .

- إن أى حل يجب أن يعالج احتياجات كلا الطرفين .

- الحل يجب أن يكون منسجما مع مقاربة الدولتين التى قبلها الطرفان كلاهما كوسيلة لإنهاء النزاع الفلسطينى الإسرائيلى : دولة فلسطين كوطن للشعب الفلسطينى ، ودولة إسرائيل كوطن للشعب اليهودى .

- وبموجب الحل على أساس الدولتين ، ينبغى أن يكون المبدأ المرشد هو أن الدولة الفلسطينية ستكون نقطة الارتكاز للفلسطينيين الذين يختارون أن يعودوا إلى المنطقة من دون استبعاد أن تقبل إسرائيل بعض هؤلاء اللاجئين.

- اعتقد بأننا نحتاج إلى تبنى صياغة بشأن حق العودة توضح أن ليس هناك حق

محدد فى العودة إلى إسرائيل نفسها ، ولكنها لا تلغى تطلع الشعب الفلسطينى للعودة إلى المنطقة .

فى ضوء ما تقدم اقترح عضو من الوفد الأمريكى بديلين :

- يعترف الجانبان كلاهما بحق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة إلى فلسطين التاريخية . أو يعترف الجانبان كلاهما بحق اللاجئين فى العودة إلى وطنهم .

- سيحدد الاتفاق تنفيذ هذا الحق العام بطريقة تتوافق مع الحل القائم على أساس دولتين . وسيعدد المواطن الخمسة المحتملة للاجئين وهى .

- دولة فلسطين .
- مناطق فى إسرائيل ستنقل إلى فلسطين ضمن تبادل الأراضى .
- إعادة التأهيل فى الدولة المضيفة .
- إعادة توطين فى دولة ثالثة .
- الإدخال إلى إسرائيل .

سيوضح الاتفاق فى سياق إيراد هذه الخيارات أن العودة إلى الضفة الغربية وقطاع غزه ، والمناطق التى تتم حيازتها ضمن تبادل الأراضى ستكون حقا لجميع اللاجئين الفلسطينيين . هذا بينما سيعتمد التأهيل فى البلدان المضيفة ، وإعادة التوطين فى بلدان ثالثة والاستيعاب داخل إسرائيل على سياسات تلك البلدان .

تستطيع إسرائيل أن تشير فى الاتفاق إلى أنها تعتزم اعتماد سياسة يتم بموجبها استيعاب بعض اللاجئين فى إسرائيل بما يتفق مع قرار إسرائيل السيادى ، وأعتقد أن الأولوية يجب أن تعطى للاجئين فى لبنان ، وكذلك يوافق الجانبان على أن هذا هو تنفيذ للقرار (١٩٤) .

سيناريوهات الحل المطروحة من قبل مراكز الأبحاث الدولية

بخلاف ما سبق من مشاريع تحمل اسم أصحابها من المسئولين فى الدول الغربية وإسرائيل ، وتعتبر مشاريع رسمية قدمت محاولات واجتهادات غير رسمية ، فإن السيناريوهات التى سيتم تناولها فيما يلى لاتمثل أية مواقف رسمية للأطراف المعنية ، بل هي اقتراحات وأفكار مطروحة من قبل بعض مراكز الأبحاث والمحللين سواء كبالونات للاختبار وجس النبض أو كمحاولات للوصول إلى مخارج عملية لهذه القضية ويمكن إيجاز أكثر هذه الأفكار تداولا والتي تتراوح ما بين التوطين الكامل أو الجزئي أو العودة الكاملة أو الجزئية في التالي[1] :

الطرح الأول : عوده ٧٠ ألف إلى أراضى إسرائيل

أن توافق إسرائيل على عودة حوالي سبعين ألفاً على شكل «جمع شمل» بشرط أن يكون لهم أقرباء وأهل مازالوا موجودين في أراضي ١٩٤٨ وذلك كنوع من التوافق مع قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ الصادر فى ١١/ ١٢/ ١٩٤٨ وبذلك تكون قد إلتزمت إسرائيل بشكل ما بالشرعية الدولية دون أن تذكر القرار صراحة .

تتم عودة في حدود المليون لاجئ إلى أراضي الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة على أن تعطي الأولوية للاجئي لبنان ولكن على أن يتم ذلك على مراحل

(1) جزء من هذه الأطروحات مستمرة من دراسة أعدها الدكتور : أسعد عبد الرحمن عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ألقت في عدد من مراكز الأبحاث المختلفة والجزء الآخر من مقابلات للسفارة المصرية بغزة .

وبما يتفق مع إمكانات الدولة الوليدة .

تكـون حصـة الـدول العربيـة وبخاصـة الـدول الخليجيـة إسـتيعاب جـزء مـن اللاجئـين مـع إعطـائهم الجنسـية الكاملـة للبلـد الـذي يوطنـون فيـه ومعـاملتهم كمواطنين لهم حق المواطنة الكاملة .

تتحمل دول أجنبية جانبا من المسئولية مثل كندا وأمريكا واستراليا باستيعاب عدد من اللاجئين الذين سيحملون تلقائياً جنسيات هذه الدول .

ويلاحظ من هذا السيناريو أن هناك محاولة لتحويل مشكلة اللاجئين من مشكلة ثنائية بحتة إلى مشكلة إقليمية دولية تساهم في حلها دول كثيرة ومؤسسات دولية .

الطرح الثاني : ترك موضوع اللاجئين – مؤقتاً – لحين حل المشكلة

في إطار قيام إسرائيل وعرض فكرة وضع ترتيبات انتقالية طويلة الأمـد للتغلـب على القضايا النهائية العصية فإنه يمكن التوصـل إلى إعـلان مبـادئ عـام وفضـفاض حـول قضـية اللاجئين وتأجيـل بحـث المسـائل التفصـيلية المعقـدة لمرحلـة لاحقـة ، كذلك يمكن أن يتوصـل الطرفـان إلى اتفـاق عـلى أن مسـألة اللاجئـين معقـدة وبأنـه يجب مؤقتاً طرحها جانباً كي يتم التوصل إلى اتفاق بشأن القضايا الأخرى .

وفى كلتا الحالتين السابقتين فإن مشكلة اللاجئين تظل دون حل فعلي ويتم فقـط الاتفاق ضمنياً على ترحيلها إلى مراحل زمنية لاحقـة قـد تتهيـأ فيهـا ظـروف أفضـل تساعد على التوصل إلى صيغة وسط بشأنها .

الطرح الثالث : أن تعترف إسرائيل بمسئوليتها وحق العودة

أن تعترف إسرائيـل مـن ناحيـة مبدئيـة بمسـئولياتها عـن خلـق مشـكلة اللاجئـين الفلسـطينيين وتعـترف أيضـاً مـن ناحيـة مبدئيـة بحـق العـودة إلا أن ذلـك لا يعنـي بالضرورة إمكانية ممارسة هذا الحق .

أن توافق إسرائيل على عودة بضعة آلاف من اللاجئين بحيث يمكن للطرف الفلسطيني أن يعتبر ذلك بادرة رمزية بالغة الدلالة في الوقت الذي تستطيع إسرائيل أن تعتبره جزءاً عادياً من عملية لم شمل العائلات .

أن يجري توطين اللاجئين في أراضي السلطة الوطنية وفي الأردن وسوريا أما غالبية اللاجئين في لبنان فيجري توطينهم في أقطار عربية أخرى وخاصة في العراق .

يجري تكوين صندوق دولي تكون مهمته الإنفاق على عمليات التوطين وتعويض الأقطار المضيفة للاجئين عما تكبدته من نفقات .

يعطي اللاجئون الذين يتم توطينهم خارج الأراضي الفلسطينية جنسية مزدوجة (جنسية البلد الذي يوطنون فيه والجنسية الفلسطينية) وهو الأمر الذي يخول لهم الانتقال إلى أراضي السلطة مستقبلاً .

من المستبعد الوصول إلى اتفاق مع إسرائيل تكون له هذه الملامح حيث أن إسرائيل سترفض جملة وتفصيلاً الاعتراف بمسئولياتها عن نشوء قضية اللاجئين كما أنه من المستبعد أن تقر بحق العودة للفلسطينيين بطريقة مطلقة وعامة .

الطرح الرابع : توطين جزئي للاجئين في الأقطار العربية المقيمين فيها

ومعنى ذلك أن يتم توطين جزئي للاجئين الفلسطينيين في الأقطار العربية التي يقيمون فيها حيث أنه باستطاعة الأردن أن يستوعب الجزء الأكبر من الفلسطينيين المقيمين فيه حيث أنهم سيفضلون البقاء في الأردن عن الرجوع إلى المجهول في الأراضي الفلسطينية حيث أن لديهم الجنسية الأردنية ويتمتعون بحقوق المواطنة الكاملة كذلك من الممكن الضغط على لبنان لقبول توطين جزئي للاجئين على أن يتم نقل جزء منهم إلى أقطار عربية أخري كما أن اللاجئين الذين يعيشون في سوريا في حالة منحهم الجنسية السورية فإن معظمهم سيفضل البقاء فيها .

أن تقوم إسرائيل خلال الثمانية أعوام المقبلة (قدم هذا الطرح عام ١٩٩٥) باستيعاب عدد لا يزيد عن عشرة آلاف لاجئ في نطاق جمع شمل العائلات على أن يكون معظمهم من لبنان ومن الضفة الغربية والأردن وأن يتم منحهم الجنسية الإسرائيلية.

سيكون على بعض الدول العربية الأخرى مثل السعودية ومصر والعراق والكويت ودول المغرب العربي تحمل عبء توطين حوالي مليون لاجئ على أن تتحمل الدول الغربية تكاليف عملية التوطين.

سيكون على الولايات المتحدة وكندا واستراليا والبرازيل والأرجنتين تحمل حصة من توطين اللاجئين تقدر بمليون لاجئ.

ويعتبر هذا أحد سيناريوهات التوطين التي تتبناها العديد من مراكز الأبحاث الأمريكية مثل مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية الذي لا يلزم إسرائيل إلا بقبول عدد ضئيل من اللاجئين، ويتم ذلك في إطار لم الشمل وليس في إطار حق العودة أو على أقصي تقدير أن يتم الموافقة على منح حق عودة بصورة جزئية لعدد من الفلسطينيين إلى داخل الخط الأخضر وذلك وفق شروط أمنية شديدة كذلك في إطار ترتيبات شاملة تتحمل بموجبها جميع دول المنطقة جانباً من الجهد الرامي إلى توطين اللاجئين.

الطرح الخامس: إستثناء عدد من اللاجئين يساوي عدد المستوطنين

أن توافق إسرائيل في نهاية المفاوضات على عودة جزء محدود من اللاجئين يساوي عدد المستوطنين الإسرائيليين الذين سيبقون على الأراضي الفلسطينية في التسوية النهائية.

الطرح السادس: لاجئو الأردن ليسو لاجئين لحصولهم على الجنسية الأردنية

أن عدد اللاجئين الفلسطينيين لا يزيد عن ٣,٥ مليون لاجئ (عام ١٩٩٥) منهم ٢,٥ مليون يعيشون في الأردن ويتمتعون بالجنسية الأردنية وهو الأمر الذي

ينفي عنهم صفة اللاجئ، والجزء المتبقي يمكن استيعاب نصفه في الأراضي الفلسطينية على أن يتم توطين جزء آخر في الدول التي يتواجد بها هؤلاء اللاجئين .

الطرح السابع : خطة شيمون بيريز

يستند إلى الأفكار التي أطلقها (شيمون بيريز) لحل مشكلة اللاجئين ويضم جزئين :

الجزء الأول :

وهو يضم اللاجئين الذين لا يرغبون في العودة أصلاً وهم يشكلون حسب اعتقاده الأغلبية العظمي، وهؤلاء يمكن المباشرة فوراً بتوطينهم في أماكن تواجدهم أو في أماكن جديدة يختارونها أو يتم تحديدها والاتفاق عليها بإسهام المجتمع الدولي.

الجزء الثاني :

وهو الأقلية التي ترغب بالعودة فيتم تقسيمها إلى قسمين : الأول الذين يقبلون بالتعويض بدلاً من العودة، على أن تكون مسئولية التعويض مسئولية دولية، أما القسم الثاني يضم أولئك الذين لا يرضون عن العودة بديلاً وهؤلاء يمكن البحث في عودتهم ولكن ليس داخل الخط الأخضر وإنما إلى داخل الأراضي الفلسطينية وحتى لا تسبب عودتهم الجماعية والفجائية فوضي أمنية واقتصادية واجتماعية فإنه يمكن تنظيم أمر عودتهم ضمن خطة طويلة الأمد يتم استيعاب أعداد منهم بالتناسب مع الإمكانيات المتوفرة للأراضي الفلسطينية .

ومن الواضح أن السيناريوهين السابقين يعكسان تماما وجهة النظر الإسرائيلية التى ترفض حق العودة بطريقة مطلقة وتعتبره من حيث المبدأ تهديداً لوجودها ذاته ،

كما أنها ترفض مبدأ قيامها بالتعويض وتلقي مسئولية ذلك على المجتمع الدولي، كذلك فهي تحاول إغراق قضية اللاجئين في التقسيمات والتجزئة إمعانا في التخفيف من حدتها كما تعمل على إطالة أمد الحل على أمل أن تسقط القضية برمتها في طي النسيان بعد مرور عدة عقود أخرى.

الطرح الثامن: إغراء الأردن لتقبل التوطين

أن يتم توطين اللاجئين الموجودين في الأردن عن طريق إغراء النظام الأردني بمساعدات سنوية سخية تتيح له الخروج من أزمته الاقتصادية الحالية.

أن يتم تقليص عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان إلى النصف ونقلهم إلى دول أخرى مثل العراق على أن يمنح الجزء الآخر الجنسية اللبنانية كي يساهم في إحداث توازن طائفي في المنطقة الجنوبية التي تقطنها غالبية شيعية (غالبية الفلسطينيين من المسلمين السنة) وهو الأمر الذي سيقلص من قواعد حزب الله الشعبية في هذه المنطقة وقدرته على التأثير الجماهيري (وهو أحد الأهداف التي تسعي إليها إسرائيل).

تقليص عدد اللاجئين في قطاع غزة من خلال نقل قسم منهم إلى الضفة الغربية.

توطين المقيمين في سوريا والدول العربية الأخرى.

ويثير هذا الطرح مخاوف هائلة في لبنان ويتركز الجدل حول مخاطر التوطين بصيغة المختلفة على التركيبة الداخلية والطائفية في البلاد نظراً لهشاشتها خاصة فيما يتعلق بضرب التوازنات ولاسيما بالنسبة للمسيحيين والشيعة على اعتبار أن الفلسطينيين في معظمهم من السنة.

الطرح التاسع: إحياء مشروع (بن جوريون) التوطين في العراق

ويتناول هذا الطرح محاولة لإحياء مشروع (بن جوريون) القديم (١٩٥٦)

بتوطين مليون لاجئ في العراق على اعتبار أن مساحة العراق وثروته المائية والنفطية وبعده عن حدود إسرائيل تؤهله جميعا لذلك، في مقابل فك الحصار عن العراق وإعادة تأهيله للدخول في المجتمع الدولي.

إن ما يجعل كثيرين من المحللين العرب يحذرون من احتمالات فرض هذا الطرح هو الإشارات والتلميحات التي تأتي في المقترحات الإسرائيلية والأمريكية حول قضية اللاجئين عن طريق التوطين في بعض الدول العربية والتي يأتي ذكر العراق على رأسها.

الطرح العاشر: التوطين في الأردن

أن يتم توطين لاجئي الأردن نظير مساعدات اقتصادية سخية في حين يتم إعادة أغلب لاجئي لبنان وسوريا إلى مناطق السلطة الوطنية والجزء المتبقي يتم توطينه في دول أجنبية مثل كندا واستراليا والولايات المتحدة والبرازيل والأرجنتين وهو الأمر الذي سيقبل به حتماً هؤلاء اللاجئين بل سيتنافسون على الوصول إليه كما تقبل إسرائيل بضعة آلاف يتم استقبالهم في إطار لم شمل العائلات.

الطرح الحادي عشر: إمكانية عودة اللاجئين لداخل الخط الأخضر:

وذلك على مراحل ويشمل وجهة النظر الفلسطينية التي طرحها السيد (أسعد عبد الرحمن) عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير والمسئول عن ملف اللاجئين والنازحين (١٩٩٥).

ويقوم هذا الطرح على تبيان الإمكانيات العملية لعودة جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى داخل الخط الأخضر على مراحل وذلك انطلاقاً من عدة حقائق:

أن عودة اللاجئين داخل إسرائيل ممكنة حيث يوجد توثيق جغرافي دقيق للقرى

والأراضي الفلسطينية التي هاجر منها اللاجئون .

أن التركيز الحالي لليهود هو في الغالب داخل وحول الأراضي التي كان يمتلكها اليهود قبل عام ١٩٤٨ وأن الأراضي التي يمتلكها الفلسطينيون لا تزال فارغة في الغالب حيث يقطنها (١٥٤ ألف) يهودي فقط في مساحة تقدر بحوالي (١٧,٣٢٥ كم٢) .

أن عودة اللاجئين الفلسطينيين لن تتسبب في نزع أعداد كبيرة من المهاجرين اليهود من أماكن سكناهم حيث أن جزءا منهم سيعودون إلى أماكن الكثافة السكانية العربية داخل إسرائيل والجزء الآخر سيعود أغلبة إلى الأراضي الزراعية التي كانت لديهم قبل عام ١٩٤٨ وهي غير مأهولة حالياً أي خارج المدن الإسرائيلية .

أن عودة اللاجئين ستكون على مراحل عديدة تعطي فيها الأولوية للاجئين الذين يواجهون ظروف صعبة في أماكن تواجدهم ، كما أن اللاجئين الذين سيختارون عدم الرجوع والقبول بتعويضات مناسبة لن تفرض عليهم العودة .

أن إسرائيل بما لديها من أراضي تتمتع بقدرة استيعابية كبيرة حيث تبلغ الكثافة السكانية الإجمالية بها أقل من ٢٦١ فرد في كم٢ كما توجد مناطق في إسرائيل لا تتجاوز بها الكثافة السكانية أكثر من ٨٢ فرد في كم٢ وهو الأمر الذي أثبتته قدرتها على استيعاب عدد هائل من المهاجرين الروس وسعيها الحالي لاستقدام مزيد منهم .

ورغم أن هذا الطرح يؤكد على ضرورة حل مجمل قضية اللاجئين إلا أنه طالب بضرورة إعطاء أولوية قصوى للاجئين في منطقتين حساستين قابلتين للانفجار هما :

١- لبنان : نظراً للظروف المعيشية بالغة السوء التى يعيشون في ظلها والضغوط التي يتعرضون لها من الحكومة اللبنانية والتمييز الاجتماعي والشعبي الذي يعيشون

في ظله ، وهو الأمر الذي يجعل من مشكلة اللاجئين الفلسطينية في لبنان وضعاً متأزما قابلاً للانفجار وأغلب هؤلاء اللاجئين قد هاجروا من أراضيهم في الجليل ولذلك فإن عودتهم ستكون في الغالب لمناطق الأغلبية العربية في شمال إسرائيل .

٢- قطاع غزة : حيث يحشر حوالي مليون و ٢٠٠ ألف فرد (١٩٩٥) داخل مساحة لا تزيد عن (٣٦٥ كم٢) بدون مستقبل أو فرص عمل أو مشاريع تنموية أو خدمية كافية ، هذا إضافة إلى سيطرة المستوطنات الإسرائيلية على ٣٠٪ من هذه المساحة أي أن معدل الكثافة السكانية يبلغ في المساحة المتاحة منها حوالي ٤٢٠٠ شخص في كم٢ وهو يعتبر من أعلى المعدلات في العالم إن لم يكن أعلاها على الإطلاق ، وأغلبية اللاجئين في قطاع غزة هم من أهل عسقلان و أسدود والمجدل حيث يعيش اليهود بمعدل كل ستة أشخاص في (١كيلو متر مربع) وتحاول الحكومة الإسرائيلية توجيه الهجرات القادمة إليها من الخارج (المهاجرين الروس والفلاشا) إلى هذه المناطق لملئها بالسكان اليهود تحسباً من محاولات لاجئي غزة للعودة لأراضيهم .

وقال «الدكتور العاروري» : فى ندوة خاصة فى جامعة بيت لحم عن اللاجئين أن تعامل الفلسطينيين القانوني مع قرارات الأمم المتحدة لا يتم بشكل جدي وإنما بطريق أقرب إلى الشعارات . واتهم «العاروري» المفاوضين الفلسطينيين أنهم بدلا من أن يضعوا أنفسهم في موقع المدافع والحارس لهذه الحقوق فإنهم بدأوا المشاركة في استبعادها إلى جانب الإسرائيليين ووصف قيام المجلس الوطني الفلسطيني قبل شهر من الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة بتعديل الميثاق[1] بأنه واحد من المواقف عير المشرفة في التاريخ الفلسطيني الحديث مشيراً إلى وصف رئيس الوزراء الإسرائيلي

(1) تم تعديل الميثاق في جلسة استثنائية للمجلس الوطني الفلسطيني في غزة في ١٤/ ١٢/ ١٩٩٨ .

السابق (شيمون بيريز) لقرار المجلس بأنه أهم التغييرات الأيديولوجية في هذا القرن (قرار حذف المواد الواردة فى الميثاق لمعارضة حق إسرائيل فى الوجود).

واعتبر الدكتور عاروري أن مؤتمر العودة الذي يناصره ويعمل من أجله يشكل حالة مناقضة للحالة التي خرج بها مؤتمر أوسلو ١٩٩٣ ، وقال أن المؤتمر المأمول في عقده سيكون منتدي علنيا ومفتوحا للمشاركة الأهلية ولن يكون منحازا لأي فصيل أو رؤية سياسية أو أيدلوجية ، وسيكون مرتكزاً على القرارات الدولية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

وقال إن الأسباب الأساسية للدعوة للمؤتمر هي :

قيام كيان يمثل اللاجئين في الشتات لأن المجلس التشريعي الفلسطيني الحالي يمثل فلسطينيو الضفة الغربية وغزة والقدس .

انحسار منظمة التحرير الفلسطينية وتواريها خلف السلطة الوطنية الفلسطينية .

انكفاء وعدم فاعلية وعمل المجلس الوطني الفلسطيني .

سيكون عقد المؤتمر المزمع للاجئين معروفا لجميع اللاجئين الفلسطينيين فى العالم وليس لاجئي المنطقة فقط بل ودول الشتات (الولايات المتحدة – كندا – دول أمريكا الجنوبية) والذين لم يسمع لهم صوت من قبل[١] .

---

(١)(جريدة النهار – ٢٠/٨/١٩٩٦).

المبادرات الفردية التي طرحت لحل مشكلة اللاجئين

نسجل هنا بوضوح أن هذه الحلول التي سنوردها هنا ليست حلولاً رسمية أو مقدمة من أي سلطة رسمية سواء :

منظمة التحرير الفلسطينية – الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني (ممثل الفلسطينيين في الداخل والخارج) .

أو من السلطة الوطنية الفلسطينية الوليدة في تونس للمنظمة والمناط بها إدارة الأرض (المحررة باتفاق أوسلو ١٩٩٣) .

أو من الوزارة الفلسطينية المشكلة تبعاً لاتفاق أوسلو والتي استحدث فيها منصب رئيس الوزراء الذى لم يكن مدرجاً في اتفاق أوسلو الأصلي لتعيين أبو مازن لسحب سلطة أبو عمار .

فالموقف الرسمي للمنظمة هو التمسك بحق العودة والتعويض (القرار رقم ١٩٤ الصادر فى ١١/ ١٢/ ١٩٤٨) ولا تزحزح عنها قيد أنملة .

ونورد هذه المحاولات حسب تطورها التاريخي وليس حسب الأهمية أو ردود الأفعال التي لاقتها وهي :

١- اقتراح رشيد الخالدى ١٩٥٥ [١].

يضع رشيد الخالدى الفلسطيني الأصل وأستاذ العلوم السياسية بجامعة

(١) السفير طاهر شاش ، مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية الآمال والتحديات ص١٢٩ .

كولومبيا ستة شروط لحل مطالب اللاجئين هي ما يلي :

- اعتراف إسرائيل بمسئوليتها الأخلاقية عن نشوء المشكلة .

- قبول إسرائيل من حيث المبدأ حق الفلسطينيين وأسلافهم في العودة إلى منازلهم مقابل اعتراف الفلسطينيين بعدم إمكان ممارسة هذا الحق عملاً داخل إسرائيل ١٩٤٨ وقبول ممارسته في دولة فلسطين وذلك مع قبول إسرائيل استيعاب عدة عشرات من الآلاف منهم وخاصة من لهم أقارب داخلها .

- أن يكون من حق الفلسطينيين في المهجر العودة إلى المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية .

- أن يمنح الفلسطينيون الذين يختارون البقاء في الأردن الخيار في الحصول على حقوق المواطنة الكاملة أو المحدودة كمواطنين في الكيان الفلسطيني في حالة إقامة كونفيدرالية فلسطينية أردنية .

- أن يمنح الفلسطينيون في لبنان خيار العودة إلى الدولة الفلسطينية واكتساب المواطنة فيها أو الإقامة الدائمة في لبنان .

٢- مبادرة الرئيس الحبيب بورقيبه ١٩٦٥[١].

بتاريخ ٢١ أبريل ١٩٦٥ تقدم الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة بمشروع تسوية للنزاع العربي الإسرائيلي على أساس قرار التقسيم تضمن النقاط البارزة التالية :

تعيد إسرائيل إلى العرب ثلث المساحة التي احتلها منذ إنشائها لتقوم عليها دولة عربية فلسطينية .

يعود اللاجئون الفلسطينيون إلى دولتهم الجديدة .

(١) محمد جردات : المصدر السابق ص٦١.

تتم المصالحة بين العرب وإسرائيل بحيث تنتهي حالة الحرب بينهما . وقد رفض الفلسطينيون والعرب هذا المشروع واتهم بورقيبة بالخيانة العظمي.

٣- وثيقة محمود عباس .أبو مازن. - يوسى بيلين ١٩٩٥ [1].

تمت اجتماعات سرية بين «يوسى بيلين» أحد كبار مساعدى رئيس الوزراء «إسحاق رابين» وهو صحفى ووزير إسرائيلى سابق فى حكومة إسحاق رابين العمالية وهو البادئ فى إطلاق قناة أوسلو عام ١٩٩٣ ، وبين محمود عباس «أبو مازن» المستشار الأقرب إلى الرئيس ياسر عرفات . اعتقد الطرفان أنهما توصلا إلى أساس لاتفاق سلام وتعانق الطرفان وانسابت الدموع من العيون لكن لم يقدر لإسحق رابين رئيس الوزراء قراءتها فضلا عن التوقيع عليها لاغتياله فى ٤/ ١١/ ١٩٩٥ ، وقد اعتبرها «بيل كلينتون» الورقة المركزية فى المباحثات بين أبو عمار وباراك فى كامب ديفيد ٢٠٠٠ .

وقد ورد فى هذه الوثيقة عن اللاجئين ما يلى :

المادة VII اللاجئون الفلسطينيون :

حيث أن الجانب الفلسطينى يعتبر أن حق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة إلى ديارهم مكرس فى القانون الدولى والعدالة الطبيعية ، فإنه يعترف بأن مستلزمات العصر الجديد للسلام والتعايش وكذلك الوقائع التى خلقت على الأرض منذ ١٩٤٨ قد جعلت من تطبيق هذا الحق أمرا غير واقعيا وهكذا يعلن الجانب الفلسطينى استعداده لقبول وتنفيذ سياسات وإجراءات ستضمن حيثما كان ذلك ممكنا خير ورفاه هؤلاء اللاجئين.

---

(1) نقلا عن جريدة NEWS WEEK النسخة العربية فى ٢٦/ ٩/ ٢٠٠٠ العدد رقم ١٦ وذلك نقلا عن موقعها الالكترونى : NEWS WEEK . MSNBC .COM .

وفيما يعترف الجانب الإسرائيلى بالمعاناة المعنوية والمادية للشعب الفلسطينى الناجمة عن حرب ١٩٤٧ – ١٩٤٩ فإنه يعترف كذلك بحق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة إلى الدولة الفلسطينية وحقهم فى التعويض ورد الاعتبار عن الخسائر المعنوية والمادية .

يوافق الطرفان على إنشاء لجنة دولية للاجئين الفلسطينيين لتسوية نهائية لكل أبعاد قضية اللاجئين :

- البت فى طلبات الخسائر المادية .
- إعداد وتطوير برامج إصلاح واستيعاب .
- تأسيس الآليات ومقار دفع التعويضات .
- استكشاف نوايا اللاجئين الفلسطينيين من جهة ونوايا البلدان العربية وغير العربية فيما يتعلق بالرغبة فى الهجرة والاحتمالات المتعلقة بذلك .

٤- مبادرة الجامعة العربية ٢٠٠٢/٣/٢٧

قدم ولى العهد السعودى (آنذاك) الأمير عبد الله بن عبد العزيز إلى مؤتمر القمة العربى المنعقد فى لبنان فى ٢٨/ ٣/ ٢٠٠٢ مبادرة لحل الصراع العربى الإسرائيلى وأقر المؤتمر هذه المبادرة ، وأعاد وزراء الخارجية العرب تبنيها بعد تعديلها فى قمة الرياض فى ٢٨/ ٣/ ٢٠٠٧ ونصت المبادرة فى مجال حقوق اللاجئين على التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ .

ونلاحظ على هذا النص الآتى :

أنه أخضع حل المشكلة إلى (اتفاق) إسرائيلى على حق العودة .

أن النص الأصلى فى قرار الجمعية العامة المشار إليه لم يرهن القرار تنفيذ العودة على موافقة الإسرائيليين .

أنه من المستحيل الوصول إلى اتفاق فى هذا المجال (حق العودة) مع إسرائيل التى ترفض رفضا قاطعا عودة أى لاجئ إليها بل مجرد تناول موضوع اللاجئين . اللهم إلا إذا أسقطت الدول العربية وفلسطين مطلب العودة إلى الأرض التى كانوا عليها عام ١٩٤٨ .

كما أن هذه المبادرة قد جاءت – فى تقدير كثير من المراقبين والكاتب واحد منهم – عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠٠ وضرب أبراج نيويورك واتهام أمريكى واسع للسعودية بأنها تأوى وتدرب وتمول وتفرخ الإرهاب ، وأن المبادرة جاءت للتخفيف من الضغوط الأمريكية ، ويلاحظ أن المسئولين الأمريكيين والإسرائيليين يشيرون إلى المبادرة السعودية (وذلك قبل التعديل الذى تبنته الدول العربية) على أن فيها عناصر جيدة وهو ما يقصد به التنازل عن حق العودة وجعله مقيدا بموافقة إسرائيل على العودة الجزئية.

٥- رسالة الرئيس ياسر عرفات إلى الرئيس كلينتون[1]:

بعث الرئيس ياسر عرفات إلى الرئيس كلينتون برسالة فى ٢٦/ ١٢/ ٢٠٠٠ بشأن مقترحات التسوية التى قدمها كلينتون فى ٢٣/ ١٢/ ٢٠٠٠ ، تناولت هذه الرسالة فيما يخص عودة اللاجئين :

أن النكبة التى حلت بشعبنا الفلسطينى تتطلب حلا عادلا لقضية اللاجئين باعتبارها جوهر القضية الفلسطينية وبحيث يستند هذا الحل على الشرعية الدولية

(١) أسطوانة مجلة السياسة الدولية عدد أكتوبر ٢٠٠٧.

وفقا للقرار ١٩٤ بما يكفل إقرار حق العودة للاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم ، وقد دعونا إلى إعطاء الأولوية لعودة اللاجئين الفلسطينيين المقيمين فى لبنان ، ومعه جدول زمنى متفق عليه وإنشاء صندوق دولى للتعويضات ، وقيام إسرائيل بدفع التعويضات المطلوبة منها وأساسا التعويضات عن الأراضى والممتلكات الفلسطينية التى وضعتها إسرائيل تحت تصرف صندوق أملاك الغائبين .

٦- مبادرة مجموعة نسيبة وأيالون ٢/٨/٦ ٢٠٠

يتضمن إعلان النوايا :

أن حق العودة انطلاقا من الاعتراف بمعاناة وأزمة اللاجئين الفلسطينيين ، فإن الأسرة الدولية وإسرائيل والدولة الفلسطينية تبادر وتتبرع بالأموال لصندوق النقد الدولى لتعويض اللاجئين .

لا يعود اللاجئون الفلسطينيون إلا إلى دولة فلسطين ولا يعود اليهود إلا إلى دولة إسرائيل .

الأسرة الدولية تقترح منح التعويض لتحسين وضع اللاجئين الساعين إلى البقاء فى الدولة التى يعيشون فيها حاليا أو الساعين إلى الهجرة إلى دولة ثالثة

يتفق الطرفان على حل وسط تاريخى يقوم على دولتين ذات سيادتين قابلتين للعيش تعيشان جنبا إلى جنب ، وإعلان النوايا بالتالى هو تعبير عن إرادة أغلبية الشعبين فالطرفان يؤمنان أن هذه المبادرة ستتيح لهما التأثير على قيادتهم وبالتالى فتح فصل جديد فى تاريخ المنطقة كما يتحول هذا الفصل بدعوة الأسرة الدولية إلى ضمان أمن المنطقة والمساعدة فى تطوير اقتصادها .

***

٧- وثيقة جنيف – البحر الميت [١]:

وهى وثيقة ياسر عبد ربه «أبو بشار» – بيلين التى تضع مسودة اتفاق للحل الدائم وسميت وثيقة عبد ربه وهو وزير إعلام فلسطينى سابق من حزب «فدا» وحاليا هو أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية و«يوسى بيلين» وهو وزير العدل الإسرائيلى سابقا وبالضرورة الاثنان لا يخرجان عن موقف مؤسستيهما الرسميتين وإن كانا خارجها . وقد شطبت حق العودة ليصبح على اللاجئين اختيار سكن دائم وأمامهم خيارات :

- إما العودة لدولة فلسطين .
- أو الاندماج فى دولهم المضيفة .
- أو الهجرة لدولة ثانية (أوروبية أو أمريكية) .
- إلى جانب التعويض المادى عن أراضيهم .

٨- تصريحات الرئيس ياسر عرفات بشأن عودة اللاجئين عام ٢٠٠٤

وقف الرئيس ياسر عرفات أمام مراسلى الصحف والتلفزة العبرية يوم ١٩/ ٧/ ٢٠٠٤ وألقى قنبلة سياسية مدوية تمس عودة اللاجئين وحق العودة حيث اقترح بقوله «إنه يتفهم ضرورة أن تكون إسرائيل دولة يهودية الطابع وأن اللاجئين الفلسطينيين بمعظمهم لن يعودوا»[٢].

وكان عدد اللاجئين حوالى خمسة ملايين لاجئ تقريبا وقت الإدلاء بالتصريح

---

(1) أحمد الحاج : حق العودة للاجئين الفلسطينيين ويهودية دولة إسرائيل - جريدة الحياة لندن ٢٥/ ١١/ ٢٠٠٦.

(2) المصدر السابق.

السابق لكن يمكن ملاحظة ما يلى على هذا التصريح :

أنه كان فى وجود الصحفيين الإسرائيليين وأجهزة الإعلام الإسرائيلية المختلفة والتى زارته فى مبنى المقاطعة (الرئاسة فى رام الله) وهو محاصر قرابة العامين بالدبابات والمجنزرات والقوات الإسرائيلية المختلفة .

أن هذا التصريح بشأن حق العودة كان الأول والأخير فى الموضوع مما صدر عن الرئيس ياسر عرفات.

أنه حاول الاقتراب من السيناريوهات الإسرائيلية والأمريكية لعل ذلك يخفف من الحصار حوله .

إن ما ورد فى هذا التصريح لم يكن موقفا فلسطينيا مسجلا مقدما بصورة رسمية أو غير رسمية فى أية ورقة سابقا أو لا حقا عليه .

أن الرئيس ياسر عرفات توقع أن معظم اللاجئين لن يعودوا ولا يشكل هذا قيدا على اختيارهم وحقوقهم .

ولقد أحدثت هذه المقابلة آثارا كبيرة سواء على مستوى اللاجئين أو المستوى العالمى والدولى والإسرائيلى .

ويرى الباحث الفلسطينى (تيسير ناشف) أن عرفات فى رسالته إلى المركز الدولى للسلام فى القدس فى ١٧ فبراير ١٩٩٠ قال «إن تسوية حق العودة الفلسطينى يكمن فى الاعتراف المتبادل وبدء المفاوضات» وأن عرفات وافق على بحث هذا الموضوع فى المفاوضات من منطلق أن الحق ثابت فى القانون الدولى وقرار الجمعية العامة ١٩٤ ويستخلص الباحث الفلسطينى موقفا معتدلا تجاه تطبيق حق العودة فى إطار التسوية السياسية يفى بالتطلعات الفلسطينية فى الضفة الغربية وغزة (يلاحظ أن اتفاق أوسلو كان فى ١٣/ ٩/ ١٩٩٣) .

٩- اقتراح زياد أبو زياد مستشار الرئيس ياسر عرفات ٢٠٠٦/١١/٢٥ [١].

قامت مجموعة زياد أبو زياد ، متجاوزة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ ، وقيدت هذا المبدأ ، واقترحت حق العودة من خلال عودة اللاجئين إلى حدود الدولة الفلسطينية الجديدة ، والتى ستقام فى الضفة الغربية وقطاع غزه وكل الأماكن التى ستتسلمها إسرائيل . وفى إطار الرد الإسرائيلى على هذا الاقتراح ورد التالى : من الممكن أن نعتبر ذلك تنازلا عن حق العودة لأراضى إسرائيل السيادية . وهنا ورد نص إعلان المبادئ الذى أعلنه زياد أبو زياد «مشكلة اللاجئين الفلسطينيين تحل وفقا لقرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم ١٩٤ ولكن كل اتفاق أو حل فى هذه المسألة يحرز فقط خلال المفاوضات وبموافقة الطرفين»[٢] .

فإذا فرضنا جدلا سلامة هذا المنطق لكان كل الفلسطينيين - وعددهم خارج فلسطين يربو على خمسة ملايين نسمة - من حقهم أن يعودوا إلى أقل من ٨٪ من أراضى فلسطين التاريخية ، أى أن أكثر من عشرة ملايين نسمة سيوجدون على ٢٧ ألف كيلومتر مربع ، وهو أمر غير منطقى ولا يمكن تصوره .

فى مقابل ذلك تقترح إسرائيل الهجرة لأكثر من ٣ ملايين يهودى خلال السنوات القليلة المقبلة بحيث يصبح عدد اليهود فى إسرائيل والأراضى الفلسطينية المرشحة للانضمام إليها حوالى ٩ ملايين نسمة من أصل ١٣ مليون يهودى فى العالم .

***

(1) د . عبد الله الأشعل ، من أحق بالعودة ..اليهود أم الفلسطينيون ، مقال فى جريدة الحياة اللندنية ٢٠٠٧/٣/٣ العدد ١٦٠٦٥.

(2) أحمد الحاج: حق العودة للاجئين الفلسطينيين ويهودية دولة إسرائيل - جريدة الحياة اللندنية ٢٠٠٦/١١/٢٥.

١٠- مبادرة الدكتور أحمد يوسف

أدلى الدكتور(أحمد يوسف) مستشار إسماعيل هنية رئيس وزراء حكومة حماس المنتخبة بتصريحات نشرتها جريدة الحياة فى ٢٠٠٦/١٢/٣١ نقلا عن جريدة «يدعوت أحرنوت» الإسرائيلية (التى نشرت نص الوثيقة التى شاركت فى إعدادها مراكز أبحاث فى سويسرا ، وبريطانيا ، والنرويج وقد جاءت بهدف كسر المقاطعة الأوروبية على الحكومة الفلسطينية الحمساوية قبل تكوين وزارة وحدة وطنية من حماس وفتح وقبل أن تستقل حماس بقطاع غزة) .

وتنص الوثيقة على حق العودة للاجئين دون ذكر مكان عودتهم ، وهل هو الدولة الفلسطينية الوليدة أم إسرائيل (استقال أحمد يوسف فيما بعد من مهمته كمتحدث رسمى باسم حماس) .

١١- اقتراح إنشاء هيئة أرض فلسطين

تمثل الهيئة الحقوق المادية وما يتبعها للاجئين والمطالبين بحقوقهم ، من الشعب الفلسطيني في كل مكان ، بما في ذلك الفلسطينيون في إسرائيل .

مهمة الهيئة : توثيق الأملاك الفلسطينية العامة والخاصة ، والمطالبة بها ، والعمل على استرجاعها والحفاظ عليها وحمايتها وصيانتها وتطويرها ومنع بيعها لأي جهة غير فلسطينية موثوقة .

تقوم الهيئة بدور الحارس على حقوق الشعب الفلسطيني المادية ، وتبقي كل الأملاك تحت حراستها ، إلى أن تحدد ملكية الأفراد الفلسطينيين وتسلم إليهم ، ولا يجوز انتقال أملاك الفلسطينيين إلى غيرهم مهما كانت الظروف ، وتبقي الأملاك تحت حراسة الهيئة إذا تعذر ذلك .

تطالب الهيئة بتعويضات عن استغلال الأراضي والممتلكات لمدة نصف قرن وعن المعاناة النفسية للشتات ، أسوة بالتعويضات عن أعمال ألمانيا النازية والتعويضات السويسرية لليهود ولا تشمل التعويضات ثمن الأراضي والمباني فالوطن لا يباع .

الهيئة مستقلة وغير سياسية وتتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة والحكومات المختلفة والأمم المتحدة على هذا الأساس ، وتمثل في كل المحافل ذات العلاقة .

هيكل الهيئة [1]

تتكون الجمعية العامة للهيئة من (١٥٠٠) عضو ، يمثلون حوالي (٢٥٠) قرية ومدينة هجر أهلها عام ١٩٤٨ بمعدل ٣ أعضاء لكل قرية ، أو عضو لكل (٣٠٠٠) لاجئ ويضاف إلى هؤلاء ٥٠ عضواً من أهل الاختصاص وتنتخب الجمعية مكتباً تنفيذياً من ذوي الخبرات ، تشرف على أعماله لجنة توجيه .

مدة الهيئة

تبقى قائمة إلى أن تنتهي أغراضها . اخترنا القرية كوحدة ديموغرافية لبناء المجتمع الفلسطيني لأنه بعد التشتت الجغرافي والعائلي بقيت القرية متماسكة فهي تتألف عادة من (٤-٥) حمائل لا يزال أفرادها على اتصال وثيق ببعضهم ولدينا الآن ٥ ملايين ملف شخصي و (٧٠٠,٠٠٠) ملف عائلة للاجئين ونعرف مكان كل عائلة وتوالدها وظروفها كما هو متوافر في سجلات وكالة الإغاثة ، وعلي الرغم من أن عدد اللاجئين المسجلين ينقص بمقدار ١٦ ٪ عن كافة اللاجئين إلا أنه

---

(١) سلمان أبو ستة ، حق العودة ص٤٢.

يمكن نسبة هذا الطابع إليهم أيضاً.

لهذا اقترحنا انتخاب ٣ أفراد عن كل قرية أو وحدة ديموغرافية ويمكن أن يجري الانتخاب أو الاختبار في مناطق عمليات الوكالة (الضفة وغزة والأردن وسورية ولبنان) في المعسكرات والتجمعات السكانية في تلك المناطق وفي الشتات ، ويتكون مكتب إقليمي في كل منطقة للتنسيق .

وبما أن حدود أرض كل قرية واضحة في الخرائط والسجلات الموجودة لدينا فإنه يمكن اعتبار أهل القرية الحاليين هم أصحاب تلك الأرض في ملكية جماعية (وهو نوع من المشاع ليس غريباً على الناس) وعدد أهالي كل قرية هو حوالي خمس أضعاف ونصف عددهم عام ١٩٤٨ من بينهم ١٦٪ ولدوا في فلسطين لذلك يوجد ما يكفي من الأشخاص الذين يمكنهم التعرف على الأماكن أو إعطاء المعلومات إذا لزم ذلك.

ويخصص لكل قرية عدد من الأسهم يوازي مساحة أراضيهم ، وبذلك تساهم القرية في هيئة أرض فلسطين بقيمة هذه الأسهم ، وحيث أن حدود أرض القرية وعدد سكان أهلها ومكانهم معروف ، فإن ملكيتهم الجماعية ثابتة وصحيحة وتبقى مسألة توزيع الأسهم على أفرادها ، وهنا يبدأ بتخصيص الأسهم حسب ملكية كل حمولة اعتمادا على سجلات جارفيس أو وسيلة أخري معروفة (حسب العرف والعادة وحسب الخرائط على سبيل المثال أو على أساس جديد يكفل لكل أهالي القرية العيش الآمن حتى لمن لم يملكوا الكثير) فإذا تحددت ملكية الحمولة توزع على أفرادها داخلياً كما يتفقون ، أو بالوراثة أو كما تدل عليه سجلات وكالة الإغاثة .

ولاشك في أن تحديد الملكية بالنسبة للفرد الواحد من الجيل الحالي يستغرق وقتاً وجهداً ، لكن المهم أن ملكية القرية ثابتة وصحيحة وإلى أن يتم ذلك يمكن المطالبة

بالأرض وحتى استغلالها دون تقسيم ، وليست هناك صعوبة لوجستية في وضع تصورات مختلفة لمعرفة أنسب الطرق للتعامل مع هذه المسألة ، وما دامت ملكية القرية الجماعية ثابتة .

وموضوع إنشاء هذه الهيئة ليس جديداً بمطلقة ، فقد أقام اليهود الصندوق القومي اليهودي (JNF) في لندن في مطلع القرن لغرض أصعب وهو شراء أرض في بلاد بعيدة وغريبة ، وطالب اليهود بحقوقهم في البلاد العربية التي تركوها ليسكنوا ديار الفلسطينيين عام ١٩٤٨ بإنشاء الهيئة العالمية لليهود من بلاد عربية (WO–JAC) عام ١٩٧٧ كما طالبوا بحقهم في استرجاع ممتلكاتهم (وليس بيعها) في أوروبا والتعويض عن استغلالها منذ الحرب العالمية الثانية بإنشاء «المنظمة اليهودية العالمية لاسترجاع الأملاك» (WJRO) عام ١٩٩٢ . وهذه الجمعيات الثلاث تتعامل مع حكومة إسرائيل والمنظمات اليهودية والحكومات المختلفة والأمم المتحدة ، دون حرج أو اعتراض من قبل حكومة إسرائيل ونجحت (WJRO) في استرجاع الكثير من أملاكها فى أوروبا ، ولا تزال تتعقب الدول الأوروبية الواحدة بعد الأخرى [١].

هناك صعوبات في إنشاء هيئة أرض فلسطين [٢].

احتمال اعتراض السلطة باعتبارها تمثل الفلسطينيين ، ولكن ليس في هذا أي تناقض لأن الهيئة تمثل حقوق الملكية الخاصة ، التي لا يمكن أن يتنازل عنها أحد غير صاحبها وستكون الهيئة الموقرة قوة ضاغطة معها تفيد المنظمة إذا دافعت عن حقوق اللاجئين ضاغطة عليها إذا قصرت ، ولا تطمح الهيئة إلى أي مكسب سياسي

(1) سلمان أبو ستة : المصر السابق ص٤٣ – ٤٤.

(2) سلمان أبو ستة : المصر السابق ص٤٣ – ٤٤.

فهذا متروك لطموح الآخرين.

أن كثيراً من الدول المضيفة بما فيها السلطة تعارض انتخابات الهيئة أو أن يكون لها رأي في اختيارهم بل تعارضها أيضاً بعض الفئات الفلسطينية التي فقدت صلاحيتها . ونقول أنه ليس هناك مبررا لهذه المعارضة لأن هذه القرى نفسها ممثلة أمام الوكالة وفي المخيمات عن طريق عدد من اللجان يختلف عددها ودورها حسب سياسة الدول المضيفة ولا يمثل أي منها تهديداً للدول المضيفة فالهيئة تريد استرجاع الحقوق في أراض خارج هذه الدول.

إنشاء الهيئة يحتاج إلى مجهود وتنظيم كبيرين يشمل التنقل بين هذه البلاد والحصول على موافقتها وموافقة اللاجئين فيها كما أن عملية التوثيق والجمع والتحديد عملية مضنية ومكلفة لكنها ممكنة .

وتوجد الآن من الوسائل الفنية ما يجعل هذا في متناول اليد ولدي الكثيرين مادة تكفي لجمع قدر كبير من المعلومات المهمة وليس هناك ضرورة لاجتماع موسع أو مؤتمر صغير تناقش فيه هذه الآراء المختلفة ، بل من الممكن أن تنتج عن ذلك لجنة تحضيرية تتولى تنفيذ الخطوات العملية الأولى .

هذه الصعاب كلها أهون بكثير من ضياع إرث وتراث ٥ ملايين لاجئ فلسطيني وهو الأمر الذي يشغل فكر كل واحد منهم في شتى بلاد الشتات وحالة الغضب والغليان التي يشعرون الآن بها من احتمال ضياع الحقوق التي ربما أدى ضياعها إلى انفجار غير متوقع عواقبه أكبر بكثير من مخاوف الخائفين ، فالأولى أن يسلك هذا التيار الجامح سبيلاً مفيداً يؤدي إلى إعادة الحق إلى أصحابه .

الاجتهادات الشخصية لمحاولة حلحلة قضية اللاجئين

كانت هذه الاجتهادات التي شملت طرفي الصراع لكن هناك اجتهادات فلسطينية وآراء لا ترقي إلى مبادرات كاملة لكنها آراء يحاول مطلقوها بحسن نية عرض أفكار قد تساعد حينها يأتي وقت التعامل مع مشكلة أو كارثة اللاجئين الفلسطينيين في المفاوضات التي من المتعين قيامها إن عاجلاً وإن أجلاً كما يعتقدون .

وتدور هذه الأفكار حول :

- مسألة عودة اللاجئين إلى أماكن سكناهم هي مسألة موجودة في الوجدان فقط وهناك فرق بين الوجدان والواقع .

- يجب التركيز على عودة النازحين أولاً من حرب ١٩٧٣ ثم بعد حلها يتم التطرق لمشكلة اللاجئين من حرب عام ١٩٤٨ .

- إن معالجة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من خلال المعادلة التي تضبط العملية السلمية والتي لا تعتمد على أية مرجعية تضعنا في موقف المحاولة قدر الإمكان على أن نركز على إيجاد حلول من خلال القرارات الدولية كمرجعية .

- ويقترح عودة رقم متفق عليه بين إسرائيل والفلسطينيين بحيث لا يقل عن ١٠٪ من عدد اللاجئين الحاليين (٤ مليون عام ٢٠٠٦).

- يحصل الباقين على الجنسية الفلسطينية وذلك رغم عدم وجودهم على أراضي فلسطينية .

- أهمية وجود مشروع مثل مشروع مارشال في أوروبا من أجل تحسين وضع المنطقة اقتصادياً بحيث يحصل اللاجئين على نصيب الأسد .

- وضع تشريعات في الدول المضيفة لحماية وجود اللاجئين الفلسطينيين فيها .

- استيعاب اللاجئين بالكامل في الضفة الغربية وقطاع غزة (الباقي بعد توطين ١٠٪ في إسرائيل) بمساعدة مشروع مارشال الدولي .

- استيعاب اللاجئين الفلسطينيين في دول الخليج .

- استيعاب اللاجئين في دول الهجرة (استراليا – كندا – أمريكا) .

موقف السلطة الفلسطينية من إنشاء تجمعات للاجئين

تعتبر السلطة الوطنية نفسها دولة مضيفة مثل بقية الدول المستقبلة للاجئين ومن ثم فهي ترفض قيام أي تجمعات للاجئين مثل :

قيام مجالس قروية .

قيام بلديات .

قيام مجالس سياسية من أي نوع .

وأوضح الدكتور «أسعد عبد الرحمن» عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ومسئول ملف اللاجئين والنازحين هذا الرفض بصورة واضحة لا تقبل النقاش جاء هذا التوضيح في لقاء نظمته دائرة العائدين في منظمة التحرير الفلسطينية[1] . وقال أنه يجب الفصل التام بين السلطة التي تعتبر نفسها دولة من الدول المستقبلة للاجئين مثل دول الجوار تماماً وبين منظمة التحرير التي ترعى

(1) جريدة الأيام الفلسطينية ٨/ ١٠/ ١٩٩٦ صـ٤ .

شؤون اللاجئين(وذلك حتى لا تطالب إسرائيل أو أي جهة بتوطين اللاجئين في بلدهم ويظل حقهم سارياً بلا تقادم وغير قابل للتصرف ، وأشار إلى أن ٥٠٪ من أهل الضفة من أبناء المخيمات وكذلك ٧٠٪ من مواطني القطاع .

وكذلك لم يقم الرئيس ياسر عرفات بأي زيارة للمخيمات بل إن الزيارات اقتصرت على المدن التي ربما حضرها أبناء المخيمات لكن السلطة كانت تعتبر دائماً أن اللاجئين ليسوا من اختصاصاتها ولا مهماتها وأن أمرهم موكل للوكالة حتى يتم البت فى قضيتهم فى مرحلة الحل النهائى وقال الدكتور أسعد عبد الرحمن أنه هذا السبب وغيره فإن منظمة التحرير الفلسطينية قد أبقت دائرتين في تونس هما(دائرة العائدين – دائرة العلاقات الخارجية) .

ومن المحاولات الفردية التي تحاول إثارة حقوق اللاجئين وتسعي لعدم تهميش قضيتهم هي الجهود التي يبذلها الدكتور نصير عاروري المحاضر في جامعة ماساتشوس الأمريكية لإثارة قضية اللاجئين والمطالبة بحق العودة لحوالى ٥ مليون فلسطيني يعيشون في دول عديدة في الشتات .

وقال إن هناك فراغ قانوني يجب العمل على ملئه من خلال تشكيل هيئة عليا تمثل اللاجئين وتدافع عن حقوقهم في المحافل الدولية . إنه يجب الدعوة لمؤتمر العودة وتقرير المصير . وأوضح أن القرارات الدولية الخاصة باللاجئين تتعرض للتهميش نتيجة ما آلت إليه مفاوضات السلام التي بدأت في مدريد عام ١٩٩١ وتواصلت مع التوقيع على اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ وأنه مع الضعف الذي اعتري عملية المطالبة بتطبيق تلك القوانين والتشريعات الدولية فإن الفراغ القانوني أخذ بالاتساع بعدما أصاب منظمة التحرير الفلسطينية من انزواء عن المواجهة السياسية لصالح السلطة الوطنية الفلسطينية .

وقال إنه كمؤشر على أن اتفاقية أوسلو جاءت لمحاولة أن تحل محل القوانين الدولية ما قامت به (مادلين أولبرايت) مندوبة الولايات المتحدة ألأمريكية لدي منظمة الأمم المتحدة التى أرسلت في سبتمبر ١٩٩٤ رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة أوضحت فيها إن قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بفلسطين أصبحت مثيرة للجدل وقديمة ، في إشارة إلى أنه ينبغي تجاهلها . وقال إن الفلسطينيين أصبحوا على أعتاب فقدان الإطار القانوني والسياسي الذي يحدد حقوقهم ويضمنها .

خاتمة المحاولات الفردية للحل

إن الرئيس ياسر عرفات خلق سلطة وطنية فلسطينية على قياسه في غزة والضفة الفلسطينية المحتلتين وغيب كل مؤسسات منظمة التحرير لصالحها بانتظار استحضارها عندما يريد غطاءا شرعياً لقرار ما أراد تحقيقه . بين مطالبة منظمة «إيباك» لبوش بفرض توطين اللاجئين في الدول العربية وتصريحات أبو عمار التي دعمت هذه المطالبة وأنفذت رأي شارون أمام المتطرفين اليهود والمستوطنين بتسليمه أن إسرائيل يهودية الهوية نقف حائرين ، إذ أن حوارات فلسطينية جرت في رام الله وغزة (للعلم ما زالت مستمرة في دائرة مفرغة) بين الجميع للوصول لبرنامج إجماع وطني بالقواسم المشتركة تحت عنوان دحر الاحتلال وقيام الدولة المستقلة وعاصمتها القدس وإنجاز حق العودة للاجئين . وبين «إيباك» وتصريحات أبو عمار قلبت الطاولة الفلسطينية رأساً على عقب حيث رفض الجناح العسكري للجبهة الشعبية المبادرة المصرية في ٢٠/ ٦/ ٢٠٠٤[1] ومعها أيضاً «حماس» و «الجهاد الإسلامي» وهنا مع الملاحظات الكثيرة على المبادرة في حينها لكنها كانت

(1) تهدف المبادرة المصرية إيجاد قواسم مشتركة ومصالحة بين فتح وحماس تتضمن الوقوف بموقف موحد تمهيدًا لتناول موضوع اللاجئين .

مناسبة للفلسطينيين للتحاور والنقاش للخروج كما كان الشعب الفلسطيني يأمل ببرنامج وطني مقاوم مشترك بالحد الأدني (كما في حوارات القاهرة ٢٠٠٥ والحوار الفلسطيني ٢٠٠٦ اللذين أسسا لبرنامج سياسي متوافق عليه من الجميع) .

أيضاً تنفس شارون هواء هروبه من تهمة الفساد كما أطاح بوزيرين متشددين رفضا خطته للانسحاب التي تحظي بالدعم العربي الجزئي والأوروبي الأمريكي كما ضم لحكومته حزب العمل وشكل حكومة ائتلاف تدعم رؤيته المتطرفة للتسوية مع الفلسطينيين والعرب . فإذا بدأت المفاوضات السياسية اليوم فإسرائيل ستواجه بالمبادرة العربية التي أقرت في قمة بيروت ٢٨/ ٣/ ٢٠٠٢ إلى جانب الأوراق التي عرضها (نبيل شعث) في يونيو ٢٠٠٣ و «خريطة الطريق» الدولية . ولا يوجد داخل نصوص هذه الخطط ما يطالب إسرائيل بالاعتراف بحق العودة أو تحقيقه ، وتكتفي بإيجاد «حل عادل» وأن يقوم هذا الحل على قاعدة القرار الأممي ١٩٤ وأن يكون الحل متفقاً عليه بين الطرفين [١] .

الموقف الفلسطيني الرسمي للحلول المطروحة

لقد جابه اللاجئون في الخمسينات والستينات كافة المشاريع الغربية وخاصة الأمريكية واعتبروها مدخلاً لتصفية القضية الفلسطينية مما يحرفها عن مسارها ويفرغها من معناها السياسي والحقوقي ومحتواها الوطني ، ورغم كل المشاريع التي وضعت لإنهاء ظاهرة المخيمات وخاصة في السبعينيات داخل الأرض المحتلة وامتصاص مظاهر الغضب والاحتجاج وكسر شوكة المقاومة الوطنية ورغم الشكل البراق والمظهر الخادع لهذه المشاريع ورغم قساوة الظروف المادية والنفسية التي يعيشها لاجئو المخيمات ، فقد رفض اللاجئون أية عمليات تغيير جذرية على

(١) جريدة الحياة ٢٥ / ١١ / ٢٠٠٦.

أوضاعهم باستثناء بعض التغييرات الخجولة في بنية سكنهم والتي فرضتها عليهم مجموعة متغيرات حياتية وثقافية فرضتها عليهم قوانين التطور الموضوعي والتي تأثرت بها المنطقة بشكل عام . وعلي الرغم من وقوع الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧ فلم تنجح السلطات الإسرائيلية فى إخماد صوت اللاجئين المطالبين بحق العودة وإن كانت السلطة قد أجلت التعامل مع قضيتهم إلى مرحلة الحل النهائى التى لم تبدأ بعد.

المشاريع التي اقترحتها إسرائيل وموقفها من مشاريع الحل من قبل المصادر المختلفة

لم تعترف إسرائيل دوما بمسئوليتها عن كارثة التهجير واللجوء (لشعب كامل لترك دياره) ولم تفكر حتى فى مجرد الاعتذار الأدبى . وقد ادعت أن للتهجير أسباب مختلفة أوردناها فى الباب الثانى كما قدمت حججا وتعللت بأسانيد رأتها فى مناهضة قرارات دولية أممية بخصوص حق العودة والتعويض أوردناها أيضا فى مجال دراسة المعالجة الدولية لقضية اللاجئين .

ونقدم هنا المشاريع التى قدمها أفراد من إسرائيل على مسئوليتهم وليس كمشاريع رسمية لها قوة الإلزام والجدية حتى لو جاءت من مسئولين إسرائيليين .

المشاريع الإسرائيلية لقضية اللاجئين ولحل مشكلتهم

استمرت إسرائيل وحتى بعد احتلالها لما تبقى من أرض فلسطين فى حرب عام ١٩٦٧ لم تسقط خيار التوطين من ذهن تفكيرها الاستراتيجى لحل مشكلة اللاجئين وقد كان هذا هاجس قادتها السياسيين والعسكريين خلال نصف قرن ، وسأحاول هنا المرور على أهم المحطات التى توقف عندها التفكير الرسمى الإسرائيلى حول مسألة التوطين وأنها أى إسرائيل تستند فى رؤيتها لحل مشكلة اللاجئين على مجموعة من المبادرات والسياسات والمواقف والتصريحات التى تصب جميعها فى خيار توطين اللاجئين أو تأهيلهم محليا وعربيا ودوليا . وقد تبنى هذا الخيار زعماء حكومات العمل والليكود أو الحكومات الائتلافية فى إسرائيل .

مشاريع إسرائيلية

في حرب حزيران ١٩٦٧ أخذت عملية تفريغ الوطن الفلسطيني أبعادا عملية ، فقد تم تهجير أكثر من ٤٠٠,٠٠٠ مواطن من الأراضي المحتلة ، وأقدمت على إزالة بعض القرى نهائيا (عمواس ، يالو ، بيت نوبا) واستخدمت شتى الوسائل لدفع المواطنين إلى الرحيل ، وواصلت السلطات المحتلة محاصرة المخيمات الفلسطينية في الأراضي المحتلة ووضعت المشاريع المختلفة الرامية إلى تصفية هذه المخيمات تمهيدا لتصفية القضية الفلسطينية ومن أبرز هذه المشاريع :

- مشروع فايتس رئيس دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية (١٩٦٣ – ١٩٨٤) .
- مشروع (إيبان) وزير خارجية إسرائيل في أكتوبر١٩٦٨ .
- مشروع الـ١٤ نقطة المقدم من الحكومة الإسرائيلية إلى الوسيط الدولي يارنغ .
- مشاريع التوطين في غزه لإزالة المخيمات .
- مشروع (ألون) وزير خارجية إسرائيل آنذاك حول توطين اللاجئين في قطاع غزه في منطقة سيناء (العريش) تحديدا وفي الضفة الغربية .
- وثيقة (غاليلي) المفكر الأيديولوجي لحزب العمل الإسرائيلي سابقا وأهم ما جاء فيها «توضع خطة عمل لأربع سنوات ، وتخصص الأموال اللازمة للتنفيذ بهدف تأهيل اللاجئين والتطوير وكانت أسس خطة العمل : إحداث تغيير في ظروف السكن وإنشاء أماكن سكن للاجئين بجوار المخيمات وإصلاح المخيمات ودمجها ضمن مسؤوليات البلديات في المدن المجاورة» .
- مشروع (بيجن)١٩٧٣ – ومشروع بن بورات ١٩٨٣ (خطة إعادة اللاجئين الفلسطينيين في الضفة والقطاع) وترحيل ٢٥٠ ألف لاجئ فلسطيني ، وقد

رصدت السلطات لهذه الخطة ٥ , ١ مليار دولار تحمل أمريكا وأوروبا الجزء الأكبر منها وفى النصف الثانى من أغسطس ١٩٨٩ طرح (إسحق شامير) رئيس وزراء إسرائيل الأسبق مشكلة اللاجئين فى المناطق خلال لقاءه مع ممثلى الدول الصناعية السبع فى القدس .

وكان شامير قد اقترح فى مطلع فبراير ١٩٨٩ عقد مؤتمر دولى لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وإيجاد شروط سكن أفضل لهم ، وقال خلال لقاء له عقده مع مجموعة خبراء من الولايات المتحدة «مستعدون لعمل الكثير من أجل اللاجئين الفلسطينيين القاطنين فى المخيمات فى المناطق (تطلق إسرائيل على الأراضى المحتلة عقب حرب ١٩٧٣ تعبير المناطق) ونحن مستعدون للمساهمة بالمبادرة ، وبالمعرفة والخطط لتلبية احتياجاتهم ، ولكننا لا نستطيع مساعدتهم ماديا»

وفى وقت لاحق دعا شامير جميع الدول بقيادة الولايات المتحدة إلى «بذل الجهود لحل مشكلة اللاجئين العرب التى تم تخليدها على أيدى الحكومات العربية فى الوقت الذى تستوعب فيه إسرائيل مئات الآلاف من اللاجئين اليهود القادمين من الدول العربية» .

وورد فى البند الثالث من خطته التى طرحها على الإدارة الأمريكية بعد ذلك بيومين النص التالى : «حل مشكلة اللاجئين – مجهود دولى – يجب بذل مجهود بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وبمشاركة إسرائيلية ذات اعتبار لحل مشكلة اللاجئين العرب ويجب التعامل مع المشكلة على أساس أنها مشكلة إنسانية والعمل على تخفيف التعاسة البشرية عنهم وضمان مصادر معيشة جديدة لهم» .

وفى مطلع مايو ١٩٨٩ تحدث شامير خلال جولة قام بها فى المنطقة الجنوبية عن تفاصيل خطة السلام الخاصة به فقال:«المرحلة الثالثة من هذه الخطة تقتضى السعى

لحل مشكلة مخيمات اللاجئين فى الضفة والقطاع ، الأمر الذى يستلزم بليونى دولار وعلى الدول المعنية أن تنظم نفسها لرصد أو تخصيص المبلغ» .

وقد تضمنت مبادرة الحكومة الإسرائيلية للسلام التى تم تبينها فى ١٤ مايو ١٩٨٩ نصا صريحا حول مشكلة المخيمات الفلسطينية ، فقد ورد فى النقطة الثالثة « تنادى إسرائيل بجهود دولية من أجل مشكلة اللاجئين - سكان المخيمات فى يهودا والسامرة وغزة - من أجل تحسين أوضاعهم المعيشية وإعادة تأهيلهم وإسرائيل مستعدة لأن تكون شريكا فى هذا الجهد» ، وقد كان «لإسحق رابين» والذى كلف بقمع الانتفاضة السباق فى طرحه فكرة الانتخابات فى المناطق المحتلة ، وفكرة عقد مؤتمر دولى لحل مشكلة اللاجئين .

أما شارون الذى عمل جاهدا على تدمير المخيمات فى قطاع غزه خلال عامى ١٩٧٠/ ١٩٧١ فقد صرح أمام مؤتمر التضامن اليهودى الذى عقد فى القدس مارس ١٩٨٩ قائلا : «دون حل مشكلة اللاجئين لن يطرأ أى تقدم ، وقد اقترحت القيام بأعمال إصلاح مدنية وصناعية فى قطاع غزه بإشراك أمريكا وأوروبا وربما العرب من أجل حل مشكلة اللاجئين فى غزة» وصرح (موشيه أرنس) وزير الدفاع الليكودى الأسبق فى مايو ١٩٨٩ «لقد طلبت إسرائيل من الولايات المتحدة القيام بحملة دولية لجمع مبلغ مليارى دولار لتوظيفه فى إعادة تأهيل سكان مخيمات اللاجئين فى المناطق» وقد كانت مسألة اللاجئين تشغل بال الحكومات الإسرائيلية باستمرار وكانت مشكلتها الحقيقية تكمن فى كيفية إقناع الآخرين بمثل هذه المقترحات .

ولم تكف إسرائيل عن محاولاتها هذه سواء فى الخمسينات أو الستينات – الفترة الذهبية لحكم حزب العمل الإسرائيلى- أو فى نهاية السبعينات عندما قفز حزب الليكود إلى السلطة أو فى الفترات التاريخية التى تناوب فيها الحزبان على السلطة ،

ففى عام ١٩٥٦ طرح (موشيه شاريت) وزير خارجية إسرائيل آنذاك على أمريكا مقترحات تتضمن التأكيد على جوهر الموقف الرسمى الإسرائيلى الخاص بعدم السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين غير أن إسرائيل وافقت على العرض الأمريكى فى المساهمة بتعويضات اللاجئين وإعادة إسكانهم وتوطينهم ، ورغم أن موافقة إسرائيل على مبدأ التعويضات كانت هى الأخرى معقدة لأن الممتلكات العربية التى استولت عليها المنظمات الصهيونية كانت من الضخامة بحيث يصعب تقدير أثمانها كما أن الحكومة الإسرائيلية وافقت على التعويضات لعلمها أن الشعب الفلسطينى رفض ويرفض أية تعويضات عن ممتلكاته ووطنه .

دراسة شلومو جازيت [1]

الجنرال شلومو جازيت أحد كبار الباحثين في مركز جافي الإسرائيلي وقد أعد دراسة بشأن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين نشرت ضمن الدراسات التي أصدرها المركز لقضايا التسوية النهائية مع الجانب الفلسطيني .

وتتضمن الدراسة أن الموقف الفلسطيني من حق العودة قد تطور بحيث أخذ يتخلي عن التعريف المطلق لهذا الحق ويتقبل التعويض وأصبح القادة الفلسطينيون يتجنبون الرد على السؤال الخاص بمكان العودة ويدركون أن العودة إلى إسرائيل بحدودها عام ١٩٤٩ غير واقعية ، وفي حين أنهم يرفضون فكرة توطين اللاجئين في الدول العربية فإن إقامة دولة فلسطينية من شأنها أن تكفل لكل فلسطيني الحصول على جنسية وجواز سفر هذه الدولة حتى لو أقام خارجها.

أما إسرائيل فإنها لا تبدي اهتماماً بحل المشكلة ويجمع الإسرائيليون على رفض

(١) السفير طاهر شاش ، مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية الآمال والتحديات ص١٢٩-١٣١.

حق العودة إلى إسرائيل ويرون أنهم غير مسئولين عنها ، ولم تقبل إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ سوى ١٧٩ , ٢٢ لاجئاً ولأسباب إنسانية وكقرار أحادي وليس كالتزام سياسي كما ترفض إسرائيل الاعتراف بالمسئولية عن التعويض المالي خاصة وأنها آوت المهاجرين اليهود من الدول العربية ، وإن كانت قد وافقت في الماضي على دفع مبلغ تساهم به في صندوق دولي لتعويض اللاجئين.

ويري بعض الإسرائيليين عدم السماح بعودة نازحي عام ١٩٦٧ لأن هذه العودة تؤثر على التوازن السكاني بين الفلسطينيين والمستوطنين . وتري إسرائيل على أية حال ألا يترك قرار عودتهم للسلطة الفلسطينية وحدها وأن تراعي القدرة الاقتصادية على استيعابهم ، وإن كان من الصعب الاعتراض على قانون تصدره السلطة الفلسطينية بشأن حق العودة في حالة الاتفاق على كافة موضوعات التسوية الدائمة .

أما ما اقترحه الجنرال جازيت كحل للمشكلة في التسوية النهائية فإنه يقوم على الأسس التالية :

أن ترفض إسرائيل بصفة قاطعة عودة اللاجئين على أساس حق قانوني سياسي بالعودة على نحو ما يتضمنه القرار ١٩٤ وأن ترفض تحديد أية حصة سنوية لجمع شمل العائلات باعتبار هذا الأمر عملاً سيادياً وأن تعمل على حل المشكلة حلاً شاملاً ونهائياً أيا كان شكل الكيان الفلسطيني ومستقبله .

أما في حالة ما إذا كان الوضع النهائي هو الحكم الذاتي فإن هذا الوضع لن يؤدي إلى حل المشكلة حلاً شاملاً ونهائياً إذ المتوقع أن ترفض السلطة الفلسطينية المسئولية عن اللاجئين خارج حدود ولايتها .

وأما في حالة إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة ، فإن على إسرائيل أن تصدر بيانا علنياً يشكل تعويضاً معنوياً ونفسياً باعترافها بالمعاناة التي لقيها

اللاجئين ، وتعلن استعدادها للمساعدة على تأهيلهم وتعويضهم عن فقدان أملاكهم ومع عدم مسئوليتهم عن المشكلة .

وأن تعلن القيادة الفلسطينية موافقتها على حل لا يقوم على أساس عودتهم إلى إسرائيل (وإن كان يستبعد أن توافق هذه القيادة على صيغة صريحة بالتنازل عن حق العودة) وتقوم بإصدار قانون العودة إلى أراضي الدولة الفلسطينية ، وتدعو لإلغاء (أونروا) والإدارة الخاصة بمخيمات اللاجئين .

كما أن عليها أن تقوم بالتنفيذ العاجل لبرنامج تأهيل اللاجئين وتعطي الأولوية لعودة اللاجئين الموجودين في لبنان ، وأن تتضمن الإتفاقات التي تعقدها إسرائيل مع سوريا ولبنان والأردن توطين اللاجئين في هذه الدول ومنحهم جنسياتها مع السماح لهم بحمل الجنسية الفلسطينية . وتنشأ سلطة دولية لتأهيل اللاجئين وتوطينهم وتقوم الدول الصناعية والدول العربية بتمويلها وتشارك إسرائيل فيها .

أما في حالة الاتحاد الكونفيدرالي الفلسطيني الأردني ، فإنه لن تكون ثمة حاجة لنقل لاجئي ١٩٤٨ من الأردن حيث ستسمح قواعد السوق الحرة بتحرك العمال في أنحاء الكونفيدرالية كما ستكون القدرة على استيعاب اللاجئين أكبر .

الحل المبتور لقضية النازحين الوارد فى مشروع شلومو جازيت[1] .

وبعد هذا التصنيف الذي يقلص عدد اللاجئين نظرياً إلى أبعد حدود يتناول الباحث الإسرائيلي الموضوع من جوانبه المختلفة .

فيدعو إلى معالجة قضية النازحين أخذاً بعين الاعتبار مصلحة إسرائيل قبل كل شيء ، فيقترح إعادة أعداد منهم إلى الضفة الغربية على دفعات متتالية تفرق بينها فواصل

(١) على فيصل ، اللاجئون الفلسطينيون ووكالة الغوث ص١٣٥-١٣٦ .

زمنية يعتبرها جازيت ضرورية لإفساح المجال أمام السلطة الفلسطينية (حكماً ذاتياً أم دولة مستقلة) لاستيعابهم وتأمين مساكنهم وفرص عملهم، لكن جازيت يضع هنا مجموعة من الاستدراكات أبرزها ألا يثير هؤلاء عند عودتهم مسألة استعادة أملاكهم التي صادرتها سلطات الاحتلال بذريعة تطبيق قانون أملاك الغائب لأن في تلك الإثارة مسا بمسألة الاستيطان ومصلحة المستوطنين من وجهة نظر الباحث الإسرائيلي، كما يحذر من خطورة عودة عناصر قد تسهم في «إثارة شغب» في الضفة الغربية.

ويلفت جازيت النظر إلى ضرورة منع النازحين من السكن قرب ما يسمي بالخط الأخضر «أي حدود الخامس من يونيو ١٩٦٧» حتى لا يتحول هذا التجمع السكاني إلى مصدر خطر أمني على إسرائيل تنطلق منه عمليات معادية للدولة العبرية. وواضح من سياق عرض جازيت لحل قضية النازحين أنه يطرح المسألة خارج سياق حق العودة كما يطرحها خارج سياق السيادة الفلسطينية على الضفة الغربية وقطاع غزة إذ يفترض بقاء المستوطنات مكانها كما يفترض حقاً لإسرائيل في وضع الفيتو على «عودة العناصر المشبوهة أمنياً» وحقاً آخر يتيح لها تحديد مناطق وأماكن سكن النازحين العائدين إلى ديارهم وآلية العودة وحجم كل دفعة ومواعيدها.

اللاجئون ونفي حق العودة في مشروع شلومو جازيت[1].

وعند الدخول في مناقشة للحلول المتعددة لقضية اللاجئين ينطلق الباحث الإسرائيلي شلومو جازيت من رفض إسرائيل الإعتراف بحق العودة للفلسطينيين من الناحيتين المبدئية والعملية، لأن في الناحيتين حسب رأيه خطراً على الدولة العبرية إذ يحولها إلى دولة ثنائية القومية لا بل ينظر جازيت إلى الموضوع بمنظار «مناطقي» فيتوقع إذا ما فتح باب العودة أن يتحول الفلسطينيون في شمال فلسطين

(1) علي فيصل، المصدر السابق ص ١٣٧.

إلى الأغلبية الساحقة وهذا ما سيكون له انعكاساته على مستقبل الدولة الإسرائيلية (لا يغيب عن بال جازيت أن ينبه إلى أن الفلسطينيين يشكلون في الجليل الآن ما يعادل ٥٠ ٪ من مجموع السكان) .

التعويض حل بديل في مشروع شلومو جازيت[1] .

وبعد استبعاد «حق العودة» يطرح جازيت «التعويض» كحل بديل وفي هذا المجال يلفت النظر مجدداً إلى أن اتفاق أوسلو الموقع يوم ١٣/ ٩/ ١٩٩٣ بين جناح من (م.ت.ف) والإسرائيليين أجل إلى مباحثات الحل النهائي قضية اللاجئين دون تحديد جنسيتهم وينطلق جازيت من هذا الالتباس إلى القول أنه يمكن لإسرائيل أن تطرح موضوع من يسميهم «باللاجئين اليهود» مقابل موضوع اللاجئين الفلسطينيين .

والمقصود باللاجئين اليهود هنا ، مجموع اليهود الذين غادروا بعض الدول العربية ثم هاجروا في وقت لاحق عبر عاصمة أخري إلى إسرائيل ويري جازيت أن هذا يتيح لإسرائيل طرح تعويضات اليهود عن أملاكهم في الدول العربية مقابل تعويضات الفلسطينيين عن أملاكهم في مناطق الـ٤٨ .

ويفترض جازيت وفق إحصائيات سابقة أن تعويضات الطرفين متساوية ، وبالتالي يقترح من جملة الاقتراحات أن تعوض إسرائيل مواطنيها مقابل أن تعوض الدول العربية الفلسطينيين «دون أن يشكل ذلك اعترافاً من إسرائيل بمسئوليتها عن تشرد اللاجئين» ويجب أن تصر الدولة العبرية حسب رأي جازيت على أن مساهمتها في التعويضات إنما تتم من «منطلق إنساني» ولا شيء غير ذلك .

ولأن التعويض برأي جازيت لا يشكل حلاً نهائياً لقضية اللاجئين إذا لم يتوفر لهم مكان للإقامة الدائمة فإنه يقترح تحويل التعويضات إلى صندوق لتمويل

(١) علي فيصل ، المصدر السابق ص١٣٧-١٣٨ .

مشاريع تأهيل للفلسطينيين وتوطينهم .

الدمج والتوطين[1]:

وفي هذا السياق يستعرض الأقاليم الخمسة التي يقيم فيها اللاجئون (حسب تقسيم الوكالة) على الشكل التالي :

الضفة الغربية : يقول جازيت أن حل قضية اللاجئين في الضفة مفتوح الأفق باتجاه تأهيلهم وتحسين شروط سكنهم خاصة أن مجتمع المخيمات كما يقول جازيت مندمج إلى حد بعيد مع المجتمع المحيط وبالتالي لن تجد الأطراف المعنية صعوبة في استكمال عملية الدمج عبر مشاريع تنموية واجتماعية .

قطاع غزة : ويعترف جازيت بحالة البؤس الشديد السائدة في القطاع ، لذلك يدعو إلى جهد مميز عن نظيره في الضفة الغربية بما يتيح تأهيل اللاجئين وبناء مساكن لهم أفضل من الحالية وبما يوفر فرصة إلغاء المخيمات وتحويلها إلى بلدات .

الأردن : لا يغيب عن بال جازيت أن الفلسطينيين المقيمين في الأردن يحملون في الوقت نفسه الجنسية الأردنية ويقترح في هذا الصدد أحد حلين .

الحل الأول : إما كونفيدرالية أردنية مع الكيان الفلسطيني وهذا يقود إلى نفي وجود مشكلة لاجئين على أرض الأردن إذ سيصبحون مواطنين للدولة الكونفيدرالية .

الحل الثاني (في حالة عدم الوصول إلى كونفيدرالية) هو استحداث مشروع كفيل بتأهيل الفلسطينيين في المخيمات أي توفير مباني جديدة لهم وتأمين فرص عمل تحسن من مستوى معيشتهم .

سوريا : نظراً لحجم اللاجئين بالنسبة إلى مجموع السكان في سوريا (يقدر

(١) علي فيصل ، المصدر السابق صـ ١٣٩ - ١٤٠ .

جازيت نسبتهم بـ ٤,٢٪) ونظراً لما يتوفر للاجئ الفلسطيني من «امتيازات» فإن جازيت لا يري صعوبة في دمج اللاجئين الفلسطينيين في المجتمع العربي السوري ومنحهم الجنسية السورية .

لبنان : يعترف جازيت «بخصوصية الوضع في لبنان» حتى أنه يرى أن الوجود الفلسطيني في لبنان أسهم لخصوصية وضعه بشكل مميز في إثارة قضية اللاجئين ويعترف جازيت بصعوبة توطين اللاجئين في لبنان لذلك يقترح نقل قسم منهم إلى الضفة الغربية واستيعاب جزء آخر في بعض البلدان العربية الأخرى مؤكداً على أن عملية النقل إلى الضفة يجب ألا تفسر على أنها تطبيق لحق العودة .

إنهاء الوكالة [1]:

أما بشأن مصير وكالة الغوث فإن جازيت يطرح ضرورة إنهاء وجودها لأنه يري في هذا الوجود اعترافاً دولياً بوجود مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ويقترح في هذا الصدد ما يلي :

دمج مؤسسات الوكالة في الضفة الغربية وقطاع غزة في «مؤسسات السلطة» وإلحاق موظفي الوكالة «بدوائر السلطة» .

نقل خدمات الوكالة إلى الدولة الأردنية باعتبار أن اللاجئين هم من رعاياها وإيجاد حلول مناسبة للموظفين (تعويضات وإلحاق بمؤسسات الدولة الأردنية) على أن يتوفر للدولة الأردنية مساعدات استثنائية لهذا الغرض .

نقل خدمات الوكالة في كل من سوريا ولبنان إلى حكومتي البلدين مع إيجاد حلول عادلة لقضية الموظفين المحليين .

---

(1) علي فيصل ، المصدر السابق صـ ١٤١ .

توفير خدمات اجتماعية للحالات المعوزة من اللاجئين ولكن وفق قاعدة ومقاييس «الاختيار الفردي» وليس «المقاربة الجماعية» السائدة الآن في عمل الوكالة .

مشروع أشكول ١٩٦٥

رداً عي مقترحات الرئيس التونسي الحبيب بورقيه تقدم (ليفي أشكول) رئيس الوزراء الإسرائيلي بتاريخ ١٧ مايو ١٩٦٥ بمشروع بعد أن وضع التزامين انطلق منهما مشروعه :

- الواجب العام الذي تخضع له جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في العيش بسلام .

- الالتزام باتفاقات الهدنة التي تنص من جملة ما نصت عليه (إن الهدنة هي - مرحلة انتقالية نحو السلام العادل) .

وينص مشروع أشكول على ما يلي :

- إجراء مفاوضات مباشرة واستبدال اتفاقات الهدنة باتفاقية سلام .

- تتم التسوية على أساس وضع إسرائيل القائم باستثناء بعض التعديلات الطفيفة المتبادلة والمتفق عليها عند نقاط معينة على الحدود .

وفي نفس العام عرض ليفي أشكول آنذاك مشروعاً أمام الكنيست الإسرائيلي جاء فيه :

يتم توجيه جزء من الموارد الضخمة للمنطقة باتجاه إعادة وتوطين اللاجئين ودمجهم في بيئتهم الوطنية الطبيعية (الدول العربية) .

استعداد إسرائيل للمساهمة المالية مع الدول الكبرى في عملية إعادة توطين اللاجئين باعتبارها الحل المناسب لهم ولإسرائيل .

الحلول المطروحة لتسوية المشكلة

تستبعد غالبية الحلول المطروحة لمشكلة اللاجئين عودتهم إلى أماكنهم السابقة ضمن حدود إسرائيل عام ١٩٤٨ باعتبار أن ممارسة حقهم في العودة طبقاً للقرار ١٩٤ غير عملى ، ويري أصحاب هذه الحلول أن يكون تنفيذ القرار رمزيا وعلي أساس جمع شمل العائلات ، ويذهب بعضهم إلى أنه إلى جانب تعويضهم مادياً فإنه يتعين تعويضهم أدبياً بالاعتراف بالظلم الذي وقع عليهم .

أما النازحون عام ١٩٦٧ فإن غالبية هؤلاء يرون إقرار حق عودتهم إلى الضفة الغربية وقطاع غزة ، وإنما يشترطون لذلك أن تكون هذه العودة في نطاق القدرة الاستيعابية لهاتين المنطقتين من ناحية وبأن تراعي فيها الاعتبارات الأمنية وخاصة أمن إسرائيل على حد ما يراه بعضهم[1] .

أما ما يقترحه الجنرال جازيت كحل للمشكلة فى التسوية النهائية ، فإنه يقوم على الأسس التالية :

أن ترفض إسرائيل بصفة قاطعة عودة اللاجئين على أساس حق قانونى سياسى بالعودة على نحو ما يتضمنه القرار ١٩٤ ، وأن ترفض تحديدا أية حصة سنوية لجمع شمل العائلات باعتبار هذا الأمر عملا سياديا ، وأن تعمل على حل المشكلة حلا شاملا ونهائيا أيا كان شكل الكيان الفلسطينى ومستقبله.

أما فى حالة ما إذا كان الوضع النهائى هو الحكم الذاتى فإن هذا الوضع لن يؤدى إلى حل المشكلة حلا شاملا ونهائيا ، إذ المتوقع أن ترفض السلطة الفلسطينية المسئولة عن اللاجئين خارج حدود ولايتها[2] .

---

(1) السفير طاهر شاش : مفاوضات التسوية النهائية صـ ١٢٨ .

(2) السفير طاهر شاش : مفاوضات التسوية النهائية صـ ١٣٠ .



أوضاع اللاجئين والنازحين الفلسطينيين

وحق العودة ووكالة الغوث
والمعاملة الدولية للمشكلة

الباب العاشر

تعويض الفلسطينيين عن الأضرار التي تعرضوا لها نتيجة الاحتلال الإسرائيلي وتعويض اليهود المغادرين للبلاد العربية



مقدمة عن نكبة الشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨

تعرض الشعب الفلسطيني لغزو عسكري من قوات العصابات الصهيونية دمرت منازله وروعت أبناءه وشردتهم، حتى أصبح نصف الشعب الفلسطيني عام (٢٠٠٦) يعيش في مخيمات ومعسكرات خارج أرضه، وكذلك تحركت أعداد من الفلسطينيين نحو البلاد المجاورة ومناطق ظنوا أنها أكثر أمناً، ومنهم من كانت إقامته بعد التهجير في إسرائيل التي أعلنت استقلالها في عام ١٩٤٨ بعد قرار التقسيم الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار(١٨١ لسنة ١٩٤٧).

لكن ذلك العدوان لم ينته بقيام الدولة العبرية بل استمرت الأساليب الوحشية اللاإنسانية على معسكرات اللاجئين في مناطق الضفة وغزة والقدس وكذلك في الدول المجاورة، وآخرها على سبيل المثال الاعتداء على معسكرات اللاجئين أثناء العدوان الهمجي الذي تم على لبنان لمدة ٣٢ يوما في سبتمبر وأغسطس ٢٠٠٦ .

أولاً: الإسناد القانوني لحق العودة والتعويض

يتمثل الحق القانوني في العودة والتعويض للشعب الفلسطيني في:

- قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (عما تعرض له الشعب الفلسطيني من تدمير وترويع على يد العصابات الصهيونية بعد قيام الدولة).

- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بتعويض وعودة اللاجئين (القرار ١٩٤) في ١١/ ١٢/ ١٩٤٨ .

- انتهاك اتفاقية «فينا» لحصانات الشعوب التي تحت الاحتلال .

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

- التعويض عن الأضرار التي أحدثتها الاعتداءات (وهو مثل ما طالبت به دولة الكويت عن أضرار غزو العراق لها عام ١٩٩١) .

ثانياً : الملاحظات الواجب مراعاتها في حق التعويض والعودة [1].

- حق العودة منفصل تماماً عن قيام دولة فلسطينية من عدمه ، وليس مرتبطا ولا مشروطاً بقيام الدولة الفلسطينية .

- حق العودة يجب ألا يكون لدولة فلسطينية منتظرة فقط ، بل إلى جميع المناطق التي خرج منها المهاجرون ومنها إسرائيل .

- قضية تعويض اليهود في البلاد العربية التي هاجروا منها قضية منفصلة عن تعويض الفلسطينيين .

كما أن قضية مكان اللجوء لا علاقة لها بحق التعويض فيجب أن يشمل التعويض كل فلسطيني خرج من أرضه ووطنه (أو لم يستطيع أن يعود إليها بسبب العدوان الإسرائيلي) سواء كان في :

- داخل إسرائيل نفسها .

- في البلاد المضيفة (لبنان وسوريا والأردن والضفة وغزة والقدس) .

- خارج البلاد المضيفة في دول الشتات (المهاجرين لمصر مثلاً رغم أنها ليست دولة مضيفة بمقياس الـ UNRWA ولا يوجد فيها معسكرات ولا خدمات

(1) نعتمد في هذا العرض على ما ورد في كتاب مستقبل اللاجئين الفلسطينيين للدكتور سليم تماري .

للـ UNRWA)

مستويات التفاوض لإقرار حقوق الشعب الفلسطيني في التعويض :

المستوي الجماعي : حيث تفاوض الدولة الفلسطينية (الوليدة) نيابة عن اللاجئين الفلسطينيين (أو السلطة الوطنية الفلسطينية) حيث ستستخدم هذه التعويضات المتنوعة من جانب إسرائيل في إعادة بناء البنية التحتية للدولة الفلسطينية التي ستكون (جزئياً) مقر استقرار للاجئين .

يكون المستوي الآخر للحصول على المطالب الفردية التي سيتم التفاوض بشأنها بين دولة إسرائيل واللاجئين مادام الكثير من هؤلاء ليسوا رعايا (أو حتى مواطنين مستقبليين) للدولة الفلسطينية (الوليدة).

وكاتب هذه السطور لا يحبذ هذا الرأي إذ من أين لمواطن فلسطينى الأصل يعيش في شيلي مثلا خرج جده من اللد والرملة أو أي مدينة أو قرية أخري فلسطينية تاركاً منزلاً ودارا وحسابات في البنوك فعلاً من أين له أن يقوم بنفسه بالتفاوض حول حقوقه ؟ ومن البديهي عند تقدير التعويضات للشعب الفلسطيني عدم الاقتصار على التعريف الخاص باللاجئ الذي قدمته الـ UNRWA لأنه قاصر عن الاستجابة كما أوضحنا عن ضم كل المضارين تحت مظلمته .

ويمكن أن نفرق بين أنواع من التعويضات حسب الجهة التي لحق بها الضرر :

أولاً : تعويض مستحق للمهجرين اللاجئين .

ثانياً : تعويض مستحق دفعه للسلطة التي أدارت الإقليم (مصر بالنسبة لقطاع غزة والأردن بالنسبة للضفة) .

ثالثاً : تعويض مستحق دفعه للسلطة الوطنية الفلسطينية لما تم نحوها من أضرار.

رابعاً : التعويضات المستحق دفعها للاجئين الفلسطينيين داخل إسرائيل .

قيمة التعويضات المستحقة

يقترح «رشيد الخالدي» مبلغاً يتراوح بين ٩٢ مليار دولار، و ١٤٧ مليار دولار لفقدان الملكية فقط (أرقام بأسعار عام ١٩٤٨) بالإضافة إلى ٤٠ مليار دولار بصفة تعويضات على أساس ٢٠ ألف دولار للشخص الواحد من مجموع مليوني شخص، وغني عن أي بيان أن هذه أرقام خام لم تحسب فيها جميع عناصر الأضرار ولا التقادم وتكاليف تأخير هذه التعويضات والتي قد تبلغ في حد ذاتها أرقاما مثل الاستحقاقات الأساسية[1].

وإذا كنا قد بدأنا نسمع عن أفراد من الولايات المتحدة وبريطانيا يقاضون السلطة الوطنية الفلسطينية للمطالبة بتعويضات بعشرات الملايين من الدولارات عن أعمال فدائية أدت لإصابة وقتل أفراد تابعين للدولتين من مزدوجي الجنسية ويطالبون أيضاً بالحجز على أموال السلطة في هذه البلاد، فإنه من باب أولى تعويض ملايين الفلسطينيين عما لحق بهم من أضرار، والمعلوم أن الجمعية العامة المتحدة كانت قد أصدرت في نوفمبر من العام ١٩٤٨ القرار ١٩٤ ونص على عودة اللاجئين الفلسطينيين فيما بعد إلى المناطق التي طردوا منها، وفي العام ١٩٤٩ أضيفت للقرار فقرة خاصة بدفع تعويضات لغير الراغبين من اللاجئين في العودة.

استناداً إلى تقارير مبعوث مجلس الأمن الدولي (رالف بانش) «رقم-٦ للأعوام ١٩٤٨ - ١٩٤٩» وتقارير تحقيقات مندوبي هيئة الأمم (رقم-١١ للأعوام ١٩٤٨ - ١٩٥٤) وتقارير وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (رقم مسلسل ١٩٥٠-١٩٥٨) فإن الأشخاص والأملاك المشمولين في فقرة التعويضات هم ممن ينتمون إلى المناطق

(١) لمزيد من المعلومات عن التعريض: عاطف قبرصي، اللاجئون الفلسطينيون (حق العودة) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٣ وما بعدها ص٣١٧.

التي احتلها الإسرائيليون خارج قرار التقسيم وهو الذي أعطي لإسرائيل ٥٤ ٪ من مساحة فلسطين بينما استولت هي بعد ذلك على نحو ٢٢ ٪ زيادة عما شمله قرار التقسيم . وحسب المصادر السابقة بلغت قيمة التعويضات حسب أسعار ١٩٥٠ نحو ٣٢٧٥,٥ مليون دولار موزعة على الشكل التالي :

الأراضي الزراعية الفلسطينية التى استولى عليها اليهود[١]

م	المناطق	المساحة بالدونم	قيمة الدونم بالدولار	القيمة بالمليون دولار
١	المناطق الساحلية الشمالية	١,٤٠٠,٠٠٠	٣٠٠	٤٢٠
٢	أرض بعل	٣,٢٠٠,٠٠٠	١٠٠	٣٢٠
٣	بيارات الحمضيات	٠,٢٦٠,٠٠٠	٨٠٠	٢٠٨
٤	كروم الزيتون	٠,٠٧٨,٠٠٠	٩٠٠	٧٠,٢
٥	كروم العنب	٠,٠٥٣,٠٠٠	٤٠٠	٢١,٢
٦	أراضي بور	٠,٧٠٠,٠٠٠	٥٠	٣٥
٧	مجموع	٥,٦٩١,٠٠٠	٢,٥٥٠	١٠,٧٤٤

البيوت السكنية[٢]

البيوت السكنية التى استولت عليها إسرائيل في القرى البالغ عددها (٢٧٠) قرية في الساحل والمناطق الشمالية ، ومنها ٩٢ قرية كبيرة عدد بيوتها ٧٢ ألف بيت ، والقيمة التقديرية لها ٤٢٠ مليون دولار ، و ١٧٨ قرية صغيرة عدد بيوتها ٤٥ ألف بيت والقيمة التقديرية لها ٢٩٠ مليون دولار وبذلك يكون إجمالى القيمة التقديرية للبيوت السكنية في القرى ٧١٠ مليون دولار .

(1) الجدول من عمل الكاتب معتمدا على كتاب اللاجئون الفلسطينيون ووكالة الغوث على فيصل ، ص ١٤٤

(2) على فيصل ،المصدر السابق ص١٤٥.

البيوت السكنية في المدن وهي (٢٣٠٠) بيت من الصف الأول في السجل العقاري قيمتها التقديرية الإجمالية ١٣٨ مليون دولار و(٩٧٠٠) بيت من الصنف الثاني قيمتها ٢٠٤ ملايين دولا ، و ١٥ ألف بيت من الصنف الثالث قيمتها ١٠٨ مليون دولار و ٣٢ ألف بيت من الصنف الرابع وقيمتها ١٤٠ مليون دولار ، وبذلك يكون إجمالي القيمة التقديرية للبيوت السكنية في المدن ٥٩٠ مليون دولار.

أراضي البناء والمتاجر والمصانع [1].

أراضي البناء في ١٤ مدينة، وهي ٥٢٠٠ دونم من الصنف الأول في السجل العقاري بقيمة ١٠٠٠ دولار للدونم ، وقيمتها التقديرية ٥ , ٢ مليون دولار ، و٧٦٠٠ دونم من الصنف الثاني بقيمة ٨٠٠ دولار للدونم وقيمتها التقديرية١ , ٦ مليون دولار ، و٩٠٠٠ دونم من الصنف الثالث بقيمة ٥٠٠ مليون دولار للدونم وقيمتها ٥ , ٤ مليون دولار ،و ١١٤٠٠ دونم من الصنف الرابع بقيمة ٢٠٠ دولار للدونم وقيمتها ٣ , ٢ مليون دولار وبذلك يكون مجموع مساحة أراضي البناء في ١٤ مدينة نحو ٣٣٢٠٠ دونم ، وقيمتها التقديرية الإجمالية ١ , ١٨ مليون دولار .

أما المتاجر والحوانيت ، حيث يبلغ عددها ١١٠٠ متجرا ، منها ٨٥٠٠ في المدن والقيمة التقديرية لها ٦١ مليون دولار ، ٢٦٠٠ متجراً في القرى وقيمتها التقديرية ٨ ملايين دولار ، وبذلك تكون القيمة التقديرية للمتاجر والحوانيت ٦٩ مليون دولار .

أما المصانع فتتوزع إلى ٣٦ معصرة زيتون بقيمة تقديرية ٣ ملايين دولار ، و٤ مصانع لدباغة الجلود بقيمة مليون دولار ، و٥ مصانع نسيج بقيمة ٤ مليون دولار

(١) على فيصل ،المصدر السابق ص ١٤٦.

و١٣ مطحنة حبوب ميكانيكية بقيمة ٣ ملايين دولار ، بالإضافة إلى ٢٥ معملاً للأدوات المنزلية ، و٢٨ منجرة (ورشة نجارة) ، و٦ مصابن حديثة بقيمة ٢ مليون دولار ، وبذلك تبلغ القيمة التقديرية الإجمالية للمصانع بنحو ١٣ مليون دولار .

تعويضات أخرى[1] .

تعويضات أثاث البيوت التي نهبت في المدن و القرى ، منها في المدن نحو ١١٢ ألف بيت من الصنفين الأول والثاني في السجل العقاري ن والقيمة التقديرية لمسروقاتها ٨٤ مليون دولار ، و٣٠٠ ألف بيت من الصنفين الثالث والرابع والقيمة التقديرية لمسروقاتها ٧٥ مليون دولار . أما في القرى ، فقد قدرت قيمة مسروقات البيوت في القرى الـ(٢٧٠) بنحو ١٣٥ مليون دولار .، وبذلك تبلغ القيمة التقديرية الإجمالية لمسروقات البيوت ٢٩٤ مليون دولار .

تعويضات مواشي الأرياف البالغة ١٦٠ ألف رأس بقر ، و٢٠٠ ألف رأس غنم وماعز ، و٤٣ ألف رأس خيول وبغال والقيمة التقديرية الإجمالية لها نحو ٤٢ مليون دولار .

الأراضي الزراعية في مناطق بئر السبع والجليل و اللد والرملة المتضمنة فقط في الملف الثالث لسجل وثائق الجامعة العربية ، ولم تتضمنها بقية التقارير المصادرة ، والتي تبلغ مساحتها ١,٦ مليون دونم ، معظمها أرض زراعية ، وقدرت قيمتها الإجمالية بنحو ٤٦٥ مليون دولار.

من يشملهم القرار ١٩٤ [2]:

اللاجئون الذين يشملهم القرار ١٩٤ (المدرجين) ، السجل العام الفلسطينى

(1) على فيصل ،المصدر السابق ص ١٤٧.

(2) على فيصل ،المصدر السابق ص ١٤٨.

للعقارات رقم ١ - ف - ١٩٤٨ -١٩٤٩- عددهم ٥٥٦ آلاف نسمة ، يشكلون ١٥٨ ألف عائلة وتتألف من ٥ فئات ، الأولي ٢٧ ألف عائلة كل منها ٦ أشخاص ، ومجموعهم ١٦٢ ألف نسمة والثانية ٢٥ ألف عائلة كل منها ٥ أشخاص ، مجموعهم ١٢٥ ألف نسمة ، والثالثة ٢٢ ألف عائلة كل منها ٤ أشخاص ، مجموعهم ٨٨ ألف نسمة ، والرابعة ٤٠ ألف عائلة كل منهم ٣ أشخاص ، وأخيراً ٤٤ ألف عائلة كل منها أقل من ٣ أشخاص .

ومن مجموع اللاجئين فإن : أصحاب الأملاك وهى الأراضي الزراعية والعقارات ٣٧ ألف أسرة ، عدد أفرادها ١٤٢ ألفاً ، أما الأسر التي تملك بيوتاً تسكن فيها فبلغت ٧٦ ألف أسرة عدد أفرادها ٢٦٨ ألفاً ، أما الأسر التي لا تملك عقارات فبلغت ٤٥ ألف أسرة عدد أفرادها ١٥٠ ألفاً .

إذا نظرنا إلى قيمة أملاك الفلسطينيين التي سلبتها إسرائيل من ناحية اقتصادية بحتة ، لو جدنا الجواب في الدراسة المفصلة التي قام بها سامي هداوي خبير الأراضي في حكومة الانتداب وهي كالآتي :

خسائر الفلسطينيين بأسعار ١٩٤٨ بالمليون جنيه استرليني[١]

م	خسائر الفلسطينيين	الأسعار بالمليون جنيه إسترليني عام ١٩٤٨
١	رأس مال صناعى	١١,٤٠
٢	رأس مال زراعى	٦٦,٨٠
٣	رأس مال تجارى	٤٥,٩٠
٤	سيارات ومعدات	٠,٩٥
٥	فنادق ومطاعم	١٠,٥٠

(١) سلمان أبو ستة ، حق العودة ص٢٤.

م	خسائر الفلسطينيين	الأسعار بالمليون جنيه إسترليني عام ١٩٤٨
٦	موجودات مالية	١٢,٥٠
٧	أموال شخصية	٥٤,٠٠
٨	بنية تحتية	١٢,١٠
٩	أرض زراعية	٣٩٨,٦٠
١٠	أملاك خضرية	١٣٠,٢٦
١١	المجموع	٦٤٣,٠٥

***

وبتقدير الاقتصادي الفلسطيني (يوسف صايغ) بلغ (٧٥٦ مليون جنيه استرليني) وهو رقم مقارب لدراسة (سامي هداوى)، وتقدير الهيئة العربية العليا (١٩٣٣) مليون جنيه استرليني، أما خبير لجنة التوفيق الدولية الذي أسقط كثيراً من الأملاك، فقد كان تقديره (١٢٠) مليون جنيه إسترليني فقط، أما تقدير هداوى البالغ (٦٤٣) مليون جنيه إسترليني عام ١٩٤٨ يعادل (١٣٠) بليون دولار عام ١٩٩٣ . فإذا أضفنا الخسارة في رأس المال البشري، يصبح الرقم (٢٠٨) بليون دولار وإذا أضفنا أيضاً المعاناة الإنسانية على أساس التعويض الألماني لليهود، فإن الرقم يصبح (٢٤٠) بليون عام ١٩٩٣.

تقرير الهيئة العربية العليا ١٩٩٣ مليون جنيه استرليني أما من لجنة التوفيق الدولية الذي اسقط كثيراً من الأملاك بعد ما كان تقديره ١٢٠ مليون جنيه استرليني فأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار بأن «الحرب العدوانية تشكل جريمة ضد السلام» (٢٧) وقد فصل ميثاق (نورمبرج) تحت المبدأ السادس الأعمال الآتية على أنها جرائم يعاقب عليها القانون الدولي (٢٨) :

(أ) جرائم ضد السلام :

- التخطيط والإعداد وابتداء حرب العدوان .

- الاشتراك في مؤامرة للقيام بتلك الحرب .

(ب) جرائم حرب :

- القتل والتعذيب وسوء المعاملة وقتل الأسري .

- نهب الملكية العامة والخاصة .

- التدمير المتعمد للقرى والمدن .

(ج) جرائم ضد الإنسانية :

-القتل والاستعباد والترحيل .

- التعذيب وسوء المعاملة على أساس سياسي وديني وعرقي .

- لم تتعرض إسرائيل حتى الآن للمساءلة على هذه الجرائم .

جرائم حرب

شنت إسرائيل حرباً شاملة على الشعب الفلسطيني ومسانديه العرب الذين جاءوا لإنقاذه :

- حرب عسكرية ضد المدنيين لذبحهم وطردهم .

- حرب تدميرية للقرى ونهب الممتلكات .

- حرب عسكرية ضد القوات العربية التي تدخلت لإنقاذ الفلسطينيين .

- حرب مؤسساتية (وهذا غير معروف كثيراً) بالاستيلاء على مراكز البريد والهاتف والسكة الحديد والموانى ومراكز الشرطة ومعسكرات الجيش البريطاني

وجميع وثائق وملفات وخرائط المجالس البلدية والهيئات وحكومة فلسطين ، فالقانون الدولي يعتبر هذه الأعمال جرائم حرب فهي لا تسقط بالتقادم ، ويتحمل مسئوليتها كل من اقترفها ، وذلك يقع تحت طائلة العقاب : الأفراد وعصابات الشتيرن والأرغون ، منظمة الهاجانا ، جيش الدفاع الإسرائيلي والحكومة الإسرائيلية المؤقتة[1].

---

(1) سلمان أبو ستة ، حق العودة ص٢٠.

التعويض عن الأضرار بالاقتصاد الفلسطيني

قامت إسرائيل بالتخطيط المنظم لزيادة عذاب الشعب الفلسطيني ويمثل ذلك في

١- الأضرار التى لحقت بالاقتصاد الفلسطيني جراء إغلاق المنافذ

وننظر الآن إلى المنتجات الفلسطينية وهي منتجات سريعة التلف ، فإن الإغلاق المتعمد للمنافذ أدي إلى كوارث اقتصادية كبيرة للصادرات الفلسطينية وكثيراً ما وقفت الشاحنات لأيام في انتظار الخروج من القطاع للتصدير سواء إلى الضفة الغربية من منفذ إيريز (أو بيت حانون) أو من منفذ المنطار(أو كارني) وكم وقفت العديد من الشاحنات للخضروات والموالح لأيام وتعود لعطب حمولتها قبل أن تعبر المنافذ، والأضرار الناتجة عن الإغلاق لعدم وصول المواد الخام للزراعة والصناعة البدائية في القطاع والضفة وتأخر المواسم الزراعية لتأخر وصول البذور والأسمدة والآلات والمستلزمات الزراعية .

٢- أضرار ناتجة عن إفساد البيئة والمتمثل بعضها في :

أ- سحب المخزون الجوفي من المياه العذبة ودفعه إلى إسرائيل وخلطه بمياه أقل عذوبة بمعرفة شركة «مكيروت» ثم إعادة إرساله لمناطق السلطة الفلسطينية بأثمان فادحة لا تجد من يشترى مياهها نظراً لآن كل المستوطنات تقريباً تقع على مخزون جوفي تستنفذه إسرائيل على مدار ٢٤ ساعة لكل ما تملك من قدرة ضخ خاصة عند الإعلان عن خطط لمغادرة القطاع ، وتسبب ذلك في أن غالبية الشعب الفلسطيني

يعاني من أمراض الكلي لأن المياه التي يستهلكها تقل جودتها عن أدني المواصفات الصحية المتعارف عليها في العالم وأدي ذلك لحالات وفيات لا حصر لها .

ب- كذلك قامت المستوطنات الـ ٢٢ في القطاع بصرف مياهها بدون معالجة في البحر الأبيض المتوسط وأثر ذلك تأثيراً بالغًا ليس على سكان القطاع فقط بل على الساحل المصري من رفح للعريش وربما أبعد فى :

- نوعية المياه الجوفية .

- تلوث الشواطئ في قطاع غزة .

- تلوث مياه البحر التي تؤدي إلى فقدان الثروة السمكية .

- كما أصبح سرقة الرمال التي جمعتها إسرائيل في المستوطنات والتي نهبتها قبل جلائها الجزئي عن قطاع غزة بمضي اتفاق أوسلو أمرًا شائعًا وذلك لأعمال البناء وكسوة الشواطئ الأغراض الصناعية في إسرائيل . وكان عدد كبير من الشاحنات يستنزف كل يوم هذه الرمال فيما عرف بقطار الرمل .

- وكذلك الإستيلاء على الأشجار المعمرة مثل المانجو – الكافور قبل الانسحاب الإسرائيلي وقضبان السكة الحديد من رفح إلى غزة .

٣- استغلال الصادرات الفلسطينية

فمن المعروف أن التوت الأرضي (الفراولة) تحتاج لمياه بالغة العزوبة ولذلك فإن إسرائيل لا تزرع منها الكثير لعدم استهلاك مياه عذبة من مخزونها وإنما تأخذ كل ما تقوم أراضي بيت حانون وبيت لاهيا بزراعته وذلك بأبخس الأثمان للاستهلاك المحلي في إسرائيل وللتصدير على أنه من إنتاجها وليس أمام المزارع الفلسطيني إلا الرضوخ لأن السوق المحلي لا يمكن أن يستوعب الإنتاج لأنه يتم في فترة قصيرة وليست هناك أى وسائل حفظ.

كذلك الحال بالنسبة للأزهار والورود التي تحتاج إلى نفس النوعية الممتازة من المياه وهي أيضاً زراعة مكثفة للعمالة ، لذلك لا تسمح إسرائيل للمزارعين الفلسطينيين بتصدير إنتاجهم بل ترسله باسمها إلى هولندا وتأخذ الورود بسنت واحد لتبيعها بدولار بدون أن تقوم عليها بأية عمليه سوي النقل . ومن مساخر الأوضاع أنه يقال للمزارع الفلسطيني أحياناً أن الموسم لم يكن ناجحاً وأن عليه أن يدفع لأن هناك خسائر فى عملية التصدير بدون السماح له بالإطلاع على أي حسابات من أي مشتري .

ولقد حاولت السلطة الوطنية الفلسطينية تسويق إنتاجها من الزهور عن طريق نقلها إلى مطار العريش واستأجرت طائرة قامت برحلتين إلى هولندا لكن الجنود الإسرائيليين على منفذ رفح البري قاموا عن طريق إدخال قضيب حديدي في إفساد كل كرتونات الزهور والتي دخلت إلى هولندا كزهور من الدرجة الثالثة مما أساء إلى سمعة المنتج الفلسطيني من الزهور ولم تنجح العملية وذلك حتى يقوم المزارع الفلسطيني بتسليم كل إنتاجه من الزهور إلى الشركة الإسرائيلية التي تحصل هي على الأرباح وتترك له الفتات .

٤- التعويض المستحق للشعب الفلسطيني عن الإستيطان

الضرر الناتج عن الاستيطان واستقطاع أجزاء من أرض أقيمت عليها أكثر من ٢٠٠ مستوطنة في الضفة الغربية و ٢٢ مستوطنة في قطاع غزة بل والأدهي والأمر أن إسرائيل تبيع منتجات المستوطنات في الخارج على أنها إنتاج إسرائيلي كذلك إنتاج القطاع من الملابس الجاهزة التي ترسل من إسرائيل كل مستلزماتها ونماذجها إلى المشاغل الفلسطينية ثم تقوم إسرائيل بوضع علاماتها التجارية عليها.

الإعاقــات الناتجــة عــن منــع الفلسطينيين من السفر للخارج

وذلك للاشتراك في المؤتمرات العلمية ومراكز البحث والتقدم العلمي ومنعهم من الهجرة إلى بلاد المهجر برغم حصولهم على تأشيرات هجرة من دول مثل الولايات المتحدة – استراليا – كندا– وغيرها ، وحرمان كثير من الأسر الفلسطينية من زياراتهم لأبنائهم في الخارج وعدم حصول الأبناء على تأشيرات إسرائيلية لزيارة الأسر ، فكم من التجار منع من الخروج لزيارات تجارية لشراء بضائع من الصين أو أندونسيا أو الشرق الأقصى أو بلاد أوروبا الشرقية أو مصر أو غيرها ونظرا لأنه لا توجد أى منافذ لقطاع غزه لا تسيطر عليها إسرائيل (قبل تولى حماس السلطة فى يونيو ٢٠٠٧) فإن كل التحركات للعمل فى الخارج أو العلاج أو الدراسة أو الخروج لمختلف الأسباب قد منعت إلا لفئات محدودة .

الأضرار الناتجة عن تجريف الأرض ، واقتلاع الأشجار المعمرة مثل أشجار الزيتون التي تعيش عشرات السنين (الشجرة التي هي رمز السلام) وكذلك أشجار الموالح التي تحتاج سنوات طويلة قبل أن تدخل في طور الإنتاج وتجريف الأراضي إجراء استعماري فريد فلم يسبق لأي احتلال أن قام بهذا القهر والتعسف والإجرام تجاه شعب مستضعف ولم يحدث مثل ذلك التحريف في تاريخ الاحتلال البريطاني – أو الفرنسي – أو الألماني – أو الأسباني – أو البرتغالي وبذلك دخلت إسرائيل مصاف جرائم الحرب من أكبر أبوابها .

كذلك كم من المنازل تم هدمها بدعوى : وجود مقاومين فيها يطلقون على

الإسرائيليين النار أو وجود منصات إطلاق صواريخ فيها أو وجود أنفاق تصل إلى رفح المصرية أو تدمير منازل بدعوى أنها منازل مطلوبين أو من قام بعمليات فدائية أو توسيع ممر صلاح الدين (فيلادلفي) أو بغير عذر على الإطلاق لتوسيع شوارع المعسكرات حتى تستطيع المجنزرات المرور فيها.

التعويض الناتج عن قيام الحواجز وتقطيع أوصال الوطن الواحد

ولا ينطبق ذلك على عزل قطاع غزة عن الضفة الغربية فقط بل أيضا تمزيق وحدة كل منطقة جغرافية فيها لمصلحة إسرائيل والتى وقعت على إتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ وأدي ذلك لأضرار لا يمكن حصرها وإن كان منها :

أضرار صحية ناتجة عن عدم قدرة المرضي للتوجه إلى المستشفيات ومن المعروف أن التقدم الطبي كان كبيراً في مستشفيات الضفة الغربية والقدس عنها في قطاع غزة ، كذلك هناك أطباء في الضفة الغربية لهم مستشفيات وعيادات في غزة ، ويحتاج سكان القطاع من مرضى الفشل الكلوي والسرطان إلى علاج في الضفة كذلك أنواع من الأشعات والتحاليل لا تتوفر في القطاع وتعطيل المرضي عن التوجه لإجراء عمليات جراحية في مصر أو الأردن أو الضفة الغربية يؤدي إلى أضرار صحية للآلاف من المرضى ابتداء من عمليات الشبكية في العيون إلى عمليات الجهاز الهضمي والقلب وكم من السيدات حرمن من التوجه لوضع أولادهن في المستشفيات ووقفن أمام الحواجز حتى سقط حملهن أو قضين نحبهن.

أضرار ناتجة عن تأخير الدراسة ومنع التلاميذ والطلاب من التوجه لمدارسهم وجامعاتهم حتى فى أوقات الامتحانات وإعاقة الأساتذة عن القيام بواجبهم العلمي والدراسي ، وكم هي الصعوبات لإدارة العملية التعليمية في ظل هذا الوضع الذي يعاني منه الطلاب من صعوبة التوجه إلى مدارسهم وجامعاتهم .أما سكان غزة وطلابها الذين

يدرسون في الضفة الغربية والعكس فإن ذلك يعد ملحمة من نوع فريد لم تشهد لها الإنسانية لها سابقة حيث كان الطلبة يحصلون على تأشيرة عدم ممانعة من السفارة الأردنية والتى كانت تؤهلهم للحصول على موافقة مصرية يذهبون بعدها لرفح ثم يسافرون إلى نويبع ثم إلى العقبة ومنها إلى كوبرى الكرامة أو الملك حسين حيث يدخلون الضفة الغربية ثم يسافرون إلى رام الله ، ولولا الفاكس والمراسلة بالبريد الإلكتروني EMAIL لكانت الدراسة مستحيلة كذلك منع قيام الدورات التدريبية والعلمية ، وإمداد المدارس بالمواد التعليمية والكتب والقيام بالنشاطات المدرسية وخارج المدارس ، وكذلك تشويه المقررات الدراسية وحذف الأجزاء الوطنية فى كتب التاريخ والجغرافيا المرسلة من القاهرة لقطاع غزة ومن الأردن للضفة .

الأضرار الناتجة عن صعوبة قيام الإدارة بكفاءة وذلك ليس لتمزيق الوطن الفلسطيني إلى الضفة وغزة فحسب بل أيضاً تمزيق كل جزء منهما إلى أجزاء قطاع غزة إلى ثلاثة أجزاء وكل مدينة في الضفة إلى وحدة وعدم القدرة على أن يكون الوطن الفلسطيني وحدة واحدة فضلا عن الحواجز فى الضفة التى بلغت نحوا من ٦٦٠ حاجز.

وعلي سبيل المثال فإن الحاجة دفعت إلى أن يكون كل جزء من الوطن الفلسطيني وحدة متكاملة ليس الضفة وغزة فقط بل كل مدينة فإن هناك ضرورة لوجود وكيل وزارة للتعليم في غزة ومثله في الضفة وفي كل مدينة مدير للتعليم يكون منها وهكذا بالنسبة لكافة الوزارات والأجهزة والمؤسسات .

التعويض الواجب للأفراد للاضرار بالمصالح الدينية للشعب الفلسطيني

يسبب منع الفلسطينيين المسلمين من الصلاة في المسجد الأقصى أولي القبلتين وثالث الحرمين كثيرا من الأسى وهم على بعد أمتار وليس كيلوا مترات منه ، ذلك أن المواطن الغزاوي الذي يحصل على تصريح للعمل في قرية أبو ديس مثلا أو أبو

غوش ليس له حق أداء الصلاة في المسجد الأقصى رغم بعدهما عنه أمتار قليلة.

كم من العوائق تصنعها إسرائيل في سبيل صلاة المسلمين في المسجد الأقصى ولقد صليت يوماً فيه في رمضان وصليت مع ربع مليون مصلي أي (٢٥٠ ألف) لكن العوائق التي تضعها إسرائيل مثل عدم السماح بالصلاة إلا لمن هم فى سن الـ ٤٥ عاماً فأكثر ومسموح للنساء لمن هن فوق ٣٥ عام فقط فى أحيانا كثيرة يجعل يجعل عدد المصلين قليلين فى معظم الأيام .

وكم من العوائق التى أقيمت أمام المصلين لزيارة كافة أجزاء الأماكن المقدسة في القدس .. القدس القديمة ، وكم من المسيحيين الفلسطينيين حرم من زيارة كنيسة القيامة في القدس أو زيارة كنيسة المهد في بيت لحم تلك المزارات التي يأتي إليها الحجاج من مختلف أنحاء الدنيا ويحرم منها سكانها الأصليين .

وكذلك الممارسات التي تقوم بها إسرائيل في الحرم الخليلي بترويع المصلين المسلمين لمنعهم من الصلاة وذلك بعد أن قسمت الحرم الخليلي إلى قسمين ، قسم صغير للمسلمين وقسم كبير لليهود وذلك عقب مجزرة قتل فيها الطبيب (جولد شتاين) ٤٠ مسلماً في صلاة الفجر وهم سجود في فبراير ١٩٩٤ .

كم هي الإعاقات التي قامت بها إسرائيل في سبيل قيام المسلمين بالحج سواء من الضفة أو من غزة وخوف كثير من المسلمين من التوجه لأداء الفريضة خشية أن يتم القبض عليهم أثناء العبور إلى مصر عبر منفذ رفح أو عبر منفذ الكرامة (اللنبي) إلى الأردن .

وهناك توثيق جيد (للممارسات) أو الانتهاكات الإسرائيلية التي ترقى إلى حد التطهير العرقى للشعب الفلسطيني منذ قيام الدولة ، وهناك مجلدات كاملة لكل عام من أعوام الانتفاضة الأولى أو الثانية أو الثالثة قامت بها جهات علمية متخصصة فضلاً عن مراكز حقوق الإنسان ويقع جزء من هذه الانتهاكات تحت طائلة القانون الدولي واتفاقية

جنيف الرابعة التي تحكم حقوق الشعوب المحتلة من قبل محتليها[1] .

الاستيلاء على أراضي وممتلكات المبعدين سواء كانت ممتلكات منقولة أو غير منقولة من (منازل – حسابات في بنوك – شركات – مزارع) .

الترويع الذي نتج عنه اللجوء وهذا في حد ذاته عنصر هام من العناصر التي نحتاج التعويض عنها .

التعويض الناتج عن اللجوء والإقامة فى الدول المضيفة ودول الشتات من عام ١٩٤٨ إلى الآن حتى تتم التسوية التي طالب بها القرار رقم ١٩٤ لسنة ١٩٤٨ .

التعويض عما قامت به القوات الإسرائيلية في التقتيل وإعدام الشهداء الفلسطينيين منذ الاحتلال لفلسطين .

التعويض عن الإصابات في أجساد الأبطال من الجرحي ، فمنهم من عاش بقية عمره محروم من نعمة البصر ، ومنهم من أمضي عمره على كرسي متحرك ومنهم من لم يجد حتى ذلك الكرسي المتحرك ومنهم من فقد أجزاءً غالية من جسده .

كم يكون التعويض عن يوم واحد في السجن وربما يكون ثلث رجال غزة قد تعرض للسجن في إسرائيل سواء السجن بسبب حكم قضائي إسرائيلي أو سجن إداري بدون محاكمة .

وحتى المسجونين يحتاجون لتعويض عن انتهاك أبسط قواعد الإنسانية وقواعد الاتفاقات الدولية والقانون الدولي ، وكم تحتاج أسرهم للتعويض بسبب المعاناة التي تكبدتها لمجرد رؤية أبنائها أو توكيل محامين عنهم أو مدهم بالمواد الأساسية داخل السجن .

كم هو التعويض الناتج عن فترة التحقيق والتعذيب خلالها ؟

---

(1) انظر على سبيل المثال : يوميات الانتفاضة دكتور أحمد العلمي ، وزارة الإعلام الفلسطينية، ١٩٩٥ سبعة أجزاء .

تعويض اليهود المغادرين للبلاد العربية

مقدمة

رأينا من المناسب التعرض لموضوع تعويض اليهود المغادرين للبلاد العربية بعد أن تركوا أملاكهم ونشاطاتهم الاقتصادية بل وحتى بعض أقاربهم لرعاية ممتلكاتهم التي تركوها وراءهم وذلك لأنه عند إثارة موضوع حق اللاجئين الفلسطينيين في التعويض والعودة في الغرب فإن الإسرائيليين يثيرون مباشرة موضوع تعويض اليهود ولا يهمنا في هذا الباب معالجة موضوع «اليهود في البلاد العربية» ولا حتى «اليهود في مصر» لكن هدفنا هو التعرض لموضوع مغادرتهم، وموضوع تعويضهم.

١- اليهود في البلاد العربية

عاش اليهود في البلاد العربية مع غيرهم من الديانات في تناسق وتعامل وتفاعل مع مجتمعاتهم، ولم يكن هناك تفرقه ضدهم من أي نوع بسبب انتمائهم الديني بل أنهم شغلوا مناصب في الدول العربية ارتقت حتى درجة وزير، كذلك كانوا يشكلون طائفة الصناع المهرة، والتجار الذين اكتسبوا سمعة ممتازة نظراً لأمانتهم والتزامهم بقواعد التجارة النزيهة ولم يعمل كثير منهم في وظائف تقليدية بل إن من عمل منهم في وظائف الحكومة أو المؤسسات فقدْ عملوا في مراكز مؤثرة.

***

٢- المرتكزات الأساسية للدعاية الصهيونية بخصوص يهود الدول العربية[(١)].

- أن اليهود في البلاد العربية غادروها إجبارا وقسرا من دولها.
- أن اليهود الذين بقوا تعرضوا للتمييز العرقي والديني.
- تضخيم أعداد اليهود المغادرين للبلاد العربية .
- تعظيم الثروات التي تركوها وراءهم عند إبعادهم القسرى .
- تقليل أعداد اليهود الموجودين حالياً بالبلاد العربية وتعرضهم إلى الاضطهاد.

أسباب هجرة اليهود من مصر

تدعي إسرائيل أن بعض أسباب هجرة اليهود من البلاد العربية ترجع إلى اضطهادهم الديني ويدحض هذا الادعاء ما يلي :

قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ ، ورغبة بعض اليهود في إنشاء وطنهم القومي نتيجة انتشار الفكر الصهيوني الذي روجت له الوكالة اليهودية في جميع أنحاء العالم ومنها مصر لجذب اليهود إليها و دفعهم للمغادرة .

توقيع مصر لاتفاقية «مونرو» والتي كانت تحدد عام ١٩٤٩ نهاية للامتيازات الأجنبية بمصر . وكان بعض اليهود الأثرياء المصريين يتمتعون بتلك الامتيازات وبفقدها فقدوا الكثير من وضعهم الاجتماعي والاقتصادي كما فقدوا أعمالهم التي تخدم هذه الفئة في المجتمع .

لم يجبر أحد يهود مصر على المغادرة بعد عام ١٩٤٨ إلا أن بعضهم استشعر أن المواجهة آتية لا محالة وشعروا بالخوف من عدم تمييز المصريين بين اليهودية كدين

(1) أحمد السيد النجار : التعويضات المفتعلة لليهود والتعويضات المستحقة للعرب ، جريدة الأهرام ٦/ ١١/ ٢٠٠٦.

والصهيونية كحركة سياسية (وهو ماحدث للأسف فى بعض فئات المجتمعات العربية).

وقوع العملية «سوزانا» أو كما عرف باسم فضيحة (لافون) حيث سعي الموساد (المخابرات الإسرائيلية الخارجية) إلى تفجير بعض دور السينما وبعض المصالح الأمريكية في مصر لإفساد العلاقة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية وشعور اليهود المصريين بأن هناك صدعا قد حدث بينهم وبين وطنهم مصر لقيام واحد منهم بتنفيذ المخطط الصهيوني .

لم يتجنس كثير من اليهود المقيمين بمصر بالجنسية المصرية وكانوا يحملون جنسيات بلادهم الأصلية (روسيا وبولندا) ، وهم الذين تعرضوا للاضطهاد في بلادهم وهرعوا لمصر.

اعتنق كثير من اليهود المصريين المذهب الشيوعي وكان محاربة مصر للمنتمين إليه دون النظر إلى ديانتهم أو جنسياتهم ، لذلك أبعد عدد منهم على هذا الأساس المذهبي وليس الديني .

بدء تطبيق النظم الاشتراكية في البلاد العربية ولم تعد التجارة (حرفتهم الأساسية) تحظى بالحرية الكاملة ولم تعد أرباحهم فيها مميزة وشعروا أنهم يمكن أن يستثمروا حياتهم وأموالهم فى أماكن وتجارات أخرى تدر عائدا أعلى يستطيعون تكوين ثروات نتيجة عملهم كما فى السابق .

أعداد اليهود الذين غادروا البلاد العربية إلى إسرائيل (١٩٤٨ – ١٩٦٤).

كما أسلفنا فإن المصادر الإسرائيلية تضخم أعداد اليهود المغادرين للبلاد العربية لأنها توقن أنه إن عاجلاً أو أجلاً فإن هناك مقاصة ستحدث بين أملاك اليهود في البلاد العربية وأملاك اللاجئين الفلسطينيين ، ومن أهدافها تضخيم حجم

التعويضات التي يجب أن يحصل عليها اليهود نتيجة ترك أملاكهم في البلاد العربية أسوة بما قاموا به في الحصول على تعويضات من ألمانيا لاضطهادهم في عهد النازية.

ولا تخضع الأرقام لتضخيم يهودي فقط بل أيضاً لتباين كبير بين مختلف المصادر وفي ما يلي بيان باليهود المغادرين للدول العربية بناء عن مصدر يهودي[1] .

م	الدولة	عدد اليهود المغادرين
١	المغرب	١٢٠,٠٠٠
٢	الجزائر	٥,٥٠٠
٣	تونس	٣,٠٠٠
٤	ليبيا	٣٥,٠٠٠
٥	مصر	٧٥,٠٠٠
٦	عدن	٥,٥٠٠
٧-	اليمن	٤٨,٠٠٠
٨	العراق	١٢٣,٠٠٠
٩	سوريا	٢٦,٠٠٠

وتدحض دعاوى أن الهجرة اليهودية من البلاد العربية كانت بسبب الاضطهاد الديني من الأغلبية المسلمة للأقلية والجاليات اليهودية قرائن عديدة ليس أقلها على سبيل المثال لا الحصر ، هو أن أعداد كبيرة من اليهود غادروا بلاد العالم المختلفة لإنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين حيث لم يوجد هناك اضطهاد ديني

(1) MARTIN GILBERT , THE DENT : ATLAS OF THE JEWISH HISTORY FROM 2000 BC TO THE PRESENT THE ORION . PUPLISHING GROUP LONDON , FIFTH EDITION , 1993 , P109

إسلامي لهم .

ويوضح نفس المصدر أن أعداد المهاجرين من دول العالم المختلفة في نفس الفترة (١٨٤٨ – ١٩٧٢) إلى إسرائيل كالتالي

م	الدولة	عدد المهاجرين
١	أسبانيا	٤٠٠
٢	بريطانيا	٢٠٠٠
٣	سويسرا	٤٠٠
٤	ألمانيا	٩٠٠٠
٥	إيطاليا	١٥٠٠
٦	النمسا	٣٠٠٠
٧	يوغوسلافيا	٨٠٠٠
٨	بلغاريا	٣٧٠٠٠
٩	رومانيا	١٩٠٠٠
١٠	تشيكوسلوفاكيا	٤٠٠٠٠
١١	بولندا	١٠٤٠٠٠
١٢	تركيا	٣٧٠٠٠
١٣	إيران	٣٩٠٠٠
١٤	أفغانستان	٣٨٨٠
١٥	فرنسا	٤٠٠٠
١٦	المجر	١٤٠٠٠

***

كما تدحض نظرية تعرض يهود البلاد الإسلامية للاضطهاد ما سمعته بنفسي أثناء عملي في كندا من عديد من اليهود الذين هاجروا من مصر ، وأنهم فعلوا ذلك بسبب الإجراءات الاقتصادية « التأميم » والمناخ الاقتصادي الذي ساد البلاد في ذلك الوقت ومنهم (صيدناوى ، وشيكوريل) وغيرهم من الذين استثمروا خبراتهم التجارية وعناصر تفوقهم فيها والتآزر بين أفراد الجالية ليسيطروا على تجارة المنسوجات والفراء في كندا .

وكثيراً ما كنا نصطحب الزوار الذين يرغبون في شراء معاطف من الفرو إلى محلاتهم ونجد منهم كل ترحيب ومودة وعمل التخفيضات التجارية المعتادة وكثير ما كانوا يحدثوننا عن أجمل أيام العمر التي قضوها بمصر وعن الجو الشرقي في الحياة والذي يختلف عن الظروف الاجتماعية التي لم يألفوها في المجتمعات الغربية وحنينهم لزيارة وطنهم مصر وأقاربهم الذين كانوا لا يزالون فيها ويرسلون لهم معنا الرسائل الشفوية . وكان ذلك طبعاً قبل اتفاق السلام الذي أتاح لكل يهودي إسرائيلي أو من أى جنسية التوجه لمصر بحرية .

كذلك كنت أسمع مثل هذا القول على مصر والمعاملة التى لاقوها ومعيشتهم فيها أثناء عملي في غزة وزياراتي لإسرائيلي واحتكاكي بيهود مصريين في المعابر التي كنا نرتادها ، أومن الجيل الذي عاش بعض سنوات حياته وهو ما زال صغيراً في مصر ثم هاجر لإسرائيل .

إلا أن من الأمانة أن نذكر أنه وحتى الآن يوجد خلط فى معظم الدول العربية بين اليهودية كدين والصهيونية كمذهب سياسي تحتل أرض الشعب الفلسطيني بالقوة وإسرائيل كجنسية . ويكفي أن نذكر أن المظاهرات في مصر ضد قيام دولة إسرائيل شارك فيها كثير من اليهود اليساريين . كذلك لا تزال حتى اليوم في نابلس

في الضفة الغربية وفي جبل (جرزيم) الطائفة اليهودية (السامريين) تحارب مع الفلسطينيين ضد إسرائيل وكثير من أبنائها في السجون الإسرائيلية .

ومنذ خروج اليهود من البلاد العربية فإن هناك جمعيات للمهاجرين من كل بلد عربي فهناك (نقابة أو تجمع) اليهود المصريين واليهود المغاربة واليهود التوانسة واليهود العراقيين وغيرهم . وهناك رابطة في نيويورك تجمع هذه النقابات منذ خروجهم من أوطانهم العربية (١٩٤٨) وللآن تستعد لتجميع البيانات و الإحصاءات عن أملاك اليهود ونشاطاتهم في البلاد العربية التي تستحق التعويض من وجهة نظرهم .

وقد بدأ يسمع من البلاد العربية عن النيات لتعويض اليهود المغادرين وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن الرئيس القذافي قد أعلن في احتفالات الفاتح من سبتمبر عام ٢٠٠٤ (العيد الـ ٣٥ للثورة الليبية) أن أي يهودي نزع عنه منزله في ليبيا يجب أن يحصل على تعويض وأن يعاد له منزله .

إلا أن الرئيس القذافي قد اشترط ألا يكون ذلك اليهودي الليبي قد استولى على منزل فلسطيني في فلسطين . وإن كانت الجهات الإسرائيلية قد رحبت بذلك إلا أنها عبرت إن هذه اللفتة من القذافي ناتجة عن رغبته في مخاطبة الولايات المتحدة عن طريق إسرائيل لتعزيز المكاسب التي حصل عليها من إعلانه في ديسمبر ٢٠٠٣ التخلي عن السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل الأخرى التي كان يعد لها .

ولازالت هناك أملاك كثيرة لليهود في مصر تديرها جالية صغيرة تتكون من مائة فرد تقريبا ومنها معبد (سيناجوج) يقع بالمعادي على بعد عدة أمتار من مكان كتابة هذه السطور بالإضافة إلى معبد آخر في وسط القاهرة ، ومعابد أخرى.

وفي تقديرنا أن تعويض اليهود عن أملاكهم في الدول العربية التي غادروها أيا

كان سبب المغادرة (موضوع إنساني وسياسي) ويجب أن يتم حتى يري الجيل الثاني لهؤلاء اليهود أن العدل قد تحقق ، وغنى عن أي بيان أن ذلك يجب أن يتم فقط بعد تعويض ملايين الفلسطينيين عن أملاكهم وما لاقوه من وحشية وبربريه إسرائيلية وليس قبلها.

كما أن موضوع تعويض اليهود المغادرين للبلاد العربية يجب أن يتم بشكل ثنائي أى بين اليهود المغادرين إذا كانوا يريدون أن تمثلهم حكومة إسرائيل أو أي نقابات أو تجمعات أخرى وبين الدولة المعنية . ولا داعي لإقحام الفلسطينيين في هذا الموضوع كما يجب عدم ربط تعويضات الفلسطينيين بتعويضات اليهود . أي أن الفلسطينيين يجب أن يحصلوا على حقوقهم في كل الحالات سواء تم تعويض اليهود من قبل الدول التي غادروها أو لم يتم .

كما أن موضوع العودة غير مرتبط بالسيادة فمن الناحية القانونية لم يربط القرار ١٩٤ الصادر فى ١١/ ١٢/ ١٩٤٨ بين عودة اللاجئين وقيام دولة فلسطينية . وموضوع المقاصة ستطالب به إسرائيل عند تبلور الوضع والضغوط الدولية التي يجب أن تمارس عليها من أجل ذلك .

وموضوع التعويض أيضاً غير مرتبط بإنشاء دولة فلسطينية ولا حتى بموضوع العودة إذ أن من الواجب التعويض الفوري للاجئين حتى تستطيع الأجيال الحالية ممارسة حقوقها المعيشية والتي حرمت منها من عام ١٩٤٨ والتهجير القسرى حتى الآن[1].

كما تعرض الوفد الفلسطيني في وفد المفاوضات حول اللاجئين في أوتاوا (كندا)

---

(١) نبيل السهلى : حق التعويض مقابل حقوق اللاجئين ، جريدة الحياة اللندنية ١٢/ ١/ ٢٠٠٧ صـ ١٥.

نوفمبر ١٩٩٢ المنبثق عن مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ لموضوع تبادل الأراضي أو الممتلكات بين اليهود المغادرين للدول العربية واللاجئين الفلسطينيين المهجرين من فلسطين ، عن طريق تأكيد ثلاثة نقاط رئيسية :

أولاً : إن اليهود الذين غادروا الدول العربية جاءوا إلى إسرائيل طواعية واختياراً (ضمن بلاد أخري هاجروا إليها) في حين أن الفلسطيني هجروا وتركوا بيوتهم قسراً .

ثانياً : أن الفلسطينيين لجأوا إلى دول مضيفة غير التي هاجر اليهود منها إلى إسرائيل (ولاسيما العراق والمغرب واليمن)

ثالثاً : أن الدول العربية كحالة المغرب وليبيا اعترفت نظرياً على الأقل بحق المواطنين اليهود بالعودة إلى بلادهم (العربية)

المحاولات الحديثة لتجمع يهود الدول العربية تمهيداً لتعويضهم .

في اجتماع في القدس في ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٦ بدأت جماعات يهودية على مستوي العالم حملة دولية للمطالبة بالاعتراف باليهود من الدول العربية على أنهم (لاجئون) وقال المدير التنفيذي لمنظمة (العدالة ليهود الدول العربية) أن العالم يرى معاناة اللاجئين الفلسطينيين، وعلى الرغم من معاناتهم، يجب أن يكون هناك اعترافاً بأن اليهود من الدول العربية هم أيضا ضحايا الصراع العربي الإسرائيلي .

ومنظمة العدالة لليهود من الدول العربية وهي إحدى الجماعات التي تنسق حملة لتسجيل شهادات اليهود الذين تدعى أنهم فروا من الاضطهاد وتصف خسائر الأصول وتحشد تأييد الدول الغربية لهم .

وتقدر جماعات يهودية أنه منذ عام ١٩٤٨ أجبر ٩٠٠ ألف يهودي على الأقل

على ترك منازلهم في دول عربية (قدرت الإذاعة الإسرائيلية - البرنامج العربي في نفس اليوم أن عدد المغادرين من البلاد العربية مليون فرد) وأن ٦٠٠ ألف منهم ذهبوا إلى إسرائيل فيما لجأ الباقون إلى فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة ودول أخرى .

والاجتماع الذي عقد في القدس يعد اللبنة الأولى في إطار جهود موحدة لإدراج معاناة اليهود فى جدول الأعمال العالمي لتناول القضية الفلسطينية وقدرت المنظمة العالمية ليهود الدول العربية وهي جماعة أخرى تقود الحملة الجديدة أن اليهود فقدوا أكثر من ١٠٠ مليون دولار من أصول شخصية ومشتركة بسبب المصادرات .

وفيما حاول بعض الأفراد رفع دعاوي لاسترجاع الممتلكات التي فقدوها خصوصاً في ليبيا والعراق ، لم تبذل الجماعات اليهودية حتى الآن جهوداً موحدة للمطالبة بتعويضات من بقية الدول العربية .

وتعمل منظمة «العدالة ليهود الدول العربية» مع وزارة العدل الإسرائيلية التي تجمع وتسجل شهادات وإفادات ومطالبات ممتلكات اليهود التي صودرت في البلاد العربية وتلقت الوزارة طلبات بملايين الدولارات حتى الآن[1] .

---

(١) الحياة - ٢٣/ ١٠/ ٢٠٠٦ ، العدد ١٥٩٠٧ .



الباب الحادى عشر

إمكانية عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم في إسرائيل



مقدمة

إنه لمن العسير على الضمير الإنسانى الاستمرار فى تحمل معاناة اللاجئين الفلسطينيين فى هذا العصر ، وما مر بهم من محن وأزمات ومآس فاللاجئين الذين فروا من القتل والإبادة العنصرية عام ١٩٤٨ نزح بعضهم إلى العراق ثم منها إلى الكويت ثم عندما غزت العراق الكويت فى عهد صدام حسين عام ١٩٩٠ فإن كثيرين منهم عادوا للعراق ، وبعد الغزو الأمريكى للعراق عام ٢٠٠٣ فإنهم تعرضوا لمذابح وتصفية ومعاناة لامثيل لها كما سبق بيانه فى فصل «اللاجئين فى العراق» ، وهذا مادفعهم إلى الإقامة فى معسكرات إيواء بدائية ، وبصناعة منزلية ، لعدة سنوات على الحدود السورية الأردنية والسعودية وعندما طال إنتظارهم تحت ظروف لا يمكن التعبير عن عدم إنسانيتها فى القرن الواحد والعشرين فإن بعض الدول عرضت استقبال بعضهم ، وها هم الآن فى «ريكيافيك» عاصمة أيسلندا ، واستجاب السودان لنداءات الاستغاثة الصادرة من الـ UNRWA وآوى إليه عدة مئات فى صحارى غرب السودان وجنوبه الشرقى.

أما الذين فروا عام ١٩٧٣ من الاحتلال الإسرائيلى (النازحين) إلى ليبيا يحملون وثائق السفر المصرية فإن العقيد معمر القذافى أراد أن ينتقم من قيادتهم التى وقعت اتفاق أوسلو ١٩٩٣ ، (كان من المأمول – آنذاك – أن يكون لهم وطن) وقام بطردهم إلى الحدود المصرية التى يحملون وثائقها لكنهم ظلوا لأعوام فى ظروف إنسانية ليست بأفضل من تلك التى لحقتهم على الحدود العراقية مع الدول العربية

المجاورة ، ومن حصل منهم على جمع شمل فى غزة فإنه لاقى الأمرين فى الحصول على تصريح لعبور معبر رفح إلى غزة ، أما عشرات الآلاف الذين كانوا لعشرات السنوات فى الكويت فإنه لحقهم لعنة الإمارة على رؤسائهم وعلى الرئيس ياسر عرفات . وقد تصور الكويتيون أن الفلسطينيين طابور خامس فى البلد التى عملوا فيه لعشرات السنين فى كل مرفق من مرافق الحياة والاقتصاد ، وقد أصبحوا بين عشية وضحاها فى ١/ ٨/ ١٩٩١ غير مرغوب فيهم وعليهم مغادرة البلاد ، أما من يبقى فروا منهم فهو الجانى على نفسه .

لا نتحدث عن أهوال ما حدث فى لبنان فى معسكر نهر البارد بل لا نتحدث عن المخيمات التى هدمتها إسرائيل ، ولم يسمح بإعادة بنائها ، ومازال يحدث الآن من أهوال فى معسكرات لبنان ، أما الذين فروا من شمال فلسطين إلى الجولان السورى فإنهم فروا مرة أخرى لاجئون إلى سوريا ومناطق أخرى .

أما اللاجئون فى القدس فإنهم يتعرضون لما لايمكن أن يتخيله إنسان من إبادة عنصرية والرغبة الواضحة والمعلنة من إسرائيل لتصفيتهم ويكفى أن نتذكر أن صفقة تبادل الجندى الأسير الفرنسى الأصل جلعاد شاليط قد فشلت فى آخر ساعات حكومة أولمرت فى يناير ٢٠٠٩ من أجل إصرار حماس على أن تتضمن صفقة التبادل بالسجناء الفلسطينيين سجناء من القدس والخط الأخضر (الفلسطينيين فى إسرائيل) .

أما اللاجئون فى إسرائيل نفسها والذين تسميهم «بالمتسللين» و«الغائبين الحاضرين» والذين صادرت نصف أراضيهم ولايجدون الآن أراضى للبناء أو الزراعة فإنهم أقل اللاجئين تسليطا للأضواء عليهم ، وفى مقابل هذه الصورة الدامية البشعة فإن أى يهودى يستطيع أن يحضر من أى أركان العالم ليظهر فجأة فى

مطار بن جوريون فى اللد لتقدم له الحكومة الإسرائيلية الترحاب وربما تقوم وزارة الاستيعاب فى إنزاله فى أحد منازل هؤلاء التعساء والبؤساء الذين شردوا فى جميع أنحاء العالم بغير ذنب جنوه سوى أنهم يعيشون فى المكان المقدس الذى بارك الله حوله وجعله أولى القبلتين وثالث الحرمين ومسرى الرسول محمد عليه الصلاة والسلام ، ومهد السيد المسيح عليه السلام ومقر كنيسة القيامة ، وهو ذات المكان الذى اختارته الحركة الصهيونية مكانا لإقامة دولتها فيه على حساب هؤلاء الفلسطينيين .

وإذا كنا قد أوردنا خريطة للجوء الفلسطينيين إلى الخارج عام ١٩٤٨ ص٥٣١ فالحاجة تدعو إلى رسم خريطة لتحركات اللاجئين خارج فلسطين إلى الأوطان التى تناولنا جزءا منها لتبين صورة البؤس والشقاء ، وليست دعابة أن نذكر تلك الحادثة التى تقول تفاصيلها أن ٥ أشقاء من أسرة فلسطينية واحدة قد اجتمعوا فى مطار فى لندن وكل واحد منهم يحمل جواز سفر مختلف تماما عن أشقائه وحتى هؤلاء فإنهم أحسن حظا ممن لا يملكون مجرد الأمل فى الخروج من واقعهم الأليم على النحو الذى بيناه سابقا .

وسوف لا نعتبر أن عملنا هذا قد بلغ غايته فى توضيح صورة اللجوء واللاجئين دون أن نوضح إمكانية العودة وهل هى ادعاءات فى ضمير شعب شرد من وطنه فى سابقة لا نظير لها فى التاريخ ، أو أن هذه العودة ممكنة ، وفى هذا الباب نعالج الإمكانيات الفعلية والعملية الاقتصادية والاجتماعية التى تجعل العودة ممكنة لشعب طرد من أرضه ودياره ولازال يحمل مفاتيح بيوته ، وكوشان أرضه موثقة فى الطابو (وثيقة الملكية الموثقة فى مكتب تسجيل الأراضى المنشأ أثناء تولى الدولة العثمانية).

هناك عدد كبير فى إسرائيل وخارجها من المعارضين لعودة الشعب الفلسطينى اللاجئ والمهجر والمطرود من أرضه فى موجات مستمرة من عام ١٩٤٨ وحتى عام ٢٠٠٩ أصبح مقتنعا للأسف الشديد بأن العودة ضرب من الخيال أو عدم واقعية أو إغراق فى التفاؤل أو هى خرافة فى قناعات غير مبنية على أى أساس ، وأصبح عدد من الفلسطينيين أنفسهم للأسف الشديد أيضا وقد استسلم لهذه المقولة وهذا الطرح ، حتى أن بعضهم قام بمبادرات فردية غير رسمية لمحاولة مساعدة إسرائيل فى حل المشكلة وليس مساعدة اللاجئين ، ويهمنا هنا أن نناقش فيما يلى إمكانية العودة بعد أن أوضحنا الحق القانونى فيها وسوف نتناول الموضوع على المحاور التالية .

الذرائع الإسرائيلية لمنع عودة اللاجئين الفلسطينيين لوطنهم

أولا : الذرائع القانونية

تتذرع إسرائيل بعدة ذرائع تدعى قانونيتها فى عدم إعادة اللاجئين ، وفى قيام إسرائيل نفسها ومنها

وعد بلفور : الذى تعهد فيه وزير خارجية بريطانيا عام ١٩١٧ لكبير الحاخامات اليهود فى بريطانيا على عمل الإمبراطورية البريطانية لإنشاء دولة يهودية ، وادعوا أنه لا يمكن إنشاء دولة خالصة لليهود إلا إذا لم يكن فيها غيرهم ، وهو الوعد الذى أعطى من لا يملك لمن لا يستحق .

تضمين وعد بلفور فى صك الإنتداب الذى عينت به بريطانيا منتدبة على فلسطين عام ١٩٢٠ من قبل عصبة الأمم .

قرار تقسيم فلسطين الصادر من الأمم المتحدة والذى تدعى أنه يعطيها حق قيام دولة يهودية خالصة (قرار ١٨١ لسنة ١٩٤٧) وهو القرار الذى رفضه العرب .

الحق القانونى المستمد من خطاب الرئيس الأمريكى جورج بوش الابن لرئيس الوزراء الإسرائيلى شارون بتاريخ ١٤/ ٤/ ٢٠٠٤ والذى يقر فيه بحق إسرائيل فى أخذ الوضع الراهن بالنسبة للاجئين فى الاعتبار عند التسوية (عدم العودة) .

التأييد القانونى المستمد من الموقف الحالي لبعض الدول الأوروبية الداعية لعدم عودة اللاجئين ، وترى عودتهم غير واقعية .

ثانيا : الذرائع الدينية العنصرية

وهى ذرائع من الواضح أنها لا تستقيم مع حقوق الإنسان. أن إسرائيل يجب أن تكون دولة يهودية خالصة ، ويجب أن يعترف العالم بذلك (وهذا يجد له تطبيقا عمليا فى عدم عودة اللاجئين البالغ عددهم ٥,٥ مليون) ، وكذلك تطهير عرقى ٢٠٪ من الشعب الإسرائيلى وهم فلسطينو إسرائيل (عرب إسرائيل وهم ١,٥ مليون حاليا).

أن عودة اللاجئين ، وهو مالا تقبل إسرائيل مجرد مناقشته فى أى مباحثات أو مفاوضات بينها وبين الفلسطينيين أو أى طرف آخر ، ستؤدى إلى تغير التركيبة الدينية والعرقية فى إسرائيل ، وسيصبح اليهود أقلية .

أن أرض فلسطين هى أرض بلا شعب لشعب بلا أرض .

أن الله قد أعطى فلسطين لليهود كما هو مستمد من التوراه .

أن القرآن فى اعتقادهم وادعائاتهم يعطى الحق لإسرائيل فى أرض فلسطين .

ثالثا : الذرائع الاقتصادية – الاجتماعية

أن إسرائيل بلد صغير تبلغ مساحتها ٢٢,١٤٥ كم مربع (٨,٦٣٠ ميلا) ، إذ يبلغ طولها حوالي ٤٧٠ كم (٢٩٠ ميلاً)، وعرضها ١٣٥ كم (٨٥ ميلاً) في أكثر الخطوط عرضا ، وهى قليلة الموارد حيث أن هناك جزءا كبيرا من أراضيها عبارة عن صحراء (صحراء النقب) ، ولايمكنها بالمساحة الحالية والموارد المحدودة استيعاب عدة ملايين من الفلسطينيين.

أن البلاد العربية مساحتها واسعة وعدد سكانها قليلون بالنسبة للمساحة ويمكن استيعابهم فيها وتوطينهم .

الرد على الدعاوي الإسرائيلية بعدم عودة اللاجئين إلى منازلهم وأرضهم

أولا : الرد على الذرائع الدينية والعنصرية

أن إسرائيل دولة عبرية يهودية (الدعاوى الدينية) إذا سمح لهذا الطرح أن يتحقق فإن هناك مخاطر كبيرة لإنشاء دولة دينية ، ولإن كانت الدولة الوحيدة فى العالم التى لها مثل هذا الطرح هى دولة الفاتيكان المسيحية الكاثوليكية ، إلا أن لها ظروفها الخاصة التاريخية – الجغرافية – السياسية وهو ما لا يتحقق لغيرها من الدول ، ولم تطلب من أحد أن يعترف بها على هذا النحو.

المناداه بحق كل يهودى فى أى مكان من العالم أن يأتى لإسرائيل بدون أية إجراءات مسبقة حيث تستقبله الوكالة اليهودية بالترحاب فى مطار بن جوريون فى تل أبيب ، وهذا يحرم حق كل فلسطينى طرد وشرد من وطنه وممتلكاته وأصبح هو وأبناؤه وأحفاده (٥ , ٥ مليون) يعيشون على بعد أمتار من منازلهم وأرضهم لمدة ٦٠ عاما محرومين من العودة لتعطى حقوقهم لأفراد يدعون أن لهم حقا توراتيا أعطى لهم منذ ثلاثة آلاف سنة .

إن الوعود المستمرة الموجهة إلى اليهود فى مختلف أنحاء العالم للقيام بالهجرة لإسرائيل معناها أن تنسلخ هذه الأقليات من مواطنها الأصلية لتعود إلى بيئة غريبة عنها تاركة آثارًا ديموغرافية وسياسية وأيديولوجية فى البلاد التى هاجروا منها .

وادعاء ضرورة أن تكون إسرائيل دولة يهودية صهيونية ، وهو ادعاء دينى

وعنصرى تقابل وتوازى تماما الادعاء بأن نظام الأبارتهايد (التفرقة العنصرية ضد الزنوج أصحاب البلد الأصليين) كان يجب أن يستمر فى جنوب إفريقيا وهو النظام الذى أزاله كفاح الشعب الجنوب أفريقى مؤيدا من العالم كله ، وانتهى بتولى الرئيس نيلسون مانديلا مقاليد الحكم بعد سجنه أكثر من عشرين عاما .

أنه لايوجد فى العالم اليوم من يؤيد فكرة وجود دولة تقوم على أساس دينى ، وحتى المملكة العربية السعودية التى تضم الكعبة المشرفة وهو المكان الذى تتجه إليه قلوب المسلمين من شتى بقاع الأرض فى صلاتهم ، ويوجد بها قبر الرسول ﷺ ومع ذلك فإنها لا تدعى أنها دولة دينية بل دولة تطبق تعاليم الإسلام .

إن حجج ودعاوى إسرائيل فى عدم إمكانية عودة الفلسطينيين يدحضها بكل وضوح ما يلى :

- ترحيب إسرائيل بمليون مهاجر من جمهوريات روسيا السابقة ثبت فيها بعد أن نصفهم ليسوا يهودا خالصين وإنما مهاجرين لدواعى اقتصادية وأنهم كانوا يتساوون عدديا عند حضورهم مع اللاجئين الفلسطينيين فى لبنان وغزة معا.

- العمل الدؤب للوكالة اليهودية بمختلف الطرق القانونية وغير القانونية لجلب مزيدا من اليهود إلى إسرائيل من مختلف أنحاء العالم والذى وصل لحد ترويعهم فى أوطانهم والإيحاء لهم بأنه لا وطن لهم سوى إسرائيل .

- إنشاء وزارة فى عهد حكومة شارون لأول مرة تهدف إلى «تطوير النقب والجليل» والهدف الرئيسى هو تهويد النقب التى لا يعيش فيها أى يهود تقريبا ، والجليل ذات الأكثرية العربية وأن إمكانيات عودة اللاجئين لهذه المناطق الشاغرة كبيرة جدا .

أن عدد العمال الأجانب الموجودين للعمل بطريقة غير شرعية فى إسرائيل هو

١٠٠ ألف مواطن (من جنوب شرق آسيا ومن دول الاتحاد السوفيتى السابق ومن الأردن) وأن هناك ثلاثة أضعاف هذا الرقم على الأقل يحصلون على إقامة للعمل يمكن أن يحل محلهم لاجئون[1] .

إن عمل اليهود فى مجال الزراعة وهو العمل الذى بدأوا به الاستيطان فى إسرائيل فى الكيبوتزات (القرى الزراعية ذات الملكيات الخاصة المجمعة) وفى الموشاف (القرى الزراعية ذات الملكية العامة) قد تقلص إلى حد كبير وهناك حاجة ماسة وملحة للأيدى العاملة فى مجالات الزراعة – البناء – السياحة .

الرد على الدعاوى الاقتصادية والاجتماعية

تدعى إسرائيل أنها وطن صغير المساحة قليل الإمكانيات لايمكن أن يستوعب اللاجئين فى دول الجوار ، وهذا لادعاء مردود عليه بما يلى :

أن عودة اللاجئين لن تتم بالكامل حيث أن هناك نسبة ولو ضئيلة منهم ستفضل البقاء فى موقعها بعد ٦٠ عاما من الاستقرار فى بلد اللجوء المضيف .

أنه بعودة اللاجئين فإن الدول العربية ستعترف بإسرائيل ويصبح هناك أسواق مفتوحة أمام منتجاتها .

أنه بفرض عودتهم جميعا سيكون عدد سكان إسرائيل هو ٥ , ٥ مليون هم عدد اللاجئين بالإضافة إلى ٥ , ٧ مليون هم عدد سكان إسرائيل حاليا ، مما يعنى أن عدد سكان إسرائيل الكلى سيصل إلى حوالى ١٣ مليون نسمه يعيشون على رقعة مساحتها ١٤٥ , ٢٢ كم مربع أى أن الكثافة فى الكليو متر المربع هى ٥٨٧ ، وهناك بلدان فى العالم كثافة السكان فيها أكثر من هذه الكثافة بكثير .

---

(١) دائرة الإحصاء فى إسرائيل بمناسبة العيد الـ ٦٢ لقيامالدولة فى ٢٠/ ٥/ ٢٠٠٩. صوت إسرائيل بالعربية .

وتمثل صحراء النقب ما يقرب من ٦٠ ٪ من مساحة إسرائيل إذ تبلغ مساحة صحراء النقب حوالى ١٤ ألف كيلو متر مربع ، ويمكن ان تستوعب عدة ملايين من اللاجئين الفلسطينيين بعد تعويض البدو الإسرائيليين عن أرضهم ويمكن أن تقام عليها حياة مزدهرة اقتصاديا عن طريق مشاريع تحلية مياه البحر الأحمر الواردة عن طريق قناة البحرين التى تصل بين البحر الأحمر والبحر الميت ، وما ستولده من طاقة من انحدار المياه من مستوى سطح البحر (مدينة إيلات) إلى ٤٠٠ متر تحت سطح البحر (البحر الميت) إذا كان هذا المشروع مناسبًا ، كذلك يمكن إستغلال الطاقة الشمسية الهائلة ، وكذلك الطاقة النووية من مفاعل ديمونا القريب من هذه المنطقة ، بالإضافة إلى استغلال المياه الجوفية بما لايجور على مياه سيناء الجوفية .

هناك ٨٥ ٪ من سكان إسرائيل يعيشون فى المناطق المتاخمة للبحر الأبيض المتوسط شمال قطاع غزه إلى الناقورة ، وأن السكان الأصليين اليهود الذين استعمروا فلسطين كانوا مزارعين لكنهم الآن هجروا الزراعة ، ويحتاج قطاع الزراعة والبناء والسياحة إلى حوالى ٣٠٠,٠٠٠ عامل تستقدمهم إسرائيل من دول الاتحاد السوفيتى السابق ، وجنوب شرق آسيا ، والدول العربية ، ويمكن أن يحل اللاجئين محلهم بسهولة.

إن إسرائيل لن تتمكن من العيش بسلام وحولها مايقرب من ٦ ملايين لاجئ متعطش للعودة لأرضهم ، وحالتهم الاقتصادية بالغة السوء ، وأن هذا يهدد السلام وإن كانوا حتى الآن مسالمين لايشكلون خطرا على إسرائيل فإن ذلك لايمكن أن يستمر فى المستقبل ، بل إن المستقبل القريب سيحمل فورات فلسطينى المعسكرات لأن الحياة أو عدمها تتساوى فى ظل هذا الوضع اللا إنسانى .

أنه فى الإمكان عودة اللاجئين كل إلى بيته ومزرعته وبيارته ومنزله ، والخرائط

متاحة والتسجيل لكل شيء موجود ، وفى الإمكان أن تعوض حكومة إسرائيل المواطنين الإسرائيليين الذين سيغادرون المساكن والأراضى التى احتلها اليهود بعد هزيمة العرب عام ١٩٤٨ إلى أماكنهم وتعويضهم أسوة بما عوضت به المستوطنين فى قطاع غزة ، وكان هناك عرض بمليون شيكل تقدم به حزب العمل فى الكنيست عام ٢٠٠٩ لمن يقبل طواعية أن يغادر المستوطنات فى الضفة الغربية ، بالإضافة إلى التعويض المادى للممتلكات .

هناك عدد من اللاجئين ممن يعيشون حياة مستقرة فى بلاد كبيرة ممن يتوقع ألا يفضلوا العودة ، ومنهم على سبيل المثال[1] :

- فى مصر ١٠٠ ألف فلسطينى .
- فى شيلى ٣٠ ألف فلسطينى .
- فى فنزويلا ٤٠ ألف فلسطينى .
- فى هندوراس ٤٠ ألف فلسطينى .
- عدد من الفلسطينيين فى كندا – استراليا – الولايات المتحدة الأمريكية .

من المفروض – بناء على السوابق التى حدثت فى حق الشعوب المقهورة فى أمريكا وكندا واستراليا ونيوزيلاندا واليهود فى ألمانيا أن تقدم إسرائيل اعتذارا رسميا عما اقترفته فى حق اللاجئين وأن تعلن مسئوليتها ، وأن يعطى اللاجئين الحق فى العودة بصرف النظر عما إذا كانوا يريدون ممارسة هذا الحق من عدمه ، هذا بالإضافة إلى التعويض الفردى والجماعى ، وهناك تجارب ماثلة فى الذهن عن تعويضات ألمانيا وسويسرا والنمسا لليهود .

(١) جريدة الحياة ٥/ ٥/ ٢٠٠٩ نقلا عن الدكتور أحمد صبح سفير فلسطين السابق فى دول أمريكا اللاتينية.

حقوق اللاجئين في العودة والتعويض

لقد تناولنا فى الباب الأول التطور التاريخى للكيان الفلسطينى بما يثبت أنه كان هناك دولة فلسطينية لها علم ونشيد وعملة وشعب وحدود مثلها مثل كل البلاد التى خضعت للدولة العثمانية ، ومن ثم فإن شعبها له حق العيش فى أرضه واستعادة حقوقه .

كما بينا فى الباب الثانى التوسع الاستيطانى الإسرائيلى واستيلاء إسرائيل واليهود على أملاك الشعب الفلسطينى وطرد ٦٥ – ٧٥٪ منه خارج حدود دولته ليعيش لاجئا منذ عام ١٩٤٨ وحتى الآن فى ظروف أقل ما يقال عنها أنها غير إنسانية .

ودحضنا الحجج التى ادعتها إسرائيل لإخراجهم كما بينا فى الباب الثامن حق اللاجئين فى العودة لديارهم وفندنا ما تدعيه إسرائيل بخصوص هذا الحق فى القانون الدولى والقانون الإنسانى .

ويجب الفصل التام بين حق العودة ، والتعويض وبين قيام الدولة الفلسطينية على أرض احتلت عقب عدوان ٥/ ٦/ ١٩٦٧ فإنه بصرف النظر عن قيام دولة فلسطينية من عدمه فإن الحق لايسقط ولا يمكن التنازل عنه أو التفريط فيه ، كذلك يجب الفصل التام بين تعويض اليهود المغادرين للبلاد العربية وحق العودة والتعويض للفلسطينيين ، كما يجب الفصل التام بين حق العودة إلى الدولة الفلسطينية الموعودة وبين حق العودة للاجئين إلى إسرائيل ، فالقرار رقم ١٩٤ لسنة ١٩٤٨ صدر بعد قيام إسرائيل . وقبل إنشاء دولة فلسطين .

ملخص حقائق وأرقام عن خدمات الأونروا

كل الأرقام والمعلومات تتعلق بمنشآت الوكالة	الأردن	لبنان	سوريا	الضفة الغربية	قطاع غزه	المجموع / المعدل
اللاجئون المسجلون	١٩٥١٦٠٣	٤٢٢١٨٨	٤٦١٨٩٧	٧٦٢٨٢٠	١٠٧٣٣٠٣	٤٧١٨١١
نسبة الزيادة فى تعداد اللاجئين المسجلين خلال السنة الماضية	٢,٥	٢	٢,٣	٢,٣	٢,٤	٢,٤
نسبة اللاجئين المسجلين إلى مجموع اللاجئين المسجلين	٤٣	٩	١٠	١٦	٢٣	١٠٠
عدد المخيمات	١٠	١٢	٩	١٩	٨	٥٨
اللاجئون المسجلون فى المخيمات	٣٣٨	٢٢٢٧٧٦	١٢٥٠٠٩	١٩٣٣٧٠	٤٩٥٠٠٦	١٣٧٣٧٣٣
نسبة اللاجئين فى المخيمات إلى تعداد اللاجئين المسجلين	١٧	٥٣	٢٧	٢٥	٤٦	٢٩
المدارس (ابتدائية ، اعدادية ، و٦ مدارس ثانوية فى لبنان)	١٧٤	٨١	١١٩	٩٤	٢٢١	٦٨٩
عدد موظفى التعليم	٥٠٦٧	٢١٧٩	٢٧٠٢	٣٠٩٩	٧٥٥٢	٢١٢١٧
عدد التلامذة	١٢٣٩١٧	٣٤٥١٦	٦٥٤٧٩	٥٦٣٨٤	١٩٨٨٦٠	٤٧٩١٥٦
نسبة التلامذة الإناث	٤٩٣	٥٣٢	٤٨٩	٥٧٣	٤٨٠	٥٠

كل الأرقام والمعلومات تتعلق بمنشآت الوكالة	الأردن	لبنان	سوريا	الضفة الغربية	قطاع غزه	المجموع / المعدل
تكلفة التلميذ الواحد فى المرحلة الإبتدائية (بالدولار)	٥٧١٢	٧٥٧١	٣٠٦٣	٥٤٥٠	٧٥١٥	٥٨٦٢
تكلفة الطالب الواحد فى المرحلة الإعدادية (بالدولار)	٨١٣٩	١١٦٩١	٣٩٥٥	٥٣٤٧	٨٥٢٥	٧٥٣١
عدد مراكز التدريب المهنى	٢	٢	١	٣	٢	١٠
عدد أماكن التدريب	١٣٥٦	١٠٢٥	١١٧٢	١٣٥٤	١٤٨٨	٦٣٩٥
كليات العلوم التربوية (٤ سنوات دراسية) [1]	١			٢		٣
ما قبل الخدمة	٦٥٠	١٠٠		٦٠٠		١٣٥٠
تدريب المعلمين أثناء الخدمة	٢٤٨	١٩٢	١٣٩	٧٩	٢٨٠	٩٣٨
عدد المراكز الصحية	٢٤	٣٠	٢٣	٤١	٣٠	١٣٨
عدد موظفى الصحة	١٠٦٤	٥٧٤	٥١٢	٧٩٣	١٢٣٩	٤١٩٩
مراكز صحية تقدم خدمات صحة الأسنان تشمل ٨ وحدات متنقلة	٢٧	٢٢	١٧	٢٢	١٣	١٠١
الأسرة	٢٤	٣٠	٢٣	٣٨	٢٠	١٣٥

(١) سنتان من التدريب للمدرسين ما قبل الخدمة فى مركز تدريب سبيلن ، لبنان.

كل الأرقام والمعلومات تتعلق بمنشآت الوكالة	الأردن	لبنان	سوريا	الضفة الغربية	قطاع غزه	المجموع / المعدل
مراكز صحية تقدم خدمات مرضى السكرى وضغط الدم	٢٣	٣٠	٢٣	٤٠	١٦	١٣٢
مراكز صحية تقدم خدمات مخبرية	٢٤	١٦	٢١	٣٧	١٦	١١٤
مجموع زيارات المرضى السنوية (يناير – ديسمبر ٢٠٠٨) (٢)	٢٣٠٦٢٧٤	١٠١٤٥٩ ٩	٩٩٧٢٤٦	١٧٢٤٥١ ٣	٣٥٤٤٤٦٨	٩٥٨٧١١٨
نسبة المساكن فى المخيمات المتصلة بشبكة توريد المياه	٩٩	١٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٩,٨
نسبة المساكن فى المخيمات المتصلة بمرافق الصرف الصحى	٩٠,٠	٨٧,٠	٩٥,٠	٨٤,٠	٦٣,٠	٨٥,٠
عدد حالات العسر الشديد	٥٠٠٥٣٨	٤٨٥٠٦	٣٣٠٤٠٤	٣٢٩٥٨	٩٢١٨٠	٢٥٧٢٢٢
نسبة حالات العسر الشديد لعدد اللاجئين المسجلين	٣	١٢	٧	٤	٩	٦
عدد مراكز برامج المرأة	١٤	٩	١٦	١٦	١٠	٦٥
عدد مراكز التأهيل الإجتماعى	١٠	١	٥	١٥	٦	٣٧
عدد كوظفى دائرة الإغاثة والخدمات الإجتماعية	١٢١	١٢٥	٩٦	١٢٥	٢١٧	٧٠٠
إجمالى عدد مشاريع برامج الحد من الفقر (منذ ١٩٩١ – ١٩٩٢)	٤,١٩٦	٥,٥٦١	٠٤٧..٣	٧٩		١٢,٨٨٠

(2) تشمل زيارات المرضى إستشارات طبية ، وحقن وغيارات.

كل الأرقام والمعلومات تتعلق بمنشآت الوكالة	الأردن	لبنان	سوريا	الضفة الغربية	قطاع غزه	المجموع / المعدل
عدد القروض التى تم منحها	١٥,٥٩٤		١٨,٦٤٦	٤٢,٨٣٠	٨٨,٨٩٣	١٦٥,٩٦٣
إجمالى قيمة القروض التى تم منحها (بالدولار الأمريكى)	١٩٥٦٤٥٤ ٨		١٢٩٥٢٨ ٢٨	٥٥٧٤٦٢ ٩٠	٩٣١٠٦٦٣ ٥	١٨١٣٧٠٣٠١

كل الأرقام والمعلومات تتعلق بمنشآت الوكالة	الأردن	لبنان	سوريا	الضفة الغربية	قطاع غزه	الرئاسة عمان	الرئاسة غزه	المجموع المعدل
المشاريع الممولة منذ ١٩٩٣	١٧	١٣	٢٧	٨	١٥	٧	٨	٩٥
المساهمات والمبالغ المتعهد بها (بملايين الدولارات الأمريكية)	٤,٦	٥,٦	١٤,٧	١,٥	٢,٧	٠,٧	٠,٣	٣٠,١
التعليم	٧٠,٨٦٠	٣٦,٤٩٥	٢٠,٧٢٨	٤٧,٨٧٧	١٠٣,٣٩٠	٥,١٥٧		٢٨٣,٥٠٧
الصحة	٢٢,١١٥	١٦,٦٢٢	١٠,٩٠٣	٢٠,٨٨٢	٣٣,٦٦٣	١,٢٥٤		١٠٥,٤٣٩
الإغاثة والخدمات الإجتماعية	١١,٦٨٥	٩,٢٢٥	٦,٥٠٩	٨,٢٢٨	١٦,٥٠١	١,٣٧٩		٥٣,٥٢٧
الخدمات التشغيلية	٨٥٥	٨٦٢	٣,١٩٠	١,٢٧٢	٢,١٥٦	٢,٢٣٠		١٠,٥٦٥

كل الأرقام والمعلومات تتعلق بمنشآت الوكالة	الأردن	لبنان	سوريا	الضفة الغربية	قطاع غزه	الرئاسة عمان	الرئاسة غزه	المجموع المعدل
الخدمات المشتركة	٦,٣٦٦	٧,٧٤٩	٤,٩٥٩	١٠,٦٥٠	١١,٢٥٩	١٤,٥٨٠	٤٠,٠٠٢	٩٥,٥٦٥
مجموع ميزانية الصندوق العام	١١١,٨٨١	٧٠,٩٥٣	٤٦,٢٨٩	٨٨,٩٠٩	١٦٥,٩٦٩	٢٤,٦٠٠	٤٠,٠٠٢	٥٤٨,٦٠٣
عدد وظائف الموظفين المحليين	٧,١٥٥	٣,٢٦٥	٣,٦٦٤	٤,٧٣٥	١٠,٣٣٥	٣٣١	١٤٤	٢٩,٦٢٩
عدد وظائف الموظفين الدوليين	٦	٦	٧	١١	١٠	٥٠	٢٩	١١٩(*)

(*) بالإضافة إلى ٦٤ وظيفة تمول مباشرة من الدول المانحة

جدول بمساعدات الدول المانحة

للميزانية العامة (الدخل النقدى لعام ٢٠٠٧)

البلد	تم الإرتباط عليها بالدولار الأمريكى	تم إستلامها بالدولار الأمريكى	باقى لم يستلم بالدولار الأمريكى
الجزائر			٠
أستريا	١,٠٦٣,٨٣٠		١,٠٦٣,٨٣٠
البحرين	٣٠,٠٠٠		٣٠,٠٠٠
بلجيم	١,٣٠١,٠٦٩	١,٣٠١,٠٦٩	٠
بروناى	٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٠
بلغاريا			٠
كندا	١٢,٩٣١,٠٣٥	١٢,٩٣١,٠٣٥	٠
شيلى	١٥,٠٠٠	١٥,٠٠٠	٠
الصين	٧٩,٩٨٥	٧٩,٩٨٥	٠
كولومبيا	٢,٣٦٢	٢,٣٦٢	٠
قبرص	٧١,٧٦٠	٧١,٧٦٠	٠
تشيكيا	٩٤,٠٠٠		٩٤,٠٠٠
دانمارك	١٠,٩١٩,٧٤٩	١٠,٩١٩,٧٤٩	٠
مصر	١٠,٠٠٠		١٠,٠٠٠
فنلندا	٤,٠٩٨,٣٦١	٤,٠٩٨,٣٦١	٠
فرنسا	٧,١٣٣,٥٩٣	٧,١٣٣,٥٩٣	٠
فرنسا	٢٦٨,٨١٧	٢٦٨,٨١٧	٠
ألمانيا	٣,١٢٨,٥٥٧	٣,١٢٨,٥٥٧	٠
اليونان	٤٠٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠	٠
الفاتيكان	٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٠

البلد	تم الإرتباط عليها بالدولار الأمريكى	تم إستلامها بالدولار الأمريكى	باقى لم يستلم بالدولار الأمريكى
ايسلندا	٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٠
الهند	٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٠
إندونيسيا			٠
أيرلندا	٤,٩٢٨,٦٦٤	٤,٩٢٨,٦٦٤	٠
إيطاليا	٥,٣٧٦,٣٤٤	٥,٣٧٦,٣٤٤	٠
جاميكا	١٨,٠٠٠	١٨,٠٠٠	٠
كوريا	١٠٠,٠٠٠		١٠٠,٠٠٠
الكويت	١,٥٠٠,٠٠٠		١,٥٠٠,٠٠٠
لبنان			٠
ليشيشتين			٠
لكسمبورج	٢,٥١٦,٥٥٦	٢,٥١٦,٥٥٦	٠
ماليزيا			٠
مالديفيا	١,٠٠٠		١,٠٠٠
مالطا			٠
المكسيك	١٥,٠٠٠	١٥,٠٠٠	٠
موناكو	٥,٠٠٠	٥,٠٠٠	٠
المغرب	٢٧,٦٧٠		٢٧,٦٧٠
ناميبيا			٠
نيزرلاند	١٥,٨٥٧,٥٢٧	١٥,٨٥٧,٥٢٧	٠
نيوزيلاندا	٦٨٦,٩٠٠	٦٨٦,٩٠٠	٠
نورواى	٢٣,٩٢٣,٤٤٥	٢٣,٩٢٣,٤٤٥	٠
عمان			٠
باكستان	١٨,٨٠٦	١٨,٨٠٦	٠

البلد	تم الإرتباط عليها بالدولار الأمريكى	تم إستلامها بالدولار الأمريكى	باقى لم يستلم بالدولار الأمريكى
فلسطين			٠
بولندا	٦٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠	٠
البرتغال	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	٠
قطر	٣٥,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٠
السعودية	٦٠٠,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠	٠
سلوفينيا	٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٠
جنوب أفريقيا	١٣٣,٣٣٣	١٣٣,٣٣٣	٠
السويد	٣٣,٥٣٥,٤٣٢	٣٣,٥٣٥,٤٣٢	٠
سويسرا	٦,٥٥٧,٣٦٣	٦,٥٥٧,٣٦٣	٠
تايلاند	٣٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	٠
تونس	٩,٧٥٦		٩,٧٥٦
تركيا	٥٠٠,٠٠٠		٥٠٠,٠٠٠
المملكة المتحدة	٢٩,٤٦٩,٥٤٨	٢٩,٤٦٩,٥٤٨	٠
الولايات المتحدة	٨٢,٧١١,٢٠٠	٨٢,٧١١,٢٠٠	٠
الإتحاد الأوروبى	٨٨,٢٨٠,٨٥١	٨٣,٦٠٠,٠٠٠	٤,٦٨٠,٨٥١
الأمم المتحدة	١٩,٨٥٠,٠٠٠	١٤,٨٠٠,٠٠٠	٥,٠٥٠,٠٠٠
هيئة الأونروا الأسبانية	٢٠,٥٥٨	٢٠,٥٥٨	٠
مصادر أخرى	٦٥,٧٢٥	٦٥,٧٢٥	٠
المجموع	٣٥٣,٨٣٣,١٣٢	٣٣٧,٩٥٦,٠٢٥	١٥,٨٧٧,١٠٧

	تم استلامها بموجب ارتباطات من سنوات سابقة	تم الإرتباط عليها بالدولار الأمريكى	تم إستلامها بالدولار الأمريكى	باقى لم يستلم بالدولار الأمريكى
استراليا	٣,٢٥٤,٥٨٠			
أيرلندا	١,٣١٥,٧٨٩	٤,٩٢٨,٦٦٤	٤,٩٢٨,٦٦٤	٠
اليابان	٢,٧٢١,٣٤٢	٢,٨١٠,٠٠٠	٢,٨١٠,٠٠٠	
أسبانيا	٥,٢٦٣,١٥٨	٨,٣٣٣,٣٣٣	٨,٣٣٣,٣٣٣	
الإمارات	٥٠٠,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠	٠
هيئات الأمم المتحدة	٩١,٦٥٨	١٦٦,٨٤١	١٤٠,٨٤١	٢٦,٠٠٠
	٤,٣٥١,٨٢٤	١١,٢١٣,١٨٦	١٠,٦١١,١٣٦	٦٠٢,٠٥٠
المجموع	١٧,٤٩٨,٣٥١	٢٨,٢٥٢,٠٢٤	٢٧,٦٢٣,٩٧٤	٦٢٨٠٥٠

المبالغ المدفوعة نقدا لشراء الغذاء

بلجيكا	١,٥٠٤,٧٨٢	١,٥٠٤,٧٨٢	٠
فرنسا	١,٣٤٤,٠٨٦	١,٣٤٤,٠٨٦	٠
	١,٣٦٢,٣٩٨	١,٣٦٢,٣٩٨	٠
اليابان	٤,٢٣٧,٢٨٨	٤,٢٣٧,٢٨٨	٠
اليابان	٤,٣٤٧,٨٢٦	٤,٣٤٧,٨٢٦	٠
اليابان	٢٢,٥١٢	٢٢,٥١٢	٠
الإتحاد الأوروبى	٨,٦٠٠,٦٤٤	٨,١٣٨,٨٦٤	٤٦١,٧٨٠
هيئة المعونة الأمريكية	٢٤٩,٩٦٥	٢٤٩,٩٦٥	٠
صندوق الأرض المقدسة	٢٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	٠
مؤسسة الجفالى	١٥,٠٠٠		١٥,٠٠٠
مؤسسة الجفالى	١٤,٩٩٠	١٤,٩٩٠	
المجموع	٢١,٧٢٤,٤٩١	٢١,٧٢٤,٤٩١	٤٧٦,٧٨٠

تطوير المؤسسات

استراليا	٢٠٤,٧٠٠	٢٠٤,٧٠٠	٠
كندا	١,٧٢٤,١٣٨	١,٧٢٤,١٣٨	٠
إيطاليا	١,٣٤٤,٠٨٦	١,٣٤٤,٠٨٦	٠
اليابان	٢٥٠,٠٠٠		٢٥٠,٠٠٠
هولندا	٦١٧,٢٠٠	٦١٧,٢٠٠	٠
السويد	٨٣٧,٣٨٥	٨٣٧,٣٨٥	٠
سويزيلاندا	٧,٩٩,٩٨٦	٧٩٩,٩٨٦	٠
المملكة المتحدة	١,١٧٨,٧٨٢	١,١٧٨,٧٨٢	٠
الولايات المتحدة	٢,٠٥٠,٠٠٠	٢,٠٥٠,٠٠٠	٠
المجموع	٩,٠٠٦,٢٧٧	٨,٧٥٦,٢٧٧	٢٥٠,٠٠٠
المجموع الإجمالى	٤١٢,٨١٥,٩٢٤	٣٩٥,٥٨٣,٩٨٧	١٧,٢٣١,٩٣٧

المبالغ الغير مسددة بالعملة المحلية حولت إلى الدولار الأمريكى بناء على سعر التحويل للأمم المتحدة فى أكتوبر ٢٠٠٧.

إدارة العلاقات الخارجية

رئاسة الأونروا – غزه

مراجع الكتاب

هليل كوهين : الغائبون الحاضرون اللاجئون الفلسطينيون في إسرائيل منذ سنة ١٩٤٨ : مؤسسة الدراسات الفلسطينية الطبعة الثانية سبتمبر ٢٠٠٣ .

دليل الأونروا : مكتب إعلام الأونروا : يونيو ١٩٩٥ .

علي فيصل : اللاجئون الفلسطينيون ووكالة الغوث : دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر : الطبعة الأولي ١٩٩٦ .

حمد موعد وآخرون:اللاجئون الفلسطينيون جوهر الصراع وعقدة التسوية من مدريد إلى خارطة الطريق،مركز دراسات الغد العربي الطبعة الأولي ٢٠٠٣ .

صلاح عبد ربه : اللاجئون وحلم العودة إلى أرض البرتقال الحزين ، إصدار مركز المعلومات البديلة ، مطبعة الجراش تموز ١٩٩٦ .

رمزي رباح : اللاجئون والنازحون ومفاوضات الوضع الدائم ، دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنسر ، الطبعة الأولي ١٩٩٦ .

سلمان أبو ستة : حق العودة،المركز القومي للدراسات والتوثيق يناير ١٩٩٩ .

معهد البحوث والدراسات العربية : المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية طبع بمطابق مؤسسة دار الهلال ١٩٩٣ .

طاهر شاش : المواجهة والسلام في الشرق الأوسط الطريق إلى غزة أريحا ، دار الشروق الطبعة الأولي ١٩٩٥ .

سليم تماري : مستقبل اللاجئون الفلسطينيون أعمال لجنة اللاجئين في المفاوضات المتعددة الأطراف واللجنة الرباعية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، الطبعة الأولي بيروت ١٩٩٦ .

نصير عاروري وآخرون : اللاجئون الفلسطينيون حق العودة ، مركز دراسات الوحدة العربية ن الطبعة الأولى بيروت ديسمبر ٢٠٠٣ .

هند أمين البديري : أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ ، طبع بمطابع جامعة الدول العربية – المعادي – القاهرة ، طبعة ١٩٩٨ .

التقرير النهائي عن السلام في الشرق الأوسط (الأسس – المسارات – التحديات) لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومي ، مجلس الشوري جمهورية مصر العربية سنة ١٩٩٦ .

ماهر **سمك** : اليهود في المغرب ، دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر الطبعة الأولي ١٩٩٨ .

مركز **اللاجئون والشتات الفلسطيني** شمل ، سلسلة الفلسطينيون في الشتات ، طبعة فلسطينية ١٩٩٦ .

طاهر شاش : مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية الآمال والتحديات ، طبعة دار الشروق الطبعة الأولي ١٩٩٩ .

صلاح منتصر : الطريق إلى السلام مدريد ١٩٩١ ،دار المعارف طبعة ١٩٩١

محمود عباس **أبو مازن** : طريق أوسلو موقع الاتفاق يروي الأسرار الحقيقية للمفاوضات ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، الطبعة الأولي ١٩٩٤ .

محجوب عمر : الترانسفير – الإبعاد الجماعي في العقيدة الصهيونية ترجمات مختارة من العبرية ، دار البيادر للنشر والتوزيع الطبعة الأولي ١٩٩٠ .

اللاجئون الفلسطينيون والأونروا كتالوج تسجيلي بمناسبة مرور ٤٥ عام على إنشاء الوكالة .

تقارير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين

في الشرق الأردني ، المقدم إلى الجمعية العامة ، سنوات مختلفة.

مجلة العربي : العدد ٤٩٨ مايو ٢٠٠٠ .

اللاجئون الفلسطينيون اليوم مجلة الأونروا : أعداد مختلفة .

دائرة شئون المفاوضات : الاتفاقية الإسرائيلية - الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة ، واشنطن ٢٨ أيلول ١٩٩٥ السلطة الوطنية الفلسطينية.

حلا نوفل رزق الله : الفلسطينيون في لبنان وسوريا دراسة ديموغرافية مقارنة (١٩٤٨ - ١٩٩٥) دار الجديد الطبعة الأولي ١٩٩٨ .

ليتسيا بوكاي : الفلسطيني التائه الانتفاضة تأكل أبناءها ترجمة د.مارس إلياس توزيع شركة قدسي للنشر والتوزيع طبعة أولي ٢٠٠٦ .

السفير صلاح عابدين : حرب السلام ، دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر الطبعة الأولي ١٩٩٧ .

ممدوح نوفل : قصة اتفاق أوسلو الرواية الحقيقة الكاملة « طبخة أوسلو) الأهمية للتوزيع والنشر الطبعة الأولي ١٩٩٥ .

ثانيا المراجع الأجنبية

1- Documents on Palestine volume 1,2 edited by Dr. MAHDI. Abdul hadi , Palestinian academic society for the study of international affairs, (PASSIA),December 1997 .

2- Documents on Jerusalem (PASSIA), December 1996.

3-Report of the commissioner – general of the United Nations relief and works agency for Palestine refugees in the near east General assembly united nation official records several years.

4- A. Takkenberg, the status of Palestinian refugees in the international law February 1997.

5- Charles D . Smith Palestine and the Arab Israeli conflict, third edition , 1996 .

6- Martin Gilbert , the dent atlas of the Arab Israeli conflict , sixth edition 1993 .

7- Martin Gilbert , the dent atlas of the Jewish history , fifth edition 1993 .

8- The Hashemite kingdom of Jordan, the department of Palestinian affairs the Annual report (several years)

9-Palestinian Diaspora and refugees centre »SHAML» Abbas shiblak , Uri Davis civiral & citizen ship rights of Palestinian refugees , 1996 .

10 – several Unrwa publications : Anual reports , programmes, stoical bulletins

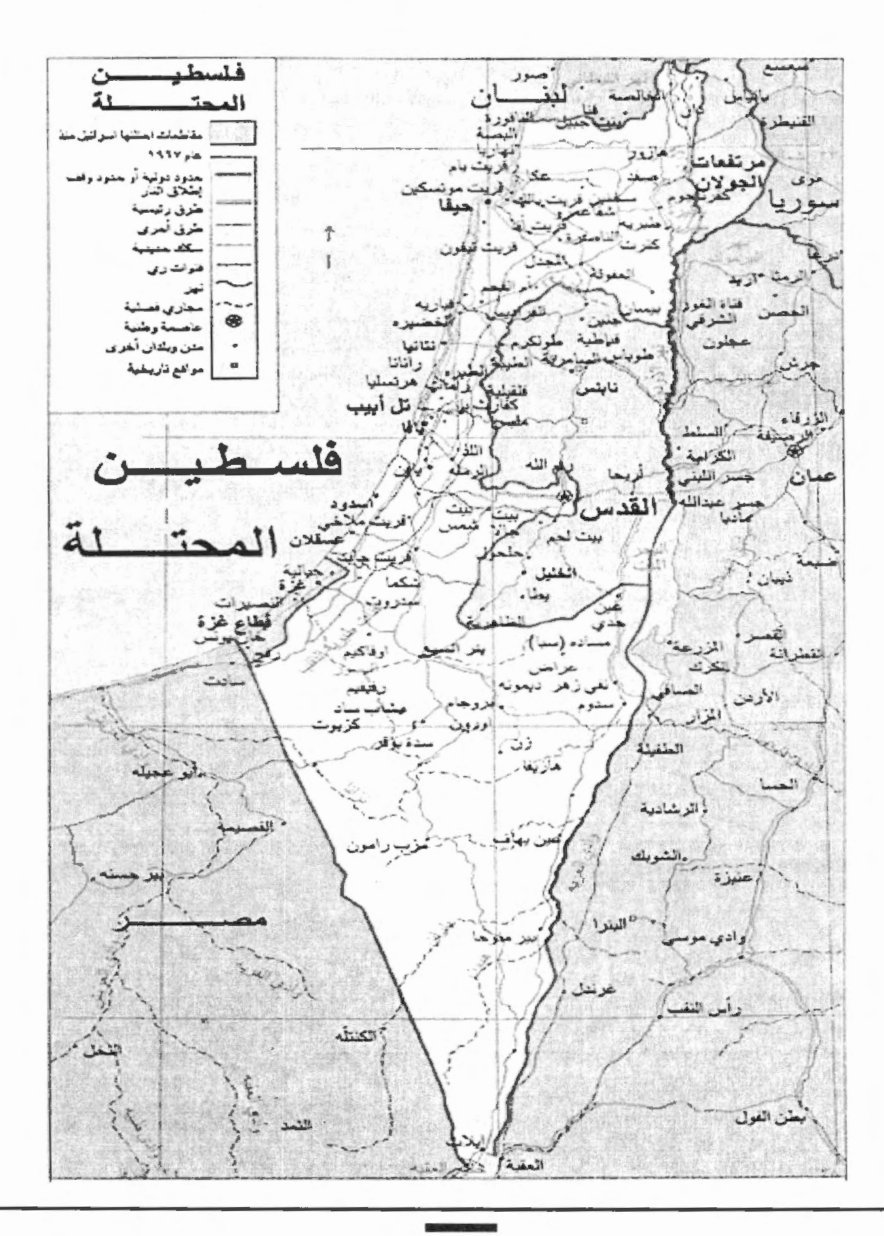


مفوض عام وكالة الأونروا «**PETER HANSEN**» أثناء حفل توديع

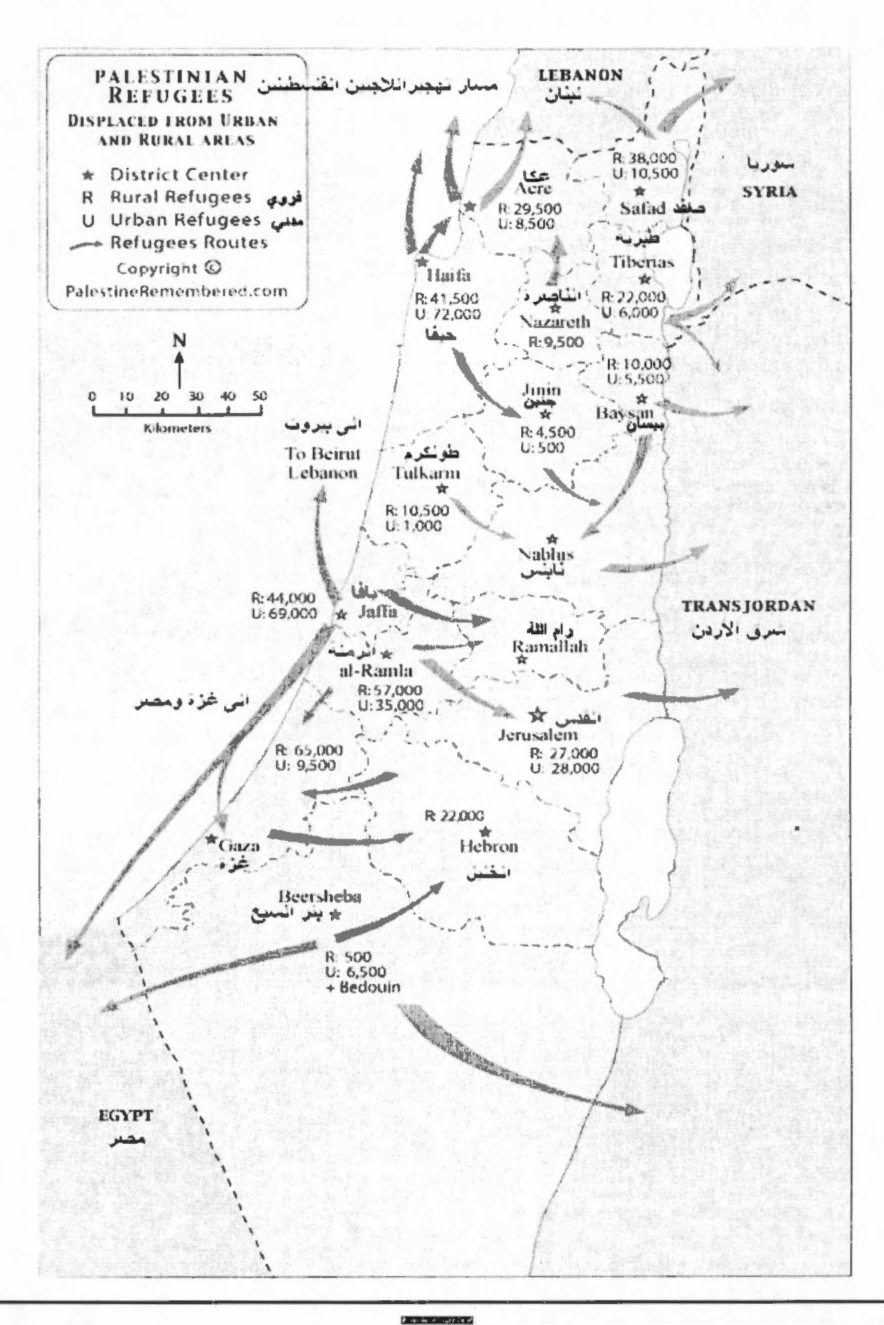
السفير محمود كريم بمناسبة انتهاء عمله كسفير لمصر فى فلسطين فبراير ١٩٩٩

فهرس الخرائط

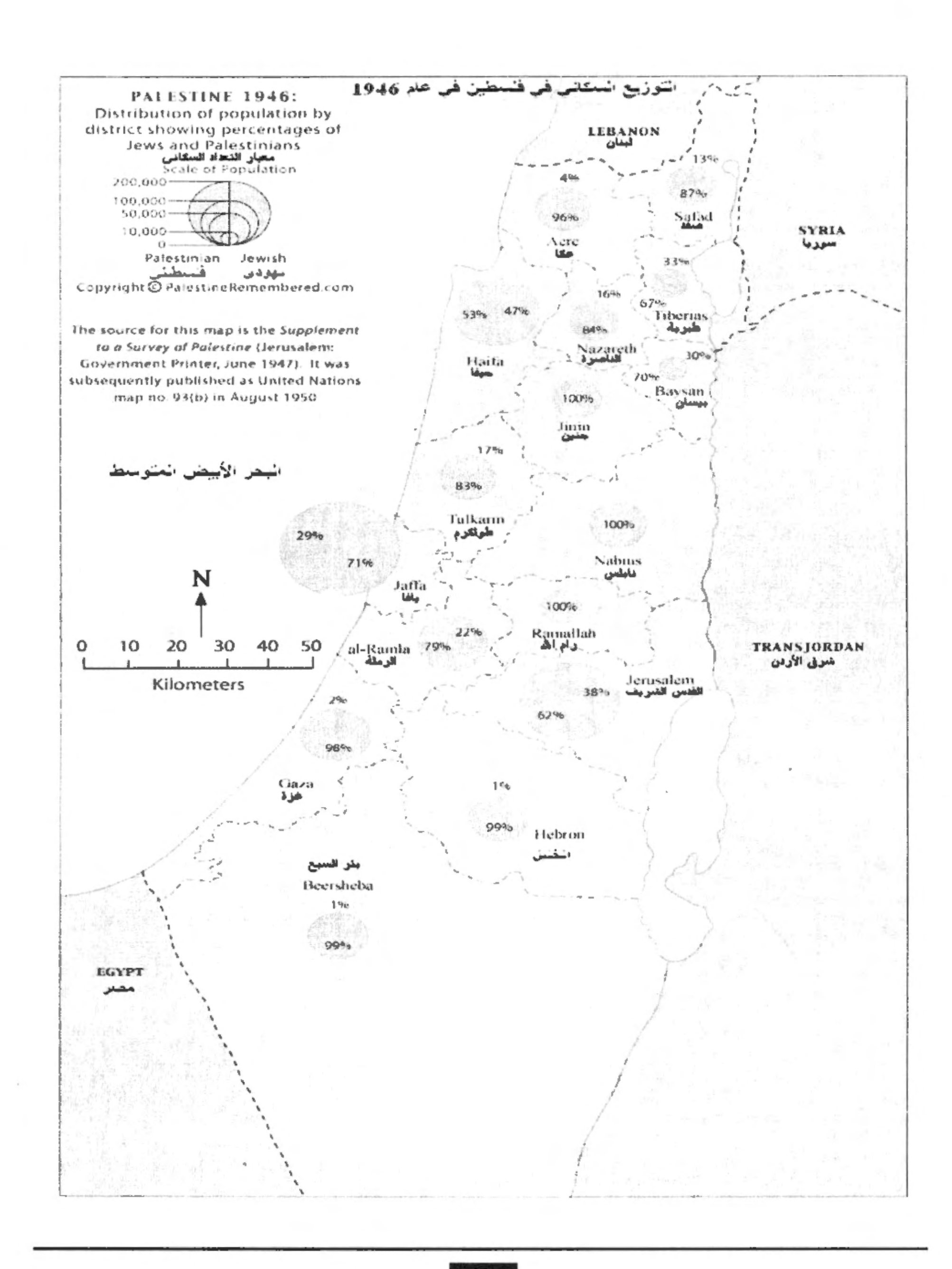
خريطة عامة لفلسطين



خريطة اللجوء عام ١٩٤٨ من فلسطين إلى الدول العربية المجاورة ومناطق الجيشين الأردنى والمصرى

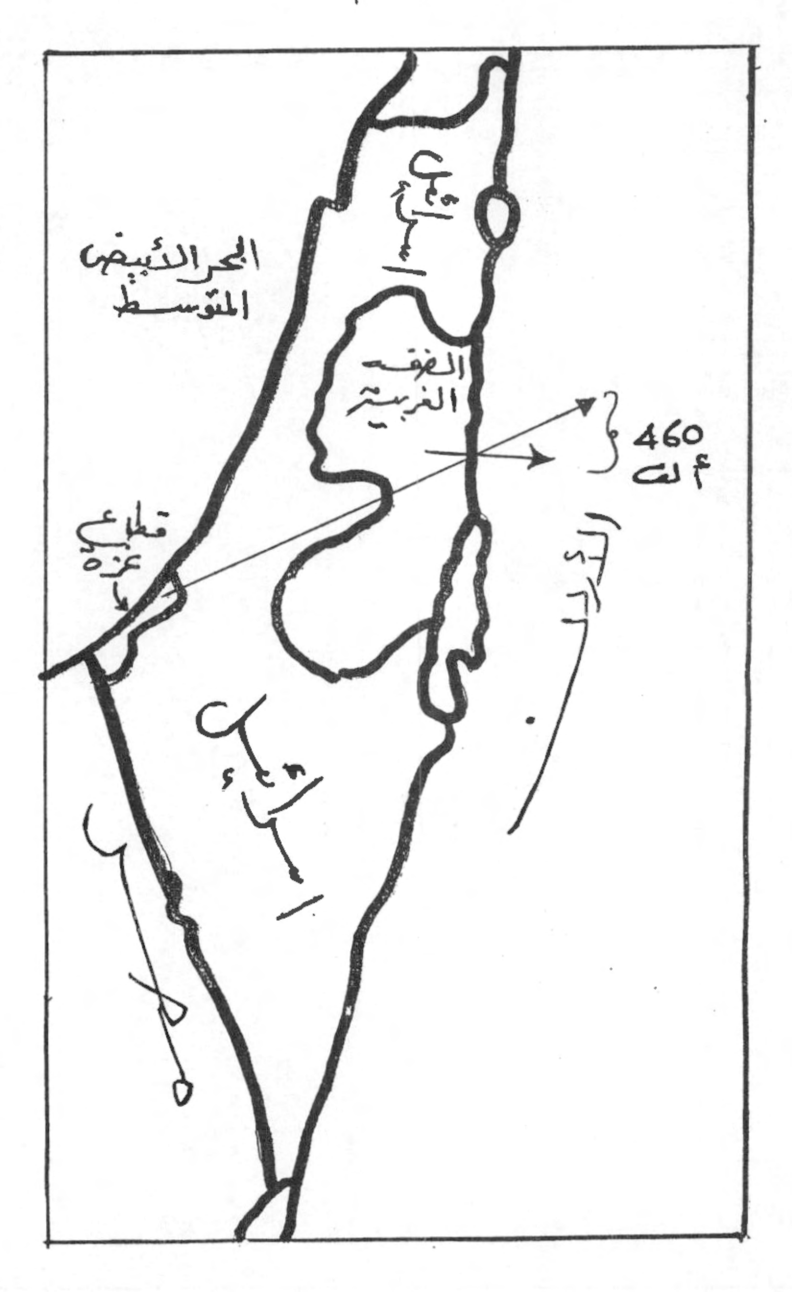


خريطة التوزيع السكاني للفلسطينيين واليهود حسب محافظات فلسطين عام ١٩٤٦



خريطة النازحين عام ١٩٦٧ من الضفة الغربية وغزة إلى الدول المجاورة

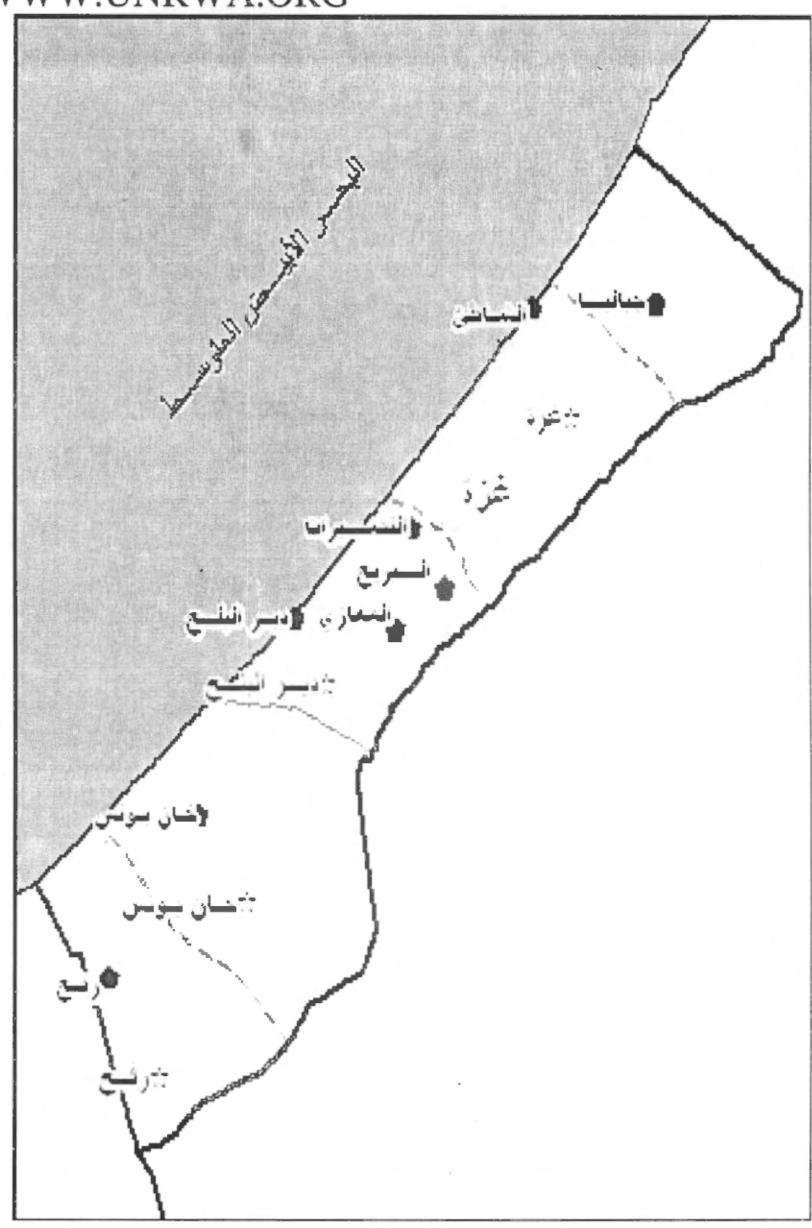
الخريطة من رسم الكاتب



خريطة توضح أماكن توزيع معسكرات اللاجئين فى غزه

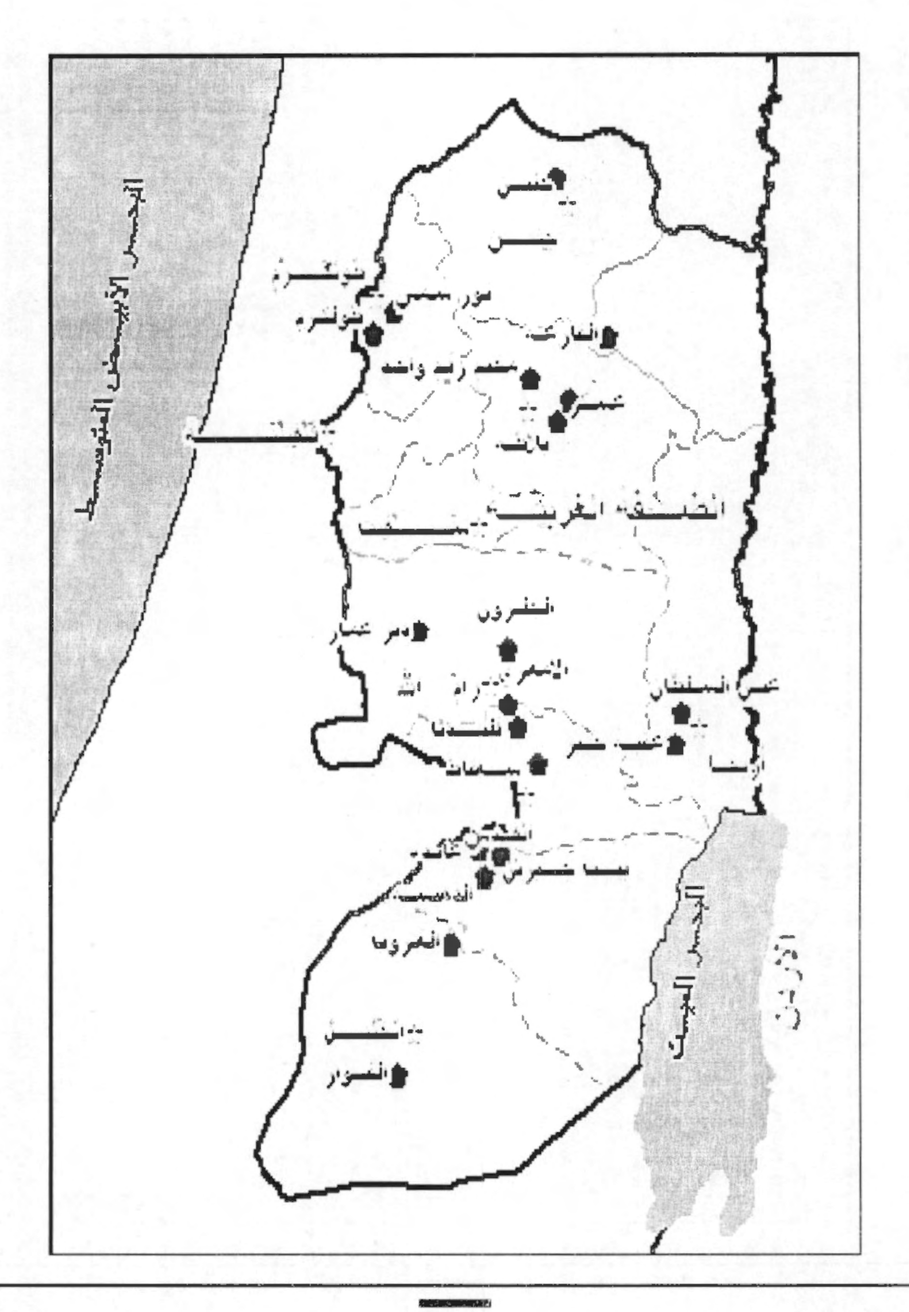
المصدر : موقع UNRWA في شبكة المعلومات الدولية .

WWW.UNRWA.ORG



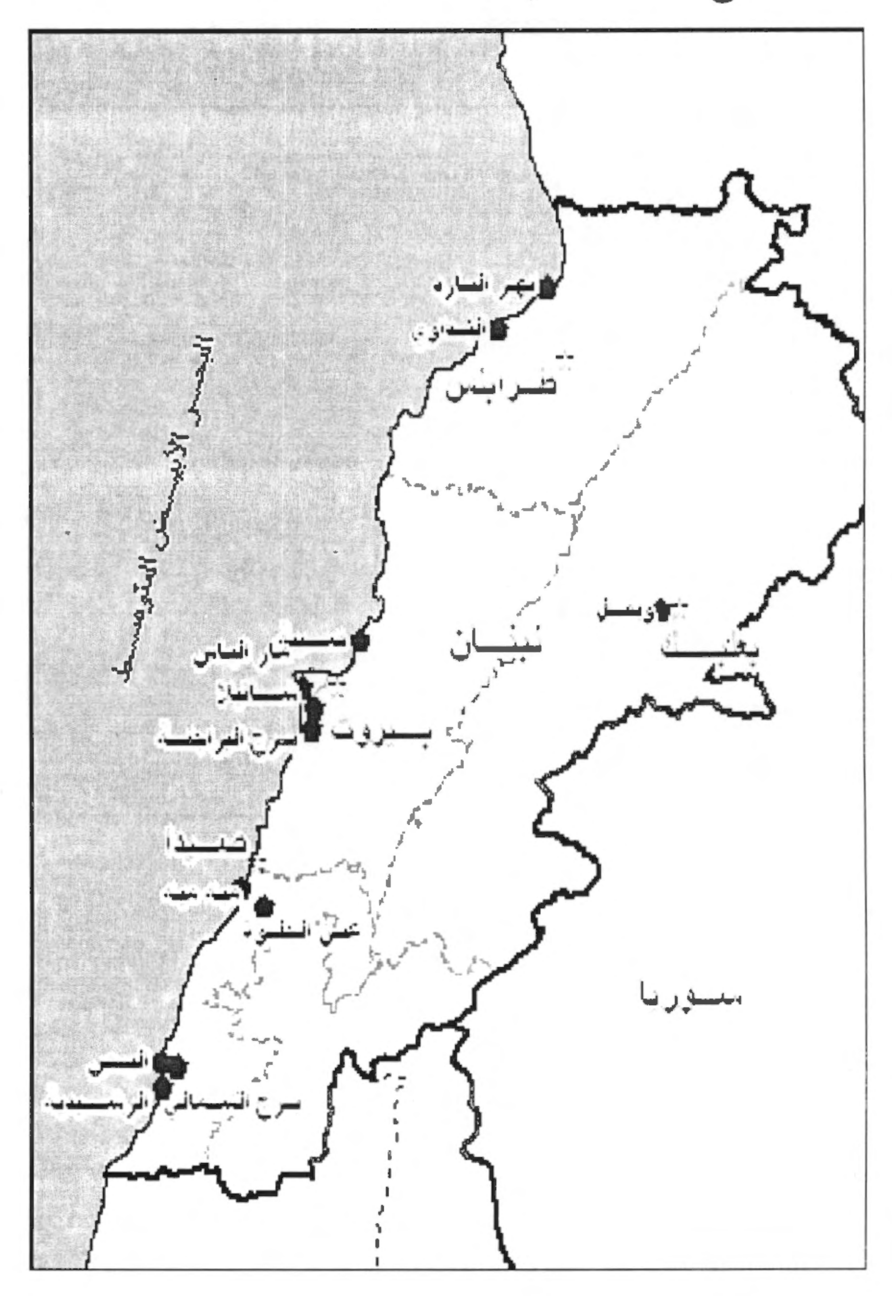
خريطة توضح أماكن توزيع معسكرات اللاجئين في الضفة الغربية

المصدر : موقع UNRWA في شبكة المعلومات الدولية .



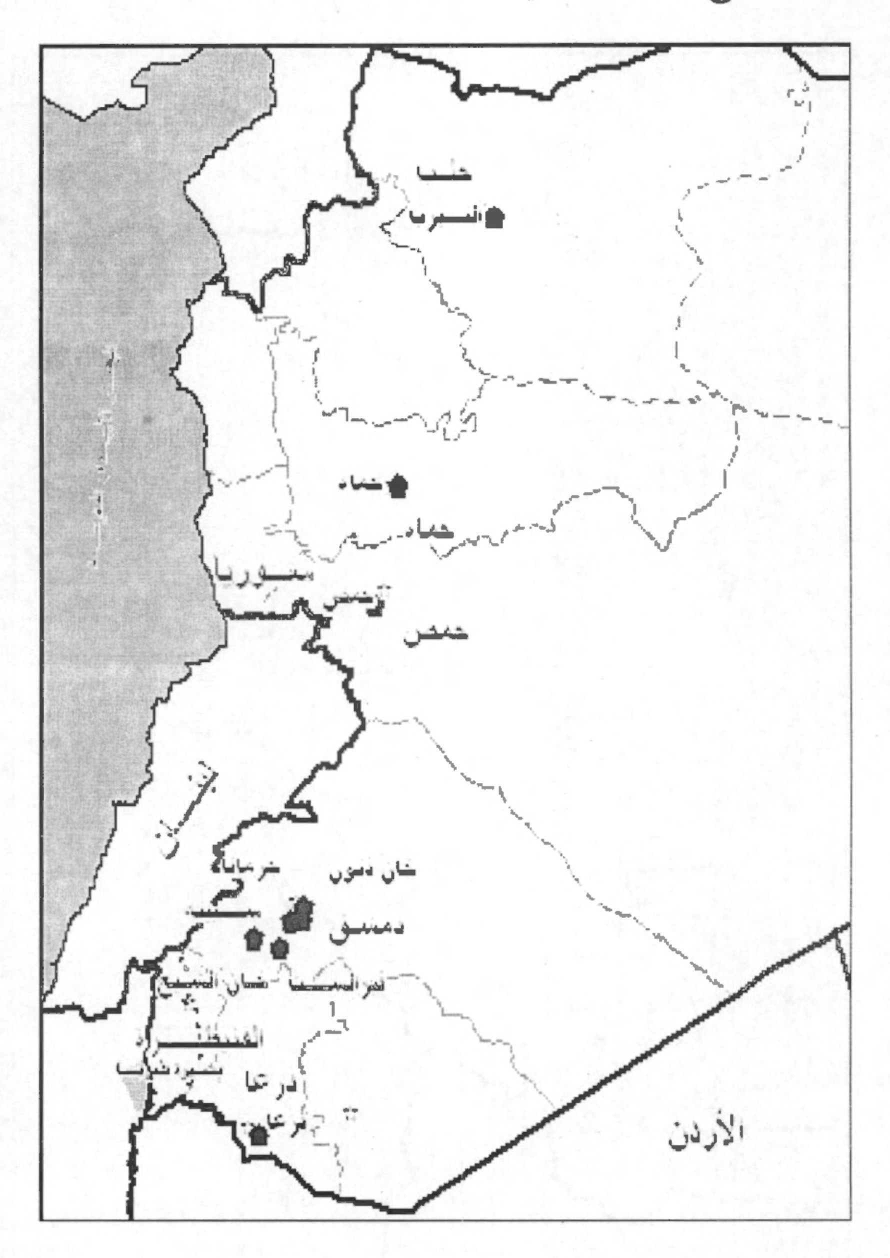
خريطة توضح أماكن توزيع معسكرات اللاجئين فى لبنان

المصدر : موقع UNRWA في شبكة المعلومات الدولية .



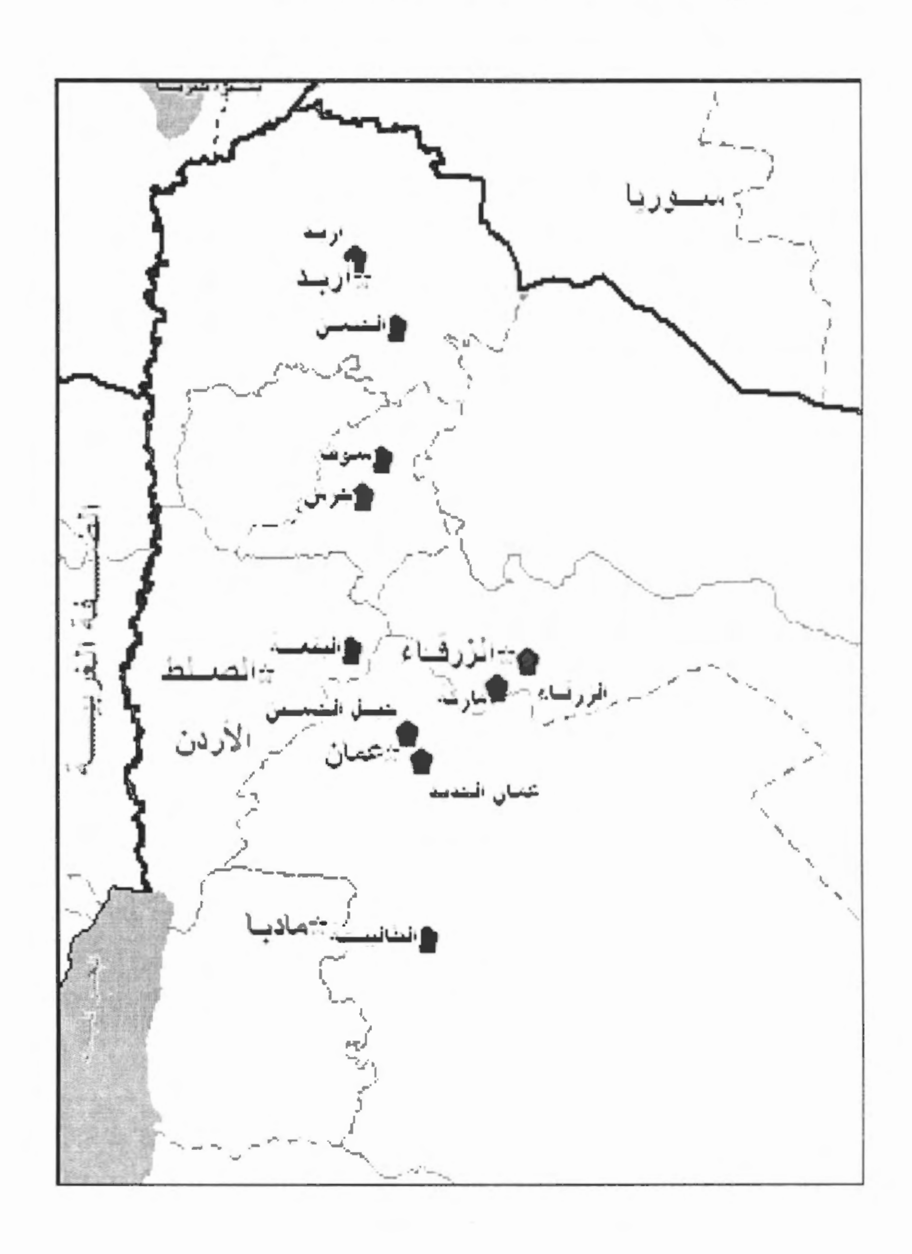
خريطة توضح أماكن توزيع معسكرات اللاجئين فى سوريا

المصدر : موقع UNRWA في شبكة المعلومات الدولية .

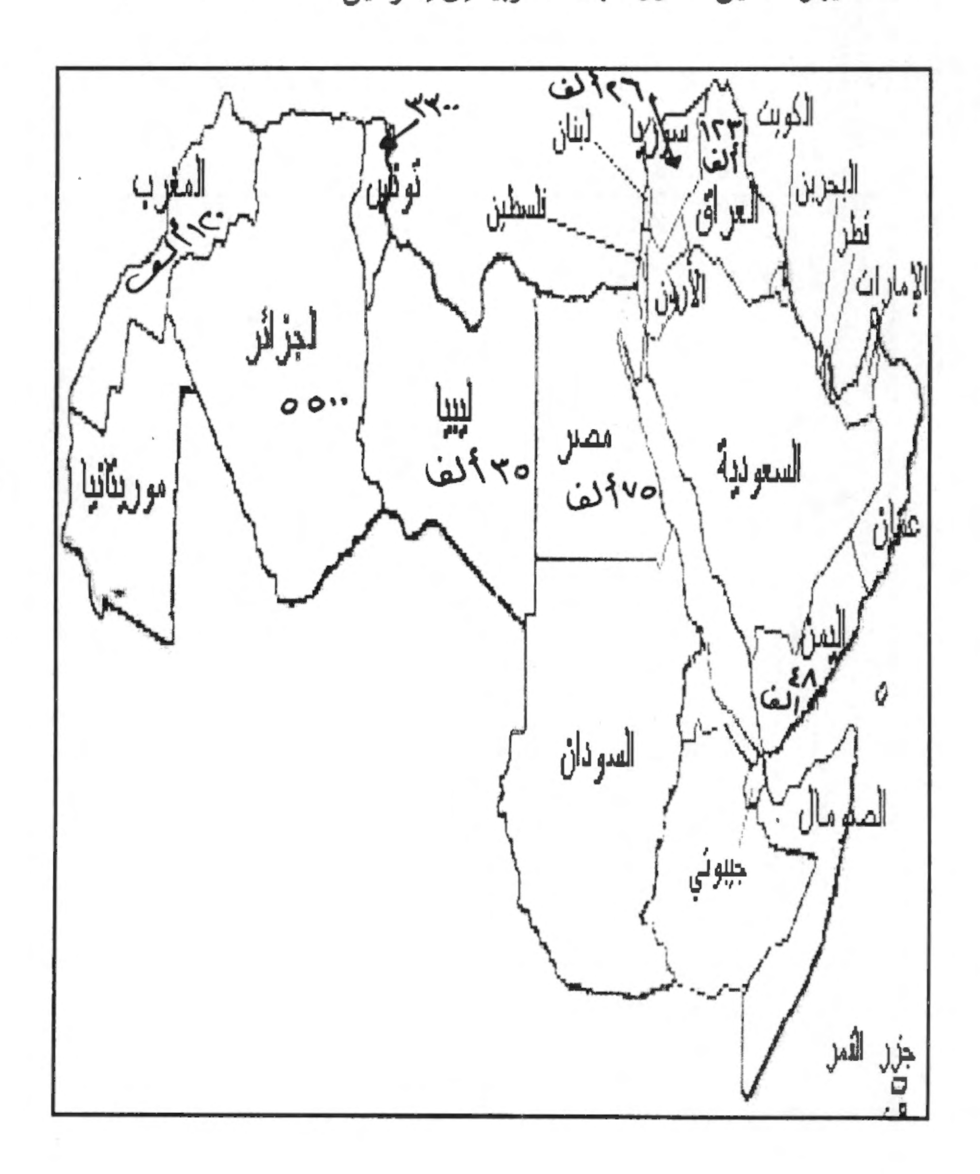


خريطة توضح أماكن توزيع معسكرات اللاجئين فى الأردن

المصدر : موقع UNRWA في شبكة المعلومات الدولية .



أعداد اليهود الذين غادروا البلاد العربية إلى إسرائيل (١٩٤٨ – ١٩٦٤)[1]



(١) MARTIN GILBERT , THE DENT : ATLAS OF THE JEWISH HISTORY FROM 2000 BC TO THE PRESENT GROUP THE ORION . PUPLISHING FROUP LONDON , FIFTH EDITION , 1993 , P109.

الخاتمة

لقد تعرض الشعب الفلسطيني لظلم تاريخي فادح ؛ منذ أن اختارت الصهيونية العالمية أرضه ؛ أواخر القرن التاسع عشر ؛ ليكون وطنًا لها ؛ مدعية أن هناك شعب بلا أرض (وهو الشعب اليهودي) يطمع في أرض بلا شعب (وهي أرض الشعب الفلسطيني)؛ ومارست في سبيل تحقيق غايتها أهوالاً ومذابح لتفريغ الأرض من سكانها في هجمة عنصرية شرسة لم تشارك فيها أصحاب الأرض ؛ بل أرادت اقتلاعهم - عن طريق الترانسفير والتطهير العرقي - واستبدالهم بيهود قادمين من مشارق الأرض ومغاربها .

لذلك فر الشعب الفلسطيني تاركًا أرضه لاجئًا في دول الجوار التي استضافته مكرهةً ؛ آملة أن تتم الاستضافة عدة شهور فقط إلا أنها استمرت نحوًا من ٦٥ عامًا رزح فيها اللاجئين تحت وطئة حياة لا تمُت للمعايير الإنسانية بأية صلة ؛ فاقم من تبعاتها انسداد الأفق السياسي وانعدام الأمل .

وأنشأت الأمم المتحدة هيئة لإغاثة اللاجئين ورعايتهم (UNRWA) إلا أنها لم تنجح في رعايتهم الإنسانية الواجبة لعدم كفاية مواردها وإحجام عدد كبير من الدول الغنية عن التبرع لها (ومنهم دولاً عربية) .

ونرى أنه يجب العمل على تمتع اللاجئين الفلسطينيين أيضًا برعاية منظمة الأمم المتحدة للاجئين (UNHCR) - لتشملهم من الناحية السياسية التي لا تدخل في اهتمام أو وظيفة الأنروا والتي يجب أيضًا التمسك وعدم المساس بها من أي جهة تريد تصفيتها لأنها الرمز الذي يجسد حياة اللاجئين .

وقد اتخذ قرار جامعة الدول العربية بعدم توطين اللاجئين في الدول المضيفة - للأسف - كذريعة لعدم تحسين مستوى معيشتهم وكان ذلك في بداية نشأت الأزمة

عام ١٩٤٨ والخشية من ذوبان اللاجئين في الدول المضيفة وفقدان عنصر هام وأصيل في الصراع العربي الإسرائيلي .

ولقد ساهمت وسائل الإعلام الحديثة المختلفة في إطلاع اللاجئين على أنماط ومستويات المعيشة لدى شعوب أخرى ليس الفلسطينيين بأقل منها ؛ ويطمحون في أن تقترب مستويات حياتهم من تلك الأنماط التي أصبحوا يشاهدونها .

ولقد راح عديد من الساسة - فلسطينيين وغيرهم - ونصبوا أنفسهم متحدثين باسم هذا الشعب وراعين لحقوقه ؛ يتنازلون عن هذه الحقوق غير القابلة للتصرف أو التقادم ؛ بدعوى الواقعية ومراعاة الوضع الراهن ؛ متناسين عذابات مئات الآلاف من اللاجئين في دول الجوار والشتات لعشرات السنين ؛ مصادرين لحق أجيال من اللاجئين الذين يملكون « كوشان » أرضهم المسجلة في « الطابو » ؛ ومفاتيح بيوتهم ؛ مع أن المستقبل يمكن أن يحمل لهم آفاقًا وآمالاً غير مستحيلة التحقيق .

والتذرع باستحالة عودة اللاجئين لديارهم بسبب الأحوال الاقتصادية ادعاء غير موضوعي ؛ كذلك الادعاء بأن إسرائيل يجب أن تكون وطنًا خالصًا لليهود فقط وعلى العرب الاعتراف بيهودية الدولة .

وإذا كانت الجامعات ومعاهد البحث الأجنبية ؛ قد أنشئت لمعالجة أوضاعهم ؛ فما أحرانا أن نقيم مثل هذه المعاهد والدراسات في الوطن العربي ؛ ويكفي أن نضرب المثل في التأخير عن القيام بمثل هذا الواجب ؛ إن أول معهد علمي دراسي للشؤون الإسرائيلية قد أنشأ في جامعة الزقازيق بمصر عام ٢٠٠٧ فقط ؛ بينما صراعنا مع المحتل بدء من أوائل القرن الماضي وهم يملكون عددًا كبيرًا من معاهد الأبحاث الأكاديمية والبحثية منذ نشأت المشكلة الفلسطينية ولكل عنصر من عناصرها .

ومهما يكن من شرعية ؛ وديمقراطية منظمة التحرير الفلسطينية فإننا نرى أنه من العدل أن يمثل اللاجئون فيها أنفسهم ؛ وأن يتسع لهم تنظيمها أسوة بما سيتسع لهم

عند انضمام الجبهات الإسلامية للمنظمة (حماس ـ الجهاد) .

ولم يعد هناك كثير من الخيار للدول المضيفة ؛ ولا فسحة كبيرة من الوقت لتحسين الأحوال المعيشية للاجئين ؛ وأن هذا المسعى لا يعني بأية حال توطينهم ؛ كما أن مزيدًا من الحقوق تستحق منحها لهم ؛ حتى لا تكون هناك اضطرابات لا مندوحة من ظهورها ؛ وقد بدأت إرهاصاتها ، كما أن تكوين مؤسساتهم الانتخابية لم يعد ترفًا ؛ إنما هو إلحاح لتجنب صراعات أهلية ؛ وكذلك صراعات داخل المعسكرات تطال الدول المضيفة ذاتها .

ولم تبدأ أي دولة عربية واحدة حتى الآن في اتخاذ الإجراءات المضادة لدعاوي ربط قضايا تعويض وعودة اللاجئين ؛ بدعاوي تعويض وعودة اليهود المغادرين للبلاد العربية ؛ وفي هذا المجال الهام ؛نرى ضرورة العمل على حصر أملاك اليهود العرب المؤممة أو المتروكة لدى مغادرتهم أوطانهم العربية ؛ وطرح بياناتها أمام المجتمع الدولي في حملة مضادة لمقولة أن عدد اليهود المغادرين للدول العربية يساوي عدد الفلسطينيين اللاجئين في دول الجوار ؛ وأن أملاك اليهود في الدول العربية تتساوى مع أملاك اللاجئين الفلسطينيين ؛ وبيان أنه لا علاقة بين قيام الدولة الفلسطينية وبين تعويض اليهود أو تعويض اللاجئين الفلسطينيين .

وكذلك نرى أن الدول العربية تحتاج أيًا كان قرار إنشاء دولة فلسطينية بجوار إسرائيل أو دولة واحدة ذات قوميتين من نهر الأردن إلى البحر المتوسط تحتاج أن تقيم الدلائل من خلال أبحاث علمية تجريها المعاهد المتخصصة لبيان إمكانية العودة وأن التعويض واجب للاجئين ليس فقط عن ممتلكاتهم التي تركوها بل عن كل مناحي عذابات الحياة التي عانوها أجيالاً وراء أجيال ؛ ولا سيما أنه من الناحية القانونية البحتة فلم يتم حتى الآن ـ لحسن الحظ ـ التنازل في أي حق من حقوق اللاجئين الفلسطينيين بصفة رسمية ويجب الاستمساك بهذه الحقوق جماعةً ومنفردة تنفيذا للقرار ١٩٤/ ١٩٤٨ .

الفهرس العام

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة